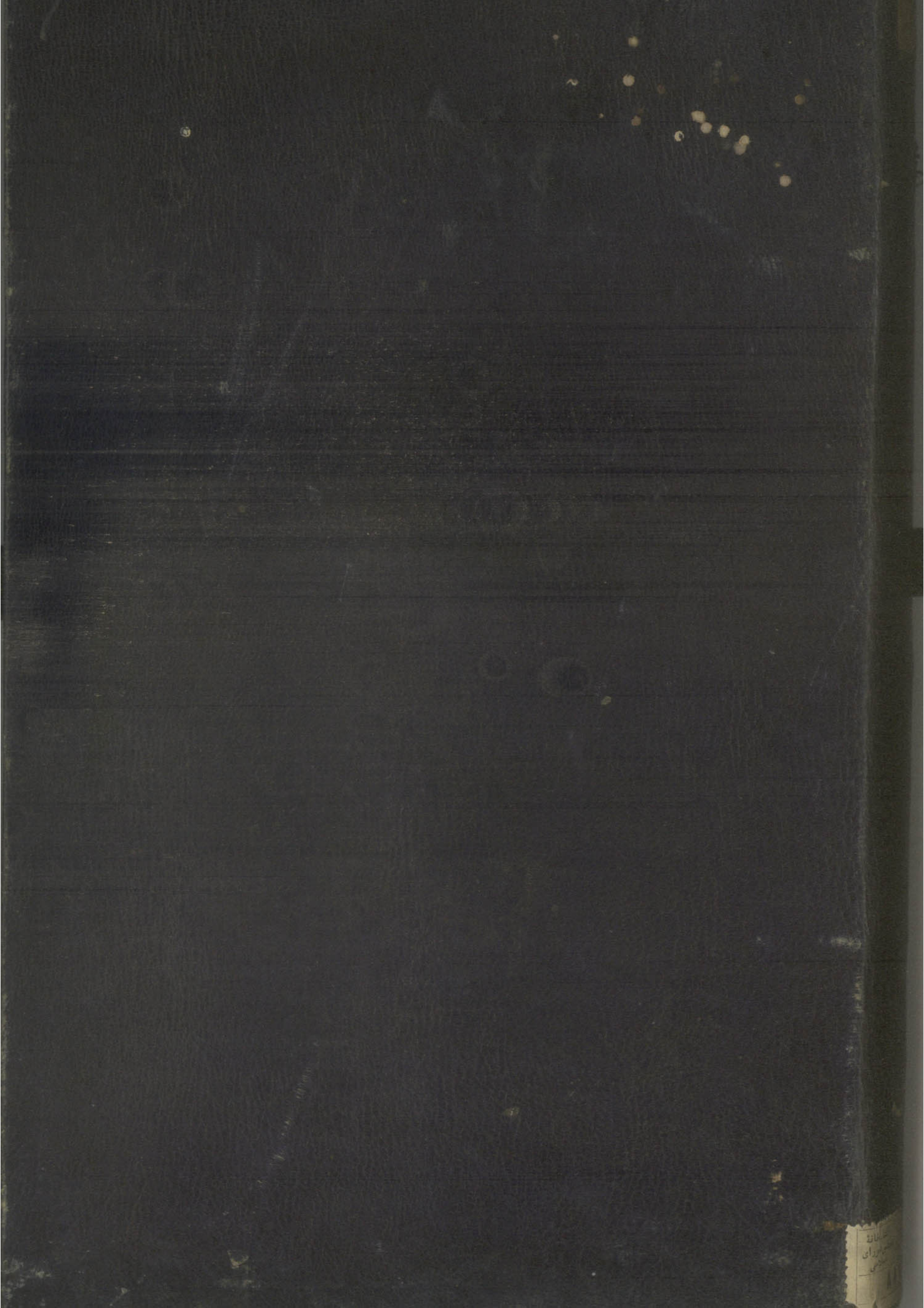
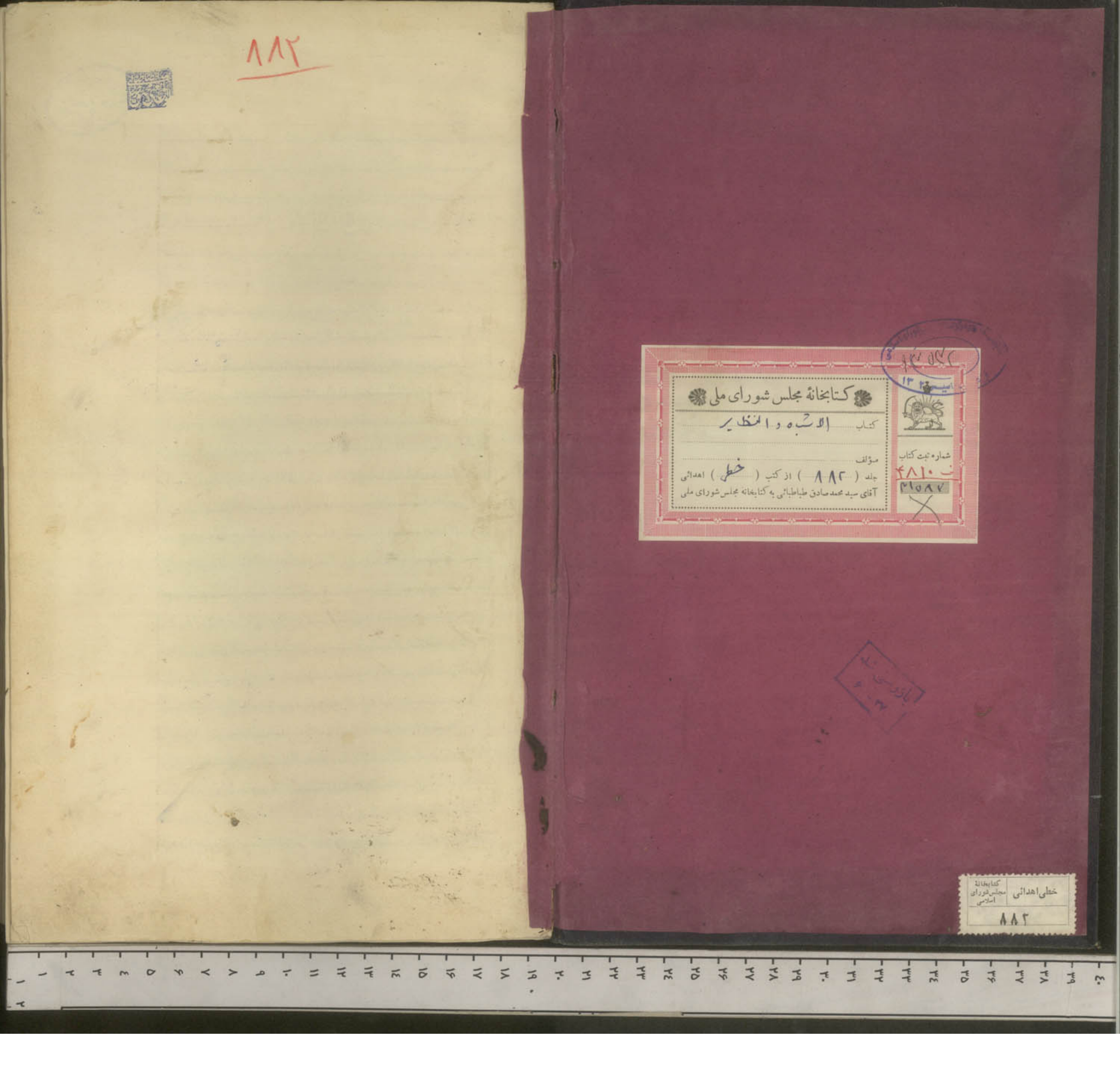
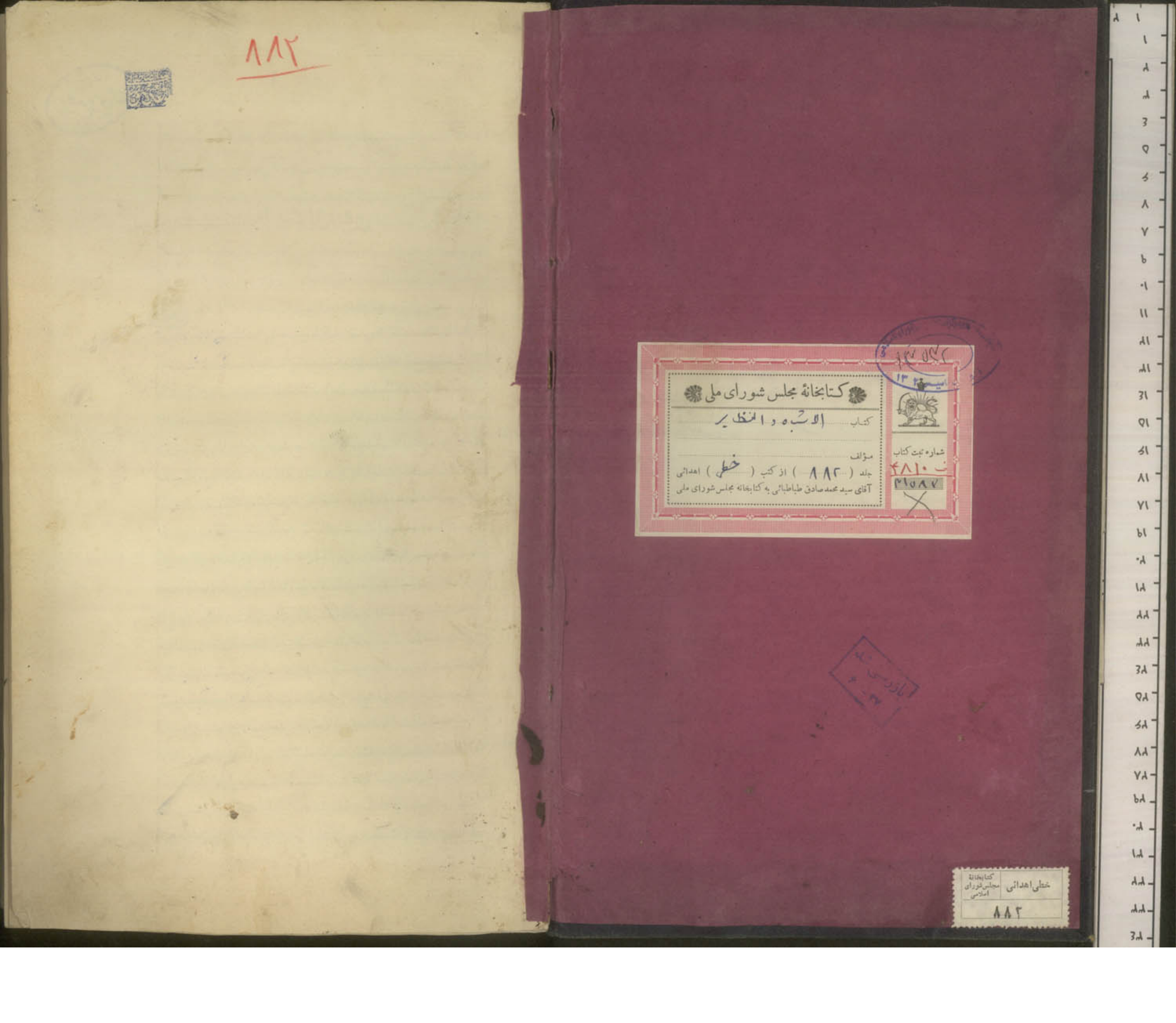
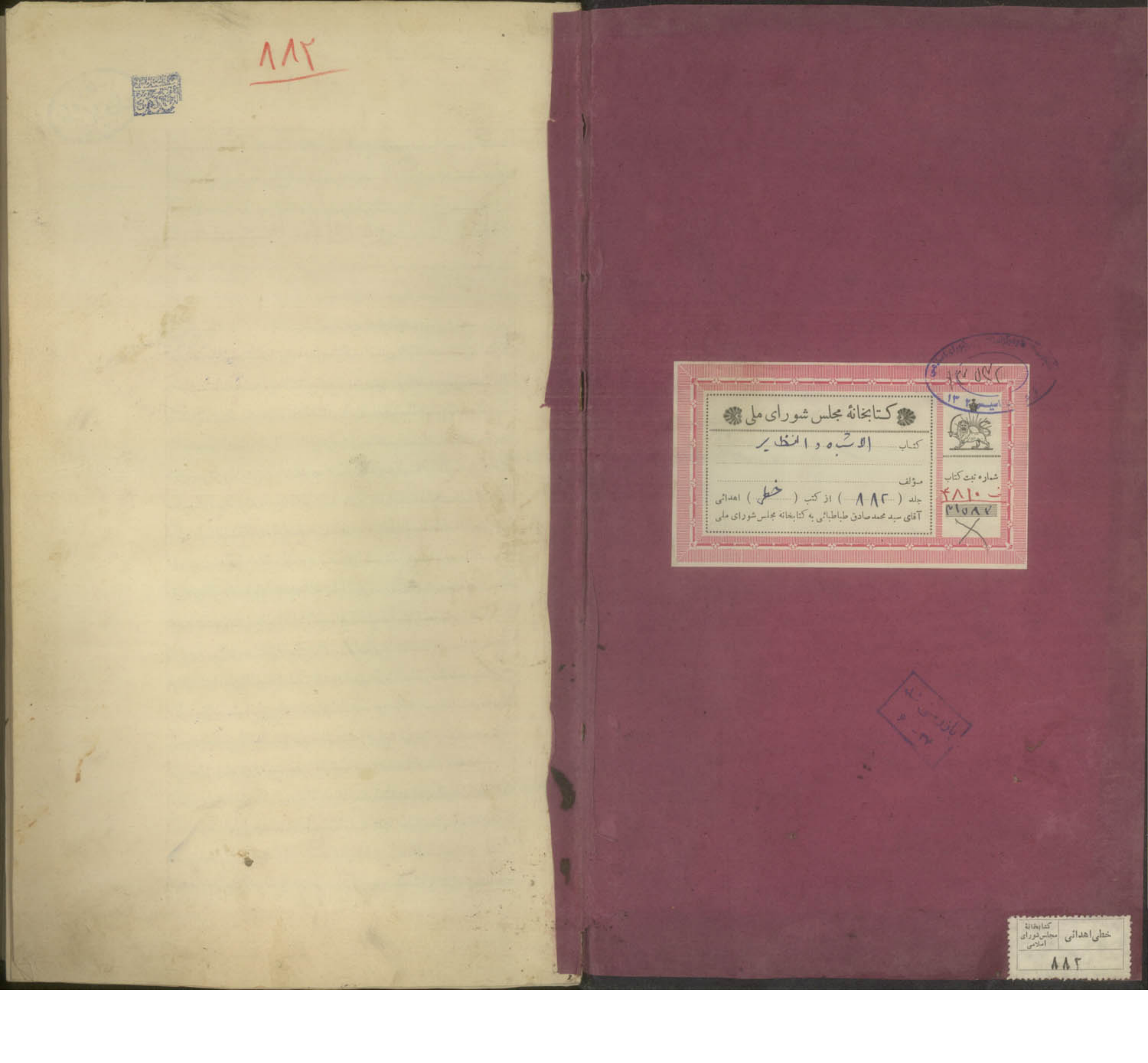




۸۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب الاشباه والنظایر
مؤلف
جلد (۸۸۲) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۴۸۱۰
۲۱۵۸۷
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۸۸۲


۸۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب الاشباه والنظایر
مؤلف
جلد (۸۸۲) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۴۸۱۰
۳۱۵۸۷
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۸۸۲



۸۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب الاشباه والنظایر
مؤلف
جلد (۸۸۲) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۴۸۱۰
۳۱۵۸۷
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۸۸۲

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان المنزه عن الاشباه والنظاير والحمد لله المتفضل بغفران الكباير والصغاير ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضماير
والله اكبر من ان يضاف اليه سنة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلوة
والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضايل والمفاخر المذكور في كتب الله باشرف الاسماء والالقاب والنعوت والماثر وعلى آله الطيبين
الاماثل وصحبه النجوم الزواهر **اما بعد** فان فنون العربية على اختلاف انواعها اول فنوني ومبتدا الاخبار التي كان في احاديثها سمري وشجوني
طالما اسهرت في تتبع شواردها عيوني واعملت فيها بدني اعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني ولم ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها — في خ
قديمها وحديثها واسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا الى ان وقفت منها على الجم الغفير واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا بحيث لم يفتني
سوى النزر اليسير والقليل فيها الكتب المطولة والمختصرة وعلقت التعاليق ما بين اصول وتذكرة واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما دثر
من معالمهم وما رووه او رووه وما انفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه وما وقع لهم من نظرائهم وفي مجالس خلفائهم
وامرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسايرات وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومحاجات ومناظيم وقواعد
وضوابط ومقاسم وفوائد وفرايد وغرايب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جمل ودونتها اجزاء ما بين الوا[illegible] وفرج وكان مما سودت من ذلك
كتاب طريف لم اسبق الى مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظاير وخرجت عليها الفروع الساير
سير المثل السايرة واودعته من الضوابط والاستثناآت جملا عديدة ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والافراد كل فريدة ولم يكن انتهى المقصود
منه الاحتياج الى الحاق ولا اسود بتبليغ جميع ما ارصد له من بياض الاوراق فحبسه بضع عشرة سنة وحوم منه الكاتبون والمطالعون ثم قدر
انى اصبت بفقده فانا لله وانا اليه راجعون فاستخرت الله تعالى في اعادة تاليفه ثانيا والعود انشاء الله تعالى احمد وعزمت على تجديده طالبا
من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهمات يقصد **واعلم** ان السبب الحامل لي على تاليف ذلك الكتاب الاول انى قصدت ان اسلك بالعربية
سبيل الفقه فيما صنفه المتاخرون فيه والفوه من كتب الاشباه والنظاير وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في اول قواعده ان الفقه انواع — الزركشي
احدها معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني **الثاني** معرفة الجمع والفرق
ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ ابي محمد الجويني **الثالث** بناء المسايل بعضها على بعض لاجتماعها في ماخذ واحد واحسن شيء فيه كتاب السلسلة
للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح وقد يقوي التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طويلة الشيخ



الرابع المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان **الخامس** المغالطات **السادس** الالغاز **الثامن** الحيل وقد صنف فيه ابو بكر
الصيرفي وابن سراقة وابو حاتم القزويني وغيرهم **التاسع** معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات
العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد عليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد
لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى **وهذه الاقسام** اكثرها اجتمعت في كتاب الاشباه والنظاير
للقاضي تاج الدين السبكي ولم يجتمع في كتاب سواه **واما** قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب الاشباه والنظاير
للامام صدر الدين بن الوكيل دونها بكثير وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته واول من
فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعد الكبرى والصغرى **والف** الامام جمال الدين الاسنوي كتابا
في الاشباه والنظاير لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتب على الابواب وله كتابان في ضمن من هذا النوع وهما التمهيد
في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية وهذان القسمان مما تضمنه كتاب
القاضي تاج الدين السبكي **والف** الامام سراج الدين بن الملقن كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي ودون
ما قبله **والفت** كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على اسلوب آخر يعرف من تراجمه **وهذا** الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية شبيه
كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم وقد — الزركشي
قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه نزهة الالباء في طبقات الادباء علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض
والقوافي وصنعة الشعر واخبار العرب وانسابهم **قال** والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف
به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا
خفاء به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول **وقال** الزركشي في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلثة علم
نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث
انتهى **وهذا الكتاب بحمد الله** مشتمل على سبعة فنون **الاول** فن القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب
على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة
ما للائمة العربية فيها من مقال وتحرير ونكت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرزتها بما عددوه من المشكلات في اعراب الآيات
القرآنية والاحاديث النبوية والابيات الشعرية وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية وحشيتها بالفوائد ونظمت في سلكها فرايد القلايد
الثاني فن الضوابط والاستثناآت والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين
الضابط والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد يختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت
امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول فقد يدخل
في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا في الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك **الثالث** فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه
قديما تاليفا لطيفا سميته بالسلسلة كما سمى الجويني تاليفه في الفقه بذلك والف الزركشي كتابا في الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب

الرابع فن الجمع والفرق الخامس فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات وجعلها كلها في فن لانها متقاربة كما اشار اليه السبكي
في اول الالغاز السادس فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والوقائع والمراسلات والمكاتبات
السابع فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تأليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه
والنظائر وقد دونته مؤلفا تشد اليه الرحال تنافس في تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق
للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا
ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي
عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلام فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله
الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل
ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء
في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان
ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو اسحق ابراهيم بن عقيل النحوي
المعروف بابن الكري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدؤلي التي القاها اليه علي بن ابي طالب عليه السلام وكان كثيرا ما يعدها اصحاب الحديث الى ان دفعها
الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له
وصورته قال ابو اسحق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكر الكرماني حدثني اسرائيل عن محمد
بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني ابو عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل
على علي وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك تبينت لابي العباس احمد بن منصور ان يحيى بن ابي بكر الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم
بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكر رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليقة فهي في اول امالي الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها
قريبا من عشرة اوراق انتهى فن القواعد والاصول العامة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة
اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى بالمصاعد العلية في القواعد النحوية حرف الهمزة الاتباع هو انواع منه الاتباع حركة آخر الكلمة
المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام الاتباع حركة اول الكلمة لحركة آخر قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله
بضم اللام اتباعا لحركة الدال والاتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الاعراب في الآخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون
يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين واللام
والاتباع حركة الفاء اللام وذلك في مرء وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا مرء وفم ورايت مرأ وفما
ونظرت الى مرء وفم ولا ثالث لهما والاتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذا لم يفك الادغام فيهما في بعض
اللغات فيقال غض ولم يغض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم والاتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء نحو جفنات وجد

شرطه

شرطه كثمرة وثمرات بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم والاتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في منذ فان الذال ضمت
اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك تبالة على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لكونها
لم يلده ابواه بفتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام والاتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد قال ابن يعيش من قال لد بضم
الفاء والعين فانه اتبع الضم الضم بعد حذف اللام والاتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم منخر ومنتن ومغيرة وقال ابن يعيش
منهم من يقول منتن بضم التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم
حاجز غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس ومنه اتباع حركة فاء كلمة
لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها لذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له حسا ولا جرسا
اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابي في ديوان الادب يقال رجس نجس فاذا افردوا
قالوا نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى وجئتك من سبا بنبا يقين انا اعتدنا للكافرين سلاسلا
واغلالا وسعيرا في قراءة من نون الجميع وحديث انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش اقلالا ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة
لاخرى كحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي في التذكرة ولا يصح ان يكون القلب
فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني وانما مازورات على ياجل قال والغدايا والعشايا لا دلالة
فيه لان غدايا في جمع غدوة مثل جرة وجرار وكنة وكنائن ومنه اتباع كلمة في ابدال واوها ياء لياء في اخرى كحديث لا دريت ولا تليت والاصل
تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب
الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا بضمير الذكور لان الشياطين من ذكور من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث
المواقيت هن لهن اصله لهم اي لاهل ذي الحليفة وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن ومنه اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام
عليه وهو علم في قول الشاعر رايت الوليد بن اليزيد مباركا قال ابن جني حسن دخول اللام في اليزيد الاتباع للوليد وقال ابن يعيش في شرح
المفصل لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من الكنى والالقاب فلما كان الابن
لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوي
فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كانهم جعلوا الاسمين
اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة
الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند بنت عاصم فهذا مبتدا وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع
لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز
السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رايت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال
اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو
لكثرة الاستعمال تنبيه قال ابن جني في المحتسب في قراءة الحمد لله بالاتباع هذا اللفظ كثير في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر

في استعمالهم اشتد تغيير الكلام عنهم لذلك لم يك ولم ادر ولم ابل واىش تقول وجا يجي وسا يسو بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة
استعمالها اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمد لله كابل واطل الا ان الحمد لله
بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فاقيس الاتباع ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه
جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مدّ وشدّ وشمّ وفرّ فتتبع الثاني
الاول فهذا اقيس من اتباع الاول الثاني في نحو اقتل اخرج والآخر ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوى
من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب البناء قوله اضرب الساقين امك هابل بكسر الميم لكسرة الهمزة انتهى
وفي الكشاف قرأ ابو جعفر للملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله
فائدة قال ابن ايان في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه اذا كانت قد ازالت حركة
الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك
فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع في نحو مد وشد اجود واحسن اذ ليس فيهما نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن
الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى فائدة عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات المثل الحصة للاول في
الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشأ عن عوامله وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن
عذرة الخضراوي في كتابه المسمى بالاغراب عن اسرار الحركات في لسان الاعراب حركة المحكي في حال الحكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب
لانها لا ضرورة في تكلف تقدير تغيره مع وجود آخر بحث وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب بل هي حلاوة
لحالة الرفع على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس بمذاهب البصريين الا تراهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في
خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى الاتساع عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع
ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله
في الاعراب وفي الاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول نحو واسأل القرية والمعنى اهل القرية
وكذا الزمن امن والثاني نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد ستين بل مكر الليل والنهار
نهاره صائم وليله قائم يا سارق الليلة اهل الدار والمعنى مكر في الليل صائم في النهار سارق في الليلة قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان
يحاط به قال وتقول سير عليه فرسخين يومين ان شئت جعلته نصبهما على الظرف وان شئت جعلته مفعولان على السعة وعلى ذلك قولك سير به فرسخين
يومان فيقيم يومين مقام الفاعل وقال في موضع آخر ان بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر
ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انهما بابان وضعا في غير موضعهما
وان ذلك اتساع منهم فيها لان المفعولات كلها تتقدم وتتأخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا هذا كلام ابن السراج وانا اتبع القول
في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع
والمجاز ولو لم يتسع ذلك لما جاز ان يبنى الفعل لما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناء الفعل لما لم يسم لفاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه

نصب

نصب المفعول به فيقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظا جاز اجتماعه مع المفعول
الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضربت الضرب على معنى
ضربت الذي وقع به الضرب ضربا شديدا ونعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول ولذا كان
الاتساع معنى فلا يجمع بين المتسع فيه والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فيكون مفعولا كما يتسع في الظروف فيكون اذا جوزت اخبارا لكن
الاسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع فيها وكانت عائدة على اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا
للمصدر او خاصة نحو ضرب زيد وسير لزيد فربما جازت التثنية والجمع انتهى واما الاتساع في الظروف ففيه مسائل الاولى انه يجوز في ظرف الزمان
والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك
ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف المشتق والمبهم وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا
يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة المعوض منها اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في الظرف جعل مفعولا
مجازا ان يسوغ ح اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل
وقال الخضراوي الضمائر بين الزمان والمكان لم يقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف فلم يسمع نحو يوم الخميس كان سفري اياه الآن
بني فدل هذا على ان الضمائر لا تنصب ظروفا لان كل ما ينصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح على الاستقرار فيه قال ولم ار احدا نبه على هذا التنبيه الثالثة
يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو يا سارق
الليلة اهل الدار يا سارق الليلة اهل الدار ذكرهما سيبويه قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا
لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد قال الخضراوي هذا غير ظاهر
لان المضاف يفصله باللام ويبني ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وعلى ان الظرف على تقدير في انما هو تقدير معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مقدرة ولذا
لم يفصل البناء وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء قائما
جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال بل العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت
اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوح السين لا يكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش
في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل المشبه به من حيث كان اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا يثنى
ولا يجمع ولا يوصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء الرابعة قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف
يوما عبوسا قمطريرا ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه
ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف لا تقييده في الكلام غير معتمد عليه بخلاف مفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط الخامسة ظاهر كلام
ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماعي نحو قولك نحا
وقصد قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان وانما كان
ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان السادسة لا يتوسع في الظرف اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا باجماع لان التوسع فيه

تشبيه بالمفعول به والحرف الجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان يبنى على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل

فيه فلا يتوسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما نصبت المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدى

فعلمنا بالتشبيه هو مجاز فاذا انتصب الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا

مجاز ووصلة دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع

الفعل اللازم ومع المتعدى الى الواحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدى الى اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع

كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى اربعة بحق الاصل وباب اعلم

فرع عن علم ورأى والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدى الى اثنين والمنع مع المتعدى الى ثلثة لانه ليس لنا ما يشبه

لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بل جوازه مع اللازم **التاسع** اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه بنفسه

اخرى للسان يتوسع فيضيف اليه ثم ينصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل الى ظرفين واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع

ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لانه لا يوضع شيان بدل شيء واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا

الصريح انه كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا

المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه **اجتماع الامثال المكروه** ولذلك يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل **فمن الاول**

في دهدهت الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال ولذلك قولهم في حاحانيد حيحي نيد قلبوا الالف ياء لذلك **وقال**

اصل مهما الشرطية ماما فقلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير **وقالوا** في النسب الى نحو شج دم وشجوي دعوي بقلب ~~الواو ياء~~ الياء واوا كراهة

وكذا قالوا في نحو حي حيوي وفي نحو تحية تحوي لذلك وهنيهة اصلها هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال والحيوان من مضاعف

حيان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة اجتماع الامثال وكذا دينار وديباج وقيراط وديوان اصلها دنار دباج

قلبت احد حرفي التضعيف ياء لذلك وتلى اصله تلت قلبت الياء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصار تلتي ثم ابدلت الياء الفا لتحرك

ما قبلها فصار تلا ونحو حمراوي وصفراوي قلبت منه الهمزة في التثنية واوا قال الكوفيون وسببه اجتماع الامثال فان هناك الفين وبينهما همزة والهمزة قريبة

قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لان الياء قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال مكروه عندهم فكان قلب

واوا اذهب في ان لا يجمع بين الامثال من قلبها ياء **ومن الثاني** حذف احد مثلي ظللت ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست

احدى الياءين من سيد وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو

ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال ككرسي وشافعي وبختي ومرمي الا في نحو ما اذا

صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كسي بياءين مشددتين وسابي علة وحذف الياء الاخيرة في تصغيره نحو عطا وكسا ورداء واداوه وعلاوه ومعاويه

واحوى لانه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياءان فيستثقل بعد اجتماع الياءات وبيانه ان ياء التصغير ~~ياء~~ تقع ثالثة فتقلب الف المد ياء وتعود الهمزة

الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ولفظه عطيي

فحذفت الاخيرة لانها طرف والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم نعم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المد ويقال عطي وفي اداوة

بعد الدال فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال اديه وعليه

في غاوية ومعاوية غوية ومعيه وفي احوى احي ذكره في البسيط ومن ذلك قولهم لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند فان اصله لتضربونن ولتضربينن حذف

نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجوني كراهية اجتماعهما مع نون الوقاية **قال** ابن عصفور في شرح الجمل والتزم

هنا ولم يلتزم في اتحاجوني لان اجتماعهما مع النون الشديدة اثقل من اجتماعهما مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية

وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها في معناها ومخففة منها انتهى ومن ذلك **قال** ابو البقا في

تصغير اذيا واصله ثلث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احدها لثقل الجمع بين ثلث ياءات والمحذوفة الاولى لان الثانية

فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل من المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها ومن ذلك

قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون قال الكوفيين لانه كان يؤدي الى اجتماع ضمات او كسرات فلما

ادى الى ذلك لم يرد فاجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقيل اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في

الاصل يا بني بثلث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لان ما اول

فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لان المفرد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم

في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يا بني بالسكون كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك قال

النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبر ان اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اولها اللام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين

وطرد الحكم في باقي حروف النفي **وفي الثالث** وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو لئلا يعلم حذرا من توالي مثلين او قيل

وجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل

وضرري لاجتمع مثلان ومن كراهة اجتماع الامثال حكايتهم المنسوب بمذروان حلافا للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياءات

فيقال لمن قال رايت المكي المني واجاز الاخفش الاي ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت الضمة في جاء

قاض ومررت بقاض والكسرة في مررت بالقاضي لثقلها في انفسهما وانضاف الى ثقلها اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال

قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلها والواو والياء مضارعتان تنوكان لانهما من جنسهما

نرى انهما ينشآن عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة قال ويدل على صحة هذه العلة

اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا

فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى

اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير

مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضربن فتعود الى مثل ما فرت منه وكذلك عدلوا من الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينها

وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان **قال** ابن فلاح في المغني فان قيل فقد وجد اجتماع الامثال في نحو زيدي

من غير استثقال قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة **وقال** ابن الدهان في الغرة اذا كنا قد استثقلنا الامثال في الحروف الصحاح

الشلوبين نحو كذ

حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف **فمثال الاول** مد واصله مدد **فمثال الثاني** ظلت اصله

فمثال الثالث تقضي البازي واصله تقضض فالاولى ان يستثقلها في الحروف المعتلة فان اعترض بزيدي واجتماع الامثال بالآن وكسرات

فالجواب ان يا النسب في تقدير الطرح كتا التانيث ومن كراهة اجتماع المثلين فتح من الرجل والمرا لله تولى الكسرتين ولهذا لم يصغوا عن الرجل

وفي شرح المفصل للسخاوي لا يجوز ان تبدا مطلق يعجبني عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين

واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشي جاز ذلك بالاتفاق نحو انه عندنا ان زيدا في الدار ومن ذلك استثقال السيراني ان قيل لم وجب ضم الاول

في المصغر قيل لما لم يكن بد من تغييره ليمتاز عن المكبر بعلامة يلزم الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب

فلم يبق الا الكسر او الضم فاجازوا الضم لان اليا علامة التصغير وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسر الاول

لاجتمعت كسرتان مع اليا فعدلوا الى الضم فرارا من اجتماع الامثال اجرا اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جني بابا في الخصايص وقال من الاول **قوله** الحمد لله العلي الاجلل **وقوله** يشكو الوجا من اظلل واظلل **وقوله** وان رايت الحجج

الرواددا قواصرا بالعمر او موادا ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب بكر

كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو ضرب بكر وجعل لك فهذا شبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق ومن

حكي من قول بعضهم عوى الكلب عوية وهذا عندي وان كان لازما فانه اجري مجرى بنات الصاد باب طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك امراة

جوية ولوية من الجوى واللوى فان خففت حركة العين فاسكنها قلت طوية وجوية فصحت العين ولم تعلها بالقلب والادغام لان الحركة

فيها منوية وعلى ذلك قالوا في فعلان من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يردوا اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها

في العين فلذلك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها بباب امراة جوية ولوية وقويان فان قلت فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية

وشويت اللحم شوية **فالجواب** انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست لعوى غية مزية على طوى وشوى كما لم يكن لمائر وقام

مزية يجب لها العدل بها الى ختم وقثم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا مال ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه اعلال او استثقال

ومن هذا قراءة ابن مسعود فقالا له قولا لينا وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل

وقم الليل وقول الشاعر زيادتنا نعمان لا تنسينها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو ويروى خف الله ويروى لا تنسينها اتق الله ونحو ما انشده

ابو زيد من قول الشاعر والملسي يبعديه الى الزاد انفه اطاف بنا والليل داجي العساكر فقلت لعمرو صاحبي ونحن على حوض دقاق

اي عوى الذيب فسواته فلم يحفل بحركة الراء في العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين وكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله فقولا

لانه بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في سر ومثله قول الضبي في فتنة كما تجمعت

لم يطلعوا ولم يجموا ابو يزيد ولم يجيبوا فلم يحفل بضمة الميم واجريها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يرد العين المحذوفة من لم يجم وان شئت قلت

في هذين انه اكتفا بالحركة من الحرف كما اكتفي اللغويها في قوله كفاك كف ما تليق درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما قول الاخر بالذي تردان

- **ومن الثاني** وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمن ومن قال الاحمر فالحركة

غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها ونحو ذلك قول الاخر وقد كنت تخفي حب سمرا حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح

الهاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في بح الان لما تحركت لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرا قالوا الآن جئت بالحق فاثبت واو قالوا

لما تحركت لام الان والقراءة القوية قال الان باقرار الواو على حذفها لان الحركة عارضة للتخفيف على القول الاول قول الاخر حدثني بذبد

لان ان بني فزارة ابن ذبيان قد طرقت فانهم باذنان مشاه سبحان ربي الرحمن اضم ميم منكم لما تحركت لام الان وقد كانت مضمومة عند

في قولك منكم والان فلما حركة التخفيف وانه لم تكن لازمة وينبغي ان تكون قراءة ابي عمرو انه اهلك عادا لولى على هذه اللغة وهي قولك مبتديا

لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال الحمر وان كان حملها على هذا ايضا جايز لان الادغام وان كان بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم

في الساكن نحو لك في شد ومد وقريا دجل وغض ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد الا يا هند هند بني عمير ارث لان وصلك ام جديد ادغم

دث في لام لان ومما نحن فيه قول الله لكنا هو الله ربي واصله لكن انا فخفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى

مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما نرى وقياس قراءة من قرا قال لان فحذف الواو

لحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فيقول لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف حوابة وجيا الحوبة وجيل فيصح حرف اللين

ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة ومن ذلك قولهم في تخفيف رويا ونوي رويا ونوي فتصح الواو هنا وان سكنت قبل اليا من قبل ان التقدير

الهمز كما صحت في ضوو نو تخفيف ضوء او نوء لتقدير الهمز واراد تك اباه وكذلك ايضا صح نحو شيي في تخفيف شيء وفي كذلك وسالت اهله

من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكنا كيف قياس قوله اذا خفف نحو جواب وجيال انقلب فيقول جابر وجال ام يقيم على التصحيح فيقول جوب

قال القلب هنا لاسبيل اليه وادعا الى انه اغلط من الادغام فلا يقدم عليه **فان قيل** فقد قلبت العرب الحرف المخفف في قول بعضهم رياقة

في تخفيف رويا ودوية **قيل الفرق** انك لما صرف الى لفظ رويا ودوية ثم قلبت الواو الى اليا فصار الى ريا ودية انما قلبت حرفا الى اخر كانه هو

الحق تشبه الواو باليا وبعدها من الالف فكانك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي اليا نفسها وليست كذلك الالف

لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما قال وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية انتهى وقد ذكر الشيخ

جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب المنوبها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكونها فيها الا ترى من حركة

قالوا عصي ودحي كما قالوا قال وباع كذلك قالوا تخشى وترضى كما قالوا في الماضي رمى وغزا انتهى اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل

مجرى المتصل عقد ابن جني في الخصايص بابا لذلك **قال في الاول** قولهم اقتتل القوم واشتتموا فهذا بيانه بيان شئت تلك وجعل لك

الا انه احسن من قوله الحمد لله العلي الاجلل وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة وكذلك

قولهم هم يضربونني وهما يضربانني اجرى وان كان متصلا مجرى يضربان نعم ويشتمون نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان يكون

نون الاثري انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك ولا تلزم هي ايضا نحو لم يضرباني ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة فقال

وقل اتحاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فيقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل مع حركة

لما كانت الحركة عارضة للفعل او لالتقاء الساكنين **ومن الثاني** قولهم ها الله اجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرا ولا تناجوا

اذا ادلكوا منها ومنه عندي قول الراجز في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء **وقال** ابادر

الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرهما من علامة جاد عندنا مجرى ادغام الملحق في انه نقض الغرض اذ كان التوكيد من مضان الاسهاب

التنوين بدل [partial reading]

والحذف من مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد ايوم لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها والقى حركتها على ميم يقدر فصار
تقديره ايوم لم يقدرم ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدرام فحرك الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار بعد يقدر ام واختار الفتحة اتباعا
لفتحة الراء ونحو من هذا التخفيف قولهم في المراة والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ ابا علي بهذا منذ بضع عشر سنة
فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت ابدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله وقد
بدا هنك من المئزر فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك وعضد قال اليوم اشرب غير مستحقب كانه شبه ربغ بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد
قالت سليمى اشتر لنا دقيقا فهو مشبه بقولهم في علم علم لان ترا يوزن علم وكذلك ما انشده ايضا من قوله واحذر ولا تكره كريها عوجا ان تزال
بوزن تعلم قلت وقد خرج على ذلك قراءة الم من الى الملا من بني اسرائيل يكونا لا ثم قال ابن جني وهذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن ويقاس
وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه اجراء الاصلي مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلي قال ابو حيان من الاول قولهم في النسب
الى تحية تحوي بحذف الياء الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب ففرارا من اجتماع الياآت واما الحذف فان تحية اجرتها العرب مجرى رتبة
فعيلة كصحيفة فكما اذا نسب الى صحيفة تقول صحفي كذلك اذا نسب الى رتبة تقول رموي لانك تحذف ياء المدة وهي المدغمة ولام الكلمة
كما حذفتها في صحيفة واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجري مجرى
الزائد لشبهها لفظا لا اصلا فقالوا تحوي قال ومثل تحية ثنية وهي التمكن قال ولا احفظ لهما ثالثا انتهى ومنه ايضا ما اجازه ابو علي من
قولهم في تثنية ما همزته اصلية نحو قراء وضاء قراوان بالقلب واراد تشبيهها بالزائدة وغيره يقرها من غير قلب لانها اصلية فيقول قراءان ومن
الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء وحرباء علباءان بالاقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الاصلي وقول بعض الكوفيين
في تثنية نحو حمراء حمراءان باقرار الهمزة من غير تغيير لانها لما قلبت الف التانيث همزة التحقت بالاصلية فلم تغير كالاصلية الاختصار هو اجل مقصود
العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضماير لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسماء كثيرة فان في قوله
تعالى اعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى المنفصل مع امكان المتصل وباب الحصر بالا وانما وغيرهما فان الجملة فيه تنوب مناب
جملتين وباب العطف لان حرفه وضع للاغناء عن اعادة العامل وباب التثنية والجمع لانها اغناء من العطف وباب النايب عن الفاعل لانه دل على الفاعل
باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه وباب التنازع وباب علمت انك قائم لانه محل الاسم واحد سد مسد المفعولين وباب طرح المفعول اختصارا على
جعل المتعدي كاللازم وباب النداء لان الحرف فيه نايب مناب ادعو وانادي وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغني عن قولك اهو عشرون ام ثلثون
وهكذا الى ما لا يتناهى والالفاظ الملازمة للعموم كاحد واكثروا من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كلم يك ولم ابل وتارة الكلمة باسرها وتارة بجملة كلها
وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عايد الموصول فانه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذف الف التانيث
اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة وقال ابن يعيش في شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز [illegible]
وقال ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعار للاختصار وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط
وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نايبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما تنوب حروف المعاني نيابة عن غيرها من الافعال
فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح قولهم لله در زيد من رجل من فيه للتبعيض عند

بعضهم

بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار قال ونظير هذا قولك كل رجل
يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار وقال ابو البقاء
في اللباب وتلميذه الاندلسي في شرح المفصل انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض
من التوكيد فان دخلت اللام في خبرها كان اكد وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة ثلث مرات وهكذا ان المفتوحة لولا ارادة التوكيد
لقلت مكان قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد انتهى ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية
لانها تغني عن اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما الزايدة عوضا من كان في نحو اما
انت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقائم وقال ابن اياز في شرح الفصول
انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف طلبا للاختصار الا ترى انك لو لم تات بمن وادوات الشرط على الاناسي لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي
تفي به من لانك اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بان لاحتجت ان تذكر الاسماء بعمومها زيد وعمرو وبكر ولم تات على ذلك وكل
تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام انتهى ومما وضع للاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قايم مقام لو ذكرت درهم ودرهم ودرهم الى ان
تاتي بجملة ما عندك مكررا هكذا ومن ثم قالوا ثلث مائة درهم ولم يقولوا ثلث مئات كما هو القياس وتمييز الثلثة الى العشرة ان يكون
جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود فخففوا
بالتوحيد مع امن اللبس هكذا علله الزمخشري في الاحاجي واورد عليه السخاوي في شرحها انهم قالوا ثلثة الاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد
مع اجتماع ثلثة اشياء قال والصواب في التوجيه ان المائة لما كانت مونثة استغني فيها بلفظ الافراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف
الالف وقيل انما جمعوا الالف دون المائة لان الالف اخر ابنية العدد فحملوا الاخر على الاول كما قالوا ثلثة رجال ومما بني على الاختصار مع الاستثنا
من العدد لان قولك عندي تسعون اخصر من مائة الا عشرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير من ايجازهم لانهم استغنوا
بيا وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف وقال الاندلسي
الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار وقال ابن يعيش في شرح المفصل وصاحب البسيط انما اتي بالاعلام للاختصار وترك
التطويل بتعداد الصفات الا ترى انه لولا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم
عن ذلك اجمع قال صاحب البسيط وهذا المعنى قال السخاوي العلم عبارة عن مجموع صفات اما للاختصار صاحب البسيط فايدة وضع اسماء الافعال
الاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمونث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه
يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن واما المبالغة فنعلم من لفظها فان هيهات
ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مسماها تغني عن وضعها وقال الشيخ
شهاب الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب كان الاصل ان يوضع لكل مونث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير واتان وجدي وعناق وحمل
ورخل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر
والمونث تارة في الصفة كضارب وضاربة وتارة في الاسم كامرئ وامراة ومرء ومرءة في الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك

المزيدة

الى انهم جمعوا فى الفرق بين اللفظ والعلامة للتاكيد وحرصا على البيان فقالوا اكبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة وقال ابن القواس فى شرح الفية ابن معط التصغير وصف فى المعنى وفايدة الاختصار فاذا قلت رجيل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردت مع الاختصار قلت رجيل ولذلك لا يصغر الفعل وقال ابن النحاس فان قيل فما فائدة العدل فالجواب انه اخصر من عامر وقال الشلوبين فى شرح الجزولية الفاعل اذا كان مخاطبا فى امره وجهان احدهما ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وما هو بمعناه نحو قم واقعد والثانى ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل فى قولك قمت فلم يقولوا قام انا ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه فى الامر ولم يجئ فى الضماير فى حال السعة وقال البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسما للزم الاتيان بلفظ المكان والزمان وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار وقال ايضا انما عدل عن التعيين باى الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو اخصر من قولك اى الرجلين عندك زيد او عمرو وقال ابن يعيش فصل سيبويه القاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان فى التسمية فائدة الايجاز والاختصار اختصار المختصر لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا قال ابن جنى فى المحتسب اخبرنا ابو على قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ولا الحال النائبة عن الخبر ولا الاسم دون معموله لانه اختصار للفعل وفى شرح التسهيل لابى حيان لا يجوز حذف لام لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغى ان يقال لشىء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعانى انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر فى حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها وقال صاحب البسيط القياس يقتضى عدم حذف حروف المعانى وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على المعانى فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذى وضعت له واذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولانهم جاؤا بالحروف اختصارا على الجمل التى تدل معانيها عليها او ما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف وقال ابن جنى فى الخصايص فى تفسير قول ابى بكر انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفى وهى جملة فعل وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الا عن استثنى واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذا ليت نابت عن اتمنى وهل عن استفهم والباء فى قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة وغير ذى شك وفى قولك امسكت بالحبل نابت عن مباشرته وملاصقته يدى ومن فى قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اى اكلت بعض الطعام وكذلك بقيته ما لم نسمه فاذا كانت هذه الحروف نوايب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان يتنهك بحذفها قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار بها لم يجز ان تعمل فى شىء من الفضلات الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد انابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوا عليه وتراجعوا عما التزموه وقال ابن يعيش حذف الحرف يا باه القياس لان الحروف انما جى بها اختصارا ونايبة عن الافعال فما النافية نايبة عن انفى وهمزة الاستفهام نايبة عن

استفهم وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء عن ادعو قال ايضا اكثر القوة الدلالة على المحذوف فصارت القراين الدالة كالتلفظ به قال ايضا الاصل فى الحرف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف الاول والثانى فيه فروع احدها اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو انحاجونى وتامرونى وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ووجهه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله اسرى وتبيتى تدلكى ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نايبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو ان الله يامركم ولا يشعركم فى قراءة من سكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وذهب المبرد والسيرافى والفارسى وابن جنى واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثانى لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل انشا من الثانية فهى احق بالحذف الثانى اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز حذف احدهما وفى المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين انى وانى وما دخل للفرق لا يحذف ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقاء فى اللباب اولهما الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة والثانية المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا يحذف ثم رايت ابن الصايغ قال فى تذكرته فى كلام ابى على فى الاغفال ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب فى قولنا كانا وانا وتفعل فى قولنا نحن نكلم قال وذلك على ما شانى العبا نقلا عن ابى بكر تقوية لمن يذهب الى ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما ورد من هذه المكررات انما حذف للاستثقال فيما يتكرر فاللايق المبادرة بالاول ثم قال عقب ذلك والذى يجزم ابو على ان المحذوف من انا وكانا انما هو النون الوسطى ومن نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون الضمير الرابع اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو يبسوا الغاليات انا فلينى والاصل فلينينى حذف احدى النونين واختلف فى المحذوفة فقال المبرد هى نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جنى والخضراوى وابو حيان وابن هشام وفى البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه هى نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على ما هو معروف ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف فيه الخامس المضارع المبدا بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثانى وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى المضارعة ورجحه ابن مالك فى شرح الكافية بان الاستثقال فى اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف قال وقد يفعل ذلك بما صدر بنون كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قال وفى هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هى الثانية لان المحذوف من النونين فى القراءة المذكورة انما هى الثانية ورجحه التجانى فى شرح الهادى بان الثانية هى التى تعل فتسكن وتدغم فى تذكرون فلما لحقها الاعلال لحقها الحذف ونون الاولى اذا حذفت مثل الاعلال السادس الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس واحس اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفى التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاولى وهو العين او الثانى وهو اللام قولان الاول وبه جزم فى التسهيل قال ابو على فى الاغفال حد حذف الاولى من الحروف المكررة كما حذف من الثانى وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول قيل قول من قال ظلت ومست فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها فى خفت وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام لم تتحرك الفاء لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المكررة نحو دينار كما قلب الثانى نحو تظنيت وتقضيت وخففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها السابع الاسماء اذا خففت ياؤها كقولهم رب بالعقود وبالامانات الاسماء عقدوقا ثم من اعظم القرب فهل المحذوف الياء الاولى وهى العين او الثانية وهى

اللام اختاره ابن جني الثاني وابو حيان الاول **وقال** ابن ابان في شرح الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف شيء من الاسماء الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها اهو عينها ام لامها
والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال في اللام شايع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى من اجل
سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها **والثاني** انها زايدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزايد اولى من الاصلي بالحذف
ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف لشهرته في الكلام الاخير نظر **الثامن** باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله
لتضربن فانه يجتمع فيه ثلث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما في جوابه ولم يحكوا فيه خلافا **والتاسع** ذو بمعنى صاحب صلته عند
الخليل ذوّ بوزن فعلٌ وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذفت احدى الواوين قال ابو حيان ثم في المحذوف قولان احدهما الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الحكم
والثالث الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة **العاشر** قال الشمني الصايغ في قوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكروه ان المحذوف
من مني وعني نون الوقاية ويحتمل ان يكون باقيه ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف منها **الحادي عشر** ذا المشار بها عند البصريين
ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثر وعن واو عند آخرين ولامها عين ياء باتفاق وجزموا بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم اثبت الخلاف فيه كما
في البسيط قال اكثر النحاة على ان المحذوف اللام لانها طرف فهي احق بالحذف قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى
ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لقلبت عليه قلب
الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها علة القلب واما اللام متحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله
الثاني عشر قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ان اصل الفاء داخلة على ان كان لتوافرت لزوم الفصل بينهما وبين
الفاء فاما ان فاما وفاء جواب ان حذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظاير **الثالث عشر** اذا صغرت كساء قلت كسيٌّ وقد اجتمع فيه ثلث ياءات ياء التصغير
والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن الهمزة التي هي لام الكلمة فتحذف احداها وهل المحذوف الياء الاخيرة التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف
قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني **الرابع عشر** اذا نسب الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت
طيبي وسيدي تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالي الحركات
واجتماع الياآت فكان حذف المتحرك اولى وقال الزمخشري في الفايق هين ولين مخففان من هيّن وليّن والمحذوف منهما الاولى وقيل الثانية
الخامس عشر يجوز حذف احدى اليائين من اي قال الشاعر تنظرت نصرا والسماكين ايهما وقد جزم ابن جني في ذا القد بان المحذوف الثانية وهي اللام
لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت **السادس عشر** اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ءامنتم من في السماء
فانها ترسم بالالف واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل الاولى وعليه الكسائي لان الثانية اصلية اولى بالثبوت وقيل
الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولان الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت
السابع عشر اذا وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا ووقف عليه بالالف قال ابن الخباز كان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي
هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا في الوقف فحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوف هي الاولى عند سيبويه والباقية
التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رايت العصا فالالف
هي لام الكلمة اتفاقا وفي شرح الايضاح لابي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها
الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلث في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها فذهب المازني انها

بدل من التنوين لان قبل التنوين تحذف في اللفظ فصار عصا في الاحوال الثلثة بمنزلة زيد في قولك رايت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها
في الرفع والخفض الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين **الثامن عشر** تحية وتئية اذا نسب اليهما قلت تحوي وتئوي بحذف
احدى اليائين وقلب الاخرى واوا والتاء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان
التاسع عشر باب ربيب ينسب اليه ربوي كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي ياء المدة المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب مرمي
اذا قيل فيه مرمي المحذوف منه الياء الاولى وهي الزايدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزم به ابن **العشرين** قال صاحب
الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وعقنبا وحمارا قلت اسيد وعقيب وعقينب وحمير بياء شديدة مكسورة فاذا نسب الى هذا حذفت
الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدي وعقيبي بياء ساكنة **الحادي والعشرون** قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء
فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لانها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير **الثاني والعشرون** اذا اجتمعت زيادة متفقتان
في كلمتين نحو جاء اجلهم فان اتفقا الى اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لان ما وقعت آخر الكلمة محل
التغير ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية **الثالث والعشرون**
باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيها وهي العين الى الفاء فانقلبت
الفا لمجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احدهما لالتقاء الساكنين ثم عوض عنها تاء التانيث واختلف النحويون ايهما المحذوفة فذهب
الخليل وسيبويه الى ان المحذوفة الف افعال واستفعال لانها الزايدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك
وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة **الرابع والعشرون** باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون
ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول
الزايدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب
الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول بمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول **الخامس والعشرون** يستحيي بيائين في لغة
الحجاز واما تميم فتقول يستحي بياء واحدة قال في التسهيل فحذفوا احدى اليائين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما
حذف لام الكلمة فلان الطرف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كما لو جزم فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف
عين الكلمة فقيل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين والياء التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فعلى
التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل **السادس والعشرون** باب صحارى وعذارى فيه لغات التشديد
وهو الاصل والتخفيف هربا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية
والمبدلة من الف التانيث بمنزلة الاصل فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في البسيط **السابع والعشرون** قراءة ابن محيصن سواء
عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية قيل قد
ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد **الثامن والعشرون** باب جاء وشاء اصلهما جايئ وشائئ عين
لام الفعل همزة فذهب الخليل ان الهمزة الاولى في لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه في عين الفعل
استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل

فالع لانه مقلوب والهذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين **التاسع والعشرون** نحو بان يدا زيد البعلات وبين قدما
وجبهة الاسد فالمحذوف فيه خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام قال ابن النحاس في التعليقة في قولهم قطع الله يد ورجل من
قالها اجمعوا على ان هذا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا في ايهما حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر
موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وسهله كون الدليل يكون متقدما على المدلول عليه ومذهب
المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع
المضمر اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول مقدما في اللفظ فلم يستكره ولذلك انتهى **الثلثون** نحو زيد وعمرو قائم
ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد بدا البعلات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني
من المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى
تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل المبتداين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه **قال**
ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسالة الاضافة فان قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ومن الثاني في قوله فاني وقيار بها لغريب **الحادي والثلثون** ذات اصلها ذوات بتحرك الواو والياء فقلب
منها الفا بالتقاء الفان ثم حذف احديهما **قال** ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هذا المحذوف منها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه
والخليل في قائل واستقائه ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثال مصون ان يكون المحذوف الثانية **الثاني والثلثون** ولهم لاه ابوك في
ابو قال الشلوبين في تعليقته على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة
لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما يفتح مع المضمر قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى
ما لا معنى قال الشلوبين وهذا المذهب فاسد لانه في حذف اللام المعرفة وفي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان
اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى فيبقى عمله وينبغي ان يرجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه
ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل غيرهم ذلك وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها
ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يرد ما ذهب اليه انتهى **الثالث والثلثون** الان اصله اوان ثم قيل
حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها وفتحت بعد الهمزة حكاها في البسيط **فصل** في نظاير ذلك وهو عكس
القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي الحرفين من المضعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول فاللام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاي
الاولى من بلز وذهب يونس فيما ذكر الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد وهي الياء والواو
والالف الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه
الحروف وكذلك قردد وما اشبهه مما تكرر فيه المضاعفات الاول هو الزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد الا ترى
ان الواو والياء يزادان متحركين نحو جهور وعثير ورابعين نحو كنهور وعفرية فاذا كان الثاني من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان
ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين
صواب ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اقعنسس

وشبهها

وشبهها في كلامهم قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصلين لان الملحق
الملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا حملت ساير المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب
الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صمحمح صميمح فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصلي وابقاء الزائد الثاني ان العين اذا تضعفت
وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل الا ترى ان الواو والنون الفاصلين بين العينين زائدان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد
من الحاءين في صمحمح هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا
بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول حملت ساير المواضع عليهما وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل
ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل فحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في نحو اقعنسس والاول
في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيط اختلف في معدد
هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره معيدد بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني معيدين بقلبها يا
لانها رابعة فلا تحذف ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سالني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم هذان بالتشديد اي النون المزيدة فقلت له الاولى فقال لي
قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما فقلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون قد زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط
فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف والنون لما كانتا كالمتلازمتين فيكره الفصل بينهما الا ترى الى انفكاكهما منها بالحذف في الاضافة
وتقصير الصلة انتهى وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك فعل ذهراني اذا مات بتعلي هوى
ثم اذا اصبحت اصبح عاديا فرايت ما فيه فتم تقفيته قال السخاوي في شرح المفصل احد الحرفين فيهما زايد الفا او ثم قال وزيادة الفا قد وقعت كثيرا ام
زيادة ثم الا نادرا فالقضا بزيادة الفا اولى وقال صاحب البسيط زاد الفا مع ثم وقيل ثم هي الزايدة دون الفا لحرمة التقصل **تنبيه** باب افعنسس قال ابن مالك
ثاني المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع الف احرنجم قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق باحرنجم وامتنع من باب الثلاثي لم يأتوا بالزايد الذي
للالحاق الا اخرا وهي الالف وكذلك ما جي به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في افعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها
الزايدة يجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحد الا ترى انما اشتقا من الحرب والقعس فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزايدة **فصل**
وبناظر ما نحن فيه مسالة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان ما فيه تا التانيث يكون في الوصل تا وفي الوقف ها على اللغة الفصحى واختلفوا
ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء هي الاصل وان الها بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل البصريون بان بعض العرب يقف
بالتاء في الوصل والوقف كقوله الله نجاك بكفى مسلمت ولا كذلك الها فعلمنا ان التا هي الاصل وان الها بدل منها وبان لنا موضعا قد ثبت فيه التاء
بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبت الها فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدي قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا
ايضا بان التاء تثبت في الوصل الذي ليس بمحل التغير والها انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغير فالمصير الى ان ما جاء في محل التغير هو البدل اولى من المصير
الى ان البدل ما ليس في محل التغير **اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة** تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال
تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل **اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر** وبذلك استدل على ان الاصل في النحو التذكير
فرع على هذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد **اذا اجتمع طالبان** رد على الثاني فيه فروع **منها**
اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدم عليهما شيء **ومنها** ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلثة ذكور من البط وعندي ثلث

من البط ذكورة نزا بالثاء مع التثليث لما تقدم لفظ ذكوره وحذفوها لما تقدم لفظ البط **ومنها** قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه
القاعدة اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبنى
عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات الكلمة لا زائدة للاشباع اذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن القواس
في الدرة **اذا اجتمع** ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا **واذا اجتمع** مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتما **اذا تم** الفعل بفاعله اشبها حينئذ
الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال ووجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزءا الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم
اقم ايضا فان الفعل بفاعله قد الغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم **اذا دار الامر** بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثم رجح ابو حيان
وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا هي لام السبب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة او لام العاقبة لانه اذا
تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجدد كان المجاز اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح في المغني اختلف
هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى
على المختار **اذا دار الامر** بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف اولى لان باب الترادف اكثر من باب الحذف لا لعلة مثاله قولهم سبط وسبطر
ودمث ودمثر وهندي وهندكي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران احدهما ان يكونا اصليين وبعضها من الترادف **والآخر ان تكون** اللام
حذفت الراء من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة وكل من الكلمتين اولى من ادعاء
ان اصلهما واحد ثم حذفت لام الكلمة شذوذا وانما تقطع احد بين ان يكون في اللفظ وفي المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة اذ اللفظ خادم المعنى وانما
اتى باللفظ من اجله ذكره ابن الصائغ في تذكرته وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجيران لنا كانوا كرام على القول بانها تامة لان المعنى حينئذ وجدوا فيما مضى وذلك
معلوم فيصير الجملة حينئذ حشوا لا معنى لها اذا نقل الفعل الى الاسم لزمه احكام الاسماء ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم قطعت همزة
اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر **اذا وقع ابن بين علمين** فله خصائص **احدها** انه يحذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشيء واحد نحو جاءني
زيد بن عمرو قال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله ما زلت اغلق ابوابا وافتحها حتى اتيت ابا عمرو بن عمار **قال** فحذف التنوين من ابي عمرو كما
حذفه من جعفر بن عمار **الثاني** يجوز حكاية العلم الموصوف به كقول السائل دا ابن زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو لانهما صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية
العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع بشيء من التوابع اصلا **الثالث** اذا نودي نحو يا زيد بن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان
احدهما الضم على الاصل **والثاني** الاتباع فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب
وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول وتبتدأ
بالثاني فيقال ابن فلان **الرابع** تحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولانه لا ينوى فصله عما قبله اسبق الافعال قال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو
اعلم ان اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي فاسبق الافعال
في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان
للماضي لفظ يعرف به انه ماض **والجواب** قالوا لما ضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي فاعرب
وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ
واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فبقي على حاله **الاستغناء** هو باب واسع فكثيرا ما استغنت

العرب عن لفظ بلفظ من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وبتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية
ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض الالفاظ عن بعض الا ترى استغناءهم بترك
وتارك عن ودع ووادع وبقولهم بقل الى ان اعجز وامرأة عجزاء عن الياء في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء
قال فيه قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع ووذر
وبلمحة عن ملمحة وعليها كثرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليال على ان ابن الاعرابي قد انشد في كل يوم ما وكل
ليلاه وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة وكذلك استغنوا بانيق عن ان يأتوا به والعين في موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا في شيء
شاذ حكاه الفراء وكذلك استغنوا بقسي عن قووس فلم يأت الا مقلوبا ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة
وكذلك اذان جمع اذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع القلة وكذلك ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك استغناؤهم بقولهم
ما اجود جوابه عن هو افعل منه في الجواب واستغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا من الزيادة
بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عاريا من الواو الزائدة ومثله كوكب لم يستعمل منه
ككب ومنه قولهم ددن ودودن لانا لا نعرف ددن ومثله كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة **فلنقس**
فرنقع و**سميدع** و**عميثل** و**سرومط** و**دحجا** و**كسحب** و**كنعب** و**هرشف** ومن ذوات الخمسة **جعنفليق** و**حزنبت**
ودردبيس و**عضرفوط** و**قرطبوس** و**قرعبلانة** و**دلنبس** ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين وباثنين عن واحد وبستة عن
عن ثلاثة وبعشرة من خمسين وبعشرين عن عشرتين وما جرى هذا المجرى واجاز ابو الحسن ظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه
ابو عثمان وقال استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى كلام ابن جني وقال الزمخشري في الاحاجي سرادق وحمام وديوان
في الاسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير
كما استغنوا باشياء عن اشياء ومن ذلك استغناؤهم بالمبرز عن خناه وبمثله عن كره وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به
استغناء وذلك سيات وشيات ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء **قال** الشلوبين استغنوا عن تثنية
اجمع واكتع وابصع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرئ بقولهم قوم وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم
بغيره مما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسما لا اصل له
كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيات واستغنوا بذلك عن اللويا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في
الاسماء المبهمة **وقال** ابو حيان واستغنوا بتصغير عشية عن تصغير قصر بمعناه وبقولهم في جمع صبي وغلام صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في تصغير
صبية وسبين صغار وصباح وسماع عن صغراء وصبحاء وسمناء وبقولهم في نحو ولي وغني اولياء واغنياء عن فعلاء وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم و
حافظ عن جمع حكم وحفيظ **قال** ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انهما جمع حكم وحفيظ على التوهم
قال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بار وبررة ولم يجمعا البر برورا خلافا لما في التسهيل وباب الاستغناء
في الجموع اكثر من ان يحصى **وقال** ابن يعيش العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه استغناء بتعريف العلمية عن تعريف آخر وفي البسيط
باب فعل فعلا او فعلان وفعلا الا لحقه تاء التأنيث استغناء بفعلاء عن فعلا التأنيث بها وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل فيستغنى في اللفظ بجمع المقدر

عن جمع الملفوظ به كما استغني بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو ان ادعه تركا و بمطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو انحنت قرابه فلم يلحق
فناخ فما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل واباطيل وعباس مفردة ابطال او ابطيل وعروض واغاريض وقياس مفردة اعريض وحديث واحاديث وقطيع
واقاطيع **الاسم اصل الفعل والحرف** قال الشلوبيني وكذلك جعل قبل التنوين دونهما البدل على انه اصل وانهما
فرعان قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثيرا لا يكون فيه فعل ولا حرف
فدل ذلك على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
فلما كان الاسم من الثلثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى وقال الزجاجي في كتاب ايضاح
علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايها اسبق في المرتبة والتقديم قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك
ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء فاقبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما تدخل على الاسماء
والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد علمنا ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها
المعاني والاعراب قد وجب ان يكون بعدها سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله
وكما ان المحدث سابق لحدثه واسم مفروض ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وفي هذا لازم
لكم على اوضاعكم ومقاييسكم الجواب ان يقال هذه مغالطة ليس تشبه هذا المحدث والمحدث ولا العلة والمعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا
ما من حركة وغيرها سابق لفعله الذي اوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي
نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي منه نجر الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما فنقول الحروف
سابقة لعاملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال انفسها وهذا بين واضح
انتهى **الاسم اخف من الصفة** وذلك ان الصفة تثقل بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير وفرع على ذلك فروع منها
ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وخدلة وخدلات وعبلة وعبلات ورغدة ورغدات وطريق نهج اى واضح وطرق
نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وشذ تحريك الصفة
في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اى قليلات الالبان وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله
ذكرهن عودن اختي ولبه خفوقا ووفضات الهوى في المفاصل قال في البسيط وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل
الصفة من اوجه احدها انها تناسب الفعل في الاشتقاق الثاني انها تناسبه في تحمل الضمير والثالث انها تناسبه في العمل الرابع انها تفتقر الى موصوف
تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على التخفيف اولى من زيادتها على الثقيل وقال ابن يعيش في شرح المفصل
الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان ماخوذا من الفعل
نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من صفات الحلية ومصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة قال والفرق بينهما من حيث
المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والاخر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها
على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل على شيء واحد وهو ذات المسمى الاشتقاق بسط الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهر
ونذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو الاولى مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقاء في التبيين وما كان الخلاف

وانما

وانما الاشتقاق احدهما من الاخر لزم من ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق منه ما هو اما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله
الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل واما الفرع والاصل فيهما في هذه
الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم
اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب يضرب
وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر وقال الزملكاني في شرح
المفصل قاعدة الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ
يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الاخر في المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلوة والسلام ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها
واما قوله تعالى وجنا الجنتين دان فشبه المشتق وليس به لان الجنا ليس في معنى الاجتنان قال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى
والحروف الاصول مع تغيير ما اما المشاركة في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجدة والوجد من باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم
لا يقولون ان الكاذب والمائن من اصل واحد واما التغيير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون
بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الاخر في المعنى والا لزم ان يكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصري كلوا وكلة وحسبت
المال حسبا وحسبانا وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرا وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرت وقدرانا ومقدرة ومقدرة فهذا ونحوه متحد الاصل
مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الاخر على ان ذلك بحث لفظي بل هو مجرد اصطلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروف الاصول ومعناه الاصلي
وزاد معنى من غير جنس معناه قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى
الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادة عليه بالدلالة على
الزمان المخصوص **الثانية** قال ابو البقاء في التبيين الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا
المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث
والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما ان دلالته على الحدث والزمان المخصوص
لا بعد الدلالة على الحدث وحده ومثل ذلك باب النقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصوغ فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها
فاذا صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصيغة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة لذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل
الحدث وحده فهذا تحقيق كون الفعل فرعا لهذا الاصل طريقة اخرى وهي ان لفظ الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة
على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان لا زيادة فيه الزيادة طريقة اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقا
من الفعل لادى ذلك الى نقض المعاني الاول وذلك مخل بالاصول وبيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالته على الزمان المخصوص
وعلى الفاعل الواحد والجماعة والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا الدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد
تثبيت الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل قال واحتج الاخرون بوجهين احدهما ان المصدر يعتل لاعتلال الفعل والاعتلال
حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال في الفعل وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما والواو في قام اصل اعلت في الفعل

فاعتلت في القيام فانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا منصوب بضربت والعامل مؤثر
في المعمول والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا لغيره قال الجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم وذلك ان الاعلال شيء يوجبه
التصريف وثقل الحروف وبابه في الافعال لان صيغتها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت
العلة الموجبة للتغيير قائم في المصدر وهو الثقل **واما الوجه الثاني** فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلثة اوجه احدها ان العامل والمعمول من
قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني فلا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا والثاني ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه
اصل والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى **والثالثة**
قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو
فاعل مجرورا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يكن الاخبار عنه وهو محفوظ تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبتدأ به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه
ابدل الحروف على معان في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يحتمل انفصاله عن فاعله كما يحتمل انفصال الحركة عن
محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان اشتق لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه والدلالة على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال
المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضاف اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل
كاستحالة اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه
كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلنا انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا
يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف لان التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحروف وان يبنى كالحروف
يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو
الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل
وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم
الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طائر لانهم يريدون الحدث
مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو سواء علي
اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذا
ثلثة اضرب ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على
احوال الحدث وضرب يحتاج الى ابنيته وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ان ما بعده نحو سبحان الله
فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا عن التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر
نحو اياك وويله وويحه وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصب لانه مقصود اليه وربما
لانه مقصود اليه بالذكر نحو زيدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لان المعمول لا يتقدم
على عامله وهو مذهب قوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل
في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل

فمعتمد عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يبال به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يحذف فيه الفاعل فليس
تقديمه على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه اما زيدا ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ انتهى كلام السهيلي قال ابن القيم في بدائع الفوائد وهذا الفصل
من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبق اليه **الرابعة** قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد
وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين بشيء دون شيء للفرق الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسي والاصل
واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامراة حصان والاصل واحد والمعنى
واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمراة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك
والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعابق والسامك وان كانت بمعناها للفرق **الخامسة** قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق
الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف
لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا
غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى قال الرماني العدل غرب من الاشتقاق
الا انه مضمن بتغيير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لانه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاه في البسيط
السادسة قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لان التوقف الوزن على معرفة الاصلي والزائد ولا يتحقق ذلك
بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف وذهب قوم الى انها توزن ولا يتحقق بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزائد
في الاعجمية **السابعة** اختلف هل يدخل الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا فان غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لهما افعال
وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعا للمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لان حال الاشتقاق
وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا **الثامنة** قال ابن جني في الخاطريات لا تنزلهم
اي انقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم لبت لي كذا وذلك ان المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف
قيل وما في ذلك من الانكار فقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسالتك حاجة فلوليت لي اي قلت لي لولا
وصهصهت بالرجل اي قلت له صه صه ودعدعت الغنم اي قلت لهم داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم
الحروف فكذلك يكون لاته اي انقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته بليته معنى
التمني كما ان في لا ليت معنى الود في لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الاجابة قيل قد يكون في المشتق انقاصا على وزن بعض ما في المشتق منه على ما هم
سوا الحرقة التي تسمى بها التابعة الميلاء وذلك لانها لا انا لو ان تسمى بها فيلاة على هذا مفعلة من الوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها الانا
ان تسمى بها وسوا الحرم التالد وذلك لانه لا ينال من حلة فهذه مفعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول الكلام
الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك **الاصل مطابقة المعنى للفظ** ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل في التعجب
امر كلفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد يترك في مواضع عديدة فليكن من ركاه هنا قال ابن
النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا لحامل فما الذي حملهم على تركه هنا فيجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ
اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فيكون بها اكثر كلفا وشغفا

اذا لم تتعجب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مبالغة المعنى كلفظ من المبالغة ما لا يحصل بانفاقها فما انفاقها لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى
فليمدد له الرحمن مدا وجاء عكس ذلك انتهى ومن المواضع الخارجة عن ذلك وروده لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواء عليهم أأنذرتهم ولفظ النداء بمعنى
الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني والمعاني انما الموضوع لها الحروف في الامر للمخاطب
لان تم اللام على الاصل واستغنى في فعل المخاطب عنها لحذف حرف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا من قراها بالتاء الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وايضا ان بعض [illegible] هو الكثير ذكره كذلك ابن النحاس في التعليقة

الاصل في الافعال التصرف

وفي التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضماير المختلفة بها ذكره ابو البقا في التبيين قال وقد استثنى منها
نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب منها غير جائز اصلاح اللفظ عقد له ابن جني بابا في الخصائص وقال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمتها وعليها
[illegible] لزموا اليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واولتها صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق الا ترى ان تحرير هذا
القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك كانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفا في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليهما وانت
في قولك اما زيد فمنطلق انما تجد الفا واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل
ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفا وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانها على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما
يقولون مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفا الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك
لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتاتي على صورة العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو
قام زيد فعمرو ومثله اباءهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد قال
ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجازت ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي وانتظرك طلوع
الشمس لم يجز افلا ترى الى اجرائهم الواو غير عاطفة في هذا مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمرة
وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكر الاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء الا لاصلاح
اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الا ترى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح فالعناية اذن في الحذف انما هم
باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها ومن ذلك قولهم ان زيدا لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا اخرها
وعجزها فتقديرها اول لان زيدا منطلق فلما كره التقاء حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر ان لا
منها لان اللام لو تقدمت وتاخرت ان لم يجز ان تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه من حيث انها لو تاخرت ونصب الذي الى العمل انما قبلها وان لا تعمل الا فيما
بعدها ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا ان زيدا كعمرو
ثم انهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عقد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان
لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كان زيدا عمرو ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا
مبتدان وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ اخروا
المبتدا وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كان تاخيره مستحسنا من قبل انه لما تاخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر
ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بانه في المعنى مبتدا فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مؤنة هذا الفصل

لانه ليس مبتدا عنده ومن ذلك امتناعهم في الالحاق بالالف الا ان تقع اخرا نحو ارطى ومعزى وحبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت
موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم يقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت
محركة الا ترى انك لو الحقت بها ثانية فقلت خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا اللفظ بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك
ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم بتوتها ايضا وكونها هي فيه على وزن اصل من الاصول انها للالحاق به وليست كذلك الف قبعثرى وضبغطرى
لانها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذي هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لانه لا اصل لنا سداسيا فانما الف قبعثرى قسم من الالفات
الزوائد في اخر الكلم ثالث لا للتانيث ولا للالحاق انهم لو اجمعوا الزيادة في اخر بنات الخمسة كما زادوا في اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف
استخفافا لها وعينة فيها هنا الدون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهي الى اخرها الا وقد ملت فلما تحملوا الزيادة في اخرها
طلبوا اخف الثلاث وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضرفوط وجعلنبوذ لانهم لو جاؤا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلهما
لظهرت الكلفة في تجشمها وكدت في احتمال النطق بهما كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب الادغام في المتقارب نحو ود في وتد ومن الناس
من يقول ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير
المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد فاسكنوا اخره قبل
المضمر اللام اصلاحا للفظ ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ
بادخال الذي ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام اخوه وطريق اصلاح اللفظ فقالوا [illegible] وذكر ابن يعيش في قولهم سواء
علي اقمت ام قعدت ان سواء مبتدا والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال لكنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفية حقه قال
ابن يعيش اعلم ان قولهم اقائم الزيدان انما اتى نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى
فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا اقائم مبتدا والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر
محذوف قال واما قولهم ضربي زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر للفظ واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر وذلك ان ضربي مبتدا وهو
مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يصح ان يكون خبرا فيرتفع لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي
هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو خبري لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان
المصدر عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد وذلك الظرف
زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما فاذا هي الخبر وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيد الا عمرو فلابد
من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير
ما اتاني احد الا زيدا الا عمرو لكن لما حذف المستثنى منه بقي اللفظ مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الاخر وقال
ابن عصفور زيدت الباء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعل
في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها
حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره في شرح المقرب وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ هذا قول المحققين وقال
ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله ابوك فحذفوا احدى اللامين والف الله وهمزة ابوك الثانية زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه

فيه مسائل احدها قولهم لهنك قائم لانهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لاصلاح اللفظ

لئلا يكون نظير اعمل فعل امر بغير اللام الثالثة تاخير الفاء في اما زيد فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه
الرابعة اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله وجيران لنا كانوا كرام على تقدير ابن جني الخامسة تقديم المعمول في زيدا فاضرب على ما قيل
ان الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب زيدا السادسة زيادة اللام في لا ابا لك على الصحيح لئلا تدخل لا على معرفة السابعة تأكيد ضمير المرفوع المستتر اذا
عطف عليه نحو اسكن انت وزوجك الثامنة تأكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن اياز في شرح الفصول التاسعة ادخالهم الفعل في
نحو زيد هو العالم العاشرة الفصل بين ان والفعل في نحو علم ان سيكون لئلا يليها الفعل في اللفظ وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث
ان الاصل في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ **الاصول
المرفوضة** منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقر او مستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف
هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا
يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو وتقديره لولا زيد حاضر قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة
الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا اما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا
امر باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل
مهجورا ومنها قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذاكير جمع لمفرد لم
ينطق به وكذلك ليالي تصغير الشيء لم ينطق به واصيلان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه
وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك يا لكاع ويا لكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء اذا رجعت الى معانيها
وجدت الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك وقال ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء
والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد حقيقة المسند والمسند اليه ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب في نحوه يستقل به
الكلام وحده ولا يقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته فان قلت فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على
مفرد يعطي هذا المعنى قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت
له نظائر الا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند الى زيد
على معنى الامر ولم ينطق قط به ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض **الاضافة ترد
الاشياء الى اصولها** ولذلك اعرب اي مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردها الى الاعراب الذي هو الاصل في
الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى اصله من الجر الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير
قال بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل استدل به على ان الجزم في نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب
معنى الشرط الاضمار احسن من الاشتراك وكذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجح من قول الكوفيين بانه بحتى نفسها وانها تكون
ناصبة مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن اياز فان قيل الجزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل قلت الاضمار مجاز اولى من الاشتراك
الاضمار خلاف الاصل وكذلك رد على من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان

الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره
يلازمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة الى ذلك مع ان الاضمار خلاف القياس **الاعراب** فيه مباحث الاول في حقيقته قال ابن فلاح في المغني
اختلف في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف
الى نفسه والثاني ان الحركات قد تكون في المبني ولا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في
اخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت
الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف الثاني انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس والجواب عن الاضافة انها
من باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات الاعراب لان الحركة ان حدثت
بعامل فهي الاعراب والا فهي للبناء ولذلك خصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب قال غيره في الاعراب مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار ابن مالك
ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات انما هي دلائل
عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحده بقولهم تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله
ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويرد عليه وجوه منها انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لاستغنت الاضافة اذ الشيء لا يضاف الى نفسه ومنها
ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه ومنها انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها ان السكون قد
يكون اعرابا ومنها تقييدهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال وللقائل ان يقول لا دلالة في جميع ذلك اما الاول فجوابه ان الحركة لما
كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحت الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فسوغ الاضافة
المغايرة وهي هنا موجودة اما الثاني فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك واما
الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتداد به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم يقتضي ذلك واما الرابع فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها وقال
ابن الحاجب انما اختلف اخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون
واما الخامس فجوابه ان الاعراب انما فسروه بالتغير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسروه بغير ذلك وتفسير الخصم الشيء على مقتضى
مذهبه لا يكون حجة على مخالفه وقال ابن مالك في شرح التسهيل الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول اخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب
من حركة او سكون او ما يقوم مقامها وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضربت زيدا غلام عمرو وقد يلزم لزوم مدلوله
كرفع لا نولك ان تفعل ولعمرك وكنصب سبحان الله وسعديك وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط وهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل
الاعراب تغييرا وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ان ما لازم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي
لازمه تغيير والثاني ان الاعراب يتجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب **والجواب عن
الاول** ان الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى ان رجلا صالحا للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب
اذا فك تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير في الحال **والجواب
عن الثاني** ان المبني على الحركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحالة تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع
من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغيير العامل فان زيادة ذلك توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة

بعامل يغيره ثم خلفه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ العامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التغيير عنه بالمجعول آخر حركة
وغيرها على الوجه المذكور وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه وهذا قول صادر عمن لا تامل
له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا
كلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرناه انتهى **المبحث الثاني** في وجه نقله في اللغة الى اصطلاح النحويين قال
ابن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه **احدها** انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على
هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه **الثاني** انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب
كما تقول شكيت الرجل اشكيته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه **الثالث** انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى
على هذا ان الكلام كان فاسد الالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى **الرابع** انه منقول من
التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع **الخامس** انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية
لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق اللغة العربية **المبحث الثالث**
في الاعراب والكلام ايهما اسبق قال الزجاجي في ايضاح علل النحو فان قال قائل اتقول ان الاعراب والكلام ايهما اسبق قيل له ان للاشياء مراتب
في التقديم والتأخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام
في حال غير معرب ولا مختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان
او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب
لمعان تعتور هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر
اذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبني ولم يسقط ذلك لها على الاسمية ومعانيها
عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه فالكلام اذا سابقه في الرتبة والاعراب تابع من توابعه فان قال
عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بينا نقول ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا نطقت به في اول تبلبل
السنتها به قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته فان قال من اين حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذي
لا يفعل اكثر المعاني الا به ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فتحكم لكل واحد
منها بما يستحقه وان كانت لم توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق
وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا
قط عاريا من الجسم بل لم يوجد دونه لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا رأينا الا
ههنا جسما اسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك ومنها انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على
الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا انا وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحوا واما في غيرهما فلكنه
انا علم بخبر صادق والاخبار بتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قولنا في الكلام والاعراب نقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة
كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الا

زمانا

زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته وقد اجاز بعض الناس ان يكون نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني
فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به **المبحث الرابع** في ان الاعراب لم دخل في الكلام قال الزجاجي في الكتاب المذكور فقد ذكرت فان قال قائل
ان الاعراب داخل في الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله فالجواب ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة
ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع
زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول قد ناب
منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا
الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال
وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لانا نجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة
الاعراب متفقة المعاني فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا قائم وما زيد قائما ومما اختلف اعرابه واتفق معناه ومثله ما رأيته منذ يومين
ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيدا ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون
ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف
معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه
لا يزول الا بزواله **قال** قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون
ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان
ليعتدل الكلام الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم في اجتماع
الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها
مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة تعتقب سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة
واحدة هذا مذهب قطرب واحتجاجه **وقال** المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه
لان القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد الكلام وخروج
عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم واحتج لما ذكر قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء
التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما فاعل والآخر مفعول ومعناهما
مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال **المبحث الخامس** قال الزجاجي باب القول في الاعراب
احركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة
في قولك رأيت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومما اجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع
وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان
حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وهذا
ما ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع فان قال قائل فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل له يكون سكونا في الافعال المضارعة

السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة
قائل فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل
يلزمه ونحو يطرد فيه ثم تعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في ساير العلوم حتى في علوم الديانات
بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من يلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد نجد
القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا انظار كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقته ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا
وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب فان قال ما الذي اوجب فطر الاعراب
في هذه الافعال حرفا وهو النون قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر
هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو
اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخر الافعال بعد الاسماء
وسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثني ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع
وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت
النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لن يفعلا
ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء فان قال قائل
النون في يفعلان وتفعلان وساير هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم
حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا انها ليست
بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم
فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان
والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف
الاعراب للفعل لذلك فان قال قائل ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه
ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل فيجوز ان يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا قيل له
ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه بوجه ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب
بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكانهم لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا توالى في كلمة واحدة
اربع متحركات **المبحث السادس** قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه قال بعض النحويين
الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يؤتى بالاعراب في آخره وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد رأينا الاسماء
يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا قولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك زبيع وقليب فلو كان الامر
على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بنائه قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان

الاسم يبنى على ابنية مختلفة منها فعل وفعل وفعل وفعل وما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب هي ام حركة
بناء فجعل الاعراب في اخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول
لم يجعل الاعراب اولا لان الاول يلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة
الاعراب لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانه يكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية
وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته وقال اخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان
يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه ثان وبعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه **اعطاء**
الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان قال ابن الشجري في اماليه من مذاهب العرب
للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو الامير وقد اضافوه الى ما المصدرية
ولفظ افعل التي وضعوها للمفاضلة مهما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة بيكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير
فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم
حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين **ومن اعطاء العين حكم المصدر** وصفهم
بالمصدر واجراؤه خبرا عنه قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقوله ثم ادعهن ياتينك سعيا اي ساعيات
فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك عمل في احد الاقوال فهو اوجهها
جعل العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم وما انت الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج ومنه قول الخنساء فانما هي اقبال
وادبار فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مايت وشيب شايب وشعر شاعر انتهى **الافعال**
نكرات لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فايدة لان حد الكلام ان يبتدى
بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ذكره كذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروع ان الاضافة الى الافعال
لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف اليه واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون
الا نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر
واختص الزمان بذلك من بين ساير الاسماء للملابسة بين الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث
وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك
من الفاعلين والفعل والفاعل جملة يقع بها الفايدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم يقع بها فايدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات فلذلك
لم تضمر وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات لم يجز اضمارها **فان قيل** اذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات حتى
فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف كما انها لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لانها جمل ودخول الالف واللام على الجمل
محال **فان قيل** لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها **قلنا** لان الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او مضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره
فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى **الافعال فعلها مذكر** نص على ذلك الزجاجي في الجمل قال الشلوبين في تعليله لان التانيث الحقيقي
والمجاز وعلامات التانيث واحكامه معدودة فيها قال ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث

مؤنث بتأنيث مصدره وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنته من الحدث
وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من مذكر او تأنيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان مؤنثا ولفظ
زيد لما اريد به المذكر كان مذكرا

اقتضاء الموضع لفظا

وهو معه الا انه ليس بصاحبه ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص واورد فيه فروعا
ومنها قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب
الذي عمل لا في المضاف قال واوضح من ذلك قولك لا خمسة عشر لك فهذه الفتحة التي في راء عشر فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك
لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي يحدثها لا ان خمسة
عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني الفعل في نحو جاءني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو لا اولى
ومنها قولهم مررت بغلامي فالميم مستحقة الاعراب بالياء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع
والنصب نحو هذا غلامي ورأيت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها ومنها قولك يعجبني ضربك فالضمة في باء ضربك ضمة بناء
واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف ومنها قولك جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف
ومنها قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيها الجر ومنها قوله واني وقفت اليوم والامس قبله
ببابك حتى كادت الشمس تغرب روى قوله وبالامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء والمعهود
فيه واللام فيه زائدة وانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى
غيرها زائدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكر ابو علي الالغاء فيه فوائد الاولى قال في الايضاح حقيقته ترك العمل
مع التسليط نحو زيد قائم ظننت قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذن يكرمك ان اذن الغيت عن العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لان يكرمك في المثال
خبر وما دخلت عليه اذن محذوف لجواب ان في نحو زيدا ان قمت يقوم لان ما يطلب جوابا لابد له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يتسلط عليه
ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل لو دخل عليه في موضع ما على وجه ما لعمل فيه قال ويدل على هذا انك
اذا قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسليط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم الثاني قال ابو حيان لا ينكر الالغاء معنا الالفاظ كما يتأول في
الشيء ما لا يكون في اصله واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاخرى في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما كف نظيرا الثالث
ظن وارى في الالغاء عند التأخر وفي التوسط دون اذن فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلغى في التوسط في اكثر صورها كما لو
في ما اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تأتني اذنا اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف عليها له محل من الاعراب نحو ان تأتني
اكرمك واذن احسن اليك فان كان العطف جاز الالغاء والاعمال لان المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين
مبتدأ وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء والاعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه متحتم الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة
ونظير آخر رأيته في الخاطريات لابن جني قال اذا كانت العين حرف علة ووليه وقرب منه همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وكذا ان تقدمت نحو اود وادو
فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولائث ولاث وذلك انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها الرابع قال ابن يعيش الالغاء
ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني نحو كان فيما كان احسن زيدا
والثالث حروف الجر الزوائد نحو كفى بالله شهيدا الامثال لا تغير من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب فابتدوا بالنكرة وجوزوا مثلا لما احتملت الامثال

تحتمل

تحتمل ولا تغير ومثله قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل في الكفائن
لقاء الميت وفي بيته يؤتى الحكم بتقديم الخبر وضمير يعود على المبتدأ المتأخر ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرا بحذف حرف النداء من النكرة
لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم
هذا ولا زعماتك اي ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا والامثال لا تغير وقولهم
ضرب من التغيير ومثله قولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا وقولهم اهلك والليل اي بادرهم وكل شيء ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة
حر قال ابن يعيش ولم يظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نعم وبئس وحبذا جعلت كالامثال لا ينبغي ان تتجاوز فيها
الا ما جاؤوا به وقال الزجاجي في الايضاح واما القول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل قال الاصمعي
تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهب والله بسلامتك واذهبا بذي تسلمان والمعنى والله يسلمكما واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال
تحتمل ما لا يحتمل في غيرها وتزال كثيرا عن القياس كذلك تجريها في كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام الايجاب اصل لغيره من النفي والنهي
والاستفهام اقام زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر قم فذو الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على ذلك الغير وكان
فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع التنكير والتأنيث الى علامة من تاء او الف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان
في شرح التسهيل

حرف الباء باب الشرط

مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث في باب الشرط
لزمهما ما لانهما لازمان للاضافة والاضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفهما عن الاضافة فيهما فيصلح دخولهما في الشرط ذكره
ابن النحاس في التعليقة البدل قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل
انما يكون محل المبدل منه وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح فالبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره
لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح
انتهى وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر هما نفثا في في من فمويهما فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض منه ضرورة والثاني
ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض
قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل في ذلك وقال في موضع آخر
قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث وقال ابن يعيش البدل
على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انما يكون
في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وهي
سوار اصله الياء وراس وآدم اصل الالف الهمزة وانما نبهت بذلك فسميا الا قلبا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال ابن جني في الخصائص
باب في فرق بين العوض والبدل جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل والعوض
لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واو جون
وياء مير انهما بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعي انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها
وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها فان قلت ذلك فما اقله وهو مجوز في العبارة وتقول في ميم

اللهم انما عوض من يا في اوله ولا نقول بدل ونقول في تاء تنا دفنا انما عوض من يا زنادقة ولا نقول بدل وفي يا ابنو انما عوض من واو

واو فمن جعلها البدل ومن جعلها اعتباما معتبرة الى الباء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تقرباً من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل

عوضا والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتقدم اجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر

يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه عن البدل انتهى **حرف التاء**

التاليف قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني التاليف حقيقة في التجانس مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق

بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة بخلاف التركيب فالمركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في شرح الالفية ان معنا

التاليف اخص من التركيب في اللغة وهي الملائمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتناسبة تشبيها بها **التابع لا يتقدم على المتبوع**

ومن فروع هذا اذا قلت ما قام الا زيد الا عمرو ان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البدا والنصب على الاستثناء فتقول ما قام

الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان اقمت الاخير وجب نصب المتقدم على الاستثناء لان التابع لا يتقدم على المتبوع **التثنية** ترد الاشياء الى اصولها قال

ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية يعترض على الجزولي في اطلاق بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا يكون مثنى لان التثنية

ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثنا عشر واما قولهم زيدان فانما جاز لانه يشابه الاعراب الا ترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى

ومن ذلك قول من قال ان المثنى من الاسماء الاشارة والموصولات معرب لان التثنية ردتهما الى اصلهما من الاعراب ومما ترده التثنية الى الاصل

قولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان وفتيان ويديان ودميان وذوانا في تثنية ذات وقلب الف المقصور الى الياء والواو التي هي الاصل نحو فتيان وقفوان

وقلب الهمزة المبدلة من واو واو **التحريف** عقد له ابن جني في الخصائص فصلا قال وقد جاء في ثلاثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتي تحريفه

على ضربين مقيس ومسموع **الاول** ما غير النسب قياسا كقولك في نمر نمري وفي قاضي قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك

التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي وفي سواء سوائي وفي الانف انفي وتحريف الفعل كقولهم في ظللت

ظلت وفي احسست احست وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت لا يقاس لا يقال في اشممت اشمت ولا في اقصصت اقصت ومن تحريف الفعل ما جاء

مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي اكفهر اكرهف وفي اطيب ايطب وكذا قولهم لم ابله وتحريف الحرف قولهم لا بل ولا بن وقام زيد ثم عمرو اي

ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا في سوف سو وسف حذفوا الواو تارة والواو اخرى وخففوا رب وان وان

وحذفوا امن امنا في قوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما مذهب سيبويه انه اراد واما من خريف **التركيب** فيه مباحث

الاول انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد ومن ثم رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا وما النافية

وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذ ومهما واما قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى في الاسم

المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة المراتين فرع على شهادة الرجل

الثاني قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك

وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب الجملي نحو تابط شرا وشاب قرناها وبرق نحره والاضافي نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس

والمزجي وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعديكرب وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك

لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسماعيل وابرهيم فبني على الكسر لذلك

وقال السخاوي في شرح المفصل اكثر ما يطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه **الثالث** قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من

حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل التركيب المركب وهو على وجهين احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين

معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل

واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا واما القسم

الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء

التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه الا ترى انك تفتح آخر الاول منهما

كما تفتح ما قبل تاء التانيث **الرابع** قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كامر تاء التانيث فتقول في اخت نعر اسم رجل يا اخت وفي حضرموت يا حضر

وفي سيبويه يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجان اسم امراة فلا تزيد على حذف التاء وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر

بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فانه انما

يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميرة ومن ذلك النسب البصرة

بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ومما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلحق باب التكسير بالاربعة والا

الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشيء من الابنية وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما ان

التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناءه كثير وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما

يحذفون فيه تاء التانيث **الخامس** قال ابن يعيش ركبت لا مع اسمها فصارا شيئا واحدا كخمسة عشر فان قيل لم يكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا

موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل

المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع

خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين وبني

قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه قال والمجمل ثلاثة اشياء بمنزلة شيء واحد

فهو اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء الاسماء ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا **السادس** قد يحدث بالتركيب

قال ابو حيان معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف استفهام يدخل على الجمل الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقيل هلا صار المعنى على التحضيض ولم يدخل

الا على الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت

بالجمل الاسمية **وقال** الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا **وقال** الشيخ اكمل

الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك **وقال** ابن يعيش كاين مركبة من

اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد قال ولذلك نظائر من العربية **وقال**

السخاوي من تنوير الدياجي فان قيل لم بني كاي معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اي معناها فان قيل فكيف قلت

وهي كلمتان قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت وكتبت الكلمة الواحدة كما قالوا رعملي في لعمري قال ولما دخلت هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في

اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام الفاعل فعلى هذا رسم بالنون وتوقف عليها بالنون وهي قراءة جماعة غير ابي عمرو قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين

في ضارب فلهذا انتصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان
لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال وعلى الخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب ما اخذنا في هذه الصناعة بتقليل الاصول
ما امكن لا بتكثيرها ولذلك لم نقل في ضرب ويضرب ونضرب واضرب وضارب ومضروب وضارب انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فروع
عليه وقال ايضا اذ ما مركبة من اذ التي هي ظرف لما مضى في الزمان وما واحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطي الزمان المستقبل
وذهب بها لا الى الزمان الذي كانت تدل ايضا وقال ايضا قيل ان مهما اصلها ما ما التي بمعنى كف ضمت اليها ما فتركبا فصارا كلمة واحدة وحدث فيها
بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فاذا كثرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصلها ضمت اليها ما الزائدة وفي
شرح المفصل الاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان يجوز ان
يكون كلمة براسها انهم راوا بني تميم يصرفونها تصرف الافعال فيكون فعلا ولا يكون فعلا الا انا قيل انها مركبة والتركيب عندهم ما الوقف لا ترى ان
قولك ما تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر وانت ظريف يكن بعدها قال سيبويه هي اما العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل
على تركيبها على ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة اهل الحجاز نعم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة
بني تميم على هذا يكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان يضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان يجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلا
الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان يكون هلم
في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فحصلت له احكام الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على اصله قال
في الحواشي تركب اسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى السابع قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ
فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى والاول نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا لان الاسم
الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها والثاني نحو حضرموت ومعديكرب
وقال قلا وسائر الاعلام المركبة فهذه اصلها الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة
ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر في جزء الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني
لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادتها الثامن قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال ولا في الصفات
ولا في الاسماء الجارية على الافعال قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض وما بعده فاعل به غلطا واما قول العرب لا يجيء فانما معناه لا يفعل
لجنة كما تقول بسمل اي قال بسم الله قال وذلك اذا ذكرت ان مع ما انها الا انها ليست من الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب وقال غيره لم يثبت تركيب
فعل واسم في غير حبذا وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في هلم
في لغة الحاقها الضمائر التاسع قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثني عشر لانه لا نظير له اذ ليس لهم مركب صدره مثنى العاشر من تذكرة الشيخ تاج الدين
بن مكتوم من كتاب المستوفي في النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه
الاول من جزء المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا والثاني حكاية صوت حقه ان يكون مبنيا وان افردوها اصل لعله
اهاله وهو ان نعلم ان هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كانهم وجدوا اللفظ الفظ وسببا وصلين نحو هذا انها
الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو وسمعت العرب به ولم يجد مثل

في كلامهم فحولوا هذا الصوت ويراد هو ما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا الحادي عشر
قال في المستوفي ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا ومنا اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها
الا الفعل ولولا هذه في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من الفظاعة ما ترى وانت اذا استانفت النظر ونفضت يدك من غبار
العصبية وايقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان تلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان يكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها فحذف تحريا للايجاز وكان
الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في
قوله تعالى اذا السماء انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ودالا على امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت الماشية
وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض نحو قوله لولا الكمي المقنعا البيت اجمعوا
على ان التقدير لولا تعدون فكذلك ثم انتهى التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها اذا صغر
كقولك في قدر قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة التضمين قال الزمخشري في شانه انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه و
يستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد
عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى قال الشيخ سعد
الدين التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر
فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر
بمعونة القرينة اللفظية فمعنى تقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا لا تضمينا وكذا قوله يؤمنون بالغيب
تقديره معترفين بالغيب انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناه حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من
وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم
ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال امن ولا اكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صار كالمشتمل عليها
فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف
وغير المتضمن بما ذكرته انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف انه لا يجوز اظهار الحرف معه وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق
بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان
كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه
في ظاهره ولذلك يجوز اظهار في مع الظرف فنقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا نقول في اين وكيف مثلا اهل اين ولا في اين ولا
هل كيف ولا اكيف وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر باخر فان العرب قد تتسع
فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى
احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء
وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت الى المراة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا انه بمعناه كما صحح اعور وحول لما كانا في معنى اعور
واحول وكما جاؤوا بالمصدر فاجروه على غير فعل لما كان في معناه نحو قوله وان شئتم تعاودنا عوادا لما كان التعاود ان يعاود بعضهم

بعضا وعليه جاء قوله وليبان تشعر ابناءا ومنه قول الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا قول الهذلى ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف
الساق طى المحمل فهذا على فعل ليس من لفظه هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه طوى طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك
قوله تعالى من انصارى الى الله اى مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اى معه لكن لما كان معناه من ينضاف فى نصرتى الى الله جاز لذلك ان تاتى
الى وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك فى كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك
وارشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عنى لما كان معناه صرفه الله عنى وجدت فى اللغة من هذا الفن شيئا
كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شىء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية
لطيف حسن انتهى وقال ابن هشام فى تذكرته زعم قوم من المتاخرين منهم خطاب الماردينى انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صير
ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار بئرا اى صيرت قال وليس بئرا تمييزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بنيت الدار مسجدا وقطعت
الثوب قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من ذلك قول ابى الطيب فحصت دمه صبغ الحيا بياضها الوفى كما صبغ اللجين
العسجد لان المعنى صير الحيا بياضها الوفى اى مثل الوفى قال والحق ان التضمين لا ينقاس وقال ابن هشام فى المغنى قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه
حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر للقاعدة امثلة منها قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن
معنى تحرموه فتعدى الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووه فتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب
فتعدى باللام والله يعلم المفسد من المصلح ضمن معنى يميز فجىء بمن وذكر ابن هشام فى موضع من المغنى ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان
فائدة قال ابن الحاجب فى اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا بنى اين لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تاديبا منصوب بتقدير
اللام وغلام زيد مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير فى ان التضمن يراد به ان فى المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير
ان يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف فى مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته فى يوم الجمعة وقد لا يختلف فى مثل
قولك والله لافعلن والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود فاذا اختلف الاعراب كان المقدر غير ملتفت الى
وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى وقال الاندلسى فى شرح المفصل الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف
معه نحو من وكم فيبنى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به دونه فكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم
فلذلك اذا عدل عن النطق به وضرب وهو المضاف والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبن وهذا ضابط
فى كل ما يتوهم تضمين الحرف من الاسماء ما بنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى وقوله ابن يعيش الظرف منتصب على تقدير فى وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه
لذلك كما وجب بناء نحو من وكم فى الاستفهام وانما فى محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور فى معه
نحو قمت اليوم وقمت فى اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم فى الاستفهام فلا يقال امن ولا اكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا
معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير فى ولذلك يصح ظهورها فاعرف
الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن بما ذكرته انتهى وقوله ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف انه يؤدى الحرف فى المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر
ذلك الحرف معه وقوله ابن النحاس فى التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه فى ذلك
المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه فى ذلك المكان كما اذا قلنا فى الظرف انه يراد فيه معنى فى فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى فى كيف

ولو كان

ولو كان كذلك لبنى وانما نعنى به ان قوة الكلام اخذ فيه فى ظاهره ولذلك يجوز اظهارها مع الظرف فتقول خرجت يوم الجمعة وخرجت فى يوم الجمعة
ولا تقول فى اين وكيف مثلا هل اين ولا فى اين ولا هل كيف ولا فى كيف وقوله ابن النحاس فى التعليقة قاعدة كل ما تضمن ما ليس له فى الاصل منع
شيئا مما له فى الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وبئس لما تضمنا التعرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له فى الاصل
وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك قاعدة المتضمن معنى شىء لا يلزم ان يجرى مجراه فى كل شىء ومن ثم جاز
دخول الفاء فى خبر المبتدا المتضمن معنى الشرط نحو الذى ياتينى فله درهم وكل رجل ياتينى فله درهم وامتنع فى الاخبار جزمه عند البصريين فلم يجز الذى
ياتينى احسن اليه وكل من ياتينى احسن اليه بالجزم الا فى الضرورة واجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان
لم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك الا فى الشعر فائدة قال ابن القواس فى شرح الدرة امس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس
الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا
وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثنى او جمع وقيل زائدة كالتى فى النسر انتهى وفى البسيط فى علة بناء
امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمنه معنى التعريف لوجهين احدهما معرفة فى المعنى لانه على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه
لام التعريف والثانى انه وصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد
المعارف وهذا انما وقعت معرفة قبل نكرة والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن الكلام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا
يجوز اظهارها معه كالاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى فى التضمن انتهى وقوله ابن الدهان فى الغرة والفرق بين العدل
والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير اله ظاهرة
التعادل فيه فروع منها قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يحتمل ما فيه ثقل
ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب
والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم
الاسماء ومنها قال ابن النحاس فى التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا
والرفع اثقل من النصب فاعطى الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح فى المغنى انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية
اخف من الجمع والكسر اثقل من الفتح فخص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل قال وانما فتحت ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان
نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور
ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل ومنها قال بعضهم ان التاء انما
تحذف من عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا حكاه فى البسيط ومنها
قال السخاوى باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء فى النسب نحو حنيفة وحنفى وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لان المؤنث ثقيل فناسب الحذف
منه تخفيفا بخلاف المذكر ومنها قال ابن فلاح فى المغنى انما خص الضم بمضارع الرباعى والفتح بمضارع الثلاثى لان الرباعى اقل والضم اثقل فجعل
الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل ومنها قالوا انما تزيد فى التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضى ان يكون احد حروف المد واللين
وخص حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها فى الكلام فتنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها فى نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء و

الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر معادلا ومنها قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة
الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما **تعارض الاصل والغالب** فيه فروع
الاول اختلف في رحمن هل يصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلانة على قولين احدهما نعم لان الاصل في الاسماء الصرف والغالب في باب فعلان عدم
الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على القول الثاني قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها الصرف منع
حملا له على الاكثر الثاني الصرف نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس الثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على
الاكثر والا صرف وهو نحوى كلام سيبويه التعويض ترجم عليه ابن جني في الخصائص باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف وقال اعلم ان الحرف الذي
يحذف فيجاء بآخر زائد عوضا منه على ضربين احدهما اصلي والآخر زائد فالاول على ثلاثة اضرب فاء وعين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضا
منها فباب فعلة في المصادر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت
التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة وانشد ابو زيد ألم ترني ولكل شيء اذا لم تؤت وجهته تعادي اطعت الآمري
بصرم ليلى ولم اسمع بها قول الاعادي وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة
وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها وذلك قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفاء فصار تقى ووزنه تعل ويتقي يتعل قال اوس
تقاك بكعب واحد وتلذه يداك اذا ما هز بالكف يعتل وقال الآخر جلاها الصيقلون فاخلصوها خفافا كلها يتقي باثر وانشد ابو الحسن اتق فينا والكتاب الذي
نتلو ومنه ايضا قولهم تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزنه تعل كتقى سواء انشد ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء واما
قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله وقد تخذت رجلي الى جنب
غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطرق وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا وذهب ابو اسحق الى ان اتخذت كاتقيت وان الهمزة
اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ انشد ابن الاعرابي في داره تقسم الازواد بينهم كأنما اهله منها الذي اتهلا وروى
لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمن وانشد مبيض امن ما الذي يقطع على ابي اسحق قول الله لتخذت عليه اجرا فكما ان تجه ليس من لفظ الوجه
كذلك ليس تخذ من لفظ الاخذ وعذر من قال اتمن واتهل من الاهل ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وذلك قولهم في افتعل
من الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال ايتهل وايتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود اللغتين اقرار
الهمزة قال الاعشى ابابيت اما تستفاك تاتكل وكذلك اتزر باتزر فاما ائتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكالة والوكيل **وقد حذفت**
الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم لاه ابن عمك لا افضلت في حسب في احد قولي سيبويه **واما ما حذفت**
عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها انوق فاحد قوليه فيها ان الواو
هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اينق ومثالها على هذا القول ايفل والآخر ان العين قدمت على الفاء وابدلت ياء فصارت اينق ومثالها
على هذا اعفل **وقد حذفت العين حرف علة** وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع لاع
فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الفه عوضا منها كقوله لاث به الاشاء
والعبري ومما حذفت عينه وصارت الزائدة عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين قال الشاعر هينون لينون ايسار ذوو يسر سواس
مكرمة ابناء ايسار واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة

وكينونة

وكينونة واصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضا منها قيل قد تجيء فيعل
من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع ولاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في اينق فينبغي
ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه بالواو من الحرف الصحيح من باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك
قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا الا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا **وحكى الفراء** قال سألني اعرابي
فقال احلاق احب اليك ام قصار فكما ان الياء الزائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان يكون التاء في قيدودة عوضا من العين لا الدال فان قلت
فان اللام اشبه بالعين من الزائدة فهلا كانت لام قيدودة عوضا من عينها قيل ان الحرف الاصلي القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فرغ لذلك ان يعوض عنه
الزائد الضعيف وايضا فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع ولاع
ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها ان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها
حينئذ توغل في الاعتلال والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها
ضعيفة الا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مونس منهما ضعفا وذلك ان تحملها الحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا لان
مبنى امرها على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الالف لما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة
فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما يحملها ويسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذا ما نجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيهما
يجنح لذلك ويستروح الى اسكانهما نحو قوله يا دار هند عفت الا اثافيها وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ونحو ذلك وقوله وان يعرض ابي
الجوادي فتنبو العين عن كرم عجاف نعم واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعوا الى اخترامه وحذفه كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزائدة
عليه فيه احرى واحجى وذلك نحو قول الله تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا نبغ والكبير المتعال وقوله فرقرقوا الواد بالشاهق وقول الاسود
بن يعفر فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم ويمح الله الباطل وسندع الزبانية كتبت في المصحف بالواو والوقف عليها كذلك وقد حذفت
الالف في نحو ذلك قال روبة وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى يا ابت الى انه اراد يا ابتاه وحذف
الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد رهط مرجوم ورهط ابن المعل يريد المعلى وحكى ابو عبيد وابو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرج
ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهي عن حفظ انفسها وتحمل خواصها وعوادي ذواتها فكيف بها اذا اجشمت احتمال الحركات
النيفات على مقصود صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك واخوك وان
والزيدون والزيدين واجريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيد وزيدا وزيد ومعلوم ان الحركات لا تحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام
هذه الحروف ان لم تمتنع ان احتمالها الحركات ان اذا تحملتها جفت عنها وتكادتها ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاث انك اذا وقفت على
اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلها فانها كانها تابعان لما هو منها الا ترى الى نحو ما جاء عنهم في نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة
ودول فجرى فعلة على فعل يريك انها كانها انما جاءت عندهم من فعلة وكان دولة دولة وجوبة جوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لان الواو مما
ان يأتي للضمة تابعا وكذلك ما جاء فعلة مما عينه ياء على فعل نحو ضيعة وضيع وخيمة وخيم وعيبة وعيب كانه انما جاء على ان واحدته فعلة نحو ضيعة
وخيمة وعيبة فلا تراهما مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما مكسورا او مضموما ما قبلهما فهل هذا الا لان الصلابة مقتضية لسياع الاعتلال
فيهما فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون ما جاء من فعلة

على فعل نحو ضيع وخيم وعيب لما ذكرناه من تصور الكسرة في القائل لان ذلك ضرب من التكسير وكبوة فيما عينه معتلة كما كبوة فيما عينه صحيحة نحو ثومة
ولوم وعرصة وعرص وقرية وقرى وبروة وبرى فيما ذكره ابو علي ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك فان قيل كيف تصرف
الحال فلا اعتراض شك في ان الواو والياء اين وقعت او كيف تصرفنا معتدتان حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان يتبعا ما هو منهما اهذا ترانا
دابناهم قد كسروا فعلة مما عيناه على فعل وفعل نحو جوب ونوب وضيع وخيم فجاء تكسيرها تكسيرا واحدا مضموم الفاء ومكسورها فنحن الان
بين امرين اما ان نرتاح لذلك ونتقبله واما ان ننهالك فيه ونتقبله عقل الحال سادجا من الاعتلال فان يقال ان ذلك لما ذكرناه من انقضاء
الصورة فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولى من ان تنقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه الا ترى
الحق له وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم يخلو مع الضرورة من وجه من القياس فحاول فيهم بذلك مع السعة وفي حال
اولى بان يحاولوه واحجى بان يناهروه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء او واو جعلته الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعا
له ومحمولا عليه نحو حلق وفلك وعرص ولوم وقرى وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا ذلك الى ان
اعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون في تقومان وتقعدين وتذهبون فهذا جنس من تدريج اللغة **وامّا ما حذفت لامه و**
صار الزائد عوضا منها فكثير منه باب سنة وشية وفئة ودية وعضة وضعة فهذا ونحوه ما حذفت لامه وعوض منها التاء
الا ترى انها كيف تعاقب اللام في نحو بوه وبرى وشية وحكى ابو الحسن عنهم رأيت بنانا بونيت معها فلما حذفوا قالوا ابنة فاما بنت واخت فالتاء عندنا
بدل من لامي الفعل وليست عوضا واما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا ولا عوضا لانه ليس لازما وذلك نحو
هذه عصا ورحى وكلمة معلى فليس التنوين في الوصل ولا الالف التي هي بدل منه في الوقف نحو رايت عصا عند الجماعة وهذه عصا ومررت
بعصا عند ابي عثمان والقراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا الا تراه غير لازم اذا كان التنوين تبدله الوقف والالف التي هي بدل منه قبلها
الوصل وليست لذلك ثابتة وعضة وسنة ولغة وشفة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف فاما الحذف في
كذلك ما الحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لانه ليس لازما فاما قولهم هذان
وهاتان واللذان واللتان واللذون والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الالف والياء من حيث كانت هذه اسماء
صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا الا ترى ان هذين
ليس على رجلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكرهما البتة كما تنكر الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين والامر في هذه الاسماء بخلاف
ذلك الا ترى انها تجري مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجائني اخواك اللذان
في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا بالمعارف نحو قولك جائني ذانك الغلامان ورايت الذين في الدار الظريفين وكذلك ايضا تجدها
في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك هذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين اخوتك وفي
قريب هذان واللذان قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهاة وهيهاة عندنا رباعية مكررة فاؤها
ولامها الاولى هاء وعينها ولامها الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يبيل وبهبا قال ذو الرمة تلوم بهيا بنا
وقد مضى من الليل جوز واسبطرت كواكبه وقال الكثير وكيف ينال الحاجبية الف بيليل ممشاه وقد جاوزت ريدا فهيهات من
مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات

انهم حذفوا اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليخالف اخرها اخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان ومولبان فعلى هذا قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض
من لام الفعل في هيهاة لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء فان قيل وكيف ذلك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيهاتٍ هيهاتٍ وهؤلاء والذين
لا يمكن تنكيره فقد صار اذن هيهات بمنزلة قضاة وجفان قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب الا ترى انه لو كانت هيهات من هيهاة
بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين **فان قيل** ولم لا تكون سعليات
معرفة اذا جعلتها علما كرجل وامرأة سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد
جعل علما لمعنى الفراق ومن نون فقال غاقٍ غاقٍ وهيهاةٍ هيهاةٍ وهيهاةٍ هيهاةٍ فكانه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك
قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واوتا وقع
واذا كانت اسماء للافعال والافعال اوغل شيء في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متاول فيه التعريف على معنى لا يضامه الا التنكير فلهذا قلنا
ان تعريف باب هيهات لا يعتد تعريفا وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه صوت بمنزلة حاء وعاء وها والاصوات من جنس تعرف
الاسماء المسماة بها **فان قيل** الا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فايدة معرفته كفايدة نكرته البتة وذلك قولهم غدوة في معنى غداة الا ان غدوة
معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذئب وذؤالة وابو جعدة وابو معطة ونحو ذلك ان يعد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه
فلذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا **قيل** هذه الاعلام وان كانت معنياتها نكرات فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك
الاسد الذي فرقته وباركت بالثعلب الذي باركت به وحاذيت الذئب الذي حاذيته فاما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك فلم يعتد بالتعريف
الواقع عليه لفظا بسمة خاصة ولا تعريفا وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذا اقرب اليها ومعين بين الاسماء وبينها الا ترى ان
البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويد وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه
الاشياء معنى لام الامر لان اصل صه اسكت وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي صلعم وبذلك فلتفرحوا ولذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف
وكذلك نزال وهو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام غائرا في هذا الشيء وساريا في مجاريه ومقصورا في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى
كما دخل اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيهات وبابهما مما هو للفعل
في الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضع في ذلك انما هو لصه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كانا اسما سمي
بها الفعل واذا لا احد وهو اسم علم انه يشبه بادكب وهو فعل نكرة كما ان يشبه اسما سمي به الفعل في الامر اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا فعل
ومع هذا فقد تجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر
في معنى الامر نحو قوله تعالى لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظايره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذلك
ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مامور وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كان كل واحد منهما
هو صاحبه فكان الخلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبت فيه ووقعت عليه المطابقة به
فاعرف ذلك **ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها** فرزدق وفرزيد وسفرجل وسفيرج وهو باب واسع فقد
طرقنا من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف **واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد** فكثير منه
التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة لحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق وجحاجيح ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذف منه

نحو قولهم في تكسير مدحرج وتحقيره دحيرج ودحاريج فالياء عوض من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفل الياء عوض من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء
عوض من تائه وكذلك تعافير الياء عوض من الف دونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوض من ياء تفعيل او الف فعال وذلك نحو سلية تسلية وربيبة تربية
الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ورباء انشد ابو زيد: باتت تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا * ومن ذلك تاء الفعالة
في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة كانها عوض من الف فعلال نحو الهملاج والسرهاف قال العجاج: سرهفته ما شئت من سرهاف * وكذا ما الحق بالرباعي نحو
الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول الثعلبي من كنا الاعلا مقتويا والواحد
فتوى وهو منسوب الى مقتى وهو مفعول من القتو وهو الخدمة قال الناشري من بني خزيمة لا: احسن القتو الملوك والحفدا * فكان قياسه اذا جمع ان يقال
مقتويون ومقتويين كما انك اذا جمعت بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياء الاضافة فصحت اللام فيه
كما يصح معها ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون فقد ترى الى تعويض علم الجمع
من ياء الاضافة والجمع زائد وقال سيبويه في ميم فاعلة مفاعلة انما عوض من الف فاعلة ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلة موجودة في المفاعلة
فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم قال ابن جني وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب التعاقب وفيه
بين ابا علي بقول المبرد في الجزء الستين من التذكرة وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة الحقت المصدر كما لحقت المصادر اصناف زيادتها
الالف الافعال وياء التفعيل لكن الالف في المفاعل بغيرها هي الف فاعلة المحالة وذلك نحو قاتلته مقاتلة وضاربته مضاربا قال الشاعر: اقاتل
حتى لا ارى لي مقاتلا * وانجو اذا غم الجبان من الكرب * فاما ما اقامة واراده ونحو ذلك فان الهاء فيهما على
مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي قول ابي الحسن عوض من عين افعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف في ذلك قد
عرف واحيط بمجال المذهبين فيه فتركناه لذلك ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشام هي عوض من احدى يائي الاضافة في يمني وتهامي وشامي وكذلك
الفعان قلت لابي علي لم ذهب عنها اللام فقال لانها ليست بجمع مكسر فتكون كقيهما قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للحقتها الهاء البتة نحو عباه وكراهية وسماهية فقال نعم هو
كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدى عينيه وقد وقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة
عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بانفس صيغها وذلك قول الراجز على مذهب الخليل: ان الكريم وابيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل * اي من يتكل عليه
فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ومنع ذكر في غيره هنا وكذلك قول الاخر: اولى فاولى يا امرئ القيس بعدما * خصفن باثار
المطي الحوافرا * اراد خصفن بالحوافر اثار المطي فحذف الباء من الحوافر وزاد اخرى عوضا منها في اثار المطي هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو امثل فاوجدت عنده وجها على القلب
وقياس هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تمرر بمرره اي ايهم تمرر به امرر به وهو كثير انتهى ما اورده ابن جني في هذا الباب وبقي
تتمات نوردها مزيدة عليه منها قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عوضا من الاسم المحذوفة وان اصله
فمي او فموا انشد الاصمعي: يا ليتها قد خرجت من فمه * وتشديد اب واخ عوضا من لاميهما فان اصلهما ابو واخو قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب
يقولون اخ واخه وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديد نون هن قال الجميح: الا ليت شعري
هل ابيتن ليلة * وهنا جاذبين لهن هن * وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال: والدم يجري بينهم كالجدول وقال الهذلي
دمك فرغا بعد غرته باعمرو بغيك اهراقا على الحسد فقد شقيت شقاء لا انفصال له وسعد مرديك موفود على الابد * وذهب جماعة الى ان تشديد النون
في هذان عوض من الف ذا المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد واخرون الى انها عوض من تنوينه واخرون الى انها عوض منهما معا.

ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث الخامسة تقول في جمع حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فاذا عوضت من الالف فانت تعوض الياء
نحو حبانيط وعفارين وان شئت تعويض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة قال ابو حيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء
غير باب لغيزى واما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة ومن
تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم في تصغير لغيزى لغيغزة وفي تصغير حبارى حبيرة ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه في اي واذ ومن حرف
العلة المحذوفة في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وداع قال ابن النحاس في التعليقة واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كاذ قال
الزمخشري والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين
عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان اليه من دخول التنوين عليه انتهى فائدة قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا يا ابت فالتاء
عوض عن ياء المتكلم وقد يكون العوض في الاخر من محذوف كان في الاول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست لما حذفوا من اخره لام الكلمة عوضوا في اوله
همزة الوصل وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا اخرا فيعوض منه حرف اخر نحو زنادقة في زناديق وقال ابو البقاء الصيني عرفنا من طريقة العرب
انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا الاخر مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الاخر عوضوا في الاول مثل ابن وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان
المحذوف من اخره قال والمعوض يخالف البدل فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه قال فان قيل التعويض في موضع لا يوثق
بان المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاي كلمة حصل غرض التعويض الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوضا من حركة اول الكلمة وقد
وقعت في موضع الحركة فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه يخالف الموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين قولهم الغرض تكميل
الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة يحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان
الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ابدل عنه حصل التخفيف وفي شرح التسهيل لابي حيان اختلف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة
وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل المذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكملة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل
الاخر والصحيح وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيما اعني في غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة
عوض ما حذف قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة الاف بيت لا تعين
بينا احرف على نظم سهل وعلى تم فقال: والوزن في الغزاة والرماة * في الاصل عند جلة الرواة * فعلة ليس لها نظير * في سالم من شانه الظهور
واخرون فيه قالوا فعلة * كما تقول في الصحيح كملة * فخص في ذلك حرف العلة * بالضم من ذي الواو وذي الياء * وخالف الفراء ما اثبات وجمعهم
بقولهم سراة * وعنده وزن غزاة فعل * كما تقول نازل ونزل * فالهاء من ساقطها معتاضة * وانما تعرف بالرياضة * كالاصل في اقام
اقوام * بالاعتياض اطرد الكلام * وبعضها جاء على التاصيل * عضى وعقى ليس بالمجهول * وقال الزمخشري في الاحاجي معنى العوض
ان يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة
التنوين والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع موقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في اخر الاسم والمعوض منه في اوله
وقد الف ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم ان كل واحد من جزئي التعاقب وهما البدل والعوض قد
يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون صاحبه الا ان البدل اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول ان الف قام
بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم بدل من يا في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء انيق بدل من عينها كما نقول

انما عوض منها او لا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شايعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل
عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي ذكره في هذا هو القياس وذلك ان العرب
ع و ض في كلام العرب ايضا ابن وقعت انما هو لان باي مستقبل ثان خالفا المنقضي ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان ينقضي الجزء
منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع وما ورد في ثبوت المعوض منه قوله غاضها الله غلاما بعد ما شابت
الاصداغ والضرس نقد اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال تصرف ع و ض وليس كذلك تصرف ب د ل
لان البدل من الشيء قد يكونان والشيئان جميعا موجودان الا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا
موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه
كالفاظ تختارها احد الفريقين ويجري مع ذلك اجازة الفريق الاخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك
ومما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس لازما ان يكون في موضع المعاض منه الا
ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي فاؤها وهي في مكانها والالف في رايت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان
عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رايت زيدا عوض من تنوينه في الوصل وسبب ذلك ما قدمناه من ان العوض انما هو لعدم
الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لانها فيهما كانها الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة
فكانك نطقت بالاخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد فانها جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا
نطقوا بالالف فكانهم قد نطقوا بالتنوين بالنون فالالف اذن كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الاحد عشر
كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ولا متاخرا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك الهاء في زنادقة لانها عوض
من ياء زناديق قيل لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين
فعال فتاء تكذيب عوض من احد عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها موضعها ولان الياء ايضا قريبة
الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه بالمبدل منه في العوض بالمعوض منه انتهى قاعدة العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول
شيخه ابن عصفور والابذي انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجواب معا الا بشرط تعويض لا من المحذوف نحو اضرب زيدا
ان اساء والا فلا فقال ليس شيء فلا نعرفه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما وقد ابطل قول ابي موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي الشرطية عوض
من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين لان العوض لا يجتمع
والمعوض منه بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت وللقاعدة فروع احدها قولهم اللهم الميم فيه
عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما الثاني قولهم في النداء يا ابت يا امت التاء فيهما عوض من ياء الاضافة ولذا لا يجمع بينهما الثالث قولهم
يماني وشامي وتهامي الالف فيه عوض من احدى يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما الرابع قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة
التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان الخامس قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله
دجاجلة وجبابرة وما اشبه ذلك السادس قال ابو حيان يختص كان مع الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب وسين عند بعضهم
في الوقف وذلك عوض من الهاء فلذلك لا يجتمعان السابع قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت في الوقف في بعض المواضع وذلك

في جيهل

في جيهل وانا فالواجيهل وجيهلا والهاء الاصل والالف كانها عوض منها واما انا فسمع فيه انه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف في الوصل
انا وليست الالف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لثبتت في الوقف عليه انا ة كما ثبت في الوقف على هذا هذاه الثامن باب جوار وغواش يقال
فيه حالة النصب رايت جواري بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء
ولذا لا يجتمعان قال في البسيط مما يعاقب فيه بها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص حكمه تم لفظه ونقصا لفظه بحذف يائه واتمما
حكمه بلحوق التنوين به التاسع قال الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنعني زيد من اكرامك الا
انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا عوضا فصارا بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا فحذفوا الفعل وزادوا ما عوضا
من الفعل قالوا والذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض العاشر قال ابو حيان في شرح التسهيل
لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قائم لانها عوض عنها فلا يجتمعان الحادي عشر قال في البسيط تصحب اللام
اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبيه الدالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال هذالك لئلا يجمع بين العوض
والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينها لعدم العوض الثاني عشر قال الزمخشري في الاحاجي نحو قولهم سنون وقلون وارضون وحرون
في جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام او حرمن تانيث وقال في البسيط سنة حذف لامها وجمعها بالواو والنون
عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها
في الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة تجمع على هنوات ولا تعود اللام لان الالف والتاء صارا كالعوض وكذا فيه
وفيات وشبه وشبات وبره وبرون وبرات ومايه ومئون ومئات ونحو ذلك وقال في المغني سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرا
لها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تانيث او ادغام قالوا بنة وسنون وقلة وقلون وبره وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون وبرة وبرون
ومائة ومئون وارض وارضون وحرة وحرون وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه وقد غيروا اسم بعض الثلاثة بعدم اصالته في
هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول ثبين وكرين وقيل ان جمعها ليس عوضا على تاء التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى ما يعقل
وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة لانها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف التاء الا في ادم ليكون الزايد في قوة الاصلي
في المرعاة والطلب انتهى الثالث عشر الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح
المفصل الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره انادي زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهاره ذلك ولان الفظ بدلا نائبا قد
نابت عنه الخامس عشر قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة اخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك يتعاقبان
فلا تدخل اللام مع الف الندبة وتجيء بها واحدا لانك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب في الحال كما في النداء السادس عشر قال ابن يعيش هاء التنبيه في يا ايها
الرجل زيدت لازمة عوضا ما حذف منها الاضافة في قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي في الا ترى انك اذا ناديت من قلت يا من ابوه قائم
ويا من هو في الدار السابع عشر قال ابن يعيش الناس اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا فمردود لا يعرف قائله الثامن عشر قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو الاسد الاسد
لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما التاسع عشر قال ابن يعيش في قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذر وهو منصوب بفعل مقدر
كانه قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل العشرون

قال ابن يعيش الخفض من المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ ولبس مثله
في العمل قال ونظيره للك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نايبة في اللفظ عن رب
الحادي والعشرون قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم اجمعين كان في تقدير رايت القوم جميعهم وكان يجب ان يقول جاء القوم كلهم اجمعهم
ابصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجز على
وصار ذلك كجمعهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التانيث فان قيل تاء التانيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه وكذلك كانت حرف الاعراب
منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مئة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها
وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان المضاف اليه يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله
انما يصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة
جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه **الثاني والعشرون** قال ابن هشام في المغني لا يجوز نحو حذف خبر كان لانه عوض لولا العوض من مصدرها
ومن ثم لا يجتمعان قال ابن القواس في شرح الدرة كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل على انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا
يجمع بين العوض والمعوض منه **الثالث والعشرون** قال السخاوي في تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي ما في قولك اما انت منطلقا انطلقت عوض
من كان اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد
الرابع والعشرون اما في قولهم اما لا فبلد فمنطلق جعلت عوضا عن مهما يك من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي **الخامس والعشرون**
في قولهم افعل هذا اما لا عوض من جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي
السادس والعشرون قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا من نون ساقط من ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا قام
ذاك العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي **السابع والعشرون** قولهم نفعي اذ ذاك حقيقة ندفي فانك ان تزرني اذنك فحذفت جملة الشرط وجعل
الامر عوضا منها ذكره ابن جني في كتاب التعاقب قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض جميع ذلك
الجمل الظاهرة فيه اعراض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك اين بيتك ازره اي ان اعرفه ازره ليت لي مالا انفق
به اللهم ارزقني بعيرا اجح عليه الا تنزل عندنا تصب خيرا فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة **الثامن والعشرون**
قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المقدرة منه عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة
هي الجواب لان الجواب للشرط لا يتقدم ذكره ابن جني **التاسع والعشرون** ما في حيثما واذ ما جئ بها عوضا من اضافتها الى الجملة ذكره ابن جني
الثلثون الجملة التي هي الجواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز
ذكره ابن جني جواب لولا في قولك لولا زيد لقمت جعل عوضا من خبر المبتدا ومعاقبا له فوجب حذفه ذكره ابن جني **الحادي والثلثون**
قولك ليت شعري هل قام زيد فهل منصوبة المحل بشعري لانه مصدر بشعرت وشعرت فعل متعد ومصدر متعد مثله وهذه الجملة نابت
عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفاء بها ذكره ابن جني **الثالث والثلثون** يد وغد اصلهما يدي وغدو بسكون العين
حذفتا اللام وعوض منها حركة العين ذكره ابن جني **الرابع والثلثون** قال ابن هشام في المغني لكون الباء والهمزة متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد
وكذا قال الحريري في درة الغواص الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام **الخامس والثلثون** **السادس والثلثون** قال ابن جني في سر الصناعة

اما قولهم لاها الله فانها صارت عندهم عوضا من الواو والدليل انها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في الله انك لقائم عوضا
من اللام قال الشلوبين في شرح الجزولية اما الله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم والدليل كونها عوضا انه لا يجمع
بينها وبين حرف القسم لا تقول والله لافعلن **السابع والثلثون** قال الاندلسي في شرح المفصل يقال ان واو القسم عوض عن الفعل بخلاف الباء فانها
ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله **الثامن والثلثون** قال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت
عوضا منها فلا يجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه **التاسع والثلثون** قال ابن عصفور في شرح الجمل المنصوب على اضمار فعل تارة
يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تاهب للحج مكة اي تريد مكة ولمن سدد سهما القرطاس
اي اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف
لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما جعلت العرب هذه الاسماء عوضا
من الافعال لكثرة الاستعمال ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة ومسرة ونعمة عين وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا ونفرا وما اشبه ذلك من
المصادر التي استعملت في الدعاء للانسان او عليه وهي حاكية لذلك كلها منصوبة باضمار الفعل فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب
لها انتهى **الاربعون** قال ابن الدهان في الغرة قال قوم انما امتنع دخول الجر في الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم فيتحيل الجمع
بين العوض والمعوض منه **الحادي والاربعون** قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال المعروف بين حرف وعجيبه
وعبد بطنه وفعا لامه حيث يعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذا ثبات الهاء في وجه يقتضي ان يكون الوجه فاعلا دون الصفة
الثاني لانه لا يقبح رفع البطن بعبد واللام بواحد ثم تنقل كما في حسن وجه حسن ابوه ثم حسن الاب **الثاني والاربعون** قال ابن القواس في شرح الدرة
مذ عوضا عن الواو في القسم ثلثة احرف ها التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل فجروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع
من هذه الاحرف وبينها **الثالث والاربعون** قال السخاوي في تنوير الدياجي ابدا وامن ياء الاضافة تاء في يا ابت ويا امت وابدلوا منها
الفا فقالوا يا ابا ويا اماه فلما بدلا من التاء والالف ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعد ذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع
بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في التعليقة وقال لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض عنه **تنبيه** قال ابن جني في كتاب
التعاقب لا يجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يات في شي من كلامهم **تنبيه** قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في
فرازنة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان يكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع ولكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما نيروحين
في الكلمة وعندما ادى النحاة انما قالوا فيها اعتقدوا فيها انها المعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاقبة
ليس معنى نعنيه العرب بحيث يجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوي عند تفسير التعاقب في كلامهم وان كان سيبويه قد جرى على مثل هذه
الطريقة في الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب الى العرب معاوضة اذا كان للتعويض فايدة واي فايدة في اسقاط حرف وزيادة
انتهى قلت هذا السؤال قد تعرض له ابن جني واجاب عنه فقال في كتاب التعاقب فان قلت فلعل الهاء في زنادقة وجحاجحة لتانيث الجمع
كهاء ملائكة وصياقلة فلا تكون عوضا قلنا لم نات الهاء لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى فاعل
ما كان عوضا لا يحذف فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا في قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة
فاما قوله تعالى واقام الصلوة فما يجب التوقف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم

حذفها وقال الابذي في شرح الجزولية ان قال قائل لم جاز دخول يا على هذا ولا تدخل على الالف واللام فالجواب ما قال المازني ان اصل هذا ان تشير
الى واحد حاضر فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال
اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة التغليب قال ابن هشام في المغني القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط
فلهذا الابوين في الاب والام والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب وسمي خافقا مجازا وانما هو
مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على
ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الآية واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس
التغليب اي لتعودن في ملتنا فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام
فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والانعام قالوا ويغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر
اذ لم يقولوا ضبعانان الثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب
ان يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت
اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا قال ابن فلاح في مغنيه العرب يغلب الاقرب على الابعد ولهذا يغلب المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الاسماء
نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما واستدل بذلك ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب
على الابعد التغيير يانس بالتغيير فمن ذلك قال ابو حيان باب النسب على ثلاث تغييرات لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوي
وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى علي وحكمي وهو رفعه لما بعده على
الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر
رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق فهذه ثلث تغييرات فلما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير يانس
بالتغيير وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات منها انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب حكمها في الاكثر ان تعرف
ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والاسماء جارية وصفة المؤنث ولحاق التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او مضمر ومن ذلك قال ابن يعيش
انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من
التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم قد اجروه ومحبب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء
لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي دخلت تاء التانيث في ام واب في حال النداء عوضا
من ياء الاضافة نحو يا امت ويا ابت والاصل يا امي ويا ابي والدليل على انها تاء التانيث قولهم في الوقف يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك بالنداء
لانه باب تغيير ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التانيث وان لم يكن علما نحو يا ثب في يا ثبة وعض في عضة لانها تبدل هاء في الوقف ابدالا
لا مطردا فساغ حذفها لان التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء سهل تغييرها بالحذف لان التغيير يانس بالتغيير ومن ذلك قال ابن النحاس
في التعليقة لا يرخم المتعجب منه لان الترخيم انما احدث فيه النداء البناء وليس بمعرب لانه لما تطرق اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه التغيير بالترخيم
لان التغيير يانس بالتغيير ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما اتبعت حركة المنادى لحركة الصفة اذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغيير

والتغيير

والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك قال السخاوي باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم الياء فيقال في حنيفة حنفي لان ياء النسب لما تسلطت
على حذف التاء تسلطت على حرف الزائد الآخر والتغيير يونس بالتغيير بخلاف رب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لفقد العلة المذكورة وكذا
قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تاء التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لان التغيير يونس بالتغيير وقال ابن فلاح في المغني انما اختص العلم
بالترخيم لوجهين احدهما ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما
قلنا في حذف الياء في النسب حقيقة تبعا لحذف التاء دون حذفها من حنيف والثاني ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء والتغيير يونس بالتغيير ومن
ذلك قال ابن عصفور في شرح الجمل والذي خرج عن نظائره اي من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول
وكان المبتدأ مضمرا لم يجز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر يجوز حذف المبتدأ في اي في فصيح الكلام نحو يعجبني ايهم هو قائم وان شئت قلت
ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا بالبناء لان التغيير يانس بالتغيير التقاص منه حمل الجر على النصب في باب لا ينصرف كما حمل
النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصة ذكره في البسيط وقال ابن يعيش في شرح المفصل ابدلت
الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي ايهات والاصل هيهات وكان ذلك ضربا من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة من فعلت قالوا
والرادان وهرقت الثوب في اراقته وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واوا في الجمع بالالف والتاء فيقال صحراوات
وعشراوات ونفساوات لان الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص تعارض اللفظين هو قريب مما الواو والذي قبله فقد
ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء
بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا
احدا واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال نحو فان لم تراه فانه يراك واعطاء لو
حكم ان في الجزم نحو لو يشا طار بها ذو ميعة ذكره ابن الشجري الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل واهمال متى
حملا على اذا كقول عائشة عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرئ الم نشرح واعطاء لن حكم لم في الجزم
كقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند
انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك السابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران
خبرها بان الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله او بلغت سوآتهم هجر التاسع اعطاء الحسن الوجه
حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء
افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة وذكر محمد بن
مسعود الزكي في كتاب البديع ان الذي وان المصدرية يتعاوضان فيقع الذي مصدرية كقوله اتفرح اكباد المحبين كالذي ارى كبدي من
حب مية يفرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس
والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا واما عكسه فلم اعرف
قائلا به والذي جراه عليه اشكال هذا الكلام بان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال
وقل من يتنبه لاشكالها فقال وظهر لي توجيهها احدهما ان يكون في الكلام توجيه تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف

فيؤول الى المعنى الذى اراده ولكن يوجه بتقليبه العلماء الا انه قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان فترى الثانى ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من المكذب لعقله من عمرو فمن المذكورة ليست الجارة للمفضل بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا الفصل التعميم وفى شرح الدرة الالفية للفواش شبهت لم التى عملت عليها فى العطف كما حملت لا عليها فى العمل وقال بعضهم فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم خرج المازنى الآية على ان وان كانت مشددة فهى النافية بمعنى ما نقلت كما ان ان المشددة تخفف وهذا من التقارض فايدة قال الزمخشرى فى المفصل واعلم ان الآخر ايتقارضان ما لكل واحد منهما قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه عارض من معاني التقدير الا فيه مباحث الاول قال ابو هشام القياس ان يقدر الشيء فى مكانه الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهى الحذف ووضع الشيء فى غير محله فيجب ان يقدر المفسر فى نحو زيد ارايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوى لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى اما فعل وكنا قدمنا فى نحو فى الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل فى الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثانى نحو متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشرى قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك الثانى ينبغى تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش فى جئت زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقديريا فى البصريين حاصل اذا كان واذ كان قائما لانه قدر اسمين اثنين وقدروا خمسة وكان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره فى انت منى فرسخان بعد امنى فرسخان اولى من تقدير الفارسى انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسى قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى واشربوا فى قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسى ومن وافقه فى اللائى يئسن الآية ان الاصل واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك تقليلا للمحذوف والثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة وجار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذى يغشى عليه اى كدوران عين الذى الثانى نحو اذا قاما تضوع المسك منهما نسيم الصبا اى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا الثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه ثم حذف فى فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا الاحفوظا قال الاخفش الرابع ينبغى ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دونا هن فى زيدا لا ضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوى او صناعى قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا امرر به فيقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح فى قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت

زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله يا ايها المانح دلوى دونكا اذ لا يقدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ دلوا دونك وقوله واضرب بالسيوف القوانس الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا قررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من ال الخامس قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى ثم يعودون لما قالوا قيل يا قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول وقال ابو البقاء حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند على كون ما مصدرية والمصدر فى تاويل اسم المفعول السادس قال ابو البقاء فى التبيين ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر فى حروف المد منها وان لم يكن فى اللفظ ما يدل عليه التقديم والتاخير قال ابن السراج فى الاصول الاشياء التى لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر الاول الصلة على الموصول الثانى والمضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير الثالث والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء الرابع او المضاف اليه وما اتصل به على المضاف الخامس وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبها السادس والفاعل لا يقدم على الفعل السابع والافعال التى لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها الثامن والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التى لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه التاسع والحروف التى لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها العاشر وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه الحادى عشر ولا يقدم التمييز وما بعد الا الثانى عشر وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها الثالث عشر ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات واما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف او كان خبر المبتدا سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج

تقوية الاضعف واضعاف الاقوى

قال ابن جنى فى الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تعرفا وتلعبا فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله وبصحيفة طين خاتمها وكثير وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زايد على شرط الاسمية لان كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زايد على الاسمية ومن تقوية الاسماء اعمالها عمل الفعل وذلك لان العمل معنى قوى زايد على شرط الاسمية ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه والدوصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعته وكذلك اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجدته ما اتفق

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص وترجم عليه باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق وعدن واعدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس قال الله تعالى اخذ عزيز مقتدر فمقتدر هنا اوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الامر وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان كسب الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير ومثله قال الشاعر انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار فعبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضئ فاذا ارادوا المبالغة قالوا جمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع وكسر وكسّر وقام الفرس وقومت الخيل ومات البعير وموتت الابل ومنه باب فعال فى النسب

كالبزار والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشياء وكذلك النسّاب فلهذا الطاير كانه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضاري للطاير ايضا قيل له ذلك لقوة خضرته والجوارى لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذابح وقال وهو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعيلا اخص بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطي ولا تقول بطا وشديد ولا تقول شداد ولحم غريض ولا تقول غراض فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وابدت المبالغة عدلت الى فعال فضارعت فعال بذلك فعالا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف به عن فعيل وبعد فاذا كانت الالفاظ ادلة المعاني ثم زيد فيها شي اوجبت القسمة به زيادة المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدد له **وقال** ابن يعيش في شرح المفصل ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى **تنبيه** خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوي : واسماء اذا ما صغروها : تزيد حروفها شططا وتغلو : وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو : يشير الى مغيربان تصغير مغرب وانيسيان تصغير انسان وعشيان تصغير عشا وعشيشية تصغير عشية **ثلاثي اللغة** عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيا الا لابي علي وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعا وما يتبع ذلك من اكتع وكتعا وبقيته ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وقته منها قال لانه باب افعل وفعلا انما هو للصفات وجميعها تجي على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر وصفراء واخوف وخوفا فاما اجمع وجمعا فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا تكسر على فواعل وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قاله وجه صحيح وابين منه عندي واوضح قولهم في العلم سلمان وسلمى فليس سلمان اذن من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلم كعثمان من عثم غير انهما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل الهايج وهيما للفلاة ليسا كادهم ودهما لانهما لو كانا كذلك لوجب ان ياتي فيهما ايهم كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاقي من اللغة وان ايهم لا مونث له وبهما لا مذكر له ومن التلاقي قولهم في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض **التمثيل للصناعة ليس بناء معتمدا** اشار ابن جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل قال وذلك كقولهم وزن حنبطى فعنلى فيظهرون النون الساكنة قبل اللام وهذا ليس موجودا في شي من كلامهم الا ترى ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل قنرو عنل ويقولون في تمثيل مريط فعيل وجحنفل فعنلل وعرنقصان فعنللان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد الا ترى انك لو ادغمت وقلت وزن نحو فعل لم يكن فرق بينه وبين فلّ وعلّ وصلّ ولو قلت وزن جحنفل فعلّل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عدبس وهملع ولو قلت في حنبطى فعلّى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى قال وهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس بناء معتمدا الا ترى انك لو قيل لك ابن في دخل مثل جحنفل لم تجره كنت تصيره الى دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك في التمثيل ليس بيان ولا عاجل ما يمثله من جملة كلام العرب

كما يجعله

كما يجعله منها اذا بنيته غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان نقول وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت في التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين

حرف الثاء

الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر ذلك ابو البقاء في التبيين قال والخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم لانه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بني ادم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يفتقر الى زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك **والثبوت** في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل ذكره ابن الصايغ في تذكرته قال فعثا زيد وهو مفسد اشار الى ان بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل مفسدين من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين

حرف الجيم

الجمل نكرات قال ابن يعيش الذي انها تجري اوصافا على النكرات قال وعلى ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فايدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري اوصافا على النكرات لتنكرها ارادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال اللام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاوا حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصلة في اللفظ والغرض الجملة كما جاوا باي متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل فالمقصود نداء الرجل واي وصلة وكما جاوا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى **وقال** الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه لا بد من حرف في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة والتقدير لهو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية لا مفرد بعرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران وقيل صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين **احدها** انها تطابقها في التنكير بدليل وصفها على النكرة الذي لا يقبل التعريف **الثاني** ان فايدة الجمل في احكامها وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض العقود لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فايدة واذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا للموصوف في التنكير **الجوار** عقد له ابن جني بابا في الخصايص ولخصه ابن هشام في المغني بزيادة ونقص فقال **القاعدة الثانية** ان الشي يعطي حكم الشي اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله كبير اناس في بجاد مزمل قال ابن هشام وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض للمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله : يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم : ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور قال ومن ذلك قولهم هنا وقراهنا والاصل اقراني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جاء على ان نقدير وجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة فكثره نحو كيف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرا بعضهم سلاسلا واغلالا وسعيرا في سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرا ابو حيوة يوقنون بالهمز وقال جرير احب المؤقدان الى

فكرة

موسى بهمز الموقدان ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت ومن ذلك قولهم في صوّم صيّم
وفي جوع جيع حملا على قولهم في عصو عصيّ لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك فقد علا
الجار بجزم الجار قال ابن جني وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر لانها لما جاورت اللام
بكونها في العين صارت لذلك كانها في اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار بفضل الاعتماد بالمد في الالف كانه تحريك في الحرف
الحرف الاول المدغم حتى كانه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف قال ومن الجوار استقباح الخليل العقوّ مع المحقق
مع المحقق وذلك ان هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته وكان الروي في اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لا معتدا صارت الحركة قبله
قبله كانها فيه وكاد يلحق بذلك بقبح الاقواء وقال ابن جني في قوله فجراي يوم في الموت ... أفرا يوم لم يقدر ام يوم ... فهذا الاصل بعده بالسكون
تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا
الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة
بالالف وعليه خرج ابو علي قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ... اسكن الهمزة بعدها الف فالساقها دع عني ما تراه ثم حذفت الالف للجازم ثم
ابدلت الهمزة الفا لما ذكرناه وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثاني لانه اقرب الى المعمول فروعي فيه جانب القرب وحرمة
المجاورة قال ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة انهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم
يكن المعنى عليه الا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من وصف الجحر والماء قال ومن الدليل على مراعاة القرب
والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين اجودهما الخفض فاختاروا الخفض هنا حملا على الباء وان
كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان اعمال الثاني فيما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال ابو البقاء
في التبيين المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني للاول الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما
جاور الضمير الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع اخر
قد اجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول في المعنى كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم اني لاتيه
بالغدايا والعشايا والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من اجل العشايا وهو كثير وقال في موضع اخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم للمجاورة المجزوم
وللمجاورة اثر الا ترى ان كلا لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار وما حمل على ما قبله بالجوار الكثير جدا
ثم قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة **حرف الحاء الحركة** فيها فوائد اختلف الناس في الحركة هل
تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض
الحال قال ويشهد القول بانها تحدث بعده وفشا القول بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو المعلل
والضفف والمشكل تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت من الادغام منه ونحو
قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تكن الواو والواو انما تنقلب ياء للكسرة التي تجاورها
من قبلها فاذا كان بينهما وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون
قبله حاجزة بين المثلين قال وهي بعد كونها حادثة مع الحرف اعلى لانا ذكرنا من الطي ثم اتبعناه امرا اخر له من غير حرف عطف القلقلة الطويل

فالمحل

والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان الكسرة في الرتبة بعدها لما قلبت واو
وجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصوت فتجتذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما كان هناك كسرة في الواو فهناك
ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لانه يروم ان يثبتها جميعا
في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفى صوتا واقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل انها اقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان لا تكون في القوة
والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها الان بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ
الثانية فاذا تادى الامر في المعادلة الى هنا ترافعت الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا يقلب له الواو
الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة لتدافع ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما وفي كما فيها ما ذكرنا قبل
قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطريجل على ان الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها كانت بعد الواو المتحركة بها لا محالة قال
الفارسي ويقوي قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف
تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغني عنها شيئا لسبقها هي لحركتها قال
ابن جني كذا قال الفارسي قال وهذا ليس معنيا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغيره لانه لم لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد
علم ان سيرد فيما بعد وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عمبر وشمباء في عنبر وشنباء
فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الانف بل اذا
كانت الباء بعد النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التباسا اولى بان تجتذبها
وتنقلها من الانف الى الفم ومما غيّر متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها نحو ادخل استصغر استخرج قال ابن جني ومما
يقوي عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد
ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها الا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد
بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاي فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم من الياء التي هي ادنى اليها من فتحها وكسرة العين التي
هي ادنى اليها من العين بعدها قال وهذا وان كان من الوضوح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين احدهما انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا
ما انسبر السائل الى انهم يريدونه ويعتقدونه الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم
ان الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عزوته اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن بهم والاخر اكثر
ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا موضع انما يحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع النحويين
في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلا منهم انما يرجع فيه الى التامل والطبع لا الى التبقية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها
المحرك بها قال وقد كنا قلنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو
فكما ان الحرف لا يجامع حرفا اخر فينشآن معا في وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشا مع حرف اخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا كما مجرى
حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا الى حرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا
يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة

والالف لو كانت قبلها لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحسن عندك ويخطر عليك ان ينسب اليه قوله اعتراض معترض
بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو اذا اتبعتاهما وهذا بناه في البيان والبرهان الى
حكم العيان انتهى وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز في شرح الدرة بعد ان تكلم على اعراب الاسم المتصرف وههنا
ترتيب هو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالف ابو البقاء العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال
قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين احدهما ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وانما كانت
كذلك لان صفة الشي كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها الثاني ان الحركة لو لم تكن مع
الحرف لم يقلب الالف اذا حركتها همزة ولم يخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على
ان الحركة معها واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين احدهما انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان بينهما حاجزا وليس
الا الحركة الثاني انك اذا اشبعت الحركة نشا منها الحرف والحرف لا ينشا منه حرف اخر فلذلك ما قاربه **والجواب عن الاول**
ان الادغام امتنع لتحصن الاول بتحركه لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني من وجهين احدهما ان حدوث الحرف من الحركة
كان لانها تجانس الحرف الحادث فهي شرط الحدوث وليست بعضا له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان الحادث تماما للحركة لم
تبق الحركة ومن سمى الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح التعلق بالحركة وحدها والثاني لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف لكان
لم يمتنع ان تقارن الحرف الكامل كما ان ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن
ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف والحرف انتهى الفائدة الثانية قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الخلاف
مسئلة اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين احدهما ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج لا يمضي القول
من قال انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشا الحرف المجانس لها لوجهين احدهما ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انك اذا
اشبعت الحركة نشا منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة ابن جني
ايضا فانه عقد لذلك بابا في الخصائص قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة
والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت الحركة انشات بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر: نفي الدراهيم تنقاد
الصياريف: وقوله واني حيثما يثني الهوى بصري: من حيثما سلكوا ادنوا فانظور: يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه: فانت من الغوائل حين
ترمى: ومن ذم الرجال بمنتزاح: يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب
بها في الابواب المعروفة من الاسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف والحركات في الحذف تخفيفا فحذفت
الحركة في قوله: ومن يتق فان الله معه: وقوله وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وحذف الحرف في قوله فالقحب ام طريق اخرتهم
اولاهم يريد اولاهم وقوله وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني قال ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلثة الالف والواو والياء
اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف اخر غيرهن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف ادتك الى الهمزة فقلت آآ وكذلك الياء
في قولك ائي والواو في قولك أوْ فهذا كالحركة ادتك الى صورة اخرى في غير صورتها وهي الالف والياء والواو في منتزاح والصياريف وانظور
وهذا غريب في موضعه ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف

وحدها

وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاة الا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كانها هي فهذا احد
ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونهما ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها
وذلك نحو قولهم وانيداه واغلامهاه واغلامهوه واغلامهيه وانقطاع ظهرهيه وهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه
ولا بد عمروه والهاء في الجمع لبيان الحركة لا غير ومن ذلك ان افعل الثلاثي في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرت لذلك مجرى الحركة الاولى ان
الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها **واما شبه الحركة بالحرف** ففي نحو تسميتك امراة بهند وجمل فلك فيها مذهبان
الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فتعين منع الصرف نحو قدم اسم امراة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه ومن ذلك
انك اذا اضفت ونسبت الى الرباعي المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها واوا فتقول في حبلى حبلي وان شئت حبلوي وفي الجناسي بحذف الالف
البتة كحبارى ومصطفى في حبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي بحذف الفه البتة كقولك في جمزى جمزي وفي بشكى بشكي فاوجبت
الحركة الحذف كما اوجبه الحرف الزائد على الاربعة **ومن مشابهة الحركة للحرف** انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام
معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد وطلل فجرت الحركة بين المتقاربين كما تحجز الحرف بينهما نحو شميل وحبيرة ومنها انهم
قد اجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويا فيه خفف فالمتحرك كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترق فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله اصحوت اليوم ام شاقتك هر فحذف احدى الرائين كما حذف الحركة من
قاف المخترق قال وهذا وان شئت قلبته فقلت ان الحرف اجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها الحرف قال هو
عندي اقيس فعن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختها نحو الجمع بين المخترق وبين العمق والحمق فكراهيتهم هذا
نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع الياء والواو ردفين قال ومن ذلك عندي ان حرفي العلة الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما
كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو القود والحولة والخونة والغيب والصيد وحول وروع وان يبوءنا عوده فمن قرب
كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجريهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما نحو القواد والحوالة والخوانة والقباب
والصياد وحويل وروع وان يبوءنا عويدة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الهيئة هو جار مجرى صحة هيوء لو قيل فاعرف ذلك فانه لطيف
غريب **الفائدة الثالثة** قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها
على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي بين الكسرة والفتحة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف
التي بعدها بين الالف والياء والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة والحياة وكذلك الف قام وعاد والتي
بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة كنحو قاف المنقر وضمة عين مذعور وبوء ابن بوء فهذه
ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم ضمة مشوبة فتحة ولا كسرة مشوبة
فتحة ويدل على ان هذه الحركات معتدة اعتداد سيبويه بالف الامالة والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب البسيط جملة الحركات
المتنوعة اربع عشرة حركة ثلث للاعراب وثلث للبناء وثمان متوسطة بين حركتين احدها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف المفخمة
في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة والثاني بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي والثالث بين
الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف الممالة نحو رمى والرابع حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها

حركة اعراب **والحادية عشر** حركة بناء اشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء **والثانية عشر**
حركة الاتباع **والثالثة عشر** حركة التقاء الساكنين **والرابعة عشر** حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه يجيء بها النحو الباب ليس
حركة اعراب ولا حركة بناء قال وانما لقبت الحركات بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حرف
اللين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرائد عددنا جملة الحركات ستا وستا بعدها ثم اثنين
فاعراب ثلث وبناء ثلث اوثلث بين بين ومشبهها والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين وواحدة مذ مذ بتر تردت لدى اخواتها
فجر بين قال بعضهم الحركات سبع حركات اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين
وحركة المضاف الى ياء المتكلم **الفايدة الرابعة** قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى
من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم المعاني معتورة يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضي الى الالتباس المعاني وفوات ما هو
الغرض الاصلي من وضع الالفاظ وهيأتها اعني الابانة عما في الضمير **الفايدة الخامسة** يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر
وخفض وجزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت القابه مشتقة
من الفاظ عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر والخفض من جار وخافض والجزم من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب
ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخؤولة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا للاعراب
ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر **وقال** ابو البقاء العكبري في اللباب انما خصوا الاعراب
بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجزم والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس
لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك
فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق **وقال** الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب اختلف النحاة
هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر
لان المراد الفرق وذلك يعد سرومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لابد له من قرينة وتلك القرينة بينة ومنهم من قال يجوز اطلاق
اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس **الفايدة السادسة** قال ابو البقاء العكبري في اللباب اختلفوا في حركات الاعراب هل
هي اصل الحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب يحال على معان
حادثة بعلة بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى الثاني وعلته ان حركة البناء لازمة وحركة الاعراب منتقلة
واللازم اصل للمتزلزل اذا كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البناء لغير معنى وذهب قوم الى الثالث
لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر وعبر في التبيين عن هذا
الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول
الفايدة السابعة اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اثقل من تميز افعاله
اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمع من الصوت
وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت ومن اخراج الكسرة الى تحريك جانب الفم مع اخراج الصوت وفي الفتحة

الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو
وقال ابن جني ادل دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون اذا علمت ذلك فتفرع عليه فروع **احدها** اختصاص الرفع
بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما الحق بها من باب الفاعل
واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه والاخف الكثير ليسهل ويعتدل الكلام بتحسين ما يكثر
وتثقيل ما يقل وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على الخلاف والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى قال
الزجاجي الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل
والخفة **الفرع الثاني** اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر ايضا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنه ما كان
بجواريا بخوابن وكيف فزاد بعدا عن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع الياء اثقل منه وحده والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث
والظروف السنة وغرواتي في بعض احوالها والمنادى وبعض الضماير **الثالث** اختصاص نون التثنية ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف واعطيت
التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا **الرابع** فلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء الغالب فنحي في
عن الضم لئلا يكثر الثقل **الخامس** امتناع الجر والكسر جملة فرارا من الثقل ايضا وفي البسيط لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والالف اخف في
الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة وكذا حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا على الاقرب وقال السخاوي في
شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا حمل على الشاكلة ان يقسم اول الحركات
لاول الاشياء **وقال** ابن الدهان في الغرة الضمة والكسرة مستقلتان متباينتان للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة انه تقرب
الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيفرون
كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك في ضربة وانما يقولون
ضربات بالفتح لا غير وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا يخفف الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون اعتل
في الجمع بالقلب الى الياء على شرايط تقول ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا الثواب كما قالوا طوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد فقليلوا
في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى **الفايدة الثامنة** قال ابن جني باب في مطل الحركات ومطل الحروف **اما الاول** فبنشا
عن الحركة حرف في جنسها فينشأ بعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثلته في الفايدة الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنترة
ينباع من ذفرى غضوب جسرة قال ابو علي اراد ينبع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين
ماضيا وانشد فيه يطرق حلما واناة معا ثمت ينباع انباع الشجاع فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان يكون عينه واو لانها اقرب معنا من الياء
هنا ثم وقد يمكن عندي ان يكون هذه لغة تولدت وذلك انه لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاء منه بماض ومصدر كما ذهب ابو بكر فيما حكاه ابو زيد من قوله مرق
قولهم ضفن الرجل يضفن اذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعل في الكلام اكثر من فعلن توهم فيعلا فاشتق الفعل
منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت فلن يفلن لان النون عنده عين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا
قول الهذلي بينا تعنقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع اي بين اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا ومن اتباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف
والمطافيل والجلاعيد والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد فاما بابه مطالبن ومطيليق فعوض من النون المحذوفة وليس مطلا ومن مطل الضمة قول ما اورد

جم العظام عطبول كأن في أنيابها القرنفل **وأما الثاني** فالحرف الممطول هو الحروف الثلاثة المصوتة الألف والواو والياء وهي حيث وقعت فيها امتداد ولين
إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها ويتمكن مدها ثلاثة وهي أن يقع بعدها وهي سواكن توابع لما هن منه وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد
أو أن يوقف عليها عند التذكر فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة وإنما تمكن المد فيهن مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأى منشؤه وتراخى
مخرجه فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن في بيانه ولمكانه وليس كذلك إذا
وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ألا تراك إذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولا وافيات مستطيلات
كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدد وأما سبب نعمتهن ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن كما ترى سواكن
وأول المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها
ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها إذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة إليه تعلقا وذلك نحو شابة ودابة وهذا
قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما عليه وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محقوقا بتمامه وتمادي الصوت به وذلك الألف ثم الياء
ثم الواو فشابة أوفى صوتا وأنعم جرسا من أختيها وقضيب بكر أنعم وأتم من قوص بما وتمود الثوب لبعد الواو من أعرق الثلاث في المد وهي الألف وقرب الياء
إليها نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه ويتخطى به اعتياده ووطؤه
إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فيقول شأبة ودأبة قال كثير إذا ما الغواني بالعبيط احمأرت وقال
أما سودها فابيأضت وأما بياضها فاسوأدت وهذا الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها وعلة اختصاصه بها أن همزها في بعض الأحوال
إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم فحملوا أنفسهم على قلبها همزة نظرا إلى الحركة إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلا لا في
هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك أختاها لأنهما وإن سكنا في نحو قضيبكر وقوص بما فإنهما قد يحركان كثيرا في غير هذا الموضع فصار تحركهما في غير
هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا **وقد أجروا الياء والواو** الساكنين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما
هو منهما وذلك نحو قولهم هذا جيبكر أي جيب بكر وثوبكر أي ثوب بكر وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها سرا من
أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما أريناه وذلك أن أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف وإنما الياء والواو في ذلك محمولان
عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الألف فكأنها إذا قدمت قبلهما في نحو بيت وشوط إنما قدمت الألف إذ كانت الفتحة بعضها فإذا جاءتا بعد الفتحة
جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة فكان ذلك سببا للأنس بالمد لا سيما وهما بعد الفتحة لسكونهما أختا الألف وقويتا الشبه بها فصار
شيخ وثوب نحو من شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك وأما مدها عند التذكر فنحو قولك أخواك ضربا إذا كنت متذكرا للمفعول أي
ضربا زيدا ونحوه وكذلك مطل الواو إذا تذكرت في نحو ضربوا إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك أي ضربوا زيدا وضربوا يوم الجمعة أو ضربوا قياما
فتتذكر الحال وكذلك الياء في نحو اضربي أي اضربي زيدا ونحوه وإنما مطلت ومدت هذه الأحرف في الوقف عند التذكر لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة
ولا ممكنة المدة فقلت ضربا وضربوا واضربي وأنت متذكر لم يكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئا ولأوهمت أن كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك لكنك إذا وقفت
ومطلت علم أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته **ووجه الدلالة** في ذلك أن حروف اللين الثلاثة
إذا وقفت عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يف مدهن وإذا وقعن بين الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن ولذلك قال أبو الحسن إن الألف إذا وقعت
بين الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكون عليهن ينتقصهن

ولا يفي بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن والهاء ولا إلى إطالتهن وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء في الوقف فإن وصلت أسقطتها وقام
التابع في إطالة الصوت مقامها وازيداه واعمراه وكذلك أخواتها نحو وانقطاع ظهرهيه واغلاميكيه واغلامهوه واغلامهموه وتقول في الوصل
واغلامهمو لقد كان كريما وانقطاع ظهرهي من هذا الأمر **والمعنى الجامع بين التذكر والندبة** قوة الحاجة إلى إطالة الصوت
في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الأحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار كأنه هو ملفوظ به فتمت هذه الأحرف وإن وقعن
أطرافا كأنهن إذا وقعن حشوا لا أواخر فاعرف ذلك **وكذلك الحركات** عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فإذا صرنها جرين مجرى الحروف
المبدأة أوائل فيمطلن أيضا كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا أي قمت يوم الجمعة ومع الكسرة أنتي أي أنت عاقلة
ومع الضمة قمتو أي قمت إلى زيد فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لأنه لا يجري الصوت في الساكن فإذا حرك انبعث الصوت في الحركة
ثم انتهى إلى الحرف ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وأنت تريد قد قام قدي وفي من مني وفي هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف من العلامة
مثلا ألي وإنما حرك بالكسرة دون أختيها لأنه ساكن احتيج لأنه ساكن احتيج إلى حركته فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه أطلق المجزوم والموقوف
في القوافي المطلقة إلى الكسر كقوله وأنك مهما تأمري القلب يفعل وقوله لما تزل برحالنا وكأن قدي ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفني يريد
سيف من أمره كذا فلما أراد الوصل أثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت فيه فكسر ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال سيفني **وإن كان**
الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا أغنى بمد تابع لما قبله وهو الياء والواو أو الساكنان بعد الفتح نحو أي وكي ولو وأو وكسر نحو قمت كي أي كي
تقوم ومن كان من لغته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعاو سرا **وعن قطرب**
أن من العرب من يقول شم يا رجل فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة وإذا قلت شموا **ومن العرب** من يقرأ اشتروا الضلالة
بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فإن مطلت متذكرا قلت على من ضم اشتروو وعلى من كسر اشتروي وعلى من فتح اشتروا وروينا عن محمد بن
محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر فهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام فإن وقفت على هم من قوله
وهم القضاة قلت وهمي وكذا الوقف على منهم الحكام منهمي وإن وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهمو لأنك كذا رأيته فعل الشاعر وإن شئت
عكست حملا للثاني على الأول وللأول على الثاني لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظيره **وكلما جاز** شيء من ذلك عند وقفة التذكر
جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه يقول عجبت منا أي من القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القصة قال **التاسع** في إنابة الحركة
على الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جني **الأول** منهما أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله كفاك كف ما تليق درهما
جودا وأخرى تعط بالسيف الدما يريد تعطي وقوله وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه وقوله دواي الأيد تخبطن السوابحا ومنه قوله تعالى يا عباد فاتقون
وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة منه قوله إن الفقير بيننا قاض حكم أن ترد الماء إذا غاب النجم يريد النجوم فحذف الواو وأناب عنها الضمة وقوله حتى إذا
بلت حلاقيم الحلق يريد الحلوق وقال الأخطل كلمع أيدي مثاكيل مسلبة يندبن ضرس بنات الدهر والخطب يريد الخطوب **ومنه قوله**
تعالى ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح
قليل لخفة الألف قال مثل النقا لبده ضرب الطلل يريد الطلال ونحوه قوله ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال فحذف
الألف من لفظ الله ومنه قوله أو الفا مكة من ورق الحمي أراد الحمام فحذف الألف فالتقت الميمان فغير على ما ترى **وقال أبو عثمان**
في قوله تعالى يا أبت أراد يا أبتا فحذف الألف وقال الشاعر فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني يريد بلهفا **الثاني** منهما أن

والحروف عن الحركة في بعض الاحاد وهي الاسماء الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في
الافعال الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في نحو منتزاح والصياريف وانظور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف عوضا بل
هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها **العاشرة** في هجوم الحركة على الحركات **قال** ابن جني هو على ضربين **احدهما** اكثره منقيس والآخر قليل غير منقيس **فالاول** ان
احدهما ان تتفق فيه الحركات والآخران يختلفا فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى فالمتفقان نحو هم يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى
التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت لها الضمة الاصلية
في الزاي لطرو الثانية عليها ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين الآتي لانك تقول في العين المكسورة تنقل
الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم كسرتها وحلت محلها فصار يرمون فكما لا شك في
ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا وحكما **ونحو من ذلك**
قولهم في جمع مائة مئون فكسرة ميم مئين غير كسرتها في مئة اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور بضمين قال
يا جار اذا قلت يا منص ويا بوث فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال يا بوث ويا منص على يا جار اعتبارا بالمختلفين فكما لا شك في ان ضمة يا جار غير كسرة يا جار سماعا
ولفظا فكذلك الضمة على يا جار في يا بوث ويا منص غير الضمة فيها على يا جار تقديرا وحكما وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها في صنوان وقنوان
وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل حالها وهو تقضيين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون واما المختلفان
فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت الياء استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسرته لطروها عليها
فصار يرمون ويقضون وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزتها ضمتها فصار تغزين الا ان منهم من اشم الضمة
ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدل ذلك على مراعاتهم لذلك الكسرة والضمة المنتزعة من هذين الموضعين انهم اذا امروا ضموا همزة
الوصل وكسروها ارادة لها نحو اقضوا ارموا ونحو اغزي ادعي فكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسرتهم يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم
مراعى معتد مقدر ومن المتفقة حركاته ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتد واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد ومحمرر فاسكنت
الدال والراء الاوليان وادغمتا في المثل ولم ينقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم
في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الا ترى ان اصله هنا مشتدد ومحمرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحمر فلما لم يقل ذلك وصح في المختلفين
اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة فيه تقديرا ووهما وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر
في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه الا ترى الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة او
ذلك انك لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرميون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث
وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوا لانضمام الزاي قبلها فتقول للمرأة انت تغزون فتلتبس
بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ويسعون وانت ترضين
وتخشين فلما لم يغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرها واجب لم تغير الفتحتان اللتان انما هما في التغيير محمولتان على الضم مع الكسر فان قيل
قد يقع اللبس ايضا بحيث رمت الفرق لانك تقول للرجال انتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للمرأة انت ترمين ولجمع النساء انتن ترمين قيل
انما احتمل هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل ووجه الضرورة ان اصل انتم تغزون فالحركتان كما ترى متفقتان وكذلك انتن ترمين

اصله

اصله ترميين فالحركتان ايضا متفقتان فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثاني وسكنت المكسورة الاول ونقلت اليه كسرة الثاني في
بقي اللفظ بحاله كان لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله واخره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها
على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدت طريقا سلكتها ولما لم تجد اليه طريقا في موضع آخر احتملته ودللت
بما يقارنه عليه **الضرب الثاني** ما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله وقال اضرب الساقين امك هابل اصله امك هابل فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها
على حد من قرأ فلامه الثلث فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه الا ترى لا تقول
قدرك واسعة ولا عدلك ثقيل ولا بنتك عاقلة ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزليك وقياسه في تخفيف الهمزة ان يجعل الهمزة بين بين فتقول
بما انزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقى كسرتها على اللام انزل وقد كان مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما انزلليك فالتقت
متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى لكنا هو الله ربي **ونحو منه** ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة انه سمع دعه في جوبه وذلك انه نقل
ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة
قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان يالفهن افي السوء تنتنه قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الى ههنا اسمع ما تقول قلت وما في هذا
ارادت افي السوء انتنه فالقت فتحة ان على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوء افي السوء تنتنه فهذا نحو ما قبله وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد
التخفيف القياسي الا ترى ان طريق قياسه ان تقول فحو امه فيقر كسرة الزاي عليها ويجعل همزة امه بين بين اي بين الهمزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزئون
فيمن خفف اعيريه فسهلها ياء البتة على يستهزيون وهو راي ابي الحسن فاما في جوبه فلحقي بياس البتة وكذلك قياس تخفيف قولها في السوء انتنه ان تقول
افي السوء ينتنه فيخلص همزة انتنه ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف ميرة ميرة انتهى ما ذكره ابن جني **ومن فروع هذا**
الباب كسرت شرب اذا بني للمفعول وكسرة نبوج اذا اسفر هل يتنفي ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها ذالت وجاءت كسرة
اخرى لكان وجها كما قالوا في زيد في الحكاية على احد القولين وفي يا منص اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير
الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال واذا صغرت فعلا على فعيل فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي **الحادي عشر** قال ابن القيم
في بدايع الفوايد قال السهيلي قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء
من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان
والحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحرك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرف ان امتد كان
واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو
العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه
وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن فقولهم فتح وضم وكسر من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت لانه يرتفع
عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونهما وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لانها لا تكون الا بسبب وهو العامل كما ان
هذه انما تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء بتلك لانه لا يكون بسبب بل اتفاقي بعامل كما ان هذه الصفات تكون وجودها بغير آلة قال ابن القيم
وعندي ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهي تتحرك
بحركة محالها فانه نوع الاشكال جملة **الثاني عشر** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث هي ماخوذة من حروف المد واللين ام الحروف فذهب

الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثانى ماخوذ من الاول وذهب بعض
النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا ان الحركة قبل الحرف بدليل ان هذه الحروف
تحدث عند هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف
اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الاخر وصححه بعضهم انتهى **الثالثة عشر** قال فى البسيط تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة **الرابعة عشر**
الاصل فى تقدير الحروف ان يقدر ساكنا لان الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه فى شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون
الواو وكعصفور الاشهر بالفتح وفى دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك **الخامسة عشر** الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك فى الثلاثى
المؤنث بغيرها نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاث اقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى فى النسب كتحتم الف مصطفى
لا تخيير الف حبلى المشاركة لها فى عدد الحروف قال فى البسيط فان قيل لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التانيث فى التصغير كالرباعى ولا ثلاثى
فى لحوقها نحو سقيرة قلنا نحن لا ندعى ان الحركة تجرى مجرى الحرف فى كل حكم بل فى موضع يثقل اللفظ بها وذلك فى المكبر بخلاف المصغر **السادسة عشر**
قال ابو البقاء فى التبيين اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة فى الوقف فى نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت فى الكاف اذ الاعراب
لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها **السابعة عشر** قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغير والضمة الواو الصغيرة
والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا فى
الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض قال بعض شراح الجمل
السؤال عن مبادى اللغات يؤدى الى التسلسل فلهذا لا ينبغى ان يسال لاى شىء انفردت الاسماء بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغى ان
يسال عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
وجزم الاسماء التى لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل الذى اشبهته بدليل حملها على النصب فكان يكون الاسم الذى لا ينصرف ساكنا فى حال الخفض
ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجى انه لم يخفض الافعال المضارعة لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة
لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون
فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه فى اللفظ والمعنى مضاف الى مصدره فى
لذلك لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التى لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين
من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلية لتوالى الحذف على اخرها حكاية الحال من القواعد الشهيرة قال ابن هشام فى المغنى القاعدة [illegible]
انهم يعبرون عن الماضى والاتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر قصد الاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول كما تقول هذا كتابك
خذه وانما الاشارة كانت اليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به
الارض لانه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب يبدو اولا
قطعا ثم تنضام متقلبة بين اطوار حتى يصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير
او تهوى به الريح فى مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه

اى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله والله مخرج
ما كنتم تكتمون لان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفى الاية حكاية الحال الماضية ومثلها قوله جارية نحو رمضان الماضى يتقطع الحديث
بالايمام ولولا حكاية الحال فى قولهم بعثوا حتى لا يرجونه لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول **الحمل**
على ماله نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير وفيه فروع منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا او فعولا والاول له نظير
عليه والاخران مثالان لم يجيئا ذكره ابن جنى ومنها فم اصله فوه بزنة فوز حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها فى المخرج من الالف فحذفت
كحذف حرف العلة فبقيت الواو التى هى عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله
فى نحو عصا ورحا فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس مؤديا الى ما ذكر ابدلوا من
الواو ميما لان الميم حرف جلد يحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش ومنها الف كلا وليست فانها لئلا
يبقى الاسم الظاهر على حرفين ولم يرد ذلك فى كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا ومنها مذهب سيبويه ان التاء فى كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها
فى بنت واخت والفها للتانيث ووزنها فعلى كذكرى وذهب الجرمى الى ان التاء للتانيث والالف لام الكلمة كما فى كلا ووجه القول الاول انه ليس فى
الاسماء فعتل ولم نعهد ان تاء التانيث تكون حشوا فى كلمة ذكره ابن يعيش ومنها قال ابن الانبارى فى الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسماء
الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هى حروف الاعراب وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين قال والذى يدل على صحة ما
ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير فى كلام العرب فان كل معرب فى كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له
فى كلامهم فانه ليس فى كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير ومنها قال ابن الانبارى ذهب البصريون الى ان الالف
والواو والياء فى التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمى الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسده بعض النحويين بان هذا يؤدى الى ان يكون الاعراب
بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له فى كلامهم ومنها قال ابن فلاح فى المغنى صفة اسم لا المبنى يجوز فتحه نحو لا رجل ظريف فى الدار وهى فتحة بناء لان
الموصوف والصفة جعلا كالشى الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما بعد التركيب ولا يجوز ان يكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها لانه
يؤدى الى جعل ثلاثة اشياء كشى واحد ولا نظير له ومنها قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت ياء وعوض منها الميم المشددة
فى اخره وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله امنا اى اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا
وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وام قالوا فما
صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل **قال** الاندلسى فى شرح المفصل قال الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه تأكيد
لما قبله ورده البصريون بان المكنى لا يكون تأكيدا للمظهر فى شى من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز **وقال** ابن جنى فى الخصائص بعض
اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى فيما جاء على فعل بالا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده انه لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير
بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظير الا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وتاءه فيه
اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت وكذلك قال ابو عثمان
فى الرد على من ادعى ان السين وسوف ترفعان الافعال المضارعة لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
فجعل عدم النظير ردا على من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك فى الهمزة والنون من اندلس انهما زائدتان

وان وزن الكلمة بها انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له لان النون لا محالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة شيء على فعللل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها
موقع العين واذا ثبت ان النون زائدة فقد بقي بعد ذلك ثلاثة احرف اصول وهي الكاف واللام والسين وفي اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون
الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب
اذن ان الهمزة والنون زائدتان وان الكلمة بها على انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون
عنتر فالدليل يقضي بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو المسلمين والمسلمين
للمعرب ان وليسا مبنيين مع لا فان لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك وقال ابن يعيش وهذا
المعدوم النظير قال واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مونسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا وقال الشلوبين
قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك ذو مال
وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال به قاعدة قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظير له في كلام
ولهذا لم يذكر سيبويه دليل في ابنية الاسماء انه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعافر غير معمول عليها في الابنية حمل الشيء على نظيره قال ابن الاثير في
النهاية الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وسمار فان السمار المحدثون الحمل على احسن القبيحين
عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احديهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما
فحشا وذلك كواو ورنتل انت فيها مردد بين احديهما ان تدعي كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة
الا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وصوصيت وقوقيت والاخرى ان تجعلها زائدة اولا والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها
اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان تزاد
اولا فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك قولهم فيها قائما رجل لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة
على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال في النكرة وهذا على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا
احد عدلت الى النصب لانك ان رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه وهذا وان كان
ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غيره انتهى وقال ابن اياز في نحو فيها قائما رجل يسمى ابو الفتح
هذا الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح فحمل على احسنهما وقال ابن يعيش انما امتنع العطف على عاملين
عند الخليل وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط
على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر فلذا لم يجيزوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفا على خبرها
ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ويخفضون قاعدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ويرفعون عمرا بالعطف على اسم ما بل يخرج
على حذف المضاف وابقاء عمله فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على
العطف على عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة وقولهم
الله لافعلن وقول رؤبة لما قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اي بخير وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه

وبالارحام

وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد بعد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على
عاملين فكان حمله على ما له نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في
العمل اجاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة من الشيء على الشيء من غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم عقد له ابن جني بابا في
الخصائص قال اعلم ان هذا باب طريقه التشبيه اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوي وصفراوي
وعشراوي وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في النسب الى علباء علباوي
والى حرباء حرباوي فابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتأنيث لكنها لما شابهت همزة حمراء بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء
لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم
انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كساء وقضاء كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء
مبدلة من حرف ليس للتأنيث فهذه علة غير الاولى الا تراك لم تبدل همزة علباء واوا في علباوي لانها للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء
من حيث كانتا لغير التأنيث ثم انهم قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانتا اصلا غير زائدة كما ان همزة كساء
غير زائدة وان لم تكن ابدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبله تشبيها به وقصدا
له واليه والى نحوه اوما سيبويه بقوله وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة واوا لئلا
يجمعوا بين علامتي تأنيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان
تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة
حاجة اهلها الى التصرف فيها والتركح في اثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة
احساسهم في كل شيء وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسماء للشبه اللفظي نحو احمر واصرم واحمد وتالب وتنضب
علمين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير في هذه
كافة انتهى الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل ومن ثم قال الاكثرون ان رحمن غير منصرف وان لم يكن له فعلى
لان ما لا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الالف كالمنقلبة عن ياء وذلك لانه واها
قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة والاصل ان تكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء
من الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكثرة الكاف وقال السخاوي في تنوير الدياجي سال سيبويه الخليل عن
عزويت فقال لا ادريه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر
زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون في حشاوة لا ينصرف على الاكثر وقال الشلوبين المحذوف من ذو ياء او واو لان
الغالب على الاسم الثلاثي المحذوف منه الاعراب ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واوا والغالب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حر فينبغي
ان يحكم على ذو بان المحذوف منه ياء او واو لا غيرهما لانهما اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة
فيها شروط الجمع بالواو والنون لا تجمع بها اذا كانت محمولة على غيرها ولا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون
لان مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو يونس وذلك توجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه

فلانه قوله فرد للحمل على الاكثر ولكن مثل هذا نقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكره منه الا هذا وقال ايضا للالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل نقلبت
التثنية ولما واذا اميلت تقلب ياء لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشا في للعين فحمل المجهول من هذا النوع
على الاكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما بان من هذا النوع ان تكون الفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا
المجهول عليه ومن جهل امر الامالة اعني وجودها وعدمها من هذا النوع حمل ما الفه منقلبة عن الياء لان اكثر ما عوا فيما لامه الف ان يكون انقلابها من الياء لا عن الواو
لان الياء اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو رميان اشهى وقال ابن عصفور
في لسيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدا محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه ما عمل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى
وقال ابن ابان ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا نصب
المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك
لان عوامل الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن النحاس في باب الاشتغال
اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل فانك ان رفعت تكون قد عطفت
جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها فان قيل توافق الجمل يعارضه انك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج
الى تقدير شيء فالجواب انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير
اولى وقال ابن فلاح في المغني لام ذي بمعنى صاحب ياء على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال ابن يعيش الهاء من هذه بدل من الياء في هذي وانما
كثرت وصلت بالياء لانها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها الاضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه وقال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بهاء
الضمير وليست للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسرها اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري
على اصل القياس يقول هذه هند وقال ايضا الياء الثانية في قوقيت وضوضيت اصل لانها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية
ياء لوقوعها رابعة على حد اغزيت وادعيت فان قيل فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق
وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل انما هو على الاكثر وقال الميم من منبج اسم البلد زائدة والنون اصل لان زيادة الميم اولا اكثر من زيادة
النون اولا والعمل انما هو على الاكثر وقال المالقي في رصف المباني الا المفتوحة المشددة حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية
فنقول ان الهمزة بدل من الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لانها لم تبدل الا في ماء وامواء والاصل ماه وامواه وفي اهل قالوا
آل والاصل أأل فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدلت من الهمزة في اياك فقالوا هياك وفي ارحت الماشية قالوا هرحت الماشية وفي ارقت الماء قالوا
هرقت وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال ابو حيان في شرح التسهيل الى اما ان تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه
او لا فان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت
قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب الحمل على الاكثر **الحمل على المعنى** قال في الخصايص اعلم ان هذا الشرج غور من العربية
بعيد ومذهب نازح فسيح وقد ورد به القران وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المونث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد
وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك **فمن تذكير المونث** قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال
هذا ربي اي هذا الشخص فمن جاءه موعظة من ربه لان الموعظة والوعظ واحد ان رحمة الله قريب اراد بالرحمة هنا المطر ومن تانيث المذكر

قراءة من قرا تلتقطه بعض السيارة وقولهم ذهبت بعض اصابعه انث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض الاصابع اصبعا وقولهم ما جاءت
حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى وانشدوا اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب ذهب بالخوف الى المخافة قال يا ايها الراكب
المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي
فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق وقال لو كان قلبي كقدر خلاة حبا لغير كفد اتاها ارسلت
رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكثير المونث كاتان واتن وعناق واعنق لما كان الرسول هنا انما يراد به المراة لانها في غالب الامر مما يستخدم في هذا
الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا ذهب بالتانيث الى الريشة قال فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر انث الشخوص لانه
اراد به المراة قال وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بريء من قبائلها العشر ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبائلها واما قوله كما شرقت صدر
القناة من الدم فان شئت قلت انث لانه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة قناة وقال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال
الخشع وقال طول الليالي اسرعت في نقضي وقال الله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله لانه اراد امراة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو احسن الصبيان
واجمله افرد الضمير لان هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك هو احسن فتى في الناس وقال ذو الرمة ومية احسن الثقلين وجها وسالفة واحسنه قذالا فافرد
الضمير مع قدرته على جمعه وقال الله تعالى ومن الشياطين من يغوصون له فحمل على المعنى وقال الله تعالى من اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه فافرد
على اللفظ ثم جمع من بعد **والحمل على المعنى واسع** في هذه اللغة جدا منه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كالذي
مر على قرية قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كانه قال ارايت كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر على قرية فجاء بالثاني على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس الا
زعمت بسباسة اليوم انني كبرت وان لا يحسن السر امثالي بنصب يحسن والظاهر ان يرفع لانه معطوف على ان الثقيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون
الخفيفة حتى كانه قال الا زعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا اي وحاملا رمحا فهذا محمول على المعنى
القول لفظا وكذا قوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقوله تراه كان الله يجدع انفه وعينيه ان مولاه ثاب له وفر اي ويفقا عينيه ومنه باب واسع لطيف
طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم لما كان في معنى الافضاء عداه بالى ومثله
قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني لانه في معنى صرفه وقول الاعشى سبحان من علقمة الفاخر علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءة منه وقال ابن يعيش فان قيل
قد تم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا فالجواب ان هذا كلام محمول
على معناه دون لفظه والتقدير اشير اليه او انتبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم انشدتك الله الا فعلت كلام محمول على المعنى كانه قال ما انشدك الا
الا فعلك اي ما اسالك الا فعلك ومثل ذلك شر اهر ذا ناب وانما ساغ ان يحمل شر اهر ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله الا فعلت
المعنى قوة الدلالة على النفي لدخول الا لدلالتها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فالمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث
كان المعنى ما يدافع الا انا وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قائم وهو اكثر كلام العرب وهو وضع الكلام ومنه ما غلبت فيه
حكم اللفظ على المعنى نحو علمت اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ليس ما بعد علمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ
وذلك نحو الاضافة للجملة الفعلية نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة وقال الزمخشري
في الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن طريقه مذهوب به مذهب ما اغرب وابهم على السامعين من امثالهم ونوادر الفاظهم واحاجيهم
وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصرفهم اغتنم فصاحتهم كيف شاءوا وبنا على ان الاثبات فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام

الاسم واصلها الطلب مثل الافعال وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى تنوير الدياجى هذا الكلام قد عدل من كلامهم عن طريقة الى طريقة اخرى تصرفا فى الفصاحة وتفننا فى العبارة ليس من قبل الالغاز وقال ابو على هو كقولهم شر اهر ذا ناب يعنى ان اللفظ على معنى فالمراد معنى اخر لان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر قال وقال الزمخشرى اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى الا فعلت اقيم مقام الافعال وقال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ما هو منزول الاظهار قولهم اما اخر اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع وقال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت انطلاقا اى لان كنت فى نفر وجماعة من اسرتك فان قومى كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفها مع المكسورة وقال الزمخشرى من المحمول على المعنى قولهم حسبك ينم الناس والا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لانه بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وقال ابو على الفارسى فى التذكرة اذا كانوا قد حملوا الكلام فى النفى على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اخلال بمعنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شر اهر ذا ناب وشئ جاء بك وقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى وقولهم قل احد الا يقول ذلك وقولهم انشدك الله الا فعلت فكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد البتة فان يحمل على المعنى حيث يؤدى الاول الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه قولهم مررت بزيد وعمرو اذا اشركهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمرو فنفى على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما ولما كان قوله ما مررت بزيد او عمرو لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى مرورا واحدا ونفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذا لتصحيح قوله ما مررت بزيد او عمرو وما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرناه قاعدة اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فخفى وراجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق وبانه لو عكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم رجعت الى غير المراد لان المعول على المعنى فيحصل الابهام بعد التبيين وقال ابن جنى فى الخصائص اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شئ قال رؤس كبريهن بنطيان وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع الى الاضعف واعترض عليه صاحب بان الاستقراء دل على اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد وقال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال الله تعالى خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل فليس بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الاخر من غير ضعف وقال الامام ابو الحسن الابذى فى شرح الجزولية العرب تكره الانصراف من الشئ ثم الرجوع اليه بعد ذلك فى معانيهم فكذلك تكرهونه فى الفاظهم وانشد اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكد اليه بوجه اخر الدهر ترجع ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فى لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع فى النعوت وقال الشلوبين فى شرح الجزولية اذا قلت ما اظن احدا يقول ذلك الا زيدا فالنصب جيد على انه بدل من احد واما الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى وجود الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجود العين

حمل الشئ على نقيضه

فيه فروع منها قال فى البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الاخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين قال فى الحمل لم يجمع من الصفات التى يذكرها افعل على فعال الا اعجف واعجف وعجاف وقال فى البسيط والذى حسن جمعها فى قوله سبع عجاف حملها

على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير وقال ابن جنى فى الخصائص كان ابو على يستحسن قول الكسائى فى قوله اذا رضيت على بنو قشير انه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى حملا للشئ على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا فقال قالوا كذا واحدها ضد الاخر وقال ابن اياز فى شرح الفصول ربما حملوا النقيض على النقيض لان كل واحد منهما ينافى الاخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافى الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف الاخر فحمل لفظ المعرب على لفظ المبنى لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدا لها وقال ابن عصفور فى شرح الجمل كم اذا كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وقد انها اذا دلت على المباهاة والافتخار كانت رب كذلك وهى ايضا للتكثير فهى نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجرى مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجرى مجرى ما يجانسه وقال ابن النحاس فى التعليقة انما كسرت النون فى المثنى لسكونها وسكون الالف قبلها والكسر نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشئ الذى هو نقيضه لان الشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال السهيلى فى الروض الانف يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى تذكرته قيل لم بنى عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بنى حملا على نقيضه وهو قط كما قيل فى كم وقال ابن النحاس فى التعليقة لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه نقيضه وحكم النقيض ان يجرى على نقيضه وقال ابن فلاح فى المغنى الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتنى وفقدتنى حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشئ على ضده وقال الجاربردى فى شرح الشافية بطنان فعلان لا افعال لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض وقال ابن هشام فى تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشئ على نقيضه وذلك فى مسائل الاولى لا النافية حملوها على ان فى العمل فى نحو لا طالعا جبلا حاضر الثانية رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائى الثالثة فضل عدوه بعن حملا على نقص وعليه قوله لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى وقال ابن هشام وهذا ما خطر لى الرابعة نسى علقوها حملا على علم قال ومنه انتم نساء من انتم ويعلم من اى ضيع الشاعر الخامسة خلافة حملوها على ضدها من باب فعالة لانه وزن يقتضى المرمى والمبقى قال وهذا ما خطر لى ثم عرضته على الشيخ فاعترضوا بان الدال هنا على معنى الفعل به ذبالة وقصالة لا نسلم انه الوزن بل الحروف قال وهو محل نظر السادسة صديان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملان لان باب فعلان للامتلاء السابعة دخل حملوها على خرج فجاؤا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجا هذا ان قلنا ان دخل متعد وان قلنا انها قاصرة فلا حمل الثامنة شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكر به وكفر به قاله ابن خالويه فى الطارقيات التاسعة قالوا بطل بطالة حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة العاشرة قالوا مات موتانا حملا على ضده حيى حيوانا لان باب فعلان للتقلب والتحرك الحادية عشر كم الخبرية حملوها على رب فى لزوم الصدرية لانها نقيضها الثانية عشر معمول ما بعد هم ولما قدم عليها حملا على نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترض ابن عصفور بانه لا يلزم تقديم المعمول فى ما ضرب زيد لانه ايضا نقيض الايجاب وليس بشئ لانه لا يلزم اعتبار النقيض الثالثة عشر قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن ذلك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لان قلما يكون للنفى انتهى وقال فى موضع آخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها على ان وكم للتكثير اجروها مجرى رب التى للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات وقالوا امرأة عدوة فالحقوا بها تاء التانيث وحكم فعول اذا كان صفة للمؤنث وكان فى معنى فاعل ان لا يدخله تاء التانيث فقالوا امرأة صبور وناقة رغوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهى ضدها فكما ادخلوا التاء فى صديقة ادخلوها فى عدوة الغدايا والعشايا فجمع غدوة وغداة على فعالة وحكمه ان يقال فيه غداة وغدوات وغدوات وغديات حملوها على العشايا وهى فى مقابلتها لان الغداة اول النهار كما ان العشية اخره

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جنى قال ابو عثمان الاضافة صاد بطله علة لانك لا تضيف اليه مضمرا فكذلك لا تضيف اليه مظهرا قال وجازت اضافة المصدر الى الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهرا قال ابن جنى

كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكما في باب الاضافة وهو التنوين وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة
وهو التنوين وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونى من حيث كان المضمر بلطفه وقوة اتصاله
مشابها للتنوين بلطفه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا تراك تثبت معه التنوين فتنصب نحو ضارب زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه
مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما
في المضمر نحو رايتك ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عرى منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ
مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون موسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امر
غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تاملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمر اصل
في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهة التنوين والمظهر فرع عليه
في ذلك لانه انما هو مناسل الاعراب لا في البناء فاذا ابدهتك هذه المواضع فتعاطمتك فلا تخنع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتان لها ولاطف بالتنفيه
ما يورده الخصم منها مناظرا كان او خاطرا انتهى احدهما في باب غلبة الفروع على الاصول فقد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك
الاصل الا ترى ان سيبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز فيه
الجر تشبيها بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع
بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف
بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلثهربعة وفي قولهم سبسبا وكلكلا واجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لحمر
وهو الله وهي التي فعلت في قوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وقوله ومن يتق فان الله معه مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا اللازم
مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى فاجرى النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا
وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف في قوله كان ايديهن بالقاع القرق وحملت الالف على الياء
في قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله قد ضمنت اياهم الارض والمتصل موضع المنفصل في قوله
ان لا يجاورنا الاك ديار وقلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوة علة في نحو غديان وعشيان وابيض بياح وقلبت الياء واوا استحسانا لا لقوة علة في التقوى والبقوى
والرعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب عوية وقوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض ومنذ واتبعوا الاول الثاني في نحو اقتل ادخل اخرج
فلما راى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتتميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا بجر
الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له على
هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا قولهم يا اميمة الاوام لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم
وان كان الحذف عارضا فرعا وكذلك قولهم اجتمعت اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فانث الفعل
الذي هو الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليمامة قال ومن غلبة الفروع للاصول اعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء
من ذلك نحو اخوك واباك وهنيك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا التقديم توطئة لما اجمعوا في الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا
نحو من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحروف

وان كان

وان كان في رتبة الآحاد وهو الاول من حيث كان قد صار بالتانيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف
لفظا من اعراب من فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف كانه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات
ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز ومن ذلك ايضا انهم حذفوا
الف مغزي ومدعي في النسب فجاءوا مدعي ومغزي فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبلى وسكرى ومن ذلك حذفهم ياء تحية ان كانت
اصلا حملا لها على ياء شقية وان كانت زائدة فقالوا تحوي كما قالوا شقوي وحذفوا النون الاصلية في قوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وفي قوله
كانهما ملآن لم يتغيرا وقوله غير الذي قد يقال ملكذب كما حذفوا الزائد في قوله وحاتم الطائي وهاب المئي وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا ومن ذلك حملهم التثنية
وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي اناى عنه الا تراهم قلبوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا حمراوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات ومن ذلك حملهم
الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب
بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف بحملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدلك
على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها وقال ابن النحاس في التعليقة انما عمل المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف
الفعل فاشبهه فعمل

حرف الخاء خلع الادلة

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الخصائص وقال من ذلك ما حكاه يونس
من قول العرب ضرب من منا اي انسان انسانا وهو جل بجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب والدهر اتيما حال دهارير
والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهارير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي الا هيما مما لقيت وهيما وويحا لمن لم الق منهن ويحما واسماء ما اسماء ليلة
ادلجت الي واصحابي باي واينما قال فجرد اي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتانيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي جعلها
فاما قوله فاينما فكذلك ايضا غير ان لك في اينما وجهين احدهما ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه
التعريف والتانيث وجعل ما زائدة بعدها للتاكيد والآخر ان تكون فتحة النون من اينما فتحة التركيب وتضم اين الى ما فبنى الاول على الفتح كما في حضرموت
وبيت بيت وحينئذ يقدر في الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان اثور ما
اصيدكم كسجدام ثور يام تكم الجاذات القرنين فقوله اثور ما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب
التنوين لا محالة لانه مصروف وبنيت مع ما الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما هو الكلام في اثور ما واخبرنا ابو علي
ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع صفة
لحق وما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو علي اني جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما تعطي العلوق
به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ام في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه
دلالة الاستفهام وينبغي ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان يكون كيف هي المخلوع عنها
دلالة الاستفهام فاما ان ذلك عنها وجاعل بها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب
للمذكر والمؤنث نحو رايتك وهي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهنالك وهاك وابصرك زيدا وانت
ويا بصر زيدا وليسك الخالد في معنى ليس اخاك وقولهم ارايتك زيدا ما صنع وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اي بلى وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف
خطاب مخلوع عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت للخطاب والاسم ان

وحده قال ولم يستنكر خطاب بنات لما ذكر قبل التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها الناس خطاب الملوك بالكاف في قولك الا انسان هو مثلك
ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو ترفعها عن معنى الاسمية قال فان قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطاب بنات لما ذكر قبل التاء وان كانت
حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو انت من انت فالاسم على كل حال حاضر ولم يكن كذلك في قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم
كما كان لمع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو انت والمقصود اعظام الملوك بان لا يبتذل اسماؤها فاعرفه الفرق بين الموضعين ومن ذلك
في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في يعصرن السليط اقاربه كلها مخلوعة من معنى الاسمية
فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث ومن ذلك قولنا الا فقد كان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم فالا هذه فيها شيئان التنبيه
وافتتاح الكلام فاذا جامعها ما ذكر خلعت افتتاحها الا عن وصار التنبيه الذي كان فيها باليا ودونها وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا لله
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلعت
وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا
استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلعت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة
كقولك هاك وهاك فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعد بناء في الكاف وتفتح هي ابدا وهو قولك هاك وهاك وهاء كما
ومن ذلك يا في النداء تكون فيها تنبيها ونداء في نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا كانه قال الا ها
اسجدوا وقولنا ابي العباس ان اراد الا يا هؤلاء اسجدوا امر دود عندنا وكذلك قول العجاج يا دار سلمي يا اسلمي ثم اسلمي انما هو كقولك ها اسلمي
وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الفصل وقال شيخنا ابو علي في التذكرة وقال ابو البقاء في التبيين اصل
كان اخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان

حرف الراء الرابطة

يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء تاتي الثانية جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث جملة الصلة
ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة الحال وروابطها اما الواو والضمير او كلاهما الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا
ضربته او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطها الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم عن الشهر
الحرام قتال فيه وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط كذلك
الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطها ايضا الا الضمير التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطها ايضا الا الضمير
نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه العاشر العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما
في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا الواحد عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به
نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا فائدة اذا قلت مررت برجل حسن الوجه
ففي الرابط ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين انه
محذوف اي الوجه منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الخباز انه ضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته
فائدة قال الشلوبين في شرح الجزولية اصل الحذف للرابط انما هو الصفة

الرجوع الى الاصل

ابن من الانقال قال
ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وقد كان اصل

ان يكون

ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه اقرب واولى لان الرجوع
الى الاصل ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من جهتين
انه نحوه اما لفظا او ان المعنى الذي لحقته الامر هو المعنى الذي لحقت له المضارع فنبه العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل فهو البناء
في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه قلت ونظير ذلك ان الاسم يمنع الصرف اذا اشبه الفعل
من وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التي هي من خصائص الاسماء

رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة

قال ابو علي الفارسي في البغداديات في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته ان الفعل المحذوف والفعل الذي
مجزومان في التقدير وان الجزء الثاني لم يجر على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته
اضمارا وان لم تجز اضمارا لام الامر الا في الضرورة لاتساعهم فيها بدليل ابدالهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز
بمن تمر امرر وهو منع من تصرف انزلها حتى يقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد
الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب
الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو زيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا

قال ابن هشام في المغني اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الاية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت
زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغنى عنها في قوله تعالى واما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء
يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح ربما كان في الشيء افنان فاتفقوا
فاتفقوا على احدهما في موضع قولهم كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر ذكره الفارسي في التذكرة

حرف الزاي الزوائد

فيها فوائد وقال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية فلا يمتنع منها
الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك حريا ان لا يشتد عليه النظر فيها وقال قال ابن الدهان
عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قولك اليوم تنساه وهذا عمله ابو عثمان المازني وقال
وقال ابن يعيش في شرح المفصل يحكى ان ابا العباس سال ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده هويت السمان فشيبنني وما كنت قدما
هويت السمان وقال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف
ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب واما لضرب من التوسع
في اللغة نحو الف حمار وواو عمود وياء سعيد قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جؤذر حكى فيه الجوهري الفتح والضم
فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في
اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال وكذلك سنبل بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير
ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة في لغة اخرى انتهى الثالث في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل حروف الصلة

ان وان وما ولا ومن والباء **قال** ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ويعني بالزايد
ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الحروف زوايد لغير معنى اذ ذاك
يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى
وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زايد ليس المراد انه دخل لغير معنى البتة بل زايد لضرب من التاكيد والتاكيد معنى صحيح **وقال** السخاوي من النحاة من
قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زايدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى
بعضهم الا هذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة **وقال** ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت
حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها **وقال** الاندلسي في شرح المفصل اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين وبعضنا
انه يصل به كلامه وليس يركن في الجملة ولا في الاستقلال المعنى قال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التاكيد قال وعند ذكره فيما نقضهم
فهي لغو في انها لم تحدث اذا جاءت شيئا لم يكن قبل ان يجيء من العمل وهو توكيد للكلام **وقال** السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي
يسمونه لغوا وبين انه للتاكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة حتى
اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوايد تاتى له وصح ومذهب الفراء ان هذه الحروف
معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي عنده من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد للنفي ويبطل مذهب الفراء بانه يطرد في كل
الحروف لا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليس حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار
فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض في نقل الحكم قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زايدا لا لمعنى اصلا او ليس اما اذا كان فيما ذكرنا من
الوجهين وهي التوصل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزاد لا لمعنى فان قلت فكان ينبغي ان تزاد المشتقة في هذا
الباب قلت حروف العلة تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين زيادتهما بالاضافة
الى ما لها من المعنى انتهى وقال النيلي معنى كون هذه الحروف زوايد انك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم يتغير عن
معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم يكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ
يفيد تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر المنظوم دون الزيادة وكذلك السجع فافادة الزيادة التوسع في اللفظ مع ما ذكرنا من
التوكيد وتقوية المعنى **وقال** الرضي فايدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية والمعنوية تاكيد المعنى كما في الاستغراقية فالباء في خبر
ليس وما فان قيل فيجب الا يكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت
او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالباء ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد
اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيائه عليهم السلام وقد يجتمع الفايدتان في حرف
وقد ينفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك **الرابع** قال
ابن عصفور في شرح المقرب زيادة الحرف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما فعل بالباء في ما وليس ومن ثم

لم يقل

لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدا لانه لم يجيء منه الا ما حكي من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث
ناس والصغير فيكبر **الخامس** قال ابن اياز من الزايد ما يلزم وذلك نحو الفاء في خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمان الى انها زايدة مع لزومها واختاره
ابن جني في سر الصناعة وكذلك قولهم افعله اثرا ما اي اول شيء فما زايدة لا يجوز حذفها ولذلك الالف واللام في الانابية في القول المشهور مع لزومها
وكذلك الالف واللام في الذي والتي وما في مهما وان في خبر عسى قال بعضهم انها زايدة وهي لا تنزع تقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر
مصدرا عن الجثة في قولك عسى زيد ان يقوم حتى احتاج ابو علي الى تاويله في القصريات بحذف المضاف اي عسى زيد ذا القيام انتهى **السادس**
قال ابن يعيش انما جاز ان تكون حرف النفي صلة للتاكيد لانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاءني الا زيد فهو اثبات فقد نفي فيه النقيض وحقق المجيء لزيد
وكذلك قول العجاج في بير لا حور سرى وما شعر المراد في بير حور ولا زايدة وقالوا ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو هي التي جمعت بين الثاني والاول
في نفي المجيء ولا حققت النفي واكدته الا ترى انك لو اسقطت لا فقلت ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى وذهب الرماني في شرح الاصول الى انك
اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان يكون انما نفيت ان يكونا اجتمعا في المجيء فهذا يفرق بين المحققة تفتقر الى تقدم نفي والصلة لا تفتقر الى ذلك
فمثال الاول قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا فلا هنا المحققة **وقال** ولا تستوي الحسنة ولا السيئة فلا فيها المؤكدة والمعنى
ولا يستوي الحسنة والسيئة لان تستوي من الافعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اصطلح اخصم وفي الجملة لا تزاد الا في موضع لا لبس فيه انتهى
السابع قال ابن السراج لا زايد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التاكيد ونقله عن ابن يعيش انه قال حق الملغى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا
فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال وقد دخلت لمعان غير التاكيد في بابه
قولهم عجبت من لا شيء قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان **احدهما** ان لا يكون لا زايدة لفظا لا معنى اي
لا يكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزايدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة امسي ببلدة لا عم ولا خال وقول
الشماخ اذا ما ادلجت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا هجوع لا هجوع صفة لليلة اي ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم **والثاني** ان تكون لا
غير زايدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لا شيء وجئت بلا مال **وقال** ابو علي فلام الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بني الاسم بالحرف في الحركة
السين سبب الحكم قد يكون سببا للضد على وجه وعقد له ابن جني بابا في الخصايص فمن ذلك الادغام يقوي المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ومن ذلك
نفسها تقوي الحرف وهي بعينها تضعفه سلب الاسم من الفعل بحرف سابك فيه نظاير منها اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا
يوم ينفع ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء علي اقمت ام قعدت ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذي قبل الفاء في تاويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف مصدر على
مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه اخانا او يريد ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لانه كان يقدر معطوفا على مصدر متوهم من قولك
يكرم فكما لم يجز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر

حرف الشين

الشذوذ يقابله **الاطراد** قال ابن جني في الخصايص اصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت الطريدة اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه
مطاردة الفرسان والمرء الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح واما مواضع شذذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين في اللغة ثم قيل ذلك
في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العرب ما استمر في الكلام من الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق
ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا **وقال** والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية

المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد ومطرد في القياس وشاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم
مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال استعمال المفعول على عسى اسما صريحا نحو
عسى زيد قائما او قياما هذا هو القياس غير ان السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء
عنهم شئ من الاول في قوله لا تعذلن اني عسيت صائما وقولهم عسى الغوير ابؤسا **الثالث** المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ
واخوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستتيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير هنالك ان يستخولوا
المال يخولوا **الرابع** الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول مما عينه واو نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل
معوود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم ان الشئ اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع
الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما
الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود فان كان الشئ شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت
العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما
نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قول ابي الاسود ليت شعري عن خليلي ما الذي * غاله في الحب حتى ودعه * فشاذ فاما قولهم ودع الشئ يدع اذا
سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم هو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا آبيا في القياس
ومن ذلك قول العرب أقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول أقائم اخواك ام قاعد هما الا ان العرب
لا يقولها الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى قال ومما ورد شاذا عن القياس مطردا في الاستعمال قولهم
الحوكة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم
صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا فيما كانت عينه ياء منهم في نحو بايع وسائر بيعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا
مما عينه واو لا ياء نحو الخونة والحوكة والخول والدول وعلته عندي قرب الالف من الياء وبعدها من الواو فاذا صحح نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك
ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي شرح المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس
والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذو الشيحة اليتقصع قالوا الذي شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى
الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه
من نداء ما فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يأت منه الا حرف او حرفان وقولهم يا صاح واطرق كرا ترخيم صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا
اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له **وقال** وقولهم من ابيك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وفي قولهم
من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهو حينئذ لقلة المستعملين **وقال** وحكى بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويجريه مجرى
الاسماء المتمكنة فيقول ذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس فائدة قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم ان المراد بالشاذ
في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود وان النادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كجزيال والضعيف ما يكون
في ثبوته كلام كقرطاس بالضم

الشئ اذا شابه الشئ اعطي حكما من احكامه على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف

فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لان ذلك عام في كل
اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجماع النحويين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرها فهذا خاص مقرب للاسم
من الفعل **ومن فروع ذلك** الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكأن ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التأنيث
من حيث انها زائدة وانها لا تدخل عليها تاء تأنيث كانت من اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف ومنها ان الشبيه
بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضاربا زيدا ويا مارا بغلامه **وقال** ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه **احدها** ان الاول عامل في الثاني
كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشئ اذا اشبه الشئ من جهة
فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه **الوجه الثاني** ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان
المضاف يتخصص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا **الثالث** ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه
من تمام المضاف **وقال** السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشئ الشئ في امرين فاز ان اعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ولهذا اعملت ما عمل ليس لما
اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة **وقال** ابن هشام في المغني قد يعطى الشئ حكم ما اشبهه في معناه او لفظه او فيهما **فاما الاول** فله صور
كثيرة **احدها** دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر
وفي كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا وفي قوله لا يقرأن بالسور لما دخله معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز
ان تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عارض من معنى التقرب **الثانية** جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيدا قائم وعمرو
اكتفى بخبر الاول لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو **الثالثة** جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب
ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب ومثل ذلك **الرابعة** جواز غير قائم الزيدان
لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر **الخامسة** اعطاؤهم ضارب زيد الان او غدا حكم
ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال ولا يجوز شئ من ذلك اذا اريد المضي
لانه ليس في معنى الناصب **السادسة** وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى
وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره **السابعة** العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان
معناه قال الله لي لا اسم بام ولا اب **الثامنة** زيادة لا في قوله تعالى ما منعك الا تسجد قال ابن السيد المانع من الشئ آمر للممنوع ان لا يفعل فكأنه قيل
الذي قال لك لا تسجد **التاسعة** تعدي رضي بعلى في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا حملا
على نقيضه وهو سخط **العاشرة** رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني
الحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان
مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل **الثانية عشر** قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من في المعنى **الثالثة عشر**
قولهم انا احد لا يقول ذلك فاوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك **والثاني** وهو ما اعطي
حكم الشئ المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة **احدها** زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله **الثانية** دخول لام الابتداء على

ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن
الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة الرابعة
حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ كقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ
بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة ان هذان لساحران السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اي ورفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وكان
حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطي حكمه وان انتفى موجب البناء السابعة بناء باب
حذام لشبهها بنزال الثامنة بناء حاشا في وقلن حاشا لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله
صلعم اكثر ما كنا قط وامنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما يقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء
ولك قصورا وحتى اجتماع بني كقوله بني ان البر شيء هين المنطق اللين والطعيم والثاني وهو ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم
التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل في التعجب
لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا وقال الاندلسي في شرح الجزولية حذفت ان مع عسى لشبهها بكاد وزعم ابن السيد ان الاحسن ان يقال شبهت عسى
بلعل لان كلا منهما رجاء وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو لعلك يوما ان تلم ملمة وقال ابن الصايغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل
اولى من تشبيهه بالحرف الثاني اذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة قال ولهذا نظاير في المعقولات والمعلومات
مشاهدة ومعينا الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون وكذلك الابتداء
لما كان اصله الحركة مزدوجة كان الوقف اصله السكون

الشروط المتضادة في الابواب المختلفة

قال ابن هشام والشرائط
العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب
ومن ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من
ونعت النكرة وتعريف العلمية تخصيصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واي في النداء وفاعل نعم وبئس والابهام في ظرف المكان
والانفصال في المبتدأ وصاحب الحال والاضمار في مجرور لولا ووجد ولدي وسعدي وحنانيك وفي مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى يقول كاد زيد يموت
ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل والاظهار في تاكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ولا فاد
في الفاعل ونائبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة الفعلية في الشرط غير لو ولا
وفي جواب لو ولولا والجملتين بعد لما والجمل التالية لحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو
ولو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجائية ولبنا على الصحيح فيهما والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والانشاء
في جواب القسم الاستعطافي والوصفية في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر او صفة او حال وعدم
الوصف في فاعل نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين والقسم والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتاخير في الفاعل
ونائبه والجار الباقي عمله ومفعول التعجب والمفعول الذي هو ان الموصولة والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدأ الذي هو ان وصلتها والحذف في احد
معمولات وعدم الحذف في الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد
والاضافة في بناء اي الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير

حرف الصاد صدر الكلام

قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام والنسبة

ويضمنه

ويضمنه وان كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتخصيص وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى ساير الافعال وقال في البسيط الاسماء المتضمنة للمعاني تقتضي
الصدر وان لم تكن معارف ولهذا يقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة ضابط قال ابن يعيش كلما
يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لانها
دخلت عليه الجزء من الاسم وفي امالي ابن الحاجب سبيل العرب يجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتخصيص والتمني وان
واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا التبس على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا
قيل ضربت التبس على السامع ان يكون زيدا او ان يكون عمرا او نحوه فاجاب بامور احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد
فمهما قدمت احد المفردين فلا بد من احتمال الكلمة لقصد تجويزه في الاخر الثاني ان هذا الالتباس في آحاد المفردات وذلك الالتباس في اصول اقسام الكلام
فكان اهم الثالث ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها
الفاظ غير لفظها لادى الى التسلسل وهو محال مسألة قال ابن هشام في تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله عليه
فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل وكانه راى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون
راه اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه قال الله تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لاميل واما
فساد التعليل فلان هذه اللام مقدرة من تاخير فهي انما تحمي ما هو في خبرها الاصلي ان يتقدم عليها الا ما هو في حيزها الآن والا لم يصح ان زيدا قائم
ولا ان في الدار لزيدا الا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان

حرف الضاد الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة
لان قائله متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء فقال انهم لا يلجؤن الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه
لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم
الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة
عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في
الخصايص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا
ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم
فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك فايدة قال الاندلسي يجوز للشاعر
استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال كان بين فكها والفك فايدة قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل
قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين
ويبقى الكسر عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى فتحه في محل
الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين اما والفاء باكثر من اسم واحد لان
الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السخاوي والرضي

فائدة ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر لاه ابن عمك اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر
دون الاصلية واللام التي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقي هي لام الجر والاظهر ان الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها
مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي
اليها

الضمائر ترد الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني الباء
اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لافعلن لان الضمائر
ترد الاشياء الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان الضمير يرد الاشياء
الى اصولها ومنها قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان
الاصل انما في العلامة والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالماضي
ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصل البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها
قال اباذ وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه يطرد في استخرجت واشباهه ومنها قال ابن اباذ زعم بعضهم
ان لولا صريحة في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك قال ابن بري في اماليه ولهذا اجري بها المضمر بينها على هذا المعنى لان
المضمر يعيد الشيء الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المغني فان قيل لما اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين ولم يختلف في التثنية لان
الاعراب مقدر عندهم مطلقا قلت لشبههما بلدا وعلي والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو الفتى والعصا
وغير المتمكن نحو لدى ووجه المشابهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما ولم يقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع وخص التغيير مع
المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشيء الى اصله ومنها قال الاندلسي في شرح المفصل نحو قوله تعالى انلزمكموها وقد فيه الواو الساقطة
في الوصل اذا كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما فتح لام الجر في قولك لك مالك حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر فان
قيل انما لم يدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهملوا الاشتراك الفرعي والضمير يرد الاشياء الى اصولها
ولا اصل لها ولهذه العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر ومنها قال ابن فلاح في المغني بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون
منبهة على اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد الاشياء الى اصله ومنها قال ابن يعيش فائدة الاتساع في الظرف تظهر
اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت
انه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر ويوم شهدناه لم يظهر في حين
اضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه قال السهيلي قول عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه
اليوم آلك فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا اضافة آل الى الضمير لانه يرد الشيء الى اصله واصله اهل وما قط
لفظ مضمر يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكموه ولعمري من هذا الباب فورده ولا اصل له تنبيه قال السخاوي في سفر السعادة لا يدخل على
المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول
اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي انما
يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه

مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال كقولهم اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموه اسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان
مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن وكذلك كان عليه مال احسن من ذلك عليهي مال وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا
فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي ليست ظروفا قال السخاوي فقوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار
كلام متناقض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه فاقول بل فيه سؤال لان قولنا
بك لافعلن قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم لم يجز ان يقول وك ولا تك فاختصاص الباء بهذا لابد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل
ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم تالله انتهى تنبيه قال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر على ان
مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء
الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان
الياء بدل من الواو في تكاه لانه من توكا ثم اذا اضافوها الى مضمر قالوا هذه تكاتك فلم يردوها الى اصلها تنبيه قال الابذي في شرح الجزولية
بنيت اي في نحو قوله تعالى ايهم اشد عند سيبويه لخروجها من نظائرها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهي مضافة الى مضمر والمضمرات
ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول ضربتموه ولا تقول ضربتمه مسألة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على
ان اذا قلت عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله واختلفوا في موضع المجاز فقال سيبويه
خرجت عسى عن عمل كان وعملت عمل لعل تشبيها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور وقال الاخفش ان
عسى على بابها من انها غير عاملة واستعير في عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان كان صورة
ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر وقال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل
او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها ومن ضعفها الضمير الطلب بالاضافة من الكلام
بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقتصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ليس
الا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية

حرف الطاء الطارئ يزيل حكم الثابت

عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه
فروع منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء
واذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسي وبختي حذفت لاجلها ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لاجلها نحو ثمرة وثمرات
ولو سميت رجلا او امراة بهندات لقلت في الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتاء الاوليين للاخريين ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرئ
عليها طارئ كلفظ الاستفهام اذا طرئ عليه معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اي رجل وايما رجل كانت الان مخبرا بتناهي الرجل في الفضل ولست
مستفهما وانما كان كذلك لان الاصل الاستفهام والخبر والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية ومن ذلك
ايضا لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا واذا لحقت لفظ النفي عاد ايجابا اي انا كذلك ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة ما
وضع له فادخلته معنى لولا الصفة لم يدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبته الصفة له
ما كان في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته انتهى وقال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية
بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب ان المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا

قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخالفه ابن السراج وقال الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود
لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارئ وقال ابن الدهان في الغزة المقصود المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع
بينهما وبحذف الهمزة فحذفها ولم من ساكنين التقيا حذف ما معا ولا يجوز تحريك التنوين لانه تحريك الساكن اذا كان بعده لا له اذا كان قبله ولا تحريك الالف
لانها تتغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى وايضا فان الطارئ يزيل حكم
الثابت لانه لو علم انه اذا اجري به حذف لم يجاوز فلم يبق الا حذف الالف طرد الباب قال ابو البقاء في التبيين اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي
امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع ما الفرق بينهما من طريق المعنى كما قلت ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب
مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا قال ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم ومثله
العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع لم يبق فيها اشتغال الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تانس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك
الانس قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع
عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظاير اخر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاعراب اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني
نحو ما احسن زيدا بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه وبرفعه ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الاحسن
الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لالتبست فان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو وفي اشباه
ذلك الا ترى ان الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل سايرها على ذلك كما ان العرب
لما حذفت الياء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد ونعد وتعد حملا على ذلك وقال ابو البقاء في التبيين اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة
على غير من هي له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس يزول بابراز الضمير
فيجب ان يبرز نفيا للبس ثم يطرد الباب فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو تعد ونعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما
حذفوها في يعد وكذلك يكرم ونكرم وتكرم حملوها على اكرم وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط قدر الكسر في المنقوص لاجتماع الامثال اذا الياء بكسرتين
والضم حملا على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما في فتى دون الالف ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعا مطلقا ونصب
لخفة الفتحة ولم تقلب الواو في رايت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لثبوت القلب بغازيا وجرا تغليبا للحالتين وطردا للباب وقال عبد القاهر هنا
اقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدي لاعلال اللام اولى من المؤدي لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالتان على حالة
وباب يعد حمل فيه ثلثة اشياء على شيء واحد وقال ابن النحاس في التعليقة منا جاز تقديم خبر ليس عليها دليلا ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوزنا
في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب وقال ابن يعيش في شرح المفصل الاصل في نرى ويرى وترى نرائي ويرائي وترائي لان الماضي منه راى وانما
حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه اذا قيل ارائي اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانما قد ولي الهمزة فحذفت الثانية
على حد حذفها في اكرم ثم اتبع ساير الباب فتحت الالف المجاورة الالف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجر وقد رفض وقال
ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة حمراوا في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع من علامتي تانيث وقلبت في التثنية طردا للباب على سنن واحد وقال ابن
عصفور في شرح المقرب لما الحقوا نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني وتضربينني كما حملوا تعد واخواتها و
غير ذي الياء واكرم واخواته غير ذي الهمزة على يعد واكرم وقال بعضهم انما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا في كثير منها ثم حمل البواقي عليها طردا للباب

على سنن

على سنن واحد وبهذا بدا ابن مالك في شرح التسهيل وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت
وضربك ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا لام الفعل عند اتصال تاء
الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب فيما يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد
بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف
والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن اياز المضاف
لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى ان
السوف والسين يخصصانه بالحال فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا للباب وهذا من قواعدهم وقال الاندلسي
في شرح المفصل الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقها ان يوضع له حرف فلما ادى هذا
الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف فذلك ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان هذا الاسم المسموع مبنيا
يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمنهم اياه هذا المعنى طردا لاصولهم واقامة سبب لبنائه وقال ابن جني بني اولا لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة
معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبني وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة
المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي وقال
الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولا دون هؤلاء لظهور الحرف وهو ها لامكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي
تضمن معناه وان هذا زايد كما ان الالف واللام في الان عند من بناه زايدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الالف واللام اخرى

حرف الظاء

الظرف والمجرور فيهما مباحث لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة
موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم الثالث وهو الذي في السماء اله لانه مؤول بمعبود الرابع نحو فلان حاتم
من معنى الجود ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على
ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف الخامس يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كالباء ومن
في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت
على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما والرابع في قول الرماني
وابن طاهر والخامس كاف التشبيه وابن عصفور والسادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن
عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم والسابع يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع نحو
او كصيب من السماء او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك
او في الدار ومثل نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست او يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك اعندك زيد او يكون المتعلق محذوفا
على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى تالله لاكيدن اصنامكم الرابعة هل المتعلق الواجب الحذف
فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل
وهم الاكثرون قالوا انه الاصل في العمل ومن قدر الوصف قال ان الاصل في الثلثة الافراد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل

في نحو اليوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في اليوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل

واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير

عامل وتقديره ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل قالوا ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو

اذا وقع الظرف او المجرور صلة لان الصلة لا يكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه فذهب بعضهم

الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كاين او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر

المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو

ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما وفائها نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فههنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفاءها لا يفصل بينهما بجملة

واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو راي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه

غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد اولى وقال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه مضمر فعل او اسم انا

نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بعد

نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستناده فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل

لنيابة الظرف والمجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل ح قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة الخامس في كيفية تقديره

اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو

كاين او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال قال ابن هشام ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد

اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق ولذا جهل المعنى فقدر الوصف

فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة في الحال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف جائزا لا واجبا

قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجد معمول

فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما

هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية

اي تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع او مقتولة ومفقوءة ومصلومة ومقلوعة قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع

المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتداء قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد

اما نحو اما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط

نحو فاما ان كان من المقربين قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا ثبتت قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في

تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف

والمجرور قال قوم لا بل نقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لا يتم الا ضمارا ولا يجوز اظهاره السادس في الفرق بين

المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد التفتازاني في حاشية الكشاف السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا وفعل التعجب من التعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد

وما ثبت

وما ثبت عند الحرب زيد او بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري

مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجروره نحو لله در اليوم من لامها واشتريته بالله درهم وهذا غلام والله

زيد وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو اذن والله نرميهم بحرب لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا وقدم ما خبرين على الاسم

في باب ان نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة ومعمول الخبر في باب ما نحو وما الحرز واني متى انا عارف وما في الدار زيد جالسا واصلة النحو وكانوا

فيه من الزاهدين وعلى الفعل المنفي بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا وعلى ان معمولا لا يجرها نحو اما بعد فاني افعل كذا وعلى العامل المعنوي في

قولهم اكل يوم لك ثوب وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها بدل

على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التاكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه فكانك اذا فصلت بظرف

او مجرور لم تفصل بشيء فائدة قال الجزولي بنو عامر تميم لا تلفظ بخبر الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استثناء طريق لا اعلمه عن احد ولا

نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس

لانه اتساع والاتساع انما هو منقول الثامن في تذكرة ابن الصايغ قال ثعلب من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع

لما بعده ما كان صفة او صلة كمررت برجل او بالذي معه صقر لما بين الصلة والصفة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما

الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية كونه فاعلا لانه يرفع المضمر كاسم الفاعل التي

عند ابي علي وكونه مبتدا لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر

والحال لانه جعل الظرف اذا اعتمد يقدر بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو

الظاهر من كلام سيبويه

حرف العين العامل فيه مباحث الاول العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف

فما وجد في الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسئل عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب

البسيط اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث

وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر

وقال ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افترق في الزمان كما اعربوا

الفعل المضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا ذا والمصدر يعمل عمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه وقال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل

ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولزم

معنى الحرف جاز الثاني اذا اضيف اليه الاول وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا يكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية فان قيل

اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زايدة فلم عملت او لم اشترط الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة

اذا اعتمدت لم يصح ان تخبر عنها بل هي بمنزلة الخبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تمييز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا

الاعتماد تحقيقا على شبه الفعل اذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضا من حيث انهما يطلبان الفعل وهما اخص به في

بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدروا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي اخو الاستفهام وقال ابن النحاس في

التعليقة الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل لا في الفاعل والحرف المختص اصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي

تعمل فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه
موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بالاصالة في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف وهو المضاف
اذا قلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بسبب غيره انتهى **الثاني عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال**
والا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الصحيح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا مصدريا ينصب المضارع
لا انها حرف واحد يجر وينصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لا بها لما ذكر **الثالث**
العامل المعنوي قليل وهو في مواضع **احدها** الابتداء عامل في المبتدا على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية وقيل
هو التعري واسناد الفعل اليه قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا
اذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة
تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد لان
من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعري وكان ابو اسحق يجعل العامل في المبتدا ما في
نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا قال ابن يعيش والصحيح
ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة
على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا وقال ابن يعيش في الذي اراه ان العامل في الخبر هو المبتدا وحده كما كان عاملا في المبتدا الا انه عمل في المبتدا بلا واسطة
وعمله في الخبر بواسطة المبتدا فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر
ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا **الثاني** عامل الرفع في الفعل المضارع
معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين ابن مالك في تكملة شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان
عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفرا وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا
وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش قال الاعلم ارتفع بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم
كقولك زيد يقوم كونه وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع قال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة قال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان
الرفع نوع من الاعراب وقال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحدها لفظي وثلثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة وثلثة
معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشا عنه حكم نطقي **الثالث** الخلاف جعله الفرا وبعض الكوفيين عاملا للنصب
في الفعل المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى
ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لاكلك بنصب الاسد لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يقصدون ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد
لان الاسد لو يقيد بعطف عليه فيتركك وكذلك عندهم زيد امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خالف المبتدا فكذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك
زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد قال الفرا هو مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش
ومعنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة
لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا

وهذه

وهذه قاعدتنا في الظرف نحو زيد عندك **الرابع** عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداث الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل
اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه **الخامس** عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول
معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني **السادس** عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل
المبتدا او الفعل المضارع ذكره في البسيط **فائدة** قال ابن الحاجب في اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان
واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تقع مع تلك بخلاف ما ذكر اولا **المعجم**
الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
قال فقولنا ولم ينزل الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف فانهن مختصات ولم يعملن لانهن كالجزء مما يليه وسبقه الى ذلك
ابن السراج في الاصول وفي بعض شروح الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
فلولا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل قال فان واخواتها وحروف الجر انما عملت في الاسماء لانفرادها بها
والنواصب والجوازم انما عملت في الافعال لانفرادها بها وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص
عملت فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسماء والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس في انها للنفي كما ان ليس كذلك
وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون وقال الشلوبين الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به فلم يكن
مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة
الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت لن واذن وان كانت غير مختصة
لشبههما بان ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة وقد دخل على مستقبل وبعض العرب يلغي اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما الغى بنو تميم ما فلم
يعملوها لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها لجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كانها غير مختصة بالفعل
وفيه ان لولا ولوما لم تعملا وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليسا مختصين بالاسماء اذ لو كانتا مختصين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما
الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على
الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين
وقال انه الصحيح وعزاه صاحب الافصاح الى جماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الابذي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص
باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر ان استحق العمل فلو كانت عاملة لجرت قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة
التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما النافية لانها بمعنى انفي ولا يا التي للنداء لانها نائبة مناب الفعل نعم تزاد كالعوض ولا يثبت لها العمل **وقال** ابن يعيش لم تعمل
حروف العطف جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان يكون عاملة اذ العامل لا يكون مختصا بما
يعمل فيه قال وكذلك الا في الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاءني زيد قط الا انفرد ولا رايت بكرا الا في المسجد فالعامل لا يكون
الا مختصا قال واعلم ان لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فكان حكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير انها اعملت في النكرة خاصة لعلة عارضة وهو مضارعتها ان كما اعملت ما في لغة
اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل **وقال** ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل

فيما يختص فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل او غير مختص يعمل فيسالك ان تسال عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا
عن القياس قال واذا صحت هذه القاعدة فاقول ان ما في النافية لم يكن لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس فلا يسال في كونها
لم تعمل لان الشي اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسال عنه واما اهل الحجاز فاعملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة وقال ابو حيان في شرح التسهيل
اصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا
بالمضارع والحرف الجازم مختص به فاعطي المختص المختص وكذا القول في حروف الجر انتهى وقال ابن عصفور في شرح المقرب لم يجي من الحروف المختصة باسم او فعل
ما يعمل فيه غير خفض الا الا التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الا مال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما
ينصب وهو تمنيت ضابطة قال ابن ابان ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا ابطل قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم وقال الشلوبين قول الاصل
على الحروف الجر خطا وانما القول الصحيح ان اصل الحروف ان لا تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع
فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملها الحرف فانما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل على الجر اذ ليس له بحق الشبه الا عمل الجر اذا كان مضيفا للفعل الى ما هو
في معناه الى الاسم وقال السهيلي اصل الحروف ان لا يكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي معنا في نفسه وهو
الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة للمعاني فكما تشبث
الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل فمنها هل
فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء او الفاعلية فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف
وهو الابتداء ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل المعنى في الجملة ولا يمكن الوقف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه انه لحرف منفرد لا يوقف عليه ولو توهم
ذلك فيه لعمل في الجملة ليدرك ظهور اثرها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلثة احرف فصاعدا
يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وقد يراد وتوكيد تعلق الحرف
بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل وفيما توهم الوقف عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زايد ينبه السامع
عليه وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده ذكر
النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق
وتاكيده بادخال الباء في الخبر ورآها نائبة في التاثير عند العمل الذي هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة ما لليس
في النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر في الجملة يؤكد تعلقها بها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب واهل من باب ليس اقوى لانها
كلمة كليت ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عما وصل فلم يكن بد من اعمال ليس وما بطال معنى
الابتداء السابق وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي
فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قام زيد وليس من بنية النكرة ان يكون مبتدا بها خبرا عنها الا
مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء
كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدا والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة
اشد استبدادا باول الكلام واما التي للتبرية فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار

لشبهها بالحدوث ولم تكن عاملة فلا كلام واما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء
عمله فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا
العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها فالجواب
من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع
له فلم يقو قوته فلم يمنع شيا من الحروف اللفظية عن العمل الثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب
عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة واما الا في الاستثناء ففيه زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل
الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن اعمالها عملا اخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وغيرها
وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لترتبط ما قبلها من القسم بما بعدها قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف
من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة على سر امتناع الاسماء ان يكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي
وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال الخاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ قد لا يخلو حرف من معنى الفعل فلو عملت
بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها واما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء
لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها السادس قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به
او فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او تاكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت
ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك لا انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف السابع اذا امكن
نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر هل انت باعث دينار لحاجتنا
او عبد رب اخا عون بن مخراق فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة
العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما
عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة وقال صاحب
البسيط وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود
فائدة قال ابن فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا لزيد ورعيا له
ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل الثاني المصدر هو
العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار وافقاهل العامل الظرف لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه او نظيره
هذا زيد في الدار وافقاهل العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل والاكثر ان العامل الظرف انتهى الثامن اذا
امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك تخطى لام التعريف وهاء التنبيه في قولك مررت
بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة عما قليل ولا في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شي ولئلا يكون للناس وان لا تفعلوه
التاسع قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشي عاملا في شي والاخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا
فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدا فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الاخر

ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى فنصب أيّاً بتدعوا وجزم تدعوا
بأيّاً فكان كل واحد منهما عاملاً في الآخر ومثله أينما تكونوا يدرككم الموت فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير في كلامهم **وقال**
ابن النحاس في التعليقة حكى ابن جني في كتاب له يسمى الدمشقيات غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش أن فعل الشرط وفعل
الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر **قال** ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من وجهين أحدهما أن الخبر إذا كان
عاملاً فرتبته التقديم وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدماً مؤخراً من كل وجه الثاني أن الاسم ليس من حقه العمل وإنما يعمل
بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه وأما أيّاً ما تدعوا فإن تدعوا عمل في أي بحكم الأصل وأي عمل في تدعوا بحكم النيابة
عن الحرف الشرطي ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكأنّ وظننت لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما **العاشر** فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش
في شرح المفصل ليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضي هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة
بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر أو تقديره فالإضافة معنى وحرف
الجر لفظ وهي الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما
فالمقتضي غير العامل انتهى **الحادي عشر** قال ابن النحاس في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهو أن الاسم العامل ومعموله بمنزلة المضاف والمضاف إليه
في باب النداء وبابه لا كما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله إلا أن الأكثر إذا حذف المضاف أن يعرب المضاف إليه
بإعرابه ولا كذلك العامل والمعمول لكثرة حذف المضاف وقلة حذف العامل **الثاني عشر** قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى وفيه نظائر
الأول لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله مع المظهر **الثاني** لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها **الثالث** عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساه وعملها مع
الظاهر الرفع **الرابع** لات تعمل عمل ليس في الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابن الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح مثله
وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ **وقال** أبو البقاء في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع آخر
ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع آخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك
كثير ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر
الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد قول من قال إن الابتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر وقول من قال إن المتبوع وعامله عاملان
في التابع وقول من قال إن إنْ وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء وقول من قال إن الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول حكاه أبو البقاء في التبيين عن بعض
الكوفيين وابن فلاح في المغني عن الفراء **وقال** ابن النحاس في التعليقة إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن المعنى هذا مزّ ولكن
ذلك العائد في أحدهما لأنه لا يكون مستقلاً بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيهما لأنهما لا يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك
لا يجوز **الرابع عشر** رتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول قال ابن عصفور في شرح المقرب فإن قيل فما الفرق فلم تقدم العامل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام
لا يجوز تقديمه عليها فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى إن وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة والأصل فيمن ضربت أمن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن
الاسم معناها وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض وهو
تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام **الخامس عشر** قال ابن إياز العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيداً ضربت على زيد
ضربت وقولهم إن زيداً ضربت لا يجوز إلا في الضرورة **السادس عشر** قال الشلوبين في شرح الجزولية والعوامل أصلها ألا تعمل إلا أن تكون خاصة

بحيث

فيجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فأجري الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة فكما أنه ليس يستحسن مررت بالحسن ولا مررت
بالجميل لأنه لا يخص جنساً من جنس فكذلك ليس يستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت
بالضاحك لأنه يخص جنساً من جنس فيعلم الموصوف هنا **السابع عشر** قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم أخبار إنّ
وأخواتها عليها ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عاملها الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشارة
وليت ولعل وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل **الثامن عشر**
قال أبو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا تنفصل بينها وبين معلولها فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك
إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح **التاسع عشر** قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح الحروف لم يأت فيها تعليق وجاء
التعليق في الأفعال وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا مررت بخير وأفضل من زيد فمن محفوظة بالثاني والأول معلق وأنشد سيبويه من ذا ...
الأسد **العشرون** قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر
فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها **الحادي والعشرون** قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط وفعل
الشرط لم يكن المبتدأ بالمبتدأ والمبتدأ يجوز أن يجيء لا ابتداء

العارض لا يعتد به

فيه فروع **منها** أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية
فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك
مررت بنسوة أربع **ومنها** قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح العرب لا ينقض أصولها التغيير العارض **ومنها** قولهم صيد وحول لتصحيح الياء والواو
وإن تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض **ومنها** الأصل في التقاء الساكنين أن تحرك الأول بالكسر فإن كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم
ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الإعراب نحو لم يضرب ابن زيد فإنك تكسر الباء لا غير وإن كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمها **ومنها** قال الشلوبين
في شرح الجزولية إذا اتصل بالمضارع نون النسوة فإنه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على إعرابه وإنما منع من ظهور الإعراب فيه ما منع كما منع
من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره أبو بكر بن طلحة وقال
إنه هو الحق وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء
رجع إلى أصله إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي
متصل به ياء المتكلم إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه وقد وجدنا
السبيل بأن نقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به **ومنها** قال أبو البقاء في التبيين يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم
مطلقاً ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكناً فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأسماء المعربة وأجيب بأنه
ألا ترى أن الترخيم حادث بغير إلى البناء لا نظير له في الأصول وهو جائز ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى
ومنها قال أبو البقاء أيضاً إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمة والكسرة إليه واختلفوا في المنصوب الذي قبله الألف واللام
نحو رأيت البكر فذهب البصريون أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل وحجتهم أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيها الألف والفتحة
قبلها نحو رأيت بكراً فلما كانت كذلك الطرف حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لأن حالها حال واحدة وهذا نظير امتناع الجزم في
متفاعلن في الكامل لئلا يفضي الحال بالجزم فيه إلى الابتداء بالساكن ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارض فوجب أن لا يعتد بالعارض

يستر حكم التنكير ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان يثبت الياء في جوار في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان حركة في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف وقال
ابن النحاس في التعليقة والجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة بعد منع الصرف لانه التقائه مع تنوين الصرف نظرا الى ما يستحقه الاسم في الاصل ومنها
قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا فان قيل فان لنا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير
الجمع المذكر والمخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف فاعيد الضمير ونون الاعراب
اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا قيل الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض ومنها قال ابن يعيش اذا
الحقت تاء التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المراة
ولا يرد الساكن اذ الحركة عارضة وكذلك تقول المراتان رمتا فلا يرد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل
الى اثنين فاصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف الساقطة لتحرك التاء واجرى الحركة العارضة مجرى
اللازمة من نحو قولا وبيعا وخافا وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعتمدون ابدا في ابنيتهم على الاصول لا على
العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها ومن الاسماء المعربة ما لا تغير فيه ولا اختلاف كالمقصور والظرف في
اللازمة للنصب فان الاصل فيهما انهما ان تغير لكن منع من ذلك فلذا تمكنا فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغا للعارض ومنها قال الشلوبين في قولهم
ان الضمة في الخاء من جاءني اخوك هي ضمة الرفع وانما منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك لان فيه كون الاعراب فيما
قبل الاخر في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في الوقف على اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض لا يعتد به وهذا في الوصل والوصل ليس على عارض انما
بل هو الاصل ومنها قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا
لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في
اكثر اللغة ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما ياتي مضارعه
على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما
لان الكسرة في حكم المنطوق به ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب اجرته مجرى فهو
في معنى رب رجل ورب اخي رجل وسيبويه ابقاه على معرفته لان الاصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه سيبويه على اصله ولم يبال بالمعنى
الذي طرا عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع
معرفة ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاض انه يقال فيه في الوقف في حال الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض ويقال في الاخرى
هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة ان حاذف الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت
الياء محذوفة وسكن ما قبلها لانها لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر **حرف**
الغين **الغالب** واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا ذكر هذه القاعدة الرماني وبنى عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري مجرى في منع
الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل قال ابن النحاس في التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة
احد حروف المضارعة **حرف الفاء** **الفرع** انحط رتبته من الاصل ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد قال
في البسيط لانه فرع على الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن رتبة الاصول فاشترط اعتماده على احد الامور ليتقوى بذلك على العمل وقال

ابن يعيش

ابن يعيش قال الكشاف في قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعليكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال ومثله قول الشاعر يا ايها
المائح دلوي دونكا اي دونك دلوي قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل
على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز وقال ايضا اذا قلت عندي
راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان يجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافة لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها
بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص
عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند
ضاربها هو وقال ابو البقا في التبيين اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل
في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد انضم فرع الى فرع والفرع ينقص عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور ويبان
الفرع عن الاصل وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها واسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا من الافعال في العمل
فانحطت عن درجة الافعال وقال ابن فلاح في المغني انما حمل نصب الجمع المؤنث السالم على جره مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع
اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتبة الاصول وكانت مشاركتهما المذكر في التصحيح مشاركة في الاعراب والمذكر
معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين وخلط الحركة طلبا لانحطاطه عن رتبة الاصل وقال ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء
لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل والفرع
ابدا منحط عن الاصول في التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك وقال ابن عصفور في شرح الجمل لما كان جعل الواو بمعنى مع
في المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفا ولا على الفاعل لا تقول
والطيالسة جاء البرد ولا جاء والطيالسة البرد لان الفروع ابدا لا يحتمل من التصرف ما تحتمله الاصول وقال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح انما لم تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهي ان يكون الخبر مؤخرا وان يكون منفيا وان لا يقع بعدها ان فان ان تكف
ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل
ابدا الا مختصا ليفرق بينها الا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو يخفض في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم
الله في التاء لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت ولذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها
باسم الفاعل واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان بينه سبب الاول
ولهذا نظاير وقال ابن اياز لما كانت ان فرعا في العمل عن ان ومشبهة بها وجب ان تنحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتنكير معمولها
وعدم فصلها وقال السخاوي في تنوير الدياجي انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي
بالاصل فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره اذا جرى على غير من هو له نحو زيد هند ضاربته هي ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير لقوة
الفعل وقال ابو البقا لا فرع على ان وان فرع على كان والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع وقال ابن اياز
لما كان الفعل فرعا على الاسم في الاعراب لم يكثر عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع وقال ايضا ان
الناصبة للمضارع فرع ان المشددة لان كلا منهما حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وان الثقيلة لاصالتها نصبت ورفعت

وقال ايضا ان اصل نواصب المضارع لن واذن وكي فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولذا عملت ظاهرة
ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة ولهذا جر فيها
دخل تبعا للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها واجيب بان الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب
ابطل بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة
المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة لتصرف فيها لزم مساواة الفرع الاصل وهو محال وقال ابن هشام في تذكرته نص العبدي على ان اما لا تستعمل
في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل قال ابن هشام كان العبدي لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه انتهى تنبيه قال
الاندلسي في شرح المفصل فان قيل الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل قيل لا يبعد ان يكثر الفرع
ويقل الاصل بقرب من التاويل الا ترى ان النوع الرجل اكثر من نعم بالكسر الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة وقال الشيخ
بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط علي بن عثمان الجني عن ابيه قال بدليل انك تقول في المذكر قائم واذا اردت التانيث قلت
قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تات للمذكر بعلامة وتقول رايت رجلا فلا تحتاج الى العلامة فان اردت التعريف ادخلت العلامة
فقلت رايت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين
لتدل بها على الاستقبال وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر الى هذا الشيخ بهاء الدين
وامانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على
تصانيفي التي اقمت فيها سنين وهي كتاب المعجزات الكبرى وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرقها ونسخها وغير ما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي
في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعز الى كتبي وكتب الخيضري والسخاوي شيئا مما نقله عنها وليس هذا من اداء الامانة في العلم الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول
وتشبه الاصول بها ذكر ذلك ابن جني في قطعة وقال من ذلك قول ذي الرمة * ورمل كاوراك العذارى قطعته * والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان
الانقاء فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى اصلا وشبه به الرمل قال ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار
وان كان مؤخرا في اللفظ كانه مقدم في الرتبة فجاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا كما جاز ان يعود الضمير من
المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان كان مؤخرا نحو ضرب غلامه زيد وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان يجعل
فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة
التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة التعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لان التعريف
فرع عن التنكير فان كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه اخر واشباه ذلك
كثير الفرق عللوا به احكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة وتنوين التمكين دخل للفرق بين
ما ينصرف وما لا ينصرف وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك قال في البسيط فرقا
بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي ومنها كنوا عن اعلام الاناسي بفلان وفلانة قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا عليها
اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين قال وانما اختصت باللام لوجهين احدهما انها نقص عن درجة الاناسي في التعريف فجعلت
اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل والثاني ان اعلام البهائم اقل مكانا فكان اقبل واولى بالزيادة لقلتها ومنها قال في البسيط فتحت همزة الوصل

في اداة

في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة ومنها قال
في البسيط التاء الداخلة على العدد لم تدخل تانيثا ما دخلت عليه بل دخلت للفرق بين العددين ومنها قال في البسيط لا تؤكد الضمير المنصوب فرقا
بينه وبين البدل ومنها قال في البسيط تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة
بمعنى محلوبة ومركوبة ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع ومنها قال في البسيط حذفت الف ذا
في التثنية هربا من التقاء الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعرب فرقا بين تثنية المبني وتثنية المعرب وشددت النون فرقا عند بعضهم بينها
وبين النون في الاسماء المعربة وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى واسير واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل
وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول او جمع التصحيح ادل على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة وقال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى مفعول
بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل
نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما في الجمع ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال ابن السراج في الاصول وقد جعل
بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الابنية ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين
البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور
واشترك الجميع فيه كما اشتركن في قاموا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد ومنها قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني
المعروف بالحداد في كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد الهاء في هذه ليست من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي هاء
تانيث مشبهة بهاء المذكر ومجرية في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة للمؤنث كما ان تلك زائدة وعلامة للمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وهاء
التانيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من ياء وانما ابدلت منها الهاء للتفرقة بين ذي الشيء بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى الاشارة
ومنها قال الجزولي فعد بين المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة قال الشلوبين كالفتح في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف فكان حق النون
ان تكون ساكنة لان اصل البناء السكون الا انا فرقنا بين انا اذا كانت اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تنصب الفعل في تاويل الاسم ففتحت النون
من اداة المتكلم ومنها قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة اصل لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد
فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانها لا تلتبس فيه لكون
المضمر مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والمضمر مع لام الجر من ضمائر الجر ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام
المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها للتفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من
اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه وقال ابن فلاح في مغنيه فعل
فعلى كالافضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء قال الاندلسي انما ابدلوا التاء في قائمة في الوقف هاء فرقا بين
تاء التانيث في الاسم وتاء التانيث في الفعل خاتمة قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها
تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع الفصل لا شيء قال ابو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه
ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضربه مرة واحدة ويمكن ان يكون ضربه
مرارا فهو اذن دليل على القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلان دلت

هذه الصفة على اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل ان الفعل مثنى
في قولك يفعلان فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز ان يقول زيد قاما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى
في ذلك **الفعل اثقل من الاسم** وعلله صاحب البسيط بوجهين احدهما انه لكثرة مقتضياته بمنزلة
المركب والاسم بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومع غير فعل والكثرة مظنة الخفة كالمعرفة
والنكرة قال واذا ثبت ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع
على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف قال
ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم
عن الفعل واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله الا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب
ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام ~~العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله~~ العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله والثاني
ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب وقال ابن النحاس
في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشيء اذا كثر استعماله على السنتهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالا
لامور ومنها الاوزان وعدد الحروف اما في الاصول فلان اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة فالاسم
يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكروا والفعل لا يزاد على الستة فقد زاد عليه في الاصول والزيادة واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء
المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثلثين ومنها ان الاسم يفيد
مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر
فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ
ومنها ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التانيث ونون التوكيد والضماير فيثقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر
والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل انتهى قاعدة قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور
احدها وقوعه وهو الاصل الثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ اذا قمتم
الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون الرابع مقاربته كقوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من
الصخر اي تزول الراسيات الخامس القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن
الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس **حرف القاف القلب** قال ابن هشام في المغني القاعدة العاشرة من
فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء فنصب المزاج فجعل المعرفة الخبر
والاصل رفعه ونصب العسل على ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر وقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اي كان لون سمائه
لغبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وقول القطامي كما طينت
بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء قاله

الجوهري

الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزمخشري وجعلوا منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة لابن السكيت انه عرضت
الحوض على الناقة مقلوب ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحربا اي انتصب الحربا في العود وقال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنى فتدلى اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم
ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية بالافراد وهو حسن لان القاب ما بين
مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان فله قابان ونظيره قوله اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بحمول اي لشر فعله وقيل
في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول ان المعنى حقيق علي بادخال ياء المتكلم كما قرا نافع وفي لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة
بها **قد زاد على التام** فيعود ناقصا قال ابن جني وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه علمت لم تكتف بالاسمين تقول
علمت زيدا بكرا اخاك وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق قال
وجماع هذا ان كل كلام مستقل بنفسه زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما وان زدت شيئا
مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فان اداة دخلت على الجملة
صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها الى امر آخر كما ان المصدرية اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها
كلاما **قد يكون للشيء اعراب** اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدأ
وخبر اذا لم تات بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفع
بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا لكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا وانت
فلا ريث مقنع كان كيف حالا اذا لم تقع مفعولا به **قرائن الاحوال** قد تغني عن اللفظ قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى
فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه
وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها
حرف الكاف كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في شرح
المفصل حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد لخرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله وقال صاحب البسيط انما اختصت غدوة
بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة الاستعمال لغدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل
ها للتنبيه ولم اي لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوها
بذلك لكثرتها في الاستعمال ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والتنوين من هذا زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم ابل ولا ادر
ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك والتخفيف في قد وقط اذ اصلهما التثقيل والاستغناء بها من قد بدت التي وقطته وقولهم الله
لا افعل باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب وقال وحذفوا الواو وكما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك
حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان وقال بعضهم لهي ابوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة اذا صارت مكان العين كما كانت
العين ساكنة وتركوا اخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن سراج
في الاصول وقال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها وفي تذكرة الفارسي حكى ابو الحسن والفراء انهم يقولون اي شيء

قال والقول فيه عندنا انه اى شى فخفف الهمزة والقى الحركة على الياء فتحرك الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين
كانه لما خفف هو ويم اخواته فحذف الهمزة وطرح حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فاسكنها فحذفها لالتقائها مع الخاء من الاخوان والتنوين في ايش
مثل الخاء في اخوانه قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيئ في ايش وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبها
لربما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا ويم وبم ولم فكذلك ايش وقال الزمخشرى في المفصل في الذى ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال
خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف الذى في اوله وكذا فعلوا في التى
وقال ابن عصفور في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل
الياء التى قبل الاخر وهى مما يكثر استعماله فكان يؤدى ذلك الى كثرة استعمال الثقل قال ومما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم لما
جير فحركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم وهى
مع ذلك من نادر القسم قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة
الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقل قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على التقاء الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف او
الياء في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار الفعل في باب التحذير
لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال الرمانى لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل
تمام الكلام وقال ابن يعيش في شرح المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم واستعمالهم اثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولما
كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لاقومن اى احلف وربما حذفوا القسم به واجتزوا
بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه كلها مبتداة
محذوفة الاخبار ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو تالله تفتؤ ومن ذلك قولهم لعمر والله فالعمر البقاء والحيوة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون
الميم وبضم العين وسكون الميم وبضمتهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلث والقسم كثير فاختاروا له الاخف
وقال ابو البقاء في التبيين لاسم الله تعالى خصايص منها دخول ياء عليه مع وجود اللام فيه ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره ومنها
دخول تاء القسم عليه نحو تالله ومنها التفخيم ومنها الابدال كقولهم ها الله وايه وذلك لكثرة الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في
اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشى اذا كثر كان حذفه كذكره لان كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية
في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة وقال ابن النحاس في التعليقة اذا التقا ساكنان والثانى لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس
طلبا للخفة فيما يكثر استعماله ويقل الكسر لثقل توالى الكسرتين فيما يكثر استعماله وقال ابن فلاح في المغنى شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك
لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيفه لفظا بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء
المتكلم المضاف اليها وقال وشرطه ان يكون علما وانما رخموا صاحبا فقالوا يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم
واختص يا ابنام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب يلقى الغريب فيقول له يا ابنام ويا ابن عم استعطافا وتقربا اليه وان لم
يكن بينهما نسب قال وانما وجب اضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثرة استعماله لكان يلزم
الاضمار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محل وقال المصدر الذى يجب اضمار فعله انما وجب

اضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعملوها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها وقال
ابن الدهان في الغرة ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لابد من استعماله فابتدؤا بتغييره علما
بان لابد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال رأى الامر يفضى الى آخر فصير آخره اولا وقال السخاوى في شرح المفصل هم يغيرون الاكثر في كلامهم
منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت حرف اللام اللبس محذور ومن ثم وضع
ما يزيله اذا خيف واستغنى من لحاقه نحوه اذا امن انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفة عليها ولذلك استغنى
عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج اليه ولما كان الفعل المضارع
قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس منهما لو
استويا في الرفع او في النصب ومن ذلك قال في البسيط ايضاف في الاسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل او المفعول
تفضى الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم
فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثى نحو ضرب وقتل على
مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم الفاعل المفعول من افعل نحو مكرم و
مضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثى بالزيادة لقلة حروفه ومن ذلك قال في البسيط قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد
افضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل
على المفعول فلما كان يفضى الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى
من التفضيل على الفضلة ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعليه منع الصرف انما ازالت
التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة في غير
النداء قال سوس دموع يهتن فهي سحوم وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام ومن ذلك قال في البسيط فايدة العدل في الاعلام
خفة اللفظ ودفع لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس وقال الكسير الصفة ضعيف لانها اذا كسرت التبس
فيها صفة المذكر بصفة المؤنث وفي بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب يحتمل الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والنون او الالف
والتاء انتفى اللبس ومن ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء منها وقال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء
عوضا فيما له مؤنث في لفظ او ملك في يا خالى ويا عمى يا خاله ويا عمه لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الكلام فلا اشكال انها مؤنثة
واما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر وقال ابن يعيش فان قيل كيف
جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو افره منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل يرد الى الجمع عند
ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب ان هذا الموضع يقع اللبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش انما
اتى بالمضمرات كلها للغرض من الايجاز واحترازا من الالتباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون الحرف كجزء
من الاسم واما الالتباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد الثانى انه غير الاول وليس للاسماء
الظاهرة احوال يفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات

لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغني عن الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة
في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة فلو فتح
حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل و
الرباعي بزيادة الهمزة فرع فجعل الاصل الحركة الخفيفة والفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق
واسطاع يسطيع فانه فتح حرف المضارعة منهما مع انهما اكثر من اربعة ومن ذلك وجهان احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على
الفعل الرباعي فهما في حكم العدم وقال انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فانما نظر الى فائهما واذا كان عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان
فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي في الضم وقطع الهمزة وانما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل
حركة العين لكونهما عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بها فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا من نقل الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف يعوض
عنهما مع وجودهما انتهى ومن ذلك قال الخفاف في شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسن وفي النفي ما احسن وفي الاستفهام ما احسن الا انه
التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر والنفي بهما ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان ياتي المنصوب على الاختصاص من الاسماء المبهمة
نحو اي هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير وكذلك لا يجوز ان يؤتى به نكرة فلا يقال انا قوما
نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس
الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء لا يقال ينتقض هذا بالعلم فانه يلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية
عن قصد النداء لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة قال وانما امتنع حذف حرف
النداء من المستغاث به لئلا يلتبس بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان
من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره وقال الكسائي سمعت كل اهل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء
الا في حية فانهم يقولون حية للمذكر والمؤنث فيقولون دابة حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره ومن ذلك اذا التقى الساكنان وخيف من تحريك
احدهما بالكسر الالتباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضربن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث ومن ذلك
من النسب الى صدر المضاف لم يحذف الصدر ونسب الى العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافي واشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس
بالنسب الى عبد القيس فانهم قالوا في النسب اليه عبدي فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك
اسم غالب اطرحت عليه العلمية وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد وقال الاخفش في الاوسط النسب الى
التركيب المزجي وان خفت الالتباس قلت داعي هريري ومن الثاني عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث الحائض وطالق ومرضع
وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث فيها امن فيها اللبس بالمذكر فلم يحتج الى فارق ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يجز حكاية
المضمر والمشار وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس

حرف الميم ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعها انهم قالوا ذلذل وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان الاصل ذلاذل
وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به وقال ابن فلاح في المغني افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم
ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق به وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض

هناك

هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ومن ذلك ان ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول القرطاس والله اي اصاب
القرطاس فاصاب الان في حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مهو سيفه في
يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به وكذلك قولك للقادم من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم
وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا وان كان عمرا وقولك للقادم من حجه مبرور ماجور اي انت مبرور ماجور ومبرورا
اي قدمت مبرورا ماجورا وكذلك قوله رسم دار وقفت في طلله اي رب رسم دار وكان رؤبة اذا قيل له كيف اصبحت يقول خير عافاك الله اي
بخير ويحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها وكذلك قولهم الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لان في الموضع
دليلا عليها وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف
على ما رآه فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول لابي العباس لم احمل الارحام على العطف على
المجرور المضمر بل اعتقدت ان تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في
نحو قولك بمن تمرر امرر وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله واني
من قوم بهم يتقى العدى ورأب الثأى والجانب المتخوف اي وبهم رأب الثأى فحذف الباء في هذا الموضع لتعلقها في قوله بهم يتقى العدى منصوبة
الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك بالسيف يضرب زيد والباء في قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى
كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة كان حذف الباء من قوله والارحام لمشابهتها الباء في به موضعا وحكما اجدر
و ويل على تقدير و ويل له فحذفوها وان كانت اللام في تالله اضمر فيها وهي متعلقة بنفس يا مثلها في هلك وكانت اللام في و ويل خبر
بمحذوف فيها ضمير فان قلت فاذا كان المحذوف لدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت زيد فتقول
الذي ضربت نفسه زيد كما تقول الذي ضربته نفسه زيد قيل هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل الامر خلاف
ان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز
فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اقعنسس لما فيه من نقض الغرض ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة
والناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى
وقال ابن هشام في المغني اول من شرط الحذف ان لا يكون مؤكدا الاخفش فانه منع في نحو الذي رايت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد
مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير انه هذان لهما ساحران ثم
والتوكيد باللام منافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض
وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم
مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي
انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه
مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضى لحذفه
الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل

كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه انتهى ما اورده في شرح الالفية وقال ابن الخباز في النهاية اذا كان للفعل
مفعولان اقيم مقام الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا دون المسرح لفظا فقط وكذلك عمل الفرزدق في قوله منا الذي اختير الرجال سماحة
المسرح وهو الضمير المستتر في اختير ونصب غير المسرح وهو الرجال ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة ايهما شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف
المنوي كالملفوظ به وههنا حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المسرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى وقال ابن فلاح في المغني اهل الحجاز
يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم الملفوظ **ما كان كالجزء من متعلقه** لا يجوز تقديمه عليه كما لا يتقدم
بعض حروف الكلمة عليها وفيه فروع **الاول** الصلة لا يتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول **الثاني** الفاعل لا يتقدم
على فعله لانه كالجزء منه **الثالث** الصفة لا يتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه **الرابع** المضاف اليه لا يتقدم على المضاف لانه بمنزلة
الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه **الخامس** حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح
خمسة اشياء بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل كالشيء الواحد والصفة
والموصوف كالشيء الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد **ما يجوز تعدده وما لا يجوز** فيه فروع **الاول** خبر المبتدأ وفيه
خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في وقت واحد
فيجوز نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا اعسر يسر اي اضبط وقال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ وقال الحال وفيه خلاف قال
في الارتشاف ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده يجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا
او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني في ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدأ الواحد
والنعت الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب
اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد
راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا اي زيد فضله اليوم على فضله غدا **الثالث** المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان واجازه قوم نحو ما اخذ الا زيد الا درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا **الرابع** الظرف وتعدده ممتنع
بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال
وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان يكون اذ
ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين **الخامس** النعت ويجوز تعدده بلا خلاف **السادس** عطف البيان ذكر الزمخشري في قوله تعالى ملك
الناس اله الناس انهما عطفا بيان لرب الناس وقال ابو حيان لا انقل عن النحاة شيئا في عطف البيان هل يجوز ان يكون المعطوف في علم واحد لا
يجوز ذلك وقال البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البداء فمن اثبته فنكر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص
عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر **مراجعة
الاصول** فيها مباحث **الاول** فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على
ضربين احدهما ما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع والاخر ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه الاسم الذي لا ينصرف يفارق
الاسم لمشابهة الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز ان تراجعه فتصرفه ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله لا بارك الله في الغواني هل

اصبحن الا لهن مطلب وبقية الباب ومنه اظهار التضعيف كلححت عينه وضبب البلد وال السقا وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية الباب ومنه
قوله سماء الاله فوق سبع سمائيا ومنه قوله اهي التراب فوقه اهابا وهو كثير **الثاني** وهو ما لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي في
المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدا الا ترى انه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا
خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلحق
بباب قولهم قضو الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رميه فكما بني فعل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على اصله في فعل مما عينه ياء **وعلتهما
جميعا** ان هذا بناء لا ينصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم ينصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا
للباب الا ترى انهم انما تحاموا ان يبنوا فعل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع و
بوع وبوعا وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه وكذلك لو جاء فعل مما لامه ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ادموا ورموا وهو يرموان
وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهي اثقل من الياء فاما قولهم لرمو الرجل فانه لا ينصرف فلا يفارق موضوعه هذا كما
لا ينصرف نعم وبئس فاحتملوا ذلك فيه لجموده عليه وانهم تعديته الى غيره وكذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعل لانه لا ينصرف لمضارعته باب المبالغة فيه باب
التعجب ونعم وبئس ولو صرف لزم اعلاله وان يقال هاء يهوء فلما لم ينصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو العود والحركة والقيد والغيب كذلك صح
هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء فان تاؤه تقلب طاء نحو اصطبر
واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت دالا او ذالا او زايا فان تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يأت
ذلك في نظم ولا نثر فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واشتقطته واضطقته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا من اللام في
التقطته فترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ذلك ايذانا بانها بدل من اللام والشين فصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل منه
ونظير ذلك قول الشاعر يا رب اباز من العفر صدع تقبض الذئب اليه واجتمع لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع فابدل لام
الطجع من الضاد واقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذه الصحة عود لانه في معنى ما تجب صحته وهو اعود ومن ذلك
امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمزة يا صالح ايتنا بما تعدنا بتصحيح الياء
بعد ضمة الحاء فلا يلزم عليه ان يقول يا غلام يجل والفرق بينهما ان صحة الياء في يا صالح ايتنا بعد الضمة لها نظير وهو قولهم قيل وبيع فحمل المنفصل على
المتصل **وليس في كلامهم واو** ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز على قياس يا غلام وجل فان قلت فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تنتج
لانها اشمام ضم للكسرة والكسرة في يا غلام وجل كسرة صريحة فهذا فرق قيل الضمة في يا صالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث كانت
بناء وليس لقولك يا غلام يجل شبه فيحمل عليه كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احديهما ضمة صريحة والاخرى
ضمة غير صريحة فامر يغتفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين
سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسمحوا باختلاف الحرفين مع الحركتين كان تسمحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز
فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى ان بعضهم قد قال احلبوا اذا فاعل مراعاة الاصل ما كان عليه الحرف ولم تبدل
الواو بعدها لمكان الياء اذا كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها ومن قال ثيرة وطيال فقياس قوله هذا ان يقول اجليبا
ذا فبلها جميعا اذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة فان قيل فالحركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتاهما فتحة وان شئت احديهما

من الكسرة وليت كذلك الحركتان في حاء باصالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حاء باصالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصليين
هنا مختلفين وهاهنا اعنى في سالم وقادم منفقتان قيل كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة نعم
ولو انطبعت الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر وادون احوالها ان يكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قدمنا من اختلاف
الالفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشية عنهما وليست الياء في قيل كذلك بل هي يا مخلصة وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب
ذلك ان الياء الساكنة سايغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم الا ترى الى انبعث عليك صحة الياء وان اخلصت
قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من ايسر لو تجشمت اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب وانما في ذلك التجشم الكلفة الاخراج
الحرفين مصحين غير معلين فاما الالف فحديث غير هذا الا ترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة
قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان اشبت الفتحة بالكسرة نحت بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شئت بالضمة نحت بالالف بين الياء والواو فهذا
طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وبنه لامثاله فانها كثيرة انتهى **المبحث الثانى** في مراعاة تهم
الاصول تارة واهمالهم اياها اخرى عقد له ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم **قال** فمن الاول قولهم صبغ الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك
ذلك ان فعلت هاهنا عديت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح
الا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد عود فيه الحديث عن الفاعل فان تقديره فيما بعد ليبكه مختبط فذكر قوله ليبك على ما ادرى من قوله
تعالى ان الانسان خلق هلوعا وخلق الانسان ضعيفا مع قوله تعالى اقرا باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق الانسان علمه البيان
وامثاله كثيرة ونحو من البيت قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اى يسبح له فيها رجال
ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرو وليس بقائم ولا قاعد وانا محرك واهلك واذا جاز ان تراعى
الفروع نحو قوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقوله مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها كانت مراجعة
الاصول اولى واجدر ومن ضد ذلك هذان ضاربك الا ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبتين
في اخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغايب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثانى من الفعلين لقربه وعلته
على اعمال الاول لبعده ومن ذلك قوله وما كل من وافى منى انا عارف فى من نون او اطلق مع رفع كل ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء العود
على المبتدا من خبره ضميره وكل واحد من التنوين في عارف ومدة الاطلاق في عارفونا في اجتماع مع الهاء المرادة المقدرة الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت
عارفه او عارفوه لم يجز شيء من ذلك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغايب فاعرفه وقس فانه باب واسع **المبحث الثالث** في
مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد قال ابن جنى هذا موضع قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر القول فيه من ذلك قولهم في ضمة الذال
من قولك ما رايته مذ اليوم لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ كذا العرى لكثير
الاصل الاقرب الا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانما ضمت لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول قاما
ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ويدلك على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في منذ وهذا
واضح فضمة الذال اذا من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذى هو منذ دون الابعد المقدر الذى هو سكون الذال في منذ قبل ان
تحرك فلا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وان لم يجر على السنتهم استعماله على نحو الى قول

سيبويه في سودد انه انما ظهر لضعفه لانه ملحق بما لم يجى وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية ومع هذا فلم يظهر ذلك الذى قدره ملحقا هذا به فلولا
ان ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سوددا وسوددا بما لم يفوهوا به ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة
على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلهما فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقاء ساكنا
العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان اصلهما قبل القلب
فعلت وفعلت فصار قلت وبعت فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابعد الا ترى ان اول احوال هذه العين في صيغة المثال
انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انهما لما اصارتهما الصيغة الى عطاا بدلوا الهمزة على
اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية ولعمرى ان لامهما ياء الا انك تعلم ان اصل هاتين الياءين واوان لانهما في الاصل مطيوة وعطيوة لانهما
من مطوت وعطوت فاصل الياء فيها الواو فلوحظ ما فيهما من الياء دون الاصل الذى هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد
عنك فقوى هذا تقوية لاعمال الثانى من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا هو الاصل الاول على
الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه وبين ما يرد الى
اول ليس وراءه رتبة متقدمة له **المبحث الرابع** في مراجعة اصل واستيناف فرع **قال** ابن جنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتيج الى
قلبه فانك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا من ذلك الالفات المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او للتانيث او لغيرهما من الصيغ الا غير
فالتى للالحاق كالف ارطى فيمن قال مارود وحبنطى ودلنظى والتى للتانيث كالف سكرى وعصبى وحادى والتى للصيغة لا غير كالف ضبغطرى
وقبعثرى وزبعرى فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحبنطيان وكذلك الباقى فهذه الياء
فرع مرتجل وليست مراجعا بها اصلا لانه ليس واحدة منها منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت واصلها مغزور ومدعو فلما وقعت
الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصار امغزى ومدعى ثم قلبت الياء الفا فصارت مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها
الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا باقى مغزيان ومدعيان وقد يكون الحرف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى كان منقلبا عنه وذلك
كقولك في حمراء حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة قلت شقاوى فهذه الواو
في شقاوى بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا ابدلت همزة فصارت في التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا فصارت
شقاوى غير الواو في شقاوة ولهذا نظاير في العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذفت الهاء حذفت لها
واو فعولة كما حذفت لحذف تا سفينة ياءها فصارت في التقدير الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدى فجرت في ذلك
مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واوا لوقوع ياء النسب بعدها فصارت
عدوى كهدوى فالواو في عدوى ليست بالواو في عدوة انما هي بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو والثانية في عدوة فاعرفه وفى البسيط قيل
ان تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال ان الخليط
بالك اجمعه فاجمعه تاكيد الضمير في بالك **مراعاة الصورة** قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة من ذلك الذى
خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون والافريه الذى وهو غير مختص بالعاقل قال ابن عصفور في
شرح المقرب ومن ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذى التى بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا

للبناء وهو الافتقار للناصل معنى النفي مبني على معنى الايجاب ما لم يحدث امر من خارج ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبنى عليها ان لما
لنفي الماضي القريب من الحال لانها النفي قد فعل وقد فعل انما هو للماضي المقرب من الحال الحال وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لان لما
نفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله وكان قد وتقديره وكان قد زالت فجاز ايضا حذف الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانها
نفي فعل وفعل لا يجوز حذفها الا ان يكون سكوتا وعدم كلام لا حذفا فلما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه

حرف النون الناس لا حكم له

قال الاندلسي في شرح المفصل يعنون انه لا يعرف بحكم يصير به اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريبها
واحترازا من نقضها قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فردت الى القواعد الكلية والضوابط الجملية

نقض الغرض

قال ابن جني حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد في الاستعمال فان قلت خبر كان يتجاذبه شيئان احدهما خبر المبتدا لانه اصله
الثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا والمفعول به يجوز حذفه قيل انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا
من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من اجله وكان نحوا من ادغام الملحق وحذف المؤكد وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه في تقييد
القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم
المؤكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض
منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما
نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه لانهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما وقال الاندلسي في شرح المفصل
الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لانها انما زيدت لاجل الوقف والوقف يكون الاعلى ساكن ومن سمى وقفا لانه وقوف عن الحركة
فتحريكها نقض الغرض الذي جيء بها لاجله النهي والنفي من واد واحد ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او
كل الرجال فالنهي عن المجموع لا عن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضي النهي عن كل فرد النون تشابه حروف المد واللين في ستة عشر وجها الاول
ان تكون علامة الرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة الرفع في الاسماء المثناة والمجموعة الثاني انها تكون ضمير الجمع المؤنث كما تكون الواو
ضمير الجمع المذكر الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف الرابع انه الاسمين اذا ركبا وهي في آخر الاسم الاول فانها
قد تسكن نحو دستنويه وبادنجانه كما تسكن الياء في معديكرب الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل
كما يحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين السادس ان النون قد يحذف اعتباطا طاعبنا ولا ما في منذ ولدن في قولهم لدن كما يحذف
الواو عينا ولاما في بشر في احد القولين وفي اخ السابع انها تحذف للطول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهاب
بويعدون ام شهيباب الثامن ان الالف تبدل منها الوقف نحو رايت زيدا وامرنا التاسع فيها عنة كما ان في الالف واختيها مدا العاشر
انها تكون علامة للجمع الاعرابي كما يكون الالف والنون علامة في قوله يعصرون السليط اقاربه وقوله يلومونني في اشتري النخيل قومي وكلهم الفتا
حلفنا البطان الواحد عشر انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة الثاني عشر انها تدغم في الواو والياء في قولك
زيد وعمرو ومن زيد بغرب الثالث عشر مصاحبها احرف المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وعمرو فحذفهما بحذف
حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد الرابع عشر تعاقبها في المحل الواحد نحو جز نعش وجواقس الخامس عشر حذفها في المحل الواحد الذي
تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرتن وعرتن وعلابط وعلبط السادس عشر حذفها لكثرة الكلام بها كما يحذف الياء كذلك

وذلك

وذلك نحو يلعنه ويلحرث كما قالوا الاندر ذكر ذلك ابن الدهان في الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع

حرف الواو والواسطة

قيل بها في ابواب الاول باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما واسطة لا يوصف بالاعراب ولا
بالبناء وذلك في اشياء احدها الاسماء قبل التركيب فذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل
واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة وقال المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة
بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني وقال المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرته فذهب قوم
الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوعها قبل الياء
بعدها واذا كانت عارضة لم تخرج الكلمة بها مبنية ونظيرها حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل كسرا
ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو
والالف وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه
واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء وقال ابن جني في الخصائص باب في الحكم يقف بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية
لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم
يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست
الحركة في اخره ببناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامي قلت هي من
جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو غير كسرة
الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا وقال ابو البقاء في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني
وليس بين الضدين هنا واسطة وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع
صحة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر
حقيق واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة اختلف في المضاف
الى ياء المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بناء لانه لا يحدثها عامل الجر وعلة بنائه شبهه بالحرف لخروجه عن كل مضاف لان كل مضاف الى غيره آخره لاجل المضاف اليه
وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسماء وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه الا
في الظروف وفيما اجري مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود والبناء لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون الاسم
منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولام فانه لا منصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب انه هذا
نظير لم وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن
واما غير متمكن وهو المبني فهما قسما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما النفي الرابع قال ابن الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب ومبني وعند الرماني وغيره
قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو يحر المعدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك في غلامي وهذا خطا عند الاكثرين لانه
يؤدي هذا القول الى ان عصى كذلك الخامس قال ابو حيان في الارتشاف زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الا ما
فاذا قلت حيث امس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالصرف

ولا بعده وقال ابن جني في الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منبها لكونه غير منصرف كاحمد وعمر وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كانت او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها امارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا انحصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القبيل التثنية والجمع والاسماء التي وما فيها اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا دعد لان اسم امراة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية دعد منصرفة لعدم العلتين واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكر صاحب الخصائص ان الثلثة لا منصرفة ولا غير منصرفة وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه منصرف ولا غير منصرف ولا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام والاضافة بالبنية اياه شبه الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين وقال الكرولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير المنصرف وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والتثنية والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرفة اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر

الباب الثالث باب العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره ابو حيان وقال في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا الثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس لفظ المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا الثالث انه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه للمنقول لموافقته حروف المعدول عنه وشابه المرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه

الباب الرابع باب الظاهر والمضمر قال الاندلسي في شرح المفصل قال ابن درستويه اسما متوسطا بين الظاهر والمضمر اسم الاشارة ولذلك البس امره لكونه اخذ شبها من هذا وشبها من هذا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قال ابن درستويه انها اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امرها فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم مضمر وذهب الزجاجي الى انها اسم ظاهر مضاف الى المضمرات وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا من الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمر ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة وقال الاندلسي بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلثة ظاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم

الباب الخامس باب الوقف والوصل قال ابن جني ومن ذلك قوله وماذا جل كانه صوت حاد فحذف الواو من كانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقتضيه بالسكون كانه واما الوصل فيقتضي بالمطل وتمكين الواو وكانهو فقوله كانه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله يا مرحباه بحمار ناجية اذا اتى قربته للسانية فثبات الهاء في مرحباه على حد الوقف لا على حد الوصل اما الوقف فيوذن بانها ساكنة يا مرحباه واما الوصل فيوذن بحذفها اصلا يا مرحبا بحمار ناجية فثباتها

في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين وكذلك قوله بازل وجنا او عيهل فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان التثقيل من امارة الوقف والياء امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين

الباب السادس باب حروف الجر قال ابن هشام في المغني التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرويا تعبرون انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين وقال ابن اياز جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد والقرب فيا وايا وهيا للاول واي والهمزة للثاني وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى ايا وهيا وللثانية الهمزة وللثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى ونظير ذلك في الاشارة جعل لها ابن عصفور ثلث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاول ذا واتي وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل لها مرتبتين فقط وورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه قال ابن جني وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمونث في الصفة والمونث نحو رجل علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراة نسابة ورجل همزة لمزة وامراة همزة لمزة ورجل جرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامراة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم يلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث الغاية والمبالغة وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مونثا يدلك على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امراة فروقة انما لحقت لان المراة مونثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح ونحو من تانيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مونث ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتوروا واجتوروا ايذانا بان ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاوروا وتجاوروا ومنها اجتماع المونث والمذكر في الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل وامراة عدل ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل رضى وامراة رضى وكذلك ما فوق الواحد نحو رجال رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير متى يشتجر قوم يقل سرواتهم هم بيننا فهم رضى وهم عدل وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر عنهم ما يويد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل وهذا اوفق معنى من ان يحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب وعنه قوله وهن من الاخلاف والولعان واقوى التاويلين في قولها فانما هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اي كانها خلقت من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله خلق الانسان من عجل وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لانه امر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تاويله ان العجل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة ولهذا قال عقبه ساوريكم اياتي فلا تستعجلون فنظيره قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا اي وخلق الانسان ضعيفا لان العجلة ضرب من الضعف لما توذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامراة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر المذكور فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مونثا نحو الزيادة والعيادة والعصومة والجهولة والمحمية والموجدة والطلاقة والسباطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مونثا فما هو في معناه ومحمول بالتاويل عليه احجى بتانيثه قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان الزيادة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت

في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لأنها ليست في الحقيقة مصدرا وإنما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة
وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة
على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والخلاقة فالأصول لقوتها تتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه
القوة لأصولها فإن قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد وقال أمية والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من بيتها أمنات الله والكلم
هذا مما خرج على صورة الصفة لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه فجرى هذا في حفظ الأصول
والتلفت إليها للمبقاة لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحوذ ومجرى إعمال صغته وعدته وإن كان قد نقل إلى فعلت لما كان أصله
فعلت وعلى ذلك أنث بعضهم فقال خصمة وضيفة وجمع فقال يا عين هلا بكيت أربد إذ قمنا وقام الخصوم في كبد وعليه قول الآخر إذا نزل الأضياف كان
عزورا على الحي حتى تستقل مراجله الأضياف هنا بلفظ القلة ومعناها أيضا وليس كقوله وأسيافنا يقطرن من نجدة دما في أن المراد بها معنى الكثرة
وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحي أجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون فإن قيل فلم أنث المصدر أصلا وما الذي سوغ التأنيث
فيه مع معنى العموم والجنسية وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إن الأصول تحتمل ما لا تحتمل الفروع قيل علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته
من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرس وغلام ودار وبستان فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة
الألفاظ ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو غرفة ومشرقة وعلية ومروحة ومقرمة كذلك جاءت أيضا أجناس المعاني مؤنثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمدة
والموجدة والرشاقة ونحوها نعم وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفا على المحل الذي من
عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه وواحده وجماعته قبيحا ولا مستكرها أعني ضيفة وخصمة وأضيافا وخصوما وإن كان التذكير والإفراد أقوى في
اللغة وأعلى في الصنعة قال الله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت
المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به
مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض أو كالنقض له فلذلك قل
وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا أو مجموعا ومما جاء في المصادر مجموعا ومعملا أيضا قولهم مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ومنه عندي قولهم تركته بملاحس
البقر أولادها فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو أن يكون مكانا أو مصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها والمكان لا يعمل في
المفعول به كما أن الزمان لا يعمل فيه وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكأنه قال تركته بمكان ملاحس البقر أولادها كما أن
وما هي إلا في إزار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما محذوف المضاف أي وقت إغارة ابن همام على حي خثعم ألا تراه قد عداه إلى قوله على حي خثعما فالملاحس
إذا مصدر مجموع معمل في المفعول به كما أن مواعيد عرقوب أخاه بيثرب كذلك وهو غريب وكان أبو علي يورد مواعيد عرقوب أخاه موردا الطريف المتعجب منه وأما
قوله كم جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة إلا المجد والفنعا * فقد يجوز أن يكون من هذا وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوبا بزادت أي فما زادت أبا قدامة
تجاربهم إياه إلا المجد والوجه أن تنصبه بتجاربهم لأنها العامل الأقرب ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حرى أن يعمل الثاني أيضا فيقول فما زادت
تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا كما تقول ضربت فأوجعته زيدا ويضعف ضربت فأوجعت زيدا على إعمال الأول وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على
بعد وجب إعمال الثاني أيضا لقربه لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب فإن قلت أكتفي بمعمول العامل الأول من معمول العامل الثاني قيل لك إذا كنت
مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد وليس لك في هذا ما لك في الفاعل لأنك تقول لا أضمر على غير تقديم

ذكر الاسم كرها فتعمل الأول فتقول قام وقعد أخواك فأما المفعول فمنه بد فلا ينبغي أن يتباعد بالعمل إليه ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه
ومن ذلك فرس وساع الذكر والأنثى فيه سواء وفرس جواد وناقة بادن وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهم لباب قومهم قال جرير تغذي فوق منتها
على بشر والسه لباب وقال ذو الرمة * سحلا وابا شرجين أحيا بناته * مقاليتها في اللباب الحبائس * فأما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وأدرع دلاص
فليس من هذا الباب بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره انتهى قلت قد اشتمل هذا الأصل على أبواب
باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر وباب ما دخلت منه التاء في صفة المؤنث وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها أنا أسوق
جملا من نظائرها

ذكر نظائر الباب الأول

وينضم إليه ورود الوفاق مع وجوب الخلاف قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله
بأن ذلك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقا له نحو رجل سابرة وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ يتبع لفظا بل هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته
سوى فيه بين المتعدي وغير المتعدي ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسار الدابة وسرته ودان الرجل ودنته من الدين في معنى أدنته وعلى
جاء مديون في لغة تميم وهلك الشيء وهلكته قال العجاج ومهمه هالك من تعرجا فيه قولان أحدهما أن هالكا بمعنى مهلك أي مهلك من تعرج فيه والآخر
ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الألف واللام ومثله هبط الشيء وهبطته قال وما راعني الإجناح هابطا على
البيوت قوطه العلابطا أي مهبطا قوطه ويجوز أن يكون أراد هابطا بقوله فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة والأول أقوى فأما قوله تعالى وإن منها
لما يهبط من خشية الله فأجود القولين فيه أن يكون معناه وإن منها لما يهبط من نظر إليه لخشية الله وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم هذه المخلوقات
تضال وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لأجل النظر إليها كقوله تعالى وما
رميت إذ رميت ولكن الله رمى وأنشدوا قول الآخر فاذكري موقفي إذا التقت الخيل وسارت إلى الرجال أي سارت الخيل والرجال إلى الرجال وقد
يجوز أن يكون أراد وسارت إلى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والأول أقوى وقال زهير فلا تغضبا من سيرة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيرها
وحبت الدابة بالمكان إذا أقامت فيه وحبتها وعاب الشيء وعبته وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم أيضا وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته وفغر فوه وفغرفاه وشحا فاه
وشحا فوه وعثمت يده وعثمتها أي جبرتها على غير استواء ومد النهر ومددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر قال الشاعر ماء خليج مده خليجان وسرحت الماشية
وسرحتها وزاد الشيء وزدته ودار الشيء ودرته وطرته وحسن المكان وحسنه الله ودلع لسانه ودلعته وهلج القوم وهجتهم وطاخ الرجل وطخته أي لطخته
بالقبيح في المعنى المحمة ووفر الشيء يفر ووفرته وقال الأصمعي رفع البعير ورفعته في السير المرفوع وقالوا نفى الشيء ونفيته أي أبعدته قال القطامي فأصبح جاراكم قتيلا
ونافيا ونحو نكزت البئر ونكزتها أي أقللت ماءها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا في الاستعمال إلا أن له عندي وجها لأجله
جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل فيه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه فهو وإن كان فاعلا فإنه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره ألا ترى
إلى قوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى وقد قال قوم يعني أهل السنة قال ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي إن الفعل لله وإن العبد مكتسب قلنا
كان قولهم غاض الماء وغضته أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب في ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأول متعديا لأنه قد كان فاعله على

ورود الشيء على خلاف العادة

في وقت فعله إياه إنما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا فاعرفه انتهى
قال ابن جني المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعد كان أفعل متعديا لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد وأقمت زيدا وقعد بكر
وأقعدت بكرا فإن كان فعل متعديا إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا إلى اثنين نحو طعم زيد خبزا وأطعمته خبزا وعطا بكر درهما وأعطيته درهما فأما
كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نظير المثال الأول أراه نقل من فعل إلى فعل وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على

المعنى الواحد نحو صدقت الامر واصدقته وصدرته عن كذا واصدرته وقصرت عن الشيء واقصرت وسحته الله واسحته ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل على ما ذكرنا من
الاعتقاب والتعاور ونقل بافعل نقل ايضا فعل بفعل نحو كسى زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وعورتها ونحو ذلك هذا هو
ان ينقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله غير ان حروفا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعديا وافعل غير متعد وذلك قولهم
اجفل الظليم وجفلته الريح واشنق البعير وشنقته وانزف البئر اذا ذهب ماؤها ونزفتها واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته وامرت الناقة
اذا ادر لبنها ومريتها ونحو ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر الفرس اذنيه واصر باذنه وكب الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت عنها فهذا
نقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد **وعلة ذلك عندي** انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت كالعوض لفعلت من غلبة
افعلت لها على التعدي نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعوى والشروى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها وكما
جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تاما او مجزوءا بل لو بعث فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان
ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى في اخره من الضروب ساكنان ونحو ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول وذلك نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون
وازكمه فهو مزكوم واكزه فهو مكزوز واقره الله فهو مقرور وآرضه الله فهو مأروض واملأه فهو مملوء واضاده فهو مضؤود واحمه من الحمى فهو محموم واهمه من الهم فهو
مهموم واعقه فهو معقوق اي مذعور ومثله قوله اذا ما استحم ابطه من سائة جري دهو مودوع ودعا علامصرف وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على فعل
واما احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير انه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون حزنني الا ان مجيء المضارع يشهد للماضي فهذا امثل مما مضى
وقد قالوا ايضا فيجزى على القياس ومثله قولهم محب قال عنترة ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وقال الاخر ومن ناد آل ربيع محب بانه منهم
خبر فيما ان العرب المنكب الايمن والردف المحب وقال الاخر تبيحه جاريه حذيه مكرمه محببه قالوا وعليه ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون واسله
فهو مسلول وبابه انهم انما جاءوا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا
الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء القرآن معا في عدة واحدة نحو ضرب زيد وضرب واكرمته واكرم وكذلك مقاد
هذا الباب قيل ان العرب لما قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم حصلوا
المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين في الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب
زيد وضرب قتل وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج والآخر انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوا الى ان غيروا عدة الحروف مع صيغتها
اوله كما غيروا في الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك نحو قولهم احبه وحب وازكمه الله وزكم واضاده وضئد واملأه وملئ قال ابو علي فتمكن المفعول
عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذا افردوه بان صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة الا ترى انهم لما غيروا الصيغة
والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه الله وزكم واضاده وضئد فهذا كقولهم
في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياءها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي
دعا ثعلبا في كتاب فصيحه ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول
ولا تسند الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون نخي زيد من النخوة ولا يقال نخاه كذا ويقولون امتقع لونه ولا يقولون امتقعه كذا
ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء بهذا الباب اي ليريك افعالا اختصت بالاسناد الى المفعول دون الفاعل كما اختصت افعال
بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صورة ما لم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لوجد

فيه نحو ضرب وركب واكرم واستقصى وهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة **ونظير مجيء
اسم المفعول** هنا على حذف الزيادة نحو احبه فهو محبوب **مجيء اسم الفاعل** على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الشجر
فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل قال تعالى وارسلنا الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدره
وقد يجوز ان يكون على لقحت هي فاذا لقحت فزكت السحاب فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد
وقال ابو داود * اعاشني بعدك واد مبقل * اكل من حوذانه وانسل * وقد جاء ايضا حبيبه قال * ووالله لولا تمره ما حببته * ولا كان ادنى
من عبيد ومشرق * ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة **مجيء المصدر** ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده فاصل
هذا اوحدته بروءيتي ايحادا ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفعل ومثله قولهم عمرك الله الا فعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله * بقيد الاوابد
هيكل * اي تقييد الاوابد ثم حذف زائدتيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله * فلولا الله والمهر المفدى * لرحت وانت
غربال الاهاب * فوضع الغربال موضع المخرق وقوله عبرة العرقوب اثقى المرفق اي حادة المرفق وهو كثير فاما قوله * وبعد عطائك المائة
الرتاعا * فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في اعطاء الفا مثال الزيادة الزائدة ولو كان على حذف الزيادة لقال وبعد عطائك كوحدة
ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما **جاءت فيه ايضا الفاظ** على حذف الزيادة التي كانت في الواحد وذلك نحو
قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب وخربان وبرق وبرقان قال
ذو الرمة من آل ابي موسى ترى الناس حوله كانهم الكروان ابصرن بازيا ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كانه صار الى فعل نحو جواد واجواد
وعياء واعياء وحياء واحياء ومن ذلك قولهم نعمة وانعم وشدة واشد في قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب واذؤب
وقطع واقطع وخرص واخراص وذلك كثير جدا وما يجيء من الفاء ومنقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا وفصل
للعرب ظريف وهو اجماعهم على مجيء عين مضارع فعلته اذا كان عن فاعلته مضموما البتة وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه
وما اشبه ذلك من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح
الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالفتح على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه ووجه استغرابنا له انه خص مضارعه بالضم وذلك انا قد ابنا
على ان قياس باب مضارع فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وان وجدنا اوجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذا اريد الا يقتصر فيه
على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا
اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسهما الا تراك تقول في تحقير اسود وجدول اسيد وجديل بالقلب تخيير
عن بعد الاظهار وان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب مقام ويجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم وعجيز فاوجبت اقوى القياسين
لا اضعفهما وكذلك نظايره **فان قلت** فقد تقول فيها رجل قائم وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين
ايضا فتقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائم
من قولك فيها قائما رجل وقائما هذا متاخر عن مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع ولم تقو فجعلته اضعف
الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقض شيء عن موضعه ولم يتقدم ولم يتأخر فلو قيل اكرمه لكان كشتمته اشتمه
وهزمته اهزمه **وكذلك القول** في نحو قولنا ما جاءني الا زيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب اوثر اضعف الجائزين فلذا قلت ما جاءني

الا ان الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه كان التركيب لك
فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا
تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل كفقه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت
اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ثم
بني منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقتله واكرمه هو عندنا من نقل وكرم تقديرا وان لم يظهر
الى اللفظ استعمالا فلما كان قولهم كارمني فكرمته اكرمه وبابه صائرا الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى
تمموا فيه الشبه فقالوا اكرمته اكرمه وقربته اقربه قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كلبسه
يلبسه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي فاخذوا منهما ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا قاضاني فقضيته اقضيه
وساعاني فسعيته اسعيه قيل لم يكن من يفعل هنا بد مخافة ان ياتي على يفعل فتنقلب الواو ياء الى الياء واوا وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام وكما لم يكن
من هذا بد هنا لم يجئ ايضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعدته اعده وواجلني
فوجلته اجله وواضاني فوضاته اضوه فهذا كوضعته من هذا الباب اضعه وبذلك علي ان لهذا الباب اثرا في تغييره باب فعل في مضارعه قولهم ساعاني
فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وزوي عن نظيره في غير هذا الموضع فان قلت فهلا غيروا ما فاؤه واو
كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني فوعدته اوعده لما دخله من المعنى المتجدد قيل فعل مما فاؤه واو لا ياتي مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر
نحو وجد يجد وورد يرد وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كرمى يرمي وبغى يبغي وعلى يفعل كرعى يرعى وسعى يسعى فامر الفاء اذا كانت واوا في فعل اغلظ حكما من
امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا الوصلة من ذلك ذو وضعت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ونظيرها الذي واخواتها وضعت وصلة
الى وصف المعارف بالجمل واي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم في تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة
مثال ذلك انه يكون بحضرتك شخص فتريد الاخبار عن احدهما ولا يبين تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام
فتاتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل
قال وقد يجوز ان يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا يجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته
وصلة لزمته الصفة واذا لم يجعله وصلة لم يلزمه الصفة ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالضمير الذي هو الياء والكاف والهاء وانها
لما اريد فصلها عن العامل اما بالتقديم او بالتاخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلتها دعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فايا عندهم
اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما وقال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تنضاف الى الظاهر
كما تنضاف الى المضمر وايا لم تضف الى غيره وفي امالي ابن الحاجب اي جيء بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف
واللام والغرض هنا ان ياتي ما فيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان ياتي ما فيه الالف واللام تفسيرا
لها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا الرجل
ويا هؤلاء الرجال وفي شرح المفصل للاندلسي اعلم ان ذوا انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف
المعارف بالجمل فارادوا ان يقولوا زيد مال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون

مشتقة

مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مفتقرة في التبع
لمتبوعها فجعلوها متاخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم يكون معناه في ما بعده فجعلوه صفة في اللفظ
وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به الوصل
ما يجري فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة قال الا ترى ان من قال من العرب
في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك
من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان التاء في نحو قائمة هي الاصل وان الهاء في الوقف بدل منها وقال ابن
القيم في البدائع الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بها الافعال الى المجرور بها
ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها الثاني حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات
باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي يربط الجمل
الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك **وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه**
لا يؤخذ بقياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبنى عليها ان الصحيح ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا
فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك وامامك واليك ولديك ورد قول من اجاز الاغراء بسائر الظروف والمجرورات
وبنى عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه **وضع الحروف غالبا للتغيير المعنى**
لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه
على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه **حرف لا يجمع**
اداتان لمعنى ومن ثم لا يجمع بين ال والاضافة لانهما اداتا تعريف ولا بين ال وحرف النداء لذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع
ومن حرف تنفيس لان الجميع ادوات الاستقبال ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا
يقال جئت كي ان اتوك خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا قال ابن السراج في الاصول قال
الاكثر يكون الثاني اسما نحو الا ما خلا زيدا ولا ما عدا فانه يجوز وفي بعض حواشي الكشاف لا يجمع بين اداتي تعدية فلا يقال اذهبت بزيد بل اما الهمزة
او الباء ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حمراء ان الالف والهمزة معا للتانيث لانه لا يوجد تانيث بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انسلخ العطف منها
وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله اهل رأونا بسفح القاع
ذي الاكم فان هل بمعنى قد كما في قوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف ام خلعته من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز
تجريد كيف ومتى وام لان تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها ذكره في البسيط وقال ابن يعيش الدليل على ان الف حبلى لا
للتانيث انه سمع عنهم الحاق تاء التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث وقال يونس بن
حبيب والزجاج والفارسي اما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجمع حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين
وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعدها الفارسي اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد
ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك

في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما قام زيد ولا عمرو ولا في هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي عاطفة نافية وقال الشلوبين انما
حذفت تاء التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث فلم يكرهون ذلك وقال ابن بابشاذ
في تذكرته لا يجوز كسرت لزيد رباعيتين عليا بين وسعلاتين لان فيها الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تانيث لا يجوز انتهى وقد استشكل جمع
علامتي تانيث في احدى عشرة واثنتي عشرة وقال في البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انهما اسمان في الاصل فانفرد كل واحد منهما
بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة الثاني ان الالف في احدى للالحاق كالف معزى لا ان التركيب منع من تنوينها
والثاني من اثنتين للالحاق بجذع وحمل اثنتان عليها لكونهما بمعنى واحد الثالث ان علامتي التانيث في احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما الممتنع اتفاق
لفظهما والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام
الابتداء الى الخبر في ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال في موضع اخر ليس
في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله وما ان لا تحاك لهم اناس
فان ما وحدها للنفي وان وحدها للتوكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد في قولهم لتقومن فاللام
والنون جميعا للتاكيد وقوله فاما ترين فما والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول الفراء ان في الواقعة بعد ما النافية انها
حرف نفي زائد فاكد حرف بحرف في التوكيد في قولك ان زيدا القائم ليس بجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا لقائم فقد فصل بينهما
وقال ابن القواس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم وامتنع ان لزيدا قائم وقال ابن اياز انما
لم تدخل لا في المعرف بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس تفيد الاستغراق وكذلك لا فلو ادخلوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى
وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي تختصر الافعال فهي نائبة مناب الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه الافعال
الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة واحداثا ومفعولين وفاعلين ومعها الافعال لهم وغير ذلك من معمولات الافعال
فاختصر ذلك كله بان جعل مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك وكذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك
نقيض لما وضعت عليه من الاختصار قال وهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة اسماء معربة بحرفين من مكانين لان العرب اذا كانت لا
تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعها من الاختصار فلان لا يفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف وقال ابن النحاس
في التعليقة فان قيل فهلا جاز ان لزيدا قائم بالجمع بينهما لانهما للتاكيد كما جمع بين تاكيدين في اجمع واكتع فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدالة على المعاني
انما هو التخفيف والاختصار فلا يجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع
الجمع بينه وبين لام التعريف **لا يجتمعان الفان** قال ابن الخباز اذا وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رايت عصا فهذه
الالف كالالف في رايت زيدا وكان معلى في التثنية الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احديهما لئلا يجتمع الفان قال وجاء رجل الى ابي اسحق
الزجاج فقال له زعمت انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك لو مددت صوتك من غدوة
الى العصر لم يكن الا الفا واحدة قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء
قلبت الفه ياء القول في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن لا يجتمع خطابان في كلام واحد قال ابو علي في التذكرة الدليل على ان
قولهم ارايتك زيدا ما فعل الاخر ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وانه يستغنى بها

من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا ارايتك الغلام لان الغلام مخاطب والكاف خطاب اخر وهو غير
اللام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال ياذاك كان ذا في موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول
لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في المسائل الكبير ابوابا ومسائل وهذا اصل تلك المسائل عندي هذا كله كلام ابي علي وفي
الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد
قيل ان التاء اسم مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال الابذي في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف النداء
وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الاخر لا ينقض مرتبته الا لامر حادث قال ابن جني في الخصائص وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا
والمبتدا في نحو عندك عمل ووجوب تقديم المفعول اذا كان اسم استفهام او شرط لما طرا فيها لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر هذه القاعدة
ابو البقاء في التبيين وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقديم معمول
الخبر كتقديم الخبر نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع حرف الباء يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ومثله قولهم يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ومن فروع ذلك ظهور ان مع المعطوف على منصوب حتى كقولك حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار ان كان
لا يجوز ظهورها بعد حتى لان الثواني يحتمل فيها ما لا يحتمل في الاوائل وقال في البسيط جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعروف بال اذا كان للحال والاستقبال نحو
الضارب زيد الان او غدا واحتج بالقياس على قول الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها والجواب انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم
رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فنقل لم بالشاذ جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته
فيكون التابع تبعا له ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا يجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما دون الاخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت
باخيك وزيد فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط وقال ايضا قد
اجاز النحاة كم رجلا ونساءهم جاؤوك عطفا على معنى كم واجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل للبعد
عن كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وقال ابن هشام في المغني القاعدة الثانية كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك
كل شاة وسخلتها بالجر واي فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه
ولا اي جارها ولا ان تقم زيد قام عمرو الا في الشعر ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط
المعنى الاول وقال ابن القواس في شرح الدرة بعد ان حكى قولهم الي ابا ابن المبارك البكري نشوان شرا عطف بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لان
المبدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز يا ابن المبارك [illegible] في امتناع البدل نظر لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها في تبعه
ابن هشام في حواشي التسهيل وقال في تذكرته ان قيل لاي شيء فتحت لام المستغاث فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له فان قيل لاي شيء كان
المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغيير في الثانية لان عندها يتحقق الحاجة نحو احوي على قياسهم كما انهم لا يحذفون في نحو سفرجل الا ما هو
عنده الفرق فالجواب ان الاول حل محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه فان قيل فلاي شيء كسرت في المعطوف عليه فالجواب انه يعطف على ما حصل فيه الفرق
اكتفى بذلك وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجز يا الرجل فان قيل فلاي شيء تفتح في يا لزيد
ويا لعمرو مع انه معطوف فالجواب انه نداءان مستقل والمعطوف الجملة قال فهذا تحرير لا تجده لاحد مثله انشا الله تعالى وقال الابذي في شرح
الجزولية اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الاوائل وقال ابن هشام في تذكرته سئلت عن قولي اذا عطف عليها

اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي وعند بد لكان كذا وكذا كما تقول ما في الدار من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان كان في موضع
المخفوض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم الا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس
معمولا بفعل لانها هنا حرف جر كالباء واللام فلا يعمل غير الجر وان عطف على محله من المخفوض فان الزمت اعادة الخافض لم يثبت هنا الا انا قلنا
لولاك ولولا زيد ولزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم يلتزم فقد يمنع العطف بما ذكرنا لان العامل هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى
انهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا في الاوائل وقال ابن ايان في شرح الفصول فان قيل هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره
فالجواب ان ذلك اتساع ويجوز وهو قبيح في الاوائل والمبادي دون الاواخر والثواني وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم
قيل انت تاكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت وان لم تجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل
وان لم يجز يا الرجل وقال ابن الصائغ في تذكرته ابو عمرو يختار النصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر معه العامل وحرف
النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل وقال ابن النحاس في التعليقة انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوائل من قبل انها اذا كان
ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما اذا بالتوسع من اول الامر فانا لا نعطي الموضع شيئا مما
يستحقه انتهى واذا عطف على غدوة المنصوبة بعد لدن فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف
ابن مالك في شرح الكافية النصب واوجب ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع

وقال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو

غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل

انتهى القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية

والحمد لله اولا وآخرا ويليه الذي

وهو القسم الثاني منها

الحمد لله رب

العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله

الطيبين الطاهرين

المعصومين

٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظائر وهو فن القواعد الخاصة والضوابط
والاستثناءات والتقسيمات مرتبة على الابواب وسميته بالتدريب **باب الالفاظ** تنقسم ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على
حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلثة
فكلم **باب الكلمة تقسيم الكلمة** اما اسم واما فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلثة احدها الاثر روي ذلك
عن علي بن ابي طالب عليه السلام اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن
بعدهم الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما
ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف وقال ابن ايان في هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ
يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء كان هذا القسم واقعا ام غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا الا اذا استحال احد الاقسام المحتملة لا يعتبر بها
القسمة عند الاخلال به حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك لانها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان العبارة
بحسب المعبر والمعبر عنه من المعاني ثلث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل
والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل ان لم تشعر فهي الاسم وان
اشعرت فهي الفعل وقال ابن ايان وهذا الوجه اقوى لانه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها
الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم وقال ابن هشام وهذه
احسن الطرق من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل

على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه اقل ما فيه الايهام وقال دعوى كلمة الحرف
على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل

باب الاسم **ضابطة** تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلثين علامة وهي الجر وحروفه والتنوين والنداء وال
والاسناد اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه
او معناه هذا ما في كتب ابن مالك ونعته وجمعه تصحيحا او تكسيرا وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ولحوق ياء النسبة
له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب في اللباب وكونه فاعلا او مفعولا ذكرهما ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء وواو الحال
ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او تمييزا او منصوبا حالا

ضابطة الاسماء في الاسناد على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي
لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء في ضربت والياء من افعلي والالف في اضربا
والواو من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك **فائدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه اقوال احدها المسند المحكوم به والمسند اليه
والمحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول مبتدأ كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد
وزيد من زيد قائم مسند والاخر منهما مسند اليه رابعها عكس هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه ولهذه المسئلة نظاير
احدها المضاف والمضاف اليه فيها اقوال اصحها ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل
منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيها اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال وقال في البسيط
وفي تسميته بذلك **احدها** الاشتمال الاول على الثاني فان زيدا مشتمل على علمه **الثاني** الاشتمال الثاني على الاول لانه دائر بين التعلق بالاول
كاعجبني زيد غلامه والدخول في الاول كاعجبني زيد علمه وحسنه **الثالث** انه سمي بذلك للمعنى المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لا ينفك
احدهما عن ذلك **فائدة** وقال ابو البقاء العكبري في اللباب الاسناد اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس الاخبار كذلك
بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة تكثر اشياء تنفي في
على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهي التنوين والالف واللام والاضافة **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصتي نوع اما ان تتفقا
او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين
والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل لان سوف تنفي المستقبل والتاء تنفي الماضي وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام
والتصغير وقد وتاء التأنيث **ضابط الكلمات** التي تاتي اسما وفعلا وحرفا تتبعتها فوصلت ثمانية عشر كلمة اشهرها
على فانها تكون حرف جر واسما نحو من فوق قال الشاعر: غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو ومنه ان فرعون علا في الارض
ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا
مفعول لاجله وقال الطيبي اذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله من عن يميني مرة واما في فتكون فعل امر من وفى يفي وتكون حرف جر
واسما بمعنى الفم في حالة الجر ومن حتى ما تجعل في في امرائك وفعل امر من وعى يعي بمعنى **المفردة والهاء والهمزة** تكون حرف استفهام وفعل
امر من وأى واسما في قول بعضهم ان حروف النداء اسماء ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهى يهي ولما تكون حرف نفي جازم

بمعنى لم وظرفا نحو لما جاء زيد اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغايبين من لم وهل تكون حرف استفهام واسم فعل في نحو حي هل وفعل امر من وهل
يهل تكون حرف استثناء واسما ومصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا قرئ بتنوينه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا يحاشي وفي
الحديث احب الناس الي اسامة قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ورب بفتح الراء تكون حرف جر
لغة في رب بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه واصلحه والنون تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا وهي نون
وفعل امر من ونى وفي والكاف تكون حرف جر واسما كما قال في الالفية واستعمل اسما وفعل امر من وكى يكي وعل تكون حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا
من علّه اذا سقاه مرة بعد مرة واسما للقراد المهزول والشيخ المسن بلى وتكون حرف جواب وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره واسما للفتح في البلاء
الممدود وان تكون حرف تأكيد وفعلا ماضيا من الانين واسما مصدرا بمعنى الانين والا تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعم والجمع الاء وفعلا
ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع والى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وال بمعنى نجا او الواحد المؤكد
فيه نون التأكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما للرطب من
الحشيش ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات فقلت: وردت في النحو كلمات اتت
تارة حرفا وفعلا وسما: وهي من والهاء والهمز وهل: رب والنون وفي اعني فما: عل لما وبلى حاشا الا: وعلى والكاف فيها انتظما: وخلا ولات
وها فيما رووه: والى ان فرق الكلما: وقال الكمال الرتزي: اذا طارح النحوي اية كلمة: هي اسم وفعل ثم حرف بلا امترا: فقل هي ان فكرت في شانها
على وفي ثم لما ظاهر لمن افترى: غدت من عليه قد علا قدر خالد: على قدر عمرو بالسماحة في الورى: وقل قد سمعت اللفظ من في محمد: وفي موعدي
يا هند لو كان في الكرى: ولما راى الزيدان حالي تحولت: الى شعث لما قلا اخف عرا: موارده انبي بما قد ذكرته: وان لم اصرح بالدليل
محررا: ثم رايت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الزين احمد بن قنطرا احد من ينتسب الى النحو بمصر وكتبه بن حطنان حتى يكون حرفا واسما للامراة واسم
ماذا اتبعت حتى الى كل القرى حسبتني حتى من واد القرى واسما للموضع نعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال فالكم
ان لم تحوطوا ذماركم: سوام ولا دار تحتى ودائر: وفعلا للاثنين من الحث انتهى

باب فعل **ضابطة** جمع ما ذكره الناس من علامات
الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة ونونا
التأكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان **قال** ابو حيان في شرح التسهيل ينقسم
الفعل انقسامات بحسب الزمان والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف
الى صحيح ومهموز ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك **وقال** بعضهم والى معلم وساذج فالاول الماضي اذ كان موضوعا للمؤنث
الغايبة مفردا ومثنى فالعلامة هي التاء في آخره **فائدة** قال ابو البقاء العكبري في اللباب اقسام الفعل ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا في
اقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو فعل الحال لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل الحال يمكن الاشارة
اليه فلحظه من الوجود والماضي والمستقبل معدومان **وقال** قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده
وقال اخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا **ضابطة** كل الافعال متصرفة الا
نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة وهي اكثر من ذلك **قال** ابن الصائغ في تذكرته الافعال التي لا
تتصرف عشرة وزاد قلما وينبغي وتبارك الله تعالى **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصتي نوع ان اتفقا لم يجتمعا كالالف واللام

والاضافة والسين وسوف والافعال نقادا فكذلك كالتنوين والاضافة والتاء والسين فان التاء للمضي والسين للاستقبال والاجتماعا كالتصغير وقد وتاء التانيث **باب الحرف** قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو الحروف على ثلثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسماء والافعال والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو الزاي من لن واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف المعاني التي تجيء مع الاسماء والافعال لمعان فاما حد حروف المعجم فهي اصوات غير متوافقة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها **واما الحروف** التي هي ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه واما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو ان يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم وشبهها ان من تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها وكذلك سائر وجوهها وكذلك الى تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها لا على نفسها وكذلك سائر حروف المعاني انتهى ضابطة قال ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلثة عشر احادية وهي الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة وعشرون ثنائية وهي آ وام وان وان واو واي واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على راي ومن وها وهل ويا ووي ويا ويبقى عليه لو واو على راي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى والا واما وان وان وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهي وثلثة عشر رباعية وهي الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن **ضابطة** ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع اما ان يدخل على الاسم وحده كلام التعريف او الفعل وحده كسوف والسين او ليربط اسما باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقام وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد او على كلام تام نحو اعمرو اخوك وما قام زيد او ليربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد يقعد عمرو او يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها ان يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط السادس ان تدخل على الجملة فتغير لفظها دون معناها وذلك ان السابع ان تدخل على الجملة فتغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها الثامن ان تدخل على الجملة فتغير لفظها ومعناها نحو ادوات الابتداء التاسع ان تدخل على الجملة فتغير لفظها ومعناها نحو ما الحجازية العاشر ان يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال المهلبي اقسام ما جاءت له الحروف تفطن فان الحروف ياتي لستة لنقل وتخصيص وربط وتعدية وقد تزيد في بعض المواضع وتغني جوابا كبئس العز والامن تونيه وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستخبار والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحرف الجر وحروف العطف والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه والا في الاستثناء والجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان الحروف انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى الخمسة نحو لكن والزايد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو من والى واما ولولا وينقسم ايضا الى عامله وغير عامله وتنقسم الى مختص باحد القسمين وغير مختص وقد قيل ان الحرف اما ان يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحروف الاضافة والنداء وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف او بين فعل واسم كحروف الجر او بين جملتين كحروف الشرط او داخلا على جملة

تامة فان اتي لمعناها نحو ليت ولعل او موكد له نحو ان او فيه التاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقائم وقد قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما يجيء ليربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او يعين اسما فقط او فعلا فقط او ينفي فعلا فقط او ينفي اسما فقط او يؤكد فعلا فقط واسما فقط ويخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب وله اقسام بالنسبة الى تغيير الاعراب قسم لا تغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزايدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان وقسم يغير المعنى دون الاعراب نحو هل فاما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلثون حرفا ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها واربعة تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولن وكي واذن وخمسة تنصب بنيابة وهي الفاء والواو واو ولام كي والجحود وحتى وثمانية عشر تجر الاسم وخمسة تجزم الفعل **واما الحروف الغير العاملة** فنيف وستون حرفا منها ستة لابتداء غير حروف ابتداء وهي اما وكانما واخواتها وعشرة للعطف واربعة للمضادعة واربعة للاعراب واربعة تختص بالفعل وثلثة للاستفهام وثلثة للتانيث وحرفان للتفسير وحرفان للتاكيد وحرفان للتعريف وحرف للتنكير وحروف التنبيه ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي ما ولا وحروف النداء انتهى كلام الاندلسي وقال ابن الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام الاول ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قائم الثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني من احد الثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قائم الرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد الخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علمت لزيد منطلق السادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو فبما رحمة من الله في احد القولين انتهى وفي تذكرة ابن الصايغ قال ثعلب في مجموع بخط ابن الرماح الحروف على ثلثة اضرب ضرب يدخل للابتلاف وضرب لحدوث معنى لم يكن وضرب زايد موكد فالاول لو سقط سقط اصل الكلام الثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل الثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل وربط جملة بجملة والثاني على المثنى او تخصيص الاسم كالرجل والفعل كسيضرب وينقل الكلام كحروف النفي والثالث على وجهين عامل كان زيدا قائم وغير عامل نحو لزيد حاتم وقال ابن النحاس في معنى الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتاكيد او للتنبيه او الزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر لان الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتحضيض والتعريف والتنفيس والتانيث ويندرج تحت التنبيه حروف والاستفتاح والردع والتذكر والخطاب تقسيم قال ابن الخباز في شرح الدرة الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع وقال فائدة واضاف عبد القاهر الى ذلك الا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع قال وفيه نظر وقسم يجر فقط وهي حروف الجر وقسم يجزم وهي حروف الجزم فقط قال عبد اللطيف في اللمع اشبه الحروف بالاسماء نعم وبلى وجير وقط وبالافعال يا واخواتها وقد في كان قد واضعفها الزايدة والمنظر كالتنوين **باب الكلام والجملة** قال ابو طلحة بن فرقد الاندلسي في شرح فصول ابن معط الذي يتصور من التاليف مع الافادة وبدونها سبعة الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زايد لان الحرف لا يدخل على غير مقيد فيعتد بها انما فايدته ربط المفيد انتهى نقله ابن مكتوم في تذكرته **ضابطة** الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع وقال ابن هشام في المغني وبدانا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل الاول الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السور والجمل المنقطعة عما قبلها نحو مات رحمه الله الثاني المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار قال فالحق والحق اقول لاملان فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم حكيم واذا بدلنا اية مكان اية

والله اعلم بما نزل قالوا انما انت مفتر الثالث التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة الرابعة المجاب بها القسم نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة
الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول
فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام
ابوه واعجبني ان قمت فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها والمجموع ان قمت في موضع رفع لا ان وحدها لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا
محلا ولا قمت وحدها السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع
الاول الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم الثاني الواقعة حالا نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الثالث المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم
يقال هذا الذي كنتم به تكذبون الرابع المضاف اليها نحو يوم ولدت ويوم لا ينطقون يوم هم بارزون الخامس الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم
نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون السادس التابعة لمفرد نحو يوما لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه
ليوم لا ريب فيه السابع التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون
قال ابن هشام والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم جمل اتت ولها محل معرب سبع لانها حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف
لها بغير تردد في معلق عنها وتابعة لما هو معرب او ذو محل قاعدة وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد واتتك سبع ما لها من موضع صلة
وعارضة وجملة مبتدى وجواب اقسام وما قد فسرت في اشهر والخلف غير مبعد وبعيد تحضيض وبعد معلق لا جازم وجواب ذلك اوقد كذا
تابعة لشيء ما له من موضع فاحفظه غير مفند وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع من الاعراب
تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصر في اثني
عشر فيها الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قائم وقام زيد وراكب جاء زيد فان وقعت اول كلام لفظا لا نية كان
لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا
زيد قائم وهل وبل ولكن والا واما وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقول الافوه الاودي بينما الناس على
عليائها اذ هووا في هوة منها فغاروا الثالث نحو بينا انا معلق وقصة وزنادا راع الرابع ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا الخامس
ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لاكرمتك ولو جاء زيد اكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك على مذهب سيبويه في لما انها حرف
الى انها حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر باضافة الظرف ويقدرها بحين السادس ان تقع جوابا لهذه الحروف
الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة السابع ان يقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر * يسر المرء ما ذهب الليالي *
وكان ذهابهن له ذهابا الثامن ان يقع اعتراضا نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم التاسع ان يقع تفسيرية نحو قولك اشرت اليه اي قم
وكتبت اليه اي اضرب زيدا العاشر ان يقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد الحادي عشر ان يقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائم
والله لتخرجن الثاني عشر ان يكون معطوفا على ما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد وخرج عمرو الثالث عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها او تقدمها

ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم او تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن
عمرو فالقسم يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب فمنها
ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة بالاتفاق واثنان باختلاف الاول ان يقع خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم الثاني ان يقع خبرا للا التي لنفي
الجنس نحو لا ذا غيبة قوم تجي بخير الثالث ان يقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه احسن الرابع ان يقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاءني رجل
يكتب غلامه الخامس ان يقع معطوفا على ما هو مرفوع نحو جاءني رجل عاقل ويكتب خطا حسنا السادس ان يقع بدلا من مرفوع نحو اتت بانصبابا نكحها
عنا فدى باناهدة الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف الاول ان يكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد الثاني ان يكون في
موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم
يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يصيرها واياه في تقدير المفرد ومنها ما هو في موضع نصب وهو ثلثة عشر فيها عشرة باتفاق ثلثة باختلاف الاول
ان تقع خبرا لكان واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه الثاني ان يقع في موضع المفعول الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث
ان يقع في موضع المفعول الثالث لاعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه الرابع ان يقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قائم
الخامس ان يقع خبرا للا اخت ما نحو لا رجل يصدق السادس ان يقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق
في موضع مفعول قال السابع ان يقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد قائم وسل ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب
او موضعه نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان يقع في موضع الصفة لمنصوب نحو مثلت رجلا يتسم زيدا العاشر ان يقع
في موضع الحال نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان يكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا
القسم الاخير فقولك ابو من هو في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني عشر ان تقع مصدرة
بمذ ومنذ نحو قولك ما رأيته مذ خلقه الله ففي هذه الجملة خلاف ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب السيرافي الى انها
في موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع المستثنى بها نحو قام القوم لا يكون زيدا وقاموا ليس خالدا ففيهما خلاف ومنها ما هو في موضع
جر وذلك ستة اقسام ثلثة باتفاق وثلثة باختلاف فالتي باتفاق احدها ان يقع مضافا اليها اسماء الزمان نحو جئتك يوم
زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان يقع في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب المصحف الثالث ان يقع
معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل يكتب ويجيد والتي باختلاف احدها ان يقع بعد
آية بمعنى علامة في نحو قول الشاعر * بآية قام ينطق كل شيء * وخان امانة الديك الغراب * ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب
بعضهم الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل ايقاد معها حرف فيكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان يقع بعد حتى الابتدائية
نحو قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان * ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب الزجاج
وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها ما هو في موضع جزم وذلك ثلثة اقسام احدها ان تقع بعد اداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو
ان قام زيد يقم عمرو الثاني ان يقع جوابا للشرط العامل نحو ان يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان في محل جزم ولهذا
العطف عليها بالجزم قال الله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان قام
زيد ويخرج عمرو اكرمهما وقوله تعالى فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان واربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه انتهى وقال الشيخ

في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم الى انها [illegible] لا محل لها من الاعراب الثاني ان يقع بعد [illegible]

الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها وخرجها عشرا وستا فنصفها لها موضع الاعراب جاء مبينا فوصفية حالية خبرية مضاف
اليها واحك بالقول معلقا كذلك في التعليق والشرط والجزاء اذا عاملا يا في بلا عمل هنا وفي الشرط ما لا محل لها كما انت صلة مبدوءة سراك
وفي الشرط لم يعمل كذاك جواب جواب يمين مثله فاتك العنا مفسرة ايضا وحشوا كذا انت كذلك في التخفيف تلك بها الغنا وجمع ايضا في عد
خبرية حالية محكية بالقول ذات اضافة ومعلق وجواب ذي جزم بفاء اواذا او لتابع حكم المتقدم اطلقوا **فايدة** قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في
تعليقه على المقرب المفرد يستعمل في كلام النحاة باحد معان خمسة **احدها** المفرد الذي هو مقابل الجملة يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه **الثاني** المفرد
الذي هو مقابل المركب نحو بعلبك **الثالث** المفرد الذي هو مقابل المضاف **الرابع** المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع **الخامس** المفرد الذي هو في
باب النداء وباب لا النافية للجنس وهو مقابل المضاف والمشابه للمضاف **ضابطة** قال السخاوي في شرح المفصل ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة
الا الظرف نحو مررت بالذي عندك او خلفك

باب المعرب والمبني

قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات ~~وفيها~~
~~اقل واخف وبها نصل الى الغرض~~ والاعراب بالحروف فرع عليها **وقال** ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين **احدهما**
انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل و
كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها مما اعرب بحروف بعينها ولم نتعد هو بيان **الثاني** انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق
بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات
الاصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه انتهى **وقال** ابو البقاء في اللباب الاصل في علامات الاعراب
الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه **احدها** ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب **الثاني**
ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره **الثالث** ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى
الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى ان يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل
قاعدة الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه **احدها** انه اخف من الحركة فكان احق في الاصالة لخفته **الثاني** ان البناء ضد الاعراب واصل
الاعراب الحركة فاصل البناء السكون **الثالث** ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البناء على السكون واما البناء على الحركة فلاحد اربعة
اشياء اما لان لها اصلا في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة ولا تجعل وخمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب واما تفضيلا له على غيره
كالماضي بني على حركة تفضيلا على فعل الامر واما للهرب من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وامس واما لان حركته ضرورية وهي الحروف الاحادية
كالباء واللام والواو والفاء لانه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان في الاول لفظا او تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت متصلة لفظا
فهي منفصلة تقديرا وحكما لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء بالساكن حكما لو لم يحرك بخلاف الالف والواو في قاموا وقوموا
لان ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكره ذلك في البسيط **قاعدة** قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب
ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شيء كالياء في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة في علل
البناء خلاف لمذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعهما ان علل البناء محصورة في شبه الحرف او تضمن معناه وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب
اخرون علل البناء خمسة هذان والوقوع موقع المبني ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كما في ايهم
ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول **وقال** ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة

من العجز كجعل في بعلبك وخمس في خمسة عشر وعلل بعضهم بناء اسماء الافعال بانها لا تعقد ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد
والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عدد من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء اباتاثا واسماء العدد في قولهم واحد اثنان
ثلاثة اربعة وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى واسماء الافعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل وفرق الزمخشري فجعل علة بناء
الاسماء هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما اشبه الاسم المتمكن لم وهو انه يقول ان المنادى واقع موقع كاف ادعوك كاف ادعوك اشبهت كاف ذلك
لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة وكذا جعل ابن عصفور الاضافة الى المبني مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان واضافة اليه يعني الى ما لا تمكن له
ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ وما اشبهه فيكون عاشرة ويضاف اليه حادية عشرة وهي تركيب
من الحروف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنون على احد التعليلين في كل واحد منهما وهذه العلل كلها موجبة الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة انتهى
حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف ونقضه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غيره واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه
ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره **وقال** صاحب البسيط اختلف النحاة في علة البناء فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط انتهى وهذا يشبه ما في الاصول
لابن السراج وفي التعليقين لابي البقاء وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين **ضابطة** قال ابن الدهان في الغرة المركب من
المبنيات سبعة اقسام **الاول** اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه **الثاني** اسم بني مع صوت نحو سيبويه **الثالث** فعل بني مع اسم نحو حبذا
الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل **الخامس** حرف بني مع فعل نحو هلم **السادس** صوت بني مع صوت نحو حي هلا **السابع** حرف بني مع حرف نحو هلا
ولم يذكره ابن السراج في القسمة وزاد قوم قسما آخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو تضربن ويضربن وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه **ضابطة** قال الشيخ
علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي ليس في العربية مبني يدخل عليه اللام الا يحتج الى الاعراب كامس اذا عرف باللام صار معربا الا المبني في حال التنكير
فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال التنكير فاذا دخلته اللام بقي معها على بنائه **ضابطة** قال ابن
الدهان في الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك فاما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به لا نقول
في حركة التقاء الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف في لم يقم الآن ومثل ذلك مد فمن ضم وجماعة يعدون رب بناء منهم الربعي وقد بني حرف آخر على الضم وهو
في لغة قوم وجعل بعضهم من الله من هذا القسم **قاعدة** النصب اخو الجر ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن باشاذ في شرح المحسبة وانما كان
لانه يوافقه في كناية الاضمار نحو رايتك ومررت بك ورايته ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعني النصب والجر والرفع من حركات العمد **فائدة**
قال السخاوي في شرح معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكيره معرفته وتعريفه نكرته كالتثنية فكما ان التثنية لا يكون الا كذلك
فهذا الجمع على هذه الحدود ولها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع على هجائين لانه مرة بالواو ومرة بالياء قال
وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والعلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير **فائدة** قال
ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت بالحروف توطية لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما اعتزموا اعراب التثنية والجمع
بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف قال ونظير التوطية هنا قول ابي اسحق ان اللام الاولى
في نحو قولهم والله لئن زرتني لاكرمنك انما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام ثانية التي هي جواب القسم ومعتمدة **فايدة** قال ابن النحاس في التعليقة
المضمر الذي يضاف اليه كلا وكلتا ثلثة الفاظ كما وهما ونا **قاعدة** قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في اخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم
تعرب ولانها لو اعربت لم تخل اما ان تعرب الاول او الثاني او مجموعهما لا جائز تخصيص الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة ولا داخل الى وقوع الاعراب

وسطاً ولا جاز تخصيص الثاني لان الاول يشاركه في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا جائز اعرابهما معاً لان الاعراب يقع في الآخر ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الاعراب عليه كآخر المفردات فلذلك تعذر اعرابهما ضابطة قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة لانهم ارادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى الى اجتماع ما يستثقل في النسبة والاضافة فلذلك رفض واما السندو فاسم اعجمي واما هو فمبني واما الاسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة فائدة في تذكرة ابن مكتوم عن تعليق على ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها وبل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابداً ضابطة قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب وذلك بعد الجازم والناصب وجائز وذلك قبل لفظ في اي قبل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف بالطراد بعد الجازم والناصب وقبل لكن الاول واجب وهذا جائز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفاً ونادر لا يقع الا في ضرورة او شذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو لا تدخلوا حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله ابيت اسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ومعمل القلعي اقره بعد خلواته متوسب بنفسين مع تشبيه لا في اللفظ بالناهية انتهى

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قال في البسيط قالوا العلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لان النحاة سبروا الاشياء التي يصير الاسم بها فرعاً فوجدوها تسعاً وجمعها قوله ¤ انا اثنان من تسع المانع لفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة ¤ وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشباه فعل واختصاص ومعرفة وقال ابن خروف في شرح الجمل اخبر الاستاذ ابو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصرف موانع صرف الاسم عشر فهاكها ملخصة كتبت العلم تحرص جمع وتعريف وعدل وعجمة ووصف وتانيث ووزن مخصص وتانيث في علقى وعمران فاتئبه وعاشرها التركيب هذا ملخص وقال الامام الشاطبي صاحب الشاطبية دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا وفعلان فعلى ثم ذي الوصف افعلا وذي الف التانيث والعدل علة واللاعجم خص مطولاً وذو العدل والتركيب بالخلف والذي بوزن يخص الفعل او غالب علا وما الف مع نون آخره زيدتا وذو وهاو فقد والمؤنث اعتلا وقال بعضهم اجمع وزن عادلاً انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وقال آخر عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب النون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب ونقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين ابن النحاس في موانع الصرف وزن عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثاً وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم تركيب وجمع اي جمع وقال الآخر احصى الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وللتانيث صيغة وزائد فعلان والعجمة وقال ايضاً موانع صرف الاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت في العلم ترغب ¤ من العدل والتانيث والوصف عجمة ¤ وزائدتا فعلان جمع مركب ¤ وثاني التعريف والوزن تاسع ¤ وقد ادساها باحث يطلب قاعدة الاصل في الاسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر يجذبه الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضد بآخر يجذبه ومن فروع ذلك في عوده الى الاصل ادنى شبهة لانه على وفق الدليل ولذا صرف اربع من قولك مررت بنسوة اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتباراً لاصل وضعه وقال ابن اياز اصل الاسماء الصرف لعلتين احدهما ان اصلها الاعراب فينبغي ان تستوفي انواعه والثانية ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب والصرف يحصل بغير سبب ابداً وما حصل بغير سبب ابداً اصل لما حصل بسبب فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف قيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يخرجه عن الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل

مشغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعي ويحافظ عليها الثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الفرع الواحد وجعلناه مؤثراً لكان اكثر الاسماء غير منصرف ومع تكثرها لغة الاصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الا بسبب قوي فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته انشد ابن خالويه في كتاب ليس فاجلب الا الثلث والثني ولا قبلت الا قريباً مقالها وهو حجة لانه ادخل ياء التانيث على ثلث المعدول وهو غريب فائدة قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى انما يعرف بالسماع دون القياس وقال ابن مالك اخرج فعلان الفعلان اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا ونديانا واسمهن نصرانا ضابطة في شرح المفصل للاندلسي قال الكوفيون العدل على اربعة اوجه عدل في الاعداد نحو آحاد ومثنى وثلث وعدل في الاعلام نحو عمر والقياس عامر وعدل عن اللام نحو سحر وعدل عن اللام نحو سحر حكاسو لخرو هذا لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو ضد اول ورجل آخر معناه اشد تأخراً في الذكر هذا اصله ثم اجرى مجرى غيره ومن شأن افعل التفضيل ان يعقبه احد الثلثة وهنا الاعدل لمن لان افعل من متى افترن بمن لم يجمع ولم يؤنث ولم يثن وان كان قد صرب فعلم انه غير مقرون بمن وآخر لا يضاف فلا يقال هذا آخر النساء فتعين ان يكون معرفاً باللام وهو غير معرف فتعين ان يكون معرفاً باللام وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً ومعرف معنى وحكماً منزلة اسم بمن وانما التزم حذف من لانه اجري مجرى غيره وانما وجب تعريفه لانه غير مضاف وانما حذف اللام لكونه معلوماً قاعدة قال في البسيط الاعجمية بالاتفاق للذكر الالفاظ ولا باتفاق الاوزان

اما الاول

فاسحق ويعقوب وموسى اسماء الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الفرع اذا ذهب لبنه ويعقوب ذكر الحجل وموسى لما يحلق به منصرفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه آخذاً بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس مشتقاً لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا ايس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ

واما الثاني

فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاء موسى وطاوس وداود مصروفة لكونها نكرات فلا اعتبار في الوزن ضابطة ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا نكر انصرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال ¤ مساجد مع حبلى وحمراء بعدها ¤ وسكران ثلوه احاد واحمر ¤ فذي سبعة لم تنصرف كيفما اتت ¤ سواء اذا ما عرفت او تنكر ¤ وعثمان ابراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضرموت بسطر واحد فاعدد سبعة جاء صرفها اذا نكرت والباب في ذاك يحصر قاعدة الاعجمي اذا دخلت الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال اذا قلنا انه عجمي باؤه من نفس الكلمة وان قلنا ان باؤه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على وزن يقوم فائدة قال ابن جني في الخاطريات التعريف سبب التانيث والعجمة والتركيب والتنكير يسقط حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منع الصرف انك تعتد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان واحدهما ما ذكرنا الا ترى انك تصرف اربعاً وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امرأة اذا نكرته وان كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب ضابطة يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن وقال في البسيط ويستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لان التنوين يحذف الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضاً افعل منك عند الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لان من منك الدالة على المفاضلة لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه وشر منه وهما بوزن افعل في التقدير وقال ابن يعيش جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر وذلك لانه اذا

نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك نفيت التنوين وحذفت الالف فيما يجب الا
كسرها ولم تحفظ بغاية وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه
الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلته لم تعل اكثر من ان تحذف حرفا وتضع آخر مكانه ولا ضرورة بك الى ذلك وقال
ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا لان ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا فيما يضطر الى تنوينه ثم حكى عن
ابن الصايغ انه رد عليه فيما رد على المقرب استثناء هذا وانه افسد تعليله وقال سلمنا انه لا فايدة في ان الحرف وضع حرف لكن ثم امر آخر وهو ان هذا الحرف
الذي وضعناه موضع الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا حرك بان يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل وهذا احسن جدا **فايدة** في تذكرة التاج بن مكتوم
قال في المستوفي لا يكاد التنوين يوجد الا في اللغة العربية

باب النكرة والمعرفة

قاعدة الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير قال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال
صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه **الاول** ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير **الثاني**
ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او اداة بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير **الثالث** ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة
فاندراج المعرفة تحت عمومه دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعا منه والجنس اصل الانواع
الرابع ان فايدة فايدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار والسامع والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب لا اخبار فلا
تعريف قبل التركيب **وقال** ومما يدل ان النكرة الاصل انها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فنصب على الحال ولا يرفع على الصفة
لان الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب اعرف المعرفتين على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما وقال في باب ما لا
ينصرف التعريف فرع التنكير لانه مسبوق بالتنكير ودليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه **احدها** ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام
باوصاف زايدة على الحقيقة المشتركة **الثاني** ان لفظ شيء يعم الموجودات فاذا اريد بعضها اختص بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف
الثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية او وضعية **الرابع** قال ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التعريف عليه
منع الصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رايت البكران سفل علمن قال علمنا ان اخوانا بنو عجل حلالا على رايت بكرا وانما يحمل على الاصل
قال في البسيط علامات النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غزال ومثاله وشبهه من دون
اللام والتنوين في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه وصه وابرهيم وابرهيم والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها
بالجواب كما عرف ان متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جائني من رجل وما لزيد من درهم ودخول كم نحو كم رجل جائني ودخول
لام التي تعمل عمل ان او التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا وصلاحيته نصبها على الحال او التمييز **ضابطة** قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام
واسماء الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة المعرفة بقصد النداء وزاد قوم امثلة التاكيد اجمعون واجمع
وجمعاء وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف تخلوها عن القراين الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعارف المعرفة كالمعاني قال
ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتاكيد الجمع المعرف قال وعلى هذا القول
تكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زايدة عليه والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم
او بالنظر الى مسماه وهو العالم تبعا لنوبة المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زايدة اما ان تكون متقدمة او متاخرة والمتقدمة

اما المتكلم

اما ان تكون متصلة او منفصلة والمتصلة لام التعريف والمنفصلة اما ان تعرف بالقصد وهو حروف النداء او بغيره وهي القراين المعرفة للضماير والمتاخرة اما ان تكون
متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة اما ان يكون اسما جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بها واللام في الذي
والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل به الى وصف المعارف بالجمل والتعرف
لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على ساير الصفات **فايدة** قال ابن الدهان في الغرة الاسماء تنقسم الى ثلثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهم هي اسماء الاشارة
والموصولات وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر

باب المضمر

قاعدة قال ابن يعيش اصل المضمر ان يكون على صيغة واحدة في الرفع والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في آخرها يبين احوالها وكانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل
على اعرابها ومواضعها **قاعدة** قال ابن يعيش اصل المضمر ان يكون المنفصل المرفوع لان اول احواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد ان يكون
ضميره منفصلا والمنصوب والمجزوم عاملهما لا يكون الا لفظا فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجزوم عاملهما لا يكون الا لفظا فاذا اتصل
انفصل به مضاد المرفوع بالانفصال **قاعدة** قال ابن يعيش الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذا حمل عليه في التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول رايتك
انت كما تقول مررت بك انت **ضابطة** المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة **احدها** ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وما جرى مجراهما
ولا مفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد **الثاني** ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني **الثالث** ان يكون
مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي
موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه **الرابع** ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا **الخامس** ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا **السادس** ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا **السابع** ان يكون متصلا بفاعل
مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الافعال الا في ظننت
واخواتها وفي فقدت وعدمت ذكرها ابن النحاس في تعليقه على المقرب

باب العلم

قال في البسيط العلم المنقول ينحصر في ثلثة عشر نوعا قال ولا دليل
على حصره سوى استقراء كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو طبيانا وعن مصغر كعمير وسهيل
وزهير وحريث وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كثور واسد نحو ابن وجعفر لنهر وعمرو لواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة
خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس مصدر كذا دواس اياسا اعطى ولم يرد هو مصدر ابسي مقلوب يبس لان مصدر المقلوب ياتي على الاصل وعن اسم فاعل كمالك
وحارث وحاتم وفاطمة وعايشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر وعن صوت كببة وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم والخامسة على هذا الوزن
وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه والثاني
في قولهم اطرق لموضع معين قلت ينبغي ان يراد المنقول من صفة مشبهة كمليح وخديجة وشيخ وعفيف ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله
من المضارع **قاعدة** قال الشلوبين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء اذا كثر استعماله غير **قاعدة** الاعلام لا تفيد معنى
لانها تقع على الشيء وعلى خلافه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء
الاجناس كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المراة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح ان يكون علما على الرجل والمراة ولذلك
قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغير اللغة فانه يجوز ان ينقل اسم ولدك وعبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك
تغير اللغة ولم يكن ذلك الاسم الجنس فلو سميت الرجل فرسا والفرس جملا كان ذلك تغير اللغة ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على الشيء وضده

كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بل لتمييز القبيح من الحسن والجبان
باسد والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغير اللغة كنقل رجل الى فرس او جمل بخلاف نقل العلم **فائدة** قال
ابن جني في الخصايص ثم ابن يعيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان اقعد في التعريف من المعاني
وذلك لان العيان بيناه لها الظهور لها الوليكن كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة ومن علم الاستدلال
فائدة في تذكرة ابن الصايغ قال تغلب من مجموع بخط ابن الزجاج قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فيقول نعم العمر عمر الخطاب
وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على جنس معرف فقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لا نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا نضرة لكم وقضت ولا ابا حسن
لها **باب الاشارة** قال ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها او بالكاف وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بشيء منها وهو
ومنها ما لا يستعمل بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط والباقي يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما يريد من المعنى **باب الموصول فايدة**
قال ابن يعيش اكثر النحويين سمي صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه **قال**
الاندلسي الصلة يقال بالاشتراك عندهم على ثلثة اشياء صلة الموصول وهذا الحرف صلة اي زايد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد
فالباء صلة اي وصلة **فايدة** ذهب قوم الى ان تعريف الموصول بالالف واللام ظاهرة في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنوية في من وما ونحوهما
والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل قيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكان يا ايها منابها **وقال** الابذي في شرح الجزولية
وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل قائم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل يا ايها الرجل التي للحضور ثم اختصرت ولذا لزمت يا ولم تحذف
لتلا يتوالى الحذف ولانها صارت عوضا انتهى **ضابطة** قال ابن الصايغ في شرح الفية ابن معط ملخص القول في حذف العايد ان يقال اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتداء او غيره ان كان غير مبتداء لم يجز الحذف وان كان مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما في الاول
لا يحذف والثاني اما ان يصلح ما بعده للصلة او لا في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا او لا والاول ان تستقر لولا او ما في الثاني لا حذف والاول
اما ان يطول الصلة او لا الثاني يجوز في اي لا في غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف او بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف
وان كان بهما فاما متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون في الصلة ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف فان كان
مجرورا فاما باسم او حرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفا فاما عامل او لا ان لم يكن عاملا فلا حذف والا جاز الحذف
وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا او لا ان لم يكن فلا حذف فان كان فاما بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان يماثل جار الضمير
لفظا ومعنى وعاملا او لا ان لم يماثل لا يحذف وان ماثله ففي ذلك كله جاز الحذف انتهى وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم ❊ ايا تاج دين الله
والاوحد الذي ❊ تسنم مجدا فاقد ذروة العلا ❊ وجامع اشتات الفضايل حاويا ❊ مدا السبق حلا لا لما قد تشكلا ❊ وبحر علوم في رياض مكارم ❊ ابي حاله
النائل الا النائل ❊ لعلك للاحباب منك نجية ❊ واوصافك الاعلام طاول ترتيلا ❊ تعدد لنا نظما مواضع حذفها ❊ يعود على الموصول نظما مسهلا ❊
واكثر من الايضاح واعذر مقصرا ❊ وعش دائم الاقبال ترفل في الحلا ❊ فاجابه الا ايها المولى المحلى قريضه ❊ اذا راح شعر الناس في البيد فشكلا ❊ وحال
المعالي عرابيا ❊ عليها من التمييز ما يسح الحلى ❊ ومستنتج الافكار تشرق كالضحى ❊ ومستخرج الالفاظ غلبه كالطلا ❊ وغارس من غرس المكارم مثمرا ❊
وجانى من ثمر الفضايل ما حلا ❊ كتبت الى المملوك نظما بدحض ❊ وصفك في الافاق ما زال افضلا ❊ وارسلت تبغي نظم لسائل ❊ ومن عجب ان يسال
البحر جدولا ❊ فلم يسع المملوك الا امتثاله ❊ وتمثيل ما الوى وايضاح ما جلا ❊ ولم بالجهد في اجتلاب شريده ❊ ومن بذل المجهود جهدا فما الا

فقلت

فقلت وقد احدث تبرا الى ضحى ❊ وشوا الى بحر وسحا الذي ملا ❊ اذا عايد الموصول حاولت حذفه ❊ فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا ❊ فما كان مرفوعا
ولم يك مبتدا ❊ فاثبت واما الحذف فاتركه واخطلا ❊ وان كان مرفوعا ومبتدا غدا ❊ وفي وصل اي صدرا احذف سهلا ❊ بشرط بنا اي واما ان تحرت
فقيل يجوزون لحذف وقيل لا ❊ وان يك ذا صدر الموصول غيرها ❊ وطالت فان تصلح العجز موصلا ❊ فدونك فاحذفه وان لم تطل فقد ❊ اجيز على قول ضعيف
واخملا ❊ وشاهده فاقرايما ما على الذي ❊ واحسن مرفوعا الذا نقل من تلا ❊ واثبته محصورا كذا ان نفيته ❊ ها تميم لها الله باهو وولا ❊
وفي حذفه خلف لذي عطف غيره ❊ عليه ومنع الحذف في عكس انجلا ❊ وما كان مفعولا بغير ظننت وهو ❊ متصل فاحذفه تظفر بالاعتلا ❊ وشرط في
ذا عوده وحده فان ❊ يعد غيره فالحذف ليس سهلا ❊ وهذا اذا الموصول لم يك ال فان ❊ يكنها فلا تحذف وقد جاء مقللا ❊ وما كان خفضا بالاضافة
لفظه ❊ ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا ❊ وخافضه ان ناب عن حرف مصدر ❊ وفعل فلم يحذفه اعني السؤلا ❊ كقولك تسلو فاقض ما انت قاض او
فان كان مجرورا بحرف فقد اعلا ❊ وموصوله احجى لذلك فاحذف ❊ اذا ما استوى الحرفان باحادي العلا ❊ واعني به لفظا ومعنى ولم تكن ❊ فقد يك
حرف العايد الحصر قد تلا ❊ ولم يك ايضا قد اقيم مقام ما ❊ غدا فاعلا فاسمع مقالي ممثلا ❊ ويشرب مما تشربون وان غدا ❊ تنادينها في اللفظ منفردا
خلا ❊ **باب الحرف باداة ضابطة** قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام **احدها** التعريف الجنسي نحو قولهم الرجل
خير من المراة اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والاكثر من امراة خير من رجل **الثاني** التعريف عهد وجودي بين المتكلم
والمخاطب كقولك قدم الرجل وانفقت الدينار لمعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله
ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن مكتوم **الثالث** التعريف عهدي ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة
الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار فردها بواحد في الذهن الا ان
هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد شيء معهود في الوجود ولهذا قال
المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد شيء معهودا في الوجود **الرابع** التعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم
الاشارة وقياس بابها الرجل وما شاكله ان يا كله يكون من تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالنداء **الخامس** ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل
او اسم مفعول **السادس** ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا يجتمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة
لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجري صفة للمعرفة السابقة **السابع** ان تكون زايدة في الاعلام **الثامن** ان تكون محسنة والتعريف بغيرها كلام
الذي والتي **التاسع** ان تكون للمح قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضوري ثم العهدي ثم الجنسي **وقال** المهلبي تعلم فالتعريف ستة او جرى اذا الاسم زيدت
على اوجه الاسم حضور وتفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم **فائدة** معرفة فيه اسم من اسماء الزمان قال ابن يعيش ولو علم فلذلك
لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد الحين وحكى ابو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان احدهما
بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الالاهة والالاهة في اعتقاب تعريفين
عليه والاسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلث نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في الخصايص
الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وندرى والندرى وذكر المهلبي من ذلك غدوة والغدوة وثرى والثرى **باب المبتداء
والخبر** قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتداء والخبر هما الاصل والاول في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات
محمول عليهما وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقترن بغيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا

اليوم ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر بغيره **فايدة** وقوع الاعراب في الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع
لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر ليس لانه يخشى التباس بل الفرق من
من الاستحسان او تشبيها بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ
الخبر **فايدة** قال ابن النحاس في التعليقة قولنا اقائم الزيدان وما ذاهب اخواك المبتدأ فيه لا خبر له ملفوظ به ولا مقدر قال ومن المبتدآت التي لا اخبار لها ايضا قولهم
اقل رجل يقول ذلك فاقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذلك فيقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته
وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته فانه لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين لكونه في معنى اكتف
وكذلك قول الشاعر * غير ماسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن * ومثله قول الآخر * غير لاه عداك فاطرح اللهو * ولا تغترر بعارض سلم * فغير في البيتين مبتدأ
لا خبر له على احد الوجهين لانه محمول على ما كانه قيل ما يوسف على زمن كما في قولهم ما قائم اخواك **فائدة** اصل المبتدأ ان يكون معرفة واصل الخبر ان يكون نكرة و
ذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فان افاد جاز **مسوغ**

الابتداء بالنكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة
في عشرة امور **احدها** ان تكون موصوفة لفظا نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك او تقديرا نحو السمن منوان بدرهم او منهم او معنى
نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير **الثاني** ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو غلام
رجل جاءني **الثالث** العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى **الرابع** ان يكون خبرا ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد لكل اجل كتاب قصدك غلامه رجل **الخامس**
ان يكون عاما بذاته كاسماء الشرط والاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب لمؤلفها ان
الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة كما مثل في الكافية وليس كما قال **السادس** ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي
نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة **السابع** ان يكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على آل ياسين
وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء **الثامن** ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت **التاسع**
ان يقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب **العاشر** ان يقع في اول جملة حالية نحو سرينا ونجم قد اضاء وكل يوم ترى في مدينة ... وبهذا يعلم ان
اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل ان النكرة اذا وقعت بعد واو الحال وانما القياس
ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام انتهى وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب
في علمي التصريف والاعراب جملة من المسوغات ثم قال وكل ما ذكرت في التقرير يرجع للتخصيص والتعميم **وقال** المهلبي في نظم الفرائد وقوع الابتداء بالتنكير في ثمان للتحرير
بعد نفي او جواب لنفي او لمعناه موجبا كالنظر ثم ان كنت سائلا او مجيبا لسؤال وسائلا بحرف ثم موصولة بمن واذا وقعت ظاهر الذي مستخبر ولمعنى تعجب او دعا
او عموم ونعتها للبصير وقال ايضا فقد جاء ما اغنى وسد عن الخبر في حذفه ونعاله في اثني عشر حال وشرطه جواب سائل او حال قسم ومعمول الخبر وجواب الواو
ثم وصف بعده او فاعل او نفس نفي في الاثر او في سؤال في العموم او واو مع وحديث معطوف كفانا من غيرنا مثال الحال اكثر شربي السويق ملتوتا والشرط
ان زيدا ان ... اي ثابت اذا الطاعن حذف الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب سؤال النفي لمن قال من عندك وجواب القسم لعمر الله لافعلن ومعمول الخبر

ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وجواب لولا لولا زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر
والفاعل اقائم الزيدان ونفس النفي نحو زيد لمن قال ما عندي احد والسؤال في العموم هل طعام اي عندكم وواو مع كل رجل وضيعته والعطف نحن بما
عندنا وانت بما عندك راض **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا بالفاء في موضعين احدهما يلزم الفاء
والآخر لا يلزم الفاء فاما الذي يلزم الفاء ففي موضعين **احدهما** تفصل الخبر وهو ان يكون المبتدأ شرطا جازما بالشابة وجزاؤه جملة اسمية او شرطية نحو
يأتيني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه **الثاني** قولهم اما زيد فقائم واما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول
والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي يأتيني فله درهم واللذان يأتيانها منكم فآذوهما وكل رجل
يأتيني فله درهم **فايدة** قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الخطاب الفارسي نحوي من اصحاب المبرد في كتاب النوادر له الليلة الهلال ليس في الكلام شيء
خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله قوله الكل عام نعم تحوونه انتهى **ضابط** روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة **الاول** الضمير وهو الاصل
الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير **الثالث** اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة **الرابع** اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله
اذا كان كنية له عموم يشمل المبتدأ نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين **الخامس** ان يعطف بفاء السببية جملة
ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات
يجم فيغرق العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام

السادس
السابع

الثامن ال النائبة عن الضمير في قول طائفة نحو فان الجنة هي المأوى اي مأواه **التاسع** كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله
الا الله **العاشر** اذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه **وقال** ابن يعيش
ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب عيسى موسى **قاعدة** قال ابن اياز اذا دار الامر بين
كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة ومعتمدها وقال العبدي
في البرهان الاولى كونه الخبر لان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدأ اذ الخبر يكون مفردا جامدا ومشتقا وجملة على تشعب
اقسامها والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا وقال شيخنا الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور والاوائل مثاله فصبر جميل
اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة وقول معروف اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم **قاعدة** وقال ابن هشام في المغني
ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده وجزم كثير من النحويين في نحو لعمرك لافعلن
وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ **قاعدة** قال ابن هشام في المغني اذا دار الامر بين كون المحذوف
فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما
الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فانه يقدر
فالموجود فاعل لا مبتدأ او يوقع فاعلا في قراءة من كسر الباء او بموضع آخر يشبهه نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله
خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم **وقال** ابن
النحاس في التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمرنا خبرا واضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل و
لان اخر الجملة اولى بالحذف من اولها لان اولها موضع استجمام وراحة واخرها موضع تعب وطلب استراحة **فائدة** قال الشيخ بهاء الدين

ابن النحاس في تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير المبتدا اختلف فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة
فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء وجد شيء من الشرائط او لم يوجد وقال الجرجاني يجوز الاخبار عن النكرة بكل امر لا اشتراك النفوس
في معرفته نحو رجل من تميم شاعر او فارس فلا يجوز عنده شيء واحد هو جهالة بعض النفوس ذلك وما ذكره لا يحصر المواضع وقال شيخنا جمال
الدين محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير وقربها من المعرفة باحد الشيئين اما باختصاصها كالنكرة
الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل يعتبر كل ما يراد فان كان جاريا
على الضابط اجزناه والا منعناه وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الاماكن
التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ينيف على الثلثين وان لم اجد احدا من النحاة بلغ بها زائدا على اربعة وعشرين فيما علمته احدها ان يكون
موصوفة وهذه تحته نوعان موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وموصوف بصفة مقدرة كمسئلة السمن منوان
بدرهم فان تقديره منوان منه بدرهم ومنه في موضع الصفة للمنوين الثاني ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة
اي انسان ضعيف او حيوان التجا الى ضعيف الثالث يقاربه المعرفة في عدم قبوله الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك الرابع ان يكون اسم استفهام
نحو من جاءك الخامس اسم شرط من نحو من يأتني اكرمه السادس كم الخبرية نحو كم غلام لي السابع ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك الثامن
ان يتقدمها اداة نفي ما رجل قائم التاسع ان يتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قائم العاشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندي رجل الحادي عشر
ان يتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو في الدار رجل وينبغي ان تشترط في هذين القسمين ان يكون مع المجرور او الظرف معرفة والا فلو قيل في دار رجل رجل
وان كان الخبر مجرورا وقد تقدم واجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو تاخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما شيخنا الثاني عشر
ان يكون فيها معنى الدعاء نحو سلام عليكم وويل له الثالث عشر ان يكون الكلام بها في معنى كلام اخر كقولهم شيء ما جاء بك وقولهم شر اهر ذا ناب اي انه
في معنى النفي اي ما اهر ذا ناب الا شر الرابع عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو مسئلة خير من بطالة الخامس عشر ان يكون في جواب
من يسال بالهمزة وام نحو رجل قائم في جواب من قال ارجل قائم ام امراة السادس عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل
اهنته وقول امرئ القيس فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب علي وثوب اجر السابع عشر ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم الثامن عشر
ان تكون عاملة نحو امر بمعروف صدقة التاسع عشر ان تكون بما التعجبية نحو ما احسن زيدا على راي سيبويه العشرون ان تكون مضافة اضافة محضة
نحو غلام امراة خارج الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثاني والعشرون ان يكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون مصغرة
نحو رجيل قائم فالتصغير وصف في المعنى بالصغر الثالث والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حكي انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش
صبا عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون ذكره الجرجاني في مسائله الرابع والعشرون ان يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو قام
ابوه رجل بشرط ان يكون فيه معرفة ايضا الخامس والعشرون ما دخلت ان في جواب النفي نحو قولك ان رجلا في الدار في جواب من قال ما رجل في الدار السادس والعشرون
ان تكون في معنى من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راي الكوفيين والاخفش السابع والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم
الثامن والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة فصح مبتداة نحو قول الشاعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
فايلتي التاسع والعشرون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة وقول معروف على احد الوجهين الثلثون ان تلي لولا كقول الشاعر لولا اصطبار لاودى
عزيز ذي مقة الحادي والثلثون ان تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل ان مضى عير فعير في الرباط قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ادعى

الاحالة فلعل غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل ان شاء الله انتهى
كلام ابن النحاس ثم رايت مؤلفا لبعض المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة وانهاها بعض المتاخرين الى اثنين وثلثين قال وقد انهيتها
بعون الله الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلثين التي ذكرها ابن النحاس وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائمان فجاز
الابتداء بها لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجائية وان تقع جوابا كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي وان تكون محصورة نحو انما في الدار رجل وان
تكون للمفاجاة قاله ابن الطراوة ومثله بقولهم شيء ما جاء بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة وان يؤتى بها للمناقضة كقولك رجل قام
لمن زعم ان امراة قامت وان يقصد بها الابهام كقوله تعالى وصية لازواجهم على قراءة الرفع وان يفيد خبرها نحو دينار اخذ من الماخوذ منه درهمان وانسان
صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار او بعثه بردى في يوم وان يتقدم معمول خبرها نحو في داره القاضي يبيض على ان يكون يبيض خبرا وان تكون النكرة لا يراد بعينها كقول
امرئ القيس مرسعة بين ارساغه لانه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم اذا
ما جعلت الاسم مبتدا فقل * بتعريفه الا مواضع نكرا * بها وهي ان عدت ثلثون بعدها * ثلثتها فاحفظ لكي تتمهرا * ومرجعها الاثنين منها فقل هما
خصوص وتعميم افادا واثرا * فاولها الموصوف والوصف والذي * عن النفي واستفهامه قد تاخرا * كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي * اضيف وما
قد عم او جا منكرا * كقولك دينار لدي لقائل * اعندك دينار فكن متبصرا * كذا كم للاخبار وما للتعجب قابلا * لال وكذا ما كان في حصر فيجوز وما جاء عاملا
او عاملا او ما لمسوغ التفضيل ان يتنكرا * وما بعد واو الحال جاز فاجزا * ولولا وبا كالفعل او جا مصغرا * وباو ان يتلو في جواب الذي نفى
وما كان معطوفا على ما به يكثرا * وباغ ومخصوصا فدا وجواب ذي * سوال بام فالهمز فاخبر لتخبرا * وما قدمت اخباره وهي جملة * وما نحو ما انجاه في الفرا
بالفرا * كذا باولى لام ابتداء وما غدا * عن الظرف والمجرور ايضا مؤخرا * وما كان في معنى التعجب او بلا * اذا الفجاة فاخرها نحو جوهرا فائدة في تذكرة
تاج بن مكتوم قالوا راكب الناقة طليحان وفيه ثلثة اقوال قيل تقديره احد طليحين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف وقيل التقدير راكب
الناقة والناقة طليحان وقيل راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدا انتهى

باب كان واخواتها

قال ابن ياسين
كان ام الافعال لان كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ومن ثم صرفها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما طرفا الزمان وظل
واضحى اختان لانهما الصدر النهار وبات وصار اختان لاعتلال عينهما وقال وفتئ وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اوطانها وليس منفرد لانها لا تتصرف
وقال ابن هشام في تذكرته الصواب ان يقال انما قيل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس ومادام اختان لعدم مدة تصرفهما او لا
غير لازمة في الاربعة انما يلزم قبلها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر انها قد تنفى بما فليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة
على دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله خطا والذي قلناه هو الصواب وقال ابو البقاء في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه
احدها سعة اقسامها الثاني ان كان التامة دالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون الثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون
دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء الرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون
في قولهم لم يك الخامس ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا

مسئلة

قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر احمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد الا طعامك جائز من كل قول كان الا طعامك زيد جائز من كل
قول الا طعامك كان زيد جائز من كل قول كان زيد طعامك الا جائز من كل قول كان طعامك الا زيد جائز من كل قول الكوفيين وخطا من
البصريين طعامك الا كان زيد جائز من قول البصريين والكسائي وخطا من قول الفراء طعامك كان زيد الا جائز من كل قول كان طعامك زيد الا

جايز من قول الكوفيين وخطاء من قول البصريين الا كان زيد طعامك جايز من قول البصريين وخطاء من قول الكوفيين الا على كلا ابين من قول الكسائي الا كان زيد خطأ من كل قول طعامك كان الا زيد جايز من كل قول كان الا زيد طعامك جايز من كل قول وفي هاتين تبحح من قول الكوفيين واذا قدمت زيدا زيد كان الا طعامك وزيد الا طعامك كان والا طعامك زيد كان وزيد طعامك كان الا فهذه كلها جايز من كل قول فاذا قلت زيد طعامك كان او طعامك الا زيد كان جاز من قول البصريين والكسائي وكانا خطاء من قول الفراء لانه لا يقدم مفعول خبر كان عليه اذا كان خبرها فعلا من فعل او لو اراد ورده الى فعل ويفعل لم يجز عنده والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك زيد كان الا جاز من كل قول وان قلت زيد طعامك كان الا جاز من كل قول وقولك الا زيد طعامك جايز من قول البصريين وخطاء من قول الكوفيين الا الكسائي فان قلت طعامك زيدا الا كان جاز من قول البصريين وخطاء من قول الكوفيين وقولك زيدا الا كان طعامك جايز من قول البصريين وخطاء من قول الكوفيين الا الكسائي على كلا ابين انتهى **ضابطة** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها في تقديم اخبارها عليها اربعة اقسام قسم لا يتقدم خبرها عليها بالاتفاق وهو ما دام وقسم يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهي ما زال وما انفك وما فتي وما برح وقسم يتقدم الخبر عليه اتفاقا ما لم يعرض عارض وهو كان وبقية افعال الباب

باب ما واخواتها

قاعدة قال ابو البقاء في التبيين ما هي الاصل في النفي وهي ام بابه والنفي فيها اكد **فائدة** قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في القران الا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو ما انت بهادي العمي على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعي انه مالم يقع في الشعر الا على لغة تميم قال بعض النحويين نصيحي ذلك وجدته كما ذكر ما خلا ثلثة ابيات منها اثنان فيها خلاف قول الفرزدق وادما بشر والاخر بعبيه والعجاج او دنا في نجرين ما مثلها بحران كذا دعى بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق والثالث قوله انا النذير بحرة مسودة البكر اقوادها ابناؤها معكفون اياهم حنقوا الصدور وما هم اولادها

قاعدة التصرف في لا النافية اكثر من التصرف في ما الكافة ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو تالله تفتؤا اي لا تفتؤ ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ قال في الفيه في الجواب منفيا بلا او ما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الا لا

فائدة قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم يروا ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وعد ذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل في ثلثة مواضع بعد هل فالاول كقوله فان نئا عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب الثاني كقوله ولكن اجرا لو علمت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته نظر سيبويه لا ان بشر ولا يكون في الاستثناء من حيث انه لا يستعمل معهما الا احدا لا والاخر مضمرا دائما

باب ان واخواتها

ضابط قال في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا من اضافه واحواله وشرايطه قائم في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك ان في الدار زيدا **وقال** ابن يعيش في الشرح كما جاز في المبتدا والخبر جاز مع ان واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتداء وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف

الخبر ظرفا او جارا ومجرورا وذلك انهم توسعوا في الظرف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال **قاعدة** قال ابو البقاء في التبيين اصل الباب ان **ضابط** قال ابن هشام في شرح الشذور تكسر ان في تسع مواضع **احدها** في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه **الثاني** ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء **الثالث** في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل **الرابع** في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون **الخامس** في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس **السادس** ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون **السابع** ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله **الثامن** ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه **التاسع** ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وتفتح في ثمانية مواضع **احدها** ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا **والثاني** ان تقع نايبا عن الفاعل نحو اوحي الي انه استمع **الثالث** ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم **الرابع** ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة **الخامس** ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل **السادس** ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق **السابع** ان تقع مجرورة بالاضافة نحو مثل ما انكم تنطقون **الثامن** ان تقع تابعا لشيء مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم **ويجوز الكسر والفتح** في ثلثة مواضع **احدها** بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب **الثاني** بعد الفاء الجزائية نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم **الثالث** اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله **ضابطة** قال ابو حيان قال ان المخففة اذا اعملت كحالها وهي مشددة في جميع الاحكام الا في شيء واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم ولا يجوز انك قائم **فائدة** قال السخاوي في شرح المفصل اختلف النحاة في ان واللام ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في المعمول وتغيرها لفظ الابتداء اشد تاكيدا او اقعد من اللام وقال الاخرون اللام اشد تاكيدا لانه يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل

باب لا

فائدة قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معاني الابهام اولى بها **فائدة** في تعاليق ابن هشام نظير ما في انها واخواتها عن العمل اللام في لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو في انها هيات لا لاخذ العمل في المعارف ولولا وجودها لم يكن تعمل قديما وليان بالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني فانه على نيتها كما ان قوله الى ملاك الشيهة الادب على نية اللام المعلقة وابقي حكمها **ضابطة** قال سيبويه كل شيء حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا

باب ظن واخواتها

ضابطة **قال** ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت وعلمت ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر وسال قالوا انظر من ابو زيد واسال من ابو عمرو او كان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين العلم والعلم من افعال القلوب فاجرى السبب مجرى المسبب **فائدة** قال ابن القواس في شرح الدرة لهذه الافعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتعدية منها ان مفعولها مبتداء وخبر في الاصل ومنها انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز في باب اعطيت ومنها الالغاء ومنها التعليق ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو ظننتني قائما وعلمتني منطلقا والمخاطب ظننتك منطلقا اي ظننت نفسك والغايب زيد ظنه عالما اي نفسه وفي التنزيل ان راه استغنى اي راى نفسه وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين احدهما انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم والظن به لانه محلهما بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربتني وضربتك فان المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه ونتايها

وظننه بامور نفسه اكثر من علمه بامور غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينها حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين في غير هذه من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت النفس وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت في ذلك على افعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني لان الانسان كان دعا على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكانه قال عدمني غيري انتهى

باب الفاعل

فايدة قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاسناد والبناء والتفريغ والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد يدل على ذلك ان سيبويه قال الفاعل شغل به الفاعل وقال في موضع فرغ له وفي موضع بني له وفي موضع اسند له لانها كلها في معنى واحد

قاعدة الفاعل كجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقا في اللباب والدليل على ذلك اثنى عشر وجها احدها ان اخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لانه في حكم المنفصل الثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينها ولولا انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به الرابع انهم وصلوا تاء التانيث بالفعل ولانه على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا القيا وقفا فكانه الق الق ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما انيب منابه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم التاء كالجزء من الفعل لم تبق مع النسب السابع انهم الغوا ظننت اذا توسطت او تاخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل ومثل ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد مع انه فعل فاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء واخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا ما احيبذه فصغروا الفعل وحذفوا منه احدى البائين ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منهما انتهى وهذه الاوجه ماخوذة من سر الصناعة لابن جني

قاعدة الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن النحاس وانما كان الاصل في الفاعل التقديم لانه ينزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول وقال ابن عصفور في المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلثة اقسام قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شي مبني او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل او اسم مشتق منه وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او متصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون بها وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا ذلك

ضابطة قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلثة مواضع احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فهنا يحذف الفاعل وهو غير مراد الثاني في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه يعجبني ضرب زيد او يعجبني شرب الماء الثالث اذا لقي الفاعل ساكنا في كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربي القوم ومنه التوكيد نحو هل تضربن يا قوم وهل تضربن يا هند

ضابطة قال ابن النحاس في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقديم والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه الثاني ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه الثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظا نحو ضرب غلامه زيد فهذه الثلثة يجوز بالاجماع الرابع ان يكون الظاهر متاخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه زيدا فهذا اكثر النحاة لا يجوز ومحله باب المضمر ومنهم من اجازه

باب النائب عن الفاعل

ضابطة

قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة

ضابطة قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما استثنيه لك ولم يتعرض احد لهذا فمن ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد وكذلك الباء ومن اذا افادتا ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن اياز الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا جررن والمميز اذا كان معه من نحو طبت من نفس لا يقوم شي من ذلك مقام الفاعل

فائدة ابن معط في الفية مسئلة بها امتحان النشا بالمعطيه الف ماثرة وكسي المكسو فروا جبة ونقص الموزون الفاجرة قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاة بها والافادة الرياضة والتدريب ولها اربع صور الاولى ان يستعمل الفعل واسم المفعول بالباء نحو اعطي بالمعطيه الف ماثرة على فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين لاعطي واثنين للمعطى ما اعطي فمفعوله الاول ماثرة والثاني بالمعطي ويتعين رفع المائة بالاعطي لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح المعطى في محل النصب على ما كان اولا واما المعطى فمفعوله الاول الف فيتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطي وبالالف واعطي اجيب بان الالف واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وعمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الفعل والضمير في به يعود على الالف واللام في المعطى لان التقدير اعطيت بالثوب المعطى به زيد الف ماثرة فلما حذف اللام صار وبنيا للمفعول اقيم المائة والالف مقامه الثاني ان يجرد من حروف الجر نحو كسي المكسو فروا جبة فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود على الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وفروا منصوب لانها المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع الفصل بين الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامها مقام الفاعل وينصب المكسو الضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فروا جبة لعدم اللبس كما يجوز اعطي درهم زيدا الثالث ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال اعطي بالمعطى الف مائة فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطي لاشتغال الفعل عن المعطي بالباء واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس الرابع ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال اعطي المعطي به الف مائة فيقام المعطي مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز ان يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس واما الاول فيتعين رفعه بالمعطي لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول وانا ونقص الموزون الفاجرة فالاولى ان يحمل بمعنى على صفته وهو ناد ووزن على نظيره وهو نقد ما الام يتصور فيها ما ذكر لكونها لا يتعديان الى مفعولين انتهى

باب المفعول به

ضابطة في ما يعرف به الفاعل من المفعول وقال ابن هشام في المغني واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان يجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضمير المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب وان اوقعت ما على انواع ما يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز الوجهان ايضا تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر فقط لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاول مفعولا والفاعل ضمير مستتر وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير محذوف لانك تقول ما دعاني الى الخروج ما كرهته منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهته

الخروج **ضابطة** قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان
حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق **وقال** السخاوي قال النحويون اقوى
تعدي الفعل الى المصدر لان الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول **ضابطة** نقلت بخط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته ما لخصه
من شرح الايضاح للخفاف المفعول ينقسم بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل وتاخيره عنهما وتوسطه بينهما لسبعة اقسام **احدها** ان يكون جائزا فيه الثلثة
كضرب زيد عمروا **الثاني** ان يلزم واحدا التقديم نحو من ضربت او التوسط نحو اعجبني ان ضرب زيدا اخوه او التاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا لا يجوز
تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لانك اوجبته بالا ما نفيت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي فكان الايجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم
على ما هو من تمامه وانما ضرب زيد عمروا ومثله وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد عمروا يلزم تاخير المفعول فيها وقد اشتمل هذا القسم الثاني
على ثلثة اقسام من السبعة **الثالث** ان يجوز فيه وجهان من الثلثة اما التقديم والتاخير فقط نحو ضربت زيدا واما التقديم والتوسط نحو ضرب
زيدا غلامه واما التاخير والتوسط نحو اعجبني ان ضرب زيد عمروا وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلثة اقسام ايضا وكملت السبعة

باب التعدي واللزوم

ضابطة قال ابن عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام
فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به
واحدا لا على معنى حرف من حروف الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مررت وسرت وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة
بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت زيدا ولزيد وقسم يتعدى
الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدأ والخبر
وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا وقسم يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدأ والخبر وهو ظننت واخواتها
وقسم يتعدى الى ثلثة مفاعيل وهو اعلم وارى واخواتهما **ضابطة** قال ابن هشام في المغني معديات الفعل اللازم سبعة احدها همزة افعل كذهب
زيد واذهبت زيدا **الثاني** الف المفاعلة كجلس زيد وجالسته **الثالث** صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا
اي غلبته بالكرم **الرابع** صوغه على استفعل للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت الظلم **الخامس** تضعيف العين نحو فرح
زيد وفرحته **السادس** التضمين **السابع** حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون **الثامن** وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله
بالفتح وقال المهلبي خصال تعدي الفعل بعد لزومه الى كل مفعول وعدتها عشر مفاعلة والسين والتاء بعدها وواو ولم والحرف معمول الجر وتضعيف عين
ثم لام وهمزة وحمل على المعنى والالف تعرف وتوسعة في الظرف كاليوم سرته ففكر فلم يجعل لنا فلتدرس فزاد واو مع في المفعول معه والا في الاستثناء وتضعيف
اللام نحو صعر خده وصعر سنا ناضابطة قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون كونه على فعل بالضم كظرف وشرف وجبن
الطائر وان برا طلع اليمن ولا ثالث لهما لانهما ضمنا معنى وسع وبلغ او على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي او على افعل بمعنى صار
ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد او على فعلل كاقشعر او على فوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد او على افعنلل باصالة اللامين
كاحرنجم او على افعنلل بزيادة احدهما كاقعنسس او على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش او على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين او على
انفعل كانطلق او مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف وباعدته فتباعد نحو دحرجته فتدحرج
او يتضمن معنى فعل قاصر او يدل على سجية كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او دنس كنجس او لون كاحمر واخضر واسود او حلية

كدعج

كدعج وسمن وهزل **باب الاشتغال** قال ابن النحاس في التعليقة ضابطة لمسائل باب الاشتغال يجوز تعدي فعل المضمر المنفصل
الى ضميره في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل
الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس **باب المصدر**
قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا
مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة **باب المفعول له** قال الاندلسي في شرح المفصل
قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين **باب المفعول فيه** قال ابو الحسن بن ابي الربيع
في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل في الظرف والتصرف واصل الاسماء ان لا يقتصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل
الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا في الظروف والمصادر والا في باب النداء لانها ابواب وضعت على التغيير **وقال** ابو اسحق
بن ملكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس **وقال** ابن ابي الربيع وهذا القول خروج عن النظر لانه جعل الاسم في غير هذه الثلثة
قائما ما ذهب اليه الشلوبين **ضابطة** قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف
منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية **فالاول** كثير كيوم وليلة وحين ومدة **والثاني** مثالان احدهما مشهور والآخر غير مشهور
فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا امس سحر ولا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية
لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام عزى ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب
يجعلونها عند ذلك منصرفة **والقسم الثالث** وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثاله غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية
والتانيث وينصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمروا اول من امس بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة
والى بكرة فلو لم يقصد بهما العلمية تصرفا وانصرفا كقولك ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار **والرابع** وهو الثابت
الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وغد وعشاء ومساء وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها
والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل **فائدة** قال بعضهم ما اخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين
في شرح الجزولية **ضابطة** قال ابن الخباز في شرح الدرة المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يعتقب عليه
العوامل كيوم وليلة **فائدة** قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا
بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد **ضابطة** قال ابو حيان في شرح التسهيل التصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدا
ومفعولا ويضاف اليه ويقابله ان يقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار ايمن على الابتداء وسبحان على المصدرية وعندك على الظرفية ونحو ذلك والتصرف
في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب **وقال** الشلوبين في شرح الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه
في عبارات النحويين يقال على ثلثة معان فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو المختص بالافعال
ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا ارادوا الظروف التي لا تستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه
خاصة او مخفوضا مع ذلك وغير متصرف ويراد انه ما يتصرف ذاته ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقائم واما ما لا يكون كذلك كالاسم الاشارة
ضابطة قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة الا قدام ووراء فانهما مؤنثان **قاعدة** قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه على زيد

جائز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد كذلك يصح ما ذكرناه فائدة قال ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي
المعروف بابن الزاهدة اذا اسم بمعنى الوقت مبني لانه تضمن معنى الشرط موضعه النصب ويعمل فيه النصب معنى جوابه وما بعده في موضع الجر باضافتها
قال الاندلسي الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت من الظروف خمسة
وقد خصصت بمن ولم يجرها سواها عند ومع وقبل وبعد ولدى شرح الامام اللورقي حواها وقال الاندلسي شارح المفصل المشهور هو العلامة علم
الدين اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي ضابطة قال ابن الشجري في اماليه الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني وضرب مكاني
وضرب يستعمل فيهما الزمان والمكان فالزماني امس والآن ومتى وايان وقط المشددة واذ واذا المقتضية جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهنا
وثم واذا المستقبلة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد ضابطة قال السخاوي في شرح المفصل اسم المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم
لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى
سوا ولدن ودون والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام ويمين وشمال وحذاء وذات اليمين

باب الاستثناء

قاعدة قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما
ينقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا يكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم
الى الخصوص ويكتفى من ذكر المستثنى منه اذا قلت قام القوم الا زيدا وما عداها مما يستثنى به فموضوعها ومحمول عليها لمشابهتها بها وقال ابن اياز الا
اصل الادوات في هذا الباب لوجهين احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء والثاني انها تقع في
ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتستعمل في ابواب اخر قاعدة قال ابو البقاء في التبيين الاصل في الا الاستثناء والاصل في سوى
وسوى للظرفية وقد استعملت بمعنى غير فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاستثناء على ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء واستثناء من استثناء واستثناء
مطلق من استثناء فالاستثناء بعد الاستثناء تكون الا فيه بمعنى الواو وكقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط
من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فكانه قال لا يعلمها وهي في كتاب مبين والاستثناء من الاستثناء
كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره انا ارسلنا الى قوم مجرمين ليهلكوا
منهم احدا بالاهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فالاصل في هذا ان الذي يقع بعد
في النفي يكون بالا موجبا ومعنى الموجب يكون منفيا واما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه اكثر الكلام كقولك سار القوم الا زيدا فائدة قال
لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا ومستثنى منه نحو ما قام الا زيد احد وتابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل ضابطة
قال ابن الدهان في الغرة ليس من المبدلات ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن
احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه ضابطة قال ابن الدهان في الغرة الذي ينتصب بعد الا ينتصب في ستة مواضع الاول الاستثناء من الموجب
لفظا ومعنى نحو ما قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب كانه
قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا الثالث ان يكون المستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءني احد الا راكبا الا زيدا لانه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره
كل الناس جاءني راكبين الا زيدا الرابع ان تكرر الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا او الا زيدا الا عمرو
الخامس ان تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما في الدار احد الا الحمار فائدة قال ابن يعيش

فلا فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في استثناء خاصة فائدة قال ابن يعيش فلا فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة فائدة قال ابن يعيش اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذي كان مختارا قبل التقدم نحو ما جاءني الا زيدا احد لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان
من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح القرود ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير هذه
المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز فيه قائم الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب على
الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال مرجوحا فصار ما كان مرجوحا مختارا فائدة
قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك قاعدة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم الا زيدا
ولا عمرا ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو قال والنحو جميع العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء فائدة قال ابن اياز الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان
لان كل واحدة منهما تعدى الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه الا ترى انك لو اسقطت الا لكان الفعل غير متعد
فائدة قال عبد القاهر الاستثناء والنفي متقاربان المنقطع مشبه بالعطف وذلك عطف الشيء على ما هو غير جنسه كقولك جاءني رجل لا حمار فشبهت الا بلا
لان الاستثناء والنفي متقاربان فقيل ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا حمار قاعدة قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فلا يجوز ما قومك الا زيد
ضاربون لان تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله لان من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا وفرعا عليه فان جاء شيء
يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور وقيل انما امتنع ذلك في الا حملا لها على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك الا قال
ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية المنفي عندهم هو ما دخل عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيدا وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا
زيدا وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي
وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب منها نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا قلت
قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول ذاك الا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز
ان يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يبتدأ بها ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في
اقل رجل لانه لا يقال اقل الا زيد ولان اقل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا زيد ولا في الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا تنفى الصفة ايضا
فلا يقال يقول ذلك الا زيد ولا يجوز اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالخفض لان اقل لا تدخل على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على المعنى
لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد قاعدة قال الابذي ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما لا يعطف بلا اسمين ولا تعمل
واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار ان اردت
الاستثناء وان اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ان يقال ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
لانه لم يتقدم اسمان فيبدل منهما اسمين وتصح المسألة عنده ما ضرب القوم احد الا بعضهم وبعضا مقيما عند الاخفش ان يقدم بعضهم وجاز غيرها المسألة
من غير تغيير اللفظ على ان يكون البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة ضرب بعضا الا بعض القوم

باب الحال

تقسيم الحال ينقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث الجامدة
غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة نحو ولى مدبرا والتي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها
لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتنقسم

بحسب الزمان الى ثلثة مقارنة وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضي نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم بحسب
التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو ولى
مدبرا او مؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا او مؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال
مع انها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت
السببي كمررت بالدار قائما سكانها ورجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بنكرة او نحو قاعدة قال ابن يعيش كلما جاز ان يكون حالا يجوز ان يكون
صفة للنكرة ويجوز ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا ضابطة جميع العوامل اللفظية
تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيها قاعدة الحال الشبيهة بالظرف قال ابن كيسان لا اعني عن الخبر في ضربي زيدا قائما

باب التمييز

قال ابن الطراوة الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم
ادبا او النسب نحو احسنهم عبدا وقال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل في اقسامه الثلثة والقسمان الاخيران نظيرها بدل الاشتمال ويوضح الاول
ان الافراد في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون نفس الرجال ضابطة قال ابن الصائغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان
ياتي بعد كل كلام منطوي على شيء مبهم الا في موضعين احدهما ان يؤدي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه
الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف العامل فذكره تفسيرا آخره متدافع لان ما حذف لا يذكر وقد ذهب بعض الى اجازته
النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز يبسط للاضياف وجها سبطا ذراعين لعظم كلبا فيكون نوى بالمصدر بناه للمفعول والتقدير يبسط مثل
ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني ان يؤدي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو
قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التمييز لادى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد
ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج للفظ عن اصل وضعه ويتوقف فيما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه قولهم امتلأ الاناء ماء وتفقأ
زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ووجوب التاخير باجماع انتهى

باب حروف الجر تقسيم

قال ابن الخباز حروف الجر ثلثة اقسام قسم يلزم الجر فيه وهو من وفي والى وحتى ورب واللام والواو والباء والتاء وقسم يكون اسما
وحرفا وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي في التقسيم الاول مع من
القسم الثاني وحكي عن ابي الحسن انه قال بلى اذا جرت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم
لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل
حرفا واسما وفعلا وهو على قاعدة الاصل في الجر حروف الجر لان المضاف مردود في التاويل اليه ذكره ابن الخباز في شرح الدرة ضابطة
قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلثة لا تجر الا في الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا وثلثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل
وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى
اربعة اقسام قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة وهو التاء
وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي فائدة الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره ابن الخباز وغيره فائدة قال ابن الدهان
في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند فائدة اصل حروف القسم الباء ولذلك اختصت بجواز ذكر الفعل معها

نحو اقسم

نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على المضمر نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد فائدة قال ابن فلاح في المغني
تعلق حروف الجر بالفعل ياتي لسبعة معان تعلق المفعول به وتعلق المفعول له نحو جئتك للسمن واللبن وتعلق الظرف كاقمت بمكة و
تعلق الحال كخرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد الا انها
نائبة عن الا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول بها فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت
من سيد فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلثة اوجه احدها ان ما كافة فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به
بعد الوفود وفود وقد كافة ما وى بار بما عارة شعوى كاللذعة بالميسم ونكرة موصوفة ربما تكره النفوس من الامر له ويحتمل الثلثة قوله
لقد رزيت كعب بن عوف وربما فتى لم يكن يرضى بشيء يضيمها فمن مرفوع بما يفسره يضيمها لان ربما صارت مختصة بالفعل كاذا وان تقديره لم يرض
فتى لم يكن يرضى اولم يكن فتى يرضى او مفعول باضمار فعل تقديره وربما رزيت فتى لم يكن يرضى او مفعول برزيت المذكور في هذه الاوجه كافة
او بجعل نائبة وفتى محله جر لانه نكرة موصوفة اي رب شيء فتى لم يكن يرضى

باب الاضافة

قاعدة قال في البسيط ما لا يقبل التنكير
من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارة لا يجوز اضافته للاغناء بالقرينة الدالة على تعريفه وضعا واما الاعلام فالقياس عدم اضافتها
وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك
النكرات الذي هو مقصود الواضع وليس الاشتراك في الاعلام مقصودا للواضع فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك
في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الاخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات ولذلك كان الزيدان يدل
على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها واضافتها الحاقا للاشتراك
الاتفاقي بالاشتراك الوضعي وكانه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم
فرد من افراد من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام واضافته في قوله باعلام الحمر وفي اسيرها وقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
واجتمع اللام والاضافة في قوله وقد كان منهم حاجب وابن امه ابو جندل والزيد زيد المعارك قالوا الاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام انما
كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين احدهما التباس بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد
الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم يستنكر كاستنكار دخول
اللام التي لا يكون ما يدخل عليه نكرة وان وجد كارسلها العراك وادخلوا الاول فالاول فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف
قاعدة قال ابن يعيش اذا اضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفا اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك في تعريفهما بالاضافة كقوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب و
صار التعريف بالاضافة ضابطة قال ابن السراج في الاصول الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب
اتسعت في بعض ذلك فخصت اسماء الزمان بالاضافة الى الافعال لان الزمان مضارع للفعل لان الفعل له بني وصارت اضافة الزمان اليه
كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة عليه الاول الاسماء في الاضافة اقسام ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف
فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى
ومع ودون واذ واذا وحيث ومن غير الظروف مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وعنبر واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو ومؤنثه ومثناه

ومجموعة واولوا واولات وقد وفقط وجب فكوة لك كلد في المفصل الثاني ما لا يضاف اصلا كمذ ومنذ اذا وليهما مرفوع او فعل ومضمرات والاسماء الاشارة
والموصولات سوى اى واسماء الافعال وكم وكاين الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء فاعدة الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قوله لقينه في
لمريقى اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احد حاملى الخشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه بملابسة اياه في حال الحمل وقول الشاعر
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ❊ سهيل اذاعت غزلها في الاقارب ❊ اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه ذكره ذلك في المفصل وشرحه ضابطة
قال ابن النحاس في التعليقة ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى
جملة كاذا واذا في الزمان ضابطة قال ابن هشام في المغنى الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد الثانى التخصيص كغلام
رجل الثالث التخفيف كضارب زيد الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن
ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى الخامس تذكير المؤنث نحو ان رحمة الله قريب السادس تانيث المذكر
نحو قطعت بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتى اكلها كل حين الثامن المصدرية نحو اى منقلب ينقلبون التاسع وجوب الصدر نحو غلام من عندك
وصبيحة اى يوم سفرك العاشر البناء في المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن المبهم المضاف الى اذ او فعل مبنى وهذا الفصل اخذه ابن هشام من كتاب
نظم الفرايد وحصر الزوايد للمهلبى وقال المهلبى في نظم ذلك خصال في الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف اليه عشرينا ثم تذكير وظرف ومعنى
الجنس والتانيث نفرد وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المفرد ذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من عندك وبالحدث
المصدرية وبالجنس قولك اى رجل بابنى فانه درهم وبالشرط غلام من تضرب اضرب وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه الامير
لانك لم تضفه حتى سلبته التعريف في النية للاشتراك العارض في التسمية وهذه الثلثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف
ازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبى هذه الثلثة ومسئلة اكتساب التنكير من الاضافة في غاية الحسن وهى سلب تعريف العلمية وقد تقدم
ذلك في اول الباب وقلت انا ويكتسب المضاف من امورا احلها الاضافة فوق عشر فتعريف وتخصيص بناء وتخفيف كضارب عبد عمرو وقد ازال
القبح والتجوز شرط والاستفهام فانسبا الصدر وتذكير وتانيث وظرف وسلب للمعارف شبه نكرة ومعنى الجنس والحدث المعرى فخذ نظما بحالى
عقد در وقال ابن هشام في تذكرته في اكتساب التانيث قد ضبط للناس هذا فقالوا انه منحصر في اربعة اقسام قسم المضاف بعض المؤنث
وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثانى وانت تريده نحو قطعت بعض اصابعه واذا بعض السنين تعرقتنا وبلفظ بعض السيادة وقسم هو بعض
بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وانت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس
بخلاف بعض الاصابع فانه يكون اصابع وقسم تلفظ بالثانى وانت تريده الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم فائدة قال
بعضهم ثلاثة تسقط هاء انها مضافة عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة **باب المصدر** قال
ابن هشام في تذكرته المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ما وكم غودا او المفعولين نحو هذا خلق الله والمصدر الصريح يقع في موضع
الفاعل نحو ما وكم غودا او المفعولين نحو هذا خلق الله والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو عسى زيد ان يقوم والمفعول نحو ما كان
هذا القران ان يفترى فائدة قال ابن هشام في تذكرته قال الجرجانى اقوى اعمال المصدر منونا لانه نكرة كالفعل ثم مضافا فالان اضافته
في نية الانفصال فهو نكرة ايضا ودونها ما فيه ال **باب اسم الفاعل قاعدة** قال ابن السراج في الاصول كلما كان يجمع
بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول مررت برجل حسان قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع

نرى انه يعرب كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق
قومه **باب التعجب** قول البصريين في احسن بزيد يلزمه منه شذوذ من اوجه احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما
قلنا كان ذلك لان عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثانى وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر
الرابع حذف الفاعل في اسمع بهم وابصر نظله من تعاليق ابن هشام **باب افعل التفضيل قاعدة** قال
ابن السراج في الاصول كلما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعل به وهذا افعل من هذا وما لم تقل فيه هذا افعل من هذا ولا افعل به
ضابطة قال ابن هشام في تذكرته قولهم ان افعل التفضيل يستعمل مضافا وبال ومن يستثنى من استعماله بالخبر وشرفا فانهما لم يرد
استعمالا بال للتفضيل **باب اسماء الافعال** قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان هاوما وهاوم نادر في
العربية لا نظير له الا ترى ان غيره من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال ففى التنزيل هاؤم اقروا
كتابيه **باب النعت ضابطة** قال في البسيط جملة ما يوصف به ثمانية اشياء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وهذه الثلثة هى الاصل في الصفات لانها التى تدخل في حد الصفة لانها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك الغرض
من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وانما يحصل الفرق بالمعانى القائمة بالذوات والمعانى هى المصادر وهذه الثلثة هى
المشتقة من المصادر فهى التى توجد المعانى فيها الرابع المنسوب كمكى وكوفى وهو في معنى اسم المفعول الخامس الوصف بذى التى بمعنى
صاحب السادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعى السابع ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل اى رجل الثامن
الوصف بالجملة ضابطة قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف
بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثوانى الكنى واللهم عند سيبويه وما
اوغل من الاسم في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر ❊ اضربت في القلب هوى شاذنى ❊ مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما اضربت به بالنه فقال لى المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل وقال ابن
عصفور في شرح الجمل الاسماء تنقسم اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل
اسم متوغل في البناء وهو ما ليس يعرب في الاصل ما عدا الاسماء الا ما يعا نحو بسن ولطان وتابع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان
وجامع نابع وهى محفوظة لا يقاس عليها وقسم ينعت به وهو العلم وما كان من الاسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب وحايط وما اشبه ذلك وقسم
ينعت وينعت به وهو ما بقى من الاسماء وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر وقسم ينعت بشئ واحد وهو الاشارة
خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال او بمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو
شيئان احدهما العلم وبمضاف ينعت بالاشارة والثانى المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة تقسيم قال في البسيط تبعية الصفة لموصوفها
في الاعراب ثلثة اقسام ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب يخالف لفظه وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات
التى اوغلت في شبه الحرف كالاشارة وامس والمركب من الاعداد وما لا ينصرف في الجر وما يجوز ان يتبع على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا والمنادى وما اضيف اليه المصدر
او اسم الفاعل **باب التوكيد** قال ابن النحاس في التعليقة فاعدة الضمير اذا اكد بغيره كان المؤكد الثانى المؤكد من ضماير الرفع لا غير سواء كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا
او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به هو فائدة قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظى وذلك قولك احد والاشد لا يجوز

لك في هذا الكلام ان تكرير الاسم المحذوف لئلا يجتمع البدل والمبدل عنه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل فائدة قال الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع مجالا
من التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلث وفي الجمل ولا يتقيد بمظهر او مضمر معرفة او نكرة بل يجوز مطلقا الا ان السماع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع
بفعل ان زيدا قائم وانما اكثر ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة ضابطة قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلثة اقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل وقسم
يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر قاعدة قال ابن هشام في تذكرته اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع
فابصع فابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك او اجمع لم تات
بما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يؤتى به دونها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل

باب العطف

اقسام العطف ثلثة احدها العطف على اللفظ
وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على
الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في
الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا
قاعدا بالنصب وله ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت عمرا والثاني ان يكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل الثالث وجود المحرز اي
الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان الثالث العطف على
التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك فائدة الواو
اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف باحكام احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتاخر الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا
واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق وانه
اذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على
الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قام زيد واخوه السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع
اجتماع منعوتها نحو على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو فقدان مثل محمد ومحمد التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو
جلست بين زيد وعمرو العاشر الحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وملائكته
وجبريل وميكال وشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على
عامل اخر يجمعهما معنى واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو والفى قولها
كذبا ومينا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
السادس عشر ذكر ابو علي الفارسي ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف نقله عنه ابن جني في سر الصناعة
تذكرة ابن الصايغ عن شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف الواو لان الواو لا تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى
زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضطراب والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل للمركب
ضابطة قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف الا بعد شيء خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي
والنهي خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلثة وهو لا بعد النداء والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد النفي والنهي والاثبات والامر

ضابطة

ضابطة قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام قسم يشترك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول
فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام ضابطة قال ابن هشام في تذكرته ليس في التوابع
ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو لانها الاصل فايدة قال الابذي في شرح الجزولية لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عداها قال
ابن الصايغ في تذكرته وقد انشدنا شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم وقوله تعالى يخرجون
الرسول واياكم وقال ابن الصايغ وعندي انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيبدو الحكم مع العلة
يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع كان المعطوف مباشرا للعامل والعامل لا يجوز ان يعمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس
كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى فيجيء الى الاثنين فيجد المكانين مكافين ثم لان المقصود في الاية الاولى توبيخا على الزمان لو جرى
مع ارادة كون المخاطب له اسوة بمن مضى وكذلك الاية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شعر فيها البداءة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا
تلخص ذلك لم يكن فيهما رد على الابذي وعمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين معنى ما وهذا تاويل حسن لكلامه موافق للصناعة وقواعدها انتهى فائدة
في اقسام الواوات قال بعضهم ومختبر يوما للبعض مضاهيا عن الواو كم قسم فقلت له نظما فقسمها عشرون ضربا سعابعث فدونكها اي لا وسهاد سما فاصل
وجمع وزايد وعطف وواو الرفع في الستة الاسماء ورب ومع قد نابت الواو عنهما ومع الشيء الآن فاسمع العلما وواو للاطلاق والواو الحقت في عمرو
او فرقوا والحرا وواو انت بعد الضمير لغايب وواو لكن في الجمع الذي يورث السقا وواو الهجا والحال واسم لماله وساسان من دون الجمال به يسما وطه
في تكسير دار وواو اذ وواو ابتدا ثم عد بها تمما

باب عطف البيان

قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون
قاعدة قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا بعد مشترك

باب البدل

قال في البسيط تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلثين مسئلة وذلك لان
البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية في اربعة باثنين وثلثين وامثلتها
جاءني زيد اخوك مررت بزيد راسه اعجبني زيد علمه رايت زيدا الحمار جاءني رجل غلام لك مررت برجل راس له اعجبني رجل علم له مررت رجلا حمارا اكرهت زيدا غلاما
لك مررت بزيد راس له اعجبني زيد علم له رايت زيدا حمارا جاءني رجل اخوك مررت برجل راسه اعجبني رجل علمه رايت رجلا الحمار قام زيد اخوك زيد
ضربت زيدا اياه ضربته زيدا اعجبني زيد وراسه بيده زيد قطعته اياها الرغيف اكلته ثلثه ثلث الرغيف اكلت الرغيف اياه اعجبني زيد علمه جهل الزيدين كرههما
اياه زيد كرهته جهله جهل زيد كرهت زيدا اياه اعجبني زيد الحمار زيدا الحمار كرهته اياه الحمار كرهت زيدا اياه زيد كرهته جاده ثلث الرغيف اكلت الرغيف
اياه جهل زيد كرهت زيدا اياه الحمار كرهت زيدا اياه فايدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلثة اوله شرعي ولغوي
وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما
مت من تميم فسرك ان تعيش فجئ بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشيء الملفف في البجاد والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا
فائدة قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا
والغلط والبداء والنسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه ولله على الناس حج البيت من استطاع والبيان
اعجبتني الجارية وجهها او عقلها

باب النداء

قاعدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده قاعدة النداء باحرف النداء يا
ولهذا كانت اكثر دورا في استعمالها ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث وايها وايتها والمندوب الا بها او بواو في
شرح الفصول لابن اياز قال النحاة يا ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف اولها نداء القريب والبعيد بها ثانيها وقوعها في باب الاستغاثة دون

غيرها انا ايها وتوهمها في باب التدبير دابهما دخولها على اى خامسها ان القران المجيد مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها **فايدة** قال الجزولي اذا دعى الاول
نحو يا زيد زيد عمرو فنصب الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق والنداء المستانف واضمار اعنى
النعت وهو الذى اسقطه لان العلم لا ينعت به فاذا نصبت الاول فنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف
اليه الثاني وينصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني ويكون الثاني توكيد الاول
مقحما بينه وبين ما اضيف اليه **ضابطة** قال ابن الدهان في الغرة الاسماء على ضربين ضرب ينادى وضرب لا ينادى فالذى ينادى على ثلثة مراتب
لا بد من وجود يا معها نحو النكرة واسماء الاشارة عندنا ومرتبة لا بد من حذف يا معها وهو اللهم واى في قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ومرتبة يجوز
فيه الامران **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندى نداء اسم الله تعالى الا بيا **ضابطة** في تذكرة ابن هشام تابع المنادى المبني على خمسة اقسام
قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذى ليس بال وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو اى وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل
وهو اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذى بال
وقسم حكمه حكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذى بغير ال **ضابطة** قال ابن فلاح في المغنى يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة
مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر وفي تذكرة ابن الصايغ
حرف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في الدرة ايضا بالاشتباه ورد ابن الخباز بانه بعد حذف
النداء شبيه بالمنادى بغير المنادى واعترض عليه بانك تقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه وليس قال ابن الصايغ ولابن معط ان يقول لما
اللبس في الموضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم انتهى **قال** والعلة في ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا الميم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف
لما فيه من حذف العوض والمعوض قال ابن الصايغ يعنى تعويضهم من حرف النداء ولنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال
النحاس في صناعة الكتاب ما نصه جوازه لك بانه قال في قولك سبحان الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع
والرفع على تقدير يا الله انتهى **قاعدة** قال ابن النحاس في التعليقة اصل حذف حرف النداء في نداء الاعلام ثم كل ما اشبه العلم في كونه
يجوز ان يكون وصفا لاى وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه **باب الندبة** قال ابن يعيش الندبة نوع
من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المكنوف والمبهم ولا يجوز
في الندبة **باب الترخيم** قال المهلبي ان اسماء ثلث عشرة لم ترخم عند اهل الخبرة منهم ثم نعت بعده والمضافان معا والنكرة ثم
شبيه المضاف خالص والثلاثى ومندوب الزه يجتنبه مستغاث راحم واذا كانت جميعا مضمرة **فائدة** قال ابن فلاح في المغنى
اكثر ما رخمت العرب ثلثة اشياء وهي حارث ومالك وعامر **باب الاختصاص** قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشياء اختصوها
على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص مستعيرا لفظا احدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام
اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيد افضل ام خالد فالشيئان اللذان تسال عنهما
قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالى اقمت ام قعدت وسواء علي اقمت ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما
في التسوية لان معنى قولك لا ابالي افعلت ام لم تفعل اي هما مستويان في علمي كما جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص
اربعة اشياء وهي معشر وال واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها وعبارة ابن النحاس في التعليقة اكثر

بعض

وقال الابذى في شرح الجزولية المندوب يشترك المنادى في احكام وينفرد بلحاق الف الندبة

الاسماء دخول لا وهذا الباب هذه الاربعة **باب العدد** **قال** في البسيط ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث
للفرق وعدم الالباس وقال وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علما للتذكير قال وهذا الذى فضل الحريرى
بقوله الموطن الذى يلبس فيه الذكران براقع النسوان ويبرز ربات الحجال بعمايم الرجال **قال** ونظيره انهم خصوا جمع فعال في المؤنث بافعل
كذراع واذرع وفي المذكر بافعلة كعماد واعمدة كانما فهم علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث ومما وجهوا به مسئلة العدد
ان العدد قبل تعليقه كل معدود مؤنث بالتاء لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق المذكر لانه الاصل الى العلامة فاخذها ثم جاء المؤنث
فزال العلامة لرعاية وسئله الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المؤنث تانيث معنوى فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث
بالتانيث **فائدة** قال ابن الخباز الاثنان هجر جانبه في موضعين **الاول** ان كسور الاعداد من الثلثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلثين الى
تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثلثين **الثاني** ان من الثلثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشر لم يقل في الاثنين
بل نصف نقله ابن هشام في تذكرته **فائدة** في تذكرة ابن الصايغ اثنى عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه لجريهما
على شيء واحد وهو هذه الكلية **فائدة** وفيها ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك يجرى مجرى المبهم **ضابطة** قال ابن هشام في
تذكرته ال في العدد على ثلثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسة الاف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو
والخمسون جاوزت فان تفسير **باب الاخبار بالذى** والالف واللام **ضابطة** قال ابو حيان من النحويين من عد ما امتنع الاخبار عنه من غير شرط
ومنهم من شرط ما يمتنع الاخبار عنه شروطا فالذى عد قال الذى لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف الغير المتمكن
دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف
البيان والتاكيد وضمير الشان والعايد اذا لم يكن غيره والمسند اليه الفعل غير الخبرى ومعموله والمضاف الى المائر والمجرور برب وكيف وايمان جلل و
وكذا وكاين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب وما التعجبية والمجرور بكاف التشبيه ومجى ويمد ومنذ واسم الفعل واسم
الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتى تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف الى مفرد واول رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذى لا يخبر معنى
والمصدر والظرف اللازمان للنصب والاسم الذى اظهاره ثان عن اضماره والاسم الذى لا فايدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو
كل شاة وسخلتها ولا عشى سخلتها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه والذى شرط شروطا قال
ابو الحسين بن ابى الربيع هي اثنى عشر شرطا ان لا يكون تضمن حرف صدر وان يكون اسما متصرفا ولا من المستعمل في النفي العام وان يكون مما يصح
ولا يمادخل عليه ما لا يدخل على المضمرات وان يكون في جملة خبرية ولا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف بيان ولا تمييزا على ان يفسره ما بعده وان لا يكون
ضميرا رابطا ولا مضافا الى اسم رابط وان لا يكون من تمام الجملة ولا مصدرا خبره محذوف قد سدت الحال مسده انتهى قال وفيه تداخل ومختصر في
شرطين احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمر والثاني ان يكون يصح جعله خبرا للموصول **ضابطة** قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال
يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبرى وفي متعلق التعدى بجميع حروفه من متعد الى اثنين او ثلثة والمفعول الذى لم يسم فاعله في باب كان وان وما والمصدر
والظرف المتمكنين والمضاف اليه وفي البدل والعطف والمبتدا والخبر والمضمر وحادى عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر النايب والعامل والمعمول
من الاسماء واشياء مركبة من المبتدا والخبر والفعل والفاعل والاستفهام **ضابطة** زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بالذى يخبر عنه بال فقال ابو حيان
الذى يصلح في باب الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا

لا ل ولا يصلح الذي قال تقول مررت بالقائم ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالذي قعد ابواه لا التي قاما لم يصح فاذا اخبرت عن زيد قولك قامت
جاريتا زيد لا قعدتا قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا التي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي من الجملة
المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عموم مصرف فدخول ما لم يدخل في الاخر لكن بالاختصاص الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يجوز بال لا بالذي
في قولك المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وقال ابن السراج في المسألة الاولى مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج
عن القياس قال وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد وقال ولكنه حكي عن العرب وكثير من كلامهم
حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل وقال الاستاذ ابو الحسن الصايغ فهذا شيء يحدث مع العلم بكل كلام قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار
عنه بال ولا يجوز بالذي قال فلا يرد هذا على ابي علي وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ال ولا يقع في
موضعه الذي كان كذلك انتهى **باب التنوين** قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة وجماعة من
الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لانهم لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث
وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالنفل زيادة على الفرض **ضابطة** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما
يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض وكذلك الالف واللام متى اطلقتا فانما
يراد التي للتعريف اذا اريد غيرها قيد بالموصلة او الزائدة **فائدة** قال ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين
التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء
قومك حكاه ابو زيد وفائدته تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا عاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال
بعضهم نظما اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تحصيلها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمركب زد ونكر احك اضطرر غال وما همزا **ضابطة**
قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك من قال
انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم ولدخول لا وللنداء وقال المهلبي ثمانية تنوينها دعت يحذف
اللام تعريفها والممنوع من صرف وما قد بني من المنادى واسم لا وفي الوقف رفعا ثم خفضا بخفف ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا بتا التذكير والكبر
اكتفيته كتبانا ان اغتدى من علمين او بالالقاب يكتنف فذا ينطلقا فيه او اختلفا معا وثامنها نون المضافات توصف **باب نوني**
التوكيد **ضابطة** قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلت النون الثقيلة دخلت الخفيفة الا في الاثنين المذكرين
والمؤنثين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها **ضابطة** ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التوكيد الا مفتوحا اربعة مواضع
اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحدة المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المؤنث
فان ما قبلها في الصورتين لا يكون الا الفا **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة دخول نوني التوكيد في اسم الفاعل نحو قائلن احضروا الشهود شذ
دخول نون الوقاية عليه في قوله اليس الحق في مسلمي **باب نواصب الفعل المضارع** **قاعدة** ان اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق
كما نقله ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا ظاهرا ومنها اجاز بعضهم الفصل بينها وبين
منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل نحو اريد ان عندي تقعد وان في الدار تقعد ولم
يجز احد ذلك في ساير الادوات الا اضطرارا **ضابطة** قال الاندلسي في شرح المفصل اذن لها ثلاثة احوال حال ينصب فيها البتة وفي

الشرايط

الشرايط الخمس ان يكون جوابا وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا
وحال لا تعمل فيه البتة وهو عند اختلال احد الشرايط وحال يجوز فيه الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان
تتوسط وان تتأخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان توسطت او تأخرت لم تعمل وصاحب في هذه الاحوال ظننت واخواتها التي تعمل
في رتبتها وهي التقدم وتجوز الافعال اذا فارقته فكذلك اذا ابتدي بها واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغى اذا فارقت
ان الفعل معتمد عليها بانه يجوز فيها الاعمال والالغاء اذن لا يجوز فيها اذا فارقتها الاول الا الالغاء لكون عوامل الاسماء افعالا وعامل الفعل لا يكون الا
حرفا وقال الشلوبين في الجزولية اتسعت العرب في اذن اتساعا لم يتسع في غيرها من النواصب فاجازت دخولها على الاسماء نحو اذن عبد الله يقول
ذلك وعلى الافعال واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا ان تتأخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذن انفردت بها
دون غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في ساير نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن هذه الاتساعات
قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الاسماء الناصبة لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفوا ولكن لا بكل عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فاجازوا
فيها الاعمال والالغاء الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالغاء واذن اذا توسطت يجب فيها الالغاء لان المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحط عنها
بان الغي ليس الا **فائدة** يتصور في بعض الافعال الداخلة عليه اذن ان ينصب ويرفع ويجزم وذلك نحو ان تأتني اكرمك واذن احسن اليك يحتمل ان يكون
ايضا فيجوز النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل التأكيد فيجزم ويحتمل الحال فيرفع ايضا **ضابطة** قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية ليس في الحروف
الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا ان خاصة كما انه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى ان وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى اذن وقال ذو القاسم الحسين بن ابراهيم النطري
جواب الاستفهام انما يكون نصبا بلا امراء كالامر والنهي والتمني والعرض والجحد والدعاء **ضابطة** قال ابو محمد بن السيد الاسباب المانعة من الرفع بعد حتى
ستة اربعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت حتى ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو
اسرت حتى ادخلها والتعليل الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان تقع حتى موقعا يكون فيه خبرا نحو كان سيري حتى ادخلها والاثنان المختلف
فيهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير وان يلحق الكلام عوارض الشك **باب الجوازم** **قاعدة** ان اصل ادوات الشرط وام الباب
قال ابن يعيش لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وساير حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة فمن شرط فمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليس ان كذلك بل تأتي
شرطا في الاشياء كلها انتهى وقال ابن القواس في شرح الدرة انما كانت ان اصل ادوات الشرط لانها حرف واصل المعاني للحروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا
او زمانا او مكانا ومن ثم اختصت باحكام منها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر بن الانباري انما صارت ان ام الجوازم لانها يعلق بها عليه بغيرها وتؤدي عن الفعل
يقول الرجل لا اقصد فلانا الا ان يعرض حتى من يقصدني فيقال له فدة وان يراد وان كان كذلك فرزته فيكفي ان من الشين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف
الشرط انتهى قال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة لكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط
محذوفا ولا الجواب محذوفا ايضا بعد غير ان ومنها جواز بعضهم حذف لكن الجمهور على منعه ولا يحذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا كما لا يجوز
ساير الجوازم ولا حذف حرف الجر ومنها انه يجوز ان يليها الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك فاجره ولا يجوز ذلك في غيرها من
الا في الضرورة كما جزم به في التسهيل وقال ابن يعيش وابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا **ضابط** قال ابو حيان ادوات
الشرط بالنسبة الى ما علق ثلاثة اقسام قسم لا يجمع ما وهو من وما ومهما واني وقسم تكون ما شرطا في عمله الجزم وذلك اذ وحيث وقسم يكون فيه ما
على جهة الجواز وهو ان ومتى واين واي وايان **فائدة** قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي

بانني فلدرهم وبدخولها فهم ما ارادة المتكلم في ترتب لزوم الدرهم على الاثبات ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذا الفا بمنزلة لام التوطئة
في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بارادة المتكلم في معنى القسم فائدة قال ابن هشام في تذكرته بعض الجمل لا تصلح ان تقع شرطا
وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها جوابا بالرابط وهو الفاء او ما يخلفها وهذا كالمعدي
فاعدة الجازم اضعف من الجار قال ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر
المضمرة وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روي عنهم الفصل
بين الجار والمجرور بالقسم نحو قوله اشتريته بوالله الف درهم فان ذلك لا يجوز في اللام لان عامل الجزم اضعف من عامل الجر وفرع عليه
الاخفش واختاره الشلوبين وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة قال لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من
الجازم فالجازم اولى ان لا يعملها وقال ابن النحاس في التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف
من عوامل الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا فان يضعف حذف الجازم وابقاء عمله اولى واحرى فاعدة قال ابن جني في كتاب
التعاقب اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور الى جاره كان
كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط في جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس بمعمول للقسم
وجواب الشرط معمول للشرط فقولك لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله بما اقسمت كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز
تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط احرى

باب الادوات

فاعدة قال ابن هشام في المغني الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام احدها جواز حذفها
الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات
مختصة بطلب التصور نحو ما جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو
منتقض بام فانها تشاركها في ذلك نحو اقام زيد ام لم يقع الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول
قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر
نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون
فهل يهلك الا القوم الفاسقون بهذا ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام ولم الباب
واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه
الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد يستعمل بمعنى رب وهل
لا نسأل بها في جميع المواضع الا ترى انك تقول ازيد عندك ام عمرو على معنى ايهما عندك ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد
عندك ام عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا
واذا كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون
بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا تقول هل زيد قام
فائدة قال الاندلسي حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما واثنان لنفي الحال وهما ما وان واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن

فائدة قال الزنجاني شارح الهادي وقد يفسر الكلام باي تقول عسعس الليل اي اظلم فتجعل اظلم تفسيرا لعسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية
مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت تاء الضمير فتقول استكتمته سري اي سألته كتمانه بضم تاء سألته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها
باذا فتحت فقلت اذا سألته كتمانه لانك تخاطبه اي انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل وقال بعض الشارحين للمفصل السر في ذلك
ان اي تفسير فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله واذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي الحقه الضمير
فيه الفتح وانشد واقول ذلك المعنى اذا كنيت باي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف وقد اورد
ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن هشام في المغني فائدة ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلثين موضعا الاول الاستفهامية الثاني
الثالث التي للتعجب الرابع النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما السادس
الكافة التي تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قائم السابع المسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيثما واذ ما
وهي ضد التي قبلها الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنع العمل ولا تفيد اكثر من التاكيد كقوله فبما رحمة فبما نقضهم التاسع
التي تجري مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع اي يعجبني ان تصنع العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقوله
اكلت ما در شارق الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة اقسام قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو لامر ما يسود من يسود
وقسم يراد به التحقيق نحو وهل اعطيت الا عطية ما وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربا ما اي نوعا من الضرب الثاني عشر
النافية التي يعملها اهل الحجاز ويلغيها بنو تميم الخامس عشر النافية التي لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد السادس عشر التي
وهي التي تدخل على النفي فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهي التي في قولك ما زال زيد قائما واخواتها السابع عشر
الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر ان تكون عوضا من الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره التاسع عشر
التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها للدخول فاما ترين العشرون التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت قمت الحادي
والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل على لو لا امتناعية فتصيرها للتحضيض بمعنى لولا الامتناعية الثالث والعشرون التي تدخل كل فتصيرها
ظرف زمان نحو كلما جئت اكرمتك الرابع والعشرون والخامس والعشرون التي تدخل على ان فتفيد معنى التحقير نحو قولك لمن يدعي النحو انما قرأت
الجمل او معنى الحصر نحو انما زيد عالم السادس والعشرون التي تدخل على قل فتهيئها للدخول على الافعال السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس
نحو فنعما هي بئسما اشتروا الثامن والعشرون التي توصل بمن الجارة فتصير بمعنى ربت نحو وانا لمما نضرب الكبش ضربة التاسع والعشرون
المحذوفة من اما نحو ما ترى الدهر قد اباده فهذا انتهى ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لما معاني في بيت وقال
محتجا بما اشترطت ذو صيل انكره واصفا وتنبيهم انف المصدرية واكففا

باب المصدر

قاعدة قال ابن جني في الخصائص
المصدر اشد ملابسة للفعل من الصفة الا ترى ان في الصفة نحو قولك مررت بابل مائة ومررت برجل اي عشرة ابوه ومررت بقاع
عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية ذراع طولها وليس هذا مما يشابه المصدر انما مر ذلك الحديث الصافي كالاقرب
والقتل والاكل والشرب فائدة قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان سوى اجري عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن الاثنين
فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم وفي سواء ام اخراخص به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل
سواء هو والعدم ان خففت كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد وان نعت سواء كان خبرا مقدما وهو

مبتدأ والعدم معطوف عليه لم يثن لانه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سواء وعمرو على ان يكون
سواء خبرا عنهما كما لا تقول زيد قائمان وعمرو لان العامل في الخبر هو المبتدا والمبتدا هنا مجموع الاسمين فقدم الخبر عليهما واخره عنهما ولا تجعله
بينهما فيكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز فاعدة الاصل في مفعل للمصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب
والمذهب والمخرج والمدخل وقال في البسيط وقد خرج عن هذا الاصل احد عشر لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي
والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد وقال ابن بابشاذ فهذه كلها تكسر اذا اريدت بها
المكان فان اريد بها المصدر فتحت لا غير وقال صاحب البسيط ولم يات في اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع تاء التانيث نحو مقبرة
ومكرمة ومأدبة فاعدة في تذكرة ابن الصائغ يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة
والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الشيء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود
فاما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل للموضع السجود من البيت فائدة قال بعضهم ادى التفعال في المصدر بالفتح هو الكثير
وتفعال بكسر التاء في الاسماء ايجاب وللتجفاف والتنضال والتلفاق ارباب ارباب وتبيان وتلقاء لمن عابوا وتمثال وتمساح
وتمراد وتضراب وتبراك وتعشار وترباع بها ما بوا وتبيان وتنهوا وتلقاء الفوا فهذه ستة عشر اسما مكسورة الاوائل بل لا يكاد
توجد في الكلام غيرها وما سواها فانها مصادر وهي مفتوحات ابدا مثل التذكار والتسيار ونحوهما

باب الصفات

في الصحاح البأساء الشدة قال الاخفش بني على فعلاء وليس له افعل لانه اسم كما قد يجيء افعل في الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد فائدة قال
في البسيط التركيب يقتضي ان يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضاف
او مجرد عن كل واحد منها وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنصوبا او مجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد
تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افرادا ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون
مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة
تبلغ مائتين وثلاثة واربعين بناء

باب اسماء الافعال

ضابطة قال في البسيط هي ثلاثة اقسام قسم لم تستعمل
الا معرفة نحو بله وآمين لانه لم يسمع فيهما تنوين وقسم لم تستعمل الا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو ايها في الكف وويها في الاغراء وواها
في التعجب وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين لارادة التعريف وذلك نحو صه ومه وايه واف ضابطة قال
ابن يعيش هي ثلاثة اقسام قسم لا يكون الا لازما كصه ومه وقسم لا يكون الا متعديا نحو عليك زيدا اي الزمه ودونك بكرا وقسم يستعمل
تارة لازما وتارة متعديا كرويد وهلم وحي هل قال ونظير ذلك من الافعال باب وفتنه وثنيت له وكلمته وكلمت اليه

باب التانيث

فاعدة قال ابن يعيش الاصل في الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان الاسماء
قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تانيثها ركب عليها العلامة الثاني ان المؤنث
له علامة فكان فرعا وذكر صاحب البسيط التانيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث
والثاني ان المؤنث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة واما معنوية وهي ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المؤنث مقصود
بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات ضابطة قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث اما ان يكون حقيقي التذكير

او حقيقي

او حقيقي التانيث او مجازيهما ان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحائط ولا يؤنث شيء من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه
اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف في ذلك الناس الفراء وابو حاتم وغيرهما وان حقيقي التذكير والتانيث فاما ان يتميز فيه المذكر من المؤنث
او لا يتميز ان امتاز فيؤنث ان اريد المؤنث ويذكر ان اريد المذكر وذلك نحو هند وزيد وان لم يتميز فيه المذكر من المؤنث فان
الاسم اذ ذاك مذكر سواء اريد به المؤنث ام المذكر وذلك نحو برغوث فاعدة قال ابو حيان الاصل في الاسماء المختصة بالمؤنث
ان لا يدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر وقلوص وجمل وعناق وتيس وعنز وحرز واتب وربما ادخلوا الهاء تاكيدا
للفرق كناقة ونعجة فان مقابلهما جمل وتيس وقالوا غلام وجارية وخرنق وعكرشة واسد ولبوة ضابطة قال ابو حيان لا تجد
في كلامهم ما انث بحرفين ضابطة قال ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في التاء ان يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر في الصفات كمسلم ومسلمة
وضخم وضخمة ومجيئها في الاسماء غير الصفات قليل كامرء وامرأة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة ويكثر مجيئها لتمييز الواحد
من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة وثمر وثمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأة وكمء وكثرة
واحد وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة
وقد تكون التاء اللازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة
وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتاكيد تانيثه كنعجة وناقة وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد يجاء بها معاقبة لياء
مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع وقد يجاء بها دالة على النسب
كقولهم اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء العجمية نحو كيلجة وكيالجة وهي مقدار من
كيل معروف وموزج وموازجة وهو الخف وقد يجاء بها عوضا عن فاء نحو عدة او من عين نحو اقامة او من لام نحو لغة وبلة او من مدة تفعيل نحو
وقال المهلبي آتت الهاء في الكلام لعشر ۞ وثمان كذرة ثم ددة ۞ ولعكوس في الكلم وفرق ۞ بين مضروبه ومضروب امرء ۞ ولعكوس كفزبلة
عدا ۞ وللتكثير غرفة للمقر ۞ ولتاكيد جمع بعل ومدح ۞ ولذم ونسبة للاب ۞ ولجمع لموزج والتعويض ۞ محذوف مصدر مستقر ۞
ولا تعويض لا بان ناديوجات ۞ ولباذي وارده في السن ۞ ولامكان نطوعه لحديث ۞ ولتعديد مرة في المر ۞ وبيان للحرف ثم التحريك
التي فيه او مشاكلة ۞ ثم في ثم للبيان وكره ۞ لالتقاء الساكنين في كل ذكر فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء للمؤنث خمس عشرة
علامة ثمان في الاسماء واربع في الافعال وثلاث في الادوات فثلاث في الاسماء الهاء والالف الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع في
الهندات والخامسة الكسرة في انت والسادسة النون في انتن وهن والسابعة التاء في اخت وبنت والثامنة الياء في هذي والتي في
الافعال التاء الساكنة في قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت والنون في فعلن والتي في الادوات التاء في ربت وثمت ولات والهاء
في هيهات والهاء والالف في قولك انها هند قائمة وقال ابن الدهان وهذا تحكيم وان لم نعتقده مذهبا لانفسنا فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته
قال ابو الخطيب الفارسي في النوادر الهاء آخر ثلث ما يكون بدلا من تاء التانيث نحو ثمرة وشجرة وهاء اسم اخر تثبت في الوقف دون الوصل نحو
كتابيه وعليه وهاء اصل مثل هاء دجو وشفاه ومياه فاعدة قال ابن القواس في شرح الدرة اصل الفعل التذكير لامرين احدهما ان مدلوله المصدر
وهو مذكر لانه جنس والثاني انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتانيث فيه لكونه معنويا وانما تانيثه للفاعل فائدة
في تذكرة ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب وطلحة

باب المقصور

والممدود ضابطة قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة اقسام **الاول** ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالإبا والبلي والتوى والسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلى **الثاني** ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر كالاضحى والصحا والصلي والغري والفري **الثالث** ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوى والرغبى والعليا والنعما هذا ما ذكره ابن السكيت قال وقد وقع لي ما يكسر فيقصر ويضم فيمد منه ابن دلاد وهو القرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام **وقال** ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان كان مدركها السماع لان النحو فيها اخطاوا هو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه لا بثبت واضح عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من القياس النحوي **قاعدة** كل مونث بالتاء حكمه ان لا يحذف التاء منه اذا ثني كثمرتان وضاربتان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان اليه وخصية فان افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف منهما التاء في التثنية فقال اليان وخصيان وعلل ذلك بان الموجب له انهم لم يقولوا في المفرد الى وخصي قاله ابن اللبلي المذكور

باب جمع التكسير

ضابطة قال ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على اربعة اضرب احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب **الثاني** ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده كفلس وافلس ومسجد ومساجد **الثالث** ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية الا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد **الرابع** ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص **ضابطة** قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذه الجمع سبعة احرف **منها** ستة مطردة في جمعها وغير المطردة منها الميم في ملامح جمع لمحة **ومنها** ما يزاد اولا كاكلب واجمال وملامح **ومنها** ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد **ومنها** ما يزاد آخرا كذبان وعمومة وعلماء **فائدة** قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسماء الجموع واسم الجنس لجمع قليل افعل وافعلة افعال في كثرة فعل وبالتاء وفعل والفعال فعولها وبالتاء منها الفعال فعل مع فعل وبالتاء وفعلى ثم فعلى وفعالى فعلان فواعل مع فعل فعالى فعالى فعالى فعائل ومع فعلاء فعلة هكذا نقل فعالى وما ضاهى وزان مفاعل وتمت الجموع فعلة مع فعل فعالة فعلان وفعلة مع فعل وفعلا مفعولا بفعلة فعل وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة وبالفتح عنيا مع فعال فعل وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بتاء اوبتاء والعكس في البناء فل وفل **فائدة** قال بعض النحويين في جمع القلة بافعل وبافعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدباج وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد **وقال** التاج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت بجمع قلة اجمال وارغفة وارجل غلمة وسويرة واسدفا مع الزيدين مع نخل ومسلمات وقد تكملت عشرة هذا اجماع الذي قالوه مفترقا وقد ينوب اخا الاكثار من كثرة **قاعدة** قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير ومن التصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب الكلمة صدرها وعجزها في الحروف الاصول **قاعدة** قال في البسيط كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف في تذكرة التاج ابن مكتوم فعال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه وشذ قول ابن مقبل عند الجبابير بالباساء والنعم انشده سيبويه **قاعدة** قال في البسيط تكسير خماسي الاصول مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه **فائدة** قال ابن القواس في شرح الدرة الجمع ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوهما مما ليس له واحد من لفظه قال وينقسم ايضا الى اقسام

التكسير لعموم المذكر والمونث مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى متوسط وهو جمع المونث السالم والى متوسط وهو جمع المونث السالم لانه ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم فهو اما مذكر او مونث **قاعدة** الجموع تستثقل فاذا كان فيها ما يخفف اما بالبدل كما في قدار ومعايا واما بالقلب كما في حقي وقسي واما بالحذف كما في جوار وغواش وليال **ضابطة** قال في ديوان الادب لم يجمع فعلا على فعال الا نفسا ونفاس وعشرا وعشار

باب التصغير

قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلث يا آت اولهن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير اثبت الكل تقول في تصغير حية حيية وفي تصغير ايوب ايبيب ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاحه **ضابطة** قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ وما ومن ولا الاسماء المصغرة ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وقصر بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الموافقة على تعظيم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل وبعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين زاد الزمخشري في الاحاجي ولا الفطر والاضحى والعصر استغناء عنه بقولهم سيانا وعشيانا **قاعدة** التكسير والتصغير يجريان في واد واحد نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة باسرهم ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح قبل الالف في التكسير وقيل في تكسير اسود وجدول اسيود وجديول باظهار الواو وجاز كما قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها وكسر ما بعد الالف مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عيد عييد شذوذا كما قالوا في جمعه اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيل وفعيعل في التصغير بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير وللحاذق فيه من الترجيح والتخيير ما له في التكسير **وقال** ابو حيان وجاء من التصغير وهو على خلاف قياس المكبر كقولهم في المغرب مغيربان وفي عشية عشيشية ورجل رجيل قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كاباطيل ومذاكير واعاريض جمع ليلة وذكر وعروض قال وكما ان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في اسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث **وقال** الفارسي كسروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد يريان هذا في كل ما فيه زيادة في الثلاثي الاصل وشبها مصغر الترخيم فقالا في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه جمع على غير واحده المستعمل الاكثر لما يجب في تكسيره فيرانه تكسير المالم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير قال وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن اسما فاعل في مبيطر ومسيطر ومهيمن فاذا صغرتها حذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير مكانها ونظير ذلك فلك فان مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما يتميزان في التقدير وكذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل كما ان ضمة فلك الذي هو جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرد **وقال** في البسيط انما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من جهة اوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما الثاني انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد منهما حركة معينة وفي تغيير بنية الكلمة **والخامس** ان الجمع تكثير والتصغير تقليل وفي مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره **وقال** ابن القواس في شرح الفية ابن معط التصغير يشبه التكسير ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الفرعية والتغيير واختراع البناء ووقوع علامة ثالثة ساكنة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد الذي ليس على رابع وحذف الاصلي وفتح ما قبل العلامة

وحذف الفات الوصل واعتلال اللام بحرف اللين قبلها وقال ابن الصايغ في تذكرته وفتح حادي عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو عندي اولى
بالعد فاعدة قال في البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان يتضمن المكبر وصفه فاجري مجرى فعل ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفاعل
وكونه مسوقا بما سمي فاعله فضم اوله كما ضم اوله فاعدة قال في البسيط جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت لوقعت
الف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي الى زوالها فيزول التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا
يجمع الا ما يوافقه في التقليل وهو الصحيح فاعدة قال في البسيط صغرت العرب كلمتين بالالف فقالوا في دابة دوابة وفي هدهد هداهد
فاعدة ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان احدهما ان تحذف الالف وتبقى الياء فتقول ثمينية الثاني ان تحذف الياء وتبقى الالف فتقول
ثمينية فتقلب الالف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها فترجيح الالف التقديم وترجيح الياء بالحركة وحذف الالف وابقاء
الياء احسن لتحريك الياء والالف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والياء ايضا للالحاق بعذافر فكانت اقوى عند سيبويه فائدة
قال ابن السراج في الاصول فان قيل ما بال افعال التعجب تصغر نحو ما اميلح وما احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب ان هذه الافعال لما لزمت
موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الاسماء التي لا تزول الى يفعل وغيره من الامثلة فصغرت كما تصغر قال ونظير ذلك دخول الفات الوصل
في الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال مخصوصة به دخلت عليها الفات الوصل لهذا
السبب واسكنت اوايلها للنقص وقال الزمخشري في الاحاجي فان قلت كيف ومعنى الفعل او شبهه عن التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك
ما اميلح زيدا قلت هو شيء عجيب لم يات الا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل
الملابس له كما ينقلون اسناد الصوم من الرجل الى النهار في نهارك صائم فكما ان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل

باب النسب

فاعدة كلما آخره ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي او يحذف
احد حرفيها ويقلب الثاني واوا كرمية وتحية فيقال رموي وتحوي او يبقى احدهما ويقلب الآخر كحي وحيوي ويستثنى من ذلك كسي اذا صغر ثم
نسب اليه فان ياءه المشددة تبقى على حالها مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسي لانه يجتمع فيه ثلث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة
عن الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الاخيرة فيبقى كسي كاحي ثم تدخل
ياء النسب فيقال كسي ولا يجوز ان تحذف احدى اليائين الباقيين لانك ان حذفت ياء التصغير لم يجز لانها لمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء
الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين في موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن الف كسي مع ما فيه من تحريك ياء التصغير
فلهذا التزم فيه التثقيل تقسيم شواذ النسب ثلثة اقسام قسم كان ينبغي ان يغير فلم يغير كقولهم في عميرة عميري وقسم كان ينبغي ان لا يغير
فغير كقولهم في الشتاء شتوي وقسم كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقولهم في داراب جرد درا وردي وكان القياس ان ينسب الى
صدره لانه مركب فاعدة ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى يتحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذلك يجمع المنسوب بالواو والنون ولا يجوز جمعه بالواو
نحو البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح في المغني

باب التقاء الساكنين

فاعدة الاصل تحريك الساكن
المتاخر لان الثقل ينتهي عنده كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف يكون في الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي
الى الآخر وكذلك الجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الاول الا لوجه وجيه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لانه الذي يتوصل به
الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لانه التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل الاصل تحريك ما هو

طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الاواخر مواضع التغيير وكذلك كان الحواب في الآخر فاعدة الاصل فيما حرك منهما الكسر
لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتخيل ان موجبه الاعراب لانه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين ولا ال والاضافة بخلاف
الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل
الاعراب فحرك بها قال صاحب البسيط هذا قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفرار من الثقل
والفتح اخف الحركات او يقال الاصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة يكون الوجه يخصها وقال في البسيط اصل
تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة اوجه احدها ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فاعطي حركة لا تكون له اعرابا ولا بناء لتكون
كالعوض من دخولها اياه في حال اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه الثاني ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا تعاقبه فيما لا ينصرف فالتحريك بهما
يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا تنوين او تعاقبه فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير الملبس اولى بالاصالة من التحريك بالملبس
الثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه
الرابع ان الكسر اقل من الضمة والفتحة لانهما يكونان في الاسماء المنصرفة وغير المنصرفة وفي الافعال ولا يكون الكسر الا في الاسماء المنصرفة
فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما كثر موارده بقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد الخامس ان الكسر بين الضم والفتح فالحمل على الوسط اولى

باب الامالة

ضابطة قال ابن السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل الالف وبعدها وياء قبلها وانقلاب
الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن الياء والكسرة تعرض في بعض الاحوال وعد سيبويه ايضا ثلثة اسباب شاذة وهي شبه الالف
بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة استعمال

باب التصريف

فائدة قال ابن الشجري في اماليه اختص
المعتل باشياء احدها ما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو سيد وميت ولين وبين الثاني ما جاء من جمع فاعل على فعلة
لم يات الا في المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة الثالث ما جاء من المصادر على فعلولة اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم
بان بينونة وصار صيرورة وكان كينونة والاصل عند سيبويه بينونة وصيرورة وكينونة ثم كينونة قلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء لاجتماع الواو
والياء وسبق الاولى بالسكون الرابع ما جاء من المصادر على فعل فهذا مما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى والسرى فائدة
قال ابن الدهان في الغرة الالف لا يكون اصلا في الاسماء المعربة ولا في الافعال وانما يكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسماء التي هي علة
في شبه الحرف نحو اذا واني لانه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زايده من اصليه ضابطة في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن
الرماح الالفات في اواخر الاسماء اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زايد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زايد للتكثير وغير منقلبة هي الف التانيث
كملهى ومعزى فمعزى وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما بحال
قال ابو حيان لا يوجد في آخر اسم اربع زوايد من جنس واحد ولا يوجد في آخر اسم معرب واو قبلها ضمة ومتى ادى الاعلال الى شيء من ذلك
وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فنصير من باب قاض ويشترك فتحذف الياء كما تحذف فيها فايدة قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في تذكرته
وقفت على ابيات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام واوا او ياء في المعتل من الافعال والاسماء وهي عشرة بين القلب في الالف
التي عن الواو وبعد فتح الاخير او الياء بمستقبل الفعل الثلاثي وامره ومصدره والفعلتين والفاء وعين له ان كانت الواو فيهما
وتثنية والجمع خصا بالاسماء وعاشرها سبر الامالة في الذي يشذ عن الاذهان عنصره التاني امثلة ذلك يدعو ادع غزوا دعوة دعوة

وعو وهي هوى غوى قيان عمران **فائدة** الثلاثي اكثر الابنية وقال ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصائص الثلاثي اكثرها استعمالا
واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه قال وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان
كذلك لكان الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له وشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ولتعادي حاليهما
المبتدأ به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجأوا الحس
بضده ما كان اخذا فيه ومنصبا اليه **قاعدة** قال في البسيط اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته هاء السكت فقلت في
الباء من ضرب اب **ضابطة** رايت بخط ابن القماح في مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي
التبريزي املا قال املا علينا ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال الاشياء التي جاءت على تفعال على ضربين مصادر
واسماء فاما المصادر فالتلقاء والتبيان وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيقاق
الهلال كما يقال لميقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما والاسماء فالتبيان وهو القصير ورجل تنبال اي قد يوطأ ويقال
بالضاد ايضا وتنوال موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة في العنق وتعشار جب مقطوع اي خابية وتمراد برج صغير للحمام وتمساح
معروف من دواب الماء ورجل تمساح اي كذاب وتمثال واحد التماثيل وهي خيوط يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام
كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف وتبراك موضع وتعشار اسم شاعر وتوباق في معنى درياق
وطرياق ذكره ابن دريد في باب تفعال قال ابو العلا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون على فعيال ومعنى تهواه من الليل يعني هوى وتنافر
وهي القرية العهد بضراب الفحل وتلفاق ثوبان يخاط احدهما بالاخر

باب الزيادة

ضابطة قال ابو حيان
لا تزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سالتمونيها الا لاحد ستة اشياء **الاول** ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة
وما زيد لمعنى هو اقوى الزوائد **الثاني** للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب **الثالث** للالحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم **الرابع** للامكان كهمزة الوصل وهاء
السكت في الوقف على نحو قه **الخامس** العوض نحو تاء التانيث في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذلك لا يجتمعان **السادس** لتكثير الكلمة
نحو الف قبعثرى ونون كنهبل ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون للتكثير **وقال** بعضهم يعرف الاصل من المزيد من الحروف
بالاشتقاق لها وبالتصريف ولزوم وكثرة ونظر وخروج عن اصل التصريف بان يلزم المزيد بناء او يرى الحرف في معنى الطيف واللفظ
اوسع باب فتفطن لمخافة التحريف **فائدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي تلحق فعل الامر فقيل زيدت اولا
لانها لا تقبل للتغيير بالقلب والحذف في التسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتداة وقيل اصلها الالف لانها من حروف الزيادة
وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك اذ لا يبتدأ بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل اصلها الكسر لانه في مقابلة
الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة
فائدة قال ياقوت في معجم الادبا انشدني علم الدين ابرهيم بن محمود بن سالم التكريتي قال انشدني القاضي ابو زكريا يحيى بن القاسم المفرج
التكريتي في الفي القطع والوصل لالف الامر ضرب ينحصر في الفتح والضم واخرى تنكسر فالفتح فيما كان من رباعي نحو اجب يا زيد صوت الداعي
الضم فيما ضم بعد الثاني من فعله المستقبل الرباعي والكسر فيما منها تخلى ان زاد عن اربعة او قلّ **قاعدة** حق همزة الوصل الدخول على الافعال
وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا فاما الاسماء التي ليست اسما فقليلة وهي عشرة ابن

وابنة وابنم واسم واست واثنين واثنتين وامرئ وامراة وايمن ذكره الشارح ابن يعيش في شرح المفصل

باب الحذف

قاعدة
كل اسم اجتمع فيه ثلث ياءات فان كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو عطي في تصغير عطاء واحي في تصغير احوى وان كان مبنيا على فعل ثبتت نحو محيي من
حيي يحيى

باب الادغام

قاعدة قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ضابطة قال
سيبويه احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى بها خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد لان توالي الحركات مستثقل عندهم بدليل انه لا يتوالى خمسة
احرف متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون فيه حذف كعلبط او واحد الاربعة تاء التانيث كشجرة لان تاء التانيث عندهم في
الحكم كلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يد داود قال سيبويه قصدوا اعتدال المتحرك
بين ساكنين

باب الخط

قال ابن مكتوم في تذكرته اختلف النحويون في علة الحاق الالف بعد واو الجمع من نحو قاموا فمذهب الخليل
انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منقطعا الاخر الواو وكانه يريد بذلك ان الواو انما تركب لتصوير الالف بعدها لبيت اي
واو مختلسة بل هي واو صدره شبعة متمكنة وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وردوا او نحو
ذلك من المنفصل فلو لم يلحق الالف لجاز ان يظن انه كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف لتحجز الواو الى ما قبلها وسماها الالف
الفاصلة ثم الحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير
المرفوع والضمير المنصوب بيني نحو قول الله واذا كالوهم او وزنوهم فكالوهم كتبت بغير الالف لان الضمير منصوب الا ترى ان معناه كالوا
لهم او وزنوا لهم فاذا اردت انهم كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف
لان الضمير مرفوع وهذا احسن انتهى سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حسبما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب
الانصاف في مسائل الخلاف وابو البقاء العكبري في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو
عند البصريين وقال الكوفيون هو الوسم ٢ الاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل مشتق من المصدر
وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب ٥ الاسم الذي فيه تاء
التانيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الامر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدا مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدا وقالوا
المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا ٨ الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا
يتضمن ١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم
بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا بها او بفعل محذوف قولان لهم ١٣ اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده
وقالوا يعمل ١٤ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم ١٥ في باب الاشتغال بفعل مقدر
وقالوا بالظاهر ١٦ الاولى في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول ١٧ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول
الصريح وقالوا يقام ١٨ نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل التعجب من
الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان ٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال و
نحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا عطفت على
اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد

> خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر ٢٥ لا يجوز طعامك ما زيد اكلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ صح

نسخة

على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زايدة وقالوا اصلية ٣٢ لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب ٣٣
لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف خبر مبتدا ينصب بفعل او وصف مقدر
وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦ لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او
مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٧ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا
كان ظاهرا ٣٨ اذا كان الظرف خبر المبتدا وكرر بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها وقائم فيها
وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٩ لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا ٤٠ المستثنى منصوب بالفعل السابق
بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤١ لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون ٤٢ لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٣
كان في الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض ٤٤ اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز ٤٥ لا يقع سوى وسواء الا ظرفا وقالوا
يقع ظرفا وغير ظرف ٤٦ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة ٤٧ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز
٤٨ لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز ٤٩ يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز
٥٠ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز ٥١ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين ٥٢ لا يجوز نداء
ما فيه ال في الاختيار وقالوا يجوز ٥٣ الميم المشددة في اللهم عوض من يا في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذف ووصلت
الميم المشددة بالاسم ٥٤ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز ٥٥ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه
متحركا قولان ٥٦ لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا آخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٧ لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا
يجوز ٥٨ لا يلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٩ لا يكون من لابتداء الغاية في الزمان وقالوا يكون ٦٠ رب حرف وقالوا اسم
٦١ الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو ٦٢ منذ بسيطة وقالوا مركبة ٦٣ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدا وقالوا بفعل محذوف
٦٤ لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٦٥ اللام في قولك لزيد افضل من عمرو لام
الابتداء وقالوا اللام القسم محذوفة ٦٦ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين ٦٧ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا
يجوز ٦٨ لا يجوز اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان ٦٩ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان
لفظا ومعنى ٧٠ لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٧١ لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز ٧٢ لا يجوز
العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه ٧٣ لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٤ لا يقع او بمعنى الواو
ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٥ لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز ٧٦ يجوز صرف افعل منك في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٧
لا يجوز صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٨ الا اسم في الاصل وقالوا اصله فعل ماض ٧٩ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا
بحروف المضارعة ٨٠ لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف ٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة
منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف ٨٢ اذا حذفت ان الناصبة فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٣ كي تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون
حرف جر ٨٤ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها ٨٥ لا يجمع بين اللام وكي وان وقالوا يجوز ٨٦ النصب بعد حتى
بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٧ اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعايد من الفعل اليه ٨٨

ترك صح

لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٩ ان لا يكون بمعنى اذ وقالوا يكون ٩٠ اذا وقعت ان الخفيفة
بعد ما النافية كانت زايدة وقالوا نافية ٩١ اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من المثقلة واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى
ما واللام بمعنى الا ٩٢ لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها ٩٣ السين اصل وقالوا اصلها سوف حذفت منها الواو والفاء ٩٤ اذا دخلت تاء
الخطاب على تاء في الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى ٩٥ لا تؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز
٩٦ ذا والذي وهو وهي بكمالها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط ٩٧ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع
٩٨ الضمير في نحو اياي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء ٩٩ ويقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها تمام المائة
اعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم اذا وألا ونحوهما لا يكون موصولا وقالوا يكون ٢ همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة
٣ وقد فات ابن الانباري مسايل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن اياز في مؤلف

منها الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال عند البصريين وقال الكوفيون

اصل فيهما ومنها لا يجوز حذف نون التثنية لغير الاضافة وجوزه

الكوفيون انتهى القسم الثاني من الاشباه والنظاير

النحوية يليه ان شاء الله تعالى سلسلة

الذهب وهو القسم

الثالث

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وألهم وفتح من دقائق الحقائق وفهّم وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم

هذا هو الفن الثالث

من الأشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الأبواب وسميته سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب

باب الإعراب والبناء

مسألة اختلف في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين أحدها أنه مبني وعليه البصريون والثاني أنه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو رأي الكوفيين قال أبو حيان واختاره شيخنا أبو علي الحسن بن أبي الأحوص والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل الأولى هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا فمذهب البصريين لا وأن الأصل في الأفعال البناء والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم وفعل الأمر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الأصل في الأفعال الثانية هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلا وإبقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال أبو حيان جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبنيا على مسألة اختلفوا فيها وهي هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيرة وأصلها المضارع فمن قال أصلها المضارع قال هي معربة ومن قال إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين أن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام

مسألة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها إجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل يضربن للواحد الغائب واختلف في علة البناء فمذهب سيبويه أن الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم المركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره أن النون لما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد إلى أصله وهو البناء قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان وضمير جمع المذكر نحو تضربن أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب أو مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء انتهى

مسألة قال ابن النحاس في التعليقة أجمع النحاة على أن حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي محذوفة عند وجود الجازم واختلفوا فيما إذا فالذي فهم من كلام سيبويه أنها حذفت عند الجازم لا بالجازم ومذهب ابن السراج وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الألف في النصب فهي إذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حروف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدرة في الرفع وقال لما كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدره إذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف قال إن الجازم كالمسهل إن وجد في البدن فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخذ من نفس الحروف انتهى

مسألة قال ابن النحاس أيضا إذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير قياسي فإن قلنا إنه بدل قياسي

ثبت حرف العلة مع الجازم لأنه همزة كما كان قبل البدل وإن قلنا إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في يدعو ويرمي ويخشى انتهى

مسألة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية أو لا توصف بإعراب ولا بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد واحد اثنان ثلاثة فإن قلنا إنها توصف بالبناء فالأصل في الأسماء البناء ثم صار الإعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وإن قلنا إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهلة لا نائبا عن غيره ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب انتهى

باب المنصرف وغير المنصرف

مسألة قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما منع الجر والتنوين لفظا أو تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والأسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة يخرج عن الحصر فكذلك فكأنها ضمنا مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة

مسألة اختلف النحويون في الصرف فذهب المحققون كما قال أبو البقاء في اللباب إنه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين ويبنى على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته أل فعلى الأول هو باق على منع صرفه وإنما جر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال وقال قوم ينمون إلى التحقيق أن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاص بالاسم والجر خاص به أيضا فتبع الخاص الخاص ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه إنما ذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول إذا قلت نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم الأسمر باق على منع صرفه وإن الجر الذي فيه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا لأنه لما دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة بالاسم بعد عن الأفعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى

مسألة مذهب الجمهور أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الإضافة ويبنى على الخلاف صرفها إذا نكرت مذهوبا بها مذهب الأسماء أي نكرة فأجازه الفراء بناء على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة فتقبل التنكير ومنعه الجمهور

مسألة إذا سمي مذكر بصفة المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث للنسب وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخل للفرق

باب العلم

مسألة الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال إن الواضع سبق إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال أبو حيان المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات انتهى وعندي أن الخلاف المذكور أولا وهذا الخلاف

احدهما مبني على الآخر **باب الموصول مسألة** هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان
قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز نحو جاءني الذي ما احسنه وعليه ابن خروف الثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة
تكون موضحة فتنافيا **باب المبتدأ والخبر مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل
خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء ومنهم من قال بل لعل ان معنى ليت ولعل نحو ليت الذي ياتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل
الفاء في خبره واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا عملت فيه ليت ولعل خرج من باب الشرط فلا يجوز
دخول الفاء حينئذ ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعا
ويتخرج على هاتين العلتين **مسألة** وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام لا فمن علل بالعلة الثانية وهو المعنى جوز
دخول الفاء مع ان لانها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فبقي ذلك بعد دخولها **مسألة**
ذهب البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر اقائم زيد وما قائم زيد وذهب
الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رايهم انه يعمل غير معتمد **باب اذا مسألة** اختلف في صدر الكلام
من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية وقال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة
اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها
باب كان واخواتها مسألة قال الخفاف في شرح الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا وينبني على
ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعملها ومن لا فلا وقال ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل يعمل كان واخواتها في
الظرف والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مبنيا على دلالتها على الحدث **مسألة** قال ابو حيان في الارتشاف
الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ
والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ ثم قيل الجواز هنا اولى
لانه اذا جاز مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابي
الربيع قال لان ضرب لا يكون له الا مفعول واحد فما شبه به يجري مجراه **مسألة** اختلف لم سميت هذه الافعال نواقص فقيل
لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بمرفوعها **مسألة** اختلف في جواز تقديم
اخبار هذا الباب على الافعال اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني **باب ما**
مسألة البصريون على انه اذا اقترنت ما بان بطل عملها نحو بني غدانة ما ان انتم ذهب وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان
واختلف في ان هذه فالبصريون على انها ~~انه اذا اقترنت ما بان بطل عملها نحو بني غدانة ما ان انتم~~ زائدة كافة والكوفيون على انها نافية وعندي
ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مبنيا على هذا الخلاف **باب ان واخواتها مسألة** اذا وقعت ان المخففة بعد فعل
العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما وحديث قد علمنا ان كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف فذهب الاخفش الصغير وهو
ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذا اختلف فيها كبراء اهل الاندلس
ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله بن ابي العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي وقال ابو حيان وهذا

الخلاف

الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي لام الابتداء لزمت للفرق ام لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح وحجة من
انها اذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا من فتحها وقال ابو حيان وهذا البناء
هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهما بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا
الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والنفي قد علمنا ما كنت الا مؤمنا **مسألة** تقع ان المفتوحة ومعمولاها اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر
نحو ان عندي انك فاضل وقال الفراء لو قال قائل انك قائم يعجبني جاز ان تقول ان انك قائم يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه في انه يجوز
الابتداء بها والجمهور على منعه **مسألة** اذا خففت ان المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز
الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية ذكره السخاوي في شرح المفصل **مسألة** اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم
فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه
الفراء وقال في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احدهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم او لا
وفقه هذا الخلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا فانما هي تاكيد للقسم عليه لا عامل فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين
مسألة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش بناء على اجازتهم في المبتدأ
فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعل سد مسد الخبر خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن اجازه هنا وفي المبتدأ اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع
ابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ان وظن وفرق بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا
يلزم من تجويز قائم الزيدان جواز ان المجرد ومن ان وظننت وامتناع وقوعه بعدها **باب لا مسألة** قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو
لا مسلمات اربعة مذاهب احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف الثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني
والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين وقال وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة الاسم فمن قال انها حركة
اعراب قال هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول انه بني لتضمنه مع لا كالشيء الواحد قال لا مسلمات بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان
الحركة حدثت ليست خاصة والذي يقول بني لتضمنه معنى الحرف تقول لا مسلمات بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف
والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح انتهى **باب اعلم واري مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف
الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك
اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا **باب النائب عن الفاعل مسألة** باب اختار ذهب الجمهور الى
انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفراء [illegible] وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فيقول اختير الرجال
زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر **مسألة**
قال ابو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو النائب ومذهب الفراء ان النائب حرف الجر وحده
وانه في موضع رفع وقال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مررت بزيد بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بني للمفعول
كان في موضع رفع بناء على قولهم انه في مررت بزيد بعمرو في موضع نصب ومذهب الفراء ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للمفعول
هو في موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب وفي اصل المسألة قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام وقول رابع ان النائب

ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو اي السير قاله ابن درستويه وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير فعلى القول الاول
والثالث لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز **باب المفعول به مسألة** اذا تعدد المفعول في غير باب ظن واعلم كباب اعطى
اختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما يتعدى اليه بحرف كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في رتبة واحدة بعد
الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه وعليه هشام وبعض البصريين وقال ابو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير
يعود على الاول نحو اعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر **باب الظرف مسألة** قال ابو حيان في الارتشاف
هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف او لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه والذي يقتضيه النظر
ان لا يجوز التوسع فيه معها **مسألة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان
قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من
تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء لا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات

باب الاستثناء مسألة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم ولم يتوسط بين جزئي كلام نحو القوم
الا زيدا قاموا فيه خلاف قيل بالجواز وقيل بالمنع وقال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه
ومن قال انه الا او نحوه جوزه **مسألة** اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل
لا بل يختص بالجملة الاخيرة وقال ابو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه الا اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل او ما يقوم
قال ان اتحد العامل عاد الى الكل فان اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد **باب حروف الجر**

مسألة اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث ام لا فمن قال
لا يدل على الحدث وهو المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال يدل عليه جوزه **مسألة**
قال ابو البقاء في التبيين اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان على اي شيء يرتفع على ثلثة مذاهب احدها ان منذ مبتدأ وما
بعدها خبر والتقدير امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف اي
ما رايته من الوقت الذي هو يومان قال وهذا كله مبني على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفراء اصلها من وذو الطائية
بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم **باب القسم مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف
النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها اهي همزة قطع ام همزة وصل فمذهب
البصريين ان ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع **باب

التعجب مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر
فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو انشاء او خبر وقال وينبني على هذا
الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور في
موضع نصب بانه مفعول وتكون الباء عنده اما للتعدية كمررت بزيد او زائدة مثل قراءة بالسوء ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان
الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله **مسألة**

قال

قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس او من باب التعجب فمن
قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره ما اشترط في فاعل نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام
وغيره ما اشترط في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة في
الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به **باب التوكيد مسألة** قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتع وابصع وابتع
تاكيدا مفردة فيه ثلثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان تقدم بعضها على بعض بشرط تقديم
اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع فان قيل ان لها
معاني جاز ان تستعمل بانفسها انتهى **باب النداء مسألة** اختلف في اللهم فمذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء ومذهب
الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وينبني على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه جمع
بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال ابو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين
زعموا ان الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة تقديرها
امنا بخير وهو قول سخيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم **باب اعراب الفعل مسألة** هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الاجوبة
الثمانية ان يتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه ياتينا ومتى فانبسط تخرج وكم فاسير تسير فيه قولان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم و
الخلاف مبني على الخلاف في اصل وهو ان مذهب البصريين في ذلك ان النصب بان مضمرة وان الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل
على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه
ومذهب الكسائي واصحابه ان الناصب هو الفاء نفسها ليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع **مسألة**
اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بان يقال ما زيد يكرم فنكرمه اخانا او ما زيد يكرم اخانا فنكرمه فمذهب البصريين المنع و
مذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الاصل السابق البصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز
ان يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا
مصدر متوهم **مسألة** قال ابو البقاء في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا يترتب
وهو ان معمول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم معمول الفعل
عليه **باب التكسير مسألة** قال ابو حيان اختلف في تكسير همرش فقال بعضهم يكسر على همارش وقال بعضهم يكسر على هنامر قال
والسبب في الخلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للالحاق بجحمرش ادغمت
الميم في الميم فهو من باب ادغام المثلين وقال آخرون وزنه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق قال
والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش وتناقض فيه كلام سيبويه **باب التصغير مسألة** اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على
قولين احدهما وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطير وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون
ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها
والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها انتهى واشار الى هذا البناء ابو حيان **باب الوقف مسألة** هل يصح الوقف على المتبوع

دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع فان قلنا انه يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة **مسألة** اختلف في الوقف على اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد قال ابن هشام في المغني ويبنى على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون **مسألة** اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان يبنى على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه

انتهى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية
ويليه ان شاء الله تعالى اول الجزء الثاني كتاب اللمع والبرق
في الجمع والفرق وهو الفن الرابع من كتاب
الاشباه والنظائر في العربية
تاليف الشيخ جلال
الدين السيوطي
الشافعي

وبه نستعين

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شيء مظهرين من الجمع والفرق والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اضواء من البرق هذا هو الفن الرابع من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدها الابواب المتشابهة المتفرقة في كثير من الاحكام والثاني المسائل المتشابهة المتفرقة في الحكم والعلة وسميته اللمع والبرق في الجمع والفرق القسم الاول ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة وقال ابن هشام في المغني الكلام اخص من الجملة اذ المراد [illegible] ان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة وانصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ان حاصل ان المسألة ذات قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول قلت وممن ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط قولهم ان المبتدأ في هذا الطرح انه في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جائني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان العامل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب فلا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تستقل ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فانها لتقييد احدهما في غير الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان يكون مستقلة بنفسها قائمة براسها وهاتان الجملتان لا تستغني احديهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفتقرة الى التي تجاورها فجريا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقواماها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى احكام الجمل وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كل ما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين وتسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب والجملة يقال باعتبار كثرة الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان كل مركب له اعتباران الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية المتوحدة تسمى صورة **الفرق** بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا اهلك والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما اداه هذا التفسير الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك بانه سرني ان قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لانهما فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا الموضع فان العرب قد مرت به وشمت رائحته وراعته وذلك ان الاصمعي انشد شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان يجعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا فهو يشكون في حذاء الالف [illegible]

برد الماء فطار فؤادها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله كانتا وقد دأها السراة الذي سوغه ذلك على ما التزمه في جميع قوافيها كنا على سمته من القول
وذلك انه لما كان معناه كانتا في وقت رؤية الرأي او على حال رؤية الرأي او تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بالابيات
وكانه كذلك لم يخالف ونظير هذا عندي قول طرفة في جفان تعترى نادينا وسديف حين هاج الصنبر فاحتاج في القافية الى تحريك الباء فتطرق
الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبر لان الراء مضمومة الا انه
تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه كانه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكانه قد نقل الكسرة
عن الراء اليها ولولا ما اوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب مأخذا من ان تقول انه حرف القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة
في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل لا الى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى الجزئين منهما
هو الفاعل فكان الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر فاذا قلت فانت اذا اضفت المصدر الى الفاعل جررته
في اللفظ واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع
لفظا ومعنى يجوز به فتتوهمه مجرورا قيل هذا الذي اردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الاول لانك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تممت
حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره
زاد تمكين هذه الحال وتثبيتها عليه بان عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الامرين ليقوى
تشابههما وتعمر ذات بينهما ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه انت مع شانك وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم
من امم ان الثاني خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمري ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب
على غيره وانما شانك معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان وعليه جاء العطف
بالنصب مع ان كما قال اغار على معزاي لم يدر انني وصفراء منها عبلة الصفرات ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون في معناه ان فعلت
فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقوم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون
هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك زيدا ان معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك الا ان زيدا الان انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما
لفعل متعد لا انه منصوب بخذ فلا ترى الى فرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا
تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى
على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك واياك ان تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا
سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو
ذهبت تتأول ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربته بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو
قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف فضربته سوطا ومعناه
ضربته بسوط فهذا الذي معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف انتهى وقال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا لا افعل هذا بذي
تسلم قال يعقوب المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية في باب
الاستثناء بليس قول النبي يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب

والتقدير

والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب **فائدة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لم صار التعجب من وصف على طريقة
ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل به فاعلا مع ان المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى فالجواب ان
ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التميمية الفرق بين الاعراب
التقديري والاعراب المحلي وقال ابن يعيش الاعراب يقدر على الف المقصور لان الالف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق فتحريكها
يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل النبو في محل الحركة
بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة
لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جعلت في موضع كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة وقال ابن النحاس
في التعليقة الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتل انا اذا قلنا في قام هؤلاء ان هؤلاء في موضع رفع لا نعني به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف
ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات مقدرا في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها الاعراب
تكون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة او استثقال
الضمة والكسرة في باب القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ وقال ابن الصايغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اشياء جمع اعلى بالواو والنون
وعلى افاعل واستعماله من ثانيه على فعلى ولزومه احد الثلاثة ال او الاضافة او من وقال المهلبي الفرق في الاعلى والاحمر قد اتى في خمسة في الجمع
والتكسير ودخول من وحذف تانيثها ولزوم تعريف بلا تنكير قال في الشرح هذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل وفي الاحمر
وبابه كالاصفر والاخضر ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فانه لا بد له من ظاهر
يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضماير وسر هذه الاوجه انه يوضحه والمقصود منه الابهام
وانه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط ضمير من الجملة اليه وغيره من الضماير اذا وقع خبره جملة لابد
فيها من ضمير يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره من الضماير يفسر بالمفرد وان الجملة بعده لها محل من الاعراب والجمل المفسرات لا يلزم ان يكون
لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضماير يجوز ان يقوم الظاهر مقامه وانه لا يكون الا الغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين
احدهما ان المقصود بوصفه الابهام والغائب هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح **والثاني** انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة
عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم وقال ابن هشام في المغني هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه **احدها** عوده على
ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان يتقدم هي ولا شيء منها عليه **والثاني** ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير **والثالث** انه
لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه **والرابع** انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه **الخامس** انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع
وان فسر بحديثين او باحاديث ذكره ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل وقال ابن يعيش بما التبس الفصل بالتاكيد والبدل الفرق
بين الفصل والتاكيد ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا مضمر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو القائم
فصل لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر وقولك كنت انت القائم يحتملهما ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على اسميته ومحكوم على
موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع للمبدل منه في اعرابه كالتاكيد الا ان الفرق بينهما
انك اذا ابدلته من منصوب اتيت بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون الا بضمير المرفوع ومن الفرق بين

الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد والموكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول في البيان ذكرنا
افترق فيه ضمير الفصل وساير الضماير قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له في الاعراب وبذلك يفارق ساير الضماير وقال ابن هشام في نظير هذا
القول اسماء الافعال ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس قال في البسيط علم الجنس كاسامه وثعالة في تحقيق علميته اربعة اقوال
احدها لابي سعيد وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم فانه
اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته وبصره وضمرا واشخاص الجنس كوضع زيد علما على اشخاصهما ولذلك يقال تعالى بغير مسمى باسامه
اي اشخاص هذا الجنس والتمام بحتاجوا في هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية يحتاج الى تعيين افرادها لان كل واحد من
افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة او استعانة او استعانة او غير ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع
اللفظ علما على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد وقال ابن يعيش تعريفها لفظي وهي في المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد اطلق
على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم **والقول الثاني** لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة في الذهن بمنزلة
التعريف باللام للمعهود في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الموجود واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة
المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة الموجودة المقصودة
فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق
على الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع قلنا وان حصلت المغايرة بذلك بين الحقايق الا انه بمنزلة المتواطي الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد
كالحيوان الذي تشترك فيه حقايق المتواطي المختلفة فكذلك ههنا اشتراك الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجود مغايرا الذهني والفرق بين اسد
واسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود
التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا بالوضع **والفرق الثالث** انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاه العرب
اذا وقع لهم على وحشي عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما اشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق
عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور ان هذا الموجود هو المسمى اولا او غيره فصارت مختصات كل نوع منه جنسا تحت الاول
بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع
له واذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الاول لا لاطلاق واضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية او بالشرط بحيث اشخاصه من غير تصور ان
الثاني والثالث هو الاول او غيره **والقول الرابع** قلنا ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية
فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد
في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من اخراجه الى الوجود التعدد فيكون
التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسد فان تعدده مقصود بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور
احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس
لامتناع ابن العرس الثاني امتناع الصرف بدل على العلمية الثالث نصب الحال عنها على الاغلب الرابع نص اهل اللغة على ذلك واما الاضافة
فلا دليل فيها لان الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى كلام صاحب البسيط فائدة قال صاحب البسيط

الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما الاشتراك
المعارف فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له وانما المشاركة حصلت بعد الوضع
لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع واما الاشتراك الواقع في المضمرات
واسماء الاشارة وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات
فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترقت الاشتراكات فائدة قال الزملكاني في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان
ان معنى الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة فرجل ادوم ولذلك لو سميت امراة بزيد وجمعت بينها وبين رجل
يسمى بزيد لعلمت في التثنية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف
في الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاها
العامل مع انه قد يعرض اعلام لا يعرف لها ملابس فيضاف اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك فائدة قال ابن يعيش الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة
طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها ان ذو في مذهب طي لا يوصف بها
الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت
بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي كذلك لانها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها ان التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا يكون الا بالواو وليس
كذلك التي بمعنى صاحب فائدة قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي ان الذي توصل بما هو خبر وان توصل بالخبر
والامر وغير ذلك لان المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك ذكر ما افترق فيه باب كان وباب ان افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر
على الاسم وعلى كان نحو كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان يكون ظرفا او مجرورا ذكر ما افترق فيه باب كان
وساير الافعال قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها تخالف اصول الافعال في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال
اذا اسقطت بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت لم يبق كلام الثاني ان هذه الافعال لم لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها
من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا الا ان الافعال التي ترفع وتنصب تبني للمفعول وهذه لا تبنى له لا تقول كين
قائم لان قائما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا وجد الخبر الثالث ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب وهذه
المبتدا قال ابن الدهان في الغرة من الفرق بين هذه الافعال والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها
هو منصوبها فائدة قال ابن النحاس في التعليقة ما دام تخالف باقي اخواتها من وجه وتوافقها من وجه اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية في موضع
نصب على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما وتحتاج الى شيء آخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اي مدة دوام اقامتك
وما في باقي اخواتها حرف نفي واما وجه الموافقة فهو ان معناهن جميعهن الثبات والدوام فائدة قال الاعلم في نكته الفرق بين كان واصبح
واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصايغ في تذكرته فائدة
قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن
الماضي وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط الفرق بينهما ان التامة يخبر بها عن ذات اما منقض حدوثها او متوقع والناقصة يخبر بها عن انقضاء
الصفة الحادثة من الذات وعن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل في الظرف

والحال والمفعول له وتعلق بها الجار والناقصة تحتاج الى ذلك كله انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر بن الامام
ابي الحسن البادش قال ابو القاسم الشنتويني فيما نقلته من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها الامر والشان هي الناقصة بعينها
فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التي بمعنى الامر والشان لا يكون اسمها مستترا ابدا والناقصة يكون اسمها مستترا ابدا وغير مستتر والتي
على معنى الامر والشان لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتي على معنى الامر والشان لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل
منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى الامر والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا يحتاج الجملة ان يكون فيها عايد يرجع الى الاول
والناقصة ليست كذلك لا بد من عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة
قال ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب بدل على ذلك ان الامر والشان يكون مبتدا ومضمرا
في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشيا وما ثبت انه خبر المبتدا ولما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى
ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس وقال المهلبي المشابهة بينهما اولا من ثلثة اوجه دخولها على المبتدا والخبر وكونهما للنفي وكون النفي نفي الحال ثم خالفتها
ليس في عشرة اوجه يبطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطفت عليها شيئين نحو ما زيد راكبا ولا سائرا اخوه جاز في سائر الرفع
والنصب واجنبي لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سائرا او لا ذاهب عمرو ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما ولا تنفي فعلا لان الافعال نفت
بعضها البعض بعضها واذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقديرها ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من نصبه ولا تخبر عنها
بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد كما في ليس قال فجميع ما جاز بما يجوز في ليس ولا يجوز فيما جميع ما جاز في ليس لقوة ليس
في بابها بالفعلية والشي اذا شابه الشي فلا يكاد يشبهه في جميع وجوهه وقال نظما تفهم فان الفرق وقد جاء سرما وليس عشر بيت لاولي الفهم زياد في
ان ما بعدها مبطل لها والا واخبار بقدين للعمل ومعمولها يجري كذاك مقدما ومسئلة في العطف تشبه بالحكم ويمتنع الاضمار فيها انها ولا تنفي فعل
العدم فان كان بعد الاسم فعل فحمل ما تضمنه للفعل اولى من الاسم ولا تجعل الماضي اذا خبر لها ولا الباء في تقديم مجرور فسي ذكر ما افترق فيه لا وليس وقال
ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى
انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل الا في النكرات ذكر ما افترق فيه اخوات ان وقال ابن هشام في تذكرته لان وان
ولكن احكام خمسة هي فيها ذو نفي دون ساير اخواتها احدها العطف على الموضع الثاني دخول الفاء في الخبر لتضمن معنى الشرط الثالث عدم جواز عملها في حال
وظرف ومجرور بخلاف اخواتها الثلثة الرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت
وكان ولعل فيما ساغ لها لاشتراكهن في ازالة معنى الابتداء والحق خلاف قولهما لانه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحال عليها غيرها الخامس
دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة بالمراد وفيها بندور وهذا هو الانصاف فانه لا تاويل في ولكنني من حبها لعميد ولا في قراءة بعضهم الا انهم ليأكلون الطعام
كذلك لبقاء معنى الابتداء معهن انتهى ذكر ما افترق فيه ان الشديدة المفتوحة وان الخفيفة وقال ابن هشام في المغني شركوا بينهما في جواز حذف
الجار وسدها مسد جزئي الاسناد في باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدها مسدها في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو نحو لو انك قائم عسى ان تقوم
ويمتنع عسى انك قائم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم وفي شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة في الاسماء
من اربعة اوجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر مثل ان الثقيلة الثالث انها
عملت في موضعا من الاعراب كالثقيلة الرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى وقال ابن النحاس في التعليقة ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح

للماضي

للماضي والمستقبل ذكر ما افترق فيه لا وان وقال ابن هشام تخالف لا ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن
عاملا يبنى الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون
ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت
السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق وقال ابن ابان معنى التعليق في باب ظن ان يقتصر على الاسمين خوفا من ان يكون تخطيا
للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل فسمي ذلك تعليقا تشبيها
بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة وقال ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة وقال ابن يعيش
في شرح المفصل التعليق ضرب من الالغاء لانه ابطال عمل العامل لفظا لا محلا والالغاء ابطال عمله بالكلية فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا وقال ابن النحاس
فاذا ما بين التعليق والالغاء عموما وخصوصا نظر فانه لا عموم وخصوص بينهما وفي تذكرة ابن هشام قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغاء الا بشرط التوسط
او التاخر وان لا يتعدى الى المصدر وان يكون قلبيا قال فاما التعليق فيكون في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا
وبين حذفه اقتصارا وقال ابن هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف
لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة
يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون تام فيقال حصل حريق او نهب وتارة
يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد
منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل
الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب ودعوا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه وتارة
يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله
قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكل وعد الله
الحسنى وما شي حيث يستباح ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم وقال ابن اياز لا يجوز في باب اعلم الالغاء ولا التعليق كما صرح به ابن الوراق
في علله لانك لو قلت اعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدا وخبر وكان غير مفيد لان قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد
وكذا الحكم في الالغاء ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف
ذكر ما افترق فيه المفاعيل وقال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال
كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل ام لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت
زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر وقال
الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب
زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون
مسماه لفظا واسم المصدر اسم المعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظات سين باء حاء
بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر

انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها السادس

الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو الاسم الذي ليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه
يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر
اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل انتهى ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن وقال ابن هشام يفترقن من ستة اوجه لا تكون عند ولدى الا
اذا كان المحل ابتداء غاية نحو آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا بخلاف لدى ولا تكون لدن فضلة بخلافهما وجر لدن بمن اكثر من نصبها وجر عند كثير
لدى ممتنع وهي مبنية وهما معربان وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وهما لا تضافان اصلا فانهم حكوا في غدوة الواقعة بعد لدن الجر
بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انه تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك
في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه الثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال
العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى ذكر ما افترق فيه اذ واذا وحيث وقال ابن هشام في تذكرته اعلم
ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها وكونها للجمل والبناء ولزومها وانها المعنى وقد
يخرج عنه فهذه ثمانية قد قبلت ويشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما يكفان بما عن الاضافة مضمنين معنى الشرط جازمين قياسا
مطردا وانهما يضافان للجملة الفعلية وانفردت اذا بافادتها معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل الفعلية وانفردت حيث بانها تكون للمكان
والزمان والغالب كونها للمكان انتهى ذكر الفرق بين وسط بالسكون ووسط وقال الكمال السريري فرقوا بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا وتسكينا
موضع صالح لبين فسكن ولغي حركا نراه منبا كجلسنا وسط الجماعة اذ هم وسط الدار كلهم جالسا قال الفارسي في العسكريات اذا قلت حفرت وسط
الدار بئرا بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو
العطف وقال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا في المعنى وكانت الواو بمعنى مع فلم اختص باب المفعول
بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة واذا عطفت
بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للآخر
ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت واباك فانما تريد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وزلت اسير والنيل فانهم منه المصاحبة والمقاربة
وقال الابدي الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما
على حدة واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والنحو فانما تريد ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعلك به وما انت مع النحو في افتخارك وتحققك به باب

الاستثناء

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الا زيد انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى
فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما في رفع الخبر لانه معتمد الكلام ونصب الحال
لانه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائم وقائما انتهى فصل وقال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء انها اذا كانت استثناء
لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنف عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة
ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما
بعدها ايجاب لانها هنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمها ذكر ما افترق فيه الا وغير وقال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلاثة اشياء احدها
ان غير يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز الثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها

صفة لم يجز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد
وسبب ذلك ان الاحرف لم تتمكن في الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا تستعمل في التأكيد الا تابعا الثالث انك اذا عطفت على الاسم
الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز وقال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه
الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا
والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى بخلاف التمييز الثالث
ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات الرابع ان الحال يتعدد بخلاف التمييز الخامس ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا
يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا
يقع التمييز كذلك انتهى قلت وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ار من عدها الاول وسيأتي لها ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول وقال ابن يعيش الحال تشبه
المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول ولهذا الشبه استحقت ان تكون
منصوبة مثله وتفارقه في انها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب
زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك تخاطبها فتقول يا نفسي افلعي
مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الا نكرة والمفعول يكون معرفة ونكرة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان
وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان
لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره وقال الزمخشري في المفصل يجوز اخلاء الجملة الحالية المفردة عن الواو عن
الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه وقال ابن النحاس في التعليقة الحال تشبه الظرف في انها مقدرة بفي وتفارقه في
ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد قائما اي في حال قيامه وقال السخاوي في شرح المفصل الحال تشبه المفعول به
وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة على كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال ولان
كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة الى الظرفية
ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل او مفعول واسماء الفاعل والمفعول انما كانت ليوصف بها الا انك تكون مفعولا فيها واما شبهها بالتمييز
فلانها لا يكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما تبين التمييز النوع واما شبهها بالخبر فانها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر وفيه التنكير
هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها تعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا او مضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق
والحال لا يكون الا اسما ظاهرا نكرة مشتقا والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل والمفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف وايضا
فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخرا او متقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها وقال ابن الشجري في اماليه الحال تفارق المفعول به من اربعة
اوجه الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة الثاني ان الحال في الاغلب هي صاحب الحال وان المفعول هو غير الفاعل الثالث ان الحال يعمل
فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى الرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل الخامس الفرق بين
الجملة الحالية والمعترضة وقال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية
والتنبيهية والتنزيهية الثاني انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بدليل استقبال كالنون والسين وسوف والشرط الثالث انه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع نصبها بالمضارع المثبت. ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما
من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسم او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة
حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي بمعنى من فيصح فيها ذلك
الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والاضافة بمعنى من فان امتنع ذلك فهو بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح
انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى من. ذكر الفرق بين حتى الجارة والى الخامس السخاوي في التنوير الدباجي حتى اذا كانت جارة وافقت الى
في انها غاية وخالفتها في ثلثة اشياء احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يقال اليه الثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في الى الثالث
ان الى يقع خبر المبتدا كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا يكون كذلك وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها
في اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ملاقي الاخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى
نصفها الى ثلثها الثاني ان ما بعد حتى لا يكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى تقول ذهب الناس الى السوق
الثالث ان حتى لا يقع مع مجرورها خبر المبتدا بخلاف الى الرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى. ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل وقال ابن السراج
في الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا وان يكون زيد هو
المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل
يتحمل الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط وانه يجوز تقديم معموله عليه
نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر
يعمل في الازمنة الثلثة الخامس ما ذكره ابن السراج من الاضافة وقال نظما ثاني مصدر الافعال اسم لفاعلها بواحدة وخمس ضمير بعده الفعل وتقديم
معمول ينكسر ونحوها الاضافة ثم وقف وان منه تجلت غير حدس وقال ابن الشجري في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال. ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل من المصدر
نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف فيه الفاعل لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يبن للفاعل ولا للمفعول
وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لان بنية المصدر لهما سواء. ذكر ما افترق فيه المصدر وان وان وصلتهما افترقا في امور الاول
والثاني وقال ابن مالك في شرح العمدة انما لم يشترط للمصدر المعلل في الفاعل والزمان معا فلانه من حروف التعليل نحو جئتك لرغبة تم او جئتك
الساعة لوعدك اياك امس فلو كان المصدر ان وصلتها او ان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال جئتك ان رغبت في وجئتك الساعة
ان وعدتك امس وكذا انه رغبت في الان انه وان فقد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى يشير بقوله وغيره الى قوله
في الالفية في باب التعدي واللزوم والحذف مع ان وان يطرد مع امن لبس كعجبت ان يدوا فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع
المصدر وجوبا وحذفه مع ان وان وصلتهما الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى ان ومعمولها الرابع لان ان معناها التراخي
فما بعدها في جهة الامكان ليس بثابت والاسم في المضاف ثابت عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فاثبات غيره
محال وقال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم مخافة ان تفعل ويقال اخي بعد ان تقوم وقبل ان تخرج وقال ابن يعيش
قالوا في التحذير اياي وان تحذف احدكم الارنب يعني يرمها بسيف او نحوه فان في موضع نصب كانه قال اياي وحذف احدكم الارنب ولو حذفت الواو لجاز مع

ان فيقال اياي احدكم ان تحذف الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل ولا يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا
فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح وقال ابو حيان في اعرابه نصوا على ان المصدر لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم
يعجبني ان قمت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اي من خروجك السريع قال وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في
كلامهم وصف المصدر المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك
ما تكلمت به العرب وقال ابن هشام في المغني اعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك السادس
والسابع والثامن قال ابن هشام في المغني ~~اعلم انهم حكموا لان وان~~ لا يعطى المصدر حكم ان وان وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سد ما
مسد جزئي الاسناد في باب ظن وعسى ولا في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت ان تقوم او انك قائم ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت
ان تقوم او انك قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ولا يجوز عسى قيامك وتقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز جئتك
ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري وقال ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع ان وان كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبت لقاءك تريد
في لقائك انما المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا وقال ابن القواس يجوز في باب التحذير مع ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف مما
لا يجوز في غيرها مصدرا كان او غيره وقال ابن يعيش في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم وقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت بنيت مثل وغير على الفتح
لاضافتها الى غير متمكن فان قيل فان والفعل في تاويل المصدر وكذلك ان المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فهلا مثل وغير اذا اضيفا الى المتمكن
وجب البناء قيل كون ان والفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفا الى ما ذكرنا معهما
الاضافة بنيا معهما لان الاضافة بابها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بني الاسم العاشر يقال ضربت زيدا ان ضربت على
ايقاع ان والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش وحجة الجمهور ان ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان ان تبعد الفعل يعطى
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فكذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره
ضربت زيدا ان ضربت ويقول هو في تقدير المصدر الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة ولا
ينوب ذلك المصدر المؤول وهو ان والفعل نحو توقعتون ان تكلمني هن انا فرد يمنعني خلافا للزمخشري الثاني عشر قال ابن بابشاذ في كتاب معاني
الحروف الفرق بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج ان الاول مصدر غير موقت والثاني مصدر موقت لانه بين فيه الوقت وقال الاندلسي
في شرح المفصل الفرق بين ذكر ان مع الفعل بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر من وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر بمنزلة
الجملة لانه يحتمل الفعل الذي نسب الى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله واذا ذكرت ان مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي لاجله تضمن ذلك
مثال ذلك ساءني ضرب زيد وان ضرب زيد وان ضرب زيد وان تضرب زيد والاخر ان ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه مذكور
ان مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما ياتي وفرق ثالث وهو ان ان وصلتها اشبه بالمضمر في انه لا يوصف لذلك اختار
الحرمي في البرهان قوله تعالى ليس البر ان تولوا النصب لانه اذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب في الاختصاص انتهى وفي
تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني من قال فانما هي اقبال وادبار لم يقل فانما هي ان تقبل وان تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر بعد ذلك لان
اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة لانه مبهم غير مخصوص فهو عام وقولك ان تقبل خاص لان ان تخصص الفعل للاستقبال فلما كانوا يوسعوا
في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وان كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل في تذكرة

ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر واسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافة الفاعل وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد الا في مواعيد عرقوب اخاه وتركه على الحس السرا و لادها ذكرها

افترق فيه اسم الفاعل والفعل وقال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشياء احدها لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا الثاني اشتراط اعتماده عند البصريين الثالث انه اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل الرابع

انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله نحو فعال لما يريد وقال الشاعر ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الاخذون لما رضينا الخامس

ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به السادس ان الالف والواو في ضاربان وضاربون اسما بدلا ان على الفاعل

المثنى والمجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لا يبين بخلاف الفعل فانها فيه ضماير دالة على الفاعل المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست ضماير لتغيرها

بدخول العامل والضماير في الفعل لا تتغير بدخوله وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه احدها التحطط بينها من رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع الثاني انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل نحو فيؤدي

الى اجتماع العين في التثنية احدهما ضمير الثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما فلا بد من حذف احدهما واذا كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لان الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل تغيره بالضمير ولا يتغير والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى

ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه وذكر ابن الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثنى او جمع اتصل معناه

الضمير وقال المهلبي مراتب ست لم تكن للاسم فاعل تزل عنها واستبدل بها الفعل يعمل اذا لم يعتمد في محله ولا بد من ان يرد له معتمد يتلوه وان كان المضي فيبطل وتسقط نوناه اذا مضى يخلو ونقديره فرد او جمع لساعاه واخالها في الجمع حرفا بها يعلو ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول في ذلك

ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي كقائم وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال فان عدى اللازم بحرف جر او ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به ومنه ذاك ابن مالك في شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد وزيد مكسو العبد ثوبا وقال الاندلسي

في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل المراد به المضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال او الاستقبال من وجوه احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذي والثاني يعمل مطلقا ثانيها ان الاول يتعرف بالاضافة بخلاف الثاني ثالثها ان الاول اذا ثنى او جمع لا يجوز فيه الا حذف النون والجر والثاني

يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون والنصب ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل وقال ابن القواس في شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فابعة التذكير والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فسبعة احدها انها لا تعمل الا في السببي

الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن رتبة اسم الفاعل الثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد هذا ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله او بعده فانها لا يتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن

الذي ثبت له الان او غدا وفي التنزيل وضايق به صدرك فعدل عن ضيق الى ضايق ليدل على عروض ضيقه وكونه غير ثابت في الحال لا يقال فلان دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وصح فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به الماضي وهو لا يعمل لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي من جهة شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال الموجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل

حسن الوجه دل على ان الصفة موجودة لا انفصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدمت الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم السادس

انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمرو وبكرا لانه انما يعطف على الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع بالمعنى لان الاصل في كثير المال كثير ماله وذكر ابن السراج في الاصول فرقا ثامنا وهو ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت من ضارب زيد وفيه فاعل ويجوز في الصفة المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد

اليد فالحسن للوجه والشديد لليد والمعنى حسن وجهه وزاد ابن هشام في المغني فرقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وظاهر العرض وغير مجارية له وهو الغالب والثاني انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها والثالث انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح نحو مررت بحسن

وجهه والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت والخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج والسادس انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهي لا تعمل

محذوفة وقال الاندلسي في شرح المفصل الامور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة الاشتقاق واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجد الا حالا واسم الفاعل يصلح للازمنة الثلاثة ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها اعني الاسم الذي تجري عليها اعرابا ثالثها لا يتقدم معمولها عليها رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاصل الجر سادسها انه لا يعطف على المجرور بها سابعها انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان او الف ولام ثامنها انها يقبح ان يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها الى المضمر تاسعها انها لا تكون الا على اوجه واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون عاشرها انها لا توافق الفعل مدة وحركة وسكونا وقال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذي اخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبها له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب فان قيل ما العلة في جواز حسن الوجه على ضارب قلنا لانها صفات وقال الاندلسي الذي ذكر فرقا اخر ايضا وهو ان المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجه فلا يخبر ان القول فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في الاسم

الفاعل ذكر ما افترق فيه افعل في التعجب وافعل التفضيل وقال صاحب البسيط التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركيبهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في ان افعل في التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين والثاني انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله اكر واحمي للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا واما القياس فانه اسم ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا على ساير الاسماء العاملة والجواب عن البيت

ان القوانس منصوب بفعل دل عليه اضرب اي نضرب القوانسا وعن القياس انه مرفوع بالفاصل من وجهين احدهما ان الاسماء العاملة عمل الافعال بمعناها
فلذلك عملت نظرا الى الفعل الذي بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل ثم
لما فيه مشابهة له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما اشبهوا بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة وافعل
التفضيل اذا صحبته من امتنعت عنه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط ذكر ما افترق فيه نعم
وبئس وحبذا وقال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة في المدح
تتضمن بعد المذموم تقريب الممدوح من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك قال ومما افترق
فيه انه يجوز في حبذا الجمع من الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه اخرون منهم الفارسي
الزمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما والا لم يجز قال وانما
جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجر في حبذا لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة مبهم فله مرتبة بين مرتبتي فاعل نعم وهما المظهر
المضمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه ابهام ما فارق به
الفاعل المظهر في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهرا او مقدرا ولم
يجزه مع المضمر في نعم انتهى ذكر ما افترق فيه التوابع وقال في البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من خمسة اوجه احدها انه لا يصح حذف المؤكد
ويصح حذف الموصوف وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد واما الصفة ففيها
معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها للافادتها المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى الزائد والوجه الثاني
ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ الصفات
متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز في التاكيد لاتحاد معانيه والوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها من اعراب متبوعها
والصفات يجوز قطعها من اعرابه وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها واما التاكيد فلا يتضمن
مدحا ولا ذما فلذلك لم يجز قطعه والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضمير دون الصفات وسره ان التاكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة
الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في نهاية الايضاح فلذلك لا يختص به واما الصفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو في نهاية
الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان المتكلم او مخاطب فقرينة التكلم والخطاب توضحهما وان كان لغائب فلقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج
الى ايضاح والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف وسره ان معاني الفاظها معارف فلا تؤكد النكرات
بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير وقال الاندلسي في شرح المفصل النعت يفارق التوكيد من اوجه الاول ان التاكيد
ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الكلم باسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك الثاني
ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف على التاكيد المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك
في التاكيد وقال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما يفترقان في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى
في الموصوف او في شيء من سببه تستحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا لاسمائه لو وافقا عليه بطريق وجود
الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت نحو ابو عبد الله زيد

لو انفرد

لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل لم يدل على بعينه على رجل
وانما يدل على شيء من صفة الطول على الرجل وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة وفرق رابع ان النعت يكون
المشتق له وعطف البيان لا يكون فيه ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان
فايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الفروق انتهى وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة
اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة والثاني ان حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها والثالث انه يطابق متبوعه في التعريف
كالصفة والرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة واما اوجه المفارقة فاحدها ان الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجامد والثاني ان عطف البيان مختص
بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم انه يكون في النكرات ايضا والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساوية
ولا يكون اخص منه لانه يتمم من الفعل بدليل تحملها للضمير فلذلك انحطت عن متبوعها لنظرها الى ما اصله التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان
نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ والرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح
والذم المقتضي للمدح فالاول ويشبه البدل ايضا في اربعة اوجه ويفارقه في اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل والثاني
انه يكون بالجامد كالبدل والثالث انه قد يكون اخص متبوعه واعم منه كالبدل والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التاكيد كقوله يا نصر نصرا
كالبدل واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل في تقدير جملتين على الاصح والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقته
لما قبله في التعريف بخلاف البدل فانه يبدل المعرفة من النكرة وبالعكس والثالث ان عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل والرابع
ان البدل قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان وقال ابن جني في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي سأل ابا الحسن عن
قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه ابوه بدل ام صفة فقال ابو الحسن لا ابالي بايهما اجيب قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف
العامل المقدر مع البدل وقال ابن يعيش قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتاكيد لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة
وفيه رفع المجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه الا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك جاز ان يريد كتابه او رسوله فاذا قلت زيد زال
ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه او عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التاكيد بالنفس او العين ومن البيان ما يحصل بالنعت غير ان البيان
في البدل مقدم وفي النعت والتاكيد مؤخر وقال ابن هشام في المغني افترق عطف البيان والبدل في ثمانية امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب
البسيط ثلثه والرابع والخامس قال السادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك
في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى بنصب كل الثانية والثامن انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف
البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرزا وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او
والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو وقال ابن هشام في المغني وعبارة ابن السراج الفرق
بين عطف البيان والبدل ان عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول قال وهذا الفرق بين العطف وبين النعت
والبدل ان الثاني في العطف غير الاول وفي النعت والبدل هو الاول وقال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين احدهما النداء نحو يا اخانا
زيدا والثاني نحو انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيها جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد في الاول وامتناع الاضافة في الثاني وقال
ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل

هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الأول كالتوطئة
والبسط الذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان
المقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني وذكر صاحب البسيط مثله وقال وينبغي للفقيه
ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن به يشهد ذلك على اصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة
وصححوا الصحة وقال شرح التسهيل لابي حيان بان العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفا على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم وفيه
الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف على التوهم اثره موجود وعامله مفقود
وقال السخاوي في سفر السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته وانما
ذكره سيبويه عارضا في مواضع اكثر ما يجيء تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد الا ترى انه ينون زيد فدل على انه ليس ببدل وعلى هذا تقول
يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لان الرجل لا يوصف بالاعلام فيه وانما يكون بدلا من اي فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا
من اوضح فرق وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل والمبدل مواضع تخالف لفظ فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبيل
التوابع قائم بنفسه على خفائه واحكامه في التكرير والعطف والاعراب في التقديم والتاخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه في
جملتها ولم يفرد له بابا قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة وعطف البيان علم
لا بد من تقديره عن ثان بل اولا فسد كونه علما فلذلك لا يصح ان يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى وقال ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت
وبدل الكل من الكل والتاكيد فيها بيان لمتبوعها ويفترق من اوجه فيفارق عطف البيان النعت من وجهين احدهما من حيث ان النعت بالمشتق
او بالمؤول به وهو ليس كذلك والثاني من حيث ان النعت يرفع الضمير والسببي والبيان ليس كذلك وهذه الوجه ناشئ عن الاول فينبغي ان يهذب
فيقال يكون في الحقيقة لغير الاول نحو برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا للاول ويفارق التاكيد من وجهين احدهما ان التاكيد بالفاظ
محصورة وهذا ليس كذلك الثاني ان التاكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك وعجزنا الشلوبين راي الكوفيين انهما يتخالفان في التعريف والتنكير
في نحو صمت شهرا كله ولا يجوز ذلك في البيان خلافا للزمخشري ويفارق البدل من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك
البدل فالمقصود التابع لا المتبوع انما ذكر الاول كالتوطئة والثاني ان التابع من جملة الاول والبدل هو من جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في
شرح المفصل امتياز البدل عن بقية التوابع الاربعة بخواص لا توجد فيها اما امتيازه عن الصفة فبوجوه احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في
حكمه ولا كذلك البدل فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة او المصادر الثاني ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه
ذلك الثالث انه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لا تنقسم هذه
القسمة الخامس ان البدل منه ما يجري مجرى الغلط ليس كذلك في الصفة السادس ان البدل لا يكون المدح والذم كما يكون الصفة السابع ان البدل
يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة الثامن ان الصفة تكون له جملة تجري على المفرد وفي البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد التاسع
ان الوصف يكون بمعنى في شيء من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوب اخيه لما جاز العاشر ان البدل موضوع
على مسمى المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام واما امتيازه عن عطف
البيان فمن وجوه احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة على ما قيل الثاني ان عطف البيان هو المعطوف الاعرف الاول

فلا يكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه ولا واحد منهما وهو بدل الغلط الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان
الرابع ان في البدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان واما امتيازه عن التاكيد فلان الفاظ التاكيد المعنوي محصورة واما اللفظي
فهو اعادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك ولان التاكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في البدل واما امتيازه من عطف
النسق فظاهر وقال ابن الدهان في الغرة المناسبة بين التوكيد والبدل انهما تكرير ان يلحقان الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما
لا يتقدم على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وانك في التوكيد مستوعب لمعنى المؤكد وكذلك في البدل يعني بالاول فتبدل منه ومن المفارقة
التي بين الوصف والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه وفي البدل
ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول بل تكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ وفي البدل ما لا يحتمل
ضميرا البتة وليس كذلك الصفة والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل
منه ولا يوصف ذكر ما افترق فيه الصفة والحال وقال ابن القواس الحال الحاشية بالصفة من حيث ان كل واحد منهما للبيان هيئة مقيدة وقال
في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك
له في حال مجيئه فحسب الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول الثالث ان الصفة تتبع
الموصوف في اعرابه بخلاف الحال الرابع ان الحال يلزم التنكير والصفة على وفق موصوفها الخامس ان الحال يتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي
عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا يتقدم على موصوفها السادس ان الحال يكون مع الضمير بخلاف الصفة السابع ان الحال يبقى في عاملها
خلاف وفي عامل الصفة خلاف الثامن ان الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة التاسع ان الصفة ادخل في الحال في باب الاشتقاق
العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جائز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى ذكر ما افترق فيه ام المتصلة والمنقطعة وقال ابن الصائغ
في تذكرته نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باي ولا تقع الا بعد استفهام والجواب فيها
اسم معين لا نعم او لا ويقدر الكلام بها واحدا والاعراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها اللازم الرفع باضمار مبتدا وتقتضي المعادلة وهي
ان يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كازيدا ضربت ام عمرا وازيد وعمرو مستفهم عنهما واوليت كل واحد حرف الاستفهام والذي
لا تسال عنه بينهما ولو سالت عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال المهلبي الفرق في ام اذا جاءتك متصلة من اوجه سبعة القطع
ووقوعها بعد الاستفهام عارية عن قطع الاعراب في الاسماء المعدلة كالفعل والفصل لا يختل بينهما جواب سائلها التعيين للمسئول عنه بتقدير
اي ثم مفردها من بعدها داخل في حكم ما عدله وكون ما بعدها من جنس اوله وعكس ذلك تقتضيه المنفصلة فذكر ما افترق فيه ام واو وقال ابن العطار
في تقييد الجمل ام واو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشياء ووجوه
الفرق خمسة وقال في البسيط الفرق بينهما من اربعة اوجه احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او الثاني ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع
الهمزة المعادلة تقدر باي الثالث ان جواب الاستفهام مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين والرابع ان الاستفهام مع او سابق
على الاستفهام مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية بحكم الاحدية قال واما الفرق بين موقعهما فاذا كان الاستفهام
باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لان التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى
ام في ذلك لئلا يلزم الاسم على معناها وهو التعيين واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل

التفصيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب بها الا التعيين دون الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة استفهام كان العطف بام سواء كان ما بعدها اسما
ام فعلا كقولك سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب ما بعد ام لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح
الوقف على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعده اسمان او فعلان فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء
علي زيد وعمرو وفي التنزيل سواء محياهم ومماتهم لان التمام تقتضي التعديل بين شيئين وان وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء علي قمت او
قعدت كان العطف باو لانه يصير بمعنى الجزاء واذا وقع بعد ابالي همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام عمرا لان الهمزة تقتضي ما
بعد ليتحقق المعادلة والمجموع في موضع مفعول ابالي ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا
او عمرا فان العطف باو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل او وتقول ما ابالي ضربت زيدا والاجود في نحو قولك
ما ادري ازيد في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق
المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعهما على معنى ايهما وقد ذكروا جواز او وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يصح السكوت على ما قبل او وهو القضاء
الكلي في الفرق بينهما انه يحسن السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع ام والثاني انه يصير المعنى ما ادري احد الفعلين فعل ولا معنى له انما المعنى
يقتضي ما ادري اي الفعلين فعل واما قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا فالذي حسن العطف فيه باو وان تقدمت الهمزة
ان الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال طوله فاملائه او في حال تناهيه فقصره انتهى ذكر الفرق بين او واما وقال ابن ابي الربيع في
شرح الايضاح الفرق بين او واما من جهة اللفظ من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر والثاني ان اما ملازم حرف العطف في او لا يدخل
عليها حرف العطف ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو وقال ابن هشام في المغني تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلثة اوجه احدها ان للمعطوف بحتى
ثلثة شروط ان تكون ظاهرا لا مضمرا كان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج
حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى حديثها والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث
يمتنع غاية لما قبلها اما في علو او قصد الثاني انها لا تعطف الجمل الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم
حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقال ابن هشام وهو حسن فان في
لي ان الذي تخصيص ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو
اعتكفت في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ذكر ما افترق فيه النون الخفيفة والتنوين وقال ابن السراج
في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين
والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كانهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفضلوا بينهما وقال ابن النحاس
في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك لحطها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالبا لان الافعال اضعف من
الاسماء فما يدخلها اضعف مما يدخل الاسماء مع ان نون التاكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف عري عن
الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين وانحطاط المحلة عاملة التنوين الزموها الحذف عند التقاء الساكنين قال ابو علي لا يدخل الاسم
على ما يدخل الفعل مزية تعني بعضهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون
وقال ابن القواس في شرح الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارق النون المقابل له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان

النون يجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين ذكر ما افترق فيه السين وسوف وقال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها اوسع
من السين وقال ابن هشام وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد وقال ابن بابشاذ في شرح الفصول الفرق بين
السين وسوف من وجهين الاول التراخي في سوف اشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم قال تعالى فسوف تعلمون وطال الامد في الزمان
وقال تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فجعل القول والثاني انه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال ابن الخشاب
سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلثة احرف والسين اقعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختص سوف بجواز دخول
اللام عليها بخلاف السين ذكر ما افترق فيه الفاظ الاغراء والامر وقال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوها في الاغراء
وبين الامر الماخوذ من الفعل من وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك
ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع ومنها ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصري الا المازني كقوله
تعالى ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا فلم يجعل وراءكم معمولا لارجعوا لانه اسم فعل بل ذكر تاكيدا ومنها ان الاغراء لا يجاب بالفاء لا تقول دونك زيدا فيكرمك ومنها
ان المفعول به اذا كان منفصلا لم يجز ان يكون متصلا نحو عليك اياي ولا يقال عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن تمكن الافعال ذكر ما افترقت
فيه لام كي ولام الجحود وقال ابو حيان افترقا في اشياء احدها ان اضمار ان في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع
في موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار يتعين نحو لئلا يعلم اهل الكتاب
فرارا من توالي المتماثلين الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب الثالث انه
لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو ساتوب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون
مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا او يوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد امس ليضرب عمرا الخامس انه
لا يوجب الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا السادس انه لا يقع موقعها كي لا
تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمرا السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك
بعد لام كي الثامن ان النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي يتسلط
على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل
الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام يقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام ففي
نحو قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب فقدره مريدا لاطلاعكم على الغيب واما لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل
الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود تقع بعدها الا يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في قوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة
ولا فرد لفرد انه على اضمار كان لان المعنى عليه اي فما كان جمع ليغلب ليكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لان ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل كلاما
ذكر ما افترقت فيه الفاء واللام والواو اللذان ينصب المضارع بعدها وقال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو وبعد الدعاء والعرض والتحضيض
والرجاء قال فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها فان عموم قول التسهيل في
مواضع الفاء يدل على الجواز معها ويحتاج ذلك الى سماع من العرب وانفردت الفاء بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو قل لعبادي

بقول التي هي احسن ويرفع مقصودا به الوصف او الاستئناف واجاز الزجاجي الجزم في النهي ايضا فاجاز ما تاتينا تحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كل ما ينصب فيه
الفاء يجزم ولم يستثن شيئا ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية وان التفسيرية وقال ابو حيان من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية
يجوز ان تتقدم على الفعل لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر لا يتقدم المفسر ذكر ما افترقت فيه لم ولما وقال ابن هشام في المغني افترقا
في خمسة امور احدها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم وقد تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان كنت ماكولا فكن
خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يك شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم
كان ولا متداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما
قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع
ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله تعالى
ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد الخامس ان منفي لما جاز الحذف له لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا
ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي
استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقال ابن الفواس في شرح الدرة لما تشارك
لم في النفي والقلب وتفارقها من اربعة اوجه احدها ان لم لنفي الماضي مطلقا اي بغير قد ولما لنفي الماضي المقترن بقد والثاني ان لم مفردة ولما مركبة والثالث
ان لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة والرابع ان لما يفيد اتصال النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع مبهم
اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد ميم لما وشدد ان او خففها فنقل صاحب كتاب اللامات عن المبرد انه قال
هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج وقال المازني لا ادري ما وجه هذه القراءة وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذفت منهن واحدة فعلى
هذا هي لام توكيد وعني بكثرة الميمات ان نون من حين ادغمت في ميم ما انقلبت ميما بالادغام فصارت ثلث ميمات وقال المازني ايضا ان الاصل لما ثم
ثقل ان ان المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة انتهى قال ابو حيان وارباك النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقاريها يدل على صعوبة المدرك
فيها وتخريجها على القواعد النحوية واما التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر في السبعة واما من قال لا ادري ما وجهها فعذره
خفاء ادراك ذلك عليه واما تاويل ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية فهو غاية من الخطا الا انها لو كانت نافية لم تنصب بعدها كلا بل كان ترتفع
وايضا فانه لا تحفظ من كلامهم ان يكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفراء فايضا في غاية الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى ان ما قال وقد كنت
من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ وهو ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المعمول لها لدلالة الكلام
عليه والمعنى ان كلا لما ينقص او ينقص عمله او ما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الاية
على احسن ما يمكن واجمله ولم يهتد احد من النحويين في هذه الاية اليه على وضوحه والجاه في علم العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم قال
ثم وجدت شيخنا ابا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن ابي عمرو بن الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى فائدة قال ابو الحسين
بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان العرب حملت لو على لولا في موطن واحد او وقعت بعدها ان فقالت لو ان زيدا قائم كما قالت لولا ان زيدا قائم وفعلت
هذا هنا الغرب لو في لولا واشبهت بالفعل فكان ان اذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل ذكر ما افترقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار قال في التسهيل
لا تلي زيادة التذكير هاء السكت بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف والتذكر لم يقصد الوقف وانما عرض له ما اوجب المتذكر

نعم

قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة
من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار
ويقع بعد العاطفة لا قبله وبعد ام ويراد بالاستفهام بها النفي وتاتي بمعنى قد ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى قال الزمخشري في المفصل والفصل بين متى
واذا ان متى للوقت المبهم واذا للمعين وقال الخوارزمي الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم انه كائن ومتى لما
لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج اخرج اذا لم تعلم انه خارج وقال في البسيط تفارق
متى الشرطية واذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها ومتى يحتمل الوجود والعدم
والثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه اذا كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم ذكر
ما افترقت فيه ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى لكثرة استعمالها صارت اظهر من
ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق ان متى يستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان في الاستفهام بمعنى متى
وتفارقها من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني ان ايان يستفهم به في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا
وذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان وتوجيه منع الشرط عدم السماع وان
متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا يشاركها فيه ايان انتهى قلت فهذا فرق ثالث ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا قال ابو حيان
ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدنا في لسان العرب قد يقترن بقد كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل ولم
احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس يبعد ان يسمع ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ وجواب لو اذا كان
ماضيا مثبتا جاء في القران باللام كثيرا وبدونها في مواضع ولم يجئ جواب لولا في القران محذوف اللام من الماضي المثبت الا في موضع واحد وقد اختلف
فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية قال في البسيط اما ما يشتبهان
فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما يفتقران الى مميز وانهما للزمان للتصدير وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر
واما ما يفترقان فان الاستفهامية بمنزلة عدد حذف منه التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع وان مميز الاستفهامية
منصوب ومميز الخبرية مجرور وان الاستفهامية يحسن حذف مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية اذا ابدل منها جيء مع البدل
بالهمزة كم نحو مالك اعشرون ام ثلثون وكم درهما اخذت الثمنين ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم غلمان عندي
ثلثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال وكثير
من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني
ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها
لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك الا الفان وكم اعطيتني الا الفين وبكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك
درهما الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من كم لابهامها لارادة ايضاحها بالبدل ولافادة معنى التقليل وكانت
الاستفهامية بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شيء فان اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال
كم غلمان جاؤني الا زيدا وقال ابن هشام في المغني يفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية

المتكلم بالخبرية لا يستدعي من المخاطب جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر ثم ذكر بقية ما تقدم وهي عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة
وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فحصل لنا من ذلك عشرة فروق وبه امتزج المطلب وقال الفرق في كم في الاستفهام والخبر من وجوه
استوضحت كالانجم الزهر نصب المفرد مع افراده ابدا وحذفه تارة والفصل في نظره وتقتضيه جوابا في السؤال بها ومبدلا تقتضيه الهمزة في الاولى وليس من خبرها
التكثير ثم لا عطف عليها بلا في سائر الزبر ولا تضاف الى ما بعدها اشبها وقد يرى بعدها الا مستطر فكل هذا في الاستفهام بحكمه وضده في كم الاخرى على الخبر ذكر ما الفرق
فيه كم وكاين وقال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام
اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني ان مميزها مجرور بمن
غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور الرابع انها لا تقع مجرورة الخامس ان خبرها لا يقع مفردا ذكر ما الفرق فيه كاين وكذا
وقال ابن هشام توافق كذا كاين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر الثاني ان
تمييزها واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها وقال ما الفرق فيه اي ومن وقال في البسيط افترقا من ستة اوجه احدها ان ايا معربة تقبل
الحركات ولذلك لا تشترط فحكايتها الوصف بل يلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا يلحقها الزيادة الا في الوقف الثاني ان من لمن يعقل واي
لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لانها بعض من كل والثالث ان العلم على يعد من ولا يحلى بعد اي والرابع ان رب قد تدخل على من دون اي والخامس ان
ايا قد يوصف بها بخلاف من والسادس ان من يدخلها الالف واللام وياء النسب في الحكاية بخلاف اي ذكر ما الفرق فيه تاء التانيث والف التانيث وقال ابن
يعيش الف التانيث تزيد على تاء التانيث قوة لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء فبنية
كل واحد من المونث هنا غير بنية المذكر وليست التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دالة على التانيث نحو قائم وقائمة ويزيد ذلك عندك
وضوحا ان الف التانيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة
وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها عليها علة اخرى كانهما تانيثان فلذلك منعت الصرف
وحدها ولم تمنع التاء الا مع سبب آخر وقال في باب الترخيم دخول تاء التانيث في الكلام اكثر من دخول الف التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث
نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما ذكر ما الفرق فيه التثنية والجمع
السالم وقال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون وفي حبل
حبلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة قال ابن السراج والمذكر والمونث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فاذا جمعت المونث
على حد التثنية زدت الفا وتاء وحذفت الهاء ان كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع والحقتها التنوين فالضمة في جمع المونث السالم نظير الواو في
جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المونث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون ذكر ما الفرق فيه جمع التكسير و
اسم الجمع وقال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير الثاني الاشارة اليه بهذا الثالث اعادة
ضمير المفرد اليه الرابع ان يكون خبرا عن هو الخامس ان يصغر بنفسه لا برده الى المفرد ذكر ما الفرق فيه التكسير والتصغير وقال في البسيط افترقا في ان
بناء التصغير لا يختلف كاختلاف بنية الجمع وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيد واعير وقسير وجديل بالادغام
ولا يجوز ذلك في التكسير ويقال في مقام ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار قال ولا يقدح ذلك في قولهم انهما من واد
واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصائغ في تذكرته سئلت عن السبب في ان كان النسب الى الجمع يرد الى الواحد

وفيما لم يكن له واحد الى الواحدة فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحده المقدر فهلا اتحد
البابان فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا لقصد التخفيف حيث المنسوب الى الجمع هو منسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع انما كان لمنافاة التصغير للجمع
الكثير فافترق البابان **القسم الثاني باب الاعراب والبناء** **مسألة** يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من
وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهة الفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من وجهين قال في البسيط والفرق ان مشابهة
الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف في البناء وعلة البناء قوية فلذلك اجتذبته العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب فانما تحدث
فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يقوى على جذبها عن الاصالة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقق الثقل
بتعاضدهما وغلبتهما بقوة ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى شبه الفعل وقال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف
لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم
وهو كونه كلمة وشبهه الفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف ولا اتحاد القسمين
ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وضعهما بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل
من الاسم كالحيوان في الادمي فشبه الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيئين وبين ما هو ابعد لا تقاوم مناسبات
متعددة بينه وبين ما هو قريب منه وقال ابن النحاس في التعليقة فان قيل فلم يقم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم يبعد من الحرف
فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلو لا قوته لم يظهر فيه فلا جرم اعتبرناه ولو واحدا **مسألة** قال ابن الدهان في الغرة قال بعض المتقدمين
فان قيل لم لما اشبه الفعل الاسم اعطيناه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيناه كل البناء فالجواب ان الاعراب لما كان يتبعض اعطي الحرف
الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعض ساوى الاصل والفرع فيه **مسألة** الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل اللغات
بخلاف امس ان امس اشبه باستبهامه الحرف فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي **باب**
المنصرف وغيره **مسألة** اذا سمي بجمع وآخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل وانصرفا عند الاخفش
لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد وقال في البسيط والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد
التسمية لمنافاة التسمية للعدد واما اخر وجمع فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف فكذا للعدل آخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كالعلم
بنافذ العدل في سحر **مسألة** الجمهور ان الياء في نحو معد يكرب ساكنة سواء اضيف او ركب وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص
وقال في البسيط والفرق بينهما من وجهين احدهما انه طال بالتركيب فالسكون على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة
بخلاف المنقوص والثاني انها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كياء دردبيس ولان حركة التركيب عارضة وحركة المنقوص
لازمة واللازم اثقل من العارض **مسألة** قال ابن اياز فان قيل ان حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا فاذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجره في موضع الجر
فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة تغيران معنى الاسم لانهما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف
الجر لا تغير معناه والثاني ان حروف الجر تجري مع ما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر كانه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع
في الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقا اخرى منها ان الالف واللام والاضافة بعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه
الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير شبيه للفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام والاضافة فانه يصادفه وفيه ثقل الفعل وقبل الفعل

ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكان الاسم منونا والتنوين هو الفرق وعلامة الامكن وليس العامل كذلك ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل
اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف
وبين ما لا ينصرف **مسألة** الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب فحيث لا يدخلها الاعراب لا يدخلها التنوين

باب النكرة والمعرفة

مسألة اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمته نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها تطلب كسر ما قبلها وقال
في البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل
قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان ياء المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلث كسرات في التقدير ولا يحتمل ذلك في الفعل فلذلك
احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة احتمال ثلث كسرات والثاني ان ياء المتكلم
تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا تشبه حركته
الحركة اللازمة

باب الاشارة

مسألة قالوا في البعيد للمذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا في
المؤنث تلك واصله تيلك فحذفوا الياء وسكنوا اللام والفرق انه لو ابقيت الياء كما ابقيت الالف في ذلك وقيل تيلك كان يؤدي الى نهاية الثقل وهي
وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة ناسب الحذف خففه بخلاف فتح الذال
التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكره ذلك في البسيط قال وقد جاء تالك في البعيد فلم يحذف الف تا كما لم يحذف الف ذا الا ان استعمالها اقل من
تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك

باب الموصول

مسألة جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا كما
لو كانت مع ما او من ومنعه البصريون وفرقوا بان ما الاستفهامية اذا انضمت الى ذا كسبتها معناها فخرج من التخصيص الى ابهام الذي وقال في البسيط
ولا قياس مع الفارق **مسألة** قال ابن الدهان في الغرة يجوز ان توصل ان بالامر نحو كتبت اليه بان قم ولم يجز ان يوصل الذي بالامر لان الذي
اسم يفتقر الى تخصيص من صلته وليس كذلك ان لانها حرف

باب الابتداء

مسألة قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك
واخوك زيد قلت من وجهين احدهما ان زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني ان زيدا اخوك لا يمنع ان
يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالخاص عن العام وهذا ما يذكره
الفقهاء في قولهم زيد صديقي وصديقي زيد نقله ابن هشام في تذكرته **مسألة** قال الشلوبين فان قلت اذا قلت زيد مالك لزم
فيه ضمير يعود على المبتدأ لانه قام مقام المشتق وهو كاين فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد
زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو المبتدا في المعنى وهو مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم تحمل
هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام
مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمل والذي قام مقامه في هذا الاخر قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به
انه هو على جهة المبالغة بتغير المعنى وجعل الثاني كانه الاول الاصلي فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله هنا اذا
قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم تقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه يحمل من الضمير
ما كان يحمله فلك اذا فيه وجهان **مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال
وجعلوا منه قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن فيه وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا

بالصفة

بالصفة كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لم يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان
الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة

باب ما واخواتها

مسألة
قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان الباء في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتاكيد النفي واللام في قولك ان زيدا
لقائم غير مزيدة مع انها لتاكيد معنى الابتداء قلت فيه جوابان الجواب الاول ان الباء ابدا تقع في الطرف فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف
اللام فانها تقع في المصدر نحو لزيد منطلق ولايم الله اشد رهبة واما ان زيدا لقائم فقد دخلت ان الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون
الا على اصله وهو النصب بكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدا على اصله وان لم تكن اللام زائدة انتهى **مسألة** قال ابن عصفور
في شرح المقرب فان قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية او لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما
مع انها حروف نفي كما ان ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي المستقبل فهي في مقابلة السين في سيفعل فاجروها لذلك مجراها في جاز
التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا ساضرب ولم ولما صارتا كالاداتين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم
فيها ولم يجز في ما لانها لا تلزم الفعل الذي نفي بها كما يلزم لم ولما ولا جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين ان العرب انما جازت
تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم عليه تقديم
معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لا تقوله فدل على ان السبب خلاف ما ذكره

باب كاد واخواتها

مسألة قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشان فهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق
الرماني بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة

باب ان واخواتها

مسألة قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سنن
قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت
بينها بان قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل **مسألة**
قال الاندلسي فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة
الفرق ان احدى الكلمتين هناك تابعة او كالزايدة وهنا بخلافه بدليل ان كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه
ان زيدا لما ينطلق **مسألة** قال الاندلسي قال السيرافي يجوز بعد اذا التي للمفاجاة كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق
ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه ويجوز ان يكون مصدرا او غير مصدر كقولك خرجت فاذا ان زيدا صايح فهنا تقع ان لان التقدير
خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صايح واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هنا هي العاطفة وليست التي تغاير

باب ظن واخواتها

مسألة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى المفعول
واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي
عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس يدلك على ذلك في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما
تدرك بالحواس وبالمشاعر قلت له افيجوز ان يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته للانكار تعدت
الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم المعاقب عبارته للجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار

في العلم والجهل لا يضًا العلم ولأن الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولنا انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار
دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح انتهى **باب المفعول فيه مسألة** اشترطوا توافق مادتي الظرف والفعل الصالح
وعامله نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوسا والفرق ان انتصاب
هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز فيه محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس ذكره في المغني **باب**
الاستثناء مسألة قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعدها الا بواسطة فالجواب
ان غير اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب
ان غير لم تقع في الاستثناء ان غير لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء اخراج والاخراج نوع من
فاشترك غير في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبن **باب الحال مسألة** قال
في البسيط لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا شدة على الحال اي جريا وشديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف فالفرق بينهما
من وجهين احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال والثاني ان الحال يجري مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة قال والقياس التسوية
بينهما لانه يرجع التأويل الى معنى الوصف او يحذف مضاف اي مثل اسد وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفة من
الاشتقاق وكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها
جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرى مجرى حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال
وذلك ان الصفة تفرق بين اثنين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه قال وقد ضعف سيبويه مررت
برجل اسد على ان يكون نعتا لان اسدا اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون حالا مع قبح
واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة الا ترى انك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا وفي
الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه وانما المراد انه في الشدة مثله والصفة والحال في ذلك سواء ولم يكن الحديد والدرهم فان
المراد جوهرهما **باب التمييز مسألة** قال ابن النحاس في التعليقة اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا
على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق بين الحال والتمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق
بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس كذلك فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز وقال الابذي في
شرح الجزولية التمييز شبيه بالنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها جزء في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لا لبيان
الذات ففارقت النعت وقال الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة المفسر ان تقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرين واما
الحال فحملت على الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر ضعفه ولذا لا
يمتنع تقدم الحال على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه منع من ذلك مانع وهو كون
المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى والحقيقة الا ترى ان التصبب والتفقؤ في قولنا تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق
والشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناهما لاوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا
قدمناه لم يصح ان يكون في تقديره فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل فان قيل فانا قلتم جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو في المعنى مرفوع

المعنى

المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا قلنا طاب زيد
نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع انتهى **باب الاضافة مسألة** اذا اضيف الاسم الى ياء
المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فيَّ وفتحت فيَّ ووضعته في فيَّ وذلك لانك تقول هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة
تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا جاءت بالاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة وقال ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع
انها دالة على الاعراب فما تصنعون من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها وادى الى
الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها فتقوى
سبب قلبه ولم يعتد بالعارض **باب اسماء الافعال مسألة** لا يجوز تقديم معمولات اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه
الكوفيون قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق على الاول انهما في قوة الفعل لشدة شبههما به واسماء الافعال ضعيفة قاله في البسيط **باب**
النعت مسألة قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح متبوعها ولا ابهام
ولذلك تقع صلة لعدم ايضاحها وابهامها الاخرى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل ضربته لم يفد النكرة ايضاحا
ولا بيانا قال فان قيل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدأ ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته فيه لا يصح وقوعه في الوصف
قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الخبر محذوف تقديره نقول فيه والجملة محكية الخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة
لانه لا يجوز حذفها لان حذفها يناقض معناها والثاني ان المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان ذلك بل
اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف فيها ضمير ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت
برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع **مسألة** قال الابذي لا يجوز الفصل بين
الصفة والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه **مسألة** قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المهذب
لابي اسحق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة
كسائر الاسماء التي تثنى وتجمع وانما يمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان احدهما ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع والثاني ان يراعى شبهها
بالفعل فلا تثنى ولا تجمع قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر
ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي على قياس قوله ان يجيز في المضارع الاعراب والبناء لان اصله البناء واعرب لشبه الاسم وكذا في
الذي لا ينصرف في الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى **مسألة** قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه ولم تفعل ذلك في الموصول قلنا لان الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير
لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى **باب**
العطف مسألة لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة
وقال في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني
انه يشابه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء نحو يا غلام والثالث انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو
غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة وهذه الاوجه معدومة

في المنصوب وقال الحريري في درة الغواص فان قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور الا
بالتكرير فالجواب انه جاز ان يعطف في اثناء المضمران على اسم الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكرير
ايضا نحو مررت بك وبزيد وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية انتهى **مسئلة** اذا اكد ضمير المجرور كقولك مررت بك انت
وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به
وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها ان تاكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه ما يمنع
من العطف الثاني ان تاكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن
القياس على الجاري على القياس الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل
بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين فلم يؤثر التاكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل
فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد في جواز العطف عليه الرابع انه لا يلزم من العطف مع تاكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ
والمعنى اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم يجعل العطف عليه واما المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تاكيد ضمير الفاعل مخالفة اللفظ
ولا مخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط **مسئلة** لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فاصل ما عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا
على البدل والفرق على الاول ان البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التاكيد واما العطف فالثاني مغاير للاول فلا بد من تقوية الاول
تدل على ان المعطوف والمغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة **باب النداء** **مسئلة** يجوز في وصف
المنادى المفهوم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع وقال ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم لا
يكون بمنزلة امس في انه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك في قولك مررت بعثمان الظريف
لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد
صار كالعلة لرفعه وليس كذلك امس فان حركته متوغلة في البناء الا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع موقع
امس يكون مكسورا الا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في امس وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل
اسم ممنوعا من الصرف انتهى **مسئلة** قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز
ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين قلنا الفرق بين وجهين احدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر ليعرف بحاسة النظر
وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو
يا هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة
التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء **مسئلة** قال ابن الحاجب
في اماليه ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان احدهما العطف على اللفظ
والثاني العطف على المحل مثال لا ابا لي ان كان ذاك ولا اب فالجواب ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو جائز حذفه
فجاز الاتيان باثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم الوجه الثاني
ان لا التي اسمها معها الى الان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن تقدير الحرف مع حذفها ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالاولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين والثانية

يؤدي الى امتزاج اربع كلمات **مسئلة** قال ابن الحاجب قولهم يا زيد والضحاك فيجوز الرفع والنصب فلم جاء في باب لا وجه واحد وهو الرفع
لا غير مثال لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اتي بها للنفي المتعدد
ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي
هو فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا يستقيم مثل ذلك فيما ذكرناه الا ترى
ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما يلي لا فلم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه
الذي هو المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء وان كان متعذرا كما تعذر فيما ذكرناه الا انه يتوصل
اليه باي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا ايهذا الضحاك فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا فانها لا تدخل بحال انتهى **باب
الترخيم** **مسئلة** لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني وقال ابن فلاح في المغني
والفرق على الاول ان الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسب معها ولو لم يخفف بالحذف لادى الى جعل ثلثة اشياء كشيء واحد فلذلك حذف منها في النسب
بانه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم فلم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانه اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول
عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف اليه **باب العدد** **مسئلة** قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء المركبة في العدد يجريان
مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب بعد تركيبه اخوانه قلنا الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكن يستعمل على انفراد
بل حضرموت مثلا في استعماله على هذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد فكما ان هذه معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه
كخمسة اذا اردت بها هذا العدد وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فالموجب لا اعرابه والثاني ان العدد
في الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لما وضع له في تقدير الكميات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة الاواخر وحروف التهجي وانما يعرب عند التباسه بالمعدود
باب نواصب الفعل **مسئلة** الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم وفاقا وان الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الاصح
وقال الاخفش تعمل قياسا على الباء الزائدة والفرق على الاول ان الباء الزائدة تختص بالاسم وان الزائدة لا تختص لانها تزيد قبل فعل وقبل اسم وما لا يختص
فاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان **مسئلة** لا يتقدم معمول ان عليها عند جميع النحاة الا الفراء فلا يقال طعامك اريد ان اكل ويجوز تقديم معمول معمول لن
عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فتقول زيدا لن اضرب والفرق ان ان حرف مصدري موصول ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما
لا يتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كي عند الجمهور حكم ان لا يجوز تقديم معمول معمولها فلا يقال جئت النحو كي اتعلم ولا
النحو جئت كي اتعلم لانها ايضا حرف مصدري موصول كان فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول واما اذن
فقال الفراء اذا تقدمها المعمول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين
في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل لانها لم تتصدر اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال لا تعمل لانها وان لم
تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمعمول التاخير وللقائل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة من اذ وان فلا يجوز
تقديم المعمول كما لا يجوز في ان وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا محضا فلا يجوز
ايضا لان ما فيه من الجزاء لا يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن
كما اجازوا ذلك في ان نحو زيدا ان تضرب اضرب **مسئلة** قال ابو حيان سأل محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكان قد قرأ كتاب سيبويه على المبرد فقال ابن مسهر

فلانفسه لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشيء انتهى وقال ابو حيان والسبب في ذلك ان لم يكن ليقوم او ما كان ليقوم ايجابه
كان سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي مقابلة لها

مسئلة تسمع بكي وحتى الجر في الاسماء والنصب في الافعال فاختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب قيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة
وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون
حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه والصحيح ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان النصب بعدها بان مضمرة لا بها وقال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها
وبين كي حيث صحح فيها انها جارة ناصبة بنفسها قلت النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر الا بمرفوعة لا بضمير فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها كثيرا وامكن
حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت الفعل وخلصته
للاستقبال

مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل قال علي بن عيسى انما عملت ان في المضارع ولم تعمل ما لان ان تنقله نقلين الى معنى المصدر والاستقبال
وما لم ينقله الا نقلا واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى الشيء كان اقوى على تغيير لفظه وقال السيرافي انما لم ينصبوا بما اذا كانت
مصدرا لان الذي يجعلها اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي وان كانت نكرة فيكون
الفعل بعدها صفة ولا ينصب واما سيبويه فجعلها حرفا وجعل الفعل بعدها صلة لها وجوابه على مذهبه ان المعنى الذي نصبت به ان هو شبهها بان المشددة
لفظا ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا يقول ان ان يقوم كما يستقبحون ان ان زيدا قائم وهذا مفقود فيما وايضا فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم
يختص انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه لعدم
اختصاص ما لم تعمل شيئا

باب الجوازم

مسئلة يجوز تسكين لام الامر بعد الواو والفاء نحو وليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك
في لام كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي حذف بعدها ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر وفرق ابن مالك بان لام الامر
اصلها السكون فردت الى الاصل ليؤمن دوام تفويت الاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر

مسئلة اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة
الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضي على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى والثاني
مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في الجنى الداني وقال ان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضي بعد ان غير
فيه المعنى الى الاستقبال لا صيغة المضارع الى لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب بخلاف
لم ولما فانهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما فلهذا قال قوم بانه غيرت صيغته

مسئلة الامر صيغة مرتجلة على الاصح لا مقتطع من المضارع خلافا للكوفيين
ان النهي ليس صيغة مرتجلة وانما تستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب وانما كان كذلك لان النهي نزل من الامر منزلة النفي من الايجاب
فكما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك ولذلك كان بلا التي هي مشاركة في اللفظ لا التي للنفي

مسئلة لا تدخل على لا التي للنهي اداة شرط
خلافا في قولهم ان لا تفعل افعل للنفي المحض ولا يجوز ان يكون للنهي لانه ليس بخبر والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي واذا دخل عليها اداة
الشرط لم يجزم وبطل عملها فكان التاثير لاداة الشرط وعدل ذلك بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا والفرق ان اداة الشرط لم
يلزم العمل في كل ما تدخل عليه اذ تدخل على الماضي فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له ذكره ابو حيان
في شرح التسهيل

مسئلة ان قيل لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم فالجواب ان الفرق من
وجوه احدها ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبهت لام التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فلذا الذي والثاني ان

التي يوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما والثالث ان الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان
نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب في اماليه وقال ابن اياز ان قيل حرف الجزم اضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين
فكيف عملت ان في شيئين قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحرف الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما

باب الحكاية

مسئلة يحكى الاعلام دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد
في غيرها من الترخيم والامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين منها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام
المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام منقول عن اجناس مغير عن وضعه الاول والحكاية تغيير مقتضى من والتغيير يانس بالتغيير والثالث ان الاعلام
كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرخصت الحكاية لتوهم ان المستفهم عنه غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع اول الكلام ذكره في البسيط
قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد يقال اي زيد من غير حكاية ان من
لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة
ما بعدها لها ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعوا ان الزيدين اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب
النصب الزموا التاكيد بالنصب

مسئلة لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف
في التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره
من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا يتبين ذلك بيانا ثابتا الا بالحكاية وايراد لفظ المخبر في كلامه على حاله
من الحركات وقال صاحب البسيط شرط لجوازها ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم
فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل بعضهم جوازها تبعا او عكسه لم تجز الحكاية اتفاقا

باب النسب

مسئلة قال ابو حيان فان قلت
لم اجريت بيضاء وجوزت بالتحريك ولم تجز طولى بالتحريك في النسبة الى طويلة قلت بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضاء وجوبا عارضة فلم يعتد بها
والنسبة بنا مستانفة

باب التصغير

مسئلة قال ابو حيان ارؤس اذا سميت به امراة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء فقيل اروس
وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا واذا صغرت هندا قلت هنيدة بالهاء والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل
عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكانه رباعي لم ينقص منه شيء فان قلت فلم لا الحق بتصغير سماء اذا قلت سمية الى الاصل معدوما قلت لان تصغير سماء
التخفيف جائز في اروس عارض بخلاف سماء فان الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة احرف اذا صغرت فلحقها الهاء وبهذا الفرق بين اروس وسماء اجاب ابو اسحق الزجاج
بعض اصحاب ابي موسى الحامض حين سال ابا اسحق عن ذلك وكان ابو موسى الحامض قد دس رجلا الى الزجاج فقطعه على ابي اسحق فسله عن مسائل فيها غموض هذه المسئلة منها
وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح ابا اسحق ويذم من يحسده من اهل عصره فقال صبرا ابا اسحق عن قدره * فذو النهى
الصبر فاعجب من الدهر واولاده * فانهم قد فضحوا الدهر * لا ذنب للدهر ولكنهم * يستحسنون المكر والغدر * ثبت بالجامع كلبا لهم * ينبح منك الشمس
والبدر * والعلم والحلم ومحض الحجا * وشامخ الاطواد والبحر * والديمة الوطفاء في سحها * اذا الوبا اصبحت بها حضرا * فقال العصابة
بين الورى يا ابن والسيد الكبرى * يظن جهلا والذي دسه * ان يلمس العيوق والغفرا * فارسلوا النزل الى غامر * وعن يانسو
النزرا * فاله ابا اسحق عن جاهل * ولا تضق منك به صدرا * وان حشا تغرني في الورى * خطيبهم منه يخسوا

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل في نحو استضراب اذا صغروا وان كان ما بعدها متحركا لان هذا التحريك عارض بالتصغير

فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك ابدا وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز ان لا يحذف الهمزة ولا ينقل الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاحوال

باب الوقف مسئلة

اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رايت عصا واختلف في الوقف على المنقوص المنون فذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل يحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المنقوص قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء

باب التصريف مسئلة

الزايد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سالتمونيها من حيث انها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينها في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن باحد دالي فرد دلم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن انتهى القسم الرابع من اشباه والنظائر النحوية بعون الله تعالى وحسن توفيقه

في المدينة القزوين في شهر الجمادى الاول من شهور سنة ١٢٨٦ ويليه الطراز في الالغاز وهو

القسم الخامس والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم

تسليما كثيرا كثيرا طيبا مباركا جزيلا كتبه بيمينه الجانية سيد محمد

ابن رحيم الحسيني القزويني اللهم اغفر لي وارحمني

ولوالدي برحمتك العظيم ووفقني

بما تحب وترضى بحق من هو

على خلق عظيم نبيك

محمد واله

الطاهرين

بالكرم

الاكرمين امين يا رب العالمين

امين امين

امين

م

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لوليه والصلوة والسلام على نبيه محمد واله وذريته هذا هو القسم الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياة وهو منثور غير مرتب وسميته الطراز في الالغاز **وقال** الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه موقظ الوسنان وموقد الاذهان اعلم ان اللغز النحوي قسمان احدهما ما يطلب به تفسير المعنى والاخر ما يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول الحريري فما العامل الذي يتصل آخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء فانه عامل النصب في المنادى وهو حرفان فاخره متصل باوله ومعكوسه اي وهو حرف نداء ايضا وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف وجوابه لفظة عند تقول جلست عنده واتيت من عنده ولا يكون منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمن خاصة فاما قول العامة سرت الى عنده فخطا فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فاوجه تخصيصها قلت لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب لا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذلك اذا قطعا عن الاضافة وانما يتبين الالغاز بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقوله وابن تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال وجوابه باب العدد من الثلثة الى العشرة تثبت التاء فيه في المذكر وتحذف في المونث والثاني وهو الذي يطلب فيه تفسير الاعراب توجيهه لا بيان المعنى كقول الشاعر جاءك سلمان ابو هاشم فقد غدا سيدها الحارث شرحه جاء فعل امر كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف وانما افرد الكاف في الخطاب الى الالقا فاعل جاء والضمير لامراة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه ونونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر سيدها والحارث فاعل غدا انتهى كلام ابن هشام **وقال** ابن هشام في المغني

مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور بلا لا نحو لولاي وموسى لا يقال في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور في غير اعادة الجار ولا يصح اعادة الجار هنا لان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للمعطوف فلهذا هذه بالرفع لان لولا محكوم لها بحكم الحرف الزايد والزايدة في نفح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا اما الشبيه بالزايد ذكر بقية الغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته **وقال** ما كلمة ان شئتم هي حرف محبوب واسم لما فيه حرف حلوب واي اسم يتردد بين فرد حازم وجمع ملازم واين هاء اذا التحقت اماتت الثقل والحلقت المعتقل واين تدخل السين فتعزل العامل من غير ان يجامل واي مضاف اخل من عرى الاضافة بعروه واختلف حكمه بين ساو عدوه واي عامل نائبه ارحب منه وكرا واعظم مكرا واكثر لله تعالى ذكرا واين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب واي اسم لا يفهم الا باستضافة كلمتين او الاقتصار منه على حرفين وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني الزام واي وصف اذا اردف بالنون نقص من العيون وقوم بالدون وخرج من الزبون وتعرض للهون اراد بالاول نعم وبالثاني سراويل وبالثالث هاء التانيث الداخلة على الجمع المتناهي نحو زنادقة وصياقلة وبابعه وبالرابع باب ان المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن وبالسادس باء القسم ونايبه الواو وبالسابع نحو كلم موسى عيسى وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيلي والزمخشري كتاب الاحاجي منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي واتبعه باحاجي له منظومة وانا الخص جميعها

وقال الزمخشري اخبرني عن فاعل جمع على فعلة وفعيل جمع على فعلة الاول باب قاض وداع والثاني نحو سري وسراة **وقال** اخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف ولم يدخل على الفعل من التعريف هو تنوين الترنم والغالي **وقال** اخبرني عن واحد من الاسماء ثني مجموعا بالالف والتاء اخبرني عن موحد في معنى اثنين وعن حركة في حكم حركتين اخبرني عن حركة وحرف قد استويا وعن ساكنين على غير حدهما التقيا اخبرني عن اسم على اربعة فيه سبب لم يمنع حرف تاء جاع آخر ما فيه الاسبب واحد وهو حقيق بالامتناع اخبرني عن ذات فين وعن لام ذات لو يثني الاولى نحو السري والسري والبث والنث وقال تعالى وكاين بمعنى فاتله وبيدانى من قريش وبيد انى ونحو ونداوزن وهو قياس مطرد في المضموم والمكسور نحو وشاح واشاح ووعاء واعاء وللمفتوح نحو وسن واسن

ويستعين

وعبّد وآبد اذا غضب وعلى وجه البحر وما اوبه له وما ابه سماع بالماء والثاني نحو عضه وسنه هي ها في عضه وعضاه وبعير عاضه وعضاهي داعي
العضاه وعضهه اذا شتمه وفي نخلة سنهاء اي سانهت اي اجرت واو في عضوات وسنوات واخبرني عن نسب بغير ياء وعن تانيث بتاء ليس بابه الاول باول
عليه بالصيغة عواج وبنات ودداع وكلابن ونظيره الى العلامة والصيغة قولك تنفرت امرء الفرق بين البنائين ان فعالا لما هو منغوفا علا لمباشرة
الفعل والثاني بنت واخت لان تاءيهما بدل من الواو والتي هي لام الا ان اختصاص المؤنث بالابدال دون المذكر قام على التانيث فكان هذه التاء
لاختصاصها كتاء التانيث ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث فلاختصاصها بجمع المؤنث كانها للتانيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين
تاء التانيث فلم يقولوا مسلمتات فان قلت ما ادراك انها ليست تاء تانيث قلت لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الشائعة فان قلت فلم قلبها
من قلبها هاء في الوقف فقال البنون والبناه قلت ياها نعطي ما نعطيه تاء التانيث فتوهمها مثلها اخبرني عن نعت مجرور ومنعوت مرفوع وعن منعوت موحد
ونعته مجموع الاول نحو هذا جحر ضب خرب والثاني قول القطامي كان قيود وحلي حين ضمت حوالب غرزا ومعا جياعا عاجل المال الفرطه جوع بمنزلة امعاء
جايعة فجمع النعت مع توحيد المنعوت اخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلا وعن نسب على المعرفة داخلا الاول نحو كان زيد هو خيرا منك وان ترني
انا اقل منك مالا وانما ساغ ذلك في افعل من لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجرى حكمه عليه والثاني نحو قولهم
رب رجل واخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة اخبرني عما ينصب ويجر وهو يرفع وعما يدخل التثنية وهو جمع الاول المحكي والثاني قولهم عندي
لقاحان سوداوان وقوله بين رماحي مالك ونهشل وقول الصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين اخبرني كيف يكون متحرك يلزمه السكون
هي عين حي وعي وشقي في قولهم ضيق الحال وذيها فعل لانه من باب فرح وبطر واشر اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق الا ان الضمير بينهما فارق هما
فلك وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص اخبرني عن فاعل خفي ابدا وعن اخر لا يخفى ابدا الاول فاعل افعل وتفعل ونحوهما
والثاني الواقع بعد الا نحو ما قام الا انت وما انا اخبرني عن حرف يزاد ثم يزال واثره باق ما له انتقال هو نون التثنية والجمع يزال واثرها باق في نحو هما
الضاربا زيد والضاربوا زيدا اخبرني عن حرف يوحد ثم يكثر ويونث ثم يذكر الاول باب تمرة وتمر والثاني باب العدد ثلثة الى عشرة اخبرني عن معرف في حكم
التنكير ومونث في معنى التذكير الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في نحو هذا الموقع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة ومثله ولقد امر على اللئيم
يسبني والثاني باب علامة ونسابة اخبرني عن واحد يوزن باربعة وعن عشرة عن بعضهم متسعة الاول هو باب ق وع وش ونحوها يوزن افعل ولا يقال
في وزن نع والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو علي الفارسي حيث عزل عنها اما اخبرني عن زايد يمنع الاضافة ويؤكدها وينفك تركيبها
يؤيدها هو اللام في قولهم لا ابا لك هي مانعة للاضافة فاكرر تركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفائدتها
من حيث انها موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص ونظيرها تيم الثانية في يا تيم تيم عدي اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها
وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها الاسم لان يدخل عليه لا الطالبة
للنكرات عليه ووجه اطراحها ان لم تسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة ونحو قولهم لا يدي لك سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكر
المضاف وتهيؤه لدخول لا دليل الاعتداد فان قلت فكيف صح قولهم لا اباك قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ والذي شجعهم على
حذفها شهرة مكانها وانه صار معلما للاستفاضة استعمالها فيه وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال ومنه حذف لا في تالله
تفتؤ وحذف الجار في قول رؤبة خير اذا اصبح ومحل قراءة حمزة تساءلون به والارحام عليه بسبيله لان هذا المكان قد شهر بتكرر الجار فقامت
الشهرة مقام الذكر اخبرني عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة البدل نحو ابدال طيء الميم من لام التعريف والعوض

في اللهم

في اللهم عوض من حرف النداء والزيادة في نحو مقتل ومضرب والموصوفة بالجلادة هي ميم فم بدل من عين فوه قال سيبويه ابدلوا الميم منها حرفا اجلد
منها وفي مقامه النحو من التصابح وتجلد في الملتقى على عزيك تصبيحة المتقصر عما في النحو من جلادة ميم اخبرني عن ثابت مقولا عين هوام واو مفعول فيه
اختلاف سيبويه والاخفش وقد تقدم في اول الكتاب اخبرني عن اسم بلد فيه اربعة من الحروف الزوايد وكلها اصول واحد هو يستعور من بلاد الحجاز
فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوايد العشرة وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو اخبرني عن مائة في معنى مئات وكلمة في معنى كلمات الاول ثلثمائة
في ثلثمائة في معنى المئات لان حق المميز الثلثة الى العشرة ان تكون جمعا والكلمة في معنى الكلمات قولهم كلمة الشهادة وكلمة الحويدرة وقوله تعالى الى كلمة
سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله الاية اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط شيا من الاسماء هو لما بمعنى الا لا يستثنى بها الاسماء كما يستثنى
بالا واخواتها وانما يقال نشدتك الله لما فعلت واقسمت عليك لما فعلت اخبرني عن مكبر يحسب مصغرا ومصغر يعد مكبرا الاول سكيت بالتشديد
يحسبه من ليس بنحوي مصغرا وهو خطاء ظاهر لان ياء التصغير لا تقع الا ثالثة بل سكيت وسكيت بالتخفيف مصغرة تصغير الترخيم والثاني جبروت في عداد
المكبرات وفي قول اعرابي الذي سئل عن تصغير الحبارى فقال جبرور اخبرني عن مصغر ليس له تكبير وعن مكبر ليس له تصغير في الاسماء ما وضع على التصغير
لم يستعمل له مكبر نحو كميت وكعيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كاين وكيف ومتى والضماير ونحوها اخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا وعن اخرى تكون ظرفا وغير ظرف
وظرفا الاول على ومن وكاف التشبيه ومذ ومنذ والثاني نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والامام اخبرني عن اسم متى اضيفت اخواته [illegible]
متى افردت فارقها وهو ذو بمعنى الصاحب اخبرني عن سبب متى اذن بالذهاب تبعه ساير الاسباب هو التعريف في نحو اذربيجان ودارابجرد وخوارزم اذا ذهب
بالتنكير لم يبق لساير الاسباب اثر وهي التانيث والعجمة والتركيب اخبرني عن شيء من العلامات يتبع الاخير في السقوط دون الثبات التنوين هو المتبوع
وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف وانما سقط الجر لاخوة ثبتت بينه وبين التنوين وذلك انهما جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان بالاسماء فلهذه
الاخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط فالتنوين اصل فيه والجر تبع كما يسقط عن رجل من منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين يسقط الجر
بشفاعة التنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة واللام لم يتصور عود التنوين اخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل فيها الا الجر وحده هو حتى تقع الاسم
بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها اخبرني عن اسم صحيح ممكن هو فاعل وما هو مرفوع عن واخر داخل عليه حرف الجر وهو عن الجر ممنوع الاول
غير في قول الشماخ لم يحرج الشرب منها غير ان نطقت والثاني حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا اخبرني عن شيء وداء خص الاشياء بالجزم جوابه
في الجزاء هو الاسم او الفعل الذي بمنزلة الامر والنهي ويعطي حكمهما لان فيه معناهما ومرادهما فيجزم به كما يجزم بهما وذلك قولك حسبك ينم الناس
واتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل اخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل احرى به من الفعل وفي ذلك انحطاط الفرع عن الاصل وهو
الضمير في قولك هند زيد ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة احوج من الفعل
لا بد له منه والفعل منه بد اذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كان تاكيدا للمستكن والسبب فيه اصالة الفعل
في احتمال الضمير والمشتق منه فرع وفي ذلك فضل الفرع على الاصل اخبرني عن زيادة اوفت على اصالة الزوج عن امالة ورد لما الاول حذفهم الالف والياء
الاصليين للتنوين في هذه عصا وهذا قاض ولياء النسب في المصطفى وحذفهم اللام لالف التكسير وياء التصغير في فرازد وفريزد وحذف العين في شاك
ولاث وابقاء الف فاعل وحذف الفاء في بعد الحروف المضارعة ومن ذلك قول الاخفش في مقول وحذف عين مفعول لواوه والثاني قولهم رايت عمادا
وقبيت عبادا امالوا الالف الاولى لكسرة العين ثم امالوا الثانية لامالة الاولى فنظيرت الامالة التي للالحاق في نحو قولهم التدرهو
ملحق بسفرجل والالف والنون معا زائدتان للالحاق ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق الاترى انها في المدابيت كذلك اخبرني

من حلف ليس بحلف عن امالة الراء في غير الف الفعل قولهم بالله الا فعلت وبالله لما فعلت ونحو ما بيني وبينك لتفعلن صورته صورة الحلف وليس به لان المراد
الطلب والسؤال والثاني امالة الراء المفتوحة قبل راء مكسورة نحو الفرر اخبرني عن فعل يقع بعد منذ ومذ وعن جملة يضاف اليها المشبه بالظرف نحو ما رايته
مذ كان عندي ومنذ جاءني والثاني نحو كان ذاك زمن زيد امير وزمن تأمر الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التي تضاف اليها اذ وهي صفة الفعل وتكون
تارة وابتدائية اخرى اخبرني عن لام تجئ للابتداء والمخففة بان ذلك اشد الاباهي اللام الفارقة الداخلة على خبر ان المخففة اخبرني عن دخول ان الخفيفة على
بعض الافعال غير معوضة واحدا من جملة الاشياء ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الافعال عوض مما سقط منها احد الحروف الاربعة وهي
قد وسوف والسين وحرف النفي وشذ تركه فيما حكاه سيبويه اما ان جزاك الله خيرا اخبرني عن عينين ساكنة يفتحها الجامع ما لم يضف ومكسورة ويفتحها
المتكلم ما لم يضف الفعل باب تمرة تحرك بالفتح في الجمع نحو تمرات الا في الصفة فتقر على سكونها كضخمة وضخمات والثانية باب نمر تفتح في النسب نحو نمري اخبرني
عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم اخوه فيه هو اللام يدغم في الراء ولا تدغم الراء فيها اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء هو
طلحة اخبرني عن مكبر ومصغرها في اللفظ مؤتلفان وكلاهما في النية والتقدير مختلفان مبيطر ومسيطر ان صغرتهما قلت مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير
سواء اخبرني عن النسبة الى تمرات من التمرات والى اسم رجل سمي بتمرات النسبة الى تمرات جمع تمرة تمري بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة الى الواحد
والى تمرات اسم رجل تمري بفتح الميم لانك تحذف الالف والتاء عند النسب اخبرني عن اسم ناقص لشئ اوصاف موصول ولازم للاضافة ومضاف الى
فعل وغير مضاف وهو ذو فيكون موصولا بمعنى الذي ولازما للاضافة في نحو ذو مال ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم وغير مضاف في
قولهم الاذو الذي يزن وذي جدن وذي رعين وغيرهم اخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاء وتصغيره يقلب هاءه ياء هو ذي في اشارة المؤنث
تبدل ياؤه هاء في المكبر منه خاصة نحو ذه امة الله فلو صغرت رددتها الى اصلها ياء فتقول في امراة سميتها بذه ذييه للذهب اخبرني عن الفرق
بين ضمتي العليا وعليا وبين ضمتي اولى واوليا الفرق بين الاولين ان الاولى ضمة بناء الفعل والثانية ضمة بناء المصغر واما الاخريان فضمتا
المصغر هي ضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله اخبرني عن الفرق بين لهي امك ولهي ابوك وبين لاه ابنك ولاه اخوك لما كان اسم الله سبحانه
لا شئ ادور منه على الالسنة خففوه ضروبا في التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبوا فقالوا لهي ابوك وحذفوا من المقلوب فقالوا له
وبنين لتضمن لام التعريف كامس وبنى احدها على السكون لانه الاصل ولا مانع والثاني على الكسر لانه الملجا عند التقاء الساكنين والثالث على الفتح
لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها اخبرني عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتاء وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء الاول نحو سرادق وحمام
والثاني باب سنين وارضين اخبرني عن مجموع في معنى المثنى وعن واحد من واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والثاني ما جاء في لغة
من قولهم ما اتاني زيد الا عمرو بمعنى ما اتاني زيد لكن عمرو ومنها قولهم ما اعانه اخوانكم الا اخوانه احاجي الزمخشري ونقضها باحاجي السخاوي
وقال الشيخ علم الدين السخاوي وما اسم جعل كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل لم يزنان يفتى فانجمعا وتجرد فيه بغير فصل وقال ما اسم
فذا وجوا منع من فيه وما الذي حتم النون حين جاؤا بحذفه الاول باب جوار وغواش والثاني ويصرف وقال ماذا تقول لكاذب ام صادق من قال وهو
يجد فيها بخير بعلان اخو منهما وكذلك في اخوي ايضا من يحقر ونطهر وكذا غلاما زوجين بنا كاحال اولبس عليهما من ينكر وما اسم انبيء عنه فكان
منه وابن شرط الى الجواب يلزم عنه وابن نابه عن السكون ابنه وقال ما حروف ذات وجهين لها منعوا التصرف وطورا صرفوا ثم ما اسم يلزم
التصرف والمنع وفيه اختلفوا وقال وما فائدة لها مثلا احرف عدوا وما عين لها حرفان يعنون انهما ابدا ولا ماك لها حرفان ايضا مثلها وحدا و
مع لامين لفظها فاذا تمد اهما في كلمتين هما المعنى واحد ودعاو ماضدان ان وضعا ولولا الفاء ما انفردا الاول قولهم في ذو السم درياق وترياق

وطرياق والثاني نعق الغراب ونغق ومعاقير ومغافير والثالث جدث وجدف ولازم ولازب والرابع الجداد والجذاذ بالدال المهملة والمعجمة اتحد في
كل منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل والخامس الاري والشري فالاري العسل والشري الحنظل ولولا الفاء ما افترقا انما فرقت الفاء
بين لفظيهما يقال له طعمان اري وشري وقال وما اسم غير منسوب في بالياء لفظ العلامة ليس يخفى واخو لم تكن فيه فكانت فلم يرد بها في اللفظ حرفا
واخو فيه كانت ثم عادت اليه فغيرت معناه وصفا وابن مؤنث لا تاء فيه بتغير ولا في اللفظ تلفا الاولى بخاتي جمع بختي سببه بعلاوي الثاني
بخاتي المذكور اذا نسب اليه ازلت الياء التي كانت فيه فجعلت مكانها ياء النسب لم يزد حرفا لان التي ازلتها منه مثل التي الحقتها به والثالث بختي اسم
رجل فاذا نسب اليه قلت بختي فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسبت اليه صار صفة والرابع المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم
امراة لا تاء فيه في لفظ ولا تقدير وقال وما خبر اتى عن فرد المبتدا اتى جمعا وجاء عن المثنى وهو فرد كان يا قطعا وباسم بطلب النحو في ابوابه
ايجمع نعت افرادا جيناه محسنا صفا وهل للنعت وذي الوصف معنى مفرد به عنى الاول قول حسان المحادثي الان جبر الفن الغيبة وايج فقوله
داج مفرد اراد به الجمع والثاني قوله فاني وقيار بها لغريب والثالث قولك مررت بفرشي وطائي وفارسي حاكين واما النعت والصفة فلا فرق
بينهما عند البصريين وقال قوم منهم تغلب النعت ما كان خاصا كالاعور والاعرج لانهما يخصان موضعا من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند
هؤلاء الله تعالى يوصف ولا ينعت وقال لم اذا قلت ان زيدا هو القائم كان الضمير ان شئت فصلا فاذا اللام ادخلوها عليه بطل الفصل عندها
واستقلا وهل الفصل واقع اولا او قبل حال هل قبل ذلك ام لا والذي بعد هؤلاء بناتي اراه فصلا مع النصب نيلا ولم اختص رب بما لصدر
لم يلف له بين احرف الجر مثلا ثم هل يحسن اجتماع ضميرين وما ارى الذي قال كلا انما لم يكن فصلا في نحو ان زيدا لهو القائم لانها لام الابتداء
فهو اذن مبتدا مستقل واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو قل هو الله احد وبين المبتدا والحال وحملوا عليه قراءة هؤلاء
بناتي هن اطهر لكم بالنصب وابى ذلك البصريون وانما اختصت رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين احدهما انها بمنزلة كم في باب التكثير
انما تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام وشبهها بالنفي انها للتقليل والتقليل عندهم نفي ويؤكد الضمير بالضمير نحو زيد قام هو
ومررت بك انت وقال ما لهم استفهموا احنا لهم في النكرا بحرف عندما وقفوا واسقطوا الحرف في المعارف في الوصل ومن بعد فيه الله اختلفوا
والواحد خاطبوا بتثنية وواحد اثنين عنه قد صدفوا انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من اجل ان الاستفهام
في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة لان الاستفهام في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى خالفوا
بينهما في اللفظ وانما الحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل الكلام يفيد المراد فلم يحتج الى العلامة فيه ولان الوقف موضع التغيير
فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته وانما لم تلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم واما الاول
المخاطب بلفظ التثنية فقولهم اضربا بي يا اضرب ومنه القيا في جهنم وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم المقصان والكلبتان والجلمان
قال ابو حاتم ومن قال المقص فقد اخطا وقال ما ساكن قد اوجبوا تحريكه ومحرك قد اوجبوا تسكينه وسكن قد اسقطوه وحذفه لو ذاك وجب
حذفه بيقونه الاول نحو اضرب القوم لالتقاء الساكنين والثاني ابيض وقال ما ان تجزان تقل هو فاعل ويكون مفعولا فانت مصدق
ما اسم لفاعل ان نطقت بلفظه وغدت مفعولا فانت محقق الاول التاء في بعت تقول بعت الغلام فالتاء فاعل وتقول الغلام بعت فالتاء
مفعول به يدا عني مولاي وبني الفعل للمفعول واصله بيعت كضربت والثاني نحو مختار تقول اخترت فانا مختار فيكون اسم فاعل واصله مختير
واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير وقال واشكل فاعل في الجمع فيا ايها المادح فيه ذا البعنبل اهل ياتي فواعل في فعل

او فعلة جمع فانظر بفعل وهل جمع افعيل او فعول على فعل فعل فيه بنقل الاول نحو خاتم وخواتم وصاحب وصحب وصحبة والثاني نحو اديم وآدم والثالث نحو عمود
وعمد وقال وما جمع على لفظ المثنى اذا ما الوقف نابها جميعا وعند الوصل يختلفان لفظا وتفرق فيه بينهما مذيعا وقال اما فاعل اوجب مفعوله تأخير فعله
فانفصل واي فعل معرب عامل النصب او الجزم به ما اتصل وقال ما اسم انيل ولم يزل تأثيره من بعده فكانه موجود ولي ما اعطى اخاه ما الزمن بعده فكانه مفقود
وقال واي حرف زيد للجمع قد شبه بالاصل بعض العرب وبعضهم اجراه في وقفه مجرى الذي للمفرد باذا الادب وقال وما كلم باخر بعضهن الحلف غير خفي فبعض
ظنها عيبا وقد نقلت الى الطرف وبعض لا يرى هذا وخالف غير منحرف هي نحو جاء وشاء اسم فاعل من نحو جاء وشاء والاصل جائئ وشائئ لان لام الفعل همزة
والهمزة الاولى هي لام الفعل عند الخليل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شائك وهاير وعند سيبويه هي عين الفعل في الاصل
استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب
وقال وما اسم على ستة كلها سوى واحد من هويت النساء واربعة من هويت النساء ات فيه اصلا قوده بيانا المراد سلسبيل ووزنه فعلليل وحروفه
كلها من حروف الزوائد الا الباء وقال وما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس ومجموع على صيغة المفرد فبينه لنا من غير لبس الاول سراويل
والثاني قولهم برمة اعشار وبرود اسمال ونحوه وقال والا هل تجيء مكان اما وما المعنى اذا جاءت كغير وهل عطفت بمعنى الواو حينا فان بينت جئت
بكل جزء جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والا فاذهب المعنى واما ان تذهب واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة
انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة فالدرهم هذا تام غير ناقص
والمعنى ان الدرهم غير قيراط وتجيء الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا اي معناه والذين ظلموا وقال ربيعون بابه التصغير
وصفا وقلته فهل ورد التصغير عنهم معظما وما اسم له ان صغروه ثلثة وجوه فكن للسائلين مفهما ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودويهية والمراد
بالثاني نحو بيت وشيخ مما عينه ياء ففي تصغيره ثلثة اوجه شييخ على الاصل وشيخ بكسر الشين على الاتباع وشويخ بقلب الياء واوا لاجل الضمة وقال
ما اسم تصغيره فيه لفظه لفظ المضارع فاذا الفى علما فافي صرفه احد ينازع هو ابيض وتصغيره ابيض وافق لفظه لفظ المضارع من بيضت فلو سميت
بهذا المضارع لم ينصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من الفرق امتناعه على الزائد والاصل وقال
ما الانواع معاني كلمة قد اتت منها على اثنى عشر ثم زادت واحدا اخت لها ثم اخرى ما تليها ما نرى التي جاءت على اثني عشر وجها والتي على ثلثة عشر
لا واو وقال هل تعرفن مؤنثا يحكى بصيغته المذكر ومعرفا لا شك فيه ولفظه لفظ المنكر ومصدرا باللام لا هي معرفة ولا تنكر وقال اسم نون الوزن
بالاصل واجبا فما الكم حال الفتوى في الصوافع فقلتم جميعا وزنه ذاك فوالع وفي كل مقلوب بغير تنازع واي حروف العطف يأتي مقدما وقد عطفه من قبله
غير واقع وقال اي الحروف فيفيده مزايا من المعال وقال وما بدل من ستة ثم انه اتى نيف في خمسة في الزوائد وثلثاه اصلا في الثلثة فاسنا
سمحا بنشر الفوائد وقال ما اسم اضيف فرده اضافته مؤنثا وهو بالتذكير معروف ما الذي هو بالتنوين ذو عمل وان يضاف وعن اللام ما الاول
نحو قولهم ذهب بعض اصابعه واما الذي يعمل حال التنوين والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام الا مستغربا غير مألوف فهو المصدر وقال
وما سببان قد منعا اتفاقا وصارا يمنعان على اختلاف وضم اليهما سبب قوي وكانا يجنبان من الضعاف هما التأنيث والعلمية يمنعان من الصرف بالاختلاف
فان كان الاسم المؤنث على ثلثة احرف وهو ساكن الوسط صار مانعين وغير مانعين بعد ان كانا يمنعا اتفاقا فان انضم الى التعريف والتأنيث
سبب آخر لم ينصرف باجماع نحو ماه وجور وقال ما الذي اعطته دولته اذا ال الجار عن سكنه وتخطى بعده الى ثالث اجلاه عن وطنه
لم يلق جارية من المذكور في وكنه ثم حرف عن اذيل غدا جاره يقفوه في سننه لم تحقق اصالته وهي للاصلي من جنس الاول بلا التباس اذا لحق فعليه

او فعلية

او فعيلة ازال تاء التأنيث وتخطى الى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التأنيث فازالها نحو حنفي في حنيفة فان لم تلو ياء النسب تاء التأنيث بقي المذكور
وهو الياء في موضعه لم يحذف نحو تميمي في تميم والثاني نحو يا منص في منصور لما ازيل الحرف الاخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله وقال وما حرف
يليه الفعل مجزوما ومرفوعا وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا هو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وقال ما فاعل والحق يقضي به قد جاء في صورة مفعول
ومفرد لكنه جملة عند ذوي الخبرة والحول الاول قولهم زهي علينا وعنيت بحاجتي والثاني صلة الالف واللام في نحو الضارب زيد والضارب
عمرو وقال واية كلمة في حكم شرط وجاءوا بابنيك وقد جعلوا حروف الشرط عدا وما عدت لعمر ابيك منها هي اما في قولهم اما انت منطلق
ما انا بن زيد في اسم فهو فيه على حال الاصل وحال الزائد اجتمعا ذو معنيين فهذا اثروه وهذا اثروه وطوران يصلحان معا وهل ظفرت
بمفعول قد ذكره من الرباعي ام هل فاعل سمعا الاول الالف للالحاق لفعلى وفعلى وفعلى فالمنون منها فهو للتأنيث والالحاق وما نون لم غير
لم يكن الا للالحاق والثاني مودع فقط في قولهم وهو مودع والثالث يفع فهو يافع وابقل فهو باقل وقال اي حرف اتى بمعنى اسما
ثم اتى الحرف بحسب فعلا او هو اسم ولست على او عن فينتهر الله تبلا الاول اللام الموصولة والثاني قد بمعنى حسب بحسب فعلا حين قالوا
قد في نحو قدني من نصر الخبيبين قدي وقال اي ظرف يضاف ان لم تضفه لسوى ما اضيف مع حرف عطف لم يجز والحرف قد جاء فيها مثل هذا بين لنا اتى
حرف الظرف الذي يضاف فلا بد من اضافته مرة ثانية الى غير من اضيفت اليه اولا هو قولك بيني وبينك الله وقد جاء في الحروف مثل هذا فهو قولهم
اخزى الله الكاذب مني ومنك وقال ولام طلقت كلما ثلثا طلاقا ليس يعقبه اجتماع وما اسم فيه لام عرفته وليس على البناء له انتجاع لام التعريف
لا تجامع التنوين ولا الاضافة ولا النداء والاسم الذي عرف باللام ولم ترده الى الاعراب الان والخمسة عشر وليس في العربية مبني يدخل عليه
اللام الا يرجع الى الاعراب الا ما ذكر وقال ولن وقعت بمعنى اي ولكن لها شرط فبينه مجيبا وهل جاءت ومعناها لئلا واذ لانك في الفتوى مصيبا
وقال ما اسم يكون مؤنثا فاذا اضيف اليه ذكر واسم تقوه باصله ابدا اضافته وتخير المراد بالاضافة هنا النسب فاذا انسب الى مؤنث حذف منه التاء يكن
فصار لفظه على لفظ المذكر والمراد بالثاني نحو شية اذا نسب اليه حذف تاؤه وردت فاؤه فيقال وشوي وقال ومدغمان بدلنا بلفظهم
لها ولولا ذاك سوينا بحرف جاء قبلهما هما الدال والسين في سدس بدلتا بالتاء في ست ولو لم يفعلوا ذلك وادغموا الدال في السين لصارت حروف
الكلمة كلها سينا فتصير على سس فساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذي قبلهما وهو السين فابدلوهما لفظا لم يكن لها وهو التاء وقال اسم ما
اذا جاء على بابه لم تدخل النسبة فيه عليه حتى اذا حول عن بابه يجوز النسبة كل اليه هو خمسة عشر وبابه لا يجوز النسبة اليه وهو على بابه من العدد
فاذا نقل عن بابه الى التسمية به جازت النسبة اليه وقال وما اسم ناقص لكن باب الاشارة بابه قول اليقين وفي باب الكناية جاء شيء يشبه بعض
الظنون هو ذا في قولك ماذا فعلت وفعلت كذا وكذا وقال وما اسم مؤنث من غير تاء وفي حال النداء تكون فيه وتدخل في مذكره المنادى وقد
اعيى علما لا يعيه وقالوا انها بدل انيبت عن الياء التي كانت تليه وتلك الياء لها بدل سواه ويجمعها هذا مع اخيه هو ام في قولك يا ابت ويا امه وقد يكون مذكره يا ابت
والتاء فيهما عوض من ياء الاضافة وقد تبدل الياء الفا فلها اذا ابدلا لان التاء في يا ابت والالف في يا ابا وقد يجمع بينهما نحو يا ابتا ويا امتا لم يعدوا
ذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين وقال وما نونان يتفقان لفظا ويختلفان تقديرا وحكما وما هي ضمة صلحت لامرين حيث
اولا قد كان قدما النون في قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون هي في الاول حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة في صاد
منصور نحو اذا قلت يا منص يصلح ان تكون التي في الاصل قبل النداء وان تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر وقال وما كلمة مبنية قد تلعبت بها
حادثات القلب والحذف والبدل وجاءت على خمس وقد عرفن لغاتها اجبناه لا فالعالم الحبر من بذل هي كائن وقال وما ابن جمع ابدانا

وفي الحيوان جا وفي النبات ✤ وهل في مضمر بالمبهم وافي ✤ لغير ذوي العقول المدركات ✤ الاول نحو ابن عرس وابن الماء وابن آوى وابن وبرو الثاني
نحو قوله تعالى وابنهم لي ساجدين استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل وقال واسماء لغير ذوي العقول اجازوا جمعها جمع السلامة الاتية علته ولانه
افد نام رشدا فلك الامانة ✤ وقال واسماء اذا ما صغروها ✤ من يحرونها شططا وغلوا ✤ وعادتهم اذا اندوا حروفا ✤ من بدلا جلها المعنى يعلو
وقال وما قرب لدى المثنى كتبته ذكرناها الفرد ✤ افدنا وهي خاتمة الاحاجي ✤ من افنيت منقلب برشد وقال المعري ملغزا في كاد ✤ انحوي هذا العصر ما هي لفظة
جرت في لساني جرهم وثمود ✤ اذا استعملت في صورة الجحد اثبت ✤ وان اثبت قامت مقام جحود ✤ واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله
نعم هي كاد المرء يرد الحمى ✤ فتاتي لاثبات بنفي ونفيه ✤ وفي عكسها ماكان ان يرد الحمى ✤ فخذ نظمها فالعلم غير بعيد ✤ واجاب غيره فقال ويقال انه ابن
الوردي ✤ سالت رعاك الله ما هي كلمة ✤ اتت بلساني جرهم وثمود ✤ اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت ✤ وان اثبتت قامت مقام جحود ✤ الا ان
هذا اللغز في ذال واضح ✤ والاو عندي كاد غير بعيد ✤ اذا قلت ما كادوا يرون فادادوا ✤ فخذه ولا تسمح به لعنيد وقال ابو العلا المعري ملغزا
الا التي للتعريف ✤ وخلين مفرونين لما تعاونا ✤ اذا لاقيا في المحل بعيدا ✤ وبينهما ان احدث الدهر ولة ✤ كما جعلا في الديار طريدا وقال الشيخ
شمس الدين بن الصايغ ملغزا والا التي للاستثنا ✤ ما لفظ يقع المجاز وغيره ✤ وهو متضح لمن تدبره وقال في شرحه اما كون الا يرفع المجاز فلان
قال القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد افاد ابقاء اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد فيه استعمال مجاز في القوم لكونه اخرج
بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا ودفعت مجازا انتهى وقال بعضهم سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يجيب يعظم ✤ انا ان شككت وجدتموني
جازما ✤ واذا جزمت فانني لم اجزم ✤ جوابه هذا سؤال غامض في كلمتي شرط ان واذا مراد مكلمي ✤ ان ان نطقت بها فانك جازم ✤ واذا اذا تاتي بها
لم تجزم ✤ واذا الماجزم الفتى بوقوعه ✤ بخلاف ان فافهم اخي وتفهم وقال ابو السعادات ابن الشجري في المجلس الخامس والستين في اماليه هذه ابيات
وسئلت عنها ✤ اسمع ابا الاذهر ما اقول عليك ✤ فيا نابنا التطويل مسئلة اغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل المفعول ويضمر الوافر والطويل ✤ فا
بان الاضمار في الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب زحاف يقع في البحر الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن
الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الا ضمار من الالقاب زحافهما والاضمار في النحو ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقوله
اعادة الضمير الى الغايب زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذي اراده بقوله ويضمر الوافر والطويل لا الاضمار الذي هو زحاف
وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وعمرا
الوافر العقل معها اخوه فقولك حاضرا ومعها مفعولان لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه ويقيم
والها في قولك ابوه ضمير الطويل والها في قولك اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين الاسمين باعادتك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه
رفعهما هذان المفعولان لظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد لغز في امس كتب به عز الدين بن البها الموصلي الى الصلاح الصفدي
ماشاع ذكره وطاب نشره فطيب الوجود وعطر وفاضلا بين كل معرب ومترجم وارخ ونجم وعمن عبر وكتب فكتب العادى وكتب
خطر وخطر فرسان الاذهان والايادي فتخطى قوام قلمه وتخطر اذا اخذ القرطاس خلت يمينه تفتح نورا او تنظم جوهرا ما اسم ثلاثي الحروف فهو من
الظروف ما من ان تصحفه عاد فعل امر وان ضممته اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر ان اردت تعريفه بال تنكر او تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير
يوم يزيده في بعده ولا يقتدر على رده ان نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لغة الروم موجود وقلبه سماء فلا تنالها الاحزاب والجنود وكل ما في الوجود
يعود به ويضرب المثل ومنه انقطع الامل ثلثاه حرف استفهام وان تعكس يطرد ذلك النظام وثلثه الاول كذلك وعكس ثلثيه بنزاله التي هالك

في المهالك لا يوصف الا بالذهاب ولا يصل الى هذا الوجود اياب وهو ثلثه وعدده فوق الماية وكم رجل يفنيه بعد فقده وليس في الوجود بني ولكن
لا في السماء ولا في الارض ولا في هبوط ولا في صعود ظرف واسم لبعض الرياحين العطر وكل جزء من الياسمين لمن اعتبر ومكسوا لا يحو غايب لا يستحضر اقرب من
مثال معكوسه يدركه العاقل بفكره وليس من محسوسه ابنه لا زلت تزيل الاشكال وتزين الاعراب والاشكال فكتب اليه الجواب في فهم الملوك على هذا
اللغز الذي ابدعه وفهم بعدك السر الذي اودعه فوجده ظرفا مملا منك ظرفا واسما بني لما اشبه حرفا ثلاثي الحروف ثلثا انفس النفائس
من الظروف ان قلبه سما وان الحروف تنفس وما بقي منه ما ثلثاه متى وكله بالتحريف امس وهو بلا اول تصحيفه مس وفي عكسه تعين التقي فيه كان
فبني على الكسر ومع بذلك في الاسل لا يتعرف بالاعراب ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب يبعد في كل انسان وينطق به وما يتحرك به لسان الابدان
ولا يرى وفيه ثلثا شمس تتغير صيغته حالة النسب اليه ويدخله التنوين اذا لمرا التنكير عليه متى بات فات ولم يعد له اليك التفات امين على ما كان من
يعجز كل الناس عن رده فاضيه ما به وثانيه ما يصد وطرف بالشر ما بيد ثلثه ايام هي الدهر كله وما هي غير الامس واليوم والغد وقال ابن هشام في
لغز اذا وقف على اخر الفعل الماضي بالسكون فانه يفيد فيه الفتح حتى لو فصل بما بعده لو وصل بها فهل تذكر مسئلة يوقف فيها على اخر الماضي ولا
فيها الفتح ولو وصل لم يوصل بها فان قيل عض فهو خطا لان هذا الابصر ان يقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح وانما الجواب بقوله لو ان قومي حين ادعوهم
حمل على الجبال الصم لارفض الجبل وقال الشيخ بدر الدين الدماميني يا علماء الهند اني سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر فما فاعل قد جر بالباء مخفض
لفظه مرفوع الحرف يكون به الجر وليس بمنجر ولا بمجاور ولذي الخفض والاثنا للبحث يضطر فمنوا بتحقيق به استفيده فمن بحركم ماذا الذي يستخرج
اراد قول طرفه بجفان تعتري نادينا وسديف حين هاج الصنبر الخوارزمي ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله ماذا الثبت ماذا يعلم غير علم نافع بالغث
حتى ثبت وقال والعجب ان هذا اللغز في ابياته صورة المسئلة وهو قوله ماذا يعلم غير علم نافع ولما عرضه على الزمخشري قال له لقد جئت شيا ادا وقال
بعض ادباء المغرب يا عالم النحو فعل ان حذف الهمز لم يعده ثم هو بالعكس ان تعري منه ابن يا نبيه وحده اراد اتى اذا قلت عزه تعدى بنفسه واذا قلت
لم يتعد الا بحرف الجر فتقول اخر به ولهم من هذا النمط افعال كثيرة في تذكرة ابن هشام هل يقال ان المبتداء اذا كان موصولا متضمنا معنى الشرط
خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي نظيرة الصلة ويؤيد ذلك انهم يتاجزمون جوابه كقوله كذلك الذي يبغى على الناس ظالما تصبه على
قوارع ما صنع وهي مسئلة يحاجى بها فيقال اين تكون الصلة لها محل وخبر المبتداء اذا كانت جملة لا محل له وقال الجمال يحيى بن اليوسف الصرصري
الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف وحرف من حروف الخط ابت علامته على العلماء تخفى يكون اسما مع الاسماء طورا وطورا في الحروف يكون حرفا
تراه يقدم الاسماء طرا ويمنع من مشابهة ويبقى يصير امامها ما دام حرفا وان سميته فيصير خلفا وقد تلقاه باسم وفعل وقد اكتنفاه كالابوين لطفا
وقال سعد الدين البياني ملغزا في لدن غدوة واختصاصها بنصبها وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتق وليست بمصدر تنصب اسما واحدا
ليس غيره له حالة معنية لمخبر فعلى الذي الغرته عند من يرى من بل اشكاله غير مضمر ومنصوبها مصدره هو لما هو ضده ما اتانا لباسا في الكتاب المطهر
وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المقري في منه ومنذ ايها العالم الذي ليس في الارض له مشبه بفاخبر علما اي شي من الكلام تراه عاملا في الاسماء لفظا
وحكما حافظا ثم رافعا ان تفهمت يؤد فعل التفهم فهما يشبه الحرف تارة فاذا ما ضارع الحرف نفسه صار اسما هو مرفوع رافع وهو ايضا رافع غير
وليس معجم وهو من بعد ذاك للجر جرف فاجيبا ان كنت في النحو شهما اورده الحافظ محب الدين ابن النجار في تاريخ بغداد ومن الغاذي تلك الاتيا
ان كنت بارعا وانت لا قوال النحاة تفصل وانفتت ابواب الاحاجي باسرها ابن لي عن حرف يولي ويعزل وقال ابن هشام في تذكرته ما تولي وتعزل
قولي حيث الجزم بعد ان لم تكن جازمة وتعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل ومن الغاذي النثرية ما كلمة اذا كثر عرضها قل معناها واذا ذهب بعضها

فغزلها واى عامل يعمل فيه معموله ولا ينقطع ماموله واى اسم مشترك بين افعل التفضيل والصفة المشبهة ونفى اذا اثبت لم تزل اعمالها الموجبة وما
حرف قلبه اسم كريم واسم اذا صغر اختص بالتكريم واى كلمة هى اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها احد من علماء النحو والفرق واى فعل ليس فاعل
معمولا لابن لعامل واى لفظة تمد فى الافراد وهى فى الجمع مقصورة ولام لاتجامع النداء الا فى الضرورة وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه وعامل
لم يعتمد عليه واى كلمة جاءت باصلها فلم يلتفت اليها بين اهلها واى كلمة هى حرف وضاهى الاسم عند الوقف واى فاعل يجب جره وآخر يغيره فى الشام
خطره اردت بالاول اسم الجنس الجمعى اذا زيد عليه التاء نقص معناه وصار واحدا كثمر وتمرة وبق وبقة وبالثانى ادوات الشرط فانها تعمل فى الافعال
الجزم والافعال تعمل فيها النصب وبالثالث اكبر واعظم ونحوهما فى صفات الله فانها فى حقه لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم وبالرابع الا
للجنس اذا دخلت عليه الهمزة وصارت للتمنى فان عليها ابا فى وبالخامس نعم فان قلبها معن وهو اسم لرجل مشهور بالكرم هو معن بن زائدة وبالسادس فريس
فرس وبالسابع بلى فانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم وبالثامن قلما وطالما وبالتاسع نحو مات زيد وبالعاشر صحراء وصحارى وعذراء وعذارى وبالحادى عشر
اللام التى للعهد وبالثانى عشر فعل فاعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضربن يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس فى التعليقة وابو حيان فى
وتقدم فى كتاب التذييل وبالثالث عشر ليت اذا وصلت بما وبالرابع عشر استحوذ ونحوه وبالخامس عشر اذن وبالسادس عشر نحو اكرم بزيد وبالسابع عشر
ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحجر نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصايغ قال هذه الالغاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما شىء يقع
حرفا للاعراب واسما مضمرا فى الخطاب هو الكاف فى ساويلك ان غبت ضيعها فهو حرف اعراب وان غبت مخاطبة فهو اسم فى تقدير الاضافة والاول
جمع سوالك والثانى اضافة الى الكاف اى شىء يبنى مفردا ويعرب مثنى فيعمل وهو هذا يعمل مفردا فى الحال والتنبيه وتمنع من العمل واذا قلنا هذان الزيدان
قائمين فالعامل ها لا ذا واى مختص الغاوة اكثر وان اعمل فعمله لا يظهر هو ولا المختص بالاسماء فاذا وقع بعدها المبتدأ فهى ملغاة وانما تعمل فى موضعين
احدهما الرفع فى نحو لولا انك منطلق اكرمتك فهى عند سيبويه مبنية على لولا بنا فى الفعل على المفعول فبالحقيقة يكون موضعها رفعا والموضع الثانى
قولك لولاك فهو عنده مجرور وهى فى الموضعين لا يظهر عليها وما الحرف الذى يرفع الوضيع ويضع الرفيع هو لام الابتداء اذا دخل على الفعل المستقبل ارتفع
بين الاسم واعرب اذا دخلت على ظننت واخواتها منعها ونصبها من نصبها وما الجملة المفيدة العارية من الرفع وفيها معنى الدعاء وطلب النفع هو مثل قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا جازت للسلامة فى ليت من معنى الدعاء وكان فى الجملة رفع من جهة المعنى لا فى اللفظ وما الحرف الذى انا عمل اشبه الفعل الكامل او اهمل
ابطل العوامل هو ما على لغة الحجاز يقولون ما زيد قائما فشبه بباب كان واذا اهمل دخل على ان وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل نحو قلما والاسم نحو بينما واى
شىء ان نقيته وجب وان اوجبته سلب هو كاد وما الاسم المحذوف فاؤه فى التكبير وعينه فى التصغير هو ذا لانه مكبرا فع ومصغرا فى لا وما الرابط الذى يزيل
الوصل ويظهر الفصل ويوجب الفصل هو الالف الداخل عوضا عن من التنوين فى المنصوب المنفصل فى الوقف مثل رايت عصا فانها زائدة مرفقة الا
واذهبت الوصل فى الكلام واظهرت الفصل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصى وغير المنصرف لكونها عوضا
من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصى وغير المنصرف مثل حبلى وما الحرف الذى شانه ينقص الكامل ويفصل بين المعمول والعامل هو النون الخفيفة
انا عنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع وان عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل انتهى وقال القاضى بدر الدين من الرحمن الحنفى
ملغزا وارسل به الى الشيخ شرف الدين محمود الانطاكى سل الى اخا العلم والتقيت والسهر عن قائل قال فى لا غيرشتهر هل معك فعل غدا بالحذف منحصرا فى
غير امثلة خمس بلا نكر كذاك فى غير معتل وقد عجبت لم يبين لنا فى كل مختصر فاجاب الشرف المذكور لقد تاملت ما قد قال سيدنا اعنى بطلعته الابدى والصور
ولم اجد فعل قد صح آخره فى الجزم يحذف فى بعض من الصور سوى يكون فباء الجزم بعد غدا معناه مع او يقلب فى الكلام جرى نعم كبيدا ما ظهر آخره اعرابه

كالصحيح

كالصحيح الاخر اعربه فان تحققه فاغلب همزة الفاء واحذفه فى الجزم حذفا وافتح الاثر وقال الصلاح الصفدى فى تذكرته انشدنى من لفظه القاضى
جمال الدين ابرهيم لوالده القاضى شهاب الدين محمود لغزا كتبه الى شيخه مجد الدين بن الظهير فى من وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الاناث
مجرى بالحركات الثلاث فيعدوا من الكلمات الثلث فكتب اليه الشيخ مجد الدين الجواب قريضك يا ملغزا فى اسم من يميل الى صلة كالذى غدا حامل
يجذى الجليس ويجذى بعرف شذى وقال صلاح الصفدى وانشدنى من لفظه المولى ناصر الدين محمد الشافى الجواب عن ذلك ايا من علا فى الورى
قدره واضحى لراجيه املى غيات الى منك لغز فاقتبس من القول قد حل بعد الكرات وها هو حرفان ميم ونون ولم يبلغ القول منه الثلاث هو اسم وفعل وحرف
اذا اردت حصول لاصول الثلث فالذلك للخبر مها حيث تنبعث لدهرى انبعاث وقال العلامة جمال الدين بن الحاجب ايها العالم بالتصريف لازلت
تحيا قال قوم ان يحيى ان يصغر فيحيا واى قوم وقال الهمزة الراى حيا انما كان صوابا الواجبى يحيا كيف قد دعوا يحيا والذى اختار واحيا الزام فى ضلال ام ترى
وجها يحيا وقال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج فى توجيه الجمله تقديم ثلثة امور احدها انهم اختلفوا فى وزن يحيى فقيل فعلى وقيل يفعل والاول لان الثانى
فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة الثانى ان الحرف الثانى لياء التصغير حقه الكسر كالثالى لالف التكسير حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على
النقيض واستثنى من ذلك مسائل منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بالف التانيث كحبلى صونا لها عن الانقلاب الثالث انه اذا اجتمع فى آخر المصغر ثلث
ياءات فان كانت الثانية زائدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية المنوية كعطا اذا صغرته تقول عطى بثلث ياآت يا التصغير والياء المنقلبة عن الف
المد والياء المنقلبة عن لام الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زائدة فقال ابو عمرو ولا تحذف لان الاستثقال انما كان
متاكدا لكون الاثنين منها زائدتين ياء التصغير والياء الاخرى الزائدة وقال الجمهور تحذف نسيا ومثال ذلك احوى اذا صغر على قياسهم فى تصغير اسود اسيد
فقال ابو عمرو وقول احيى ثم اعل اعلال قاض رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا وقال غيره تحذف الثالثة فى الاحوال نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر لزوال
وزن الفعل كما فى خير وشر الذى للتفضيل وقال سيبويه امنع صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا فان حرف المضارعة محذوف منهما دونه حرف المضارعة نحو وزن
الفعل ولهذا انا سبب بمنع منعه صرفه فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان يحيى فعلى قال فى تصغيره يحى كما قال فى التصغير حبلى حبيلى صونا العلامة التانيث عن الانقلاب ونحو
الذى قال الناظم رحمه الله تعالى مشيرا اليه قال قوم البيت ومن قال يفعل قال فيه على قول سيبويه يحيى بالحذف ومنع الصرف وهو الذى اشار اليه قوله انما كان ثوابا
صوابا الواجب بيحيى ونك النسا استعمله مجرورا بالفتحة ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل له بذلك ما اراده من الالغاز حيث صار فى اللفظ على صورة ما اختاره القوم والفرق
بينهما من ان هذه الالف اشباع وهى من كلام الناظم الا من الجواب فالالف من جواب الاولين للتانيث فهى من تمام الاسم فان قيل فاذا لم تكن على الجواب الثانى
للتانيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده فالجواب انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما فى زبيد لان ذلك يفضى الى الاخلال بالاعراب
وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير اذا كان بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن والله اعلم نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم
قال نظم بعض اصحابنا لغزا وكتب به الى وهو ما قول شيخ النحو فى مشكل يخفى على المفضول والمفضل فى اسم غدا حرفا وفى اسم غدا ثعلا وكم فى النحو من معضل آخر كلام
وسبا غدا وهذه ادهى من الاول فكتب اليه فى الجواب يا ايها السائل عما غدا واراب عنده معضل فى النحو يا معضل تخير بحر لكن هذا البيت المعضل فحى بعجب بغير هذا
تجد عندى جوابا عنه ان تسال قل هذا امك مستصغر ومن سواك الاكبر المعتلى وعندما اسفر لى ليلها وانحط لى كوكبه من عل ارسلت طرسا ضامنا شرح
فيما اكنه فهو به منجلى وقال وشرح ما سال عنه فى قول ارسلت طرسا فتاء الفاعل فى ارسلت تاء الضمير وهو اسم غدا حرفا اى حرف واحد فهذا حل قوله فى اسم غدا
حرفا فهو مورى به عن الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل وطرس اسم غدا فعلا اى غدا اذا وزنته فعلا وهو مورى به عن الفعل المقابل للاسم واخوه لام
لان آخر الكلمة الموزونة تسمى لاما فى علم التصريف كما انه ما كان فى الحروف فهو مورى به عن اللام الذى هو احد حروف ا ب ت ث وهو سين لان آخر طرس سين كما ترى

وقال الشيخ برهان الدين البقاعي في نثره انشدنا النفس في ذلك مختصر في اي قول بالغاة الملغز حركت قامت مقام الجملة ثم رايت كراسة فيها الغاز منظومة

مشروحة ولم اعرف لمن هي وها هي ذه بسم الله الرحمن الرحيم احمد بحمد ذي اذعان معترف بالقلب واللسان مصليا على الرسول المهدي بمعجزته في الشرق والاعلان

ثم الرضى عن آله وصحبه وتابعيهم بعد بالاحسان وبعد فاني ملغز مسائلا في النحو تعرض على الاذهان تخرجها افكر بيب فطن يوردها بواضح الاذهان فيا اولي العلم الاولى

حازوا العلا عن الزمان جلة الاعيان حاجيتكم النحو واما اشبها واول اعرابه في الثاني وهذا المبني بكل حال ها هو للناظر كالعيان يعني الالف واللام الموصول

في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بانها اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اجراء لهذا الاسم

مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد بعده الا هذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح به بقوله للناظر ونحو واباسم ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان

يعني كائن اذا استعملت دون من بعدها كقول القائل كائن قائل الحق يقضي ويرمى بالقبيح من الكلاه فان ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك باضافة كائن اليه

حالها على كم الخبرية لانها بمعناها وتنونها انما هو تنوين اي وقد ثبت مع الاضافة والتنوين موذن بالانفصال والاضافة موذنة بالاتصال فقد اجتمع

الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان تنوينها هو الغالب في الاستعمال وقال بتنوين لدى الوقف يرى كالوصل حالاهما

سيان يعني ايضا اياها المتصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو وكائن من نبي فان القراء سوى ابي عمرو بن علاء وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء

بحذف التنوين على مقتضى القياس وتابع ولم يلق تابعا ما قبل في شان وذو في شان يعني مثل قولك ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به على اللغة الحجازية

في ما النافية فلفظ المجرور بالباء الزائدة وموضعه نصب لانها في تلك اللغة تعمل عمل ليس والا شيء بدل من المجرور ولم يتبعه في لفظ ولا موضع فما تقبل

هذا التابع على شان من جر اللفظ ونصب الموضع ومن نوجه التوجيه علم وشان التابع بخلاف ذلك الا نرفع ابدا شيئا بالا وقد كنت نظمت في هذه المسألة

قديما بيتا وهو قولي احاجيكم ما تابع غير تابع لمتبوعه في موضع او لا لفظ وقد نظم هذا الالغاز هكذا **مسألة** العطف على التوهم كقول تعالى

فاصدق واكن على قراءة الجزم لان هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملا على المعنى المراد وكقول القائل

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا انما جاز جر سابق على توهم جر المدرك بباء زائدة بجواز ذلك فيه يا هولاء اخبروا اسما لكم

اسم له لفظ ومعنيان ولا يراعى لفظه في تابع والموضعان قد يراعيان واللفظ مبني كذلك موضع من موضعيه عادم من بيان يعني قولك يا هؤلاء في باب النداء

فان في لفظه الكسر للبناء وله موضعان الضم الذي في مثل يا زيد والنصب الذي هو الاصل في المنادى لظهوره في مثل يا عبد الله ونقول في التابع

يا هؤلاء الكرام بالرفع او الكرام بالنصب فيراعى الموضعين ولا يراعى اللفظ بوجه والشان في البناء لا يراعى في التابع لكنه نصادر عن هذه ما لم يظهر ويراعى

ما ظهر مع ان الظاهر قوي بظهوره والمقدر ضعيف بتقديره لكن لما كان البناء المقدر شبيها بالاعراب صار كانه موضع اعرابين فجاز

مراعاته وصار يعتد به موضعا بخلاف البناء الاصلي ما زايد لفظا ومعنى لانه ينوي اذا لم يلف في المكان يعني في مثل قولك فيا حي كما انك تقوم

اي لقبالك فالكاف جارة لموضع ان وصلتها وما فارقت بين هذه الكاف وبين ما تركيبه مع ان ولاجرائها وذلك في قولك كان زيدا قائم فكان من الكلام

مع كان جملة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جزء كلام فاذا ارادوا التركيب لم يفصلوا بشيء واذا ارادوا الجارة فصلوا بما فهي زايدة في اللفظ

لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا يفيد شيئا سوى الفرق اللفظي وقد تحقق ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما ان

سيقوم وقد تحذف ما في الشعر وتكون منوية فهي زايدة لفظا ومعنى لانه بحيث تنوى اذا لم توجد وعليه جاء بيت سيبويه فروم تسامى عندنا كان رفاعته

كان يوجد المرء الكريم فيستفيد على رواية رفع يوجد اراد كما انه يوجد ولم يبين ان المخففة من ان وبين الفعل ضرورة ايضا وعطف فيستفيد على المصدر

المقدر فان وما بعدها من باب قوله للبس عباءة وتقر عيني جرت ان وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به وما الذي اعرابه مختلف في تختلف

المعاني يعني مثل قولك ذنبه حسن الوجه برفع الوجه او بنصبه او بجره والمعنى واحد والشان في الاعراب اختلاف المعاني باختلافه وما الذي الوصف به

من اصله وذلك ممتنع في الامكان يعني في مثل قولك قام اخواك واساء غلاماك واخوالك وغلامانك فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ولا

يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وان كان ذلك هو الاصل فيه لانك اذا اثبت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد وان افرديته فالمراد اثنان او جماعة

لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى وما الذي فيه لدى اعرابه وقبل ذلك يستوي اللفظان يعني ان في المعربات ما يستوي

لفظه بعد التركيب وجريان الاعراب فيه وقبل ذلك والشان في لفظ الاعراب ابدا اختصاصه بحالة التركيب لانه اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصا و

يخشى فالنحاة يقولون في هذا الباب كله تحركت الواو بحركة الاعراب انفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت الفا وكذلك اللفظ قبل التركيب مع انحراف الاعراب

مفقودة اذ ذاك بفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة تقتضي ان يقال قبل التركيب الفتى والعصى ويخشى ويرضى بياء او واو وساكنة في الاخر كما نقول

قبل التركيب الفتى والعصى ويخشى ويرضى رجل وقنبد لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعار بحالة التركيب بمراعاة المآل في اللفظ فلان في العرب من يقول

في موجل ويس ماجل وياس فالتزموا ذلك هنا المذكور وما اللذان يعملان دولة والعاملان فيه معمولان يعني اسماء الشرط في مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا

فايا منصوب بتدعو وتدعو مجزوم بايا وهكذا نحو من يضرب اضرب فالمفعولية في اسم الشرط نحو التسمية والجزم يتضمن ان الشرطية والوتيرة في ظاهر

اللفظ مستفادة لموجود سبق العامل معمول فيهما ومفرد لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظ ثان يعني ضمير الشان والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى

لكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام مفسره اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر والامر او الشان وتفسيره الله احد

وهذا اضمار مذكور وان شئت انثت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ولم يلحق الضمير في كلا حالتيه من الاحكام الاعرابية

الاحكان الرفع بالابتداء نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها نحو فانها لا تعمى الابصار ما ذا الذي في كبره مؤنث وقبل ذاك

كان في الذكران يعني الذباب السمي في كبره بحكم وفي صغره بقراد وفيه انشد صاحب الايضاح وما ذكر فان يكبر فانثى شديد الازم ليس بذي ضروس ما الاسم الذي

التذكير باد عشرة يرى لاجل العدم بالهجران وهو لدى التانيث ذو ميسرة من اجل ذا فرتبه العيان يعني الخوان فاذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقضي

اذا كان خوانا وبي اذا كان مائدة وهذا والذي قبله الغاز فيما هو في مسائل اللغة ما معرب مفعول او مبتدأ ولفظه جرمذ الازمان يعني كائن

واين يستعملان مفعولين او مبتدأين نحو كائن من رجل رايت واين قلت ونحو كاين من رجل جاءني واين هذا واللفظ فيهما جر ابدا لان كائن اصله

كاف التشبيه دخلت اي فجرتها ثم اجري اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى واين اصلها اي شيء ثم حذفت العرب الياء المتحركة من اي كما

حذفوها من ميت وبابه وحذفوا من شيء عينه ولامه معا وابقوا الفاء وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام فهذا باب من التركيب يعني الاسم الثاني

فيه على اعرابه الاصلي ما اسم له تغير بعامل محله من آخر حرفان يعني امرؤ وابنم واخال وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الاخر وما قبله من الاتباع

في اواخر من كلمة ضدان حقا وهما مثلان يعني كل لقبين متقابلين من القاب الاعراب والبناء الرفع مع الضم والنصب مع الفتح والجر مع الكسر والجزم

مع السكون هما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب والبناء بجامع الانتقال واللزوم ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان يعني الضمير في قول

طرفة بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصبر في الضير الرد بسكون الباء قال ابن جني في خصائصه وغيره ذلك كان حق هذا اذا نقل الحركة

ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر كانه قال حين يقع الصبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الباء الساكنة

وسكنت الراء لكنه لم ينقل الا حركة توجد في الاصل وهي الجر الذي يوجبه اضافة مصدرها الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل واضيف ان يضاف

الى المصدر فقد ثبت في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج ما فاعل ونائب عن فاعل بالاعراب

بجريان يعني مثل قولك زيد قائم الاب وقائم الاب نحو زيد مضروب الاب ومضروب الاب ما كلمة قد ابدلت عين لها ابدا لها بمعنى فلما فاول
الآخر واخر لذا جا الاها هذان يعني مسئلة اينق في جمع ناقة على افعل اصله انوق كما قالوا انوق فابدلوا العين في اينق ياء لكن هذا الابدال صحبه قلب لان
انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار اللفظ انيقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في اول واخر وبابهما فصار انيقا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء وجب ذلك
قلبوها على حالها الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع
الفاء فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو آخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو اولها فهذان حالان القلبين المذكورين قال ابو القاسم
الزجاجي في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف ما كلمة مفردها وجمعها بواوه قد بينا الآن يعني في قولك جاءني اخوك
الكريم وجاءني اخوك الكرام وهذا ابوك تقول هذا ابوك وهؤلاء ابوك يكون واحدا من الاسماء الخمسة وجمعا بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة
وعليه انشدوا فقلنا اسلموا انا اخوكم فقد برئت من الاحن الصدور وقول الآخر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا ما بجامع نصبك وجر مفرد
اذ نسا وبان يعني قولك رايت ابيك الكرما واخيك الفضلا اجماعا على حذف النون للاضافة وتقول في المفرد مررت بابيك الكريم وباخيك الفاضل
فينسا وبان في اللفظ ما كلمة متى اسم بعدها فرفعه والجر جاريان والفعل بالرفع وبالجزم انى وهو لها في كل ذا معا يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا
تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا او مجزوما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول متى القيام في الاستفهام ويرتفع الاسم وتقول العرب
اخرجها من متى كمه يعني وسط فجروا بعدها وجروا ايضا بها بمعنى من كقوله اذا اقول صحابي الا انتج لم يسكر متى قهوة سارت الى الراس اي من قهوة وقال
ابو ذويب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل
ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم ما حرف ان سبقه ذو عمل كر على العمل بالبطلان صدر ولكن ليس صدرا فلم تقدم تاخر وصفان يعني لام الابتدا اذا وقعت بعد
ان تقول علمت ان زيدا قائم فتعمل علمت في ان وتوقع فيها الفتح فان جئت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا لقائم وهذه اللام اداة مصدر في محلها
الاصيل لها وهو الدخول على ان ولذلك منع من فتحها ولا صدرية لها في موقعها بعد ان فقد صار قبلها ما بعدها لان ان واقعة الجزء الذي هو على الخبر
ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم فبالناس متعلق برؤوف وتقول ان زيدا لضرب فهذه اللام هنا وصفانا تاخر في اللفظ
تقدم في الاصل باتي حرف اثر العامل اعراب معرب وقد اشبهها يعني ان فانها تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول انك قائم وعجبت من انك قائم سمى سيبويه وقدماء
النحاة هذا عملا فهذا في الحروف اعراب المعربات شبها فكانه اعراب في الحروف مجرور وحرف قد تثنيت مبتدا مؤكدا وان له وجهان يعني مثل قولك الزيدان
لهما غلامان والهندان لهما بنتان والزيدون لهم غلمان والهندات لهن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول مالك او كانت اللام جارة وان
اخذته على ان الاول هو الثاني فاللام ابتدائية مؤكدة والاسم بعدها مبتدا مؤكد بها او الكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين احدهما الى ما يقتضيه غرض القصد
في المعنى كقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون فالمعنى المقصود ان الاول هو الثاني واي مثنى به بلا عبث عوامل ارادت بيانا
يعني ان الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك واكرمك على حذو زيد ضربنا وزيد اضربهم في باب الاشتغال وبك مررت في الجر
فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف وجوه الاعراب في المعربات ما كلمة في لفظها واحدة وجمعها قد يتعاقبان يعني مثل تخشين لله
ياهند وياهندات وترمين يادعد ويا ثمرات فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة وجمعها التقدير مختلف لان تخشين للواحد اصله تخشيين وجمعها اصله
على لفظ تفعلن كتذهبن وترمين للواحدة اصله ترميين كما تقول تسكين فاعل تخشين بما يجب لكل واحدة كر اوانث لا لفظان يعني مثل الزيدون
يدعون والهندات يدعون قال الله تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه والا تصرف عني كيدهن

فهذا يفعلن للاناث والقول يفعلون للذكور واللفظ فيها واحد ما موضع يغلب الانثى به ولفظه في الذكران يعني مثل سرنا خمسا من الدهر خمس
عشر بين يوم وليلة لان الزمان يغلب فيه الليالي لسبقها ولحق الكف غيرها وتزع التاء من اسماء العدد علامة تانيث المعدود وذلك خامس العدد
والاصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث ان يكون في المذكر كما في سائر الابواب نحو قائم وسائر الصفات ومن هنا استفهام الغاز الحريري في القديد بقوله
ما موضع تبرز فيه ربات الحجال بعمائم الرجال يعني نزع التاء من اسماء العدد حرفان قد تنازعا في عمل واسما الحرفين مطلوبان يعني ليت ان زيدا
قائم فالاسمان بعدان مطلوبان لهما والليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما لان واغنى ذكرها بعدها ذكرها لليت فهو اعمال مع تنازع بين حرفين وان كان
في التنازع اختصاصا بالافعال وما يجري مجراها فانما خصه النحاة بذلك اذ قصروا اما تنصيص غيره اعمال العاملين فيها ايضا فصحا قد يرى فعل ف
يتنازعان يعني مثل علمت ان زيدا قائم فالاسمان قد يتنازع ان فيهما الفعل والحرف معا لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسئلة قبلها وقد يرى مبتدا
خبر في الرفع والنصب لها الان يعني المسئلة الزنبورية وبابها كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي قال سيبويه او فاذا هو
اياها قال الكسائي وحكاه ابو زيد الانصاري عن العرب والضمير في الاول مبتدا ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لانه المستفاد من الكلام والخبر
الجزء المستفاد من الجملة وغير ظاهر جلي والتذنيب القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل يحقق معناه دون فعل التقدير فاذا
هو يساويها الان باب زيد زهيرا انما معناه يساويه وقد ابدخل تحت هذا البيت الجارة بعض نحاة المتاخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب ان اللحم
يباع في الشتاء واكثر ما يعتري ذلك السودان والنصب على انه مفعول يعتري وما مصدرية اي اكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هو الذي
اغنى عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فوضع الالغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدا جوازا في اللفظ ولزوما في المعنى ومثل الكلام ابن
قتيبة قولك اكثر ما اشرب زيدا ما علم يمنع الاسم صرفه وهي واخرى لم يمنعان يعني ان مثل صياقل وصيارف وملائك يمتنع صرفه لانه نهاية الجمع
فاذا قلت صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث اليها والتانيث في غير الصرف ولكنه بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف
كطواعية وعلانية وكراهية ما اسم في الاستثناء منصوب به وهو اداته الحكمان يعني مسئلة الاستثناء بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد
فغير منصوب على الاستثناء فنصبه نصب المستثنى ولم يبق المستثنى وانما هو اداة استثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بابه لانه سوى الحكم
مجروره فله حكم الاداة في المعنى وحكم المستثنى وهذا اشبه مما يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جئت وزيدا ان الاصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف
وهو الواو وقع اعرابه على زيد فاجتمع المسئلتان في حكي الاسم باعراب ما لابسه ما اسم يلي النصب في اسم بعده وشانه الجر لدى افراد يعني
مسئلة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شان ليس لها مع غيرها قال سيبويه لانها تنصب غدوة ولا عمل لها في غيرها الا الجر كقوله تعالى من لدن
حكيم عليم وما اللذان جردا من صلة لكنهما في الاصل موصولان يعني الموصولان في مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي يعنون بعد صغر
الامر وكبره اي بعد مشقة فيهما موصولان فيهما جردا من الصلة في الاستعمال وقد بعضهم بعد اللتيا دقت والتي جلت وقيل اللتيا والتي
يراد بهما الداهية وقد حكى بعض النحاة جاء في الذين والتي يعني الرجال والنساء ولا يراد اما الشي ولا علي بكرما معربا اعرابه وحرف كلاهما
في الوصل محذوفان يعني مثل قوله تعالى لو كانوا غزا لو كانوا فعلا لانه نصب غزا الفتحة المقدرة في الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتنوين
فحذف من الكلمة نفسها الاعراب وحرف الذي هو محل الاعراب وذلك تماما في حال الاعراب لانه وضع للبناء وهكذا الاسم المقصور اذا نون
ما امر في كلمة موجبة وجوده وفقده سيان يعني مثل عيد اصله الواو فالعود موجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ثم
ان هذه الكسرة زالت فبقيت الياء في اعياد فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع انها الموجبة ومن هذه مسئلة اينق المتقدمة

ههنا
على فعل

موجب الياء فقد زال وهي باقية منبهة على قصد العلتين اذ لو بقيت الواو لم يحمل الا على قلب واحد مما عارض وقوع في كلمة ولم يراع سبع الاقران
يعني مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شئت ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت
الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وبحذفها وعلى
هذا قرئ لمن الاثمين بفتح نون من اعتبارا بكون اللام لانه الاصل كما تقول من لدن وهذا وان كان البيت يرسل عليه فليس هو المعتمد وجود
الامرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب وذلك نحو ما حكى ابو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيوا
بسكون الضاد مع بقاء الياء فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التي كان حذفها لاجل الحركة فقالوا رضيوا كما تقول في الاسماء ظبي
ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ياء واصلها الواو من الرضوان وانما اوجب انقلابها ياء الكسرة في نحو كسي ودعي وبابهما واعلم
الكسرة الذاهبة في الياء الباقية فتدخل على هذه الكلمة العلة في البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه اعياد ونحوه ما اسم حرف من الاسم قبله
هما كواحد والاصل اثنان يعني اثنى عشر في باب العدد حذف العرب نون اثنين منه لتنزلها عشر منزلها اذا الاضافة فيه ولهذا يقولون
احد عشرك الى سائرها ولم يقولوا اثنى عشرك لانه يتبع في اثنين ان يضاف وفيه النون فاثنى عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك
العدد كدلالة عشرين واصله اسمان اثنان وعشرة لكن في قوله في البيت والاصل اثنان دون ضمير وفي البيت شيء فيما تقدم في قوله
ها هو للناظر كالعيان في قوله يا هؤلاء اخبروا اسالكم وقوله ما كلمة ما التي اسم بعدها وسياتي التنبيه على نحو ذلك واسم لا الرفع وما من رافع
من فاصل ولا من زائد يعني الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب وهو بدع من الاسماء
في الكتاب ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظم والله جعلهم فصلا وما من الحروف يلغى زائدا في لفظ او معنى هما فقسمانا وفيها واسم وفعل
لها هنا دخول من بعد لان يعني ان من الحروف ما يلغى زائدا في اللفظ خاصة نحو حيث بلا زائد ونحو ان لا نشرب ولا يبرح كبدها او في المعنى
خاصة نحو انما الله اله واحد وانما ياتيكم به الله فانما يساقون الى الموت وهم ينظرون فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتمدة كافية
او مهيئة او تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى فبما رحمة من الله وفيما نقضهم ومما خطيئاتهم فهذه اقسام الثلثة في زيادة
الحروف مع انها حروف معان فزيادتها على خلاف الاصل ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنترة يا شاة من قنص لمن حلت
له حرمت على وليتها لم تحرم يعني ما قنص ومن نقض على الزيادة واضافة شاه الى قنص هذا الظاهر وقد تؤولت من على الزيادة بتكلف وقد
استجاز اهل الكوفة زيادة حين في مثل زيد حين قل يجيه كقولهم وجهه حين وسم وقد ادى بعض زيادة اسماء الزمان كيوم وحين
عند اضافتها الى اذ كقولك يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم والحين هو مدلول اذ وقد اكتفي بها وحدها كقول الشاعر نهيتك عن
طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح وقد تاول قوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وسبقت اذ لتدل على مضيه بنفسها وعلى ما حذف
مما هو مراد بتنوينها قال وذلك انهم ارادوا قطع يوم او حين عن الاضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة
اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله فلا يحمل تنوينه على غيره فجاؤا باذ تبيينا للمضي الذي تحرزيه وتحصيلا لانه على المحذوف
بالتنوين الذي يقبله فقالوا حينئذ اي حين كان ذلك ولهذا قل ما يوجد في كلام العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة
لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين لان اذ تغني عنه مقدم عنه لانها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفي بها في البيت المتقدم وتعني بجعل
الفعل في باب الزيادة مثل قوله سراة بني ابي بكر تساموا على كان المسومة العراب فزاد كان بين الحرف ومجروره وكقولهم ما اصبح ابردها

وما امسى ادفى العشية وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زائدة في اللفظ ومجردة لمعنى المضي ما شكل افعلال يرى جمعا ولم يصرف ولم يشركه في
ذا ثان يعني اشياء جمع شيء من جهة المعنى وهو في ظاهر امره على شكل افعال الجمع فعل كفي وافيا وحي واحيا فكان القياس صرفه كنظايره لكنه لم يصرف قال
الله تعالى لا تسالوا عن اشياء ولم يشركه في هذا شيء مما هو من بابه ثم اختلف النحاة في وجهه فهو فعلاء مقلوبا عند اهل البصرة اصله شيئاء فقدمت
الهمزة وافعلاء محذوفا عند الفارسي من الكوفيين والاخفش من البصريين اصله اشيئاء جمع شيء مخففا منها بحذف الياء المكسورة والتزم التخفيف وهو
عند الكسائي واكثر الكوفيين افعال اشبه بفعلاء فمنع ومن ههنا جمعوه على اشاوات فعل امر وخطاب صالح بعينه ومنقضي الزمان يعني مثل خاف وتامل
ونذكر وافعلوا ويصلح هذا ونحوه للامر على جهة الخطاب والفعل الماضي على جهة الغيبة وصيغة الماضي ترى مضارعا من لفظها فيرى الفعلان يعني مثل
تجافى وتغاطى وتسمى وتزكى كقوله تعالى قد افلح من تزكى فهذا ماض وكقوله سبحانه للاعلى ان يزكى على قراءة التخفيف فهذا مضارع على حذف التاء يعني ويحتمل
الوجهين بيت امرئ القيس تجاماه اطراف الرماح تحاميا وجاد عليه كل اسم هطال ويتعين المضارع في قول الاحوص فريم بيامي عنده ما رعاته
واي كلمتين في كلمة واي فعلين هما خصمان يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعبقسي في عبد قيس وعبدري في عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين
فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد لانهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشيء فعدا المتنازعان خصمان لان كل واحد يخصم صاحبه ويدفعه
واي لفظ مفرد مضاف واي اشياء هما شيئان يعني بالمضاف الى المضمر قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه والشواب بناء على ان ايا هو الضمير ويعني
بالاشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والمراد قلبان خاصة ما واحد لبيجي بعده لكنه يقال فيه اثنان يعني اليوم الذي
بعد الاحد من ايام يطلق عليه اثنان وهو واحد تقول ليلة الاثنين والاثنان اسم عدد كثلاثة واربعة ولبي يعلم مجاه للواحد على خلاف وضعه وانما
كان القياس ان يقال ثان او اسم مشتبه اللفظ بالاثنين بالثلاثا والاربعا والخميس ما اسم يجي فاصلا حتى بين الخافض والمخفوض مفصولان يعني الالف واللام
الموصولة على القول باسميتها يفصل من العوامل كلها من اطراد بخلاف الذي والتي مع انهما بمعناها ولا يطرح الفعل بين الخافض والمخفوض بغيرهما من الاسماء
والصحيح اسميتها لوضوح ذلك فيها حيث يقع على غير ما يقع عليه صلتها نحو مررت بهند المكرم ما انا فالالف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم فمن هنا
وضع الي وما الذي هو حرف خافض يفصل بالاضيف باسمان يعني مثل لا ابا لزيد ولا اخا لعمرو ويا بؤس للحرب ولا غلامي لك ولا يدي لك بكذا فاللام
حرف جر في الاصل مقحم بين المضافين وهذا في بابها وهو خلاف القياس وكيف الموصول يكون صلة فهكذا موصولان يعني مثل جاءني الذين الذي ابوه
منطلق منهم اي جاءني الذين ابوه منطلق وقد انشدوا من النفر اللاء الذين اذا هم لهاب اللهام حلقة الباب قعقعوا قيل الذين توكيد للاء وقيل هو من صلته
اي اللاء هم الذين ويتجه في الكلام ان يقال التي الذي بابها تلزمه هند على معنى التي تلزم الذي بابها هند وهكذا ما كان مثله وما الذي للبنا واخر دليل
اعراب لذي تبيان وذلك الاعراب في اسم ابن وذلك الدليل في اسم ثان يلفى لديه عوضا من حرام لبس كذاك يجتمعا حرف الاعراب يمنى وقد نابت عن اسم
حل في المكان يعني بهذه الابيات الاربعة حكاية النكرات بمن نحو منو في حكاية المرفوع ومنا في حكاية المنصوب ومني في حكاية المجرور وفي منتين وهذه العلامة
دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن مبتدا انت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال منو من الرجل في البيت
الرابع محصل لما تقدم في الابيات الثلثة فلا افتقار عليه وحده معنى عما قبله فيقال ما حرف اعرابي يمنى وقد ناب عن اسم حل في المكان ما فعل امر جاء بالكد في
سوى حركة تبقى على الثلث يعني فعل الامر من رأى يرى ومن الوعد تقول فيه يا زيد فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت
قل باحمر يا زيد اي عند نا بحمر وهذه التحقير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في كلام قل ومعول على هذا يا زيد قل يا هند فبقيت الحركة في الياء بعدها
انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ما اسم لحركة يعامل بين بها حركة اعراب يعني مثل الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو واذ قلنا للملائكة

اسجد وافيين تم تاء الملكة بحركة الاعراب ذهب بحركة الاتباع وهي حركة الاقتران ما معرب في لفظه حركة الاعراب والسكون معا مثل
يعني مثل البكر اذا وقفت عليه بنقل حركة آخره الى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حركة الاعراب
والسكون معا كلاهما حاصل فيه ونحو دنيا مع ضو مظهرة في كلمة قابن بيعان يعني النون الساكنة وبعدها ياء او واو يجب اظهارها خوف اللبس
بالمضاعف لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس رجع الاصل فوجب الادغام نحو انفعل انا بنيته من وجل او من يبس تقول اوجل
يابس فيدغم اذ لا لبس هنا العدم افعل في كلاو وجود وانفعل يا عامل وعمل قد اهملا او في وانعدام قد يقدر ان يعني مسئلة البيت الثاني يعني فاعلم ولا
فاعدا للسان تهمل الباء وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا فقد اهملت في التابع
الباء وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان
جائيا يروى بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت سيبويه مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها بجر ناعب على توهم ليسوا
بمصلحين فهذا بديع من الاعتبار ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه ماذو سامع نصدتها اي حالاه فؤذن بما قال يعني حكاية
يونس من قول بعض العرب ضرب من منا المن قال ضرب رجل رجلا فهو يسئل عن الضارب وعن المضروب من هما فاخرج من الاستفهام
بيانها وعن صدر بيتها الواجبة لها وهو نادر في بابه فهذه سبعون بيتا اكملت قصيدة ملغوزة المعان عقيلة قد سدلت ستورها
تكشفها ثواقب الاذهان بكر عليها حجب كثيفة تقول للخطاب لن تراني حتى تعاني في طلاب شدة وتجلي القلب المعنى المعاني والحمد لله
الذي عرفنا من فضله عوارف الاحسان وصل يا رب على من احكمت اياته في محكم القرآن فهذا تمام الشرح في طرز على القصيدة اللغزية
في المسائل النحوية ما قيده ناظمها ابانة لغرضه منها والله الموفق للصواب انتهى القسم الخامس المعلقة

ويتلوه كتاب بر الذائب في الافراد والغرايب من الاشباه والنظاير
النحوية للشيخ الجلال السيوطي وهو القسم السادس
اللهم وفقني لما تحب وترضى واقض
جميع حوائجي واغفر لي
ولوالدي محقق
محمد عزة
الكاتب
سنة ١٢٩٦

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا هذا هو الفن السادس من الاشباه والنظاير وهو فن الافراد والغرايب

باب الكلمة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على ان اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل وقال ابن هشام اشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على معنى في غيره ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة وزعم انه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج الى فضل نظر انتهى وعبارة ابن النحاس اعلم ان معنى قول النحاة ان الكلمة لها معنى في نفسها او لا معنى لها في نفسها يعنون به ان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بان لها معنى في نفسها وان كان فهم معناها متوقفا على ضميمة فهي المعبر عنها بان معناها في غيرها ومعنى ذلك انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل هو عبارة عن شخص وكذا باقي الاسماء يفهم منه معنى في حال افراده والفعل ايضا اذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم منه اقتران القيام بالزمان الماضي وليس الحرف كذلك لانك اذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى الا اذا اقترن بضميمة من اخرى فان قيل لا يجوز ان يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لانه يبقى من قبيل المهملات وانما الحرف موضوع للاهمال قلنا لا نسلم انه يلزم من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل المهملات لان الحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب وليس المهمل كذلك لان المهمل ليس له معنى لا في حال الافراد ولا في حال التركيب والحق ان الحرف له معنى في نفسه لانا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة او لا فان لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى لا موضوعه لغة كما اذا خاطبنا انسانا بهل وهو يفهم انها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق اخر وهو ان نقول وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم انه لا يفهم منه معنى واللغويون كلهم قالوا مثلا ان هل للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الافراد فان قيل اي فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت قلنا الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الافراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم مما يفهم منه عند الافراد هذا كلام ابن النحاس بحروفه وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة ان اباحيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ولم اره فيه فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اغرب من ذلك وهو اني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة وفيهم فاضل في العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي فقال لي هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني خاطرنا نقيضان فان الشريف ذهب الى ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم في قولهم ان له معنى في غيره والف في ذلك رسالة ثم احضر لي مظفر الدين المذكور تاليفا لنفسه احتج فيه بشرح الكافية للرضي شاهدا مرضي الرضي فرايته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فطلبت الرسالة التي الفها الشريف في ذلك حتى حصلتها وها انا اسوقها ههنا بلفظها لتستفاد قال ابو بكر المؤلف

باب الاعراب

قال الانباري في كتاب الانصاف يحكى عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر السخاوي في شرح المفصل انه ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح

باب الاشارة

ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة مبنية لشبهها بالحروف قال ابن اياز في شرحه وتعليل بنائها بشبهها بالحروف غريب لم ار احدا ذكره غيره

باب اداة التعريف

قال في البسيط ذكر ابو اسحق الزجاج في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم اليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام

باب الابتداء

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وظرف المكان يكون خبرا عن الجثة والمصدر الا ان ابن الطراوة قد اجاز

في هذا وقال هما سواء يكون ان خبرين عن الجثث والمصادر قال ابن هشام في شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف
ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب
باب كان ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ذكره في الفصول قال ابن اياز في شرحه وما وقفت في تصانيف اهل العربية
متقدميهم ومتأخريهم على نص يمنع من ذلك وقد اكثرت السؤال والتفحص عنه فما اخبرت بان احدا وافق هذا المصنف في عدم جوازه وحكى لي من لا اتهم عن الشيخ
تقي الدين الحلبي عن ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وحكى ان ابن الخباز الموصلي سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف فسأله عن ذلك فقال
فيه ثم اجتمع به مرة اخرى وعاد وسأله فقال لا تنقل عني فيه شيئا قال ابن السراج انا افتي بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها نقله ابن النحاس
في التعليقة باب ان قال ابن مالك في شرح التسهيل ان كان يعني ما بعد ان المخففة مضارعا خفف ولم يقس عليه نحو وان يكاد الذين كفروا وان نظنك
لمن الكاذبين قال ابو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا باب كاد قال الآبدي في شرح الجزولية خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من
النواسخ ان يقوم فاعلها فيعقد من معمولها مبتدأ وخبر وانت لا تقول زيد ان يقوم وهو غير صحيح لانا اذا قدرنا انه تعالى فلا ثانوا الان ومذهبي في عسى زيد
ان يقوم على ما يظهر ان زيدا فاعل الا انها لما علقت على غير ما طلب لزم لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور قال ابن النحاس في التعليقة نحو في مثل قولنا
ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التوسعات قال وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا اعلم
لغيره فان الناس نصوا على ان الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل ظرفا او مجرورا كان او غيره فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب
على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد الثاني رفع الاسماء بعائد الذكر نحو زيد قام الثالث رفع الاسم
بالدائم مؤخرا نحو زيد قائم وهما المترافعان الرابع رفعه بالمحل مقدما نحو خلفك زيد فاذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا والمضمر بالظرف وهو وجه
خامس للرفع السادس رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك زيد ابوه قائم وزيد مررت به السابع رفع الاسم باسم مثله جامد نحو زيد ابوك الثامن
رفع الاسم بما يغلب عليه انه يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل قد رفع غيره نحو زيد حسن عمرو العاشر رفع الاسم بما ينوب عن رافع في التقدير
نحو قائمة جاريته زيد وتقديره رجل قائمة جاريته زيد الحادي عشر رفع الاسم بنعم وبئس الثاني عشر رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو من ابوك واين اخوك
الثالث عشر رفع الاسم بما لا يكون الا ساقطا نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر رفع الاسم بالفعل المزال عن التعريف نحو حبذا انت الخامس عشر
رفع الاسم بما لا يظهر انه وصف له نحو عبد الله اقبال وادبار وعبد الله اقبالا وادبارا السادس عشر رفع الاسم بواو منسوق عليه نحو كل ثوب وثمنه
تقديره كل ثوب بثمنه فناب الواو عن مع والباء ونصبا السابع عشر رفع الاسم باو وهي مستأنفة نحو قيامي الليل والناس ينظرون الثامن عشر قولهم
الرطب والحر شديدا انتهى باب المفاعيل قال ابن اياز نظر ابو سعيد السيرافي الى قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه
فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا اخر سماه المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه ينبغي ان يسمى نحو قولك نظرت الى زيد مفعولا اليه ونحو انصرفت
عن خالد مفعولا عنه قال الجزولي لا احد يكون المفعول له منجرا باللام الا مختصا نحو قمت لاعظامك ولا يجوز لعظام لك قال الشلوبين وهذا غير
صحيح بل هو جائز لانه لا مانع يمنع منه قال الشلوبين ولا اعرف له سلفا في هذا القول باب المصدر قال ابن هشام في تذكرته ذكر ثعلب في اماليه يقال
ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة وهو غريب باب العطف قال ابن هشام زعم ابن مالك ان حتى الابتدائية جارة وان بعدها ان مضمرة
ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة ذهب صاحب الازهية الى ان بل تكون حرف جر ووهما ابو حيان وابن هشام وغيرهما فقد
نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه ذهب الخوارزمي الى ان بل من حروف العطف ولا سلف له في ذلك نقله الاندلسي في شرح المفصل

ونقلت

ونقلت عبارته في حاشية المغني قال ابن هشام خرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف المفردات كبل باب في
تذكرة ابن مكتوم ان السيد البطليوسي ذكر عن الاخفش شيئا لم يذكره احد من النحويين وذلك انه اجاز مررت بهم خمسة عشرهم فجعل المركب
مضمرا وهذا من اخطأ الخطأ انتهى باب النداء نقل ابن الخباز عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وايا للقريب قال ابن هشام في مغني اللبيب وهذا
خرق لاجماعهم اجاز المازني صغناي قال الزجاج في معاني القرآن ولم يجز احد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه احد بعده فهذا مطرح مرذول
لمخالفته كلام العرب باب النواصب للمضارع قال ابو حيان من غريب مذاهب الكوفيين في ان انهم اجازوا الفصل بينها وبين
معمولها بالشرط واجازوا ايضا الغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها فاجازوا اردت ان ان تزرني ازورك بالنصب فان ذلك بالجزم جوابا
للشرط والغاء ان قال ابن عصفور وزعم الزمخشري ان لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني فاذا اكدت وشددت
قلت لن ابرح اليوم مكاني قال وهذا الذي ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا آكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا
للقسم نحو والله لا يقوم زيد والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه آكد منه اذا لم يقسم قال وذهب ابو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم
الى ان لن تنفي ما قرب ولا يمتد معها النفي قال ويتبين ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني ولا اخرها الف والالف يمتد معها الصوت بخلاف
النون فطابق كل لفظ معناه قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد فمن الاول في لن
انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وفي لا ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى ومن الثاني في لن فلن اكلم اليوم انسيا وفي
لا ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام قال ابو حيان وعبد الواحد هذا كتاب التبيان في علم البيان ذكر فيه هذا الذي حكاه ابن عصفور قال وعمان يذهب
اليه علم البيان ويختصون به ينبغي ان لا يحكى مذهبا لانهم يبنون على خيالات هذيانية واستقرآت غير كاملة وحين وصل كتاب التبيان هذا الى الغرب
نقضه ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا في كل قواعده ونقضه ايضا الكاتب ابو المطرف ابن عميرة وكان من البلاغة والتحقيق بالعلوم اللسانية
والعقلية بحيث لا يدانيه احد من اهل عصره انتهى قال عبد الواحد هذا هو الكمال ابن خطيب زملكا له شرح على المفصل قال ابو حيان في شرح التسهيل زعم
القاضي ابو بكر بن الخطيب يعني الباقلاني ان كون ان تخلص الى الاستقبال يؤدي الى القول بخلق القرآن وذلك قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول
له كن فيكون فان كان ان يقول سبقه كان القرآن مخلوقا وهذا هو الكفر عند قوم او الضلال والبدعة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي بكر في شرح
ابي الفضل الصفار قال وخلاف القاضي ابي بكر في الشيء غير معتبر قال ابو حيان اجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعمولها او بجملة شرطية في
بيطل عملها نحو جئت كي فيك ارغب وجئت كي فيك ان تحسن اذ تعودك قال وهذا مذهب لم يتقدم اليه فان في المسألة مذهبين احدهما منع الفصل مطلقا
باقية على العمل ام لا وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين والثاني جوازه ويبطل عملها بل يتعين الرفع وهو مذهب الكسائي قال
فما قاله ابن مالك من الجواز مع الاعمال مذهب ثالث لا قائل به قال ابو حيان من اغرب المنقولات ما نقله بعض اصحابنا عن ابي البقاء من ان اللام في نحو
قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم هي لام كي قال وهذا انظر من سمى اللام في ما جئتك لتكرمني لام الجحود بل قول هذا اشد لان اللام جاءت بعد جحد
لفظا وان كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود واما ان يسمى هذه لام كي فهو من قائله قال ابو حيان لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا
ما نقل عن العلاء بن سيابة قالوا وهو معلم الفراء انه كان لا يجيز ذلك باب الجوازم قال ابو حيان من غريب الخلاف في لا التي للنهي والدعاء
ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها لا التي للنفي قال لان الناهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الآمر وجوده وقد تدخل لا النافية بين
الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب نحو اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الامر لكنها اضمرت

كراهة اجتماع لامين في اللفظ كما قالوا ظلت يريدون ظللت فكان الاصل اذ لا تذهب لا تذهب كما تقول في الامر لتذهب فاضمرت اللام لما ذكر
قال ابو حيان وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ لان فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ولان فيه اضمار الجازم وهو لا يجوز الا في ضرورة ولا
يتضح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد واخشى ان لا تقوم فانه هنا لفظ بالعامل وفي ذلك لم يلفظ بالعامل ثم ما قط فلا يحفظ من كلامهم
للا تذهب لا في نثر ولا في نظم فهذه كلها دعاوى لا برهان عليها وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على ان لا يفيد معنى النهي في
الفعل وان الجزم بها نفسها لا نعلم احدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو وان كان غزير مدفوع عن
ذكاء وفطنة ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابي الحسن بن الطراوة فانه لم ياخذ في علم النحو الا عنه وابن الطراوة كما علم النحاة كثير
الخلاف لما عليه النحويون وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي وقد رد الناس عليه ودمروه عن قوس واحدة مذهب المازني
ان فعلي الشرط والجزاء مبنيان وعنه رواية ان فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني قال ابو حيان وهو مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان من
غريب ما يحكى في اذا ان ابا عبيدة معمر بن المثنى زعم انها تاتي زائدة فتكون حرفا على هذا وانشد حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما شلت
الجمالة الشردا قال زادها لعدم الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا فاذا وذلك لا اتهنا الذكره والدهر يعقب صالحا بفساد
قال ابو حيان وقد يؤول البيت الاول على حذف الجواب والثاني على حذف المبتدأ لدخول لا له المعطوف عليه كانه قال فاذا ما نحن فيه
وذلك قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ابو العباس محمد بن احمد الحلواني غريب بابن السراج له وريقات في النحو تسمى الشجر
ذكر فيها في الجوازم مهما وذكر ان قولك قام القوم ما خلا زيدا ان ما اسم ولا تكون صلته الا الفعل هنا انتهى وقال قطرب في جامع
الكلام وقال بعضهم مهما ولم يحمل عن فصيح **باب كم** قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته اجاز الزمخشري وصف كم الخبرية
وجعل من ذلك قوله تعالى وكم اهلكنا من قبلهم من قرن هم احسن اثاثا ورئيا قال هم احسن اثاثا في موضع النصب صفة لكم ذكر ذلك
في الكشاف وقد نص الشلوبين في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير على ان كم الخبرية لا توصف وقلت لشيخنا الاستاذ ابي
حيان قولهما معارض بقول الزمخشري فرد ذلك علي وقال اصحابنا يقولون ان الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون اليه ولا الى خلافه في النحو
يعني المواضع التي خالف فيها النحويين وانفرد بها وكتابه المفصل عندهم مختصر لا يشتغل به ولا ينظرون فيه الا على وجه التفصل والخط عليه
وانشد لبعض الاندلسيين ما يقول الزمخشري عند عمرو بن جعفر والخليل بن احمد وفتى عبد الاكبر لم يفدنا زيادة غير تبديل الاسطر وسوى
اسمه الذي نصفه مجموع جزى **باب جمع التكسير** قال ابو حيان ومن غريب ما وقع من فعلة معتل اللام وجمع على فعل ولم
يذكره النحويون وانما وجدته انا في اشعار العرب قولهم شهوة وشهى امرأة من بني نصر بن معوية فلولا الشهى والله كنت جديرة بان اترك
اللذات في كل مشهد وحق لعمري انه غاية الردى ولكن شهى لذاتنا بخلدي **باب التصغير** قال ابن مكتوم في تذكرته نقلت من خط
ابي الحسين احمد بن محمد بن احمد بن الصيدفة(?) التنوخي النحوي المعروف بالحلبي تلميذ ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا الا
الاخفش فانه اجاز اللتيا بالضم **باب النسب** قال ابو حيان لا اعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو عم ودئل وابل عند النسب الا
ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان قال ابو حيان ذهب الفراء وابو عبد الرحمن اليزيدي
ومحمد بن سعدان الى ان كلا بمنزلة سوف وهذا مذهب غريب انتهى النبر الذائب في الافراد والغرائب ويتلوه كتاب المناظرات
والمجالسات والمذاكرات اللهم وفقنا واغفر لي ولوالدينا ولوالدي بجاه نبينا محمد وعترته الطاهرين امين يا رب العالمين

وبه نستعين

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل فن المعارضة والمناظرة والصلوة والسلام على نبيه محمد المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة هذا هو الفن السابع من الاشباه والنظائر وهو
الفن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات مناظرة سيبويه والكسائي
في المسألة الزنبورية قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش النحوي حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب قال حدثني
سلمة قال قال الفراء قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال في صدر
المجلس فقعد عليه يحيى وقعد الى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فسأله عن مسألة فاجاب فيها سيبويه
فقال له اخطأت ثم سأله عن ثانية فاجاب فقال له اخطأت ثم سأله عن ثالثة فاجابه فقال له اخطأت فقال سيبويه هذا سوء ادب قال الفراء فاقبلت
عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وايت واويت فقدر
فاخطأ فقلت اعد النظر ثلث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره قال فحضر الكسائي فاقبل على
سيبويه فقال تسألني او اسألك قال لا بل سلني انت فاقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت ثم سأله عن مسائل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القائم
والقائم فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب فقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب العرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع سيبويه قوله
فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل اوب ووفدت عليك
من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل البصرة منهم فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر قد انصفت
فامر باحضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي
وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد تسمع ايها الرجل فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده
مؤملا فان رأيت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج وصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال السخاوي في
سفر السعادة قال لي شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة قال السخاوي لم اسمع في هذه المسئلة
احسن من قول الكندي ولا ابلغ مجلس الخليل مع سيبويه ذكره ابو حيان في تذكرته واظنه اخذه في كتاب غرائب مجالس النحويين الاتي ذكره وقال سئل
الخليل بن احمد عن قول الله عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فقال هذا على الحكاية كانه قال ثم لننزعن من كل شيعة الذي
يقال ايهم هو اشد عتيا فقال سيبويه هذا غلط والزمه ان يجيز لاضربن الفاسق الخبيث بالرفع على تقديره لاضربن الذي يقال له الفاسق الخبيث
وهذا لا يجيزه احد وقال يونس بن حبيب الفعل ملغى واي مرفوع بالابتداء واشد خبره كما يقال قد علمت ايهم عندك قال سيبويه وهذا ايضا غلط لانه
لا يجوز ان يلغى الا افعال الشك واليقين نحو ظننت وعلمت وبابهما وقال الفراء ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي لننزعن بالنداء فننادي ايهم اشد
على الرحمن عتيا وله فيه قول اخر وهو انه قال يجوز ان يكون الفعل واقعا على موضع من كما تقول اصبت من كل طعام ونلت من كل خير ثم نعتقد منتظرا ايهم اشد على
الرحمن عتيا وله فيه قول ثالث قال يجوز ان يكون معناه ثم لننزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع ايهم اشد على الرحمن عتيا فيكون اي في صلة التشايع
قال واجود هذه الاقاويل قول سيبويه والقول الاخير من اقوال الفراء ففي الاية ستة اقوال ثلثة للبصريين وثلثة للكوفيين قال سيبويه ايهم هنا

بعبر با وصل غ ذ

بتاويل الذي وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ولكنه بني على الضم لانه وصل به الذي واخواته لانه وصل باسم واحد ولو وصل بجملة الاعراب فاشد خبر ابتداء
مضمر تقديره هو اشد وعتيا منصوب على التمييز ولو اظهر المبتدا انتصب فقيل لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد مجلس ابي اسحق الزجاج مع جماعته
ذكره ابو حيان في تذكرته وهو في كتاب المجالس لرشاد البصرة والمغنى نا لبيف لمنيذه ابي القاسم الزجاجي فانشا الغيبة قال لنا ابو اسحق يوما في مجلس
كيف تصغرون المهوان من قول رؤبة قد طرقت سلمى بليل هاجا بطوي اليها مهوانا واسعا فارقت بالحلم ولعا والعا قال المهوان الوسيع من
الارض البعيد والولع الكذب فحذنا في تصغيره فلم يرض ما جئنا به فقال الوجه ان يقال مهيّن وقياسه لان الاسم على سته احرف كل اسم جاوز
اربعة احرف ليس رابعه حرف مد ولين فقياسه ان يرد الى اربعة احرف في التصغير كما قالوا في سفرجل سفيرج وفي فرزدق فريزد وكذلك ما اشبهه
فوقعت ياء التصغير في مهوان ثالثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو ياء وادغام الاولى فيها فصارت بعد الهاء ياء شديدة وبعدها
ثلثة احرف همزة ونونان فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختل وحذفت الهمزة واحدى النونين فقلت مهيّن كما ترى وان شئت مهيون فاظهرت
الواو لانها متحركة في الاسم قبل التصغير وتقول في جمعه مهاون قال والقياس عندي فيه ان يقال هوين كما قيل في تصغير مشعر قشيعر مناظرة بين
الكسائي واليزيدي قال الغانم بن محمد بن علي بن احمد بن الحسن الازدي الواسطي في كتابه برق الشهاب ما نقله نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات
ما نسخته اخبرني عمي ابو الحسن محمد بن العباس ابن الفرات قال اخبرني ابو العباس بن احمد بن الفرات قال اخبرنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال
سمعت ابا القاسم عبيد الله بن ابي محمد اليزيدي عمي يحدث عن احمد بن ابي احمد اخيه وعمي قال حدثني ابي محمد بن ابي محمد قال كنا مع المهدي قبل ان
يستخلف باربعة اشهر وكان الكسائي معنا فذكر المهدي العربية وعنده شبيب بن الوليد العبسي فقال المهدي يبعث الى اليزيدي والكسائي وانا يومئذ مع
يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا الرسول فجئت انا فاذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا ابا محمد اعوذ بالله
من شرك قال فقلت له والله لا تؤتى من قبلي حتى اؤتى من قبلك قال فلما دخلنا عليه اقبل علي فقال كيف نسبوا الى البحرين فقالوا بحراني ونسبوا الى الحصنين
فقالوا حصني ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني قال قلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين فقالوا بحري لم يعرف الى البحرين نسبوه ام الى البحر ولما
جاؤا الى الحصنين لم يكن موضع اخر ينسب اليه غير الحصنين فقالوا حصني قال ابو محمد فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع لو سالني الامير لاخبرته بعلة هي احسن من
هذه فقال ابو محمد فقلت اصلح الله الامير ان هذا يزعم انك لو سالته لاجاب باحسن مما اجبت به قال فقد سالته فقال الكسائي انهم لما نسبوا الى الحصنين كانت
فيه نونان فقالوا حصني اجتزاء باحدى النونين من الاخرى ولم يكن في البحرين الا نون واحدة فقالوا بحراني فقلت اصلح الله الامير كيف ينسب رجلا من بني جنان
يلزمه ان يقول جني لان في جنان نونين قال فان قال فقد سوى بينه وبين المنسوب الى الجن قال فقال المهدي فتناظرا قال فتناظرا في مسائل حفظت منها
قوله الى ان قلت له كيف تقول ان من خير القوم او خيرا او خيرهم بنته زيد قال فاطال الفكر لا يجيب بشي قال قلت اعز الله الامير لان يجيب فيخطي فيتعلم احسن من
هذه الاطالة قال فقال ان من خير القوم او خيرهم بنته زيدا قال فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان يلحن حتى لحن واحال قال فقال كيف قال قلت لرفعه قبل
ان ياتي لان باسم ونصبه بعد رفعه قال فقال شبيب بن الوليد اراد باو بل فرفع زيدا لانه لا يكون بل خيرهم زيدا قال فقال له المهدي يا كسائي لقد دخلت على
مع مسلمة النحوي وغيره فما رايت كما اصابك اليوم قال ثم قال هذان عالمان ولا يقضي بينهما الا اعرابي فصيح يلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب قال فبعث الى
فصيح من فصحاء الاعراب قال ابو محمد فالى ان ياتي الاعرابي اطرقت وكان المهدي محبا لاخواله ومنصور بن يزيد حاضر فقلت اصلح الله الامير كيف ينشد هذا البيت
الذي جاء في هذه القصيدة يا ايها السائل الجزء عن من يضعا من ذوي الحسب ساداتها نعرفها بالفصل ان جاحم العرب فان من خيرهم واكرمهم او خيرهم
بنته ابو كرب فقال المهدي كيف تنشدانت قال فقلت او خيرهم بنته ابو كرب يعني اعادة ان قال فقال الكسائي هو قالها الساعة اصلح الله الامير قال

فتبسم المهدي وقال انك لتجيد له وما تدري قال ثم طلع الاعرابي الذي بعث اليه فالقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فاجاب فيها بقولي فاستفزني
السرور حتى ضربت بقلنسوتي الارض وقلت انا ابو محمد قال فقال شيبة بن الوليد بتكنى باسمك ايها الامير قال المهدي والله ما اراد بذلك مكروها فقال
ما فعل بالظفر وقد لعمري ظفر قال فقلت ان الله انطقك ايها الامير بما انت اهله وانطق غيرك بما هو اهله قال فلما خرجنا قال لي شيبة تخطئني بين يدي الامير
اما لتعلمن قال فقلت قد سمعت ما قلت وارجو ان تجد غبها قال ثم لم اصبح حتى كتبت فيه اعاديه فلم ادع ديوانا الا دسست اليه دفعة فيها ابيات
قلتها فيه واصبح الناس ينشدونها وهي عش بجد ولا يضرك نوك انما عيش من ترى بالجدود عش بجد وكن هبنقة القيسي نوكا او شيبة بن الوليد
شيب يا شيب يا جدي بني القعقاع ما انت بالحليم الرشيد لا ولا فيك حلة من خلال الخير احرزتها بجزم وجود غير ما انك المجيد لتقطيع غناء او
دف وعود فعلّ ذا او فذاك يحمل الدهر مجيدا له وغير مجيد اخرج هذه القصة ابو القاسم الزجاجي في اماليه من طريق ابي عبد الله اليزيدي عن ابي الفضل
بن محمد عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي فذكر القصة وفيها فقال المهدي قد اختلفتما وانتما عالمان فمن يفصل بينكما قلت فصحاء العرب المطبوعون
قال الزجاجي المسلة مبنية على الفساد للفظ الظرف فاما جواب الكسائي فغير مرضي عند احد وجواب اليزيدي غير جائز ايضا عندنا لانه اضمر ان واعملها والذي من
قوتها ان تضمر فاما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام والصواب عندنا في المسلة ان يقال ان من خير القوم وافضلهم خيرهم
البتة زيد فتضمر اسم ان فيها وتستانف ما بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر لا تستعمله العرب الا بالالف واللام وان حذفهما خطا انتهى مجلس بين ثعلب و
المبرد قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال ابو عمر الزاهد قال لي ثعلب دخلت يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده ابو العباس محمد بن يزيد
وجماعة من اسبابه فلما قعدت قال لي محمد بن عبد الله ما تقول في بيت امرئ القيس لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر قال فقلت الغريب
انه يقال خظا بظا اذا كان صلبا مكتنزا ووصف فرسا وقوله كما اكب على ساعديه النمر اي في صلابة ساعدي النمر اذا اعتمد على يديه والمتن الطريقة
الممتدة على يمين الصلب وعن شماله وما فيه من الغريب انه قال خظاتا فلما ان تحركت التاء اعاد الالف من اجل الحركة والفتحة قال فاقبل بوجهه على
محمد بن يزيد فقال له اعز الله الامير انما اراد في خظاتا الاضافة اضاف خظاتا الى كما قال فقلت له ما قال هذا احد فقال محمد بن يزيد بلى سيبويه يقوله
فقلت لمحمد بن عبد الله لا والله ما قال هذا سيبويه قط وهذا كتابه فليحضر ثم قلت وما حاجتنا الى كتاب سيبويه ايقال مررت بالزيدين ظريفي
عمرو فيضاف نعت الشي الى غيره فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه لا والله ما يقال هذا ونظر الى محمد بن يزيد فامسك ولم يقل شيئا وقمت وانقضى المجلس قال
الزبيدي القول ما قال المبرد وانما سكت لما راى من بلد القوم وقلة معرفتهم وقوله مررت بالزيدين ظريفي عمرو جائز جدا انتهى مناظرة بين ابي حاتم والتوزي
قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو جعفر احمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة عن ابي حاتم قال كنت عند الاخفش سعيد بن مسعدة وعنده التوزي فقال
التوزي ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث يا ابا حاتم قلت قد جمعت منه شيئا قال فما تقول في الفردوس قلت هو مذكر قال فان الله تعالى
قال الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون قلت ذهب الى معنى الجنة فانثه كما قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فانث والمثل مذكر لانه
ذهب الى معنى الحسنات كما قال عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فانث والشخص مذكر لانه ذهب الى النساء وابان ذلك
بقوله كاعبان ومعصر وكما قال الاخر وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بري من قبائلها العشر فانث والبطن مذكر لانه ذهب الى القبيلة فقال يا غافل
الناس يقولون اسالك بالفردوس الاعلى قلت يا نائم هذه حجتي لان الاعلى من صفات الذكران لانه افعل ولو كان مؤنثا لقال العليا كما قال
الاكبر والكبرى والاصغر والصغرى فسكت خجلا مناظرة بين ابن الاعرابي والاصمعي قال الزجاجي ايضا قال الاخفش اخبرنا ثعلب عن
ابن الاعرابي قال دخلت على سعيد بن سلم وعنده الاصمعي ينشد قصيدة العجاج حتى انتهى الى قوله فان تبدلت بآدي آدا لم يك ينآد فامسى

انا افقدا راني اصل القعاد فقال له ما معنى القعاد قال النسا قلت هذا خطأ انما يقال في جمع النسا قواعد قال الله عز وجل والقواعد من النساء ويقال
في جمع الرجال القعاد كما يقال راكب وركاب وضارب وضراب فانقطع قال وكان سبيله ان يحتج على قوله قد يحمل بعض الجمع على بعض فيحمل جمع المونث على
المذكر عند الحاجة اليه كما يحمل المذكر على جمع المونث قالوا في المذكر هالك في الهوالك وفارس وفوارس فجمع كما يجمع المونث وكما قال القطامي في المونث ابصارهن
الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد **مجلس ابي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر** قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو عبد الله
اليزيدي يرفعه الى عمه ابي محمد اليزيدي واسمه يحيى بن المبارك قال كنا في مجلس ابي عمرو بن العلاء فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شي
بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو هيهات نمت وادلج الناس ثم قال له ابو عمرو تعال
انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا
الى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا
جئناك لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامراني بالكذب على كبر سني فاين الزعفران
وابن الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما يصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك
قلت له كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابى فكتبنا ما
سمعنا منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب
فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو

مجلس ابي اسحق ابراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب قال الزجاجي في اماليه حضرت ابا اسحق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي
بمدينة السلام بعد الصلوة وقد دس اليه ابو موسى الحامض رجلا غريبا يسأله منها كيف تجمع هبيّ وهبية جمع التكسير فقال ابو اسحق اقول هبايا
كما ترى فادغم واصل الياء الاولى عندي السكون ولولا ذلك لاظهرتها فقال له الرجل فلم لا تظهر اذا كان اصله عندك السكون كما تقول
حارا فقال لان حارا غير مكسر وانما هو واحد فلذلك ظهرته ولم اصرف هبايا لانه مكسر قال وما انكرت من ان تكونوا اعلوا العين في هذا
الباب وصححوا اللام فشبهوا الياء ها هنا التي هي لام بعين المعتل ثم اعلوا العين مثل رايته فقال هذا مذهب وهو عندي جائز ثم قال له الرجل اريد ان
نسال سوال فهم فكيف تصغر هبيّ فقال انا مستفهم والجواب منك فقال ابو اسحق يقال في تصغيره هبيّ فنفتح الياء الثانية وتدغم في الاصل
فيها الياء الاولى التي هي لام الفعل وتاتي بياء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء والهبي والهبية الصبي والصبية ثم قال له الرجل كيف تبني من قضيت مثل
جحمرش وهي العجوز قال ابو اسحق اما على مذهب المازني فيقال فيه قضيبي لان اللام الاولى بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها فاشبهت ياء ظبي فكان في
الكلام اليايان فصححت الاولى من الاخريين واعلت الاخرة هذا مذهب ابي عثمان والاخفش يقول فيها قضيا قال احذف الاخرة واقلب الوسطى الفا
لانفتاح ما قبلها فقال له الرجل فكيف تقول منها قوات فقال ابو اسحق فقال قراا مثل قرعاع واصله قرئئ وزنه فرقيع فاجتمعت ثلث همزات
فقلبت الوسطى منهن ياء لاجتماع الهمزات فقلبها الفا لانفتاح ما قبلها فقال له فما وزن كينونة عندك قال فيعلولة واصلها كيونونة ثم قلبت
الواو ياء لسبق الياء لها ساكنة وادغمت الاولى في الثانية فصار كيونونة ثم خففت فقيل كينونة كما قيل في ميّت وهيّن ميت وهين
وطيب قال له ما الدليل على هذه الدعوى والفراء يزعم انها فعلولة قال الدليل على ذلك ثبات الياء لانه لو كان اصلها فعلولة لكان الاعتلال لازما لانها
من الكون مكان يجب ان يقال كاونونة فقال له الرجل فما تقول في امراة سميت ادؤس ثم خففت الهمزة كيف تصغرها فقال اريد لا ابدا لها

فقال له ولم وقد صار على ثلثة حروف الست تقول في تصغير هند هنيدة وعين عيينة فقال الزجاج هذا مخالف لذلك لاني لو خففت الهمزة
فانها مقدرة في الاصل والتخفيف بعد التحقيق قال فلم لا تحقق بتصغيرها اذا املت سبيله الى الاصل مقدرا فقال هذا الاشبه تصغيرها لان التخفيف
في ادؤس عارض والتحقيق فيه جائز وانت في تحقيرها تكره الجمع بين ثلث ياآت وانت لا تكره التحقيق في ادؤس فلو حققته صار على اربعة احرف
وهو الاصل وما الحذف لها لازم فصار كانه على ثلثة احرف فلحقها الهاء في التصغير قال ابو القاسم الزجاجي ونظير كينونة في الوزن القيدود
وهي الطول والهيعوعة وهي مصدر هاع الرجل اذا جبن هيعوعة والطيرورة من الطيران كل هذا اصله عند البصريين فيعلولة ثم خففته بما ذكرت
لك وكان في المجلس شوق فاخذ بيا بيانا وكتب من وقته صبرا ابا اسحق من غدرة مدة والتهى تمثيل الغبرا واعجب من الدهر وغدره فانهم قد فحصوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم لا يستحون الغدر يا المكرابيت بالجامع كلبا لهم تبح منك الشمس البدر او العلم الحلم ومحض الحجا وشامخ الاطواد والبحر والدر
الوطفا في سحها اذا الرزي اضحت بها خضرا فذلك اوصافك بين الورى يا بين والسنة الكبرى فطن جلا والذي دسران يلسوا العيوق والغفرا فاذ سلوا
النزر الى غامر وغمر يا يستوعب النزر فقال له ابا اسحق عن خاملا ولا يضق به صدرا وعن خنا دعر في الورى خطبهم من قد يجزا قال ابو اسحق فعقب هذا المجلس
سالني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال كيف تقول في تصغير اموي فقلت له اقول امي فقال لي لم طرحت ياء التصغير من اموي واثبتها في هذا فقلت ذلك
لغيره ذلك المجلس وهذا له في نفسه حلا على ما كان المجلس فقال احسنت يا ابا اسحق **مجلس ابن دريد مع رجل** قال الزجاجي في اماليه اخبرني بعض اصحابنا
قال حضرت مجلس ابي بكر بن دريد وقد ساله بعض الناس من معنى قول الشاعر هجرتك لا قلى مني ولكن رايت بقاء ودك في الصدود كهجر الحايمات الورد
لما رات ان المنية في الورود يفيض نفوسها ظما وتخشى حماما فهي تنظر من بعيد قال الحايم الذي يدور حول الماء ولا يصل اليه يقال حام يحوم
حياما ومعنى الشعر ان الابل تاكل الافاعي في الصيف فتحمى وتلتهب حرارتها فتطلب الماء فاذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله لانها تخشى
ان شربت في تلك الحال وصادف الماء السم الذي في اجوافها تلفت فلا تزال تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان فيسكن فوران السم تشربه
ولا يضرها فيقول هذا الشاعر فانا في تركي وصالك مع شدة حاجتي اليك ابقاء على ودك بمنزلة هذه الحايمات التي تدع شرب الماء مع شدة
حاجتها اليه ابقاء على حياتها **مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبة** قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو بكر بن شقير قال اخبرني محمد بن القاسم
خلاد عن عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي عن ابيه قال دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو امير البصرة اعزيه عن طفل له مات فبينا انا عنده
دخل عليه شبيب بن شيبة المنقري فقال ابشر ايها الامير فان الطفل لا يزال محبنطا بباب الجنة يقول لا ادخل حتى يدخل والداي فقلت
ابا معمر دع عنك الظا والزم الطا قال او لي تقول هذا وما بين لابتيها افصح مني فقلت له هذا خطا ثان ومن ابن للبصرة اللابة انما اللابة الحجارة السود
البيض الرخوة واللابة الحجارة السود يقال لابة ولاب ولوبة ولوب ونوبة ونوب لمعنى واحد فكانما القمته الحجر فانكسر قال ابو بكر
في طبقاته حدثنا محمد بن موسى بن حماد حدثني سليمان بن ابي شيخ الخزاعي ثنا ابو سفين الحميري قال قال ابو عبد الله كاتب المهدي قرى عربية فنون
فقال شبيب بن شبة انما هو قرى عربية غير منونة فقال ابو عبد الله لقتيبة بن النحوي الجعفي الكوفي وما تقول قال ان كنت اردت القرى التي
بالحجاز يقال لها قرى عربية فانها لا تنصرف وان كنت اردت قرى من قرى السواد فهي تنصرف فقال انما اردت التي بالحجاز فقال هو كما قال
شبيب **مجلس** ذكر صاحب الكتاب المسمى غرايب مجالس النحويين الزايدة على تصنيف المصنفين ولم اقف على اسم مصنفه واظنه لابي القاسم الزجاجي

مجلس ابي العباس احمد بن يحيى مع محمد بن احمد بن كيسان حدثني غير واحد ان محمد بن كيسان سال ابا العباس عن قوله عز وجل ان الله يمسك السموات
والارض ان تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما فقال

ابو العباس بدا والجمع بالاثنين ثم اشركوا بينه وبين واحد من بعده فانهم يدعون الجميع الاول ولا يلتفتون اليه وذلك ان الواحد يلي الفعل فيجعلون
لفظ فعل شريكه لفظ الواحد فيجعلون تقدير لفظ عددها الفعل على تقدير عددها الفرد بين المشترك بينهما احيانا وغير احيان كقوله ان الله يمسك السموات
والارض ان تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما وقال فيها
خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق فقلت له لا تقول فيها فحمله على الخطوط او كانها فحمله على السواد والبلق فقال كان ذاك
بها توليع البهق فذهب الى المعنى والموضع فلذلك ذهبوا بذلك الى السماء فاما قوله كانه السواد والبلق هو التوليع توليع البهق واما السماء
والارض فالعرب تكتفي بالواحد من الجميع فان شئت رددته الى المعنى وان شئت على اللفظ واما قوله كان ذاك فان ذاك لا يكنى به الا عن جملة وكان
هشام واصحاب الكسائي اذا اتفق الفعل والاسم كنايا بذلك واذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا فيقولون ظننت ذاك ولا يقولون كان
ذاك الا ان ذاك والفرا يجيزه كله لانه كناية عن الاسم والفعل فيقولون ان ذاك وكان ذاك وقال مثل ذلك قوله لوان عصم عمايتين ويذبل
سمعا حديثك انزلا الاوعالا فاشرك بين عصم وعمايتين ويذبل ومثل ذلك مما اشركوا الاثنين بواحد وجعلوا اللفظ عدده تقدير الفعل على تقدير
لفظ فعل الفردين المشترك بينهما قوله في قول من يجعل اللفظ للمضاف اليه لوان عصم عمايتين ويذبل وعمايتان اثنان ويذبل الثالث فجعل تقدير
لفظ فعلهم المشترك بينهما اما هذا فان عمايتين موضع ويذبل موضع فخرجهما كانه قال فان عصم هذين الموضعين لو سمعا حديثك انزلا
الاوعال منها وقوله تذكرت بشرا والسماكين ايهما على من الغيث استهلت مواطره فجعل السماكين واحدا وفيه تفسير ان اخوان ان شئت
بل حمله على الموضع والمعنى فرده الى موضعه والى واحد ومعناه فردوا السموات الى السماء وعمايتين الى عماية قال ابو العباس وكما قال السماكين
نجم فرده على معنى نجم كان اصلح وقوله ايهما خفيف يريد ايها فخفف يريد تذكرت السماكين وهذا الرجل ايهما اصابني الغيث من قبله واما قوله دعا
بنين على عماية فهو على الموضع اجود والسموات الى السماء فهذا جائز لانه يقول السماء بمعنى السموات والارض بمعنى الارضين وقال هو كما
قوله تبسم عن مختلفات ثعل اكثر لا عذب ولا يريد بل عني الاسنان ثم رده على الفم الى موضعها ولو قال الاسنان من الفم فرده على الفم لانه بعضه وقال
مثل قوله فاحت بريح زرنب ايا ماه فهو خلف ليس انه يريد الثنايا ورجع الى الفم وقولهم منعوني اذ ذباده كانما يرى به اخالا بقاع موضعا ذهب
الى الخال وهو واحدها والخال يكنى من الاخال ولا حاجة به ان يرجع الى غيره وان شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجميع
وفي معناه كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فالذين في موضع واحد والذين قالوا ذلك هم الناس وانما يجوز هذا
في الجمع الذي واحده يكون منه ولفظه لفظ الواحد فاخرجوا الفعل على لفظه كقوله الا ان جيران العشية رايح فرد رايح على الجيران وهم جمع
لانه مثل لفظه يكون واحدا وقال عز وجل وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فرده الى النعم لانه يكنى من الانعام وقال ان
الوسنى اخو الليل زائر وواد الغويرد ونها والسراح فجاءت بكافور وعود الوة شامية شب عليها المجامر فقلت لها حييت فانحطا لنا اسلاحيا
وحرباً بالذراعين ذا مريد ذائر او يرجع اليها وهذا لم يترك ذائر او يرجع اليها انما ذكر الخيال ثم خاطب المراة لانه خيالها فالخيال هو هي محل مجلس محمد
بن زياد الاعرابي مع احمد بن حاتم قال وجدت بخط ابي نصر احمد بن حاتم قال اجتمعنا انا ومحمد بن زياد الاعرابي فسالته عن قول طفيل الغنوي
تنابعن حتى لم تكن لي ريبة ولم يك عما خبروا متعقب فقلت له ما معنى متعقب فقال تكذيب فقلت له اخطات انما هو قوله متعقب تسال عن الخبر ثانية بعد
ما سالت عنه اول مرة يقال تعقبت الخبر اذا سالت عنه غير من كنت سالت عنه اول مرة ومنه يقال تعقبت في الغزو اذا غزوت ثم ثنيت من
سنتك وقوله تنابعن يعني الخيل وقال في مثله طفيل والمنابر ادساجو كانها صدور القنا من بادئ ومعقب فقلت له ان المتاب البيت اسال

الخيل وجود قصار الشعر وقوله كانها صدور القنا في طولها واراد كانها القنا والعرب تفعل هذا كقولك جاء فلان على صدر راحلته وانما يريد
على راحلته وقوله من بادئ ومعقب يريد فرسا بادئ غزا اول مرة ومعقب غزا ثانية ومنه يقال صلى فلان اول الليل ثم عقب يريد صلى ثانية ثم
سال طاهر بن عبد الله بن طاهر وجماعة من العلماء عن بيت طفيل كان على اعرافه ولجامه سنا ضرم في عرفج يتلهب فقال له ما معنى هذا البيت فقال
اراد ان هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار فقلت له ويلك اما تستحي من هذا التفسير انما معناه ان لرحضتها في جريه كحفيف النار شبهه ثم
ابيانا تحجما لهذا البيت قال امرئ القيس بسوح جوحا واحضارها كمعمعة السعف الموقد وقال رؤبة تكاد ايديها تهادى في الزهو من كفها كانما اضرام
الحريق فلاد عدوا كانه اضرام الحريق وقال العجاج كانما يستضرمان العرفجا فوق الجلادى اذا ما اججا يقول في خفيف عدوهما كانما يوقدان عرفجا
وقال اوس بن حجر اذا اجتمد اشدا حسبت عليهما عريشا عليه النار فهو محرق وسئل عن بيت لطفيل كانه بعد ما صدرن من عرق سيد تمطر جنح
الليل مبلول فقال كان الفرس بعد ما سال العرق من صدره وهو ذئب فقلت اخطات انما معناه كان هذا الفرس بعد ما بدرت صدوره هذه الخيل
من عرق في الصف فكل طريقة وصف عرقه يقال عرق من قطا ومن خيل فيقول كان هذا الفرس ذئب قد اصابه المطر فهو يتجر ويعدو واشد
ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة مطلا على اعدائه يزجرونه بساحتهم زجر المنيح المشهر فقيل له ما معناه فقال يزجرون هذا الرجل انما
بساحتهم كما يزجر المنيح ثم فسر فقال المنيح من القداح الذي لا نصيب له وانما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوغد فقلت له ويحك انما
ما جاء لنصيب هذا خال لا نصيب له ثم قال اشهر وتفسير هذا البيت القدح المعروف بالفوز فيستعار لكثرة فوزه وخروجه ومنه يقال منحت
فلانا ناقتي سنة والناقة تسمى منيحة وذلك اذا اعطيته لبنها ووبرها سنة ثم يردها فكذلك هذا القدح يستعار فهو يتبرك به لكثرة فوزه
فيه جمجما قال ابن مقبل يصف قدحا قد استعاره لكثرة فوزه مفدى مودى باليدين معلق خليع لجام فائز متمنح مستعار وقال عمرو بن قميئة
مفروشة ومغالق يتيمن بارزاق العيال منيحها فلو كان المنيح القدح الذي لا نصيب له ما كان يتيمن بارزاق ولكنه هو الذي يمنح اي يستعار فيفوز
ويعير ثم انشدته في القدح الذي يستعار ويعلم بعقب او يؤثر فيه الاسنان قال لبيد دعوت قلائص الثلج تحت ظلاله بمثنى الايادي والمنيح
المعقب فانما عقب علامة لكثرة فوزه وقمره قال دريد واصفر في قداح النبع فرع له علمان من عقب وضرس الضرس ان يعض بالضرس ليؤثر فيه

مجلس ابي محمد اليزيدي مع ياسين الفرياني حدثنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال اخبرني عمي الفضل بن محمد بن ابي محمد اليزيدي
عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال اني لاطوف غداة يوم بمكة اذ لقيني ياسين الزيات فقال لي يا ابا محمد ما تمنت البارحة شيئا اختلج
في صدري منعني الفكر فيه النوم وما كنت اودّ الا ان اصبح فالقاك قلت وما ذاك قال ايجوز في كلام العرب ان يقول الرجل اريد ان افعل
كذا وكذا الشيء قد فعله فقلت فالشعر جائز الا على ضرب من الحكاية فسره لك قال فما تقول في قول الله عز وجل ان فرعون علا في الارض الى
بلغ ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم الوارثين فالطيبها محمد اصلى الله عليه واله وقد فعل ذلك قبل قلت هذا من الكلام
الذي ذكرنا لك لانه قال انه كان من المفسدين كان تقدير الكلام وكان من حكمنا يومئذ ان نمن على الذين استضعفوا في الارض فحكى ذلك لمحمده
كما قال في قصة يحيى وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا لان تقدير الكلام وكان من حكمنا سلام عليه يوم ولد ويوم يموت
ويوم يبعث حيا فحكى ذلك لمحمده فقال جزاك الله خيرا يا ابا محمد فقد فرجت عني بما شرحت لي **مجلس** ابي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت
اخبرنا ابو اسحق الزجاج قال انا ابو العباس محمد بن يزيد عن ابي عثمان قال جمعني وابن السكيت بعض المجالس فقال لي بعض من حضره سله عن مسئلة
وكان بيني وبين ابن السكيت ود فكرهت ان اتجبهه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو فلما الح علي قلت له ما تقول في قول الله عز وجل فارسل معنا اخانا

نكتل من الفعل ولم جزمه فقال وزنه نفتعل وجزمه لانه جواب الامر فقلت فما ماضيه ففكر وتشوّر فاستحييت له فلما خرجنا قال لي ويحك ما حفظت
الود جعلتني بين الجماعة فقلت له والله ما اعرف في القران اسهل منها قال فان وزن نكتل نفتعل من اكتال يكتال واصله نكيل فقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فصار نكتل **مجلس** ابي عثمان المازني مع ابي عمر والجرمي حدثني بعض
اخواني قال حدثنا ابو اسحق الزجاج قال اخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني المازني قال قال ابو عمر والجرمي يوما في مجلسه سلوني عن بيت من جميع
العرب لا اعرف فله على سبق فساله بعض من حضر قال ابو العباس السائل المازني ولكنه كنى عن نفسه فقال كيف تروي هذا البيت من كان مسرورا بمقتل مالك
فليات نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه قد قمن قبل تبلج الاسحار قد كن يخبان الوجوه تسترا فالان حين بدان للنظار فقال له كيف تروي
بدان او بدين فقال بدان فقال له اخطات تفكر ثم قال انا لله هذا عاقبة البغي قال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها ومن التاقل
انه حكى ان المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره ان الجرمي تكلم بهذا بحضرة الاصمعي والسائل له الاصمعي وانما كان
ذلك على الاغلوطة والتجربة **مجلس** ابي عثمان المازني مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة اخبرنا ابو جعفر الطبري قال حدثني ابو عثمان المازني قال قال لي الاخفش
سعيد يوما على اي وجه اجاب سيبويه في تثنية كساء كساوان بالواو فقلت بالتثنية حمراء حمراوان على التشبيه بقولهم كساآن لانك اذا شبهت الشيء
بالشيء فقد وجب ان يكون المشبه مثله في بعض المواضع فقلت هذا القدم لسيبويه ثم نكرت فقلت لا يلزمه هذا فقال لي الا ليس شبهنا ما بليس فاعلمنا عمل
ليس فقلنا ما زيد قائما كما تقول ليس زيد قائما ثم شبهنا ايضا ليس بما في بعض المواضع فقلنا ليس الطيب الا المسك وقد قال هذا كثير ومنهم من يقول ليس
الطيب الا المسك فنصب فانه لزم الاصل وذلك ان خبر ليس منصوب منفيا كان او موجبا لانها اخت كان والمنفي قولك ليس زيد قائما والموجب قولك
ليس زيد الا قائما وما كان زيد الا قائما كما تقول ما كان زيد قائما وما كان زيد الا قائما واما من رفع فقال ليس الطيب الا المسك ففيه وجهان احدهما
وهو الاجود ان يضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها كما قال هشام اخو ذي الرمة هي الشفاء لدائي ان ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول التقدير ليس
الامر شفاء الداء مبذول التقدير ليس الامر شفاء الداء مبذول منها ولكنه اضمار لا يظهر لانه اضمر على شريطة التفسير فيكون الا في المسالة مؤخرة تقديرها
التقديم حتى يصح الكلام لانه لا يقع بين المبتدا والخبر فيكون التقدير ليس الا الطيب المسك ومثله ان نظن الا ظنا تقديره ان نحن الا نظن ظنا والوجه
الاخر ان تجعل ليس بمنزلة ما فيلغى عملها لدخول الا في خبرها كما يلغى عمل ما اذا دخلت الا في خبرها كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها لانه ليس في الغريب
شيئان تضارعا فحمل احدهما على الاخر الا جاز حمل الاخر عليه في بعض الاحوال فقلت ليس هذا مثل ذلك وذلك انه لو جاز لسيبويه في تثنية
حمراء ان يجعل علامة التانيث غير متطرفة على صورتها وهي متطرفة فهل وجدت انت علامة التانيث غير متوسطة على صورتها متوسطة فسكت
ثم قال الحلم اجد ذلك ولا يلزم سيبويه ما قلنا وما احسن ما احتججت له **مجلس** ابي العباس ثعلب مع جماعة حدثني ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش
قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي وصاحب ابدا حلو امر بحاجة القوم خفيف ان اذا تغشاه الكرى ابرحوا كان قطنا تحته وفراو
فرشا محشوة اذا قال ابو الحسن انشد ابو العباس هذه الابيات ثم قال يا اصحاب المعاني ما تقولون فيما فيه فلم نضع شيئا فضحك ثم قال اخبرني
ابن الاعرابي ان اسم ابنه كان مرو فناداها ورخمها كانه قال وصاحب ابدا حلو امر القول يا مرو ثم حذف الهاء للترخيم يقال رجل مر اذا كان
خفيفا في الحاجة ومثله خفيف وخفاف وندب بمعنى واحد وقوله ابرحوا ابي ابنه يصفها بثقل النوم وخفة الراس وقوله محشوة اوقار يريد ريش
او نحوه فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما يقال صلى المسجد اي اهل المسجد **مجلس** ابي العباس احمد بن يحيى مع ابي الحسن محمد بن كيسان حدثني
بعض اصحابنا قال اخبرنا ابو الحسن بن كيسان قال قال لي ابو العباس كيف تقول مررت برجل قائم ابوه فاجبته بخفض قائم ورفع الاب فقال لي اي

شيء ترفعه فقلت بقائم فقال اوليس هو عندكم اسما وتعيبونا بتسميته فعلا وانما يغلب لفظ الاسماء واذا وقع موقع الفعل المضارع
وادى معناه عمل عمله لانه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل اذا ضارعه قال فكيف تقول مررت برجل ابوه قائم فاجبته برفعهما جميعا فقال
لي فهل يجوز ان تقول مررت برجل قائم فترفع به مؤخرا كما رفعته به مقدما قلت ذلك غير جائز عند احد قال فلم قلت لانه اسم جرى مجرى الفعل
واذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير فاذا تاخر كان في الفعل اذا تاخر فلما كان الفعل لو ظهر هاهنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه اضعف في
العمل واحرى ان لا يعمل فيما قبله فقال لي فاجعل الاسم مرفوعا بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم لان خبر المبتدا اذا كان هو المبتدا بعينه لم يكن الا
مرفوعا كقولنا زيد منطلق وعبد الله قائم وما اشبه ذلك وكذلك اذا قلنا مررت برجل ابوه قائم فالقائم هو الاب في المعنى فلا يجوز ان يختلف اعرابهما
قال فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكره قال امرؤ القيس فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقل في مقيل نحسه متغيب تقديره فقل في مقيل متغيب
نحسه ثم قدم واخر كما ترى فقلت ليس هو على هذا التقدير فوقع لي في الوقت خاطر قال فاي شيء تقديره فقلت هل من مقيل نحسه وتم الكلام كما تقول مررت
بمضروب ابوه كريم والتقدير مررت برجل مضروب ابوه ثم يجعل كريما نعتا للمنزول الذي في النية فكانه قال في مقيل نحسه يقال قال نحسه اي سكن والنحس الغبار ايضا
ثم قال متغيب بعد ان تم الكلام كانه قال متغيب عن النحس فقال هذا العربي وجه على هذا التقدير قال ابو الحسن فحدثت ابا العباس المبرد بما جرى فقال
هذا شيء كان خطر لي فما افت النحويين لانهم زعموا انه مما اتى به امرؤ القيس ضرورة ثم رايته بعد ذلك هذا املاه **مجلس** سعيد الاخفش مع المازني حدثني
محمد بن منصور قال سال المازني ابا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم زيد افضل من عمرو واكرم منه فقال الاخفش افعل في هذا الباب اذا صحبته من فانما يضاف الى
ما هو بعضه فلم يثن ولم يجمع كما ان البعض كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كقولك بعض اخواتك خرجن وخرجا وخرج قال ابو عثمان انما منعنا فضله
زيد على فضله وكرمه زيد على كرمه فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع كما ان المصدر كذلك وقال القران افعل في هذا الجنس يضاف الى شيء يجمع الفاضل
والمفضول فاستغنى بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتانيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه فصار بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه **مجلس** مروان
مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش اخبرنا ابو جعفر احمد بن محمد الطبري قال سال مروان سعيد بن مسعدة الاخفش ازيدا مررت به ام عمرا فقال اي شيء
تختاره فيه فقال اختار النصب لمجيء الف الاستفهام فقال لست انما تختار في الاسم النصب اذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك ازيدا مررت به ام عبد الله مررت به
فقال بلى فقال له فانت اذا قلت ازيدا مررت به ام عمرا فالفعل قد استقر عندك انه قد كان وانما تستفهم عن غيره وهو من وقع به الفعل فالاختيار الرفع
لان المسؤول عنه اسم وليس بفعل فقال له الاخفش هذا هو القياس قال ابو عثمان وهو ايضا القياس عندي ولكن النحويين اجمعوا على اختيار النصب في
هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل **مجلس** ابي العباس ثعلب مع جماعة حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند ابي العباس
ثعلب فانشدنا للحصين بن الحمام المري تاخرت استبقي الحياة فلم اجد لنفسي حياة مثل ان اتقدما فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فقال لنا
ما تقولون فيه فقلنا الدم فاعل جاء به على الاصل فقال هكذا رواية ابي عبيد وكان الاصمعي يقول هذا غلط وانما الرواية ولكن على اقدامنا تقطر
الدما منقوطة من فوقها والمعنى ولكن على اقدامنا تقطر الجراحات الدما فنصب مفعولا به وقال قطر المنا وقطرته انا وانشدنا كالطوم فقدت برغزها
اعقبها الغبس منها عدما شغلت ثم اتت تنشفه فاذا هي بعظام ودما فاقفت تنشفه واغيض القلب منها ترما فالدم في موضع خفض عطف على العظام ولكنه
جاء به على الاصل مقصورا كما ترى وكان الاصمعي يقول انما الرواية فاذا هي بعظام ودما ثم فسر المدود والطوم البقرة الوحشية وبرغزها ولدها
والغبس جمع اغبس وهي الكلاب **مجلس** ابي العباس مع رجل من النحويين حدثني علي بن سليمان قال سال رجل ابا العباس في مجلسه عن قول الشاعر
مرحبا بالذي اذا جاء جاء الخير او غاب غاب عن كل خير فقال اهجوه ام مدحه فقال بل يهجوه وفيه تقديم ان احدهما نفسه محمد بن يزيد قال يصفه بالغفلة

والبلادة وتقديره مرحبا بالذي اذا جاء الخزاي حضوره غيبه فهذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته ثم قال وغاب غاب عن كل خير اي انه لا خير عنده قال ابو العباس احمد انما وصفه بالحرمان فقط وتقدير الكلام عنده مرحبا بالذي اذا جاء غاب عن كل خير جاء الخير او غاب بصفته بالحرمان والشوم على كل حال وقد رواه غيرهما بالنصب معناه مرحبا بالذي اذا جاء اتى الخير اي صادف الخير عندنا فاذا غاب عنا حرم ولم يصادف خيرا ومثل هذا ما يسال عنه سال الناس اباك سراة بيم فقال ابي شوده فراد تقديره سالنا اباك فراد من سراة بيم نسوده فقال ابي بنصب اباك بوقوع السوال عليه وفرادا بدل منه ومن رفع بالابتدا وسراة مبتدا ثان ونسوده الخبر والمبتدا الثاني والخبر خبر الاول وقوله فقال ابي تقديره هو ابي فيكون خبر ابتداء مضمر ان شئت رفعته بالابتدا والخبر بعده مقدر كانك قلت ابي نسوده سراة بيم

مجلس ابي عمرو بن العلاء مع ابي عبيدة حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد ثنا المازني عن ابي عبيدة قال سمعت ابا عمرو بن العلاء يقرا تخذت عليه اجرا فسالته عنه فقال هي لغة فصيحة وانشد قول الممزق العبدي وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطرق يقال اتخذ يتخذ اتخاذا وتخذ يتخذ تخذا بمعنى

مجلس ابي عمرو مع الاصمعي حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان ثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثنا ابو الفضل الرياشي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلا يقول الشعف بالعين غير معجمة ان يقع في القلب شي فلا يذهب يقال قد شعفني يشعفني اذا الوى في قلبي ذكره وشغله وانشد للحرث بن حلزة اليشكري ويئست مما كان يشعفني منها ولا يسليك كاليأس قلت قد قرات القراء شغفها حبا بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة

مجلس الاصمعي مع الكسائي حدثنا حماد بن اسحق عن ابيه قال كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي والكسائي فسال الرشيد عن بيت الراعي قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعا فلم ار مثله مخذولا فقال الكسائي كان قد احرم بالحج فضحك الاصمعي وتهانف فقال الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم بالحج ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال اشهر واعام اذا دخل في شهر وفي عام فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى الحرام قال الاصمعي فخبرني عن قول عدي بن زيد فتولى لم يمتع بكفن اي احرام لكسرى فقال الرشيد فما المعنى فقال يريد ان عثمان لم يات شيا يوجب تحليل دمه وكل من يحدث مثل ذلك فهو في ذمة يقول فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر

مجلس ابي يوسف مع الكسائي حدث ابو العباس احمد بن يحيى قال حدثني سلمة عن الفراء قال كتب الرشيد في ليلة من الليالي الى ابي يوسف صاحب ابي حنيفة افتنا حاطك الله في هذه الابيات فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشام فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم فقد انشد البيت عزيمة ثلث وعزيمة ثلاثا بالنصب فكم تطلق بالرفع وكم تطلق بالنصب قال ابو يوسف فقلت في نفسي هذه مسالة فقهية نحوية ان قلت فيها بظني لم امن الخطا وان قلت لا اعلم قيل لي كيف تكون قاضي القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت ان ابا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع فقلت ليكن رسول امير المومنين بحيث يكون وقلت للجارية خذي الشمعة بين يدي فدخلت الى الكسائي وهو في فراشه فاقرأته الرقعة فقال لي خذ الدواة واكتب اما من انشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلث فانما طلقها بواحدة وانباها ان الطلاق لا يكون الا بثلث ولا شي عليه واما من انشد عزيمة ثلاثا فقد طلقها وابانها لانه قال انت طالق ثلاثا وانفذت الجواب فحملت الي الخيل بجوائز وصلات فوجهت الى الكسائي

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا احمد بن سعيد الدمشقي ثنا الزبير بن بكار حدثني عمي مصعب بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مصعب قال قال المفضل الضبي وجه الي الرشيد فما علمت الا وقد جاءني الرسل ليلا فقالوا اجب امير المومنين فخرجت حتى صرت اليه وهو متكي ومحمد بن زبيدة عن يساره والمامون عن يمينه فسلمت فاوما الي بالجلوس فجلست فقال لي يا مفضل قلت لبيك يا امير المومنين قال كم في فسيكفيكهم الله من اسم فقلت ثلثة اسما يا امير المومنين قال وما هي قلت الياء لله عز وجل والكاف الثانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم والهاء والميم والواو في الكفار قال صدقت كذا افادنا هذا الشيخ يعني الدين الكسائي وهو اذن جالس ثم قال فهمت يا محمد قال نعم قال اعد المسالة فاعادها

كما قال المفضل ثم التفت فقال يا مفضل عندك مسالة نسال عنها قلت نعم يا امير المومنين قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع قال هيهات قد افادنا هذا متقدما قبلك هذا الشيخ لنا قمراها يعني الشمس والقمر كما قالوا سنة العمرين يريدون ابا بكر وعمر قلت فزيادة يا امير المومنين في السوال قال زد قلت فلم استجيز هذا قال لانه اذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان احدهما اخف على افواه القائلين غلبوه فسموا الاخر باسمه فلما كانت ايام عمر اكثر من ايام ابي بكر وفتوحه اكثر غلبوه وسموا ابا بكر باسمه وقال الله تعالى بعد المشرقين وهو المشرق والمغرب قلت قد بقيت مسالة اخرى فالتفت الى الكسائي وقال افي هذا غير ما قلت قلت بقية الغاية التي اجراها الشاعر المفتخر في شعره قال وما هي قلت اراد بالشمس ابرهيم خليل الرحمن وبالقمر محمدا وبالنجوم الخلفاء الراشدين قال فاشرأب امير المومنين ثم قال يا مفضل فضل بن الربيع احمل اليه مائة الف درهم وما ثرا لقضا دينه

قال الزجاجي في كتابه المسمى ايضاح علل النحو مجلس جرى بيني وبين ابي بكر بن الانباري في المصدر قلت له مرة ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة فقال المصدر المكان الذي يصدر عنه كقولنا مصدر الابل وما اشبهه ثم نقول مصدر الامر والراي شبها والمصدر ايضا هو الذي تسميه النحويون مصدرا كقولنا ضرب زيد ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما اشبه ذلك والمفعل يكون مكانا ومصدرا قلت له فاذا كان كذلك فلم زعم الفراء ان المصدر منصدر عن الفعل فاتى في اسم جعله بمنزلة الفاعل وقد صح عندك انه يكون مفعولا فيه بمعنى مصدرا ومكانا كما ذكرت وهل يعرف في كلام مفعلا بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به فقال ليس هو كذلك عند الفراء انما هو عنده بمعنى مفعول كانه اصدر عن الفعل لانه هو صدر عنه فهو بمعنى مفعول كما قيل مركب فاره فمعناه مركوب ومشرب عذب ومعناه مشروب قال الشاعر وقد عاد عذب الماء بحرا فزادني على ظماي ان ابحر المشروب العذب اراد المشروب العذب يقال ابحر الماء واستبحر اذا صار ملحا غليظا قلت له ليس يجب ان يحمل دليل على صحة دعواه ما بان زيغه ليسلم له ولا نجده في كلام العرب قال فاين وجه المنازعة هنا قلت اجماع النحويين كلهم على ان المأكل يكون بمعنى الاكل والمكان والمشرب بمعنى الشرب والمكان ومنه قيل رجل مقنع اي مقنوع به وليس في كلام العرب مفعل بمعنى مفعل ليس فيه مكرم بمعنى مكرم ولا معطى بمعنى معطى ولا مفعل بمعنى مفعل انما يجي بمعنى المفعول فهل تعرف انت في كلامهم مفعل بمعنى مفعول معدولا عنه فيكون مصدرا ملحقا به هل تعرفه في كلامهم او تذكر له شاهدا من شعر او غيره او دعا بيرا وقياسا تعول عليه فقال ان اصحابنا يقولون المصدر يجاء بمعنى مفعل شاذا لا قياس عليه انما هو اختصاص غير مقيس عليه والشواذ في كلامهم غير مدفوعة قلت له اما اذا صاروا الى باب الشهوات والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط فاما الشواذ فانما يقبل ما قاله النقلة وسمع منها في شعر او شاهد كلام لا ما يدعيه المدعون قياسا قال وقد قال بعض اصحابنا ان المصدر بمعنى الانصدار كانه ذو الانصدار منه كما قيل السلام المومن ومعناه ذو السلام قلت له فقد رجع القول الى انه في معنى فاعل وقد مضى الكلام فيه فذكرت ما جرى بيننا لابي بكر بن الخياط فقال هذه اشياء يولدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء ولا موجودة في كتبه ولكنها ما يرى انها تويد المذهب فينصره ثم رايته بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات او قريبا منها في كتبه ولم يرجع عنها بعونه

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه احدى عشرة مسالة سئل عنها ابو بكر الشيباني ابا القاسم الزجاجي في كتاب نفذه اليه من طبرية الى دمشق فكتب اليه في الجواب حفظك الله وابقاك واتم نعمه عليك وادامها لك وقفت يا اخي جعلني الله فداك على مضمن كتابك الوارد مع اخينا حفظه الله والجواب عنه يتقدم ولا يتاخر بحول الله ومشيته ووقفت على ما ضمنته اخره من المسائل التي اشتبهت عليك وبادرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلق قلبك بها وليحمل اخونا حفظه الله الانتفاع بها وانبعها مسائل من تحدي منتخبة من ضروب شتى ان تقف عليها وتذكرني بها ومهما عرض لك من امثال هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به فاني استزيد لك وافضي اليك فيه ما عندك على مبلغ ما ينتاهي اليه علمي ان شاء الله تعالى

المسالة الاولى اما قوله هذا نبذ السعدي سعد بكر وقولك كيف يعرب سعد وما الاختيار فيه فان هذه المسالة يختار فيها الكوفيون الخفض فيقولون نبذ السعدي سعد بكر

ثم تقول سعد بكر على الزجر لانا نريد بهذا الكلام الاضافة وليس يمنعون من اجازة نصبه فاما اصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة لان قولنا
زيد السعدي سعد مرفوع وليس بمرفوع وانما اليا المثقلة في اخره دلت على النسب اليه ولا يكون المضاف اليه اولا والدال على الاضافة اخرا ومعنى ان
النسب اضافة الا انا اذا قلنا رجل بكري وتميمي فانما نضيفه اليه ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف اليه ولم يجز هنا لفظا خافض ولا مخفوض وقد سمى سيبويه
النسب اضافة على الوجه الذي ذكرته لك فنقول اصحابنا زيد السعدي سعد بكر بالنصب على اعني سعد بكر ولا يمنعون في الرفع على معنى هو سعد بكر وليست هذه المسئلة
مسطرة لاصحابنا في شي كتبهم البتة وهي مسطرة في كتب الكوفيين ولكني سالت عنها ابا بكر بن الخياط وابن شقير فاجاباني بما ذكرت لك

المسئلة الثانية

كيف الاختيار في النسب الى مادرايا وجرجرايا وقالي قلا اما جرجرايا ومادرايا فالاختيار في النسب اليهما ان تقول جرجراي ومادراي بهمزة
بعد الف بعدها ياء النسب وقياس ذلك ان الالف التي في اخر جرجرايا ومادرايا يلزم حذفها في النسب لان الالف في النسب اذا وقعت خامسة فصاعدا يلزم حذفها
كما تقول في النسب الى حبارى والى حجبحبى حجبحي هذا متفق عليه لا خلاف فيه فلما وقعت الالف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها الزم فلما حذفت الالف
بقيت في اخر الاسم يا قبلها الف في موضع حركة طرفا فلزم قلبها الفا والابدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في سقاء وشفاء وكذلك كل ياء او واو
وقعت طرفا قبلها الف لزم قلبها همزة على هذا القياس فقيل جرجراي ومادراي كما ترى وقال سيبويه في النسب الى حولايا وبردرايا حولاي وبردراي
قال تحذف الالف الاخيرة لانها سادسة وتقلب الياء التي قبلها الفا لوقوعها طرفا قبل الف ثم تبدل منها همزة وان شئت قلت جرجراوي
ومادراوي فابدلت من الهمزة واوا كما اجازوا في سماء سماوي وفي كساء كساوي وفي سقاء سقاوي تشبيها لها بحمراوي وصفراوي وكما اجازوا
في التثنية كساوان وسقاوان تشبيها بقولهم حمراوان والوجه الهمز وكذلك قد اجاز سيبويه في النسب الى سقاية وصلاية سقاوي وصلاوي
والاختيار عنده سقائي وصلائي على ما ذكرت لك واما قالي قلا فليس من هذا لان هذا من جنس الاسماء المركبة من اسمين نحو معدي كرب وبعلبك
ورامهرمز وشغر بغر في قولهم ذهب القوم شغر بغر اي متفرقين وذهب غنمه شذر مذر وكذلك قالي قلا حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه
الاسماء وذكر انه من اسمين جعلا اسما واحدا فالنسب الى هذا الاسم الجنس من الاسماء بحذف الاخر والنسب الى الصدر كقولك في النسب الى معدي كرب
والى رام هرمز رامي والى بعلبك بعلي فاما قولهم بعلبكي فمولد من اصطلاح العامة عليه وانما وجب حذف الاخر من هذا الجنس في النسب كما يحذف
التانيث لان القياس انهما فيهما سواء كقولك في طلحة طلحي وفي عائشة عائشي فكذلك قالي قلا النسب اليه قالي كما ترى بحذف العجز والنسب الى الصدر كما
ذكرت لك

المسئلة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم هذه ثلثمائة درهم فضة خالص واز نجاد الرفع ام النصب اما الوجه في الفضة
والخالص والجياد فالنصب لان هذا تمييز جنس الفضة وتلخيصه فنقول هذه ثلثمائة درهم فضة خالصا جيادا فنصب على التمييز والتفسير فتميز ثلثمائة بالدرهم
المخفوض لانه وان كان مخفوظا فهو مفسر بجنس الفضة لان ثلاث المائة جايز ان يكون دراهم وغير دراهم ثم تميز الجملة بالفضة اعني جملة الدراهم
التي دل عليها الدرهم بالفضة لان الدراهم جايز ان تكون فضة وغير فضة من شبه ونحاس ورصاص وحديد ثم تميز الفضة بالخالص لان منها خالصا
وغير خالص ثم تميز ذلك بالجياد هذا وجه الاعراب في الاختيار والرفع جايز على اضمار المبتدا فنقول هذه ثلثمائة درهم فضة خالص جياد اي هي
خالص جياد واما الاختيار في واز نة لو افردتها فالرفع فنقول هذه ثلثمائة درهم واز نة فترفعها على النعت لانها ليست تمييزا بها ما قبلها لانها
غير مميزة جنسا من جنس او كانت غير دالة على جنس من الاجناس كدلالة الفضة والخالص والجياد وانما هي نعت كانه اراد انها واز نة كاملة غير ناقصة
والنصب فيها جايز واذا ذكرتها مع الفضة والخالص والجياد نصبتها معها فقلت هذه ثلثمائة درهم فضة خالصا واز نة جيادا والاختيار ما ذكرت لك

المسئلة الرابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلثمائة درهم لا يجيز اصحابنا البصريون اجمعون في هذه الا ادخال الالف واللام في الا

الاخير المخفوض فيقولون ما فعلت ثلث مائة الدرهم واربعمائة الدينار وكذلك كل عدد فسر بمخفوض مضاف اليه فتعريفه بادخال الالف واللام
في المضاف اليه نحو قولك خمسة الاثواب وخمسة الغلمان وثلثمائة الدرهم والف الدينار هذا هو القياس في تعريف كل مضاف ان يعرف المضاف اليه مثل قولك
هذا غلام رجل وفرس عبد تقول في تعريفه ما فعل غلام الرجل وفرس العبد فيعرف المضاف بتعرف المضاف اليه قال ذو الرمة انشده سيبويه وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والرسوم البلاقع ولم يقل الثلاث الاثافي وقال الفرزدق انشده ابو عمر الجرمي ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما
فادرك خمسة الاشبار والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الاثواب والعشرة الدراهم والخمس الجواري والثلث المائة الدرهم فيجمعون بين الالف واللام
والاضافة وكان الكسائي يروي عن العرب انها تقول هذه الخمسة الاثواب والمائة الدرهم قال شبهوه بقولهم هذا الحسن الوجه والكثير المال وليس مثل
قولك هذا حسن الوجه مضاف الى معرفة ولم يتعرف لان اضافته غير محضة فلما اردت تعريفه ادخلت عليه الالف واللام فعرفته بها وانما قول الكسائي
في ذلك على السماع ولم يكن ليروي رحمه الله الا ما سمع ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلغته وليس كل شي يسمع من الشواذ والنوادر
يجعل اصلا يقاس عليه اخبرني ابو اسحق ابرهيم بن السري الزجاج قال سمعت ابا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك
واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك واخبرنا ابو اسحق قال اخبرني ابو العباس المبرد قال اخبرني ابو عثمان المازني قال اخبرني ابو عمر صالح بن
اسحق الجرمي قال اخبرني ابو زيد الانصاري ان قوما من العرب يقولون هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب فيجمعون بين الالف واللام والاضافة قال
وليس هم بالفصحاء وقد حكى ايضا الاخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردها وقال ليس يؤخذ بها قال ابو عمر الجرمي فقلت لمن يجيز
هذه الخمسة الدراهم والعشرة الاثواب بالخفض كيف تقول هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم اتجيز هذا النصف الدرهم والثلث الدرهم فقال
هذا غير جايز لا اقول الا هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم فقلت له فما الفصل فيهما فقال الفصل بينهما ان العرب قد تكلمت بذلك ولم تتكلم بهذا فقلت
له فهذه رواية اصحابنا عنهم تعارض روايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة وبعد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف انما يعرف بتعريف
المضاف اليه فلم يات بمقنع واذا كان العدد مفسرا بمنصوب بمميز الجنس فاردت تعريفه ادخلت الالف واللام في اوله ولم يدخلهما في المميز لعلتين احدهما
ان التمييز لا يجوز تعريفه لانه واحد دال على جنس والواحد من الجنس منكور والاخر ان تعريف المميز لا يعرف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه فلا فايدة في
في تعريفه اذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به فتقول ما فعلت الاحد عشر درهما والتسعة عشر ثوبا والخمسون درهما والتسعون ثوبا وكذلك ما اشبه هذا هو
القياس وعليه اجتماع حملة النحويين من البصريين والكوفيين وحذاق الكتاب وقد اجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فادخل الالف واللام في موضعين
وذلك خطا لان هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد واقبح منه اجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدراهم فادخل الالف واللام في ثلثة مواضع
وهذا كله فاسد وكذلك يقول هولا ما فعلت العشرون الدرهم وعليه اكثر الكتاب والقياس ما ذكرت لك وقد جا في كلام العرب ما ركب من اسمين جعلا
اسما واحدا ثم عرف فادخلت الالف واللام في اوله وذلك قول ابن احمر انشده سيبويه والفرا والاصمعي وجماعة نقلا وقد القلع السوابح من جنوب
جنوبا فادخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوها

المسئلة الخامسة

قولك هذا عشرون درهما نصفين او نصفا وما الوجه في ذلك
الوجه في نصفين الرفع لانها صفة للعشرين وليس بمميز جنس العشرين من ساير الاجناس والنصب بعيد ذلك جايز على التمييز والرفع اجود

المسئلة التاسعة

قولك ما العلة في تانيث قوله عز وجل من جا بالحسنة فله عشر امثالها بتنوين عشر ورفع الامثال صفة للعشر وجعلوا العشر حسنات مثل ذلك
انثوا لان ذكر الحسنة قد جرى متصلا بالعشر فلا لبس في ذلك وقد قرا من جا بالحسنة فله عشر امثالها بترك التنوين وخفض الامثال والمثل مذكر والكثر
انثه حملا على المعنى لان الامثال حسنات والاصل فله عشر حسنات امثالها وحملها انث حملا على المعنى واللفظ مذكر كقول ابن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فانث والشخص مذكر لانه اراد نساء وفسر ذلك بقوله كاعبان ومعصر ومثله قول الاحوص بن البرا الكلابي وان كلابا هذه عشر
ابطن وانت بريء من قبائلها العشر فانث والبطن مذكر لا خلاف فيه لانه جعل البطن قبيلة فحمله على المعنى وفسر ذلك بقوله وانت بريء من قبائلها العشر
ومثل ذلك قوله عز وجل وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما ففسر الاسباط بالامم وفي هذه الاية سؤال آخر انه يقال لم قال اثنتي عشرة اسباطا ففسر بالجمع
ولم يقل اثنتي عشرة سبطا كما تقول رأيت اثنتي عشرة امرأة ولا تقول نساء ولا تفسر العدد بعد العشرة الى التسعة والتسعين الا بواحد يدل على الجنس
لا تفسر بالجمع والجواب في ذلك انه لما قصد الامم ولم يقصد السبط نفسه لم يجز ان يفسره بالسبط نفسه ويؤنث ولكن جعل الاسباط بدلا من اثنتي عشرة وهو
الذي تسميه الكوفيون المترجم فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم بالامم ولو جاء بالامم لقال اثنتي عشرة امة ولم يقل امما لانه قد طابق اللفظ المعنى

المسألة السابعة

قولك ما العلة في تحريك ارضين ولم يحركوا خمسين في العدد والعلة في ذلك ان الارض مؤنثة لا خلاف في ذلك يقال في تصغيرها اريضة
وما كان من المؤنث على ثلاثة احرف لا هاء فيه للتانيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التانيث لانها مقدرة فيه الا ترى انها ترد في التصغير فيقال في تصغير هند
وعين وشمس وارض هنيدة وعيينة وشميسة واريضة هذا مطرد غير منكسر الا ما كان من نحو حرب وذود وما اشبه ذلك فان الهاء لا تلحقها في التصغير
لانها في الاصل مصادر وسمي بها وما كان على ثلاثة احرف من الاسماء المؤنثة ساكن الوسط مفتوح الاول نحو صحفة وجفنة وضربة فاذا جمع جمع السلامة
فتح الاوسط منه فقيل صحفات وجفنات وضربات وارضات كذلك ايضا محرك لانها اسم مؤنث وكذلك قالت العرب في جمعها الفصيح ارضات ثم
لما قالوا ارضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها لها بماءة وثبة وغيره وبابها لانها مؤنثة وان لم تكن مثلها في النقصان الا انهم قد يشبهون الشيء بالشيء وان لم يكن
مثله في جميع احواله حركوا وسطها بالفتح كما يحركونه مع الالف والتاء لانه هو الاصل فقالوا ارضون ففتحوا كما قالوا ارضات ففتحوا لان ذا هو الاصل وهذا داخل
عليه قال سيبويه فقلت للخليل فلم قالوا اهلون فاسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا ارضين فقال لان الاهل مذكر فادخلوا الواو والنون فيه على ما لم يحتج ولم
يحتج الى تحريك اذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الاحوال بالالف والتاء فحرك لذلك قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا وقال قوا انفسكم واهليكم نارا قال
سيبويه فقلت له فلم قالوا اهلات فحركوه حين جمعوا بالالف والتاء قال المخبل السعدي وهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا فقال
شبهوه بارضات ففتحوا لذلك قال سيبويه ومنهم من يقول اهلات فيسكن الهاء وهو اقيس في التحريك وكلامهم اكثر وهذا من الشواذ الذي يحكى حكاية
ولا يجعل اصلا اعني جمع اهل اهلات ومثله في الشذوذ قول بعضهم في جمع حرة حرون والحرة كل ارض ملبسة حجارة وكل جبل حرة والقياس حرات وحرار
لم يجمعوا نقصانا فجمع بالواو والنون عوضا من نقصها وهذا نظير قولهم ارضون وذكر يونس بن حبيب ان من العرب من يقول احرون فيزيد في اوله همزة ويكسرها وهذا
من الاول فاما خمسون فليس من ارضين في شيء لانه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة ولا واحد له من لفظه بمنزلة ثلاثين واربعين فانما هو بمنزلة ارضين ولم يجمع
خمسة في العدد خمسات ثم تدخل الواو والنون عليها كما قيل في ارض ارضات ثم ادخلت الواو والنون عليها فدلت على حركتها

المسألة الثامنة

قول الشاعر: اشدد يديك بمن تهوى فما احد * يمضي فيدرك حتى بعده خلفا * وقول زهير: الا لا ارى ذا امة اصبحت به * فتتركه الايام وهي كما هيا * وقولك في الرفع
قولك فيدركه وفي قوله فتتركه الايام الرفع او النصب فالوجه فيهما النصب على الجواب لان الرفع في مثل هذا يكون على وجهين اما على العطف على الاول اذا كان يحسن
اشتراك الثاني مع الاول كقولك ما تاتينا فتحدثنا بالرفع كانك قلت ما تاتينا وما تحدثنا او على القطع والابتداء كقولك ايضا في هذه المسألة ما تاتينا فتحدثنا
كانك قلت فانت تحدثنا الآن ومثله دع عنك لا عواء ودعني فاني لست ممن يعود وكما قال الشاعر: فلا زال قبر بين تبنى وجاسم * عليه من الوسمي جود ووابل
فينبت حوذانا وعوفا منورا * ساتبعه من خير ما قال قائل كانه قال فهو ينبت ولم يجعله جوابا ولذلك ان تقول ما تاتينا فتحدثنا اذا جعلته جوابا فيكون ذلك على
معنيين احدهما ان يكون التقدير ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لو اتيتنا لحدثتنا والوجه الاخر ان يكون التقدير ما تاتينا الا لم تحدثنا اي منك اتيان كثير ولا حديث منك

وعلى هذا

وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذين سالت عنهما فيقال في قول زهير المعنى الا لم تتركه الايام وهي كما هيا وكذلك فما احد يمضي فيدرك حتى بعده خلفا
بالنصب فالتقدير الا لم يدرك حتى بعده خلفا الا ترى انك لو وقفت على العطف لكان التقدير لا ارى ذا امة ولا تتركه الايام وهذا غير مستقيم وكذلك
البيت الاخر فما احد يمضي فيدرك بالرفع تقديره على العطف فما احد يمضي ولا يدرك وهذا محال لانه ليس يريد ان يقول لا يمضي احد ولا يدرك
حي منه خلفا على نفيهما جميعا لان المعنى لا بد منه ولو وقفت ايضا على القطع والاستيناف لم يستقم واذا بطل وجه الرفع فليس الا النصب على الجواب

المسألة التاسعة

ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه فيجوز فيه النصب والرفع النصب من وجهين والرفع من وجه واحد فاحد وجهي
النصب ان يكون التقدير ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه بالنصب والتقدير الا لم يجب فيه اي قد يسال فلا يجيب هذا معنى الكلام ونصب على الجواب والوجه
الثاني ان يكون التقدير ما يسال عن شيء فكيف يجيب فيه اي لو سئل لاجاب ووجه الرفع على العطف ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه اي ما يسال عن شيء
وما يجيب فيه وهو قبيح لان ما لا يسال عنه لا يجاب عنه ولكنه جائز مع قبحه يدخل في النفي مع الاول واما قولك ما يسال زيد عن شيء فيخطي فيه فليس فيه
الا النصب لان وجه العطف غير مستقيم الا ترى انك لو قلت ما يسال عن شيء وما يخطي فيه كان غير مستقيم والابتداء به وقطعه عما قبله غير جائز فليس
الا النصب على الجواب وفيه المعنيان اللذان في المسألة الاولى ما يسال زيد عن شيء فيخطي فيه بالنصب والتقدير الا لم يخطي فيه اي فيه كمال فلا يخطي و
الوجه الاخر ما يسال زيد عن شيء فيخطي فيه اي فكيف يخطي فيه اي لو سئل الاخطا

المسألة العاشرة

قولك ما النسب في قولهم في النسب الى طيء
طائي وما الاصل في طيء ومن اي شيء اشتقاقه اما قولهم في النسب الى طيء طائي فالنسب في كلام العرب على ثلاثة اضرب ضرب منه جاء معدولا
عن وجهه وحد شاذا قليلا ان يحفظ حفظا ويؤدى ولا يقاس عليه وذلك قولهم في النسب الى العالية علوي والى الشتاء شتوي والى الدهر دهري
والى الروح روحاني والى دار ابجرد وهي مدينة دراوردي والى طيء طائي والى الري رازي والى مرو مروزي بزيادة الزاي وقد قيل مروي على القياس
وقالوا في النسب الى هذيل وفقيم كنانة هذلي وفقمي وهذيلي وقالوا في النسب الى البادية بدوي وفي البصرة بصري بكسر الباء هذا قول سيبويه وقال
غيره بل قولهم بصري قياس لانه يقال للحجارة الرخوة بصر بفتح الباء والحاق هاء التانيث بصرة بكسر الباء وحذف الهاء لغتان فالواو يلزم في النسب
الهاء فاذا حذفت الهاء لزم كسر الباء وهذا مذهب حسن ومن ذلك قولهم في النسب الى الافق افقي والى حروراء وهو موضع حروري والى جلولاء جلولي
والى خراسان خرسي وخراسي وخراساني على القياس ثلث لغات حكاها سيبويه قال سيبويه ومنه قولهم في النسب الى صنعاء صنعاني بالنون وكذلك
قالوا في النسب الى بهراء وهي قبيلة من قضاعة بهراني بالنون والى دستوا مدينة دستواني بالنون وقال ابو العباس المبرد النون في قولهم
بهراني وصنعاني بدل من الهمزة كما انها في عطشان بدل من الف التانيث التي في عطشى والف عطشى بمنزلة الالف الثانية التي في حمراء المبدل منها
الهمزة لانه اجتمع الفان ساكنان فابدلت الثانية همزة لانها لو حذفت صار الممدود مقصورا فهذا الضرب كثير من النسب في كلامهم والعمل
على السماع وقد ذكر سيبويه ان قولهم في النسب الى طيء طائي من هذا النوع وعندي انه مع ما ذكره سيبويه قد وافق او نسب الى على القياس من اجتماع
اربع ياءات وهمزة لان في طيء ياءين وهمزة وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان وكان السبيل ان يقال طيئي مثل طيعي فيجتمع اربع ياءات وهمزة
وكسرتان فاستثقلوا ذلك فصرفوه الى المحدود عن بابه فحذفوا الياء الاولى من طيء وهي ساكنة فوجب قلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فقيل طائي فهذا قياسه وضرب منه ياتي على القياس كقولهم في النسب الى بكر بكري والى علي علوي والى فتى فتوي ودجى دجوي وما اشبه
ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حد النسب وضرب منه ياتي على لفظ فعال او فاعل كقولهم لصاحب الجمال جمال ولصاحب الحمير حمار وللذي
الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي التمر تامر ولذي اللبن لابن وهو مسموع ينقل ويحفظ فاما القول في اشتقاق طيء فاني لا احفظ شيئا

فقمي والقياس

من اصحابنا الا ان ابن قتيبة ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصايغ ان نقلة الاخبار رووا ان طيا اول من طوى المناهل فسمى بذلك وان مرادا تمردت
فسميت بذلك واسمها يحابر قال ولا ادرى كيف هذان الحرفان ولا انا من هذا التاويل فيهما على يقين فاما اشتقاق مراد من التمرد فغير منكر لان
مراد فعال من مرد فهو مارد وتمرد فهو متمرد واشتقاق مراد من التمرد غير بعيد واما اشتقاق طى من طويت فغير مستقيم لان لام الفعل من طى همزة ومن
طويت يا فهو مخالف له وليس يجوز ان يكون طى مشتقا والذى عندى فيه ان الطاءة الظلة وحروف فائها وعينها ولامها موافقة لحروف طى فينبغى ان
يكون فيعلا منه ذلك والناس في الاشتقاق على ثلثة مذاهب فاما جمهور العلماء من اهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وابي عمرو وسيبويه والاخفش
ويونس وقطرب والكسائي والفراء والاصمعي وابي زيد وابي عبيد وغيرهم على ان بعض الاسماء مشتق وبعضها غير مشتق واهل الظاهر يذهبون الى ان الكلام
كله اصل في بابه ليس شيء منه مشتقا من شيء فان قيل ان القطامي مشتق من القطم وهو الشهوان للحم وغيره قالوا بل القطم مشتق من القطامي وان قيل لهم ان
زهرا من الازهر وهو الابيض قالوا بل الازهر من زهر وان قيل لهم ان الباتر في صفات السيف من البتر وهو القطع قالوا بل البتر من الباتر ومن صير
احد هذين اولى بان يكون اصلا من صاحبه بل الكلام كله اصل في بابه ويدفعون الاشتقاق اصلا وهو راى لم يحق من يذهب مذهب اهل اللغة ولا يتعلق باسبابها
لانه ليس احد من اهل اللغة يرفع الاشتقاق بوجه ولا سبب وقوم يذهبون الى ان الكلام كله مشتق وهذا شيء لم ار احدا ممن يوثق بعلمه يقول به ولا قرات
فيه كتابا لاحد من مصنفا وانما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلفين المتحققين باللغة وبعض الناس يزعم ان ابا اسحق الزجاج كان يذهب اليه ومعاذ الله
من ذلك وانما دعاهم الى هذا املاء ابي اسحق كتابه الكبير في الاشتقاق وذلك انه توغل في كثير منه وتعلق في كثير مما هو غير مشتق عند اهل اللغة انه مشتق
فاما ان يعتقد ان الكلام كله مشتق فمحال لانه لا بد للمشتق من اصل ينتهى اليه غير مشتق وذكرت في هذا الفصل رقعة ابي الحسن الصري المتكلم الى
ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه فاحببت ان اتحفك بها لما فيها من الفوايد من حسن سؤال السائل واصابة المجيب في الجواب كتب ابو الحسن
الصري الى ابي بكر بن دريد انشاد ادام الله عزك كنف الادب واليك مفزع اهله فيما اشكل من اللغة واستعجم من معاني العربية وقد زعم قوم من اهل
الجدل ان العرب قسمت باسماء نادت الناس سورها ولم يعرفهم معانيها وحقائقها فقيل لهم تعرفون ما تحت تلك الاسماء التي لم يعرفوا حقائقها
ومجازها والاتساع فيها فقالوا لا فهل يجوز عندك ان توقع العرب اسما على ما لا معنى تحته يعرفونه وقالوا ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما
القدرة وما القوة فما عندك في ذلك وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم اذا قيل لاحدهم بما ذا استطعت قطع هذا الحبل وهذا الطب او هذا اللحم ان
تقول بسكين او شفرة او سيف وهل يقولون فلان قوى على فلان بماله او بسيفه او برمحه وهل عندك ان قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا انه اراد به الراحلة والزاد دون صحة البدن او اراد به صحة بدنه والزاد والراحلة وافتنا في معنى قول الله عز وجل واعدوا
لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل هل القوة ورباط الخيل ما استطاعوه او غير ذلك وان حضرك ابقاك الله شواهد من الشعر او من مطلق
كلام العرب بينت ذلك لنا واشبعته حسو لا يذكر ما قيل ان العرب لم تعرف شيا من حقائق الاعراض وهل جاز عليهم ان يسموا اشيا لا يعرفون
حقيقتها ام لا ومننت به علينا ان شاء الله تعالى واطال الله بقاءك وادام عزك وتاييدك وابدا اهل الادب بك وحرس نعمته عليك [illegible]
فاجابه ابو بكر بن دريد وقفت ادام الله عزك على متضمن كتابك فاما المسألة الاولى فقد بينتها في اول كتاب الاشتقاق وهي قول من زعم من اهل
الجدل ان العرب تسمت اسماء نادت اليها صورها ولم تعرف العرب حقائقها وانما تعلق هولاء الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في كتاب العين
عن الخليل انه سئل ابا الدقيش ما الدقيش فقال لا ادري انما هي اسماء نسمعها لا نعرف معناها وهذا جهل من الليث وادعاء على الخليل وذلك ان العرب
قد سمت دقشا ثم حقروه فقالوا دقيش ثم حرفوه من فعل الى فنعل فسموا دنقشا وكل هذه اسماء فلو لم يكن للدقش اصل في كلامهم لم يقفوا على حقيقته

لم يجنبوا

لم يجنبوا به مكبرا ومحقرا ومصرفا من فعل الى فنعل والدقش طاير اغبر ارقط معروف عندهم قال غلام من العرب انشده يونس ومكروه باكنا واخبص
العشبة قد صدت وقشير وسندرية وليس قول الليث في كتاب العين واحتجاجه بالاشيا الضعيفة ثم باشعار المولدين نحو ابي الشمقمق ومن اشبهه وانما
قولك ايدك الله ايجوز عندك ان توقع العرب اسما على ما لا معنى له فهذا خلف من الكلام ليس في كلامهم كلمة جد ولا هزل الا وتحتها معنى خفي ولو
تكلف ذلك المتكلف حتى يستقصي الاوضح منه ما خفي فاما قولهم ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جاء
الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين قال عمرو بن معديكرب اذا لم تستطع شيا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع وقال القطامي وهو مجيد
امور لو تدبرها حليم اذا لنهى وهيب ما استطاعا وهذا اكثر ادام الله تاييدك فاما القول فانهم اذا قيل لاحدهم ثم استطعت قطع الحبل او هذا الطب
ان يقول بسكين او شفرة او سيف فالاستطاعة موضعان موضع بفضل قوة وشدة بطش وموضع بالة نحو السيف والشفرة وما اشبههما وفي الحمل
انهم لا يومنون بالاستطاعة الا الى الانسان دون ساير الحيوانات ولهم توسع في لغتهم يقولون فلان يستطيع ان يرقى هذا الجبل وهذا الجمل مطيق
للسفر وهذا الفرس صبور على ماطلة الحضر وكذلك قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انما قال استطاع لما وقع
الخطاب على من وهي تقع على من يعقل خاصة فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج باي ضرب من الضروب كان مطلقا بزاد وراحلة وصحة بدن وجد
السبيل اليه هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب اما قوله عز وجل واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فليس يراد بالقوة
هاهنا قوة الاجسام التي بها يكون بطشها وتصرفها واقتدارها على ما تحاول لان ذلك ليس على الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه وانما الله يزيد
في قوى الاجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى وانما اريد به والله اعلم واعدوا لهم ما استطعتم من قوة اي من الاشياء التي يتقوون بها على العدو من
سلاح واله واصحاب وانصار وغير ذلك مما تقلون به غرب عدوكم وتعلون به عليهم وكذلك قوله ومن رباط الخيل اي واعدوا لهم من الخيل ما
يتقوون به عليهم وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون اعدادها ويمكنهم فامروا باعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم وهذا باب يطول جدا
وفيما اومات اليه دليل على ما سواه مما يتصل به واما سوالك ايدك الله عن مذاهب العرب في العرض وهل كانوا عارفين به ام كيف سموا شيا لا يعرفون
حقيقته فقد ذكرت لك ايدك الله انه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد الا وتحته معنى من جنسه ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذهب المتفلسفة
ولا طريق اهل الجدل وان كان مذهبهم فيه لمن تدبره مطابق العرض الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته وذلك انهم يذهبون بالعرض الى ان يضعوه منها
موضع ما اعترض لاحدهم من حيث لم يحتسبه يقال علقت فلانة عرضا اي اعتراضا من حيث لم اقدره قال الاعشى علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق
اخرى ذلك الرجل وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم كان ذلك الامر عن عرض ثم زال وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به
وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل فكان المتكلمين استنبطوا العرض من احد هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا وهو اذا تاملته غير خارج
عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب انما يشيرون به الى الشيء النفيس الجليل فاستعمله المتكلمون فيما خالف الاعراض لانها اشرف منها
وقد ولدت اسماء في الاسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها الا انها غير خارجة من معاني كلامها واستفادة معرفتها اذ كانت على اوضاعها والمعاني
التي تعلقها وذلك نحو الكافر والفاسق والمنافق انما اشتقاق الكافر من كفرت الشيء اذا سترته وغطيته والفاسق من فسقت الرطبة اذا خرجت
من قشرها واشتقاق المنافق من النافقاء وهو احد جحرة اليربوع الى كثير من ذلك يطول تعداده وكذلك في كل زمان واوان لا يخلو الناس
فيه من توليد اسماء يحدث لها اسباب فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان فليس هذا منكرا اذا كان ذلك غير خارج عن الاصول المتفق عليها والمعاني
المعقولة بينهم وفيما ضمنت في كتاب الاشتقاق ما يدلك على ما انت الموقوف عليه من هذا النحو وهذا القول كاف في جواب ما سالت عنه واطال الله بقاك

وادام عزك وتأييدك واتم نعمته عليك على اهل العلم بك وفيك وعندك **المسئلة الحادية عشرة** وهي آخر مسائلك هو قولك ما
وزن اوطى وافعى واربعى وهل هي على وزن افعل ام لا الالف في آخرها منونة اما ارطى فللعرب فيها مذهبان اكثرهم على ان الهمزة في اولها اصلية والالف
في آخرها مزيدة للالحاق فتقديرها فعلى ملحق بفعلل نحو جعفر وسلهب فالالف الحقيقة بهذا البنا والدليل على ذلك قولهم اديم مارطى اذا دبغ بالارطى
لو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن افعل لقيل اديم مرطى والارطى جمع واحدتها ارطاة وهي شجرة يدبغ بها العرب وذكر الجرمي ان من العرب من يقول
اديم مرطي فارطى على هذا التقدير افعل والهمزة في اولها زائدة فاذا سميت بها مذكرا على المذهب الاول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة وانصرف في
النكرة واذا سميت بها في المذهب الثاني مذكرا لم ينصرف ايضا في المعرفة وانصرف في النكرة واما الان في موضعها هي شجر فهي مصروفة للتنكير فتقول ارطاة
وارطى كاثرى مصروف واحدة وجمعه لانه نكرة وذكر سيبويه وغيره من النحويين ان الاسم اذا كان على اربعة احرف بهمزة في اوله حكم عليها بانها لزيادة
لكثرة ما جاءت زايدة في هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه نحو احمر واصفر واخضر واحمد وما اشبه ذلك فاذا لم يكن ما الاشتقاق له بدلا لا
قام الدليل على ان الهمزة في اوايلها اصلية وهي ارطى وامعه وابصر فاما ارطى فقد مضى القول فيه واما امعه فالدليل على ان الهمزة في اولها اصلية
انه ليس في الكلام افعل انما هو فعلة ثم زنمة وهو القصير واما ابصر فالدليل على ذلك انهم قالوا في جمعه اصار وهو كسا يحتش فيه قال الشاعر
ويجمع ذا بينهن الاصار واما افعى فالهمزة في اولها مزيدة ووزنها افعل الا ان للعرب فيها مذهبين اكثرهم على انها اسم وليس بصفة واذا كانت
اسما وهي نكرة وجب صرفها لان ما كان على افعل اسما فهو مصروف في النكرة نحو افكل وابدع واربع وانما يمتنع من الصرف في المعرفة واكثر العرب
على صرف افعى على هذا التقدير قال سيبويه اجدل للصقر واخيل للطاير وافعى الجيد فيها ان تكون اسما فتنصرف لانها نكرات وقد جعلها بعضهم
صفات فلم يصرفها لان ما كان على افعل نعتا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو احمر واصفر واشقر فكذلك اجدل واخيل وافعى عند هؤلاء نعوت
فلا يصرفونها قال واحتج هؤلاء بان قالوا انما قيل له اجدل من الجدل وهو شدة الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد وجعلوا اخيل من الخيلان
للونه وهو طاير على جناحه لمع يخالف لونه وكذلك الافعى عندهم وان لم يكن لها فعل ولا مصدر فكان اشاع اجدل واخيل من الصرف بالنعوت
اقوى من ترك صرف افعى لبيان الاشتقاق في هذين وانه لا اشتقاق للافعى والجيد فيها الصرف وذكر الجرمي ايضا ان اكثر العرب على صرف افعى وقد ترك
صرفها بعضهم والافعى الانثى والذكر افعوان واما اربعى فوزنها فعلى والهمزة في اولها اصلية والالف في آخرها للتانيث فهي بمنزلة سكرى تمتنع من الصرف
في المعرفة والنكرة فهذا منتهى القول في المسائل التي ضمنها اخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ابن خالويه في مجموع
كتب الى سيدنا الامير سيف الدولة اطال الله بقاه يوم جمعة وانا في الجامع كيف تثني وتجمع البضع فقلت النحوي في كلامهم كالمصدر لم يثن ولم يجمع مثل
البخل قال الله تعالى ويامرون الناس بالبخل ولم يقل بالابخال ولو جمعنا قياسا لقلنا ابضاعا مثل قفل واقفال وخرج واخراج لان فعلا يجمع على افعال
ابن الشجري في اماليه في المجلس الثامن والخمسين ذكر مسائل استفتيت فيها بعدما استفتي المكي بابي نزار فيها بخلاف ما عليه ايمة النحويين اجمعين وكذا خالف
العرب قاطبة في كلما اجمعوا عليها واثبت خطه بما سنح له من هذيانه واثبت بعده خط الشيخ ابو منصور موهوب بن احمد المعروف بابن الجواليقي نسخة الفتوى ما تقول
السادة النحويون احسن الله توفيقهم في قول العرب يا ايها الرجل هل ضمة اللام فيه ضمة اعراب ام هل الالف واللام فيه للتعريف وهل يا امل ومامول يعرف
منهما جاير وهل يكون سوى بمعنى غير نسخة جواب المكي بابي نزار الضمة في اللام من قولهم يا ايها الرجل ضمة بناء وليست ضمة اعراب لان ضمة الاعراب لا بد لها من عامل
يوجبها اذ لا عامل هنا يوجب هذه الضمة والالف واللام ليست هنا للتعريف لان التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث والالف واللام هنا في اسم
المخاطب والصحيح انها دخلت بدلا من يا واي وان كان منادى فنداوه لفظي والمنادى على الحقيقة هو الرجل ولما قصدوا تاكيد التنبيه قدروا تكرير حرف

النداء وكرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداء ثانيا ها في ايها وفي الثاني الالف واللام فالرجل مبني بناء عارضا كما ان قولك يا زيد يعلم منه ان الضمة
فيه ضمة بناء عارض واما امل ويامل فلا يجوز لان الفعل المضارع اذا كان على يفعل بضم العين كان بابه ان ماضيه على فعل بفتح العين وامل لم يسمع فعلا
ماضيا فان قيل بقدر ان يامل فعل مضارع ولم يات ماضيه كما ان يذر ويدع كذلك قلت قد علم ان يذر ويدع على هذه الصفة جاءا شاذين فلو كان
معها كلمة اخرى شاذة لنقلت نقلها ولم يجز ان لا تنقل وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا فلا يجوز يامل ولا مامول الا ان يسمع امل
خفيف الميم واما سوى فقد نص على انها لا تاتي الا ظرف مكان وان استعملها اسما منصرفا بوجوه الاعراب بمعنى غير خطا وكتب ابو نزار النحوي
نسخة جواب الشيخ ابي منصور موهوب بن احمد ضمة اللام من قولك يا ايها الرجل وشبهه ضمة اعراب ولا يجوز ان تكون ضمة بناء ومن قال ذلك فقد غفل
عن الصواب وذلك ان الواقع عليه النداء اي المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف والرجل وان كان مقصودا بالنداء فهو صفة اي فحال اي يبنى لانها
مرفوع رفعا صحيحا ولهذا اجاز فيه ابو عثمان النصب على الموضع كما يجوز في يا زيد الظريف علة رفعه انه لما استمر الضم في كل منادى معرفة اشبه ما
اسند اليه الفعل فاجريت صفته على اللفظ فرفعت ومحال ان يدعى تكرير حرف النداء مكان ها ومكان الالف واللام لان المنادى واحد وانما تقدر الالف
واللام بدلا من حرف النداء فيما اعطف بالالف واللام نحو يا زيد والرجل لان المنادى الثاني غير الاول فيحتاج ان يقدر فيه تكرير حرف النداء فقد صارت
الالف واللام هنالك كالمبدل منه وليس كذلك في يا ايها الرجل لانه بمنزلة يا هذا الرجل والالف واللام فيه للتعريف اما امل يامل فهو امل والمفعول
مامول فلا ريب في جوازه عند العلماء وقد حكاه الثقات منهم الخليل وغيره والشاهد عليه كثير قال بعض المعمرين المرء يامل ان يعيش وطول عيش قد
يضره وقال الاخر ها انا ذا آمل الخلود وقد ادرك عقلي ومولدي حجرا وقال كعب بن زهير والعفو عند رسول الله مامول وقال المتنبي وهو
من العلماء بالعربية حوموا الذي املوا واما سوى فلم يختلفوا في انها تكون بمعنى غير وتكون ايضا بمعنى النفس تقول رايت سواك اي غيرك حكى
ذلك ابو عبيد عن ابي عبيدة وقال الاعشى وما قصدت من اهلها لسوايكا اي لغيرك فهذه بمعنى غير وهي ايضا غير ظرف في نقله الخليل اهل النظر في
الاستثناء بمعنى مكان لا يخرجها عن ان تكون بمعنى غير وفيها لغات اذا فتحت مدت لا غير واذا ضمت قصرت لا غير واذا كسرت جاز المد والقصر والقصر اكثر
وما يجهل المتكلم بالقول الهراء الا فسوا الجهل وكتب موهوب بن احمد قال ابن الشجري ونسخة جوابي الجواب والله سبحانه الموفق للصواب ان ضمة اللام
في قولنا يا ايها الرجل ضمة اعراب لان ضمة المنادى المفرد لها باطرادها منزلة بين منزلتين فليست كضمة حيث لان ضمة حيث غير مطردة وذلك لعدم المراد
العلة التي اوجبتها وليست كضمة زيد في نحو خرج زيد لان هذه حدثت بعامل لفظي ولو ساغ ان يوصف حيث لم يجز وصفها برفع حملا على لفظها لانها
غير مطردة ولا حادثة عن عامل ولما اطردت الضمة في قولنا يا زيد يا عمرو وكذلك اطردت في النكرات المقصودة قصدها نحو يا رجل يا غلام لا تحصى كثرة
كثرة تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدا من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدئ به مجردا عن عامل لفظي وحتى له يجر كقولك زيد
منطلق وعمرو ذاهب الى ما لا يدركه الاحصا فلما استمرت ضمة المنادى في معظم الاسماء كما استمرت في الاسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها
العرب بضمة المبتدا فاتبعتها ضمة الاعراب في صفة المنادى نحو يا زيد الطويل وجمع بينهما ايضا ان الاطراد معنى كما ان الابتداء معنى ومن شان العرب
ان تحمل الشي على الشي مع حصول ادنى تناسب بينهما حتى انهم قد حملوا الاشياء على نقايضها على نظايرها ثم قد اتبعوا حركة الاعراب حركة البناء في قراءة من قرا الحمد لله
بكسر الدال وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الاعراب في قراءة من قرا الحمد لله بضم اللام وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الاعراب في نحو يا زيد بن عمرو
في قول من فتح الدال من زيد وقد كان شافهني هذا المتعدي طوره بهذا الهذيان الذي ابتدعه والهراء الذي اختلقه واخترعه فقلت له ان ضمة المنادى
لها منزلة بين المنزلتين فقال منكرا لذلك وما معنى المنزلة بين المنزلتين فجهل معنى هذا القول ولم يحسن ان هذا الوصف يتناول اشيا كثيرة من العربية

كهمزة بين بين التي هي بين الهمزة والالف والهمزة والياء والهمزة والواو ونحو الف الامالة التي هي بين الالف المفخمة والياء وكالصاد المشربة صوت الزاي فكالقاف
التي بين القاف الخالصة والكاف واما قولنا ان الالف واللام هنا للتعريف لان التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث والالف واللام هنا في اسم
المخاطب والصحيح انهما دخلتا بدلا من يا فقول فاسد بل الالف واللام هنا لتعريف الحضور كالتعريف في قولك جاء هذا الرجل ولكنهما لما دخلتا على اسم المخاطب صار
الحكم للخطاب من حيث كان قولنا يا ايها الرجل معناه يا رجل ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين لان اسماء الخطاب لا تفتقر
في تعريفها الى حضور ثالث الا ترى ان قولك خرجت يا هذا وانطلقت وقلت لك واكرمتك لا حاجة به الى ثالث فليس كل وجوه التعريف تقتضي ان يكون
بين اثنين في ثالث الا ترى ان ضماير المتكلمين نحو انا خرجت ونحن ننطلق لا يوجب تعريفها حضور ثالث فقد وضح لك بهذا ان قوله التعريف لا يكون
الا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد لاطلاقه هذا اللفظ على جميع التعاريف فتامل سددك الله هذه الفقرة التي عمي عنها هذا الغبي وعما صدرت
به حتى خطأ بجهله الائمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتاخرين ومن شواهد اعراب الرجل في قولنا يا ايها الرجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك
يا ايها الرجل ذو المال وعلى ذلك انشدوا يا ايها الجاهل ذو التنزي فهذا دليل على اعراب الرجل قاطع لان الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز
حملها على اللفظ المبني ولا تكون الا منصوبة ابدا كذلك يا زيد ذا المال وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحويين واللغويين
فزعم انه لا يرفع هذه الصفة ولا انشد الا ذا التنزي ولا يعتد باجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب فدل ذلك على ان هذا لعدمه
الحس هو المقصود بالنداء في قول القائل يا ايها الجاهل ذو التنزي واما قوله ولما قصدوا تاكيد التنبيه وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا
عن حرف النداء ثانيا ها وثالثا الالف واللام فهذا من دعاويه الباطلة لانه زعم ان اصل يا ايها الرجل يا اي يا رجل فعوضوا من يا الثانية ها
ومن الثالثة الالف واللام وليس الامر على ما قاله وابعد من هذا المحال ولكن العرب كرهوا ان يقولوا يا الرجل وما اشبه ذلك فيولوا حرف النداء
الالف واللام فادخلوا ايا فجعلوها وصلة الى نداء المعارف بالالف واللام والزموها حرف التنبيه عوضا لها مما منعته من الاضافة هذا قول النحويين ومن تكلف
غيره بغير دليل فهو مبطل فلا حاجة بنا الى ان نقدر ان الاصل يا اي يا رجل فانه مع مخالفته لقول الجماعة خلف من القول يمجه السمع وينكره الطبع واما
قوله في امل ويامل انهما لا يجوزان عنده لانه لم يسمع في الماضي منهما امل خفيف الميم فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ودعاه حتى انكر ان يقول قد
هذا الحرف وانما ينكر مثل هذا من امعن النظر في كتب اللغة كلها ووقف على تركيب ا م ل في كتاب الخليل بن احمد وكتاب الجمهرة لابي بكر بن دريد والمجمل
لابي الحسين بن فارس وديوان الادب لابي ابراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لابي نصر اسمعيل بن حماد الجوهري التركي وغيرها من كتب اللغة ووقف فاذا
على امهات كتب هذا العلم التي استوعبت كل كتاب منها اللغة او معظمها فراى ان هذا الحرف قد فات اولئك الاعيان ثم سمع قول كعب بن زهير والعفو عند رسول الله
مامول سلم لكعب وادعى انه صاغ اقيسا فكيف يقول من لم يتوجه سبعة عشر اسطرا من هذه الكتب التي ذكرتها لم اسمع امل ولا اسلم ان يقال مامول
واما قوله انه لا يجوز يامل ولا مامول الا ان يسمعني الثقة امل فقول من لم يعلم فانهم قالوا فقير ولم يقولوا في ماضيه فقر ولم يات فعله الا بالزيادة ذو
افتقر اينكر ان يقال فقير لان الثقة لم يسمعه فقر فلعله يجحد ان يكونوا قد نطقوا بفقير وقد ورد به القرآن في قوله تعالى اني لما انزلت الي من خير
فقير وهل انكار فقير الا كانكار مامول بل انكار فقير عنده اوجب لانهم لم يقولوا في ماضيه الا افتقر ومامول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة واما سوى
فان العرب استعملها استثناء وهي في قولك منصوبة على الظرف بدلالة ان النصب يظهر فيها اذا مددت فاذا قلت اتاني القوم سواك فكانك قلت اتاني القوم
مكانك فكذلك قد اخذت سواك رجلا اي مكانك واستدل الاخفش على انها ظرف بوصلهم الاسم الذي بها في نحو اتاني الذي سواك والكوفيون
يرون استعمالها بمعنى غير واول ادخال الجار عليها في قول الاعشى وما قصدت من اهلها لسوائكا يخرجها من الظرفية وانما استجازت العرب تشبيهها

بغير

بغير من حيث استعملوها استثناء وعلى تشبيهها بغير قال ابو الطيب ارض لها شرف سواها مثلها لو كان مثلك في سواها يوجد فسوى الاولى بالابتداء وخفض
الثانية بفي فاخرجها من الظرفية ومن خطاؤه فقد خطأ الاعشى في قوله لسوائكا ومن خطأ الاعشى في لغته التي جبل عليها وشعره يستشهد به في كتاب الله
تعالى فقد شهد على نفسه بانه مجهول العقل ضارب في غمرة الجهل وليس لهذا المتطاول الى ما يقصر عنه ذرعه شيء يتعلق به في تخطئة العرب الا قول ذي الرمة
حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا فافرده بنطقها بالعربية يوهم ان هذا البيت خطأ كما توهم لان بعض النحويين قد في تنفك
التمام ونصب مناخة على الحال وتنفك هاهنا مثل منفكين في قول الله عز وجل لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة
فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقة الا في حال اناختها على الخسف ورمي البلد القفر بها اي تنتقل من شدة الى شدة ومن العجائب ان هذا الجاهل يقدم على تخطئة
سلف النحويين وخلفهم وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين فيعترض على اقوال هؤلاء واشعارهم بكلام ليس محصولا ولا يؤثر عنه
انه قرا مصنفا في النحو لامة متقدمة من تاليف عبد القاهر الجرجاني قيل انها لا تبلغ ان تكون عشرة اوراق وهو مع هذا يرد بقحته على الخليل وسيبويه انما الرهم
اتسم بها زمانا هذا لا يبيد عارها ولا ينقضي شنارها وانما طلب بتلفيق هذه الاجراس ان تنظر فيرى خبث خطه فيها مع خط غيره فيقال اجاب ابو نزار
بكذا واجاب غيره بكذا فقد ادرك لعمر الله مطلوبه وبلغ مقصوده ولولا ايجاب حق من اوجب حقه والترنيت وفاقه واحترمت خطابه لصنت خطي
ولفظي عن مجاورة خطه ولفظه قال الامام ابن الشجري في المجلس الحادي والستين من اماليه ذكر ابو الفرج علي بن الحسين الاصفهاني صاحب كتاب الاغاني
حديثا رفعه الى ابي ظبيان الحماني قال اجتمعت جماعة من الحي على شراب فتغنى احدهم بقول حسان ان التي ناولتني فرددتها قتلت قتلت فهاتها لم تقتل كلتاهما
حلب العصير فعاطني بزجاجة ارخاهما للمفصل فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة بقوله ان التي ناولتني فرددتها ثم قال كلتاهما حلب العصير فجعلها اثنتين
قال ابو ظبيان فلم يقل احد من الجماعة جوابا فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثا ان بات حتى يسل القاضي عبيد الله بن الحسن عن تفسير هذا الشعر قال
فسقط في ايدينا ليمينه ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله فحدثني بعض اصحابنا السعديين قال فيممناه نتخطى اليه الاحياء فصادفناه في المسجد يصلي بين العشائين
فلما سمع حسنا اوجز في صلاته ثم اقبل علينا فقال ما حاجتكم فبدر رجل منا فقال نحن اعزك الله القاضي قوم نزعنا اليك من طريق البصرة في حاجة
مهمة فيها بعض الشيء فان اذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكر يمين الرجل والشعر فقال اما قوله ان التي ناولتني فانه يعني الخمر وقوله قتلت اراد مزجت
بالماء وقوله كلتاهما حلب العصير يعني الخمر ومزاجها فالخمر عصير العنب والماء عصير السحاب قال الله تعالى وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجا انصرفوا اذا
شئتم قال ابن الشجري واقول ان هذا التاويل يمتنع منه ثلثة اشياء احدها انه قال كلتاهما وكلتا موضوعة لمؤنثين والماء مذكر والتذكير ابدا يغلب على
التانيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق لنا قمراها والنجوم الطوالع اراد لنا شمسها وقمرها وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل على المعنى كما قالوا
كتابي فاحتقرها لان الكتاب في المعنى صحيفة وكما قال الشاعر قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له
ناصر كان الوجه ان يقول ذات غربة وانما ذكر لان المراة انسان فحمل على المعنى والثاني انه قال ارخاهما للمفصل وافعل هذا موضوع لمشتركين في معنى
واحدهما يزيد على الآخر في الوصف كقولك زيد افضل الرجلين فزيد والرجل المضموم اليه مشتركان في الفضل الا ان فضل زيد يزيد على فضل المقرون به
والماء لا يشارك الخمر في ارخاء المفصل والثالث انه قال في الحكاية فالخمر عصير العنب فقول حسان حلب العصير يمنع من هذا لانه اذا كان عصير الخمر
الحلب هو الخمر فقد اضيفت الخمر الى نفسها والشيء لا يضاف الى نفسه والقول في هذا عندي انه اراد كلتا الخمرين الصرف والممزوجة حلب العنب فاما
ارخاهما للمفصل قال ابن الشجري في المجلس الرابع والستين **مسألة** سئلت عنها المعلم والمعلمة زيد عمرا واخر الناس اياه اتاك الجواب ان المعلم
مبتدا والمعلمة معطوفة عليه وهو يقتضي اسما فاعلا والتعدي الى ثلثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فعله الذي هو اعلم فزيد فاعل والهاء المفعول الاول وعمرا

الثاني وخبر الناس الثالث وإياه ضمير مصدره الذي هو الإعلام وان لم يجر له ذكر لان المصدر يحسن اضماره اذا ذكر فعله او اسم فاعله كقوله اذا نهي السفيه جرى اليه وقولك انا خير المبتدا الذي هو المعلم والمعلمة وان كان عطفا على المعلم فانه هو المعلم الاسنة وصف له فلذلك كان خبرا عنهما معا فالتقدير المعلم المعلمة زيد عمرو واخبر الناس انا قال الامام ابو محمد بن السيد البطليوسي في كتاب المسائل والاجوبة جمعني مجلس مع بعض من اهل الادب فسالني عن مسألة من مسائل النحو ثم دبت الايام ودرجت الليالي وانا لا اعرها فكري ولا اخطرها على بالي ثم اتصل بي ان قوما يتعصبون له ويقرظونه يعتقدون اني انا المخطي فيها دونه فرايت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام وازيد ما لم اذكره وقت المناظرة والخصام ليعلم من المزجي البضاعة وبالله التوفيق كان مبتدا الامر ان هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من نحويي بعض البلاد اختلفوا في قول كثير وانت التي حببت كل قصيرة الي وما تدري بذاك القصائر عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار الخطا شر النساء البحاتر فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النساء خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النساء هو المبتدا والبحاتر خبره وانكرت انا هذا القول لا يجوز الا ان يكون البحاتر هو المبتدا وشر النساء هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوي الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع فقال وكيف يصح ما قال وهل غرض الشاعر الا ان يخبر ان البحاتر شر النساء وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ المنطقية التي تستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها اهل المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم او عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا ضاقت عليه طرق الكلام وصناعة النحو قد تكون فيها الالفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها اذا فهم السامع المراد فيقع الاسناد في اللفظ الى شيء وهو في المعنى مسند الى شيء آخر اذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين فائدة واحدة فيجيز النحويون في صناعتهم اعطي درهم زيدا ويريدون ان فائدته كفائدة قولهم اعطي زيد درهما فيسندون الاعطاء الى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى الى زيد وكذلك يجيزون ضرب بزيد الضرب وخرج بزيد اليوم وولد لزيد ستون عاما وقد علم ان الضرب لا يضرب واليوم لا يخرج به وان الستين عاما لا تولد فهذه الالفاظ كلها غير مطابقة للمعاني لان الاسناد وقع فيها الى شيء وهو في المعنى الى شيء آخر لكنها لما فهم السامع ولم يشك فيه صارت من كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها وهذا اشهر عند النحويين من ان يحتاج فيه الى بيان ومما يبين هذا ان النحويين قد قالوا اذا اجتمعت معرفتان جعلت ايتهما شئت الاسم وايتهما شئت الخبر فتقول كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا فان قال قائل الفائدة فيهما مختلفة لانه اذا قال كان زيد اخاك افادنا الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا فاد انه زيد فالجواب ان هذا جائز صحيح لا يتنازع فيه منازع ويجوز ايضا ان يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع الاسناد في اللفظ الى الاخ وهو في المعنى الى زيد والدليل على ذلك ان القراء قرءوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا برفع الجواب ونصبه فمن رفعه يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر ومن نصبه يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر وليس يشك احد ان الغرض في كلتا القراءتين واحد وان الاخبار في الحقيقة انما هو عن الجواب وكذلك قوله فكان عاقبتهما انهما في النار قرئ برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد من البصريين والكوفيين وكذلك قول الفرزدق شهدت فما كان نصرها قيس الا عضها بالابهام ينشد برفع النصر ونصب العض وبرفع العض ونصب النصر والفائدة في الامرين جميعا واحدة وكذلك قول الاخر وقد علم الاقوام ما كان داؤها بثهلان الا الخزي ممن يقودها ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي والفائدة فيهما جميعا واحدة وانما تساوى ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى ومما يبين ذلك بيانا واضحا ان القائل اذا قال شر الناس الفاسق او قال الفاسق شر الناس فقد افادنا في كلا الحالين فائدة واحدة وكذلك اذا قال ابوك خير الناس فائدته كفائدة قوله خير الناس ابوك لا يمكن احدا ان يجعل بينهما فرقا وتشهد لذلك قول زهير وانا ان تقولوا قد ابينا فشر مواطن الحسب الاباء فهذا البيت اشبه الاشياء ببيت كثير وقد جعل زهير شرا هو المبتدا والاباء هو الخبر

وانما غرضه ان يخبر ان الاباء هو شر مواطن الحسب ولا يجوز ان يزعم زاعم ان الاباء هو المبتدا وشر خبره لان الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدا الا ان يتضمن المبتدا معنى الشرط الا ترى انه لا يجوز زيد فقائم وكذلك من ادعاه وشر مواطن بالواو لان الواو لا تدخل على الاخبار فلا يجوز زيد وقائم فقد تبين لك تساوي الامر عند النحويين باب الاخبار بالذي وبالالف واللام فمن تامل قول النحويين فيه راى ما قلناه نصا لان القائل اذا سال فقال اخبرني عن زيد من قولنا قائم زيد فجوابه عند النحويين اجمعين ان يقال الذي قام زيد او القائم زيد الا ترى ان المجيب قد جعل زيدا خبرا وانما سال السائل ان يخبر عنه ولم يسال ان يخبر به فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال زيد الذي قام وزيد القائم وباب الاخبار كله مطرد على هذا وانما جاز ذلك عندهم لان الفائدة في قولك الذي قام زيد كالفائدة في قولك زيد الذي قام وكذلك الفائدة في قولك زيد القائم كالفائدة في قولك القائم زيد ولولا ان الامرين عندهم سواء لما جاز هذا ومن اظرف ما في هذا الامر ان جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد والمراد زيد اخوك واحتجوا بشيئين احدهما ان المعرفتين متكافئتان ليس احدهما احق بان يسند اليها من الاخرى وليس في ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة اذا اجتمعا والحجة الاخرى ان يقع الاشكال فلا يعلم السامع ايهما المسند وايهما المسند اليه فلما عرض فيهما الاشكال لم يجز التقديم والتاخير وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى فهذا قول قوي جدا غير ان النحويين كلهم لم يتفقوا عليه فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز ان يكون شر الناس خبرا مقدما بوجه من الوجوه فان كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو وان كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا احفظ في ذلك خلافا بينهم ان في قضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في كلا الحالين واحدة وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها قالوا فاذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها مثال المنعكس من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر ثم ينعكس فيقول لا حجر واحد انسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في الامرين جميعا واحدة ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان صيرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا فقلنا كل حيوان انسان عادت قضية كاذبة فهذا يسمى انقلابا لا انعكاسا وبالله التوفيق

في كتاب المسائل للبطليوسي ايضا ما نصه **مسألة** سأل سائل ادام الله عزك من بقي عندنا من طلبة النحو عن مسألة وقعت وهي اذا سميت رجلا بالالف من ما كيف يكون بناؤه الاسم من ذلك وصورته في الخط فجاوب عن ذلك المسؤل بما هذه نسخته اعزك الله هذا السؤال والقياس النحوي يقتضي ان لا يشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا اذ لا بد من ان يبنى الاسم عليه فان يكون الحرف المذكور اول الاسم فان كان كما شرط ساكنا فلا بد من تحريكه ليتوصل الى النطق به فيحتمل الحرف الساكن لئلا تنتقض القسمة بما سمي به من حروف متحرك مثل ذلك المسكن فال اسم لبعض بالالف من اكرم او ما كان مثله ان قلنا ان الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح فلهذا كان ينبغي ان تمتنع التسمية بالالف من ما وان قلنا انه يجوز ان يسمى بالالف من ما فما ذلك على ضرب من قياس النحو ايضا ومجاري التعليل فيه فينبغي على تجويز ذلك ان تحرك الالف الساكنة من ما بالفتح لما ذكر بعد فصار همزة مفتوحة زدنا على الهمزة الفا وهمزة من جنسها ليكمل البناء الاقل المذكور فجاء على وزن بكر فتقول منه في الرفع جاءني آء ورايت آءا ومررت باء فهذا بناؤه وصورته في الخط وان شئت كتبت بالعين واسقطنا الثالثة التي هي عين الوزن استخفافا لئلا يجمع ثلاث الفات في كلمة واحدة فان قيل كيف استجزت اسقاط هذه الالف من مثل هذا الاسم وانت قد بنيته على ثلثة احرف وهو اقل البناء فقد خالفت بينائك في الخط فالجواب انا قد نزلنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكن فقط اسقطنا منه الف عين الوزن في الخط وابقوه على حرفين وذلك الاسم الف قد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بالف واحدة وكان فيه الفان اذ وزنه فعال فسهلوا الهمزة الوسطى ثم اسقطوها فبقي من الاسم حرفان وانما استجازوا مثل ذلك لان الالف الباقي على الذات وطلبا للاختصار الذي كلام العرب مبني عليه ولذلك تجوزنا في كتب آء بالعين قياسا على ذلك وانما قلنا ان تحرك الالف الساكنة من ما بالفتح

لما كانت اول الاسم ساكنة واحتاجت الى حركة ليتوصل الى النطق بها كانت الفتحة اولى بها من الكسرة والضمة لان الالف تتولد من الفتحة اذا اشبعت فتنقلب
بسببها اذا كانت بعدها على ياء او واو نحو قال ونام فكانت الفتحة اولى بتحريك الالف من غيرها لذلك وايضا فهذه الالف المسمى بها من باب ما صارت
واصلا وقعا الوزن وهذا الوزن فصارت كالف اخ وابنهما الف القطع واصل حركة الف القطع الفتح الا ما شذ لمعنى وايضا فلا تكسر ويصح من التقاء
السواكن عند الحاجة الا الف الوصل وهذه الالف ليست كذلك فتح بذلك كله ما قلنا وفي هذه اللمع كفاية فيما قصدته فهذا ادام الله تاييدك نص
الجواب وما كان من الواجب ان يكتب مثل هذا الجواب لطالب الا بعد نقل السؤال مجردا الا انه تعين كتب السؤال والجواب لامر وقع وذلك انه وقف على هذا السؤال
والجواب رجل ناقص عما يجب فزعم ان على المسؤول في هذه المسئلة ان يجاوب فيها على كل وزن جاء من كلام العرب من الثلاثي الى السباعي وزعم انه يجوز
بالالف من ما يجعل فيبنى من الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهيبا وان لا يقتصر في التسمية به على اقل الاوزان المتمكنة بل يجوز على كل وزن قوله
بان قال لو قال قائل ابن لي من الف مثال جحمرش لصح السائل ذلك المثال وغيره وهذا فيما ادانا خلاف مذاهب النحو ونحن واقفون عنده وقليل علمنا
لا نتجاوزه بمثل قول هذا المدعي الا عن دليل واضح مثل البيان او هدى من مثال يعول عليه فعسى ادام الله تاييدك ان تمن بالوقوف على هذه الجملة وتطول
على الجميع باشارة كافية منك الى ما يجوز من هذا كله والله يبقيك للعلوم يحييها وللقلوب تكشف عنها وتحوها بطوله وطول الجواب وقفت على سؤال
السائل واجابة المجيب واعتراض المعترض والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف انه متى سمي بحرف من الحروف لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ بصيغة اقل ما يكون
عليه صيغ الاسماء المتمكنة وذلك ثلاثة احرف ويزاد على كل حرف من نوعه فيقال من ما ماء ولا لاء وفي لو لو وفي اي اي وانما فعل النحويون ذلك لانهم
راوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما اعربته وجعلته اسما من هذه الحروف الا ترى قول النمر بن تولب علقت لوا تكرره ان لوا ذاك اعيانا وقال القطامي
ولكن اهلكت لو كثيرا وقبل اليوم عالجها قدار وان اراد مريد ان يبني من حرف يسمى به مثل جعفر او جحمرش ونحوهما من امثلة كلام العرب كان له
واما قول المعترض ان جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلف ان يصوغ من الحرف الذي سال عنه امثلة على جميع اوزان كلام العرب فانه تعسف غير لازم
الا ان يشترط عليه السائل ذلك في مسئلته واما التسمية بالالف من ما ولا فقد ذكر ذلك ابن جني وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسئلة فقال اذا
اردت ان تسمي بالالف من لا اسما زدت على الالف الفا ثانية فتجتمع الفان ساكنان فتحرك الاولى منهما بالكسر لالتقاء الساكنين فتنقلب ياء
بانكسار ما قبلها فتصير اي ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين فتزيد على الياء ياء اخرى وتدغم الاولى فيها فتقول ايّ كما تقول اذا
سميت في الخافضة اسم رجل في قال ابن جني فان بنيت من هذه الكلمة فعلا على حد قولك كوفت كان وقوفت فاقاو سيت سيا وعيت عيا ان تقول
اويت الفا قال وانما جعلنا قياس عين هذه الكلمة ان تكون واوا ان تكون ياء لانا لما زدنا على الالف الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم
ثلاثة احرف صارت الالف المزيدة المجهولة ثانية عينا او في موضع العين وجب حملها واما امام سيبويه ان يعتقد فيها انها منقلبة عن واو حملا على باب
طويت وشويت لانه اكثر من باب حييت وعييت فصارت اي كانها من باب قوي وشوي ونحوهما مما عينه واو فكما انك لو بنيت من القوى والشوى فعلت لقلت
قويت وشويت فاظهرت العينين واوين فكذلك تقول في فعلت من اي التي ادى اليها القياس اويت فهذه مسئلة قد كفاني ابن جني فيها التعب
ادانا وجه القياس فيها فينبغي ان اراد ان يصوغ منها امثلة على صورة بعض امثلة كلام العرب ان يجريها مجرى اوى ياوي ويركب على ذلك قياسه
فيقول في مثال جعفر منها اياوى وفي مثال سفرجل اويا وفي مثل جحمرش ايي وفي مثال اقنه اياه ونحو ذلك وبالله التوفيق وفي المسائل

للامام ابو محمد بن السيد البطليوسي مسئلة وردت من الشعر منظومة في ابيات من شعر وهي * جوابك يا ذا العلم اني لسائل عن
اشياء من ذا النحو تخفى وتعظم * فاورد علينا من كلامك شافيا * تبين به كل البيان وتفهم * فما بال الافهام تدعو بتجي * فوائد اتحل وعن مبهم علام

نعل التي عليه غيره فتستقيم وهو الصحيح المسلم * ويبنى ان اضحى سواء في اعلاله وهو العليل المسقم * وما القول في لا باس ان يك معربا * فيحذف التنوين نكر
معظم * وان يك مبنيا فقولك نصبه * بلا خطا يحمى عليك ويرسم * وان يك مبنيا لديك ومعربا * فهذا التكراد هي في النفوس واعظم * فتبرد غليلا في
النفوس كانها * لهيب ظما حول علمك حوم * ولم صرفوا ما كان وصفا مؤنثا * كما قلته في الوصف بالمنع يحكم * ولم يصرفوه اسماء الذات معرفا
وذلك بطل يبطل الباب معظم * ايصرف والتانيث فيه محقق * ويمنع ان كان لغو ويجرم * فقرطس بسهم العلم اغراض مطلبي * ولا تك فيه
الظن بالغيب ترجم * فاجاب ابو محمد بن السيد رحمه * سالت لعمري عن مسائل تقتضي * جوابا وتنبيها لمن يتعلم * لان اطراد الحكم ليس بلازم * اذا اوجبته
علة ليس يلزم * وقد اوجبوه في مواضع جمة * بلا علة تقضي بذاك وتحكم * سوى علقة تقتضيه وتناسب * تخفى يراه الماهر المتقدم * لان تصاريف
الكلام شبيهة * بشتى فروع عن اصول تقسم * فتشركها منها اجزاء اسماء التي * تناسبه فيما يصح ويسقم * وفي كل علم ان نظرت تنازع * كثير واقناع
وظن مرجم * وما النحو مختصا بذلك وحده * لمن يكسر التشعير عنه وينعم * ولكن له فيما وجدنا نظائر * يراها بعين اللب من يتوسم * فلا تطلبن في
كل شي حقيقة * فلم تك تعدو ان فعلت وتظلم * ساضرب امثالا لما انا قائل * لها موقع في لب من يتفهم * الم تر ان الداء يسري دفينه * فيقضي بعدواه
الصحيح ويولم * وينزع عرق السو من بعد غاية * فيكسبه في النسل داء يعظم * كحذفهم للهمز من يكرم الفتى * مشاركة فيما جنى المتكلم * وحذفهم واو الوعد
حملا على التي * بعل وذا حكم من النحو محكم * كذاك قرين السو يردي قرينه * وينجي من الشر المبعاد ويعصم * لذلك اردى من جهينة بابنها * مقارنة الجار
التي نهفض * وينجي قريشا ان يصاب ببابنه * تناءى قرين السوء فهو مسلم * الم تروا ما نجت اذ تباعدت * عن اللام من داء غدت فيه صيم * وللجار اسباب
يراعي مكانها * وللرحم الدنيا حقوق تقدم * كصحة عين الفعل من عور الفتى * لصحتها في اعور والله اعلم * وكاجور واصحت لاجل تجاور شفاعة
ذي القرب لمن هو مجرم * وقد عموا التصحيح للواو فيهما * ارادة تنبيه على الاصل منهم * كما عرلت بالنحل والطول بالفي * فاجوف باسعد
وان شئت اجريت التحكم فيهما * كمجرى حروف اللين ان كنت تفهم * كان يرمي القوم او يعد الفتى * سواء اذا جاذبتا وحين يجزم * ومثل جانب
عندهم * عدت بحري في باب النحو محكم * ومكروه شبه بذلك ومحبب * وتهلال ان حصلت في لي ومريم * وقد جعلوا الاسم المسمى كونه * على وزن مثال الفعل
فيما يسموا * فقالوا المن يشكي الخليل ويشتكي * الام ولكن بالتالوم * وقد يلحقون الضد طورا بضده * كريب فتى ابدى ولم ينل مغنم جواب

مسئلة الثانية ولا باس في اعرابه وبنائه * باتيهما قلت اعتراض ملزم * لحذفك تنوين الذي هو معرب * وذلك راي عندنا لم يسلم
وان يك مبنيا فتيم وصفه * على لفظه والنكر في ذا اعظم * وجعلك للضدين اعظم شنعة * ولم يتوهم فيه ذا متوهم * وقد اكثروا فيه المقال وشنعوا
الى ان املوا الناظرين وابرموا * واكثر ما قالوه ما فيه طائل * لقارئه الا الكلام المغمغم * فمن قائل ظن البناء وقائل * بمضارع اعرابا فقال الراي
احكم * كما ضارع الاعراب في عمرو البنا * اذا قلت جاءت لا سنا اكرم * توسط بين الحالتين فادرم * خفي على غير النحارير منهم * لذا كثر الاشكال
فيه فلم يبن * وخلط فيه كل من يتكلم * ويشبه حال المنادى كلاهما * عن من النحو مخصوص بهذا ويعلم * لذلك جاز الحمل للوصف فيهما * على اللفظ والمعنى
كما جاء عنهم * فهذا الذي اختاره فيه لانه * لمبصر اهدى سبيلا واقوم * جواب المسئلة الثالثة وليس تعدى الثاني في النحو علة
لشي سوى الاعلام ان كنت تعلم * وما كان فرقا لم يعد بعلة * كذا قال فيه الفهم النبيل المعظم * يراعون في ذا الفرق كطلحة * ولحبي
وعلته ان الصفات مقيسة * على الفعل في تعريبها اذ تقسم * فقام وقامت منهما صيغ قائم * وقائمة فيما تقول وتزعم * لذا انثوا الاوصاف طورا
وذكروا * لما ادخلوا ما في الفعل منها وقدموا * وما لم يصغ منه فليس مؤنثا * كقولهم هذي لدود ومتيم * كذا ضعف اصل الشي يوهي وبعده
التي في الاسماء ان لم يجل بيا * على الفعل فالتانيث فيه محتم * وعلة سكرى او حبلى او الفردة * ولكنها كالعلتين لديهم * كذا علتا تلك الصفات كعلة

قضى فيه بالعكس الضابر مقدم ۞ اذا عد في ذاك اللزوم بعلة ۞ مسلمة فالضد في ذا مسلم ۞ فدونكما نحوي غوامض جمة ۞ من العلم لا يبدو عليهن ميسم
ضربت لها امثالها بنظائر ۞ من الحسن عن معقولهن تترجم ۞ ووديت امورا قادها الطبع سمحة ۞ وساعدني فيها القريض المنظم ۞ واكثر اهل النحو عنهن نائم
وافهامهم عنهن نكبوا ونكم ۞ نتيجة ذهن صاغ منهن حلية ۞ يحلى بها للعلم جيد ومعصم ۞ تباهى بطليوس بها كل بلدة ۞ وتشهد اني وجهت وتكرم
في امالي ثعلب انشد الفرزدق ۞ يا ايها المشتكي عكلا وما جرمت ۞ الى القبائل من قتل وابآس ۞ انا كذلك اذ كانت همرجة ۞ نسبي ونقتل حتى يسلم الناس
قال قلت له لم قلت من قتل وابآس فقال ويحك فكيف اصنع وقد قلت حتى يسلم الناس قال قلت فبم رفعته قال بما يسوءك وينوءك قال ثعلب
رفعه لان الفعل لم يظهر بعده كما تقول ضرب زيد وعمرو مضروب

في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن ابي
اسحق فقال له كيف تنشد هذا البيت وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر فانشده فعولان فقال له عبد الله ما كان عليك
لو قلت فعولين فقال الفرزدق لو شئت ان اسبح لسبحت ونهض فلم يعرف مراده فقال عبد الله لو قال فعولين لاخبر ان الله خلقهما وامرهما ولكنه
اراد انهما تفعلان ما تفعل الخمر قال ابو علي الفارسي في التذكرة سئل مروان بن السعيد الكتاني في مجلس يونس عن وزن اولق فقال الكتاني افعل فقال
مروان استحييت لك يا شيخ قال ابو علي وذلك ان اولق يحتمل وجهين احدهما ان يكون فوعلا من تالق البرق فتكون همزته اصلا والثاني ان يكون افعل
من ولق اذا اسرع لان الاولق الجنون وهو يوصف بالسرعة ويكون الق فهو مالوق اذا اخذه الاولق من البدل اللازم كما قالوا عيد واعياد انتهى
قال ابو حيان ولا ينكر على الكتاني لانهم قالوا اولق فهو مولوق قال ولو ادعى مدع ان الاصل الواو وانما ابدلت همزة كقولهم في وعد اعد لزم البدل
فيما لوق فكثر هذا اكثر من اصل كان قولا انتهى قال ابو حيان في شرح التسهيل من المسائل التي جرى فيها الكلام بين ابي العباس بن ولاد وابي جعفر النحاس

مسألة كيف تبني من جاء مثل افعللت سأل ابو جعفر عن ذلك فقال فقال اجووت فقال ابو جعفر هذا خطأ لانا لا نعلم خلافا بين النحويين
ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تنقلب ياء كما قالوا في افعل من غزوت اغزيت وفي استفعل استغزيت والوجه ارجوت
اجوى اجواء وانا مرجو مثل احمررت احمرارا وانا محمر الا انك تقلب في اجويت اجوى وتدغم في احمر محمر وقال محمد بن بدر البغدادي
قول ابي العباس افعللت اجووت تمثيل على الاصل قبل الاعلال وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد فاجووت على الاصل
اجووت وعلى الاعلال اجويت ومن قال كينونة فيعلولة ذهب الى الاصل ومن قال فيعلولة ذهب الى اللفظ
واذا بنوا مثل عصفور من غزا قالوا اغزو وقفا الفراء بتركه على هذا ولا يعله وسيبويه يعله بعد ذلك ويقول غزوى وقد رد على ابن بدر مصنف
كتاب سفر السعادة فقال قول ابن بدر فاجووت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال بالست
انا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونة وانما يمثل بالاصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عدة انه فعلة ولا تقول علة وفي غد انه فعل
ولا تقول فع ثم ان ابا جعفر لم يسأل عن تمثيل الاصل وانما سأل عما يصح ان ينطق به فالمسؤول اقتصر على تمثيل الاصل وترك ما ينبغي ان يقال
قال ابو حيان وما رد به صاحب سفر السعادة لا يلزم الا ترى ما قاله ابو بكر بن الخياط في وزن ادعوى انه يجوز ان يقال فيه افعلل وافعلى
فافعلل على الاصل وافعلى على الفرع قال وذكروا وزنه على الاصل افعو وادغم افعلل في نحو احمر فصار افعل واعل في نحو ادعوى فجاز ان يقال
افعل وافعلى في طبقات النحويين لابي بكر الزبيدي انشدنا بعض الادباء لابي عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط يا سائلي عن وزن
محمحنكك من ان ابنا وانى باني تقديره من آن مؤنثين ومن انى قولك مؤنثي فهكذا تقديرهما البس على ذي بصر يعني تصغيره لا شك
لا شك فيه كبي قرن في مثل ذا يخطى ابدع بآت وانما مرئي نفسه بالعلم تدري وبعد هذا فعين واسمعن فانني اباك استفتي

وزن

وزن فعول وعن وزن فعلول جميعا من طوى يطوي وعن فعول من قوي ومفعول اجب فاعجل ولا تبطي وكيف تصغير مطايا اسم انثى وما النحو في
الذي تلقى منه فان كنت امرا جاهلا فلست تخلي ولا تمري وعن خطايا اسما مسمى به ان كنت تصغيره تدري هل ياؤه قلب لام ابنت
لها لا بد مستبقى ام هل تعود اليها مهموزة فسر لنا تفسير مستقصي ان كان تصغير مطايا كتصغير خطايا قل ولا تخطي فان تصب هذا فانت امرؤ
اعلم من خليل النحو قال ابو بكر الزبيدي لم يصنع شيئا في قوله آن اينا وفي قوله مؤنثين لان اشتقاق ابن من الاوان فان قال قائل كيف يكون فعل
يفعل من ذوات الواو وقد حظر ذلك جماعة النحويين قيل له انه يبنى على مثال فعل يفعل مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه نصا ولذلك انقلبت
الواو وذكر القيني ان بنين مقلوب من اني ياني وذلك ايضا غلط لما بيناه فاما انى ياني فمن ذوات الياء ومنه اشتق الاني لواحد الاناء وكذلك
قوله ولا تمري انما هو ولا تمرو والذي قاله من كلام العامة انتهى قال الزبيدي واحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياء وقال في ذلك بالبلد هب
المعروف لان الواو تقلب في المضارعة لو قيل الا ترى انك كنت تقول فيه يرميي فلذلك قال ارميت والذي ذكره ابو جعفر انه لا يقال افعلوت
ولا افعليت صحيح فاما ادعويت واجاويت فهو على مثال افعللت مثل احمررت فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها في المضارعة اعني
يدعوي ولم يلزمها الادغام كما لزم احمر لانقلاب المثال الثاني الفا في ادعوى وقد كان سعيد الاخفش يبني من الامثلة ما مثل له وسئل
ان يبني عليه وان لم يكن ذلك معروفا في كلام العرب وفي ذلك حجة لابن ولاد وان كان قولا قد رغب عنه جماعة النحويين انتهى في شرح التسهيل لابي حيان
قال ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ ابي القاسم الزجاجي ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيى اقمت سنين اسئل
عن وزن ادعوى فلم اجد من يعرفه ووزنه له فرع واصل فاصله ان يكون افعل مثل احمر كانه ادعو وكرهوا ان يقولوا ذلك لان الواو
لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ولو نطقوا بادعو ثم استعملوه مع التاء لوجب اظهار الواوين كما انهم اذا ردوا احمر الى التاء قالوا احمررت واظهروا
المدغم فلم يقولوا ادعووت فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا اقرووت فقلبوا الواو الثانية منه ولا ريب ان احد الواوين زائدة كما ان الدبب في
احد الرائين في احمررت زائدة قال فان قيل فما اصل في وزن ادعوى قال يجوز ان يقول افعلل قال ولو قال قائل افعلى لكان وجها والاول
اقيس ولو قيل ابن من الغزو مثل احمر لقيل اغزوى كما قيل ادعوى وكذا جميع ذوات الثلاثة التي لامها في موضع الواو وجاريه هذا المجرى انتهى كلام
في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين بن النحاس قال المبرد بلغني ان ابن قتيبة قال ان مهيمنا تصغير مؤمن والهاء بدل من الهمزة فوجهت اليه ان اتق الله
فان هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده وانما هو مثل مسيطر قال صاحب المغرب الحميدي في جذوة المقتبس قال لي ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن
جعفر بن عثمان المصحفي الى ابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاظت نفسه بالضاد فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له فيه الخطاء دون التصريح
وهو قل للوزير السني محتده لي ذمة منك انت حافظها عناية بالعلوم معجزة قد بعط الاولين باهظها يقر لي عمرها ومعمرها فينا وقظانها جاحظها
قد كان فيما قبول حرمتها الكرم في الزمان لافظها وفي خطوب الزمان موعظة لكان شئ النفوس واعظها ان لم تحافظ عصابة نسبت اليك قدما فمن
يحافظها لا تدعن حاجتي مطرحة فان نفسي قد فاظ فائظها فاجابه المصحفي خفض فوافا فانا وعدها علما او نفاها وحافظها كيف تضيع العلوم في بلد
ابناؤه كلهم يحافظها الفاظهم كلها معطلة ما لم يعول عليك لافظها من ذا ساويك ان نطقت وقد اقر بالعجز عنك جاحظها على اثاره العالمين عنك
كانني عن الشمس من يلاحظها وقد اتتني فديت شاغلة للنفس ان قلت فاظ فائظها فاوضحنا تفر بنادرة قد بعط الاولين باهظها فاجابه الزبيدي
وضمن شعره الشاهد على ذلك انا في كتاب من كريم مكرم فنفس عن نفس تكاد تفيظ فسر جميع الاولياء وروعه وسير رجال آخرون وغيظوا القد حفظ
العهد الذي قد اضاعه لديّ سواه والكريم حفيظ وباحث عن فاظت وقد قيل فانما رجال لديهم في العلوم حظوظ روى ذا الشعر كتاب اسهل وانت قرا

تعالى الى الغباظ وهو مغبظ وسبت غباظا وليست بغايظ عدوا ولكن للصديق تغيظ ولا رهم الرحمن روحك حيه ولا هي في الارواح حين تغيظ

في تذكرة ابي حيان كيف يخفى عنك ما حل بنا انا انت القائلي انت انا انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والالف واللام لانا وقائلي الانت

جرى اسم الفاعل صلة على الالف واللام التي هي انا فابرز ضميره وهو انت فانت مرتفع بقائلي وانا خبر عن الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن انت الاول

وهو وما بعده خبر عن انا الاول والعايد الى انا الاول انا الثاني والى انت الاول انت الثاني في قائلي عايد على الالف واللام وموضع انت الثاني بعد رفع

رفع لانه خبر مبتدا وموضع الالف واللام رفع لانه خبر المبتدا الذي هو انا وانت فاعل قائلي وعن خبر عن الالف واللام قال ابن بري فيه وجهان ان تجعل الالف

الالف واللام لانا والعايد على الالف واللام والياء في قائلي لانها انا في المعنى وانت فاعل بالقائلي ابرزه لما جرى على غير من هو له اذ الالف لانا والفعل لانت

وانا خبر القائلي والقائلي وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا والثاني ان تكون الالف واللام والفعل لانت فانا على هذا مبتدا وانت مبتدا ثان

والقائلي خبر انت ولا يبرز الضمير فيه لانه جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله القائلي انت انا على طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام

والاوجان على اوله الاتراه قال في اول الكلام انا انت وهذا قال في آخره انت انا اي كيف اشكو ما حل بي منك فانا انت وانت انا فاذا شكوتك

فانما اشكو نفسي قال ولو جعلت الالف واللام والفعل في هذه المسئلة لانا لقلت انا انت القائلك فانا مبتدا وانت ثان والقائلك ثالث لانت

وفيه ضمير يعود على الالف واللام التي هي انا في المعنى ولم يبرز الضمير الذي في القائلك والقائلك وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا قال الشيخ

في سفر السعادة هذا البيت وضعه النحاة للتعليم المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم ذكر

بعض الناس مجوسين وعقد له بنصر ذكورا واناثا فاحتاج في خلال العقد الى ذكره انثى منهم فقال احدى المجوسيين فمنع من ذلك السهيلي وقال

قول الشاعر احدى بني الحرث هو كقول النابغة احدى بلي وقول آخر احدى ذوي يمن وليس في شي منها شاهد لمن زعم انه يجوز احدى المسلمين وانت تعني

مسلما ومسلمة واحدى المسلمين وانت تعني مسلمة ومسلمين لان الجمع الذي على حد التثنية هو بمنزلتها ولو جاز هذا لجاز ان تقول في حمار وناقة هذه

احدى الحمارين وما تقدم من الابيات انما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى فله عشر امثالها فانث لانه اراد عشر حسنات ولو قال النابغة هي احد

قريش او احد بلي لم يمتنع واما الذي لا بد فيه من لفظ احد فما تقدم من قوله احد المسلمين وانت تعني مسلما ومسلمة وقولك احد المسلمين وانت

تعني كذلك وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين احدكما كاذب فهل تايب فلو كانوا ثلثة لقيل احدهم امراة لفظ التذكير وقد شملهم فحكم

الجز اذن حكم الكل ولا سيما اذا كان ذلك الجز لا يتكلم به الا مضافا والاصل في هذا النفي العام تقول ما في الدار احد فيقع على الذكر و

الانثى وانما قالت العرب احد الثلثة لانك اردت معنى النفي كان المعنى لا اعين احدا منهم دون آخر ويدل ايضا على ذلك ان تغلب المذكر

على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر اقوى في القياس لان لفظ المذكر اصل ثم يدخل عليه التانيث وليس كذلك

من يعقل وقد تعدى تغليب من يعقل الجملة الى جزئها قال تعالى فمنهم من يمشي على بطنه لما كان جزءا من الجملة التي غلب فيها من يعقل في قوله تعالى

فاذا جاز هذا هنا فاحرى ان يجوز في احد ابعد او جر احدهما ان احدا يقع على الذكر والانثى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك احد الثلثة والاخر

تغليب المذكر اقوى من تغليب من يعقل لان المذكر والمؤنث جنس واحد بل نوع واحد تميز احدهما بصفة عرضية الا ترى انه لا يسوغ الحاق وتحليل

الخريرة الانثى من اجل ذكره في القران مذكرا وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل والثالث ان المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد والرابع

احدا مع انه مضاف لا يستعمل منفصلا لا يقال هذه المراة احدى ولا رجل احد قال ابن خروف احدى المجوسين صحيح يعضده السماع والقياس قال

الله تعالى قالت اخريهم لاوليهم فجمع بين تذكير وتانيث في مضاف ومضاف اليه وهو بعضه واحدى المجوسين اخرى لان تانيث الاولى غير حقيقي

ويشبه

ويشبهه قوله سبحانه هي حسبهم وقوله ما هذه الصوت وقوله وهي فرع اجمع فذكر بعض الجملة وانث بعضا وهما جميعا شي واحد ومن ذلك

قولهم اربعة بنين وثلثة رجال فانثوا المضاف والمضاف اليه مذكر وقالوا في اربعة رجال وامراة خمسة فاذا اشاروا الى المراة قالوا الخامسة ومما يدل

عليه انا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها قال تقول هذه الريح مرت بنا اتاب وقوله تواضعت سور المدينة ومثله

كثير فهذا ونحوه روعي فيه المعنى فهو اشد مما نحن بصدده واحدى بلي وامثاله الابيات فيه الحذف ضعيفا كما زعم السهيلي لكن لما كانت قبايل تجمع الذكور والاناث جاز

ذلك فيها واجازته هي احد قريش وهي احد بلي عطف ولو قيل احد المجوسين على قوله سبحانه لستن كاحد من النساء لم يجز لانه في الاية الكريمة بعد النفي والمراد به نفي العموم

ثم بين بقوله من النسا واما استشهاده بقوله في المتلاعنين احدهما كاذب فغفلة لان المفضل احدهما لا بعينه ولو عني المؤنث لانث فهو كقوله سبحانه

اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ومنع من افراد احد واحدى وقد قال سبحانه قل هو الله احد وعشرون وقوله لا يسو الجوهر احد تحليل الخريرة الانثى

فقد ذهب الى ذلك طوايف من اهل الفتا ولم يدل عندنا على تحريمها الا فحوى الخطاب وكون الالف واللام للجنس قال السهيلي لا دليل في قوله سبحانه قالت اخريهم

لاولاهم لانه لم يجتمع في الاية مؤنث ومذكر فغلب المذكر بمعنى ان احاد الامم مؤنثات من حيث الامم جمع امة وليس في جمع امة على امم نقل مؤنث الى مذكر

ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث فاذا قلت اخراهم فلم ينقص كما فعلته في احدى المجوسين لانك في احدى المجوسين نقلت مؤنثا الى مذكر وجعلت المجوسية

كانه شي مجوسي فاذا فعلت ذلك فواجب عليك ان تقول احد من حيث قلت فيه مجوسي وقد يتعقب هذا بان ضميرهم ضمير مذكرين نسا ورجال بلا

الجمع بين احدى المجوسين وبين اخريهم ان لفظهم لم يستعمل حتى صح من كان ينبغي ان يقال فيه هي يقال فيه هو كما نقلت مجوسية الى مجوسي فانظره ايضا

فان الشاعر وهي فرع اجمع لا دليل فيهما وليسا في شي مما نحن بصدده بل يشبهان قولك هي احد المسلمين فانا نقول هي ثم نقول احد وقوله سبحانه هي حسبهم

كقولك امراة عدل وقوله وهي فرع كقولك المراة انسان واما قوله ما هذه فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه في شي وانما اضطر فانث لان الصوت في معنى الضجة

اشد له ايضا بثلثة بنين واربعة رجال ليس من الباب في شي واشد له بخامس خمسة كذلك لان خامس من باب اسم الفاعل كقائم وقاعدة واسم الفاعل

يجري على اصله ان كان لمذكر فهو مذكر وان كان لمؤنث فهو مؤنث فقولك خامس خمسة كقولك ضارب الرجل قال ابن خروف في هذا اذا كان اسم الفاعل

ينبغي ان يجري على اصله فكذلك احد واحدى واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللبس الذي يدخل في احدى قال السهيلي واما استشهاده

بنحو هذه الريح والابيات التي انشدها سيبويه فلا حجة في شي من ذلك واما قوله واحدى بلي وامثاله الاحاج انما قصدت انه لا يلزم عن وجود احدى

ان تقول احدى المجوسين فان بينهما فرقا وهو ان المجوسين لا يشتمل على جملة نسا كما يشتمل عليها القبيلة واما رده علي في قوله عليه السلام احدهما

كاذب فهذيان لانه لم استشهد بالحديث الا على تغليب المذكر خاصة واما رده المنع من افراد احد واحدى واستشهاده بقوله سبحانه قل هو الله احد

فليست الاية مما نحن فيه واما قوله وقد ذهب الى تحليلها دون الذكر طوايف من النقاد فتعقب سخيف انتهى قال ابن الحاج ورد ابن خروف هذه الفصول

كلها بما لا يشفي وابان انه لم يفهم عن السهيلي شيا ولم يذكر ابن الحاج الرد مسئلة اكل ذي ناب من السباع حرام قال ابن خروف في هذا للسهيلي

الحديث من سوء التاويل والهذر والافتيات على رسول الله صلعم ما لا خفاء به اعاذنا الله مما ابتلى به وانما ارتكب عظيمه بحب استنابه فالمها وذلك انه قال

يجوز ان يحمل الحديث على اصل رابع وهي المضارعة فان الله تعالى اذا حرم شيا حرمت الشريعة ما يضارعه كما حرم ما يضارع الزنا مضارعة قريبة

كره ما يضارعه من بعد كالنظر والقعود في موضع امراة قامت عنه حتى يبرد ونحو ذلك من عمر والتلذذ بشم الطيب على امراة ونظايره كثيرة فلما حرم الله

الخنزير حرم رسول الله صلعم ما يضارعه وبه ذكر في الناب والصفة الخنزيرية فحرم الله سبحانه الاصل وحرم رسوله الفرع والكل من عند الله كما حرم الله

الجمع بين الاختين وحرم رسول الله الجمع بين المراة وعمتها وابنة اخيها وهي العمة وابنة الاخ التين بنا منه عليه السلام على الاصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتا الى البد

كذلك يحرم كل ذي ناب بناء على الاصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطا منه ونظرا اليه كذلك يحرم كل ذي ناب بناء على الاصل الثابت من تحريم الخنزير
منه ونظرا اليه قال ابن خروف فهذا الرجل يخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم شيئا بالاستنباط من غير ان يؤمر بتحريمه وقوله والكل من عند الله كلام ملفق لا يجتمع
مع ما قبله ولرسول الله صلى الله عليه وسلم البراءة والتنزيه مما نسب اليه قال السهيلي ما اجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره احد وهو مسطور في مختصر الطبطلي
مؤلفه ذكر انه عليه السلام يستنبط الشرائع وهذا الجاهل من جفاة المقلدين ملصق على طريقة التقليد كلام الطبطلي واستنباط الرسول صحيح لا يدفع
في نبوته ولا ينكره الا جلف جاف فكل ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم مما لم ينطق به القرآن وان كان متضمنا لكل شيء فهو شيء على هذا المنحى واذا لم يستنبط
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن هذا يستنبط مسألة قال السهيلي في قوله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير الالف واللام بدل لان على معنى الالفاظ
والاعتبار وفهم ابن خروف عنه انه يثبت للالف واللام معنى ثالثا او رابعا وهو معنى الالفاظ فرد عليه بانه قال ما لم يقل احد قال السهيلي
رادا عليه انما اردت ان الله سبحانه لما خاطب اهل الكتاب بهذا فاشار الى الجنس المعروف من القردة والخنازير التي مسخ من سلف من الامم
حينها وصورتها لم يكن بد من الالف واللام الدالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الالفاظ والاعتبار والتخويف ولو قال قردة
وخنازير لم يكن فيه ذلك مسألة من تخريج ابن خروف تبلغ من وجوه الاعراب الفي الف وجه وسبعمائة الف وجه واحد وعشرين
وسبعمائة وجه وهي هذه ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وادك قاصدك معجبا خالدا في داره يوم عيد فترفع الضارب بالفعل
الشاتم نعته والقاتل نعت ثان ومحبك ونصب القاتل ووادك نعته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بضرب وخالدا في داره يوم
عيد فترفع الضارب بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعت ثان ومحبك ونصب القاتل ووادك نعته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بضرب
وخالدا بمعجب ولك رفع قاصدك بالابتداء وخبره محذوف او هو خبر محذوف المبتدا ونصبه باعني وعلى الحال من القاتل ومن الضارب او
لوادك فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب وادك باعني او الحال للقاتل وللضارب او مفعولا ولك رفعه بانه خبر او بالعكس فذلك
لك في محبك النصب بالقاتل وباعني والرفع بالابتداء وبالخبر فذلك ٨ ع الك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وباعني ورفعه بالابتداء وبالخبر
وخفضه تشبيها بالوجه الحسن ورفعه بالنعت ٩ ع مع كل منها نصب معجبا بالحال للقاصد وبالحال للكاف من قاصدك وبالحال من الضارب
ونعتا القاصد ونصبه بضرب ٣ مع كل منها فخالدا بضرب ورفعه بضرب وبنصب الضارب ولك جعل خالد بدلا من الضارب
ولك عطفه عليه عطف البيان ونصبه باعني ورفعه بالابتداء وبالخبر ونصبه بمعجب ٤ مع كل وجه منها ان يجعل في داره متعلقا بالضارب
او بمحبك ٢٧ او بوادك او بقاصدك او بخالد وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك الى العدد المذكور قال ابن الصائغ
سئل العلامة مجد الدين الروذراوري عن قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فتكلم عليه فاعترض عليه ابن مالك فانتقض
لكلامه وطعن في كلام ابن مالك وهذا ملخص كلاميهما مع حذف ما لا تعلق له بالمسألة من الطعن والابتداء قال الشيخ مجد الدين استشكل
تذكير القريب مع تانيث الرحمة وتخيل الافاضل من قدمائهم في الجواب وجهين احدهما ان الرحمة بمعنى الاحسان وهو مذكر الثاني ان الرحم
مصدر والمصادر لا تجمع ولا تؤنث هذان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما وقال الفراء القريب اذا كان للمكان وكان ظرفا كان بلا
هاء واذا ضمن معنى النسب والقرابة دخلت الهاء تقول في الاول كانت فلانة قريبا مني وفي الثانية فلانة قريبتي قال وهذا كله تصرف في كلام الله
تعالى بمجرد الظن وهلا كانوا كالاصمعي فانه اعلم المتاخرين بكلام العرب وكان اذا سئل عن شيء من كلام الله تعالى سكت وقال لو انه غير كلام
الله تعالى تكلمت فيه والقرآن انما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع اشعارهم فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس اذا سئل عن مشكل القرآن

يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول الشعر ديوان العرب والجواب الحق ان القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي قال امرؤ القيس برهرهة رودة رخصة كخرعوبة البانة المنفطر فتور القيام قطيع الكلام تفتر عن ذي غروب
خصر وقال في لفظ القريب له الويل ان امسى ولا ام هاشم قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا وقال جرير اتنفعك الحياة وام عمرو قريب لا تزور ولا تزار
واغرب من ذا ان لفظة واحدة قد اجتمع فيها التانيث الحقيقي وغير الحقيقي وهي لفظة عين ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاء وهي في قول جميل كان لم نحارب
يا بثين لو انها تكشف غماها وانت صديق وقال جرير دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا باسهم اعداء وهن صديق فلو عرف القوم بعض الاستشهاد ان
لما وقعوا في ذلك وقال العلامة جمال الدين بن مالك فعيل وفعول تشابها في اللفظ والوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول
فعيل اخص من فعول فذلك فارق باشياء منها كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل وانما حق هذه الصفات
ان تكون على زنة فاعل لانها من فعل يفعل فاستغني بفعيل ولا حظ لفعول في ذلك ومنها اطراد بنائه من فعل كشريف وظريف وكريم وليس لفعول فعل بطريق
مساو ومنها كثرة مجيئه في صفات الله تعالى واسمائه كسميع وبصير وعلي وغني وقريب ورقيب ولم يجئ فيها فعول الا رؤوف وودود وعفو وغفور وشكور
ثبت انه فائق لفعول في الاستعمال فلا يليق ان يكون له مساويا بل الاولى ان يكون الامر بالعكس او ينفرد كل منها بحكم هو به اولى وهذا هو الواقع فانهم خصوا
المفهوم من فاعل بان لا يلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وان ذكر فيه فقالوا رجل صبور وامراة صبور وكذا شكور ونحوهما الا ما شذ من عدو وعدوة
فان قصد بالتاء المبالغة لحقت المذكر والمؤنث فقيل رجل ملولة وفروقة وامراة ملولة وفروقة ولا يقدم على هذا الوزن معنى فاعل لحقته التاء
وركوبة ونحوه ولم يجئ شيء من هذا الا النقل فلما كان لفعيل على فعول من المزية ما ذكرته استحق ان يخص باحوط الاستعمالين وهو التمييز بين المذكر
كجميل وجميلة وصبيح وصبيحة ووصي ووصية ونحوه وان كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث كرجل قتيل وامراة قتيل
وان لم يصحب الموصوف وقصد تانيثه انث نحو رايت قتيلة بني فلان هذا هو المعروف وما ورد بخلافه فلك ان تعده نادرا او تتلطف في توجيهه بما يلحقه
بالظاهر ويبعده عن الشذوذ فمن ذلك قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وفيه ستة اقوال احدها ان فعيلا وان كان بمعنى فاعل فقد جرى
مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حين قالوا خصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة فحمل على
جميلة وقبيحة في لحاق التاء وكذلك قريب من الاية الكريمة حمل على عين كحيل وكف خضيب واشباههما من الخلو من التاء ونظير ذلك قال من يحيي العظام
وهي رميم الثاني انه من باب تاول المؤنث بمذكر موافق في المعنى كقول الشاعر ارى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا فتاول الكف وهو
مؤنث فذكر صفته لذلك وكذلك الرحمة متاول بالاحسان فذكر خبرها وتاولها بالاحسان اولى من تاول الكف بالعضو لوجهين احدهما ان الرحمة
معنى قائم بالرحيم والاحسان بالراحم المرحوم ومعنى البر في العرب اظهر منه في الرحمة الثاني ان ملاحظة الاحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين
مقابلة للاحسان الذي تضمنه ذكر المحسنين فاعتبارها يزيد المعنى قوة فصحت الاولوية ومن تاول المؤنث بمذكر ما انشده الفراء وقايع في مضر تسعة
وفي وائل كانت العاشرة فتاول الوقايع بايام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري عليها فقال تسعة واذا جاز تاول المذكر بمؤنث في قول من قال
جاءته كتابي فاحتقرها اي صحيفتي وفي قول الشاعر يا ايها الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت اي الصيحة مع ما في ذلك من حمل اصل
على فرع فلان يجوز تاول مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على اصل احق واولى الثالث ان يكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مع الالتفات
الى المحذوف فكانه قال اي مكان رحمة الله قريب كما قال حسان يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل ومثله قوله صلى الله عليه وسلم ان هذين
والحرير هذان حرام على ذكور امتي اي استعمال هذين الرابع ان يكون من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اي ان رحمة الله شيء قريب

او تبلو احسانا وحذف الموصوف سايغ من ذلك قوله قامت تبكيه على قبره من لى من بعدك يا عامر تركتنى فى الدار غريبة قد ذل من ليس له ناصر اى شخصى
او انسانا ذا غربة ومثله قول الاخر فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق اى شخص صديق وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم حايض
وطامث قال كانهم قالوا شئ حايض الخامس ان يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف اليه اذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالباقى والموجب فى هذا
تانيث المذكر لاضافته الى مؤنث على الوجه المذكور كقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم ومثله بغى النفوس معيدة نعماؤها نقما
وان عمت فى طال غرورها واذا كانت الاضافة تعطى المضاف تانيثا لم يكن فيه على الوجه المذكور فلان تعطيه تذكيرا لم يكن له كما فى الاية الكريمة احرى واولى
لان التذكير اصل فالرجوع اليه اسهل من الخروج عنه السادس ان يكون من باب الاستغناء باحد المذكورين لكون الاخر تبعا له او معنى من معانيه ومنه
فى احد الوجوه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اى فظلت اعناقهم خاضعة وظلوا لها خاضعين فهذا منتهى ما حضرنى وبلغنى ان بعض الفقهاء
زعم ان اخلاء قريب من التحسين المشار اليه من التاء لم يكن الا لاجل ان فعيلا يجرى مجرى فعول فى الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وضعف هذا القول
بين وتزييفه هين وذلك ان قائل هذا القول اما ان يريد ان فعيلا فى هذا الموضع وغيره يتحتم ما يتحتمه فعول من الجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد
وضعف هذا القول بين وتزييفه هين وذلك ان قائل هذا القول اما ان يريد ان فعيلا فى هذا الموضع وغيره يتحتم ما يتحتمه فعول من الجرى
على المذكر والمؤنث بلفظ واحد واما ان يريد ان فعيلا فى هذا الموضع خاصة محمول على فعول فالاول مردود لاجماع اهل العربية على
التزام التاء فى ظريفة وشريفة واشباههما ولذلك احتاج علماؤهم الى ان يقولوا فى قوله تعالى ولم اك بغيا ان اصله بغوى على فعول
فلذلك لم يلحقه والثانى ايضا مردود لانه قد تقدم التنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا وانه لا يليق ان يكون تبعا لفعول بل الاولى
ان يكون امرهما بالعكس ولان ذلك القائل حمل فعيلا على فعول وهما مختلفان لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلان فعيلا لا مبالغة
فيه لانه يوصف به كل ذى قرب وان قل وفعول المشار اليه لا بد فيه من مبالغة وايضا فان الدال على المبالغة لا بد ان يكون له بنية لا مبالغة
فيها ثم يقصد به المبالغة فتغير بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم وقريب لم يكن له ذلك فلا مبالغة فيه والظاهر ان ذلك القائل انما
اراد حمل فعيل على فعول مطلقا واستدل على ذلك بقول الشاعر فتور القيام قطيع الكلام تفتر عن ذى غروب خصر والاحتجاج بهذا ساقط
من وجوه احدها انه نادر والنادر لا حكم له ولو كثرت صوره وجاء على الاصل كاستحوذ واعور واستنوق البعير فانه لم تكثر صوره فلا جاء
على الاصل احق الثانى ان يكون قطيع الكلام اصله قطيعة الكلام ثم حذفت التاء للاضافة فانها مسوغة لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء
وحمل على ذلك قوله تعالى واقام الصلوة ومثل ذلك قوله ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذى وعدوا وعلى هذه اللغة
قرا بعض القراء ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة اى عدته الثالث ان يكون فعيل فى قوله قطيع الكلام بمعنى مفعول لان صاحب المحكم حكى
انه يقال قطعته واقطعته اذا بكته وقطع هو وقطع فهو قطيع القول مقطع على هذا بمعنى مقطوع اى سكت فحذف التاء على هذا التوجيه ليس
مخالفا للقياس وان جعل قطيع مبنيا على قطع كسريع من سرع فحقه على ذلك ان يلحقه التاء عند جريه على المؤنث الا انه شبه بفعيل الذى بمعنى
مفعول فاجرى مجراه والله اعلم فاجاب الشيخ مجد الدين وقال حق على من مارس شيئا من العلم اذا سئل عن بعض مشكلاته ان يتجنب فى جوابه الايجاز
المخل والتطويل الممل ويتوقى الزوايد التى لا يحتاج اليها فان العالم فى اذا سئل عن غويص اوضح او جز بيان من غير زيادة ولا نقصان وقد سال العبد
الضعيف عبد المجيد ابو الفرج الروذراوردى من هذه الاية بناء على استغراب من قصر فى امثال كلام العرب باعه فاستبعد حمل المذكر على المؤنث
فكان جوابه ان القران المجيد عربى واذا اطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقى فكيف لا يسوغ اطلاقه على غير الحقيقى قال امرؤ القيس له الويل

ان امسى

ان امسى البيت وقال جرير انفعل الجوة البيت فمع هذه الحجة الواضحة لا حاجة الى التاويلات والتعسفات وقد كتب فى ذلك بعض النحاة المشهورين
العصر بين هذه الاوراق المتقدمة وذكر فيها ما يقتضيه صناعة النحو وحكى ما قيل فى المسئلة مع انه لا ينبغى التطويل لان العرب لم ينقل ذلك ولا نعلم من الظن
عليهم هل كانوا يرتضون ام لا لاختلاف ما اوردت فى الشواهد فانه نقض قولهم ولا ريب فى صحته وكونه حجة والذى اورده من الاقوال التى تستنبط
والقياس وقد يكون حجة وقد لا يكون حجة وقد الح على جماعة فى ان اورد على فوايد هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكنت ابى ذلك لخفته سقطت
تنفرحتى غلبوا على رايى وقالوا هذا لا بعد فجائنى فضله فشرعت فى التنبيه على ما يرد على قوله واما ما ذكره من استثناء فعيل وفعول فى الوزن والدلالة
على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول وان فعيلا اخف من فعول وانه فاقه باشياء منها ان المراد به انه من فعل وكثرة مجيئه فى اسماء الله تعالى
واذا قامة لا يكون تبعا له وهل الامر بالعكس او متساويان الى اخره فكل هذه دعاو ونعرف ان الحجة عليها خصوصا مع المنازعة ولئن سلمت فهى خارجة
عن مسئلتنا لان السؤال وقع عن جواز اطلاق القريب على الرحمة فجوابه ذلك جار لمن لا له كذا وكذا عليه فبقية المقدمات ضايعة مبذولة لا مدخل لها
فيما وقع السؤال عنه ومثاله من سأل عن زيارة الكعبة المعظمة هل يجب اصلا فاجاب بان المتوجه اليها لابد ان يكون محرما وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة
وعدد له المواقيت فيقول له السائل انا لم اسالك الا عن وجوب زيارتها وما ذكرته بمعزل عن ذلك ويجرى مجرى هذا قول المتكلم فى فعيل وفعول ابواب المصادر
ستة فعل يفعل كجلب يجلب وفعل يفعل كضرب يضرب وفعل يفعل كذهب يذهب وفعل يفعل كفرح يفرح وفعل يفعل ككرم يكرم وفعل يفعل كوثق يثق
وكلها مشتق منه فعيل الا ان اكثره من فعل يفعل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم وقد يرد من غيره بمعنى المفعول كجريح وكليم وهزيم
ونتكلم فى فعول بما يناسب ذلك او يقاربه عند الشروع فى مسئلتنا فى لفظة القريب فى ان هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه وان كانت من نفائس
لفظة القريب فقوله فى فعول انه لم يقصد معنى الفاعل لحقته التاء كحلوبة وركوبة منقوض بقولهم ناقة حلوب التى تعصب بكباها عند الحلب وسلوب
وعجول للتى اخترم ولدها فانه وضع فعول وليس للفاعل ولا لحقته التاء وكذا الجزور والخلوج والبسوس والحصوف والسطور والتلوب وكل هذه صفات
للناقة والشاة وضعها فعول لم تلحقها التاء وليس للفاعل واما الاقوال الستة التى ذكرها فانى اشير الى ما يرد على كل واحد منها اشارة الطيف انما
قوله قريب بمعنى فاعل اجرى مجرى فعيل بمعنى مفعول كما اجرى ذلك مجرى هذا فى لحاق التاء فلا شك انه من قول النحاة لكن ما الدليل عليه فانه مجرد دعوى
ويرد عليه ان احد الفعلين مشتق من فعل لازم والاخر فعل متعد فلو اجرى على احدهما حكم الاخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدى ان كان على وجه
العموم وان كان على وجه الخصوص فاين الدليل عليه والحق ان كلا من الفعلين يطلق على المذكر بلا تاء ولا خلاف فيه وعلى المؤنث تارة مع التاء واخرى
بلا تاء اصالة كما ورد فى اشعار الفصحاء لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشذوذ والندرة وتشبيه احدهما بالاخر كما زعموا لان الاصل فى الكلام
وقد كثر شواهده لك قال جرير يرثى خالد بن الرقيق وكنت على مصيبته وارى يعتو بليلة الاجلاد فيقال حب حللت غير قصيدة فرح الرواح ودمية
لا تطلع وقال الفرزدق فداو بنه عامر وهى قريبة امامها وتدنو فى مرادا وارشف امراة وقتين وسريح وحويت وفروك وملوك وعدو فى
والوف ورسوف وامراة ملولة وفروقة وامراة عروب وسحابة ولوج ولا اسراية فى اطلاق رميم على العظام مع انها جمع تكسير مؤنث فهو
على وفاق كلام فصحاء العرب قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه الى المهلب جد الله دابرهم امسوا رميما فلا اصل ولا طرف واما الاعتراض على القول
الثانى فهو انا لا نسلم تاويل المذكر بمؤنث يوافقه او يلزمه ولو جاز ذلك لجاز ان يقال دابة زيد فكلمتنى واكرمتنى ودابة هند افكلمنى واكرمنى
بناء على ان زيدا نفس وجثة وهندا شخص وشبح واما قوله لكونه مختصا فالكف فيه يذكر ويؤنث كما فى اكثر موارده وهذا اولى من التاويل كيلا يلزم
المفسدة التى ذكرناها وحمل الرحمة على الاحسان بعيد لان اللفظ اذا دل على معنى فاما ان يدل عليه على وجه الحقيقة او المجاز والقسمان منتفيان هنا

لأن حصول المعنى بالبال لازم عند اطلاق اللفظ في كلا القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر لأن الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن في
من الرحمة في طباعه كالملك القاسي فانه قد يحسن الى بعض اعدائه لمصلحة نفسه او ملكه ولا شفقة عنده ولا رحمة واذا تبين جواز انفكاك كل عن الآخر فلا يجوز
اطلاق احدهما على الآخر ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضوا لأن كل كف عضو وان لم يكن كل عضو كفا فبينهما ملازمة الخاص والعام والملازمة
مصححة للمجاز والملازمة بين الرحمة والاحسان كما بينا فيتعذر تأويل الرحمة بالاحسان وقد سلمنا ان معنى القرب في البر الظاهر منتف في الرحمة لأن الجواز الاطلاق
منحصر في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم فيما نحن فيه قوله الثالث انه من باب حذف المضاف فذلك انما يصح حيث يحسن ويتعين كقوله تعالى واسأل القرية
فانه يتعين اضمار اهلها وههنا لا يصح اضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين اما انه لا يصح فلأن الوجه صفة الله تعالى والموصوف لا مكان له لأن البراهين
القاطعة دلت على ان ربنا لا يحل مكانا والا لكان جسما او مفتقرا الى جسم فكذلك صفته لا يكون لها مكان انتهى قال الشيخ علاء الدين الوكاني هذا
غلط وغفلة لأن الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان انتهى رجع واما انه لا يحسن ولا يتعين فلأنهما فرعا الصحة وبطلان
الاصل يقتضي بطلان الفرع واما الظواهر المشعرة باثبات المكان كقوله وارتفاع مكاني فيجب تأويلها جزما والا لبطل حكم العقل ويلزم من بطلانه
بطلان الشرع لأن صحته لم تثبت الا بالعقل نعم لو اضمر اثره رحمة الله لكان قريبا واما قوله رابعا انه من باب حذف الموصوف الى آخره وما ذكره عن
سيبويه في طامث وحائض فبالله احلف ان هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري واي حاجة الى ان يضمر في الآية
شيء فيقال شيء قريب لا يكفي في تقدير مباني كلام الله وايضاح معانيه مجرد الجواز النحوي ولا الاحتمال الاعرابي بل لا بد من رعاية الفصاحة القصوى
والبلاغة العليا واي فصاحة في ان يقول القائل شيء قريب واي لطف في ان يقال المرأة شيء حائض مع ان الشيء اعم المعلومات ولذلك يشمل الواجب
الممكن حتى بعض المعدومات عند بعض اهل العلم ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهجن وهلا قيل الهاء والتاء انما يحتاج اليهما للفرق بين
المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها اماطة للالتباس اما الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة ولكن النحاة
لفرط جمودهم على ما الفوه يظنون ان ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وان الى قوله المنتهى في معرفة كلام العرب لا خفاء في انه الجواد السابق في هذه
المضمار فاما ان يعتقد انه احاط بجميع كلام العرب انه لا يحوي الا ما قاله فليس الامر كذلك فما من احد الا ويقبل قوله ويرد منه ولو لم يكن لسيبويه الا قوله في باب الصفة
المشبهة مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى الضمير العائد على الرجل فقد خالف جميع البصريين والكوفيين فذلك انه قد اضاف
الشيء الى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء واما قوله خامسا يكتسي المضاف حكم المضاف اليه لا سيما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة نحو تقدم بها
قالتها وشهرتهم قال النابغة حتى استقرت باهل الملح صاحبة بكفر فقد غلبت عقد الاطانيب قال الاعشى كما شرقت صدر القناة من الدم قال جرير لما اتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع فبمثل هذا ينبغي ان يتمسك لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمسك بها واظنها للمحدثين فاما اكتساب التأنيث من المؤنث
فقد صح بقولهم واما تمسكه فيحتاج الى الشواهد فمن ادعى جوازه فعليه البيان واما قوله سادسا انه يكون من باب الاستغناء باحد المذكورين عن الآخر
آخره فان قوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ليس من هذا القبيل لأن المراد باعناقهم رؤساؤهم ومعظمهم وايضا فان الخبر محكوم به على الاسم فكيف يحذف
عنه ويحكم به على المضاف اليه ولو جاز ذلك لساغ ان يقول كان صاحب الربع سابغة فقال مالك الدار منشقة وقوله رحمة الله قريب وهو قريب فيفصل
الخبر من الجملة الاولى والمبتدأ من الثانية واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبر في الاولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه واما ما نمي الى من جوز فعيل
مجرى فعول وقوله انما ان يجري ذلك على العموم في جميع الصور الى آخره فهذا لم اقصده ولا ذكرت الاصالة والتبعية ولا ان هذا بمعنى فاعل وذلك
بمعنى مفعول بل انما سألت عن جري قريب على الرحمة اجيب بانه لا غرو ولا استبعاد لأن افاضل العرب وفصحاءهم قد اطلقوا الفعيل والفعول على المؤنث

الحقيقي فعلى غير الحقيقي اولى ومن جملتهم امرؤ القيس قوله الاستدلال به ضعيف لم يكن ذلك لأن العمود على وزن فعول وقد اطلقه بعض فصحاء العرب في هذا
البيت كليهما على امرأة والتأنيث فيهما حقيقي وقوله انه نادر قلنا لا نسلم به بل نظائره كثيرة وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها ولئن سلمنا انه
انه نادر فالغرض انه عربي على انا نقول ان ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لانكار ما ذكرنا وان لم يسغ فكيف احتج بقوله وقائع في مثن تسعة وقوله
يجوز ان يراد بالقطيع القطيعة والاضافة ليسقط التاء قلنا لو جاز ذلك لجاز ان يقال ماتت ابنة فلان يريد ابنته قوله وقد يجوز ان يكون فعيل
بمعنى مفعول في قطيع الى آخره قلنا ندعي جواز الاطلاق وهو اعم من ان يكون بمعنى فاعل او مفعول وكذب الخاص لا يوجب كذب العام فان جعل
الاحوال اللذان ذكرهما آنفا يتعذر صحتهما لا يقدحان في استدلالنا وقوله ان كان سرع فانما يحذف منه التاء تشبيها له بفعيل الذي في معنى مفعول
مفعول لأن هذا مشتق من اللازم وذلك من المتعدي وقوله فيما كتب لأجل ثوابه ان يقول من اجله قال الله تعالى من اجل ذلك وقال الشاعر من
اجلك يا التي تيمت قلبي وقال الآخر عليهم وقار الحلم من اجل انني بما افعلني باسمها غير معجم وقوله ان قصد به المبالغة ليس بصحيح فان قصد لا يتعدى بنفسه
بل باللام وبالى قال جرير ان القصائد يا اخيطل فاعترف قصدت اليك مجرة الادراك وقال آخر وقد للضيوف الناد حتى افوزهم اذا قصد النادي و
ونقله دعوته غير موثوق به ولا بد له من شاهد قال الداعي النميري فجاءت الينا والدجا مدلهم دعوت تشاء قد تقرب عودها آخذ لك الرواد ووصلنا
الى هنا فلنتم الفائدة فان الشيخ جمال الدين بن هشام الف في هذه القضية رسالة فلنسقها قال رحمه الله قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور الادب في ايراده وايراد امثاله ان يقال ما الحكمة في كذا تأدبا مع كتاب الله تعالى فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع
انه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الوجه مع ان الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث تقول هند كريمة وظريفة ولا يقال كريم ولا ظريف فلا نما بنت
كيفية السؤال الذي وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير السؤال انكرتها اللهم الهمنا الادب مع كلامك ولا توردنا على اعقابنا
باهوائنا وحسن السؤال نصف العلم وقد اجاب العلماء رحمهم الله باوجه جمعتها فوقفت منها على اربعة عشر وجها منها قوي وضعيف فكل مأخوذ من
قوله ومتروك ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته متعرضين له بالتصحيح والابطال بحسب ما يظهر والله يقول الحق وهو يهدي السبيل الاول الوجه
ان الرحمة في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف قال الله سبحانه سبح اسم ربك الاعلى اي سبح ربك الاعلى لانه انما يقال في التسبيح سبحان اسم
ربي انما يقال سبحان ربي والتقدير ان الله قريب لأن الاخبار في الحقيقة انما هو عن الاسم الاعظم ان الله قريب من المحسنين قلت وهذا لا يصح عند علماء
البصرة لأن الاسماء لا تزاد في بابهم انما تزاد الحروف واما سبح اسم ربك الاعلى فلا يدل على ما قالوه لاحتمال ان يكون المعنى نزه اسماء ربك عما لا يليق
بها فلا تجر عليه اسماء لا تليق بكماله ولا تجر عليه اسماء غير ما وقف فيه شرعا وهذا هو احد التفسيرين في الآية الكريمة واذا امكن الحمل على محل صحيح لا
زيادة فيه وجب الاذعان له لأن الاصل عدم الزيادة الثاني ان ذلك على حذف مضاف اي ان مكان رحمة الله قريب فالاخبار انما هو عن المكان
ونظيره قولهم مشيرا الى الذهب والفضة ان هذين حرام وكذلك قول حسان بن ثابت يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالتذكير مع ان بردى
مؤنثا اي وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد والاصل عدم الحذف والمعنى مع تركه هذا احسن منه مع وجوده الثالث انه على حذف الموصوف اي
ان رحمة الله شيء قريب كما قال الشاعر فامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر اي تركتني في الدار
شخصا ذا غربة وعلى ذلك يخرج قول سيبويه قولهم امرأة حائض اي شخص ذو حيض وقول الشاعر ايضا فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم ابخل وانت
صديق اي وانت شخص صديق وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو اشد منه ضعفا لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار اجرائها على موصوف مذكر
محذوف شاذ تنزه كتاب الله عنه ثم الاصل عدم الحذف الرابع ان العرب تعطي المضاف حكم المضاف اليه في التذكير والتأنيث اذا صح الاستغناء عنه

فمثال اعطائه حكمه في التأنيث قولهم قطعت بعض اصابعه فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف اليه في التأنيث ومنه القراءة الشاذة تلتقطه بعض السيارة
ومثال اعطائه حكمه في التذكير قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى ومنه الآية الكريمة انتهى وهذا الوجه فيه قال ابو علي الفارسي في تعاليقه على
كتاب سيبويه ما نصه هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد انما يجوز هذا في ضرورة الشعر الخامس ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث كرجل جريح وامرأة جريح نقل هذا الوجه ابو البقاء في اعرابه واقره الله عليه وهو خطاء فاحش لان فعيلا هنا ليس بمعنى مفعول السادس ان فعيلا
بمعنى فاعل قد يشبه بفعيل بمعنى مفعول فيمتنع من التاء في المؤنث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التاء فالاول
كقوله سبحانه قال من يحيي العظام وهي رميم ومنه ان رحمة الله قريب من المحسنين والثاني كقولهم خصلة ذميمة وصفة حميدة حملا على قولهم قبيحة
وجميلة السابع ان العرب قد تخبر عن المضاف اليه وتترك المضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فخاضعين خبر عن الضمير المضاف اليه
الاعناق لا عن الاعناق الا ترى انك اذا قلت الاعناق خاضعون لا يجوز لان جمع المذكر السالم انما يكون من صفات العقلاء القول ايد اولو ان
والكلاب نائمون لا يجوز انتهى ولعل هذا القول يرجع الى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه وقد قيل ان المراد بالاعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء وقيل الجماعة
وانه يقال جاءني عنق من الناس اي جماعة الثامن ان الرحمة والرحم متقاربان لفظا وهذا واضح ومعنى بدليل النقل عن ائمة اللغة فاعطي احدهما
حكم الآخر وهذا القول ليس بشيء لان الوعظ والموعظة متقاربان ايضا فينبغي ان يجيز هذا القائل ان يقال موعظة نافع وعظة حسن وكذلك الذكرى والذكر
فينبغي ان يقال ذكرى نافع كما يقال ذكر نافع التاسع ان فعيلا هنا بمعنى النسب فقريب هنا معناه ذات قرب كما يقول الخليل في حائض انه
ذات حيض وهذا ايضا باطل لان استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على اوزان خاصة وهي فعال وفعل وفاعل العاشر ان فعيلا مطلقا يشترك
فيه المذكر والمؤنث حكى ذلك ابن مالك على بعض من عاصره وهذا القول من افسد ما قيل لانه خلاف الواقع في كلام العرب يقولون امرأة ظريفة وامرأة
عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ولهذا قال ابو عثمان المازني في قوله تعالى وما كانت امك بغيا انه فعول والاصل بغوي
ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة وادغمت الياء في الياء فاما قول الشاعر فتور القيام قطيع الكلام تفتر عن ذي غروب خصر فالجواب عنه من وجهين
احدها انه نادر الثاني ان اصله قطيعة ثم حذفت التاء للاضافة كقوله سبحانه واقام الصلوة واصله واقامة الصلوة والاضافة تجوز
لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين نص على ذلك غير واحد من القراء الثالث انه انما جاز لمناسبة قوله فتور لان فعول
وفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث الحادي عشر انهم يقولون فلانة قريب من كذا يفرقون بذلك بين قريب من معنى النسب وقريب من قرب
المسافة فاذا قالوا هي قريبة من فلان فمعناه قرب المسافة واذا قالوا قريب فمعناه من القرابة وهذا القول عندي باطل لانه مبني على انه يقال في القرب
النسبي فلانة قريبي وقد نص الناس على ان ذلك خطأ وان الصواب ان يقال فلان ذو قرابتي كما قال يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي
مسرور الثاني عشر ان هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى واختلف هؤلاء فمنهم من يقدر بان احسان الله قريب ومنهم من يقدر لطف الله
قريب ومن مجيء ذلك في العربية قول الشاعر ارى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا فاول الكف على معنى العضو وهذا الوجه باطل لانه انما
يقع هذا في الشعر وقد تقدم انه لا يقال موعظة حسن انما يقال كما قال سبحانه الموعظة الحسنة هذا مع ان الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى وهذا
يقاربه في اللفظ واما البيت الذي انشده فنص النحاة على انه ضرورة شعر وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الثالث عشر ان المراد بالرحمة هنا
المطر والمطر مذكر وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته وهذه الرحمة هي المطر فقد انبنت
معنوي لا انه قد يعترض عليه من وجوه احدها ان يقال لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الاولى لم تذكر ظاهرة لان هذا موضع الضمير فان قيل

ذلك ليس بواجب قلت نعم ولكنه مقتضى الظاهر وبهذا يتضح الترجيح الثاني ان امكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل الى الخاص ولا يقال
هذا اذا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص كالتذكير لانا نقول هذا انما يقال اذا لم يكن للتذكير وجه الا الحمل على ارادة المطر كما ذكرت وليس الامر
هنا كذلك الثالث ان الرحمة التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين لان الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم واما الرحمة التي هي المغفرة
والتجاوز فانها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين وان كانت غير موقوفة عليهم لا شرعا ولا عقلا عند اهل الحق الا ان ذلك يذكر
على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين وهذا فيه لطف وقل ما ينتبه له الا الافراد ومن ثم زلت اقدام المعتزلة فانهم يجدون في خطاب
الشرع ما يقتضي تخصيص الغفران والتجاوز والاحسان بالمطيعين فينفون رحمة الله عن اصحاب العصيان فيجترئون واستكانوا يفسرون رحمته بل الحق
يختص برحمته من يشاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد هذا الذي فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد واياه نسأل التوفيق عليه بمنه وكرمه وهذا الوجه
يمكن الجواب عنه بانه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الارفاق بهم ترغيبا في
الاحسان الرابع انك لو قلت ان مطر الله قريب لوجدت هذه الاضافة تمجها الاسماع وينبو عنها الطباع بخلاف ان رحمة الله فدل على انه ليس
بمنزلته في المعنى وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بامرين احدهما ان يقال لا ندعي ان الرحمة بمعنى المطر بل ان مجموع رحمة الله استعمل مرادا به المطر الثاني
ان المطر معلوم انه من جهة الله سبحانه فاضافته اليه كانها غير مفيدة بخلاف قولك رحمة الله فان الرحمة عامة فان للعباد رحمة خلقها الله
يتراحمون بها بينهم فاذا اضيفت الرحمة اليه سبحانه افاد انه ليس المقصود الرحمة المضافة الى العباد ونظيره انك تقول كلام الله لان الكلام عام ولا تقول
قرآن الله لانه خاص بكلام الله سبحانه والانصاف ان يقال في هذا القول انه لا يخلو امر قائله من امرين وذلك لانه اما ان يدعي ان الرحمة لفظ
مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع بالاصالة للمطر كما انه موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع لغيره بالاصالة ويدعي انه موضوع
للمطر بطريق الاصالة ثم تجوز به عن الرحمة فان ادعى الاول فقد يمنع ذلك بان الذهن انما يتبادر عند اطلاق الرحمة الى غير المطر والمشترك انما
حقه ان يكون على الاحتمال بالنسبة الى معنييه او معانيه لا يكون احدها اولى من غيره وانما يتعين المراد بالقرينة ثم انا لا نجد اهل اللغة حيث
يتكلمون على الرحمة يقولون ومن معانيها المطر فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك وان ادعى الثاني فيلزم ان يكون في
فصيح الكلام ارض مخضر وسماء مرتفع ورحمة واسع ويقول اردت بالارض المكان وبالسماء السقف وبالرحمة الاحسان وهذا لا يقول به
احد من النحويين وانما يقع ذلك في الشعر او في نادر من الكلام وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بافصح اللغات
وابدع العبارات والطف الاشارات فان قلت فاني اجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله
سبحانه واذا حضر القسمة ثم قال الله تعالى فارزقوهم منه انه جاء حملا على معنى القسمة وهو المقسوم قلت الذي عليه اهل التحقيق ان الضمير عائد
على ما من قوله تعالى مما ترك الوالدان على ان القسم والقسمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكرا
يدلك على ذلك قوله سبحانه ونبئهم ان الماء قسمة بينهم اي مقسوم بينهم واعلم انه لا يبعد ان يقال ان التذكير في قوله سبحانه قريب لمجموع
امور من الامور التي قدمناها فنقول لما كان المضاف يكتسب من المضاف اليه التذكير وهو مقارب للرحم في اللفظ وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر و
قريب على صيغة فعيل وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير وليس هذا نقضا لما قدمناه لانه لا يلزم من انتفاء
اعتبار شيء من هذه الامور مستقلا انتفاء اعتباره مع غيره هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة والله تعالى اعلم بغيبه انتهى كلام ابن هشام

قال ابن الصائغ في تذكرته تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة والذاريات فقتل

عنهم فما انت بملوم وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين ونقل عن المفسرين فيها قولين الاول ان المعنى تول عن اولئك الكفار واعرض عنهم فما الملام عليك في
وادفع التذكير فان الذكرى تنفع المؤمنين ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب الثاني ان المعنى تول عن الكفار واعرض عنهم وذكر المؤمنين فان الذكرى
تنفع المؤمنين قال وعلى القول الثاني يحتمل ان تكون الآية من باب التنازع فاعترض على هذا بان شرط باب التنازع امكان تسلط العاملين السابقين
على المعمول المتنازع فيه ولذلك لم يجز سيبويه كون بيت امرئ القيس من باب التنازع اعني قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال ومن اجاز ذلك
فلما ذكره المانع ليس هذا موضع ذكره او لما ذكره ابن ملكون وقد رد عليه وانا تحرر هذا فالآية لا يمكن ان تحمل على التنازع لان ذكر لا يمكنه
العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وان وكل منهما له صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وقد نقل عن ابن
عصفور انه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده فتنازع في ان الفاء مانعة واستشهد في منعه الى ما حكي من قولهم زيدا فاضرب فقال منه
الفاء السببية كالتي هنا لا فرق بينهما اذ المعنى تنبه فاضرب زيدا وقال ايضا ان المعربين اتفقوا على تعلق يوم من قوله ان عذاب ربك لواقع ما له
دافع يوم تمور السماء مورا بواقع مع ان ما لها صدر الكلام ولم يمنع من ذلك ما عدا الامام فخر الدين واستند الامام فخر الدين في ذلك الى ان
العذاب المكنى عنه لم يقع في ذلك اليوم بل بعد ذلك اليوم في البعث وهذا اعتراض قريب لان اليوم يطلق على ذلك لانه جميعها وعلى ذلك هذا فلا مانع
من ان تكون الآية السابقة من باب التنازع واستند بعضهم في منع التنازع في الآية الى انه ذلك يتخرج على احد القولين في الجملة الاسمية التي تفتقر جوابا
هل لها موضع من الاعراب او لا فان قلنا ان لها موضعا من الاعراب ينبغي ان لا يجوز التنازع لانه يشترط في باب التنازع ان يكون كل من العاملين
له استقلال ولا ادري كيف قيل بذلك فان النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا من باب الاعمال مع صريح الجزم فيه وكذلك قوله في تعالى
واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ثم ان شرط الاستقلال لا يتجه في المسائل لم يؤمن قيد بذلك بل من جوز ذلك حتى الاستقلال فقد رد ابن
الضائع على ابن عصفور واستدلاله الذي اعني ابن عصفور على استعمال عسى فاعلا بقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وجعل ذلك دليلا
من جهة انه لا يجوز ان يعتقد ان ربك مرفوع بعسى ويبعثك محتمل للضمير لئلا يلزم الفصل بين ابعاض الصلة بمعمول غيرها اعني ابن الضائع
يمكن ان تكون الآية من باب التنازع بان يعمل الثاني ويجعل في الاول ضمير يعود على ربك فهو كما تراه قد اجاز التنازع مع ان العامل الاول
لم يستقل وانما ذلك شيء كان يقوله شيخنا اثير الدين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا وكيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال
في كلا المحتملين وهل مثل هذا جائز فتذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب قال ابن الضائع واقول ان من منع ان تكون هذه
الآية من باب التنازع فلم يستند لاقوى من ان ان والفاء لهما صدر الكلام يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله فكذلك ينبغي ان يمنع ما قبله ان يعمل
فيما بعده من جهة صدريته واذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع امكان تسلط العامل على ذلك المعمول وعلله فيما تقدم في النقل
عن سيبويه والعامل هنا اعني الاول لا يمكن ان يعمل في المتنازع فيه لما مر وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب فانه قال
بعد انشاد قول الشاعر كانما خواف اجدل قوم ولي ليس فيه الا غير الحرب وقال لا يجوز ان يعمل ولي في الحرب لان لم كي تمنع ما بعدها ان يعمل ما
في قبلها فيمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها انتهى فاقول انه من منع التنازع في الآية لم يات بشيء ان كان مستنده ذلك لان معنى قول سيبويه
وغيره من النحاة ان العاملين يشترط فيهما في هذا الباب امكان تسلطهما على المعمول انما يراد ذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ثم ان الذي
يقول بان ما يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده ان كان من اجلاء النحاة فلا يعنى به الا انه لا يصح ان يقول ضربت ما زيدا كما
لا يصح ان يقول زيدا ما ضربت وان كان من غيرهم فلا يعول عليه كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر فطوبى فما بلغا

الا كانه روى وجهان لا كره فوه حنظل وقول الآخر ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون افاد مالا من باب التنازع على اعمال الاول ولا شك في
ان ناصب الفعل عنده من ادوات الصدور وكذلك جعل قول الشاعر الاهل اتاها على ما بها بما فضحت قومها غامد منه ايضا على اعمال الثاني وكيف يعتقد
هذا وقد اشترط النحاة كلهم او غالبهم في هذا الباب ان يكون للجملة الثانية بالاولى تعلق اما بالعطف او نحوه نحو قوله كما صليت وباركت على
ابرهيم ومن اثبات العطف في ذلك ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم وقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي
والرسوم البلاقع وقوله لم يا بيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد وقوله
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران ذي ود وقوله وكنا
مدهاة كان متون جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وقوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها وقوله واذا انتهى نظارف منطرق
بحث فقد اسنه عليه كلابي وقول الآخر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال الآخر هوينني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن
آمالي وقول الآخر تولى وادنوا من اصافه في البانيات فارضيه ويرضيني وقول الآخر سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيان لا حمد لديك ولا ذم
حتى ابن الدهان نقل عن البغداديين اشتراط العطف في هذا الباب لا شك ان حرف العطف يمنع ان يعمل ما بعده فيما قبله والمثبتين لذلك محتج
بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر ولقد ارى يعنى به سيفا نه بعث الحكيم ومثلها اصبا وبقول الشاعر
بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وبقوله عهدي كيف ابكيهم اذا خف القطين وكل هذه الشواهد وغالبها يرد على من منع التنازع في الآية
وكان من سبب وقع الكلام في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وانه يجوز ان يكون ذلك من باب التنازع ولا اثر للموصول في منع ذلك ولا
يقال ان ان والفعل لا ينصب ولا يجوز التنازع لان من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير لانا نقول لا يمتنع ان يعود الضمير على مثل ذلك ومنه قوله تعالى
والله يعلم متقلبكم ومثواكم وقوله وان تعفوا اقرب وكان ايضا تقدم الى مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك وانه يجوز ان يكون
في ذلك على تقديره على السنة رسلك واذا استقر جواز التنازع في الآية فاعلم انه على اعمال الثاني والقاعدة في مثل ذلك ان الاول اذا طلب منصوبا حذف
على المختار ان كان مما يجوز الاستغناء عنه ولكن بقي النظر هل تقدره ضميرا او ظاهرا والاولى ان تقدره مضمرا لان ذلك شان باب التنازع فان قلت فقد تقرر
انه متى دار الامر بين شيئين وكان احدهما هو الاصل وجب المصير اليه قلت نعم الامر كذلك الا لعارض وههنا ثم ما يمنع من ذلك وهو انه اذا كان من باب
التنازع وجب القول بان الاول ضمير وساغ لثبت الجملة الثانية بالاولى ولم يقبح من جهة انه ليس مذكورا لفظا ولو لم يكن كذلك لا استحال المسئلة
ولم يكن اذ ذاك من باب التنازع وهذا فرق ما بين المحذوف الدلالة او التفسير فتنبه لذلك فاني لم اجد احدا انتبه عليه ومما يقوي ذلك صنع النحاة
كالخفاف في شرح التنازع في الحال والتمييز فلا يقال جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على التنازع والسبب في ذلك انه اذا بدا في التنازع من اعملت
الواحد اضمرت في الآخر اما وتحذفه واما وتبقيه والا فلا شك انه يجوز جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على انك حذفت من الاول لدلالة الثاني عليه هذا
مالا اعتقد فيه خلافا انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ومن خطه نقلت سئل شيخنا ابو حيان هل يجوز مثل قام زيد وعمرو وخالد
كلهم فافتى بالجواز قياسا على التثنية قال او لا يبو حيرو شرط لها وقياسا على النعت نحو قام زيد وبكر وعمرو العقلاء لاشتراكهما في انهما تابعان بغير
واسطة انتهى قال ابن مكتوم ويقتضي النظر عدم الجواز لان مثل ذلك لا يحتاج الى التاكيد لكونه نصا في المراد منه فليتامل وفي هذه التذكرة قال
ابن الابرش سالني الوزير ابو الحسين بن سراج عن قول طفيل وراكضة ما تستجن بجنة بعير حلال غادرته مجعفل فقال لم نقل النحاة ان اسم الفاعل
اذا وصف بطل عمله وقد وصف هذا بقوله ما تستجن بجنة واعمل في بعير حلال وكان يجب ان لا يعمل قلت له الذي قال ذلك انما نوى الاعمال قبل الصفة

وكذلك فعلها هنا فاستحسنه قال ابن الابرش ثم انى رايت لابن جني ان هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في ادكنه وليست بصفة انتهى وفي التذكرة
المذكورة قال ابو الفتح عثمان بن جني سالت ابا على عن اعراب قوله غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه فقال ان مبتدا وما بعده صفة له وخبره
الزمان ثم حذف المبتدا مع صفته وجعلت اظهار الهاء موذنا بالمحذوف لانك انما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع اليه فصار اللفظ بعد الحذف
والاظهار غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن قال وان شئت قلت انه محمول على معنى كما حملت اقل امراة تقول ذلك على المعنى فلم تذكر في اللفظ خبر الاقل
انه مبتدا وقد اضفت اقل الى امراة ووصفت المراة بتقول ذلك كانك قلت قل امراة تقول ذلك فلم تحتج اقل الى خبر لانها في معنى قل وكذلك حمل
على المعنى قول من قال خطيئة يوم لا ادرك فيه على معنى يوم خطاء لا ادرك فيه وما حمل على المعنى كثير في القران وفصيح الكلام انتهى كلام ابي الفتح رحمه الله
قال ابن الحاجب في اعرابه لا يصح ان يكون عامل لفظي هنا يعمل في غير واذا لم يكن عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا فلا يصح ان يكون مبتدا
لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا الثابت لا يستقيم لانه اما على زمن واما ان ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته
مبتدا لم يكن بد من ان يكون غير له وغيرها هنا ليس له وانما هي لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غير ابيه مرتجل لكان في غير ضمير عايد على رجل ولو قلت رجل
غير متاسف على امراة مرتجل لم يستقم لان غير لما جعلته في المعنى للمراة خرج عن ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متاسف عليه مرتجل جاز لانه
في المعنى للضمير والضمير عايد على المبتدا فاستقام فتبين ايضا انه لا يكون مبتدا لذلك وان جعلت الخبر محذوفا لا يستقيم لامرين احدهما
انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تشعر بحذفه ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعلته خبر مبتدا مقدم لا يستقيم لامور
منها انك اذا جعلته خبرا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير فلا يصح ان يكون خبرا الثاني انا قاطعون بنفي الاحتياج
الثالث ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة فتبين اشكال اعرابه كذلك واولى ما يقال فيه انه اوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدا
من اول الكلام فكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر به اتى بظاهر كان المضمر فصار
العبارة فيه كذلك وهو جيد حسن ولا بعد في مثل ذلك فان العرب تجيز ان بكرا مني زيدا انا كرمه وتقديره اني اكرم زيدا ان بكر مني فقد وقعت
زيدا مقام الضمير الخوه عن الظاهر فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال انهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى
غير وذلك واسع في كلامهم فكانه قال لا متاسف على زمن هذه صفته ويدل على استعمالهم غيرا بمعنى لا قولهم زيد عمرا غير ضارب ولانهم لا يقولون
زيد عمرا مثل ضارب لان المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف اليه ولكنه لما كان غير محمولا على لا جاز فيها ما لا يجوز في مثل وان كان بابهما واحدا واذا كانوا قد استعملوا
اقل رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلان يستعملوا غيرا بمعنى لا مع موافقتها لا في المعنى اجدر فان قيل فاذا قدرته بمعنى لا فلا بد
فلا له من اعراب من حيث انه اسم فما اعرابه قلنا اعرابه كاعراب اقل رجل يقول ذاك فهو مبتدا لا خبر له استغناء عنه لان المعنى ما رجل يقول ذاك واذا
كان كذلك صح المعنى من غير احتياج الى خبر ولا اشكال بمبتدا لا خبر له اذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقائم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا لا
مقدر محذوف والزيدان فاعل به فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في معنى يقوم الزيدان وكذلك قول بعض النحويين
في مثل ذلك ونزال انه مبتدا وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل وهذا هو الصحيح فيه وقد ذهب كثير الى انه منصوب
مصدر وكانه قيل في نزال انزل نزالا وهذا عندي ضعيف لانه لو كان كذلك وجب ان يكون معربا بمثابة سقيا ورعيا ونحن نفرق بين سقيا ونزال
نزال فكيف يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني والله اعلم وقال ابن مكتوم في موضع اخر من
تذكرته ماسوف مفعول من الاسف وهو الحزن وعلى متعلق به كقولك اسفت على كذا اسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفا واسف عليه في موضع

قوله بالهم نصب على الحال والتقدير ينقضي مشوبا بالهم وغير رفع بالابتداء ولما اضيف الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور استغنى المبتدا عن
خبر كما استغنى قائم ومضروب غلاماك عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر لان قائم ومضروب قاما مقام يقوم ويضرب فنزل كل واحد
منهما مع المرفوع منزلة الجملة وكذلك اذا اسندت اسم المفعول الى الجار والمجرور وسد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك المحزون على زيد
وما يوسف على عمرو فلما كانت غير للمخالفة في الوصف جرت لذلك مجرى حرف النفي واضيف الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور فنزلا منزلة المنفصل
بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة حيث افاد قولك غير ماسوف على زيد ما يفيده قولك ما يوسف على زيد وقال ابو حيان وتنظيره في القرا قول
المتنبي ليس بالمنكر ان برزت سبقا غير مدفوع عن السبق العراب وقال ابن مكتوم في تذكرته ذكر لي شيخنا ابو حيان ان بعض الطلبة سال ابن الخفر عن
نصب مثاله في قول الشاعر ومثاله عن قد قلت فانشده ابن الاخفر ولا انصب الامر اذ افردي مع الردى فانكره الطالب عليه السوال وذلك بحضرة
ابن الابرش فقال ابن الابرش قد اجابك لو عقلت وقال ابن مكتوم وذكر لي شيخنا انه كوتب بذلك في غرة وانه اجاب عن ذلك على الفور بما حاصله
ان مثاله بدل من فاعل فعل في بيت قبل البيت الذي هو فيه وهو قول النابغة الذبياني اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت فمقالة بدل من فاعل اتاني وهو انك لمتني وهي تروى بالرفع والنصب فمن رفع فظاهر ومن نصبها فعلى الفتح لاضافتها فبنيها
الى مبني وصار ذلك نظير قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومثل ما انكم تنطقون وقول الشاعر مثل ما اثمر حماض الجبل واذ ما مثلهم بشر ولم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكي عن ابي الحجاج الاعلم وفي هذا الجواب نظر فانهم نصوا على انه ليس كل ما يضاف الى المبني
يجوز بناؤه وانما ذلك مخصوص بما كان مبهما نحو غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فاذعن له فان كان ابن الاخضر
اراد ذلك ففيه ما ذكرناه وان كان اراد غيره فينكر في وجهه انتهى قال ابن مكتوم سالني بعض الاصحاب عن نصب يمين وشمال في قول ابي الطيب
المتنبي واقسم لو صلحت يمين شيء لما صلح العباد له شمالا فاعربتهما تمييزين ثم ظهر لي بعد ذلك انهما حالان وذاكرت بذلك شيخنا الاستاذ اباحيان
فقال لي سالني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبها فقلت له على الحال كقولي اصلح لك غلاما وتلميذا فقال يظهر لي انه تمييز فقلت التمييز الذي
على تمام الكلام وهذا البيت منه على تقديرك لابد ان يكون منقولا من فاعل او من مفعول على راي وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا في قولي اصلح لك تلميذا
فقال يصح ان يقدر يصلح لك تلمذي لم يكن معناه معنى لك اصلح تلميذا قال وحكى لي الشيخ بهاء الدين ان بعضهم حكى عن المخلص الطوخي انه اعرب خبر
صلح وجعلها من اخوات صار وبمعناها قلت له وهذا لم يثبت عن اهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به انتهى كلام ابي حيان في تذكرة ابن مكتوم قال
الشيخ جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عمرو بن الحلبي في شرح المفصل للزمخشري وانتهى فيه الى قوله الوزن الرابع عشر محمده في المشاقي قول الحسن
البصري كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل يحتمل الضمير في تكن ان يكون للمخاطب وان يكون للدنيا وكذا الضمير في لم تزل وتقديره على الاول كانك لم تكن بالدنيا
ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين ولا للذي له الحال ومثله كان زيدا قائم فقد ظهر ان التشبيه يفارق كان وليس قول من قال انها تكون للتشبيه اذا
كان خبرها اسما واما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فظن وتخيل ليس بشيء لان ما ذكرناه من التاويل لا يبقى اشكالا وجريا على حقيقتها او
تقديره ان حالك في الدنيا شبه حالك زائلا عنها وكان حالك في الاخرة الكاينة عن حالك في الدنيا بحاله لم تزل في الاخرة والاول اولى فاذا
كان الضمير للمخاطب يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهي خبر كان واذا جعلت الضمير في تكن للدنيا فيحتمل ان يكون بالدنيا الخبر ولم يكن في موضع نصب على
الحال من الدنيا او على انه صفة لمحذوف فاذا لم يجوز ان يقع الماضي حالا لا يجعلها صفة تقديره دنيا لم تكن ونصبه نبا على الحال واما على تقدير واو
الحال وكذا لم تزل فان قيل ان بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة فالجواب ان من الفضلات ما لا يتم الكلام الا به كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة

معرضين فمعرضين حال من الضمير المخفوض ولا يستغنى الكلام عنها لان الاستفهام في المعنى انما هو عنها ومما يبين ذلك ايضا قولهم ما زلت بزيد
حتى فعل لا يتم الكلام بقولك بزيد ومما يبين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول كانك بالشمس وقد طلعت وعلى ذلك يحمل قول الحريري كاني بك
تنحط يكون بك التجر وتنحطا وهذا الوجه وجه المطرزي في شرح المقامات كما في ابن يعيش لانه نزل الفعل بكلا الحال وما ذكرناه اولى
فيما ذكره اضمار فعل وزيادة حرف جر لا يحتاج اليه فيما ذكرت انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم قال ابن جني من تعاليقه انشدنا ابو علي
الموصلي يهجو طفيليا او لو طبخت قدر على فرسخ او بذرى تمر على السنور وكان يحمي القدر كل الورى بكل ماضي الحد عضب يتوركت في الشرق
يا عالم الغيب ما في القدور بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى الى مفعول واحد والتقدير يا عالما ما في القدور ومثل يا ضارب زيد اخا
عمرو تقديره يا ضاربا اخا عمرو ولا يكون بما في القدور مفعولا ثانيا العالم الذي بمعنى عارف لانك تقول عرفت زيدا فقوله بما في القدور مفعول به
نقول علمت زيدا وعلمت بزيد فيها قال ابن جني آخر بيت القاه ابو علي على اصحابه قوله لم يطيقوا ان ينزلوا فنزلنا واخو الحرب من اطاق النزولا ولم
يذكر شيئا وقال سلني عنه في وقت آخر قال ابن جني اكتفى بالمسبب عن السبب لان تقديره فاطقنا فنزلنا وفيها قال ابن جني دخلت الى ابي علي يوما وبين يديه
كانون فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على اي شيء جعلته من الكن وعلى اي شيء جعلته من كون الكانون فقلت اذا اخذته من الكن تقول ضاربون وتوقفت
في الاخر فقال ضربون لان كانون على هذا فعلون وفيها قال ابن جني جرى حديث شهريار عند ابي علي فقال لي ذكر المبرد ان المبرد من قوله فغض الطرف فقال
انك تنطق بها وحدها اولى فاني اجوز فيها الاوجه الثلثة مثل مدّ ومدُّ ومدِّ والرفع على هذا اجود ثم دخلت الالف واللام في الاسم الذي يليها فحرك
الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع فان اوليتها اسما الالف واللام قبل ان يحرك الضاد الثانية فاني اجوز الكسر ولا اجوز الضم لان التحريك الان لالتقاء
الثالث وهو لام التعريف لا يصح فيه اتباع لان التحريك من الثالث لا من الثاني قال فقال لي المبرد ما كان عندي ان الاخفش مثل هذا وفيها قال ابن جني
ابو علي الفارسي سالت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف السؤال بعد ان اعدته ثلث مرات وهو كيف تبني من واى مثل كوكب على قراءة من قرا قد افلح بفتح
على تخفيف الهمزة والقاء حركتها على ما قبلها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها انه في الاصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء الفا لتحركها
ما قبلها فصار ووأى فخففت الهمزة فالقيت حركتها على الواو الساكنة فصار ووا واجتمع معك واوان في الاول فقلبت الاولى همزة فصار اوا ثم جمعته بالواو والنون
اوون مثل مصطفون في الاصل فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اوان فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار اوون
مثل مصطفون ثم اضفته الى نفسك فقلبت الواو ياء وادغمتها في الياء بعدها فصار اوي وهو الجواب قال ابن جني انشد ابو علي المتنبي من كل من ضاق الفضا بجيشه حتى ثوى
فحواه لحد ضيق وقال لاصحابه كم محذوفا في هذا البيت فقال بعض الحاضرين خمسة وقلت انا ستة فتعجبوا من قولي وقد عرفنا كل ومن وجيش والهاء المتصلة به وثوى
فاين الاخر فقلت الجملة من الفعل والفاعل وهي ضاق الفضا لان من نكرة غير موصولة لان كلا لا يضاف الا الى النكرة التي في معنى الجنس فضاق الفضا مجرور الموضع
لانه صفة لمن قال الشيخ هو كما قال قال ابن جني سال بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا زيد منطلق فقال زيد معرفة ومنطلق نكرة والمنطلق هو زيد نفسه فكيف صار معرفة
ونكرة في حين واحد فاجاب بان العين واحدة والحال مختلفة ومعنى هذا ان منطلق هو زيد عينا ولكن فيه بيان حال واخبار ما هو مجهول عن زيد وهو الانطلاق
قال ابن جني قال لنا ابو علي سقط على فكري البارحة شيء جيد يدل على شدة اتصال تاء التانيث بالكلمة وهو قولك دحرجة وبابه ووجه الدلالة من
ذلك انه قد ثبت ان المشتق يجب ان يكون لفظه مخالفا للفظ المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن مخالفا له كان اياه ولم يكن احدهما بان يجعل اصلا اولى من
الاخر وقد بينت ان الفعل مشتق من المصدر فيجب ان يكون لفظهما مخالفا ولا مخالفة بين دحرج الذي هو مما هو مشتق وبين دحرجة الا بالتاء ولو جعلناها
منفصلة زال الخلاف بينهما فدل هذا على شدة اتصال التاء بها والتاثير في تغيير الكلمة الا ترى انك تقول ليس في الكلام مفعل نحو مكرم ... المثال

مع تاء التانيث نحو المقبرة قال بعض الحاضرين مضرب مثل ضرب فقعب وجهه وقال ابو زيد تغيير اكثر من التحريك والتسكين قال ابن جني سالنا ابا علي عن قولنا
ان لم تفعل ما العامل في تفعل فقال لم افعلت فان الشرط والمعنى عليه فاعلها قال انها عاملة في لم تفعل كلاهما بمجموعهما لانه نزلت منزلة بعض اجزائه والدليل
على صحة هذا قول سيبويه زيدا لم اضرب فحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله الا ان لم نزلت منزلة بعض الفعل فعملت كما عمل لو لم يكن معها ولا خلاف ولا اشكال
في جواز ان لم تفعل والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار اذا الحرف لا يكون وحده موضعا والتقدير هذا التنزيل لكن
لا علامة الجزم ان في اللفظ وانما هو مجزوم الموضع بان قال ابن مكتوم في تذكرته مسئلة قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز الشمس طالعة ليست بكاسفة
تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اختلف الرواة في رواية هذا البيت فرواه البصريون هكذا ورواه الكوفيون الشمس كاسفة ليست بطالعة ورواه بعض الرواة
تبكي عليك نجوم الليل والقمر برفع نجوم ونصب القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني واهل العلم من الرواة ونحو ومعرفة من النحاة
في تفسيره وجوه هذه الروايات وقياسها في العربية فاما ما روي الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر
عليها وتبكي يحتمل ان يكون في موضع نصب على الحال الا ان الشمس وان من اسم ليس وينصب نجوم الليل بكاسفة اشهر الجوابات واعرفها ما اخذ
والمعنى ان الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لا ظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل نجوم الليل والقمر منصوبات بتبكي نصب الظرف اي تبكي
عليك مدة نجوم الليل والقمر كما قالوا لا اكلمك سعد العشيرة ولا اكلمك سمرة ابن سعد والقارظين ونحو ذلك وهذا الاعراب يوافق رواية
الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبات بتبكي نصب المفعول به ومعنى تبكي تغلب في البكاء فهو من باب المغالبة على
فاعلته ففعلته افعله بضم العين الا في باب وعدت ونعت ووهبت فانه يجيء على افعل بكسر العين قالوا وعلى هذا يحتمل ان يراد بالنجوم والقمر
السادات والاماثل كما قال النابغة فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فان ذلك من
باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة وهذا الاعراب ايضا موافق رواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي في تفسير
من نصب نجوم الليل والقمر ان المعنى تبكي عليك ونجوم الليل والقمر اي تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريدها
وهو اغرب الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه استعظم ان تطلع الشمس ولا تكسف لمثل هذا
المصاب العظيم كما قالت الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابن الطراوة في المقدمات
في قول سيبويه باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه باوهام كثيرة فوقفت عليها وعلى بعضها من الشلوبين
وانما اوقع لهم الشك توهمهم ان الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف وقد اشرت اليها في قوله ما شانك وزيد ولا اخيه يقول بقوله لك
ويقولان ذلك على معتد في الواو واظرف ما رايت من هذا الجهل قالوا الواو الجامعة شيء نصره الفسوي في الايضاح فانه بسط القول فيها بين
والتذكير وكان فيما ذكر ان التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان وعدد منه ضروبا ثم قال وجمع الشمس والقمر فادخله في باب ما يحذف منه التاء
والاصل استعمالها ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة وان التاء لا تجوز هنا البتة وانما اخبرتك بهذا لتعلم ان هذه الاصول التي اغفلت
من اوكد الواجبات احكامها والاخذ بما يتوهم فيه نقضها وابرامها وهذه الحال نفسها اوقعت خواص اهل الاندلس في طرح الواو من قوله صلى الله
عليه وسلم اذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها واتفقوا على اسقاطها تقصيرا بالسلف وتمرسا بالخلف مع العجب بانفسهم والغفلة
عما تورطوا فيه من جهلهم ومن الحق على من لا يعلم ان يقتدي بمن تقدمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما نقلته الكافة واطبقت عليه الامة انتهى
رايت بخط ابن القماح قال ذكر القفطي في كتاب انباء الرواة على انباء النحاة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سال ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان باوجه

قراءة من قرأ ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاعراب في الاعراب فالطريق ابن كيسان ايضا ثم قال اجعلها مبنية لا معربة وقد استغنى الابنية
قال فما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال
احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وهو حسن في كتاب سفر السعادة وسفر الافادة للامام علم الدين السخاوي **مسألة** سأل عنها علي بن زيد الفصيح ابا
محمد القاسم بن علي الحريري قال ما يقول سيدنا ادام الله توفيقه في انشاد بعض الشعراء وهو قوله نعيرنا اثناعالة ونحن صعاليك انتم ملوكا وعلى
ماذا عطف قوله ونحن وعلى اي وجه يعمل المبني وغيره من الشعري نحو اسمر مقبلها وابيض مجردها وهل هما من الصفات المشبهة باسماء الفاعلين اولا
فان الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل ان لا تكون جارية على يفعل من فعلها نحو حسن وكريم فان حسنا ليس على وزنه يحسن واسمر على وزنه يسمر
ويسمر فان اللغتين فيحكيهما وليس هذا شرطها انعم بايضاحها الجواب اللهم انا نعوذ بك من فتنة كما نعوذ بك ان نفتي ونعوذ بالمليك من ان نفضح
كما نعيذ بك من ان نفتضح ونستميحك بصيرة تشغلنا بالمهمات عن الترهات وتنزهنا عن التعلم للمباهاة والمباراة ونسألك اللهم ان تجعلنا ممن اذا
رأى حسنة رواها وان عثر على سيئة واراها برحمتك يا ارحم الراحمين وقفت على السؤال بين المليح بشر مصدرها وهجنة مصدرها اذ كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الاغلوطات وزجر عن تطلب السقطات والعثرات ابن سيرين اذا سئل عن عويص اشمأز منه وقال سل اخاك ابليس عن هذا
ومع هذا فاني كرهت رد السائل ولو باعني افصح من لسن الشمس اذ المهابات تخشى اما السؤال الاول فهو من مسائل المعاياة واسولة الاغاة
ولا عيب ان يجهله النحوي المدرس فضلا عمن لا يدعي ولا يلتبس وهو من الابيات التي جرى فيها التقديم والتأخير لضرورة الشعر وتقديره نعيرنا
اثناعالة صعاليك ملوكا انتم ونحن وعالة فيه جمع عائل المشتق من عال يعول وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم واما اسمر وابيض فانما
اعملا المجرى الفعل منهما على افعل وافعال المخالفين لزنتهما فهذا ما حضرني في الجواب ولعل نكتة فيه عن طريق الصواب قال السخاوي وما الذي في هذا
الجواب مستقيما لان الملوك لا يكون صفة للصعاليك وقوله في تقديره صعاليك ملوكا انتم ونحن لا معنى له وانما الصواب ان عالة بمعنى عالني الشيء
اذا اثقلني اي نعيرنا باننا عالة ملوكا اي نثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك فصعاليك منصوب على الحال وقوله ونحن مبتداء انتم خبره اي
ونحن مثلكم فكيف تعيرنا قال الله تعالى وازواجه امهاتهم ويقول النحاة ابو يوسف ابو حنيفة وتقدير الشعر نعيرنا اننا عالة ملوكا صعاليك ونحن
انتم وقد جاء عال بمعنى اثقل قول امية بن ابي الصلت سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا اي اثقلت البقر بما حملت في اذنابها
من السلع والعشر واما اسمر وابيض واحمر فانهم اجروا هذا الضرب مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل وذلك اجب في قوله وعمل بعده بنات عش احب
الظهر ليس بسنام يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر وكذلك تقول في مؤنثه احمر مررت برجل حمراء جاريته كما تقول حسنة جاريته اجروا احمر مجرى
حسن وشبهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع وانها تدل على معنى ثابت وشبه افعل التفضيل ايضا
بالصفة المشبهة اذا لم يكن مصحوبا بمن فكان صفة لما ذكرناه نحو اجيب وفي سفر السعادة ايضا هذه مسائل جرت بين ابي جعفر النحاس وبين ابي العباس
بن ولاد وبعث قولهما الى ابن بدر ببغداد وقال مع ابي العباس على ابي جعفر ميلا مفرطا وكانه قد اذنى وقال لي شيخنا ابو القاسم الشاطبي رحمه الله
وقد وقفت على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط ابو جعفر النحاس فسلك في كلامه طريق النحاة وابو العباس لم يدركها وسنقف وصدق رحمه الله
من كلام الرجلين على ما يدلك على صحة ذلك ابتدأ ابو جعفر فقال لابن ولاد كيف تبني من دجا يدجو افعللت وافعاللت وافعوعلت فقال ابو العباس اما
افعللت فادجويت واما افعوعلت فادجوجوت واما افعاللت فادجووت ايضا فقال ابو جعفر هذا كله خطأ اما ادجويت في افعللت فلا يعرف في كلام العرب
افعللت ولو جاز ان يكون ادجويت افعللت للزم ان يقول في اغزوت اغزيت لان من زعم ان الراء في جعفر زائدة لزمه ان يقول هو فعلل وان يقول في

فعلت

فعلت ولا يقول احد قال السخاوي هذه العبارة في قوله لان من زعم ان الراء من جعفر زائدة لا يجيدة لانه يوهم ان من الناس من يقول ذلك وكان
الصواب ان يقول اذ لو زعم زاعم ان الراء من جعفر ثم قال واما ادجووت في افعوعلت وافعاللت فاعجب في الخطاء من الاول لانا لا نعلم خلافا بين النحويين
ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب ياء كما قالوا في افعلت في غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه عند ابي جعفر
ان لا يبنى من دجا الا افعاللت فيقال ادجويت ادجوى ادجواء فانا مدجو مثل احمررت احمر احمرارا فانا محمر الا انك تفك في ادجويت وتدغم
في احمر محمر وهو كثير في كلام العرب نحو ابيضضت واصفررت قال محمد بن بدر انما قال في افعللت ادجويت بالياء لانها مبدلة من الواو والمبدل من الحرف
نائب بمعنى البدل والزائد يمثل على اللفظ قال السخاوي هذا خطا لان هذا الوضع لقيل في قال فياع وقنة قال ابن بدر واما جوابه في افعلت وادجووت
وفي افعاللت ادجووت ايضا فانه تمثيل على الاصل قبل الاعلال وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد فافعللت على الاصل
ادجووت وعلى الاعلال ادجويت ومن قال كينونة فيعلولة ذهب الى الاصل ومن قال فيعلولة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا غزووو
فالفراء ابن كيسان على هذا ولا يعلمه وسيبويه يعلمه بعد ذلك فيقول غزوي قال ابن بدر وقول ابي جعفر لو جاز ان يكون ادجويت انه تمثيل على الاصل
غير صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال بالبيت انا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونة وانما يمثل بالاصل الابقح تمثيله على اللفظ كقولك
في عدة انه فعلة ولا نقول علة وفي عد انه فعل ولا نقول هو فعع ثم انه لم يسأل عن تمثيل الاصل وانما سأل عما يقبح ان ينطق به فالاقتصار على تمثيل الاصل وترك
ما ينبغي ان يقال **المسألة الثانية** قال ابو جعفر سألني هذا الفتى فقال كيف تقول ضرب زيد فقال كيف تتعجب من هذا الكلام فقلت ما
اكثر ما ضرب زيد فقال فلم لم تجز التعجب من المفعول بلا زيادة كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة فقلت لان التعجب يكون الفعل فيه لازما فاذا قيل اخرج ابا
التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا كما تقول قام زيد ثم تقول ما اقوم زيدا فمعناه على مذهب الخليل شيء اقوم زيدا فاذا جئنا الى ما لم يسم فاعله لم يجز ان تتعجب منه حتى
يبتدئ في الكلام انه لا فاعل فيه فقال لم لا يخلو المتعجب في حال الزيادة من ان يكون كان فاعلا في الاصل او مفعولا فان كان مفعولا في الاصل فقد نقضت
قولك بانا لا نتعجب الا من الفاعل وان كان فاعلا فقد لزمك ان تتعجب منه على ما قدمت من القول بلا زيادة فقلت الزمتني ما لم اقل لانه قال ان كان مفعولا في الاصل
فقد نقضت قولك والا فقد قلت اني لا اتعجب منه الا على كلام آخر فكيف يلزمني ان اتعجب منه فقال اما قولك اني الزمتك ما لم تقل فدعوى لا تنقض معها
واما قولك اني لا اتعجب منه الا بزيادة فلم يخلو تعجبك منه ان يكون واقعا عليه في نفسه وعلى الزيادة فان كان واقعا عليه فقد لزمك ما الزمتك وان كان واقعا
على الزيادة فقد تعجبت مما لم اسألك عن التعجب منه فان قلت اني انما تكلمت التعجب فان قلت اني وتعجبت من الزيادة التي لم تسلني التعجب منها لانه لا يجوز التعجب منه اذا كان
مفعولا قلنا ولم لا جاز ذلك وضربت في هذا اذا سألتك لا تتعجب منه تتعجب من غيره وهي الزيادة فقلت قد اجبتك فيما مضى من انه لا يجوز ان يتعجب منه فلبس لا على ما سألتنا
اياه سوى قال وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع الجواز وهو انه مفعول وان يقال ان ذلك فاسد فان كانت عندك الزيادة قد ملكت هذه المطالبة محال
ان يتعجب من المفعول لما بينا من ان المفعول لا يتعجب منه فيجب على من انكر هذا ان يتعجب من المفعول فكانه يجعل المفعول مفعولا وهذا محال فقال نحن اذا قلنا اجعل
الفاعل مفعولا ساغ لنا ذلك في الفاعل اذا تعجبنا منه ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك جائزا فيما قام مقامه وهو ما لم يسم فاعله والا لم يكن في موضعه
لا في مقامه قلت هو وان قام مقامه في انا يحدث عنه كما يحدث عن الفاعل ونحن نعلم انه مفعول في الاصل فكيف يقال اقيم مقام المفعول وايضا فانا اقمنا مقام
المفعول فان الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك ما يقوم مقامه فقال قد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة فانك
ان زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم الا ان يكون من زعمك انك لم تتعجب منه البتة وانما تعجب من غيره ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره فلست هذا الذي الزمته
من قولك فقد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة تبين بعض انه لا يجوز ان يقول ما احمر زيدا فاذا زدت فيه

وقع التعجب فلهذا قلت ما اشد حمرة زيد فقال اما تشبيهك احمر ونحوه بباب الثلاثي فانه خطاء وذلك انهم قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن
لونا ولا خلقة وذلك ان الخليل زعم في قولهم ما احمر زيدا وما اشبهه انهم لم يتكلموا به لانه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل لانك لا تقول ما
اياده ولا ما ارجله فالفصل في باب الثلاثي لهذه العلة فقد بان بقول الخليل الفرق بين هذين وشبهت لشيئين غريبين قلت هذا الكلام فيه تطويل
لاني انما شبهته بالالوان في انهما جميعا لا يجوزان وليس يلزمني اذا شبهته به من جهة ان اشبهه به من كل الجهات فانا اقول اذا سئلت كيف يتعجب من
قولنا انطلق زيد لا يجوز فقد صار لا يجوز في هذا كما لا يجوز ما احمر زيدا فهل يلزمني ان اكون شبهت اللون بغير اللون وانا انما شبهت به من
هذا لا يجوز كما ان هذا لا يجوز واما قوله قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا او خلقة من
اعجب الكلام لانه لا يتعجب الا من الثلاثي وما يكون اصله اصل الثلاثي وزيد عليه مثل اعطى وشبهه فانه لا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فلم يزل التعجب من
عند الاخفش لان اصله اكثر من الثلاثة وذلك عور وحول والاصل عنده اعور واحول واعوار واحوال فلما ابانه ثلاثيا ولم ندر ما اصله استثناه من الثلاثي
ولو كان من الثلاثي لما قيل عور ولا حول ولكان يقال عار وحال فتنقلب الواو الفا لحركتها وانفتاح ما قبلها وقولهم عور وحول يدل على ان اصله اعوار
واحوال واعور واحول والذي يقول في هذا انه لم يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف اصله وهذا القول شبيه بقول الاخفش قال اما قوله ما بانه استثنى
اللون والخلقة من الثلاثي انه من اعجب العجب فليس قولك بعجب لاني انما استثنيت ذلك من الثلاثي لانه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك
عور الرجل فاستثنيت ذلك لهذه العلة واما قولك انطلق زيد لا يجوز ان يتعجب منه فهذا نقض لما قدمته وذلك انك ذكرت ان الفاعل يتعجب منه
وجعلت ذلك العلة للتعجب منه وهو انه فاعل وجعلت علة الامتناع من التعجب ان يكون مفعولا فقد لزمك ان يتعجب من زيد في قولك انطلق زيد قلت
قوله انما استثنيت من الثلاثي لانه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عور الرجل يدل على انه لا يدري ما اصل عور وقد بينا ان اصله
عند النحويين اعور واعوار وانكاره منعنا ان يتعجب من انطلق زيد فهذا شيء قد اجمع النحويون على منعه الا بزيادة فما معنى انكاره ما اجمع النحويون
عليه واما قوله انك ذكرت ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك العلة للتعجب منه وهو انه فاعل فنحن لم نقل انا نتعجب منه لانه فاعل وانما قلنا
انه لا يتعجب من المفعول وبينا ذلك واما الفاعل فانه يتعجب منه في اكثر المواضع وانما منع الفاعل في قولك انطلق زيد ان يتعجب منه لان الفعل
قد جاوز الثلاثة احرف فلا يجوز ان ينقل الا بزيادة نحو قولك ما اكثر انطلاق زيد وما اشبهه **قال محمد** بن يزيد النحوي اعطى ابو جعفر
علة قياسية في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته ونجد معنى التعجب
موجودا كقولنا جل الله وعز الله على معنى ما اجل الله وما اعزه لا على معنى الخبر بانه صار جليلا ولا بانه صار عزيزا وهكذا عظم شانك
وعلت منزلتك اذا لم ترد الخبر قال الله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم وقال الله تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال
ساعدة هجرت غضوب وحب من يتغضب اي ما احبها مغضبة وقال الشاعر لم يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا
ادبا ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب سبحان الله ولا اله الا الله ولله دره وتالله وبالله ولله وانشد سيبويه لله يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والآس وقال هذا الرجل التعجب بالله تعجب وانشد لخطاب ليلي يا لبرثن منكم ادل وامضى من سليك المقانب وعلى ان اخوى ما
شبه فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لانه لا فاعل فيه ويبطل هذه العلة قول العرب جن زيد ما اجنه وما اعتهه وما اشبه ذلك واما قوله اجمعوا على ان الثلاثي
يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا ولا خلقة من اعجب الكلام ثم قال لانه لا يتعجب الا من الثلاثي او ما يكون اصله الثلاثي
ثم زيد عليه مثل اعطى وليس في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثي الا ترى ان قائلا لو قال انما صلوة الظهر اربع لم يكن في قوله دليل على

ان غيرها من الصلوة لا تكون اربعا او قال انما صلوة الظهر اربع لم يكن في قوله دليل على ان غيرها من الصلوة لا تكون اربعا او قال انما في الرقة ربع العشر لم يكن
هذا دليلا على ان غير الرقة لا يكون فيه ربع العشر **قال** السخاوي لا يخفى ميل هذا الرجل وحيفه على ابي جعفر وتغليطه فيما تكلم به الا انه يقول وليس في قوله انما
يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثي ظنا منه ان هذا كلام ابي العباس واخذ في الجواب عنه وهذا انما هو كلام ابي جعفر واما ابو العباس فانما قال قد اجمعوا على ان
الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فانكر عليه ابو جعفر استثناء اللون والخلقة من الفعل الثلاثي لان الالوان ليس فيها فعل ثلاثي ولو قال ابو العباس انما
يتعجب من الثلاثي لانحصر التعجب في الثلاثي وابين هذا كقوله انما صلوة الظهر اربع انما ذاك لم يمنع ان يكون اقل من اربع واكثر وقوله اعطى ابو جعفر علة قياسية في التعجب فقال
انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا ثم قال ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته وهذا لا يلزمه لانه لم يقل التعجب جعل الفاعل مفعولا الا في التعجب
قال ان قولك ما احسن زيدا اخرجت فيه الفعل الذي كان لازما فجعلته متعديا وكان الاصل حسن زيد فصار فاعل حسن مفعول احسن وما اورده عليه من الكلمات
التي معناها التعجب لا يرد عليه لانه انما تكلم في التعجب المبوب له الا ترى ان من تكلم في باب التأكيد لا يرد عليه ما يجيء فيه معنى التأكيد من ان واللام وما اشبه هذا
ثم قال محمد بن يزيد وقوله مثل ما اعطى وما اشبهه كالشك في العبارة كما قال لا يجوز التعجب من قولنا انطلق زيد كما لا يجوز ما احمر زيدا فهلا قال لا يجوز كما لا يجوز ان يصلى
الظهر ثلاثا ولا المغرب اربعا فانه اظهر **قال** السخاوي واين هذا من ذاك انما شبه ممتنعا في التعجب بممتنع فيه وانه يتعجب من القبيلين باشد ونحوه ثم قال محمد بن
يزيد على ان بعض النحويين لا يجوز التعجب من افعل الا على شريطته قال واما قوله ايضا فلا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فقد قال سيبويه ادم يادم ادمة وادم يادم وشهب
يشهب وشهب يشهب شهبة وقهب يقهب وكهب يكهب وصدا يصدا صداة وسود يسود وانشد لنصيب سودت فلم املك سوادي وتحته قميص من القوهي بيض بنائقه وقال غيره
ذربت عينه ذرأ والذرأة البياض وقال الراجز وقد علتني ذرأة بادي بدي وريثة تنهض في تشددي وقال الشاعر لقد زرقت عيناك يا بن مكعبر كما كل ضبي من اللؤم
ازرق واما قوله انما ترك الاخفش التعجب في عور وحول لان اصله اعور واحول واحوال قال سيبويه واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء
فضرب واستضرب ماخوذان من الضرب لان ضرب من استضرب كضرب **وقال** السخاوي هذا لا يلزم ابا جعفر لانه رد على الاخفش ما ذهب اليه وانما يلزم لو نقل عن الاخفش
ما لم يقل وايضا فان ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الاخفش فيما ذهب اليه لانه لم يقل ان عور ماخوذ من اعور واعوار ولا ان حول ماخوذ من احول واحوال
وانما قال انه في معنى ما لا يتعجب منه فلذلك لم يتعجب منه هذا ثم قال محمد بن يزيد واما قوله لو كان من الثلاثي لما قيل حول وعور ولقيل حال وعار فالقلب فيه صححت
الواو لانهم ارادوا بحول من المعنى ما ارادوا باحول فاجروه مجراه لان اصل فعل افعل ولا افعال الا ترى انهم قالوا احال واعتادوا واقتادوا بالاعلال وانما صححت
حين ارادوا معنى ما يصح فقالوا اجتوروا واعتوروا واحتوشوا لانهم ارادوا معنى تجاوروا وتعاوروا وتحاوشوا لان احدهما الاخر فهكذا عور وحول يدل على انهما اذا
ارادوا غير هذا المعنى اعلوه فقالوا عار زيد عين عمرو وساد هاقال واما قوله فتنقلب الواو لحركتها وحركة ما قبلها فليس يلزم ان يقول في ادلواد لا تحركتها وحركة ما قبلها
والوجه تحركها وانفتاح ما قبلها قال واما قول الاخفش فانما اراد به ان افعل وافعال الاصل في الاستعمال لا ان حول ماخوذ منهما وهذا قول سيبويه استغنوا عن حرم وحم
كما استغنوا عن فقر بافتقر والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الاصل **قال** السخاوي قوله ان الاخفش اراد انهما الاصل في الاستعمال فاي استعمال في عور وحول
وليس قاله بمعنى ما قال سيبويه في حمر واحمر ثم استدرك الخطاء فقال على ان افعل وافعال مطردان في الالوان نحو اسود واسواد وابيض وابياض واصفر واصفار
الا ان افعل اكثر لانه الاصل في الاستعمال قال واما حول وعور فمن باب العيوب الا انها عيبا والعيب شبيه بالادواء وليس افعل وافعال في باب الادواء اكثر الا لا يكادون
يقولون في اجرب اجراب ولا في اجذم اجذام وانما يجرونه مجرى الادواء نحو جرب وضلع وهو داخل في الداء منه في الالوان الا انهم يشبهون الشيء بالشيء اذا
قاربه فيقولون حول وعور كما قالوا وجع وضرور من ولا تكاد تجد في الالوان اسما على فعل فلا يقولون حمر ولا صفر ولا شهب قال فهذا يقوي ان العيوب مخالفة
للالوان التي لا يمتنع فيها افعل وافعال ولا يمتنع من الالوان لانه مبني له واما العيوب فاقرب الى الادواء وهذا ذكر سيبويه قال محمد بن يزيد انما لم يتعجبوا

من ضرب زيد واشباهه الا بالزيادة كراهة ان يلتبس ففرقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول وذلك انهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب اذا
ان يفرقوا بينهما ايضا في التعجب فلو قالوا في ضرب زيد ما اضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول فاتوا بالزيادة ليصلوا الى الفرق بينهما فان قال فقد
قالت العرب في جن زيد ما اجنه وهذا يبطل عليك قياسك قيل له ما اجنه وانما حمل عليه الا ترى انه جن زيد فهو مجنون داخل في حيز الاوصاف التي
لا تكون اعمالا وانما تكون خصالا في الموصوفين بغير اختيارهم مثل كرم فهو كريم ولوم فهو لئيم خصال لا يفعلها الموصوف فهكذا اجن زيد فهو
انما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فاجرى مجرى رقع فهو رقيع وبلد فهو بليد اذ كان داخلا في معناه والدليل على صحة هذا ان العرب لا تتعجب من
افعل لا يقولون ما احمره ولا ما اسوده ولا ما افطسه ويتعجبون من احمق وارعن والاهوج والانوك فيقولون ما احمقه وما ارعنه وما اهوجه وما انوكه لان
احمق بمنزلة البليد والارعن بمنزلة المريض والانوك بمنزلة الجاهل فحملوه على المعنى فهكذا اجن زيد حمل على المعنى لان العرب تشبه الشيء بالشيء وتحمل على المعنى اذا وافقه
واغرب منه من ذلك قولهم حاكم زيد عمرو برفع الاثنين جميعا لان كل واحد منهما فاعل قال اوس تواهق رجلاها يداه وراسه لها قتب خلف الحقيبة رادف
وقال القطامي فكرت تبتغيه فصادفته على دمه ومصرع السباع الا ان السباع قد دخل في المصادفة وقال لن تراها وان تاملت الا ولها في مفارق
الراس طيبا الا ان الطيب قد دخل في الرؤية وقال السخاوي انما قالوا ما اجنه لان جن لا فاعل له فهو في المعنى تعجب من الفاعل لانه لا يقال اجنه انما قال
وقال محمد بن يزيد فان قال قد قالوا ما اسرني بكذا وكذا وهذا دليل على انه يجوز ان يتعجب من ضرب زيد لانه يجوز ان يكون قيل له اسر في هذا دليل على
التعجب من ضرب زيد لانه يجوز ان يكون ما اسرني تعجبا في سررت ويكون محمولا على ما قدمناه ذكره في جن زيد فيكون بمنزلة رجل فهو مسرور وقال ويجوز ان يكون
ما اسرني بكذا تعجبا من سار اي حسن الحال في نفسه واهله وماله وفرس سار اي حسن الحال في جسمه ولحمه وضيعة سارة يعني اهلة عامرة فيكون سار بمعنى
قول السدوسي ولم يتعجب منه على هذا كما قالوا عيشة راضية اي ذات رضى ورجل طاعم كاس اي ذو طعام وكسوة فيكون ما اسرني جاريا على ما قدمنا غير خارج
عما بنينا **المسألة الثالثة** قال ابو جعفر كيف تامر من قوله تعالى لقد جئتم شيئا ادا ومن قوله تعالى ولا يؤوده حفظهما فقال ابو العباس هاتان
مسألتان اما اد فلا يؤمر منه لانه اسم موضوع للداهية والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قالت العرب اد يؤود فنطقت بالفعل ثم صرفه النحويون فقالوا
في الامر منه اديا هذا بالادغام والفتح والكسر وبالاظهار نحو اود واشل ادد قال ابو العباس التصريف فيها دعوى يحتاج الى برهان قال ابو جعفر لا يحتاج
الى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المضاعف منها قول احمد بن يحيى تقول انده عليك قميصك وتنه وتنده وبذه مثل مده ومده ومدد قال ابو العباس
هذه الاشياء كلها لا تعرف قياسا ولا يشبه بعضها ببعض الا بسماع من العرب اذ لو كان لجاز ان تقول وذ زيد وودع يدع قياسا على قام يقوم وضرب يضرب وانما
يعرف منه ما عرفت العرب استعمالها قال ابو جعفر ليس هذا قول احد من النحويين علمناه وذلك انه لا يمنع القياس في شيء من المضاعف على يد يد فنقول اد يد
واد يود كما قلنا اد يؤد ولو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب لانتقض علينا كلامها وبطل اكثر الكلام ولا يجوز قياس وذ زيد وودع يدع على المضاعف لانه معتل
استعمالهم الواو حتى تبدل فيقولون في وحد احد فلما استثقلوا الواو وكان تركها في معنى ودع وقد استغنوا عنه بترك كان بعض العرب قد قال ودع ووذر
على القياس فلا معنى لقوله لجاز ان تقول وذ زيد وودع لانه قد قيل قال ابو العباس انا لم تشبه مضاعفا بمضاعف انما اردنا ان نريك ان العرب قد تترك شيئا
في نظيره ولما قولك ان هذا معتل فليس الاعتلال يمنع من ان يبنى له مثل وذر يذر قال ابو جعفر هذا الذي زعمته من اني قلت من انه بين منه انما قلت
معتل غير لازم وكل بين خلاف هذا لاني قلت لم يبن منه ما لم يعلمه فكيف الزم اني اغتنيت بانه لم يقع منه ما امر لانه معتل ابو جعفر ولم يجب عن المسألة الاخرى وهي ولا
يؤوده والجواب ان تقول اديا هذا انظر قل لان اد يؤد مثل قال يقول قال محمد بن يزيد قول ابي العباس لا يجوز ان يؤمر من قوله تعالى اد الان العرب لم تبن منه
فعلا الذي عليه عامة اهل العلم لان الاد وصف غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام العرب للامر العظيم فحكمه حكم الاسماء التي ليست ماخوذة من الافعال وانما

تصدر الافعال عنها ولو كانت الاسماء كلها مشتقة لارتفع ان يكون في الكلام اسم البتة والدليل على هذا انه ليس احد من العرب ولا من العلماء يجيز ان يؤمر من
صاع وفرس ولا من جعفر وجحجح وسميدع ولا من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو خود وبكر ولص وسلهب وعرطل وجشم لان هذه الاسماء غير جارية
على فعل ايها نبدك على ان من الاوصاف ما لا يجوز ان يبنى له فعل متصرف في الامر والدعاء والخبر غير ذلك الاسماء المبنية للمبالغة نحو اكال واكول لا يجوز ان تعرف
منها فعل لان هذه الابنية وان كانت تعمل عمل الافعال فهي غير جارية على الفعل وانما كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز ان يتصرف له تصرف الفعل فالا يعمل عمل
الفعل اولى ان لا يتصرف له فعل وهذا قول اهل التحصيل اهل صناعة النحو ولا يقال اد يؤد فهو اد بما يقال ادي يؤدي اذا فهو اد وليس الاد هو الا جار على
الفعل والاد وصف غير جار على الفعل وقول ابي جعفر وقد صرفه النحويون تقول منه والذين يقولون اد يؤد فهو اد اذا القاه في الاد بمنزلة لحم بلحم
فهو لاحم اذا اطعمه اللحم فلو قيل لنا كيف تامرون من اللحم لقلنا لا يجوز لان اللحم اسم غير مشتق من فعل ولا هو وصف جار على فعل ولا تكلم من لفظه بفعل
فيكون هو اسم الذلك الفعل وكذلك شحمه وشبعه اذا اطعمه الشحم والزبد وقولك آده بمنزلة قولك زبده وقولك يؤده بمنزلة قولك يزبده وقولك آد
كقولك زابد والاد الذي هو الامر العظيم بمنزلة الزبد الذي هو اللبن فكما لا يجوز ان يامر من الزبد كذلك لا يجوز ان يامر من الاد ولا يتصرف له فعلا لكونه اسما
له هذا هو الذي عليه اهل العلم باللغة ومعنى قولهم كيف يامر من الاسماء انما هو مجاز لان الاسماء لا يؤمر بها وانما يؤمر بالفعل اذا كان غير واقع فانا قال
قائل كيف يؤمر من ضارب من طويل فانما معناه كيف يؤمر من الفعل الذي هو جار عليه واسم له فيقول اضرب طل لانهم يقولون ضرب وطال فان قيل
لنا كيف تامرون من بكر وخود قلنا لا يجوز لانه ليس اسماء للفعل ولا جار على فعل فسبيله سبيل الاسماء التي هي موضوعة غير مشتقة وكذلك مثال واطال
وضريب لا افعال لها وهكذا سلهب وعنكبوت وما اشبهه وهو كثير فهذا حقيقة ما ذهب اليه خصماء ولا حجة له في حكايته عن ثعلب لانه انما الف فيه حكايتك ل
عن النحويين انه لا يمتنع شيء من الاسماء من ان يبنى على حد يدد كذب عليهم وقولك لو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب لانتقض علي كلامها وبطل اكثر الكلام
على جهل باللغة لان من الكلام ما لا ينقاس ولو قيل كيف يؤمر زيدا او بكرا او صادر دنا او قبالا وما اشبه ذلك لما ليس بجار على فعل قلنا العرب لا يامرون من هذه
الاوصاف بلفظ الصفة الا ان يكون له فعل منطوق به نحو طل واقصر واسهل واكرم لانهم يقولون طال وقصر وسهل وكرم ولا يامرون من بكر ولا خود ولا لص
ولا اد وما اشبهه لانها لا افعال لها فان اثرنا ان امر بشيء منها الزمناه كان وجعلناه خبرها فنقول كن ادا او كوني خودا وذلك انه معنى اضرب لا يكن ضاربا
فهكذا ينبغي اذا امرت بهذه الاوصاف وكذلك الاسماء يؤمر بها على هذا فيقال كن عليها سيفا وكن لنا حجرا وكن فيها اسدا قال الله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا
وقال لا تكونوا هودا او نصارى وكن كونوا ربانيين وقال الشاعر اجاد بن بدر قد وليته ولا تنفكن جودا فيها تجون وتسرف فان قال فكيف يؤمر من نحو الذي ما تكلم عليه
اهل اللغة من التصريف من الابنية قياسا لم يتكلم به قيل له اذا تكلفنا ذلك فانا اذا لبس يعمل اذا اد او لا علة ولا لون ولا خلقة وانما هو خصلة وافعال الخصال
لا تكون الا على فعل يفعل فيكون الفعل من اد كالفعل من حل فتكون اد بكسر الهمزة كقولك حل فان شئت قلت اد بكسر الهمزة والدال كقولك حل وان شئت قلت
ابدد كما تقول احلل وتقول اد كقولك حل هذا هو القياس الذي يعمل عليه بالفاء التقية **المسألة الرابعة** سال ابو العباس فقال
كيف تقول مررت برجل اسهل خد غلام اشد سواد طرة وقال ابو جعفر في هذه المسألة وجوه احدها ان تزيد فيها الفاء ولاما فتقول مررت برجل سهل
خد الغلام اشد سواد الطرة وانما قلنا ان هذا اجود الوجوه لان سيبويه قال اعلم ان كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا تكون فيه الالف
واللام لان الاول في الالف واللام وغيرها ههنا على حالة واحدة يعني سيبويه ان الاول لا يتعرف بادخال الالف واللام في الثاني الا ترى انك تقول مررت
برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة انه لم يتعرف اسهل ولا اشد فاختير دخول الالف واللام ليكونا بدلا من الهاء وان شئت جئت بالهاء فقلت
برجل اسهل خده غلامه اشد سواد طرته وقال ابو العباس في هذه التجوير ما قد اخلت به على قول النحويين اجمعين وليس فيها جواب عما سالنا عنه وذلك

اذا سال السائل فيها بلا الف ولام ولا هاء فقد ردت فيها ما الذي فيها وكأنها ينبغي ان ترد المسألة فتقول هي خطأ على هيئتها اذا لم يدخل فيها الالف واللام والهاء فتبين
من اي وجه كانت خطأ ويجب فيها اذا كانت صوابا على هيئتها اذا الف قال ابو جعفر اما قولي مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة فهو بمنزلة قولك
مررت برجل احمر خد الغلام وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب انشد سيبويه اهوى لها اسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبك فقوله اسفع
الخدين بمنزلة اسهل خد الغلام واما قولي مررت برجل اسهل خده غلامه اشد سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتداء وخده غلامه خبره والجملة في موضع خفض كما
الجملة الثانية كما تقول مررت برجل اسود غلامه احمر ابوه وهذا اشهر من ان يحتاج ان يستشهد له ونظيره قوله عز وجل ام حسب الذين اجترحوا السيئات
ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم على قراءة من قرأ بالرفع وهو احسن وكذلك الرفع في المسألة احسن وكذلك اسهل
ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه واما قولي مررت برجل اسهل خده غلامه اشد سواد طرته فعلى ان اجعل اسهل نعتا للرجل واجعله بمعنى يسهل فارفع
خده باسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول مررت برجل احمر ابوه والرفع اجود وانما جاز ان تجريه على الاول لانه بمعنى ما هو جار على الفعل ونظيره القراءة
سواء محياهم ومماتهم واما قول السائل ردت في المسألة الفا ولاما وهاء فقد بينا لم ترد الالف واللام على مذهب سيبويه وقد ذكرناه قال
محمد بن يزيد فذكر ان سيبويه قال كينونة الالف واللام في الاسم الآخر اكثر واحسن ثم جعله في غير موضعه وانما الذي ينبغي ان لو جعلنا في موضعها
لو كان من اهل العلم يعرف الموضع الذي يجعل الالف واللام في الآخر منه دون ما لا يجعلون فيه قال سيبويه وتقول فيها لا يقع الا منونا عاملا في نكرة
وانما وقع منونا لانه فصل بين العامل والمعمول فيه الفعل الذي لزمه ابدا مظهرا او مضمرا وذلك قولك هو خير منك ابا واحسن منك وجها وان
خير عملا هو شيء تريد منك ما يفضل الذي قال هو لازم ابدا في الاضمار والاظهار وهو من واكره بان قال ولا يعمل الا في نكرة التمييز بمنزلة الصفة المشبهة
هذا نظير كلامه واين حكايتك عنه ان كينونة الالف واللام في الاسم الآخر اكثر واحسن من ان لا يكونا فيه وقد قال انه لا يعمل الا في نكرة والنكرة سواء كانت
مفردة او مضافة لانا نقول هذه عشرون مثقالا وعشرون مثقال مسك فلا ينبغي ان يكون بمنزلة قولك اسهل كقولك الحسن في ... كقولك
خده غلام كما كان عشرون مثقالا ومثقال مسك سواء والصفة المشبهة بالفاعل هي الاوصاف التي تكون خلقا والوانا او خلقا في الموصوفين ولا تكون
اعمالا لهم ونحو كريم وكريمة ولئيم ولئيمة واحمر وحمراء واعرج وعرجاء والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب وقاتل ومكرم ومستمع والاول غير عمل
يعمله الموصوف ولا يقع باختياره والثاني عمل يعمله الموصوف ويقع باختياره والشبه الذي بينهما في اللفظ ان تقول مررت برجل ضارب زيد ومررت
برجل حسن وجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذلك مررت بامرأة حسنة الوجه كقولك مررت بامرأة ضاربة زيد وكذلك حسنة الوجه
كقولك ضاربة زيدا وكذلك مررت برجل احمر الوجه وبامرأة حمراء الوجه وما اشبهه وكذلك مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت برجل قائم ابوه
فهذه الصفة التي قال سيبويه وكينونة الالف واللام في الثاني احسن واجود لان هذه الصفة لا تعمل الا فيما كان منها او من سببها واسم الفاعل
يعمل فيما كان من سببه ومن غيره فاما ما كان من الاوصاف على وزن افعل يراد به التفضيل ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه فانه لا يعمل الا في نكرة و
ينصبها على التمييز نحو هذا احسن منك وجها واكثر منك مالا وان شئت قدمت فقلت احسن وجها منك وان شئت حذفت الفصل واثبته بعده كما قال
فتقول انت خير ابا تريد منه قال الله عز وجل هم احسن اثاثا ورئيا تريد منهم وان شئت حذفت المعمول فيه ووجب بالفعل فتقول زيد افضل من عمرو ولا
يجوز ان تحذفهما جميعا الا ان يكون مشهورا في الخلق في قولهم الله اكبر لانه قد علم ان الامر كذلك فكانه قد نطق بالفصل او يكون في امثاله نحو قول الفرزدق
ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول واما قول من يقول ان هذا قد يكون بمعنى فاعل او غيره فليس عندنا بشيء لانه لا يجد عليه دليلا فاذا ادخلت
افعل هذا الذي التفضيل ومعنى التعجب لم يضف الا الى جمع والالف واللام لا تكون جنسا للاول ويكون الاول بعضا الثاني نحو قولك زيد افضل الرجال

بجملان تركـ

ولا تكون الاضافة في هذه الاوصاف التي في هذا المعنى الا على هذا الا ترى انك لا تقول زيد افضل الخيل ولا فرسك افضل الناس لان الناس ليسوا جنسا للفرس
ولا الفرس بعضا لهم وهكذا جميع هذا وقد يجوز ان تحذف الالف واللام وبنا الجمع من الجنس استخفافا فتقول زيد افضل رجل وانت تريد افضل الرجال كما
قلت هذه مائة درهم وانت تريد من الدراهم وكل رجل تريد الرجال ولا شبه افعل الذي يكون بلا فصل فعل الذي يلزمه الفصل ولا هو منه في شيء لان الذي
لا يلزمه الفصل يثنى ويجمع ويؤنث ويذكر والذي يلزمه الفصل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو وهذا اكثر
من زيد وما اشبه ذلك ولا فعل الذي يلزمه الفصل وجوه كثيرة يدل على انه لبس بين افعل الذي لا يلزمه الفصل بعينه ولبس بها اخفاء على من اعتبرها ادنى اعتبار
والذي يدل على تمويهه انه قال الا ترى ان قولهم مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة انه لم يعرف اسهل ولا اشد فيحتاج الى ان يعلم من قاله
فانه كذب لم يقله احد وقوله اما قولي مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة فهو كقولك مررت برجل احمر خد الغلام وما اشبهه وهو كثير في
كلام العرب وانشد سيبويه البيت الذي ذكره وان اسفع الخدين بمنزلة اسهل خد الغلام فمحال الكلمة اما قوله هو مثل مررت برجل احمر خد الغلام وهو كثير
فكذب وكان ينبغي ان يذكر من ذلك ولو حرفا واحدا واسهل خد الغلام لا يقوله احد لا من العرب ولا من العجم لما تقدم من الفرق بين افعل الذي لا يلزمه الفصل
والذي يلزمه وليس اسفع مثل اسهل لان اسفع انما الصفة واقعة فيه على الثاني وهو الخدان والسفعة لهما دون الاول وافضل الناس الصفة هي للاول
دون الثاني والفضل له دون المضاف اليه فاذا قلت اسهل الخد فانما تعني موضعا من الخد كما تقول الصدر اجود الدراج والسرة اطيب الحوت وحمره اخيك
لحسنه ولو اردت باسفع ما اردت باسهل لم يجز لانك تقول مررت برجل اسهل خدا من زيد ولا تقول مررت برجل اسفع خدا من زيد وان اسهل خد الغلام
معرفة وقد وصف به النكرة ويدل على ان افعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة انه اذا اضفته الى الالف واللام انك لا تدخل عليه الالف واللام فتقول هذا
الافضل ولا هذا الاسهل خد الغلام وانت تقول هذا الاحمر الوجه والاسفع الخدين واما البيت فان سيبويه قال في الصفة المشبهة انها تنون فتنصب وتحذف
التنوين فتخفض ثم قال ومما جاء منونا قول زهير اهوى لها فذكر البيت على ان الشاهد مطرق لا غير كذا قال اهل العلم قوله واما قولي مررت برجل اسهل خده
غلامه سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتداء وخده غلامه خبره وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطأ من وجوه احدها انه رفع اسهل بالابتداء وهو نكرة وخد
غلامه الخبر وهو معرفة وان اسهل المفاضلة لا يجوز ان يحذف منه المفعول والمعمول فيه معا ولا دليل على ذلك وانه جعل الجملتين وصفا للرجل وفي الجمل انما
كانت اوصافا او اخبارا او احوالا لا يعطف بعضها على بعض فتقول مررت برجل قام ابوه وقعد ولا تقول قام ابوه قعد وانه ان اجعل الهاء في طرته للرجل
احال لانما المراد ان الغلام هو الاسهل الخد الاسود والطرة ليست للرجل وان جعلها للغلام احال لان الاعراب يصير لحنا ولا يجوز ان يكون اشد
مجرورا ولكن يكون منصوبا كما تقول هذا رجل اسهل خده غلام اشد سواد طرة فتجعل اشد منصوبا على الحال قال او مررت برجل اسهل خده غلامه اشد
سواد طرته فعلى انا اجعل اسهل نعتا للرجل بمنزلة يسهل فارفع خده باسهل وكذا الجملة الثانية فقد احال فيه لانه لم يات لاسهل ولا لاشد بالفصل
ولا بالمعمول فيه ويرفع به الظاهر وانما سبيله ان يرفع المضمر لان هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع الا المضمر لا غير ومثلوه بقولهم ما رايت احدا
احسن في عينه الكحل منه في عينه وما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل

المسألة الخامسة قال ابو جعفر يقول ان سار ساسانه حديثك كالملك قال ابو جعفر هذا التفسير خطأ باجماع النحويين لانهم قد اجمعوا على انه لا تفرق
بين ان واسمها الا بالظرف او ما قام مقامه فان قال قائل انى اقدم حديثك اجعله يلي ان قلت هذا فرار من المسألة ومجيء بمسألة اخرى وايضا فانه
لم يفد في جواب تفسير المسألة فيفهم ما تاباه عليه من الجواب قال اما قوله ان هذا التفسير خطأ فعلى خلاف ما ذكر اذ كنا لم نفرق بين ان وبين اسمها
في حال التفسير وانما كان تفريقها بينهما في حال الالغاء والتفسير صواب اما قوله ان هذا التفسير ايضا خطأ فقد اخطأ وقد كان يجب ان يبين من اي وجه

كان خطأ لأن الفائدة في الخبر لا في الدعوى قال بيّناه بقولنا انه لا فرق بين ان وأنّ فيها الا بالظرف وما اشبهه وجواب هذه المسألة بين سادا
ساره حديثك كالاهل والتقدير ان قولا سارا وجلا ساره حديثك كالاهل فسار منصوب لانه نعت لقول وقول اسم ان وقولك ساره نعت لرجل
ورجل منصوب بوقوع سار عليه وحديثك مرفوع بقولك ساره وكالاهل خبر ان قال محمد بن بري هذا نقوم ما ذكره عن خصمك وان بعض عن قولك وليس
فيما عبت عليه شيء ينكره العلماء ولا يبعد عن الفقهاء **المسألة السادسة** ثم سئل ابو العباس فقال كيف تقول هذه ساعة
انا فرح بغير تنوين فقال ابو جعفر اقول هذه ساعة انا فرح فيكون هذه في موضع رفع بالابتداء وقولك ساعة خبره وانا فرح مبتدأ وخبر في موضع جر
ويجوز ان تقول هذه ساعة انا فرح على كلام قد جرى كانك قلت هذه القضية ساعة انا فرح تريد ان هذا الامر ساعة انا فرح قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند اهل العربية قال ابو العباس سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه وذلك انهم لا يضيفون
الى الابتداء والخبر والفعل والفاعل الا ظرفا في معنى المضي كقولك جئتك يوم زيد امير وجئتك يوم يقوم زيد وذلك انه اذا كان ماضيا كان بمعنى
اذ كقولك جئتك اذ زيد امير وجئتك اذ يقوم زيد فاذا كان في معنى الاستقبال لم يضفه الا الى الفعل ولا يجوز اضافته الى المبتدأ والخبر لانه يكون
حينئذ بمعنى اذا كما تقول انا آتيك يوم يقوم زيد مثل انا آتيك اذا يقوم زيد لان اذا في معنى الجزاء وانما يضيف الظرف اذا كان في معناها الى الفعل
ولا يضيفه الى الابتداء والخبر لان حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر وهذه المسألة مسطورة لسيبويه وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه ماخوذة
وقال ابو جعفر جوابنا عن المسألة على معنى المضي والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا كانك قلت هذه القضية ساعة انا فرح قال السخاوي في
سفر السعادة هذه عشر مسائل سماها ابو نزار الملقب بملك النحاة المسائل العشر المتعبات الى الحشر وتحدى بها **المسألة الاولى**
سئل عن قوله عز وجل ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقال ان ان الاولى لم يات لها خبر وسئل عن العامل في اذا انه قال اذا
الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر فاذا قلت تقديره مخرجون وقت موتكم كان محالا لان الاخراج وقت الموت لا يتصور لانه جمع بين ضدين
ثم اجاب هو فقال الجواب اما الاول فنقول ان العرب قد حذفت خبر ان كثيرا في شعرها وكلامها والشواهد على ذلك اكثر من ان تحصى لا سيما اذا دل على
الخبر دليل وههنا خبر الثانية دل على خبر الاولى وقوي ما دل فاذا والتقدير ايعدكم انكم مخرجون بعد وقت مماتكم الان بعد وقت حذف واديت الاخرى
الى قوله تعالى وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون وينفعكم لا يعمل في ظرفين مختلفين احدهما حال والاخر ماض فذلك محال ولكن
المعنى ولن ينفعكم اليوم بعد اذ ظلمتم وكذلك مضارع هذا قوله تعالى ان مع العسر يسرا والعسر ضد اليسر والضدان لا يجتمعان ولكن الاصل ان مع انقضاء
العسر يسرا الا ان المضاف حذف واما فائدة تكرير ان والعرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد ان يجيء منه الجهالات
تجاهد انت تجاهد فكذا ههنا قال ايعدكم انكم مخرجون استبعادا فقيل له اما سؤالك الاول عن خبر ان وكونه لم يات فهو سؤال من قطع باحكامه فلم
يعد وجها سواه وهذا قول من لم يتقدم له بهذا العلم فضل دراية ولا وقف على ما سطر فيه اولو النقل والرواية اذ كان معظم النحويين قد جعلوا على ان
خبر ان في هذه المسألة ثابت غير محذوف فلو قلت لم سئل عن خبر ان لم حذف في هذه الاية على قول بعض النحويين لانه يصلح مبنى وللنحويين في هذه الاية
اربعة اقوال الاول قول المبرد ومن تابعه ان يجعل موضع انكم مخرجون رفعا بالابتداء واذا ظرف زمان في موضع خبره والجملة في موضع خبر ان فيصير التقدير ايعدكم
انكم اذا متم اخراجكم كما تقول ايعدكم انكم يوم الجمعة اخراجكم فيكون فاخراجكم مرفوعا بالابتداء ويوم الجمعة خبره والجملة في موضع خبر ان الاولى وهذا مذهب ظاهر
لا يحتاج فيه الى خبر محذوف والثاني قول الجرمي ان يجعل مخرجون خبر ان الاولى وتكون الثانية كررت توكيدا لتراخي الكلام على حد قوله تعالى اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فكرر رايتهم توكيدا لتراخي الكلام ويكون انتصاب ساجدين برايت الاولى كانه قال رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين

ومثله

ومثله قوله سبحانه لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فيكون تحسبنهم توكيدا لتراخي
الكلام ومن ذلك قولهم في الثواني عدى الثالث قول ابي الحسن الاخفش ان يجعل انكم في موضع رفع باذا على ان يكون فاعلا به على حد قياس مذهبه
في الرفع بالظرف في نحو قولك يوم الجمعة الخروج فالخروج عنده مرتفع بالظرف كانه قال يستقر الخروج يوم الجمعة ومذهب سيبويه واصحابه ان
الخروج مرفوع بالابتداء الاخر الرابع قول سيبويه ان يجعل انكم مخرجون بدلا من ان الاولى على حد قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون
فقوله يومئذ بدل من قوله يوم تقوم الساعة ويحتاج في هذا القول الى حذف شيء يتم به الكلام لانه لا يصح ان يبدل من ان الا بعد تمامها في كلاميها
اسمها وخبرها وقد فسر ابو علي قول سيبويه في هذه الاية على وجهين احدهما ان يكون قد حذف مضاف من ان الاولى تقديره ايعدكم ان اخراجكم
اذا متم فيصح حينئذ ان يبدل انكم مخرجون من الاولى لانها قد تمت وانما يحتاج الى حذف هذا المضاف من جهة ان اذا ظرف زمان وظروف الزمان لا تكون
اخبارا عن الجثث فاذا حذفت قوله انكم اذا متم على تاويل ان اخراجكم اذا متم تم الكلام وصارت اذا خبرا لان على حد قولهم الليلة الهلال يريد حدوث الهلال
او طلوعه ولولا ذلك لم يجز لان الهلال جثة والليلة ظرف زمان ومثل الاية في حذف المضاف قوله عز وجل هل يسمعونكم اذ تدعون لانه لا بد من تقدير
مضاف محذوف تقديره هل يسمعون دعاكم اذ تدعون فحذف الدعاء وهو يريده والثاني من توجيه ابي علي لقول سيبويه انه يكون خبر ان محذوفا تقديره
ايعدكم انكم اذا متم ثم حذف خبر ان لدلالة ان الثانية عليه على حد قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فحذف خبر المبتدأ الاول استغناء عنه بخبر الثاني
وعلى ذلك قول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف تقديره نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض والراي مختلف
تقديره نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض الا انه حذف استغناء بالخبر الاخر وهذا الوجه وحده هو الذي لم ينفع عليك ايها المتقيص
الزهو التائه في عبابه السهو الملقب بملك النحو واما قولك بعد السؤال الاول تسأل عن العامل في اذا ثم تكلف في جوابك انه محذوف فقولك هذا مبني
على ما قام في نفسك من كون خبر ان محذوفا وقد بينا انه غير محذوف الا على احد الوجهين الموجه بهما قول سيبويه والا فهو موجود غير محذوف على الاقوال الثلاثة
المتقدمة اما على مذهب المبرد فالعامل عنده في اذا الاستقرار لانها في موضع خبر المبتدأ وكذلك مذهب الاخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر
في كل ظرف وقع فاعلا واما على مذهب الجرمي فان العامل عنده فيها مخرجون التي هي خبر ان على ما تقدم ذكره واما قولك بعد السؤال الثاني ان اذا بمعنى
الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر وما ذكرته من ان المعنى يستحيل اذا جعل العامل في اذا مخرجون لانه يصير التقدير انكم مخرجون وقت موتكم
والاخراج وقت الموت لا يتصور واجابتك عن ذلك بتقدير حذف مضاف قبل اذا وهو بعد فانك اتيت في هذا المكان بضرب من الهذيان اما قولك
ان اذا بمعنى الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تاويل المصدر بصحيح وذلك ممتنع فيها وفي اذ وفيما خاصة
الا ترى انه يحسن ان تقول في نحو اتيك يوم يقدم زيد اتيك يوم قدوم زيد فتقديرها بعد يوم بتقدير المصدر ولو قلت اتيك اذا يقوم زيد لم يحسن
ان تقول اتيك اذا قيام زيد وكذلك تقول اتيته اذ قام ولا تقول اذ قيامه وكذلك لما تقول اكرمته لما قام ولا تقول اكرمته لما قيامه لان
هذه الظروف لا تضاف الى مفرد ولا تستعمل الا مضافة الى الجمل واما قولك انه لا بد من تقدير حذف مضاف قبل اذا وهو بعد ليصح المعنى ويسلم من الاحالة
فهو قول بين ظاهر الفساد الاحالة وذلك ان المتقرر عند جميع النحويين انه لا يصح ان يضاف الى اذا ولا الى لما وذلك لتوغلهما في البناء فلا يمكنهما
يجوز على هذا ان تقول اكرمتك بعد اذ اكرمتني ولا قبل اذا اكرمتني ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها ولم يسمع من ذلك شيء الا في اذ والمعنى
يصح على غير هذا التقدير لان في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل وكنتم ترابا وعظاما ان الاخراج انما هو وقت الموت وانما هو بعد زمان متراخ يقتضي الابتداء
من اللحمية والدموية الى الترابية ثم الاخراج بعد ذلك فاذا كان وان كانت بمعنى الوقت فلا يلزم وقوع الفعل في اول ذلك الوقت ونا اخره مثال ذلك

قولهم اذا جاء زيد احسنت اليه ومعلوم من جهة المعنى ان الاحسان لم يكن في اول المجيء اذا كان بعده وتقدير الاعراب يوجب ان وقت المجيء وقت الاحسان
لان اذ ظرف والعامل فيه احسنت فيصير التقدير احسنت اليه وقت مجيئه وليس الامر كذلك وسبب ذلك انه لما تقارب الزمانان وتجاور الحالان
صار كانهما وقعا في وقت واحد وان كان لا بد ان نقدر ان زمان الاحسان بعد زمان المجيء اذ الاحسان مسبب عن المجيء والسبب يتقدم المسبب ويكون
تقدير الاية على هذا ايعدكم انكم تخرجون آخر وقت موتكم وكونكم ترابا وعظاما ثم قلت بعد هذا واما فائدة تكرير ان فان العرب تكرر الشيء في الاستفهام
استبعادا كما تقول للرجل المخاطب اذا كان يستبعد منه ان يجاهد انت تجاهد وهذا قول غير محقق ولا محرر وهذه العبارة تكرير الاستبعاد شيء خارج عن المألوف
المعتاد وانما التكرير في كلام العرب يعني التاكيد كما في كتاب الله عز وجل وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا على جهة التاكيد
بدلالة قوله في الاخرى فدكتا دكة واحدة وقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين من كون رايتهم وكذا قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
وليس في شيء من ذلك استبعاد

المسألة الثانية

قال ابو نصر ادعى عن النبي صلعم انه قال من جمع مالا من نهاوش اذهبه الله
في نهابر وسال عن مادة هاتين الكلمتين ونبادتهما ومكان استعمالهما فاقول ذلك ان تعلم ان نهوشا واحد فقد ولذلك جمع على نهاوش وهو
من الهوش بمعنى الاختلاط قال وكذلك نهابر هو جمع واحدة نهبر وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك والمعنى من جمع مالا من جهات مختلطة لا يعلم
جهاتها حلها وحرمها قطعه الله عليه قال فان قيل ما سمعنا في الواحد نهبرا ونهوشا قلنا قد نص سيبويه على ان العرب تاتي بجموع لم ينطق بواحدها
ان قياس واحد ملامح ومحاسن ملمح ومحسن وما سمعنا بلمح وكذلك تقول ان واحد اباطيل ابطيل وابطول واباطيل جمع لم ينطق بواحده فيجب بان قيل
له ابعد بعد عوارك لمناظرك [illegible] ان هذه اللفظة تروى على اوجه مختلفة وجميعها يرجع الى اصل واحد وعدة اوجهها
اربعة يروى من جمع مالا من مهاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة ويروى من تهاوش بالتاء وكسر الواو وقد صححوه ايضا ويروى من تهاوش
بالتاء وضم الواو وهو صحيح ايضا ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو وهذه هي التي انكرها اهل اللغة ولم يثبتوا صحتها والظاهر من كلامهم انها من غلط
الرواة وجميع ذلك على اختلاف الروايات فيه يرجع الى اصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط فليس الاشكال في نهاوش من جهة تفسيرها كما ظننت ولا من جهة
كونها جمعا لواحد لم ينطق به لان مهاوش وتهاوش بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما جمع لم يستعمل واحده وانما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال
معروفة عند اهل اللغة او هي على خلاف ذلك فهذا الذي كان حقك ان تبينه وتثبت صحته وانا اصح فيرت حقيقة معناها واشتقاقها وانها هل هي جمع
او مفرد وما الزائد منها وما الاصل فاما قولك في نهابر انه مشتق من الهبر وهو القطع المتدارك فليس ذلك المعروف عند اهل اللغة وانما هو مستعار من النهابر
والنهابير وهي تلال الرمل المشرفة فسميت المهالك نهابر من ذلك ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان انك ركبت بهذه الامة نهابير من الامور
فتب عنها اراد انك ركبت بهذه الامة امورا شاقة مهلكة بمنزلة من كلفهم ركوب التلال الهائلة من الرمل لان المشي في الرمل يشق على من يركبه وقوله ان واحد
النهابر نهبر وان لم ينطق به ليس بصحيح بل الصحيح ان واحدها نهبور على ما ذكره اهل اللغة لانهم جعلوا النهابر التي هي المهالك مستعارة من النهابر التي هي الرمال المشرفة
وواحدها نهبور وقد اساءت العبارة بقولك لا يعرف جهاتها حلها وحرمها وكان الصواب ان تقول وحرمها لانه يقال حل وحلال وحرم وحرام واخطات ايضا في
تنظيرك نهاوش في كونها جمعا لواحد لم ينطق به بقولهم ملامح واباطيل وكان حقك ان تنظر بعباديد ونحوها مما لم ينطق له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه لان
ان ملامح لها واحد مستعمل من لفظها وهو لمحة وكذلك اباطيل واحدة المستعمل باطل وكذلك مشابه واحده المستعمل شبه وان كنا نقدر ان واحد الجموع من جهة
القياس ليس هو هذا المستعمل الا انه وان كان الامر على ذلك فلا بد ان يقال ان هذه الاحاد لهذه الجموع وان هذه الجموع لهذه الاحاد من جهة الاستعمال

ابا علي

ابا علي الفارسي قال في كتابه العسكريات هذا باب ما بنا جمعه على غير بناء واحده المستعمل وذلك باطل واباطيل وحديث واحاديث وعروض واعاريض فلم يخالف
احد من العلماء في ان اعاريض واحاديث واحدها عروض وحديث من جهة الاستعمال كما ان قولهم ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال وان كان في التقدير
كانه جمع ليلاة ولو قلت ان العرب قد تاتي بجموع لم تنطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك من الوهم والالباس ثم اسال الله
اولا ما معنى قولك في صدر مسالتك واول ذلك ان تعلم ان نهوشا واحد قد جمع على نهاوش فانه كلام لم يستعمله من اهل الجهل والغباوة
الا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة

المسألة الثالثة

قال ابن نزار روى سيبويه في كتابه عن العرب انهم قالوا
ليس الطيب الا المسك برفع المسك والقياس نصبه لانه خبر ليس وليس لا يبطل عملها بنقض النفي بالا وان سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وقالا انها
بطائل فاقول في ذلك ان سيبويه قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم وهذا لا يعرف فقد اخطا سيبويه ثم قال السيرافي والصحيح
ان اسمها الشان والحديث في موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبره وقيل له هذا باطل فان الا الناقضة خبرا وقد جاءت بين المبتدا والخبر
في الجملة الابتدائية واعتذر السيرافي بان قال الا انها على الجملة قد تقدمها نفي وهذا كله متهافت والذي صح ان قولهم ليس الطيب الا المسك ليس فيها اسمها ضمير النفي
والمسك مبتدا وخبره محذوف تقديره ليس الطيب الا المسك فخر والجملة من المبتدا والخبر في موضع النصب لانها خبر ليس وفيه وجه آخر وهو ان تكون الا
بمعنى غير وذلك وجه في الا معروف والتقدير ليس الطيب غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه او ما شابه ذلك

فصل

في الرد عليه ايها المتعالم
والمتعالي المتعاظم قد نسبت سيبويه والسيرافي الى انهما تخبطا في هذه المسالة ولم ياتيا بطائل وقلت حكاية عنهما فاقول في ذلك ان سيبويه قال لغة في ليس انها
لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم وهذا لا يعرف فكان تخبطك فيما عنه نقلت واليه نسبت بما اسقطته من كلامه وقد ترد وهو عين التخبط الحقيقي الذي
ذكره سيبويه على فصه ومنقولا عن نصه هو وقد زعم بعضهم ان ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه ليس خلق الله اشعر منه وليس
قالها زيد وقول حميد بن ثور وليس كل النوى تلقى المساكين وقول هشام هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول والوجه الحسن فيه
ان تحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدا كقوله انه امة الله ذاهبة الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك انتهى هذا
كلام سيبويه فاحلت عبارته عن الصواب فقلت قال سيبويه لغة في ليس انها لا تعمل فبدات بتكرير في اللفظ لم تات لها بخبر وزدت في كلامه انها لا تعمل ولم
يذكر سيبويه ذلك ولا يصح ان يذكره لانه لا يقطع بكونها غير عاملة ثم قلت عنه وانها مثل ما في لغة بني تميم فزدت ما لم يذكره وكيف يجعلها مثل ما التميمية
التي قد حصل القطع بابطال عملها وهو يقول بعد ذلك والوجه ان يكون فيها اضمار الشان ثم قلت عنه ايضا وهذا لا يعرف فاسقطت بذلك كلامه وباسقاطها
يتناقض الكلام لان سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا وهو قولهم ليس الطيب الا المسك بدليل قوله انه يجوز ان يكون عليه قولهم ليس خلق الله اشعر منه وصح
ذلك بما حكاه الاصمعي وابو حاتم عن ابي عمرو بن العلاء قال ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع وساق الحكاية السابق بين ابي عمرو
وعيسى بن عمر ثم قال فقد ثبت من هذه الحكاية ان قولهم ليس الطيب الا المسك معروف في كلام العرب الفصيح اذن ان يكون كلام سيبويه الا زيادة وقلت بكلام باطل
عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك ثم قال السيرافي والصحيح ان اسمها شان وحديث في موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبره وقيل له هذا
فان الا الناقضة خبرا اذ قد جاءت بين المبتدا والخبر في الجملة الابتدائية واعتذر السيرافي بانه قال [illegible] انها على الجملة قد تقدمها نفي فاذا بك فيما حكيته عن
السيرافي ايضا قد مسخت ما انتسخت وغيرت ما عنه عبرت وذلك ان نص كلام السيرافي في هذه المسالة هو انا وقد احتج [illegible] اخوها قوي من التعلق وهو
بعض العرب ليس الطيب الا المسك قالوا ولو كان في ليس ضمير الامر والشان لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول الطيب الا المسك ولو كان الامر كما
ظنوا لان الجملة اذا كانت في موضع خبر اسم قد دخل عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى الا ترى انك اذا قلت ما زيد ابوه قائم فقد نفيت قيام ابيه لو قلت

ما زيد قائم فعلى هذا يجوز ان تقول ما زيد ابوه الا قائم كانك قلت ما ابوه زيد الا قائم هذا كلام السيرافي فاما توجيهك المسئلة على ما
في زعمك وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره ليس الطيب الا المسك افخره او على ان تكون الا بمعنى غير والتقدير
ليس الطيب غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه فشيء لم يسبقك اليه احد ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر وهو تقديرك الاسم مبتدأ وحذف خبره
وهو افخره ومع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه وتقديرك في الوجه الاخر الا بمعنى غير بعيد بالى انما وما بعدها صفة للطيب على حد قوله
عز وجل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله وجعلك الخبر محذوفا وهو مفضلا او مرغوبا فيه فيكون المعنى عندك ان الطيب لا يرغب الناس
فيه وانما يرغبون في المسك لان هذا تقدير قولك ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه وعلى ان سيبويه ذكر في حكايتهم ما اوجب التوقف عن اجازة
الوجه ان يكون في ليس ضمير لانه لا يكون نحوها فقال بعد ان قدم الوصف في قوله وليس منها شفاء الداء مبذول وقولهم ليس خلق الله اشعر منه الا انهم
زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك فهو يوقف عن ان يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشان والقصة لانه وجدهم يرفعون
المسك في ليس وينصبونه في كان فيقولون ما كان الطيب الا المسك فلو كان في ليس اضمار لوجب ان يكون في كان اضمار ايضا فكونهم يختصون الرفع
بليس دون كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصب في ليس دليل على ان ليس هاهنا حرف لا عمل لها وبهذا يبطل قولك انه لو كان على اضمار افخره
في الوجه الاول واضمار مرغوبا فيه او مفضلا في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في كان فيقال ما كان الطيب الا المسك على تقدير الا المسك افخره او
على تقدير غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه لو وجهت ايها المتعصب هذه المسئلة بما وجهها النحويون لاحسنت واسترحت وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والا
المسك بدل منه والخبر محذوف وتقديره ليس في الدنيا الطيب الا المسك وعلى ذلك حملوا قول الشاعر لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس
مجير يريد حين ليس في الدنيا مجير وقد اجاز ابو علي ان يكون اللام في الطيب زائدة على حد زيادتها في قولهم ادخلوا الاول فالاول فيصير التقدير ليس طيب
الا المسك على تاويل ليس في الوجود طيب الا المسك اي ان كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغة في وصف المسك وبالجملة فان هذا القول الذي
ذهب اليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه في قولهم وما كان الطيب الا المسك على ما قدمت ذكره ولم يقل العنبر فيقال ان ليس الطيب الا المسك لغة
قوم وما كان الطيب الا المسك لغة قوم اخرين بل القوم الذين يقولون ليس الطيب الا المسك فيرفعون هم القائلون ما كان الطيب الا المسك فينقضون على
ما حكاه سيبويه وبهذا التوقف عن حمل ليس في لغتهم على ان فيها اضمارا وهذه اللغة ليست هي المشهورة وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس موجب
ابطال القياس

المسئلة الرابعة

قال ابو زيد قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة وقد ذكر في نصب كلالة اشياء كلها
فاسدة وخلط ابن قتيبة غاية التخليط والذي يقال ان الكلالة قد فسرت بتركة ليس فيها ولد ولا جرم ان الاعراب ينطبق على هذا فان المعنى ان
الانسان انما يدأب ليترك لولده بعد موته فاذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه فقوله يورث يعني بعده كالا وكلالة فان كلالة مجاز بمعنى تعب
والمعنى يورث في حال ظهور تعبه وكلالة وكلال مصدر كل وقد قال سيبويه ان تاء التانيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد دخولا مطردا
فهي تدل على المرة الواحدة وينصب كلالة لانه مصدر يقع عن حال وما اكثر ذلك في كلامهم ومنه وسلها العراك فقال الراد عليه ما هذا غلطت اولا
في التلاوة باسقاط الواو من قوله عز وجل وان كان رجل ثم قلت ان العلماء قد ذكروا في نصب كلالة اشياء جميعها عندك فاسد وان تخبيط ابن قتيبة
فيه على تخبيطهم زائد وسنبين صحة اقوال العلماء فيها وان الفساد انما جاء من قلة فهمك لمعانيها ومن [illegible] ابدا المال الذي
اعلم ان الكلالة فيما نحن فيه بصدده هي في الاصل مصدر قولك كل الميت يكل كلالة فهو كل وذلك اذا لم يرثه ولد ولا والد وكذلك ايضا يقال رجل
كل اذا لم يكن له ولد ولا والد فهذا اصل الكلالة اعني كونها حدثا لا عينا ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر

فيقولون هذا رجل كلالة وكل كما يقولون عدل اي عادل وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء واهل اللغة قول الله عز وجل وان كان رجل يورث كلالة فجعلوا الكلالة
اسما للمورث ولم يريدوا انها بمعنى الحدث فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين احدهما ان يكون خبر كان والاخر ان يكون حالا من الضمير في يورث على ان لا
تقدر كان هي الناقصة فيكون التقدير فيه وان وقع او حضر رجل يورث كلالة اي كلا وعلى هذين الوجهين اعني في نصب الكلالة ذهب ابو الحسن الاخفش في اخبار
غيره ان يكون الكلالة في الاية على بابها اعني ان تكون اسما للحدث دون العين فيكون انتصابها من وجهين احدهما ان تكون من المصادر التي وقعت احوالا
نحو جاء زيد ركضا والعامل فيه يورث على حد ما تقدم وكلالة هاهنا مصدر في موضع الحال كما كان في قولهم هو ابن عمي دنية والوجه الاخر ان يكون انتصاب
كلالة في الاية انتصاب المصادر التي لم تقع احوالا فيكون في الكلام حذف مضاف تقديره يورث وراثة كلالة وعلى ذلك قولهم ورثه كلالة وقول الفرزدق في
ورثتم قناة الدين لا عن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم اي ورثتموها عن قرب واستحقاق فهذه اربعة اوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة الاشبه
فيها ولا انكار على مستعملها وقد اجاز قوم من اهل اللغة ان يكون الكلالة اسما للوارث وهو شاذ فان صح جاز ان يكون انتصابها على ما انتصب عليه اولا
وهو ان يكون خبرا عن كان او حالا من الضمير في كان اذا جعلت كان تامة الا انه لا بد من تقدير حذف مضاف تقديره وان كان الميت ذا كلالة وهذا كله واضح
بين بعيد من التخليط والاشكال فاما الكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض فهو قولك ان الكلالة قد فسرت بتركة ليس فيها ولد وان المعتاد ان الانسان انما
يدأب ليترك لولده بعد وفاته فاذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه ثم ذكرت بعد ذلك انها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك اوله حيث
على سامعك ما اولك وذلك انك زعمت ان الكلالة قد فسرت بتركة الميت وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسما للوارث دون الموروث فيكون على هذا
اسما للشخص دون الحدث ثم قلت انها من المصادر المنصوبة على الحال واذا كانت مصدرا فهي اسم للحدث فهذا تناقض بين وقلت ان الكلالة مشتقة من كل
اذا تعب وان التقدير يورث اذا كلالة فغلطت ووهمت في هذا الوجه الزهمة ولو كانت الكلالة مصدر كل اذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالا
او كليلا ولجاز في المصدر ان يقال كلالا وكلولا والمعروف عند اهل اللغة انما هو كل لا انه يقال رجل كل لا ولد له ولا والد وقد كل على كلالة فلما اجتمع المصدر
الكلالة واسم الفاعل علم ان الكلالة ليست مصدر كل اذا تعب واما قولك ان المعتاد في الانسان انما يدأب ليترك لولده فاذا حضر الموت وليس له ولد
ظهر تعبه فهو بحمد الله كلام غير محصل وذلك انه اذا كان انما يتعب لولده فينبغي اذا اورث كلالة ان لا يكون له تعب اذ لا ولد له واما قولك ان سيبويه قال ان
تاء التانيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزيادة دخولا مطردا فهي تدل على المرة الواحدة فهذا منك غلط واضح وطريق وهمك فيه بين فاحتج
وذلك انه لما ثبت ان الكلالة مصدر كل اذا تعب وقع في نفسك انه لا يجوز ان يكون مصدر كل الا الكلالة فقلت لا ينكر دخول الهاء لان سيبويه قد اجاز
دخولها على المصادر فغلطت في ذلك من وجهين احدهما ان المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثية انما بابها الفعلة كضربة ضربة وذلك هو المطرد فيها
وان المصدر الذي هو الجنس يختلف اوزان مختلفة الا ترى انك تقول قعدت قعودا وجلست جلسة ولا يجوز غير ذلك لا تقول جلست جلوسة ولا قعدت
قعودة ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يجز هنا الا الكلة والوجه الثاني في غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنسا لا واحدا من جنس يراد بها
المرة وذلك قول الاعشى فآليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا الا ترى ان الكلالة هنا بمعنى الكلال وليس يراد بها المرة الواحدة واما قولك
ان كلالة مصدر يقع عن حال فكلام بين الاضطراب مبني على غير الصواب اذ المصدر انما صح حالا لانما يقال انقلب بها لا انقلب عنها لانه منقل عن انتصابه
على انه مفعول مطلق الى انه على انه حال

المسئلة الخامسة

قال ابو زيد قال سيبويه لو بنيت من شوى مثل عصفور لقلت شويّ
ووجه مذهبه ان الاصل شوييّ لا خلاف فيه فهو يقلب الياء الاولى واوا كما يفعل في رحى فانه رحوي ثم تفتح الواو وقبلها وما قبلها واو لا تعتد
كما في النسب الى عم فعلى ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء وهذا لا يليق بصغر البناء ولا يجوز ان يتظاهر بهذا من له صغر نائرة وقوة في علم التصريف والذي ذكره

سيبويه لا يشهد له اصل ولا يناسب الصنعة وانما هو تحكم منه والصحيح ان يقال ان الاصل شويوي ويجب ان يمضي القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما
مع الياءين وسبقها بالسكون فصار الى شييي فاختزلت حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت الياء الاخرى لانه بقي ساكنان ايضا
فبقي شي فقلبت الضمة التي على الشين الى الكسرة فصار الى شي كما فعلوا في بيض جمع ابيض وانما هو بيض بضم الباء ثم كسرة الباء لمجاورة الياء فان قيل قد اجحفت
بهذه الحروف قلت العرب تمضي القياس وان افضى الى حذف معظم الكلمة وشواهد ذلك كثيرة قال الواد عليه يا هذا قد خفت بحراكت من خلاصه و
وكتب جاءها السنن من رواية انك قلت هذه المسئلة عن سيبويه فحرفت وحرفت واحلت انه علينا بخطابك لحلت وانما انقل كلام سيبويه ثم اظهر بعد ذلك
فساد ما ذهب اليه واوجه هذه المسئلة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على طرق كلام العرب بمشية الله وعونه اما نقل كلام سيبويه فيها فهو و نقول
في فعلول من شويت وطويت شووي وطووي وانما احدها وقد قلبوا الواوين طيي وشيي ولكنك كرهت الياآت كما كرهتها في حيي اضعف
الوجهين فقلت حيوي وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغني عما اوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان واما قولك الصحيح في
هذا شويوي ويجب ان يجري في القياس في قلب الواوين ياءين فيصير شيي ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم تحذف لالتقاء الساكنين فيصير
الى شيي ثم تكسر الشين فيصير الى شي كما فعلوا في بيض فانك صرفت هذا التصريف في وجه الصواب فانبت فيه بالابعد عن ذوي الالباب واخلا
قولك ان الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما كل اسم كانت فيه ياء او واو وسكن ما قبلها ان حركتهما لا تختزل لانما كانت لاما او عينا فمثال اللام قولنا
ظبي ودلو وكرسي وعدو ومثال العين ابيت واعين واد وود واسوق واعينة واخونة ومخيط ومقول فيما نقلوا حركة الياء والواو الى الساكن
الذي قبلها اذا كان يقبل الحركة وذلك مثل معيشة ومشورة ولهذا قياس يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك ان حركة الياء اختزلت مع كون
ما قبلها ساكنا وقد تقدم انه اذا اسكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو تحصنا وانما تختزل حركة الياء اذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي فان الياء
تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ولو سكن ما قبلها انفتحت وكذلك الواو ايضا تختزل حركتها اذا انضم ما قبلها واذا
ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميع النحاة ثم قلت العرب تمضي القياس وان افضى الى حذف
معظم حروف الكلمة فليس هذا القول بصحيح على الاطلاق وانما ذلك في مثل الامر من وعى ووشى فانه يرجع الى حرف واحد من قبل ان فعل الامر من كل فعل
معتل اللام لا بد في حذف لامه وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ونون فلا بد من حذفها بالضرورة فادت الى ذلك مع نقل اللبس واما
مثل ناول ونابى وما يجري مجراه فليست ضرورة موجبة للحذف كوجوبها في الامر من وعى ووشى ثم قال الواد اعلموا ان معرفة هذه المسئلة انما تصح
بعد معرفة النسب الى حية فاذا عرف كيف ينسب اليها عرف كيف يبنى من شوى مثل عصفور وذلك ان قياس النسب الى حية يوجب ان يقال فيها على الاصل
حيي فيدخل ياء النسبة المشددة على ياء الحية المشددة فيجتمع اربع ياآت الا ان العرب كرهت اجتماع الياآت فتحوا الياء الاولى الساكنة
فتنقلب الياء الثانية الفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها فاذا صارت الفا على هذه الصورة وهي حياي وجب قلب الالف واوا لانه
لا يكون ما قبلها الا مكسورا والالف لا تقبل الحركة واذا لم يمكن تحريكها وجب ان يقلب الى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في رحى ومصاحبي
قالوا رحوي وعصوي وانما لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث ياآت فقد صار الاصل في حيوي حيي ثم حياي ثم حيوي فهذا هو الاصل المطرد الجاري
في كلام العرب على هذا يصح لكم كيف تبنى في شويت مثل عصفور وذلك انه حين اذا جاء على الاصل شويوي ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما
مع الياءين وسبقها بالسكون فيصير شييي مثل قولك الحيي وحيي فقد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتح ثم قلب الياء الثانية الفا ثم قلبها واوا بعد
ذلك الى ان صارت الى قولنا حيوي وكذلك في قولهم شيي فتحوا الياء الاولى الساكنة فلما تحركت عادت الى اصلها اذا اصلها ان يكون واوا لانها عين الكلمة

من شوى وانما قلبت ياء لسكونها فقلت شيوي ثم قلبت الياء الساكنة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار شياوي ثم وجب قلب الالف واوا لمشابهته الياء المشددة في
التي بعد الالف الياء المشددة التي للنسب فلما كانت بالنسبة يقلب الالف التي ما قبلها واوا في مثل حوي اذا نسبت الى حي فكذلك يقلب هذه الياء المشددة الا اولها
وان لم تكن للنسب لانها تشابهها في مثل هذا الموضع فلذلك قلبت شوى في الاصل شيي ثم شيوي ثم شياي ثم شووي على قياس النسب الى حية فهذا الذي عليه جميع فضلاء النحاة
ولم نعلم ان احدا منهم عدل الى سواه

المسئلة السادسة

قال ابو زيد قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معنى النوع من الحكمة وقد كثر ذلك في القران
العزيز ومنه قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى لطف بي وكذا قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها فان ابن السراج حمله على المعنى لان من بطر فقد كره المعنى
معيشتها وهكذا اكثر من ان يحصى وعليه قول المتنبي لو استطعت ركبت الناس كلهم الى سعيد بن عبد الله بعرانا قالوا معنى لو استطعت جعلت الناس او ركبتهم
اليه لان في ركبت ما يؤدي معنى جعلت وليس في جعلت معنى ركبت فصل في جوابه غربت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة عما وضعت له اما لفظ التلاوة فهو وقد
احسن بي واما نقل الكلمة فهو تاويلك احسن بي على لطف بي وانما حالك على ذلك انك ان الفعل قد يتعدى بعده من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل
لان هذه المعاني كامنة في الفعل وانما يثيرها ويظهرها حروف الجر وذلك انك اذا قلت خرجت فاردت ان تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار فان اردت
ان تبين ان خروجك مقارن للاستعلاء لك قلت خرجت على الدابة فان اردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار وان اردت الصحبة قلت خرجت بصلاحي
وعلى ذلك قول المتنبي اسير الى اقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامه فقد وضح بهذا انه ليس يلزم في كل فعل ان لا يتعدى الا بحرف واحد على انه ربما تعدى في المشهور
ان يتعدى بالباء نحو مررت به وقد يتعدى بالى وعلى فتقول احسن به ظني ثم نقله بالتضمين الهمزة احسنت به الظن وكذلك في الاساءة فيكون التقدير في الاية وقد احسن
الصنع بي ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه وحذف المفعول في العربية كثير مثل ذلك قوله تعالى وامر بالمعروف وانه عن المنكر يريد وامر الناس بالمعروف وانههم عن
المنكر وكذا قوله تعالى ربي الذي يحيي ويميت اي يحيي الموتى ويميت الاحياء فيقدر المعنى في قول الحجاج اي اوقع جميل صنعه بي واذا عديته بالى يصير المعنى فيه ايصال
او وصل احسانه الى والمعنى متقارب وان كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الاخر فليس ينبغي ان يحمل فعل على معنى فعل اخر الا عند انقطاع الاسباب الموجبة لحمل الشيء
على اصله كقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره والشايع في الكلام يخالفون امره فحمل على معنى يخرجون عن امره لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذا
تعالى واذا قرئ القران فاستمعوا له والشايع في الكلام فاستمعوه وانما حمل على معنى انصتوا فاما قولك في بيت ابي الطيب انه على معنى جعلت فيبطل بركبت فقد تعدى
في هذا الموضع الى مفعولين فهو غلط منك وانما غلطك في ذلك انك رايت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه على الحال وانما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل
كضاحك ومسرع وهذا وهم منك وهب انا سلمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا فكيف تصنع في بيت الاخر بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت
غزالا اتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتستبد في كل فعل من هذه الافعال معنى يصير به متعديا الى مفعول به وكيف تصنع في قولهم بعت الشاء شاة ودرهم
بدرهم وبينت له حسابه بابا بابا وكلمته فاه الى في فهذه الاسماء الجامدة كلها عند النحويين احوال فيكون تقدير قوله بدت قمرا مضيئة كالقمر ومالت خوط بان
فاحت عنبرا اي طيبة النشر كالعنبر ورنت غزالا اي مليحة النظر كالغزال ومما يدل على انها احوال دخول واو الحال عليها اذا صارت جملة كقولك بدت وهي قمر
ومالت وهي خوط بان وكذلك بينت له حسابه بابا بابا المعنى مبوبا مفصلا وبعت الشاء شاة بدرهم اي مسعرا ويكون قول ابي الطيب على ذلك ركبت الناس بعرانا
بمعنى مركوبين لي وحاملين ومما يدل على ان بعرانا حال لا مفعول ثان لجعل كونه يجوز اسقاطه ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز اسقاطه الا ترى انه لو قال ركبت الناس
كلهم الى سعيد لم يحتج الى زيادة ولو قال جعلت الناس كلهم الى سعيد وسكت لم يتم الكلام وهذا مما يشهد بفساد ما ذهبت اليه وايضا فان الركوب لا يعدى في كلام العرب
بمعنى الجعل كما جاء التنزيل في مثل قول الشاعر وركبنا الحامل على ... فان الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب

المسئلة السابعة

قال ابو زيد وهذه المسئلة سئلت عنها بغزنة لما دخلتها فبينت مشكلها للجماعة واوضحتها وذلك اني سالت عن قول الراجز وقول الادهم وهي

فذكرت ان هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعلت فعلت عليه وبعضها من نحو الامر وبعضها في الخبر نحو صه وبله وايها وهيهات بمعنى بعد ودع في كلام العرب بعض
صح اوبخ الازرى ان قوما جاووا الى سطيح الكاهن وخبأوا له خبأ وسالوه فلم يصرح فقالوا لاده اى لا تبوح فقال لهم لاده فلاده حبة في احليل
فاسيا فكانه قال لا ابوح فلا ابوح ابدا لكنى اقول في المستقبل ما يشهد له الصحة وكان كما قال لا ان التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس نحو التنوين الداخل على
وفرس ولكنه تنوين يدخل على نوع من تنكير قال الراد عليه في الرد ده اسم من اسماء الفعل لم يصح على مذهب جماعة ومن لم حذف بهذه الصناعة الصحيح
الكلمة انما اشتمل على من دهى يدهى فهو ده وداه والمصدر منه الدها والدهى فيكون المراد به انه فطن لان الدها الفطنة وجودة الراى فكانه قال الا
دهيا اى فطنا فلا دهى لا يداهى هذا اصله ثم اجريت هذه اللفظة مثلا الى ان صارت يعبر بها من كل فعل تغتنم الفرصة في فعله مثال ذلك ان يقول الا
لصاحبه وقد امكنته الفرصة في طلب ثار الاده فلاده اى الا تطلب ثارك الان فلا تطلب ابدا وهذا الرجل لوجيه وقبله فاليوم مذ تنهنهى تنهنهى اول
لبس المستقل لاده فلاده ومعنا الا افلح اليوم فمتى تفلح اى الا تغتنم الان فلا تنتهى ابدا فهذا معنى ده في هذا المثل واما اعرابه فانه في موضع نصب
على خبر كان المحذوف تقديره الا اكن دهيا فلا ادهى ونظير ذلك من كلام العرب مررت برجل صالح الا صالحا فطالح تقديره ان لا يكن صالحا فهو
وانما اسكن الياء وكان من حقها ان يكون منصوبة من قبل ان الامثال تنزل منزلة المنظوم وهذه الياء حسن اسكانها في الشعر كقوله
الا اثانيها فقد ثبت بهذا ان ده اسم فاعل لا اسم فاعل فعل وهى معربة لا مبنية وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير ويدل على انها ليست من اسماء
الافعال كونها واقعة بعد حرف الشرط الا ترى انه لا يجوز الا صه فلا صه والا مه فلا مه والا هيهات ولا هيهات **المسألة الثامنة** قال ابو نزار
انشدني شيخي الفصيحي للاعشى انس طلا من حبله مشغوفا نبوه بالسمار غيل فقال عن غيل فقلت قد جاء ما دبها ساعد غيل الملى الازرى
بيضا ذات ساعد بن غيلين والسمار اللبن كانه يقول ان بنى هذا الصايد ملوا من شرب اللبن الا ان الاجود بناه على فعال فقد غيل على زنة
وكتاب ثم جمعه على غيل كما قالوا احمر وكتب فان قيل فاسمعنا غيالا قيل قد اسلفنا ان العرب قد تنطق بجمع لم يات واحده فهى تقدره وان لم
اجيب بان يقال له قد انبت الاسماء بلغطك وغلطك وانبحت الطباع بخطائك وسقطك باهذا ان تفسير الغيل بضم الغا والياء بانهم
املوا من شرب اللبن قياسا على الغيل وهو الساعد الممتلى شيء لم يذهب اليه احد من اهل اللغة وانما ذهبوا الى ان الغيل هو ان ترضع المراة ولدها
وهى حامل واسم ذلك اللبن ايضا الغيل ولم يقل احد منهم ان الغيل هو الملال من شرب اللبن وانما فسرت لفظ الغيل في بيت الاعشى على غير هذا
وهو انى لعمرو الذى حطت مناسمها تخدى وسيق اليه الباقر الغيل على وجهين احدهما انها الكثيرة من قولهم غيل اى كثير وقيل الغيل ههنا السمان
من قولهم ساعد غيل اى سمين والغيل بمعنى كثير هو المراد في البيت الاول لانه يصف هذا الصايد بالفقر وكثرة الاولاد وانهم لا يجدون غذاء الا
السمار وهو اللبن الرقيق واما قولك انه غيل جمع غيال واحد لم ينطق به فمن افحش غلطاتك وافضح سقطاتك بل هو جمع غيل والغيل
الكثير وجمع غيل ونظيره سقف وسقف وكذلك الغيل السمان واحدها غيل ايضا وانما غلطك في ذلك ان الغالب في فعل ان يكون جمعا لفعال او فعال
مثل حمار وحمر وقذال وقذل فقضيت ان غيلا جمع غيال واما تفسيرك السمار بانه اللبن على الاطلاق فغلط يجوز على مثلك من اهل التحريف وانما
صوابه ان يقول السمار اللبن الرقيق واللبن المخلوط بالماء لان تسمير اللبن هو خلطه بالماء فان اكثر فيه الماء سموه المضيح وتفسير البيت على وجه
الصواب انه يصف حمار وحش او ثور وحش انس طلا اى صايدا والطلا الذئب شبهه به يقول هذا الثور الوحشى انس صايدا له عايلة واطفالا ليس لهم غذاء
الا اللبن المخلوط بالماء فهو لذلك اشد الناس اجتهادا في ان ينال صيد هذا الثور الوحشى ليشبع به عياله واولاده **المسألة التاسعة**
قال ابو نزار وسئلت في بغداد عن قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن فلم يعرف معناه غيرى وقل من اخطا فيه شيخنا الفصيح فعرفته ذلك

والذى يثبت الراد عليه ان المعنى لا يوسف على زمن فغير مرفوع بالابتداء وقد تم الكلام بمعنى الفعل فسد تمام الكلام وحصول الفايدة مسد الخبر في اللفظ
كما قالوا اقائم اخواك والمعنى ايقوم اخواك فقائم مبتدا وسد تمام الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ فقيل له قد عجبنا انا خاطرة بالقول وجوبه في توجيه هذه المسألة
على سنن الاعراب **المسألة العاشرة** قال ابو نزار تقول العرب جئت من عنده اذا من قصى وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهتم في نظره الى
الذى انقضى وقد خرج عن حد الاهتمام به وبقى اختصاص الشخص بالموضع المختص بمن كان الغرض متعلقا به فاوجب ان تذكر انفصالك عن مكان يختص فلك من عنده
فاما اذا كان الانسان قد اغترم رايه من شخص في المكان القريب من ذلك التخصيص لا يهمه وانما المهم ذكر الانسان الذى جاءك من عنده فالحكمة تقتضى ان تقول من الى
ولم يجر الى عنده هذه حكمة العرب فاما سيبويه فقال استغنوا باليه عن الى عنده كما استغنوا بمثل وشبه عن كم فقال الراد عليه يا هذا كانت اجابتك في مسالك النقل
فلما اغفلتها وجميع ما وجهت به في مسالك هذه خارج عن الاصل المنقول ولم يذهب اليه احد من ذوى المعقول من ذلك ان الذى ذهب اليه المحصلون من
اهل هذه الصناعة وهو ان الظروف التى ليست بمتمكنة مثل عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها ان لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم تمكنها وقلة استعمالها استعمال
الاسما وانما اجاز دخول من عليها توكيدا لمعناها وتقوية له ولما لم يجز في شيء منها ان يكون انتهاء الا بذكر الحلم لم يجز دخولها عليه تاكيدا لمعناها كان ذلك في من
وقد ثبت ان حكم هذه الظروف ان لا يدخل عليها شيء البتة من حروف الجر لتوغلها الظرفية وقلة تصرفها ولولا قوة الدلالة فيها على الابتداء وقوة من على سائر
حروف الجر بكونها ابتداء الكل غاية لما جاز دخول من عليها الا ترى انه قد جاء في كلامهم كون من يراد بها الابتداء والانتهاء في مثل رايت الهلال من خلل السحاب
السحاب هو ابتداء الروية ومنتهاها فهذا انما يدل على قوة من وضعف الى فلذلك اجازوا من عنده ومن معه ومن لدنه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا الى عنده والى قبله
والى بعده فهذه حجة ان الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى من وسبب ذلك ما تقدم ذكره واما قولك ان سبب ذلك هو ان من قضى وطرا الى خوه فيحتمل ان
المرسمين ودعوى المتحكمين وذلك انه لو كان الامر على ما ذهبت اليه لامتنع ان تقول دخلت الى داره فينبغى على هذا ان يكون الصواب دخلت اليه وعدت اليه فيكون
قول من قال دخلت الى داره وعدت الى منزله لا يصح كما لا يصح الى عنده لان المهم انما هو الشخص دون محله واذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل
وغيرهما واما قولك ان المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه فان هذا الكلام يقتضى انه اذا بعد كانه محتاج الى ذكره فيقال رجعت الى عنده وذلك انما جاز
اسقاطه لقربه لكان الذى قرب الشخص واستغنى عن ذكره لقربه فيلزم ان لا يسقط عند بعده ولو قدرنا ان جميع ما ذكرته من جواز دخول من على عند وامتناع دخول الى عليها
صحيح لوجب عليك ان تاتى بجواب اخر عن امتناع دخول الى على قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من عليها وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك ولا ما يقرب
النحويين الا ما قدمنا فهم ذلك انتهت المسائل العشر قال السخاوى في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب قال ولسنا نعنى بابيات المعاني ما لم يعلم
ما فيه من الغريب فانما يعنون بابيات المعاني ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره وان لم يكن فيه غريب كان غريبه معلوما قوله ومن قبل امنا وقد كان قومنا
يصلون للاوثان قبل محمد بامنا الامة بمعنى صدقنا محمدا وقيل باسقاط الخافض وهذا احسن في لهذا قال عبد الله بن شيبة ما له الكوى يا عبد العزيز حسبها عبد الله
حذف نون الاضافة والف الالتقاء الساكنين وعبد منادى مرخم عبده ثم ابتدا فقال العزيز حسبها كما تقول الله حسبك انتهى في تفسير الثعلبي كان لهرون الرشيد
غلام نصرانى جامع لخصال الادب وكان الرشيد يحاوله ان يسلم ويابى فالح عليه يوما فقال ان في كتابكم حجة لما انتحله قوله تعالى وكلمته القاها الى مريم وروح منه فدعا
الرشيد العلماء وسالهم عن جوابها فلم يجد فيهم من يزيل الشبهة فقيل له قد قدم حجاج خراسان وفيهم على بن الحسين بن واقد امام في علم القران فدعاه وذكر له
الشبهة فاستعجم عليه الجواب فقال يا امير المؤمنين قد سبق في علم الله ان هذا الخبيث يسالنى عن هذا ولم يخل الله كتابه عن جوابه ولم يحضرنى الان وعلى الله
المعز حتى اتى بجوابها ثم اغلق عليه بيتا مظلما واندفع يقرا القران فبلغ من سورة الجاثية وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فصاح افتحوا الباب فانقطع
ففتح فقرا الاية على الغلام بين يدى الرشيد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب كون عيسى بعضا منه فيجب ان يكون ما في السموات وما في الارض بعضا منه

التصرف واسلم وفرح الرشيد واعظم جايزة علي بن واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له قال في مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين ابي العباس
احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي الى بعض الحكام بقوص وتحتوي كلام في مسئلة نحوية جوابا عنها كانت سيدنا
منع الله ببركتي علمه وعمله ومنحه ما احتوى طاعته واملة في بلوغ الفضائل التي اشرف جاهها باسرته ووضح سناها بغرته ثم جوهر فضل الشقاق وقدمه الذي لم يلج
حشا الاصداف وضوع في عرف علمه الذي هو اضوع من عنبر السنا ونشر من اردية لفظه كل دقيق الحاشية معلم الاطراف في سؤال عن ابيات ساقها العشي سالم
الحبق منها القدمنا العفوان والشجاع الشجعا وذات قرنين ضموزا ضرزما عن ناصب العفوان والشجاع ورافع الحيات وذات وما معنى ضموز وضرزم
فسقيا الفضيلة التي تولى كمالها واشتد تمامها واصطرعها واشتمل على الفضل بدؤها وختمها اما الحيات ففاعل والافعوان والشجاع بدل منه فهو منصوب
اللفظ فان قيل كيف يكون بدلا ومن شان البدل مشابهة المبدل منه في اعرابه وقد علم ان الحيات مرفوع وهذا منصوب قلنا كل واحد من الافعوان والشجاع فيه
معنى الفاعلية والمفعولية فالحيات ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعلية وانتصب العفوان والشجاع بما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية وانما قلنا ان كلا
منهما فاعل ومفعول لان لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعله فلزم ان يكون كل منهما فاعلا بما صدر من فعله مفعولا بما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت
القدم وسالمها فلم تطأها فالحيات فاعلة مفعولة والقدم فاعلة مفعولة فجاز ان يحمل اللفظ في الافعوان والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية
وصح به معنى البدل واما ذات قرنين فارتفع بالعطف على لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضموز فهو الساكت وضرزم فهو الصلب وهاهنا الان قال الصلاح
الصفدي اختلفت انا والمولى شرف الدين حسين بن ريان في قول الحريري فلم يزل يبتزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب فذهب هو في اعراب قوله ما فيه
الى انه في موضع نصب على انه مفعول ثان وذهبت انا الى انه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله يبتزه فكتب شرف الدين فيها من صفد بحجرتها الى الشيخ كمال
الدين بن الزملكاني وهي ما تقول السادة علماء الدهر وفضلاء هذا العصر لا برحوا الطالب العلم الشريف قبلة وموطن السؤال ومحله في متجادلين تجادلا
في مسئلة نحوية وهي في بيت من المقامات الحريرية فهو فلم يزل يبتزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب فذهب الى ان معنى يبتزه يسلبه وكل منهما واقف في هذا
مذهب خصمه مذهبه وموطن سؤالهما الغريب اعراب قوله ما فيه من بطش وعود صليب فلم يختلفا في نصبه لكنهما فيما انتصب فذهب احدهما الى انه بدل اشتمال من الهاء
المنصوب في يبتزه ولم على ان الاسد لال وذهب الاخر الى انه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول الهاء واختلفا في ذلك وقد سألا الاجابة عن هذه المسئلة فقد
اضطرا في ذلك الى المسئلة فكتب الشيخ كمال الدين الجواب انه يتجه الى النحو كل من المختلفين المذكورين فمنهجهم صواب واني بحكمه وفصل الخطاب ولكل من القولين
مساغ في النظر الصحيح لكن النظر انما هو في الترجيح وجعل ذلك مفعولا اقوى ترجيحا في الاعراب وادق بحثا عند ذوي الالباب اما من جهة الصناعة العربية فلان المفعول
متعلق الفعل بذاته التي يوقع عليه معنيته والبدل مبين لكون الاول معه مطرحا في النية وهذا الفعل بهذا المعنى متعد الى مفعولين وما فيه من بطش هو احد
الاثنين فلا يفوت متعلق الفعل المشغل والبدل بيان يرجع الى توكيد بما سبق المعنى فحمل واما من جهة المعنى فلان المقام مقام فتك واخذ بالقلوب وتمكين هذا
المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب في ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الادب وعدا هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة والله تعالى اعلم قال الصلاح الصفدي لا اعلم
احدا ياتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علم المعاني والبيان ودربته بصناعة الانشاء قال القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى
ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات سأل ابن يعيش النحوي تاج الدين الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة العاشرة حتى اذا لألأ الافق ذنب السرحان وان انبلاج
الفجر وحان ما يجوز في قوله لألأ الافق ذنب السرحان من الاعراب فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر ان الذهبي في شرح المقامات جوز رفعهما ونصبهما
ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال ابن خلكان ولولا خوف الاطالة لاوردت ذلك قال والمختار نصب الافق ورفع ذنب قال ابن السبكي وقال الشيخ
جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت كان رفعهما على حذف مفعول لألأ والافق مفعول ذنب بدلا اي حتى اذا لألأ الوجه الافق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال

ونظم

ونظم بسوق بيد فرسه وبعقعقه ويرده عدم الضمير وقد يقال ان ال خلف عن الاضافة اي ذنب سرحانه ومثله قول اصحاب الاخدود والنار ذات الوقود
اي نارها على حذف الضمير كما قالوا في الاية اي ذنب السرحان فيه والنار فيه واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه اي
لألأ الله الافق ذنب السرحان اي سرحانه او السرحان فيه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل جدا لان الافق لم ينور الذنب نعم ان كان تجوز على انه
من باب القلوب تجوز كما قالوا كسى الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار الامر الى قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري رحمه الله سالني بعض الاخوان والمطلع حاج
السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقولهم الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير الاخر لعامل والدليل لغة المرشد والاجماع لغة
العزم واصطلاحا اتفاق ... لهذه الطريقة وقوله يجوز كذا خلافا لفلان وقوله وقال ايضا وقوله هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكلة وليست على ثقة من انها عربية وان كانت مشهورة
في عرف الناس وبعضها لم اقف لاحد على تفسير له ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عليلا ولا يبرد غليلا وها انا مورد في هذه الاوراق ما تيسر لي معتذرا
بضيق الوقت وسقم الخاطر وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب اما قوله فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فمعناه انه لا يملك درهما وان عدم ملكه
الدينار اولى من عدم ملكه الدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وهذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع وانشد عليه قلما يبقى على هذا
الفلو صخرة صماء فضلا عن رمق الروح يبقيه الحيوة ولا تستعمل فضلا هذه الا في النفي وهو مستفاد من البيت من قلما قال بعضهم حين تقل
كفت بما افادة النفي كما حدث لان المكشوف المشددة حين كفت افادة الاختصاص قلت وهذا خطأ فان قل تستعمل للنفي قبل الكف يقال قل احد
يعرف هذا الا زيد بمعنى لا يعرف هذا الا زيد ولهذا تستعمل مع احد وصح ابدال المستثنى وهو بدل اما من احد او من ضميره وعلى في البيت للتعليل مثلها في قوله تعالى
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل واسحق وانتصاب فضلا على وجهين محكيين عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا
لفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة الثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهذا خلاصة ما نقل عنه ويحتاج الى بسط وتوضيح اعلم انه يقال فضل
عنه وعليه بمعنى زاد فان قدرته مصدرا فالتقدير لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار وذلك الفعل المحذوف صفة لدرهما كذا حكي عن الفارسي ولا يتعين
كون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا كما جاز في فضلا ان يكون حالا على ما سياتي تقديره نعم وجه الصفة اقوى لان نعت النكرة كيف كانت اقيس من
مجيء الحال منها وان قدرته حالا فصاحبها يحتمل وجهين احدهما ان يكون ضمير المصدر محذوفا اي لا يملكه اي لا يملك الملك على حد قوله هذا سراقة للقرآن
يدرسه اي يدرس الدرس اذ ليس الضمير للقرآن لان اللام متعلقة بيدرس ولا يتعدى الفعل الى ضمير اسم والى ظاهره جميعا ولهذا وجب في زيدا ضربته تقدير
عامل على الاصح وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو قولهم ساروا رويدا اي ساروا السير رويدا وليس رويدا عندهم نعتا للمصدر محذوفا لانه التزم
تنكيره ولان الموصوف لا يحذف الا ان كانت الصفة مختصة بجنسه كما في رايت كاتبا او حاسبا او مهندسا فانها مختصة بجنس الانسان ولا يجوز رايت طويلا
ورايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه الثاني ان يكون لدرهما حالا فان قلت كيف جاز مجيء الحال من النكرة قلت اما على قول سيبويه فلا اشكال
لانه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة قلت اما على قول سيبويه فلا اشكال لانه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وان لم يمكن الابتداء بها ومن امثلته فيها
رجل قائما ومن كلامهم عليه مائة بيضا وفي الحديث وصلى وراءه قوم قياما واما على المشهور من ان الحال لا تأتي من النكرة الا بمسوغ فلها هنا مسوغان
كونها في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم فيجوز الاخبار عنها ومجيء الحال منها ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال
او ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقول الشاعر مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي الى ليلى المغفرة ...
بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري وكقوله هذا خاتم حديدا عند من اعربه حالا لان الجامد المحض لا يوصف به والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف
بالمصدر خارج عن القياس فان قلت هلا اجاز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهما قلت زعم ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا ان اريد المبالغة لكثرة

وقوع ذلك الحدث من صاحبه ليتبين للسامع مراده هنا قال واما القول بانه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق او على تقدير المضاف فليس في قول المحققين قلت هذا كلام
عجيب فان القائل بالتأويل الكوفيون ويقولون عدلا بمعنى عادل ورضى بمعنى مرضي وكذا يقولون في نظائرها والقائل بالتقدير البصريون يقولون التقدير ذو عدل وذو رضى
وان كان كذلك فمن المحققون ثم اختلف النقل عن الفريقين والمشهور ان الخلاف مطلق لكن قال ابن عصفور وهو خلاف الظاهر انما الخلاف حيث لا يقصد
المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه لا تأويل ولا تقدير وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن ابي حيان ولكنه نسي فتوهم ان ابن عصفور قال انه
لا تأويل مطلقا فمن هنا والله اعلم دخل عليه الوهم والذي ظهر لي ان الفارسي انما لم يخرج فضلا على الصفة لانه لو كان منصوبا ابدا سواء كان ما قبله
في المثال ام مرفوعا كما في البيت ام مخفوضا كما في قولك فلان لا يهتدي الى ظواهر النحو فضلا عن دقائق البيان فهذا منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما
تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه
بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل اي لا رجل عاقل فيقوم ثم انشد بيت امرئ القيس المذكور وقال الا ترى انه لا يريد اثبات منار للطريق ونفي
الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدى به وقال الآخر [illegible] حس فما فيه لمن يتبين
انه بهذا القفر ابن شاحس له انما يريد لا انيس فيكون له حس وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا يسألون
الناس الحافا اي لا سؤال فيكون الحافا قال وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عنه دينار له واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء
ملكه للدينار اولى قلت وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير فيه فان الامثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين لا مزيد لكل منهما عن الاخرى
ثم اذكر ان التخريج المذكور لا ينافي على شيء منها القاعدة الاولى ان القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه
فاذا قيل ما جاءني قاضي مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة ابن وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها فما تنفعهم شفاعة
الشافعين وبيت امرئ القيس فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم القيامة لان الله تعالى لا يأذن لاحد في ان يشفع لهم لانه
فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث ولا يشفع احد عنده اذا لم يأذن الله له من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور
المراد التمدح بانه يقطع القفر المجهول من غير حاجة الى ما يهتدى به فغرضه انما تعلق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية بشيء فيها
للاهتداء به واما قول ابي حيان وغيره المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به فليس بشيء لان النفي انما يتسلط على المسند اليه ولكنهم لما
الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا ان ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا وفرق بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند اليه وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه

القاعدة الثانية ان القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل شاعر تحتمل وجهين ان يكون نفي المسند باعتبار القيد فيقتضي
المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر الا ترى انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف
ضائعا ولكان زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى المراد ب ان يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل وهذا احتمال مرجوح لا يصار اليه الا بدليل فلا
للقيد لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض آخر كأن يكون المراد مدح من اتصف بذلك الوصف فقال جاءك رجل شاعر فاردت التشنيع على نفي ما اشتهر
به او التعريض كما اردت في المثال المذكور ان تعرض بمن جاءك رجل شاعر وهذه من القاعدة التي يتخرج عليها لا يسألون الناس الحافا فان الالحاف
المنفي والمراد من الآية والله اعلم نفي السؤال البتة بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف والتعفف لا يجامع المسألة ولكن اريد بذكر الالحاف والله اعلم
بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنعهم والتعريض بهؤلاء الملحفين وذمهم على الالحاف لان التنفيق للوصف الممدوح مذموم والمثال المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعدة
فيما زعموا فان فضلا مقيد للدرهم فلو قلنا النفي مسلطا على القيد لاقتضى معنى خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا

تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ليس الدرهم
العرفي لانه يجوز ان يملك الدينار من لا يملكه بل المراد ما يسمى من النقود درهما فهذا توجيه التخريج واما الاعتراض عليه فمن جهة ان القيد ليس نفس الدينار
حتى يصير المعنى لا يملك درهما فكيف دينارا وانما القيد قوله فضلا عن دينار والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد عن الدينار بل لنفي ملك الدينار نفسه
ثم يلزم من ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان لكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير
وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال ايملك فلان دينارا او وقعا على من قال فلان يملك
دينارا افضل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استأنف كلاما آخر ولك في تقديره وجهان ان يقال اخبرتك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه
زيادة عن دينار او اخبرت بهذا ثم حذفت جملة اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا الآن بعدما كان كذلك واسمع الآن فحذفوا الجملتين وابقوا من
كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار دينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والاصل منه في عين
زيد ثم حذف مجرور في وهو الضمير وجار العين وهو في ودخلت من على العين ب ان يقدر فضلا انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك
ان يكون حال هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس في الفقر انما يتوقع منه في العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم
عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن
توجيه الاعرابين على ما ذكرت وتوجيه المعنى على ما ذكرته والا فانما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهته لا على ما وجهوا ولعل من لم يتوانس
بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف فهو كما قيل اذا لم يكن الا الاسنة مركب فلا رأي للمحتاج الا ركوبها وقد ثبت في النحو
الاول ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم قال ابو الفتح قال ابو علي من عرف الف ومن جهل استوحش واما الاعراب لغة البيان ونحوه فيبادر الى الذهن
فيها وجه آخر هو اقرب ما يبادر ان يكون على نزع الخافض والاصل الاعراب في اللغة البيان ويشهد لهذا انهم قد يصرحون بذلك اعني بان يقولوا الاعراب في اللغة
البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين الاول ان اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العرب الثاني انهم قد
في هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عليه عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار فلم تعوجوا
فاصله تمرون على الديار او بالديار فعلى [illegible] يرد على هذين الوجهين وجهان آخران الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض الثاني ان سقوط الخافض
لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما نال من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن
في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن هذا كان خطأ قول الكوفيين في ما زيد قائما ان ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل رفع
زيد على انه مبتدأ ونصب قائما على اسقاط الباء وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا ان لا يجوز الاعراب في اللغة البيان ولكن يجب على التعليق اعني تعلق [illegible] بين المبتدأ
والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقا فان قلت هلا قدرت الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر المؤخر عنه فان فيه معنى الفعل قلت
معنى وضاعة اما معنى لانه [illegible] معنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة لان البيان ونحوه مصادر ولا يتقدم على الصلة معمولها ولو كان ظرفا ولهذا قالوا
في قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة باذعان محذوف مبدلا من الاذعان المذكور وليست متعلقة بالاذعان المذكور
فاذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر بالنصب ولم يجوزوا في الجار الحذف فهم من تجويز التقديم عند وجود هذين ابعد فان قلت هب
ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله الدليل لغة المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل صلة الالف واللام اي الدليل
الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفا ولهذا اول قول الله سبحانه وتعالى وكانوا فيه من الزاهدين اي كانوا من الزاهدين

انى لعلكم من القائلين ولو قدرنا ال فى ذلك لمحض التعريف كما يقول الاخفش لم يتخلص من الاشكال الثانى وهو فساد المعنى اذ المعنى حينئذ الدليل الذى يرشد فى اللغة الا الذى يرشد فى غير اللغة وايضا فاذا امتنع التعلق بالمجرور حيث يكون الجر مقصودا امتنع فى الباقى لان هذه الاشكال باب واحد فان قلت فنرد التعلق بمضاف محذوف اى تفسير الاعراب فى اللغة البناء كما قالوا انت منى فرسخان على تقدير بعدك منى فرسخان ومثله فى مثلها فى قولهم الاسم ما دل على معنى فى نفسه اى ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج عنه فانه اذا لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا فى لفظ الاسم وهو محال ولهذا يكون المعنى شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان قلت هذا التقدير صحيح ولكن يبقى الاشكال لان الاولان وهما ان اسقاط الجار لا يقاس ان الزام التنكير حينئذ لا وجه له

الوجه الثانى

ان يكون تمييزا وح فلا يشكل الزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل زيتا وتفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة النسبة ولا اسم مبهم وضعا فان قلت البين الاعراب فى الحد له محتمل اللغوى والاصطلاحى فهو مبهم قلنا الالفاظ المشتركة لا يجئ التمييز باعتبارها لا نقول رايت عينا ذهبا على التمييز وسر ذلك ان المشترك موضوع للدلالة على المسمى باعتبار حقيقته وانما يجئ الالتباس لعدم القرينة او الجهل بها واسماء العدد ونحوها انما يميز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التى يحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الا عشرا من اى معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر الى التمييز والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك انما حصل عند السامع فان قلت يمكن ان يكون من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف اى شرح الاعراب فيكون من باب اعجبنى طيبه ابا فان يكون ابا تمييزا انما هو باعتبار قولك طيبه باعتبار الجملة كلها قلت تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا فاعلا فى المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا فى الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبنى طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على اب زيد فان اصله اعجبنى طيب اب زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا للدخول فى نحو لله دره فارسا ويحكم رجلا وويلم انسانا فان الدر يعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتها الى الرجل نسبة الفعل الى فاعله ومنه اعجبنى طيب زيد ابا اذا كان الاب نفس زيد وتعلق الشرح بالاعراب نحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تمييزا جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما

الوجه الثالث

ان يكون مفعولا مطلقا والاصل الاعراب تعبير الآخر لعامل اصطلح على ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل واعترض بالمتقدمين بين المبتدا والخبر وهذا الوجه لانه ممتنع فى قولك الاعراب لغة البيان فان اللغة ليست مصدرا لانها اسم الحدث ولهذا توصف بما توصف به الالفاظ المسمى بها فقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة اسم للفظ المسموع وزعم ابو عمرو بن الحاجب فى اماليه ان ذلك على المفعول المطلق وانه فى المصدر المؤكد لغيره قال ذلك لان معنى قولنا الاجماع العزم مدلول الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى لغة وشرع والى ما لا لغة عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من باب مصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين اما ذكرنا من ان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث ان ذلك لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لكان انما ياتى بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يقال زيد حقا ابنى ولا حقا زيد ابنى وان كان الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه

الوجه الرابع

ان يكون مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح اى لاجل بيان الاصطلاح وهو الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا الكمت ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف اى ابتغاء الماء والعشب

الوجه الخامس

وهو النظر ان يكون حالا على تقدير مضاف اليه من المجرور ومعنا فيه المنصوب والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضاف بقا على حد حذفه ما فى قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول فلما ابت التالث عما هى الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما فى قوله قضيته ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابى الحسن فلما ابت ابى الحسن عن مثل جوعن اداة التعريف للدال تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والى الاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يكون الا حذف مضاف واحد ونظيره قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل

فاذا هو موجود مثلها فحذف الجر كما حذف فخرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور وضمير امنصوبا بل التخرج ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال بعيد والنظر فى المثال المذكور انه مفعول لفعل محذوف هو الخبر والتقدير فاذا هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل الضمير وان الضمير هو الخبر كما فى قول الاكثرين فاذا هو هى ولكن ابيت ضمير النصب ضمير الرفع واما قولهم كذا خلافا لفلان فقد يقال يجوز فيه وجهان ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان المقدر اما اختلفوا وخالفوا وخالف فان كان اختلفوا اشكل عليه امران ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف والثانى ان ذلك يابى ان يقال بعده لفلان وان كان خالفوا وخالف اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدم اللام مثلها فى سقيا لك اى متعلقا بمحذوف تقديره اعنى له او اواد فى له الا ترى انها لا تتعلق بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه

الوجه الثانى

ان يكون حالا والتقدير اقول خلافا كقولك اى مخالفا لقائله وحذف القول كثير جدا حتى قال ابو على هو من حديث البحر قل ولا حرج وقد دل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول مقدرا قبل كل مسئلة وهذه العلة قريبة من العلة التى ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك بانهم قالوا ان الظروف منزلة فى الاشياء منزلة انفسها الوقوع فيها وانها لا تنفك عنها والله تعالى اعلم انتهى واما قوله قال ايضا فاعلم ان ايضا مصدر آض وآض فعل يستعمل وله معنيان احدهما رجع فيكون تاما قال صاحب المحكم وآض الى اهله رجع اليهم وكذا قال ابن السكيت وغيرهما وهذا هو المستعمل مصدره هنا والثانى صار فيكون ناقصا عاملا عمل كان ذكره ابن مالك وغيره وانشد قول الراجز ربيته حتى اذا تمعددا وآض نهدا كالحصان اجردا كان جزائى بالعصا ان اجلدا ورواه الجوهرى وصار بدل آض يقال تمعدد الغلام اذا شب وغلظ والنهد عظيم الجسم من الخيل وانما يوصف به الاناث على وجه التشبيه والاجرد الذى لا شعر عليه وانتصابه ايضا فى المثال المذكور ليس على الحال من ضمير قال كما توهم جماعة من الناس فزعموا ان التقدير وقال ايضا اى راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول انما صدر من القائل بعد صدور القول السابق حتى يصح ان يقال انه قال راجعا الى القول بعدما فرغ منه ولم يتفق ذلك بشرط فى استعمال ايضا الا ترى انك تقول قلت اليوم كذا وقلت امس ايضا وكذلك تقول كتبت اليوم وكتبت امس ايضا والذى يظهر لى انه مفعول مطلق حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها وذلك انك قلت وقال فلان ثم استانفت جملة فقلت ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا والتقدير اخبر ايضا او احكى ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم فهذا هو الذى يستمر فى جميع المواضع ومما يونسك بما ذكرته من العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبى وقد ذكر انه لا يدغم الحرف اذا كان تا متكلم او مخاطب او مضونا او مشددا ككنت ترابا انت تكره واسع عليم وايضا تم ميقات مثلا قال ابو شامة رحمه الله قوله ايضا اى امثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الانواع الثلثة وهو مصدر آض اذا رجع انتهى كلامه فايضا على تقديره حال من ضمير امثل الذى قدره واعلم ان هذه الكلمة انما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما على الآخر فلا يجوز جاء زيد ايضا الا ان يتقدم ذكر شخص آخر او يدل عليه قرينة ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا لان احدهما لا يستغنى عن الاخر واما قوله هلم جرا فكلام مستعمل فى العرف كثيرا وذكره الجوهرى فى صحاحه فى فصل الجيم من باب الراء فقال وتقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم هذا جميع ما ذكر وذكر الصغانى فى عبابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه ذكر ابن الانبارى هلم جرا فى كتاب الزاهر وبسط القول فيه وقال معناه سيروا على هينتكم اى تثبتوا فى سيركم ولا تجهدوا انفسكم قال وهو ماخوذ من الجر وهو ان تترك الابل والغنم ترعى فى السير قال الراجز لطالما جرتكن جرا حتى نوى الاعجف واستمر اليوم لا والركاب بسيرا ملك الاعجف الهزيل

ونوى صادلة في فتح النون وتشديد الياء وهو الشحم وأما التي بكسر النون وبالهمز بعد الياء ساكنة فهو اللحم الذي لم ينضج واستمر كأنه استفعل من المرة بكسر الميم وهو القوة
ومنه قوله تعالى ذو مرة قال وفي انتصاب جرا ثلاثة أوجه أن يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير هلم جاريا أي متثبتا أن يكون على المصدر لأن في هلم
معنى جر فكأنه قيل جروا جرا وعلى هذا قياس قول العجاج يديها فإن البصريين يقولون تقديره ماشيا والكوفيون المعنى تمشي مشيا وقال بعض النحويين نصب على التمييز
انتهى كلام أبي بكر ملخصا وقال أبو حيان في الارتشاف وهلم جرا معناه تعال على هينتك وانتصاب جرا على أنه مصدر في موضع الحال أي جارين قاله البصريون وقال الكوفيون
مصدر لأن معنى هلم جر وقيل انتصب على التمييز وأول من قاله عابد بن يزيد قال فإن جاوزت مقفرة رمت بي إلى أخرى كتلك هلم جرا وقال آخر من تغلب المطعني
لدى الشناسيد يقابل بن غرا في الجاهلية كان سوددوا ابل فهلم جرا انتهى وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيا محضا والذي رابني منه أمور أن
النحويين متفقون على أن هلم بمعنى تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى هلم إلينا أي تعالوا إلينا وبمعنى احضر فيكون متعديا كقوله تعالى هلم شهداءكم أنكم التزام أن
ضميرها تكون اسم فعل وتميم وهي أن تتصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقول هلما وهلي وهلموا فتكون فعلا ولا نعرف لها موضعا أجمعوا فيه على التزام كونها
اسم فعل ولم يقل أحد أنه سمع هلما جرا ولا هلي جرا ولا هلموا جرا أن جاء لمخالفين للمتعاطفين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف فهي لازم هذا إذا قلت كان
ذلك عام كذا وهلم جرا أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه وإنما ذكره صاحب الصحاح وقد قال أبو عمرو
بن صلاح في شرح مشكلات الوسيط أنه لا يقبل ما تفرد به وكان علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذي سمع منهم فإن زمانه كانت اللغة فيه
قد فسدت وأما صاحب العباب فإنه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعا للتفسير إلا الألفاظ المسموعة من العرب بل وضعه ابن تكلم
على ما يجري في محاورات الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا فإنه لم يصرح بأنه عربي وكذلك لا أعلم أحدا من النحاة تكلم عليها غير أبو حيان وبعض
في الارتشاف أشياء من كلامه وهم فيه فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا أنه جر مصدر والبصريون قالوا أنه حال وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك وليس
كذلك وإنما قال أبو بكر أن قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال أنه حال وعلى قواعد الكوفيين أنه يقال أنه مصدر بهذا معنى كلامه وهذا هو الذي قد أبو
القاسم الزجاجي وقد عليه فقال البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من قولك جاء زيد ركضا أن يكون مفعولا مطلقا بل يجيزون أن يكون التقدير جاء زيد يركض
ركضا فكذلك يجيزون على قياس قولهم أن يكون التقدير هلم يجر جرا انتهى ثم قول أبي بكر سيروا على هينتكم أي اثبتوا في سيركم فلا تجهدوا أنفسكم معترض من وجهين
أن فيه إثبات معنى لهلم لم يثبته أحد أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب فإنما يراد به استمرار ما ذكر قبله في الحكم فلهذا قال صاحب الصحاح
وهلم جرا إلى اليوم وقول أبي حيان معناه تعال على هينتك عليه أيضا اعتراضان أنه تفسير لا ينطبق على المراد به في إفراده تعال مع أنه خطاب للجماعة وإنما يقال الأمر
فعل واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة وقد توهم ذلك بعض النحويين فيها وفي هات والصواب أنهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى قل هاتوا برهانكم
وقول الشاعر إذا قلت هاتي نوليني تمايلت وقوله لأن هلم في معنى جر وإنما هو قول من كلام ابن الأنباري وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في مختصره وقال لم يقل
أحد أن هلم في معنى جروا وفيه دليل على ما قدمته من أن الإعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون والكوفيون وإنما قالهما ابن الأنباري قياسا على قول العجاج جاء زيد
ركضا وتقدير البيت الأول فإن تجاوزت أرضا مقفرة أي لبي بها انتهى سيرى في تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة وأما البيت الآخر
فمعناها الثناء على قوم بالكرم والسيادة والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأنه زمن يقل فيه الطعام ويكثر الأكل لأقتيات الحرارة في الباطن والسديف
جمع سديفة وهي مفعول المطعمين ومعناها شرائح سنام البعير المقطع وغيره مما غلب عليه الشحم السمن وقوله بلي أصله من اللي وحذفت النون التي المتقارب
وهما النون واللام وتعذر الإدغام لأن اللام ساكنة نظيره قولهم في بني الحارث بلحارث وهو شاذ والذي في البيت أشذ منه لأن شرط هذا الوصف أن لا تكون
اللام مدغمة فيما بعدها فلا يقال في بني النجار وبني النضير بنجار وبنضير وعلل ابن جني ذلك بكراهة توالي الإعلالين فإن اللام قد اعتلت بإدغامها فيما بعدها

النون التي قبلها بالحذف توالي الإعلالين وقد يجاب بأن ذلك إنما يجب في الكلمة الواحدة ويجاب بأن كلا من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأعطيها
حكمها وقوله غراجال من النيب وهو جمع غر الجواد ومجر وسودد وسود في الجاهلية خبر كان أن قدرت ناقصة أو متعلق بها أن قدرت تامة بمعنى وجد وقوله فهلم
جرا متعلق المعنى بقوله في الجاهلية أن كان سوددوا ابل في الجاهلية فما بعدها وإذ قد أتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من نقل فلنذكر ما ظهر لنا
في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت ويقال الآن فيها تجوزين أنه ليس المراد بالإتيان هذا المجيء الحسي بل الاستمرار
الملازم أن امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام ولهذا أعربوا أن تفسيرية وهي إنما تأتي بعد جملة فيها
معنى القول كقوله تعالى فأوحينا إليه أن اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدوام أي دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم
على ذلك الثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة وإنما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر بجره إذا
سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى إلا أنه يقال هذا الحكم منسحب على كذا أي شامل فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم
جرا فكأنه قيل واستمر ذلك في بقية الأعوام استمرارا فهو مصدر أو استمر مستمرا فهو حال مؤكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهم الناس من هذا
الكلام وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف فإن هلم حينئذ خبر وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا كما تقول واستمر ذلك أي استمر ذلك في
ما ذكر فإن قلت فقد اشتمل هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعددة ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك
قلت ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعددة شكلة اجتمعت في مكان واحد ولو وقفت
لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله والله تعالى
أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين
الطيبين الطاهرين برحمتك
يا أرحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي الحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك وآله وسلم وبعد فقد
دخلت على امراة ... فذكرت ان رجلا دفعها اليها يسال الجواب عما فيها فنظرت فاذا فيها سوال عن اعراب قوله صلى الله عليه وآله وسلم كلمتان خفيفتان على
اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم هل كلمتان مبتدا وسبحان الله الخبر او قلبه وهل قول من عين سبحان
للابتداء لتعريفه صحيح ام لا وهل قول من قدمه للزوم سبحان الله النصب صحيح ام لا وهل الحديث مما تعدد فيه الخبر ام لا فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة
وعجلة الكاتب في الوقت ما نصه الوجه الظاهر ان سبحان الله الى آخره الخبر لانه موخر لفظا والاصل عدم مخالفة اللفظ محله الا لموجب يوجبه وهو من قبيل
الخبر المفرد بلا تعدد لان كلا في سبحان الله مع عامله المحذوف الاول والثاني مع معموله الثاني انما اريد لفظه والجمل الكثيرة اذا اريد لفظها فهي من قبيل المفرد
ولذا لا تحمل ضميرا ولانه محط الفائدة بنفسه بخلاف عكسه فانه انما يكون محطها باعتبار وصفه الاخرى ان في عكسه يكون الخبر كلمتان ومن البين ان ليس متعلق الغرض
الاخبار من النبي صلى الله عليه وسلم عن سبحان الله الخ بانهما كلمتان بل بما احتف ووصفا به خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله الخ خبرا اولى فهو مثال
ابي بكر لا اله الا الله ونحوه مما اورده مثالا للاخبار بالجملة التي اريد لفظها واما منع كونه خبرا او مبتدا بسبب لزوم نصب سبحان الله فانما يصدر ممن
لم يفهم معنى قولنا انما اريد بالجملة لفظها وعلامة اعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله فالحاصل ان كلا من جزئي التركيب يجوز فيه واما من حيث الاولوية
بالنظر الى المعنى فكلمتان مبتدا مسوغ بالاوصاف المختصة ولفظ سبحان الله وما بعده خبره واما جعل سبحان الله معرفة فان اريد به ما ...
فصحيح وتعريفه بالاضافة وهو ما اذا كان المتكلم ذاكرا مسبحا وان اريد به حال كونه اريد به مجرد لفظه على معنى ان الكلمتين الموصوفتين ...
بها هاتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله صادرتين من مريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا فان انواع المعارف محصورة وليس هو منها اذ لم يرد
التقدير معنى الاضافة والخصوص النسبة التي باعتبارها يحصل التعريف فان ادعى انه من قبيل العلم بناء على ان كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على
غيره كما ذكر ابن الحاجب فليعلم انه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدلالة على غيره ولذا لم يقل احد بان كل لفظ مشترك وهو
فجعل كل لفظ ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره فعلم ان اعطاء لفظ اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الالقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع
للدلالة على غيره والله سبحانه اعلم ثم دفعنا الورقة للمراة ثم بعد ان مضى على نحو من خمسة اشهر سمعت ان بعض الاخوان ذهب بجوابي هذا ...
لاهل العصر ممن الغيرة بجوابي وجواب رابع للذاهب الى بعض ملوك الدنيا لما كان من اهل العلم والفهم في الاصطلاح ... على خطا المخطي واصابة المصيب ...
ذلك اتفاقهم على ان الوجه الذي جعلته جعلوه متعينا بناء على ان محط الفائدة يتعين ان يكون سبحان الله وبحمده الى آخره ومنهم من ذكر لابطال ...
قلبه منها ان سبحان الله لزم الاضافة الى مفرد فجرى مجرى الظروف التي لا تقع الا اخبارا ولانه يلزم النصب لانه مركب من معطوف ومعطوف عليه فهو ...
الثلثة يستقل بدفعها على ما في بعضها من التحكم ما ذكرنا من ان الكلام الواقع خبرا انما اريد به لفظه ومن امثلتهم في ابتداء ... اذا اريد مجرد اللفظ
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ومنها ان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم كلمة اذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية فلو جعل مبتدا لزم الاخبار
عن كلمة بانه كلمتان ولا يخفى على سامع ان المراد اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة وسبحان الله العظيم كلمة فالمجموع كما يصح ان يعبر عنه بكلمة كذلك يصح ان يعبر عن كل جملة منه
غير انه لما كان كل من الجملتين اعني سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم ما يستقل ذكرا تاما وينفرد بالفضل ... عبر عنهما بكلمتين على ان ما ذكره لازم على
تقدير جعل سبحان الله الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدا لانه كما لا يصح ان يخبر عما هو كلمة بانه كلمتان كذلك لا يخبر عما هو كلمتان بما هو كلمة فان الحاصل على
كون كلمتان المبتدا ان الكلمتين اللتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وبهذا اندفع على التعيين لا يماثل في جوابه ان سبحان الله

الى آخره تضمن عطفا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين وهذا ان اريد به الكاين في وبحمده فهو على تقدير كونه خبرا محضا والا فان جعل سبحان الله نقل الى الانشاء
وان كان اخبارا صيغة كصيغ العقود كبعت وبحمده مع متعلقه خبرا لم يكن عطفا عليه لانه انشاء وعلى تقدير حذف العاطف وسبحان الله وهو قليل فيختلف فيه
وعلى تقدير صحتها لا يندفع السوال فان السائل قال المراد بالكلمة اللغوية فالمجموع من سبحان الله الى آخر الكل كلمة ومعلوم ان وجود العطف في اثناء الكلام
لا يمنع من اطلاق لفظ كلمة عليه الا ترى قولنا الكلمة شاعر يعنون القصيدة لا يصح الا ان تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف حتى يكون هذا مع ان المجموع من المتعاطفين
كلمة فلا يخبر عنه بانه كلمتان ويعود السوال فلا يفيد الا ان يعود الى جواب المعتبر ان شاء الله تعالى ومنها ان جعل المبتدا سبحان الله الخ يفوت نكتة وهي افادة حصر الخبر في
وانت لا يخفى عليك ان الحصر اما ان يكون بالاداة او بتقديم الخبر والمعمول والتقديم انما هو في جعل سبحان الله وبحمده المبتدا وكلمتان الخبر فيصير من قبيل تميمي انا
كلمتان المبتدا وسبحان الله الخبر وهو مراده اذ لا تقديم فيه واذا لم يكن تقديم فانما يجي الحصر في معرف بلام الجنس للاستغراق ... كقولنا العالم زيد فاذا جعلنا
العالم مبتدا والبينة على المدعي عليه فيفيد ان لا يمين على غيره بل جعل الكل عليه لانه لم يبق وراء الكل شي وكانه ذهب الى ان المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان
الحبيبتان سبحان الله الخ وليس مثله يجي على الاذهان كما ذهب الذاهب بجوابي الى غلطه اني جعلت كون الفائدة في جعل سبحان الله مبتدا باعتبار وصف
نفسه وجها للرد ابتداء به سبحان الله الخ فاورد عليه لزوم عدم صحة زيد رجل صالح وانا لست من هذا وانما جعلته كما هو صريح في كتابي وجه مرجوحية واولوية كونه خبرا
فليرجع الى نظر الكتاب غير ان النقل اذا املت بقصد الرد يقع لها مثل هذا السهو في الحس ولذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف جنسي استغراقي لم يكن حصر
الاخبار لسبحان الله وبحمده الخ عن الكلمتين الموصوفتين كما اقتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف اولى الوجهين او عن سبحان الله وبحمده بانهما حبيبتان الى الرحمن
ثقيلتان في الميزان والمعنى ان اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم لمن المعلوم عند الله انهما كلمتان ثقيلتان في الميزان
حبيبتان الى الرحمن ولا يخفى انه لم يرد مطلق ثقلها او محبتها لان ذلك معلوم للمومنين غير مجهول لهم في كل ذكر الله هذا او غيره انه كذلك فلو ...
الجملة الخبرية كلها جديدة فائدة عند السامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدا او خبرا بل هي حينئذ بمنزلة النار حارة ونحوه مما يصونون كلام بعض البلغاء عنه
فكيف بالنبي سواء جعلت تجدد الفائدة شرطا لكون الجملة كلاما ولم يجعل فان الذي لا يشترطه لا يقول انه قد حصل فائدة تامة الا انه لا يشترطها في
الكلام اصطلاحا ويجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة مما لا يلزم علم كل مومن ان للذكر ثوابا واذن ظهر ان كلا من ثقيلتان حبيبتان وسبحان الله
وبحمده يصلح محط فائدة يكون بها خبرا ويزداد جعل سبحان الله مبتدا مقدم خبره بنكتة بلاغية لاجلها قدم الخبر وهي التشويق الى المبتدا وكلما طال الخبر
النوع لانه كلما طال بذكر الاوصاف ازداد الشوق الى المحدث عنه بها كما هو في الحديث الكريم حيث قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان
الى الرحمن فان النفس تشتاق بذلك الى سماع المحدث عنه بها فلم يجي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم الا والنفس الى سماعه فهو مثل قوله ثلاثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر وهذا ما ذكره السلف الذين اعربوا سبحان الله مبتدا ولم يقتصر من وجهه سمعه من اهل عصرنا
بمثل ما سمعنا واستغفر الله من شغلي سمعك بمثله ولا منافي بين كون محط الفائدة فيه كونه باعتبار وصف الخبر كما سلفت في الجواب لكان اولى من جعل
مبتدا وعسى ان يكون رجع عنه اولى لان مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ فلا يعدل عنه ... انحصار محط الفائدة
في سبحان الله وبحمده ... الحديث ... ان سبحان الله اذا اريد لفظه معرفة لان المعارف انواعها محصورة وليس هو منها كما هو مسطور في اصل
جوابي فارجع اليه ثم قلت فان ادعى انه يكون من قبيل العلم بناء على ان كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره فليعلم انه على تقدير صحة هذه الدعوى
لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ولذا صرح بانه ليس كل لفظ مشتركا كما هو اللازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره فاعترض ذلك الشيخ
من قبيل العلم فالراضي وهو عندهم من قبيل المنقول لانه نقل من مدلول هو معنى الى مدلول هو اللفظ ولا يخفى عليك ان حاصل هذا الاعتراض لم يرد على ...

انه ما يقال العلم انضر الى بعض النحاة انه قال وخفي عليه انه اعلم من خلق غير ان لي فيه بحثا مكتبيا من نحو عشرين سنة مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت وحاصل ذلك
البحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب في المنتهى اكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير وقد يطلق ويراد اللفظ نحو زيد مبتدأ وتنوين لانهم لو وضعوا لادى الى التسلسل
ولو سلم فقنا اولى يعني لو سلم انه لا يلزم التسلسل فمحو وضعوا له فانه الممكن ان يطلق ويراد به نفسه كان اولى انتهى وذكر هنا انه موضوع تخلق لي فيه هذا وهو ان الحاجة ليست
الا الى مجرد التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه فان امكن بطريق المجاز كان اولى لانه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك والمجاز خير منه وبناء على هذا بابا اذا قلنا
كذا وكذا فقيل ذلك الخبر يتبادر ارادة معنى غير لفظ الى ان يذكر المسند فيرى غير صالح الا للفظ فيحكم بمجرد القرينة الملائمة للمسند فتبادر معنى على التعيين من مجرد الاطلاق
ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة لان الاذهان ذلك بحسب الاصل والغالب التردد والتوقف وقد يمكن جعله مجازا علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كاطلاق
لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط فبناء على نحو هذا معهم قلت في اصل جوابي فليعلم انه على تقدير صحة هذه الدعوى يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا
انه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا نكرة بل لا القاب الاصطلاحية انما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لان ذلك
الوضع هو المقصود واما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بانه ليس بوضع قصدي ولذا صرح بانه لا يكون اللفظ به مشتركا فلما لم يكن الوضع
للمعاني المحتملة ولم يكن مشتركا علم انه لم يعتبر في اطلاق الالقاب الاصطلاحية الا الوضع القصدي ثم هذا الاسم تعين المعنى والعلم به لان الوصف
الاصطلاحي وهو لا يقتضي عدم تعين المعنى اراب لو لم يسم كل نوع باسم خاص اصلا كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح اما كان يصح مبتدأ ولا
جعلنا سبحان الله مرادا مجرد لفظه مبتدأ مع نفي الحكم عليه بانه معرفة ولا نكرة كما ذكرنا الان متحد الابتدائية والحديث بحديث عنه انما تعين يقتضي
معناه كليا كان ذلك المفهوم او جزئيا لا نسبه وكم نكرة يتعين جمعنا ها في الاستعمال فيصير كحكم المعرفة التي استوتا الا في اصل الوضع والله سبحانه
وتعالى اعلم وقع سوال في مجلس السلطان الملك الاشرف برسباي في مجلس قراءة البخاري في شعبان سنة ثمان وثلثين وثمانمائة ارسل عنه الامام العلامة كمال
الدين بن الهمام وصورة السوال عن قواعد السادة الحنفية على راي المحققين منهم ان النفي والاثبات اذا تعارضا وكان النفي مما يعلم بدليله وهو ان يكون
صريحا في رد دعوى المثبت فانه يقضي على المثبت كالحكم في دعوى امراة على زوجها انه طلقها ثلثا وقالت حصلت الفرقة بيني وبينه وقال الزوج استثنيت استثناء
متصلا بلفظ الطلاق واقامت المراة شاهدين فشهدا على الزوج انه طلقها ثلثا وقالوا ما سمعنا استثنى قالوا شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء
لانه يجوز ان يقول قال زيد كلاما ولم اسمعه فلا يكون صريحا في رد دعوى الزوج الاستثناء ولو قال الشهود طلقها وما استثنى فشهادتهم صريح في رد دعوى
الزوج اشكل على هذا الاصل تقديم الجهر بالبسملة اسناد الحديث انس رضي في رواية انه صلى خلف رسول الله صلعم قال فلم اسمعه يقرا بسم الله الرحمن الرحيم
فاجاب الشيخ كمال الدين بما نصه اما قوله النفي اذا كان ما يعرف بدليله يقدم على الاثبات فغير صحيح بل الثابت عندهم انه يعارضه حتى انه لم يوجد مرجح من خارج تساقطا
واما قوله في تفسير هذا النفي انه الذي يكون صريحا في رد دعوى المثبت تمييزا له عن قسيمه من النفي الاخر فالتفسير قوله وكلهم في تفسيره انما هي على
ان المراد بكون النفي ليس مما يصح بناؤه على استصحاب عدم منفرد الثبوت معلوم بل ان يكون ثابتا النسبة بدليله دال على طريقه وافادوا ان ليس المراد بالنافي
ما فيه صورة النفي بل ما كان منفيا للاصل بعنوان الحالة المقررة المعلوم ثبوتها وان المثبت هو الذي يثبت الامر المعارض على تلك الحالة وان لم يكن في احد
الدليلين صورة نفي اصلا وعلى هذا حكموا بان رواية اعتاق بريرة وزوجها عبد نافية لانها مقررة للحالة المعلوم ثبوتها ورواية عتقها وهو حر مثبتة لافادتها
وقوع العارض على ذلك الاصل فقدموا هذه تقديما للاثبات وانما حكموا بان رواية تزوجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة ورواية تزوجه وهو محرم نافية
للاتفاق على ان ليس المراد بالحل الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحل الاصلي بل الحل الطارئ على الاحرام يعني انه تزوجها بعدما حل من احرامه فكان الاحرام عليه السلام
اصلا بالنسبة اليه للعلم بوقوعه وتقرره فكان المقيد له مقيدا للاصل فهو ناف والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتا فحكموا بمعارضة النفي ثم رجحوها بالراوي

فكان مثبتا فحكموا بمعارضة للنفي ثم رجحوها بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الاصم وما ذكره السائل لا يمكن موافقتهم فيما ذكروه على الاصل المذكور وهو نفي المنفي
على ما زعم حيث قدم قول الشهود لم يستثن على قول الزوج استثنيت ولم يكن ذلك الا لما اورده شاهدا على معارضة هذا النفي للاثبات في كلام فخر الاسلام البيهقي
صريح فيه وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على انه ما يعارض الاثبات لانه لو لم يكن يعارضه لم يقبل الشهادة به اصلا كما هو الشهادة على الاسنة
من ان الشهادة على النفي باطلة فلما كان يجب يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه اذ لا خفاء في ان كل ما قامت به البينة وهو ما نفع به الشهادة
يقدم على دعوى المشهود عليه الضد او النقيض فظهر ان تقديم النفي هنا فرع المعارضة لترجح الشهادة لا للنفي وكلام الناس عن خفي في هذا واما قوله اشكل
على هذا الاصل تقديم الجهر بالبسملة فان اراد بالاصل ما مهده من ان ذلك النوع من النفي مقدم على الاثبات فلا اشكال لانه قد قدم النفي على ذلك التقدير عند معارضة
الاثبات وانما الكلام في تحقيق المعارضة لا شك ان تعلق الرواية الصلوة خلف رسول الله صلعم في الجهر به سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام احواله
في الصلوة ثم يقول بعد عدم شكه في سماع جهره فيما جهر به في القراءة لم اسمعه قرا كذا مع فرض ان ذلك الذي ذكر انه لم يسمعه ليس مما يقرا احيانا ويترك غالبا
بل هو مما واظب عليه في كل جهرية بادر الى كل عاقل يسمع ان ذلك المصلي لم يجهر به لذلك كان اقل الامر انه كقوله لم يجهر به كذا او كل احتمال اليه بعد الوهم مع هذه
الحالة المفروضة من الراوي مما يشبه العلم العادي فكيف يقرب من العقل مع مواظبة انس عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلعم على الجهر بالبسملة كونه
لم يتفق مرة من الانه مرة ان يسمعه فهذا محال عادة فكان قوله لم اسمع كقوله لم يجهر فعارض رواية الجهر وان اراد انه يورد على شقي مسئلة الشهادة في الطلاق وهو ما
اذا قال الشهود لم نسمعه استثنى وقال هو استثنيت حيث قدم دعوى الاثبات على قولهم غير انه في عبارة المورد قصور عن افادة مراده فليس بشيء فان قبول قوله لعدم
المعارضة بين قوله استثنيت وقولهم لم نسمع لجواز الاستثناء مع عدم سماعهم بان يستثني خفيا بحيث يسمع نفسه من توجه لاستعلام حاله فاذا كان مما يجتمعان اعني الاستثناء
وعدم السماع لم يكن شهادتهم معارضة دعواه واين هذا من قول القائل جهر مع قول المصلي به في عمره لم اسمع فقد بينا ثبوت المعارضة فيه بما لم يتوهم مثله الا الشغب
المحرم وانما كان الاشكال يرد على مسئلة الشهادة لو كان الزوج قد قال جهرت بالاستثناء فقال الموجهون اليه للشهادة عليه لم نسمعه وحكمنا على هذا التقدير عدم ذكر
ولنا ان نقول على هذا التقدير بقدم الشهادة ويحكم بالفرقة واذ قد ظهر ان ما وقع في هذه السوال من تمهيد الاصل وايراد التفريع عليه ثم ايراد الاشكال كله
خطا مع نسبته للسائل الكتابة الا الى المورد فاني لم اعلم ان الكتابة كتابته ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي معجم الادبا لياقوت قال ابو سعيد الضرير
سالني ابو دلف عن بيت امرئ القيس كبكر المقاناة البياض بصفرة قال اخبرني من البكر هي المقاناة ام غيرها قلت هي هي قال افيضاف الشيء الى صفته قلت نعم قال
فاين قلت قد قال الله تعالى ولدار الاخرة فاضاف الدار الى الاخرة وهي هي بعينها والدليل على ذلك انه قال في سورة اخرى تلك الدار الاخرة قال الذي هذا اشبهه من
فاشربه الجريال [illegible] هوى القيون اسلكم كصالل شعبة امور الرجال وفيه قال قرات بخط عبد السلم البصري في كتاب محمد بن ابي الازهر قال حدثني وهب بن
ابرهيم قال عبد الله بن سليمان بن وهب قال كنا يوما بباب [illegible] في مجلس ابي سعيد احمد بن خالد الضرير وكان ابو سعيد عالما باللغة اذ هجم علينا مجنون من اهل قم عالم
جماعة من اهل المجلس فاضطرب الناس لسقطه ووثب ابو سعيد لا شك انه قد تحققنا من سقوطه جدا او وثوبه فلما راه المجنون على تلك الحال
قال الحمد لله رب العالمين على سلامتك يا شيخ لا ترع اذا في هولاء الصبيان واخرجوني عن طبعي الى ما لا استحسنه في غيري فقال ابو سعيد امنعوا عنه ما ناكم الله فو
فترددنا من كان يوجد فسكت ساعة لا تكلم الى ان عدنا الى ما كنا فيه من المذاكرة وابتدا بعضنا بانشاد قصيدة من شعر نهشل بن حري النهشلي حتى بلغ قوله غلاما فان خاضها
الموت من كل جانب ⁘ فاب ولم تعقد وراه يداه ⁘ متى يلقيا قرنا فلا بد انه ⁘ سيلقاه مكروه من الموت اسود ⁘ فلما استتم هذا البيت حتى قال اقف بالانشاد القارى
تجاوز المعنى ولا تسال عنه ما معنى قوله ولم تعقد وراه يداه فاسكت من حضر عن القول فقال قال يا شيخ فانك المنظور اليه والمقتدى به فقال ابو سعيد
يقول انهما دسيا بانفسهما في الحرب فمضى راسهما وجماعة فوق [illegible] لم يوسرا فتعقد ايديهما الكتف فقال يا شيخ ارضى لنفسك بهذا الجواب فانكرنا ذلك على المجنون

نظر بعضنا الى بعض فقال له ابو سعيد هذا الذي عندنا فما عندك فقال المعنى يا شيخ انهما لم تعقد بمثل فعلهما بعدهما لانهما فعلا ما لم يفعل احد كما قال الشاعر
قوم اذا عقدت تميم معاقدا شدوا لها عقدوه بالحضر * البسهم ثياب الندى * فلم تطل عنه ولم * يعني انهم يتقدمون الناس ولا يتطاولون على عقد احد وهذان فعلا ما لم
يفعل احد فلقد رايت ابا سعيد وقد احمر وجهه واستحيى من اصحابه ثم غطى المخنوزة راسه وخرج وهو يقول يتصدقون فيعرفون الناس من انفسهم فقال ابو سعيد
بعد خروجه اطلبوه فاني اظنه ابليس قال فطلبناه فلم نظفر به وفي معجم ياقوت ايضا قال حدث محمد بن اسحق النديم قال لما اراد المتوكل ان يتخذ المؤدبين لولده جعل
ذلك الى ايتاخ فامر ايتاخ كاتبه ان يتولى ذلك فبعث الى الطوال والاحمر وابن قادم وابي عصيدة وغيرهم من ادباء ذلك العصر فاحضرهم مجلسه فجاء ابو عصيدة فقعد
في اخر الناس فقال له من قرب منه لو ارتفعت فقال بل اجلس حيث انتهى بي المجلس فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم فاختبرنا
فالقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفزاري ذريني انما خطائي وصوبي علي وانما انفقت مال فقالوا ارتفع مال بانما اذ كانت بمعنى الذي ثم سكتوا فقال لهم
ابو عصيدة في اخر الناس هذا الاعراب فما المعنى فاحجم الناس عن القول فقيل له فما المعنى عندك قال اراد ما لومك اياي وان ما انفقت مال ولم انفق عرضا فقال
لا اللوم على انفاقه فجاءه خادم من صدر المجلس فاخذ بيده حتى تخطى به الى اعلاه وقال له ليس هذا موضعك فقال لان اكون في مجلس ارفع منه الى اعلاه احب الي
من ان اكون في مجلس احط عنه فاختير هو وابن قادم وفي معجم ياقوت حدث ابن عساكر في تاريخه باسناده الى ابرهيم بن ابي محمد اليزيدي عن ابيه قال كنت
مع ابي عمرو بن العلاء في مجلس ابرهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن ابي طالب عليهم السلام فسال عن رجل من اصحابه ففقده فقال لبعض من حضره اذهب فسل عنه
فرجع فقال تركته يريد ان يموت فضحك بعض القوم فقال في الدنيا انسان يريد ان يموت فقال ابرهيم لقد ضحكتم منها غريبة ان يريد ههنا في معنى يكاد قال الله تعالى
جدارا يريد ان ينقض يكاد فقال فقال ابو عمرو بن العلاء لا تزال بخير ما دام فينا مثلك وفي معجم ياقوت قال ثعلب الذي لا بد للاديب منه الاسم الاول الى والعرب
اسم تام والذي وما بعده حكاية والحكاية لا بد لها من ان لا تتغير قال وسال ابن قادم عنها وانا غائب ببغداد فقال الكوفي فلما قدمت سالني فقلت لا ينبت البيت
وانبت بهذه العلة فبلغه فلما اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع الى قولي وفيه قال ثعلب كنت احب ان ارى الرياشي لاسمع منه فقال يوما وقد قرئ عليه ما تنقم الحرب العوان مني
بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي كيف تقول بازلا وبازل فقلت اتقول لي هذا في العربية انما اقصدك الغير هذا يروى بازل وبازلا فالرفع
على الاستيناف والخفض على الاتباع والنصب على الحال فاستحيى وامسك وفيه قال ثعلب بعث الي عبد الله بن احمد ابو الوزير وفيها خط المبرد
بلا سيف قال لا يجوز هذا توجيه الشيء والله ما سمعت بهذا هذا خطاء البتة لان لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره لانها اداة وما تقع اداة على اداة
وفيه قال الصولي حضرت الى المبرد مع القاسم والحسن بن عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم سله عن شيء من الشعر فقلت ما تقول اعزك الله في قول اوس
وغيرها من وصلها الشباب انني شفيع الى بعض الخدود المورب فقال بعد ما تمكث وتمهل وغلطو يريد ان النساء انسوبه فرق الا بسرين منه ثم نهض الى
غص المجلس سالته عن البيت فقال قال لنا ابن الاعرابي ان الهاء في انه للشباب فان لم يجر له ذكر لانه علم والتفت الى الحسن والقاسم فقلت ايها صاحبنا من هنا حكاية
حدثنا محمد بن رستم الطبري قال انا ابو عثمن المازني قال كنت عند سعيد بن مسعدة الاخفش انا وابو الفضل الرياشي فقال الاخفش ان منذ اذا رفع بها فهي اسم مبتدأ
وما بعدها خبرها كقولك ما رايته منذ يومان فاذا خفضت بها فهي حرف معنى ليس باسم كقولك ما رايته منذ اليوم فقال له الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسما فقد
ترى الاسماء تنصب وتخفض كقولك هذا ضارب زيدا غدا وضارب زيد امس فلم لا تكون بهذه المنزلة فلم يات الاخفش بمقنع قال ابو عثمن فقلت له لا تشبه منذ
ما ذكرت لانا لم نر الاسماء هكذا تلزم موضعا الا اذا ضارعت حروف المعاني نحو اين وكيف فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعا واحدا قال الطبري
فقال ابن ابي نصر للمازني افرايت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادين قال نعم كقولك قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا وعلى زيد ثوب وعلا زيد الفرس
فيكون مرة حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد قال ياقوت نقلت من خط الشيخ ابي سعيد السمعاني في كتاب المغرر قال قال الاستاذ ابو العلا الحسين بن محمد بن سهلويه

في كتاب

في كتاب الذي سماه اجناس الجواهر كنت بمدينة السلام اختلف الى ابي علي الفارسي وكان السلطان رسم له ان يقعد في كل اسبوع يومين لتصحيح ثمار الالباب ونقد
في ديوان الفاظه ومعانيه والتقط ما الدرر المنثور من سقاطه فيه فاجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الاصمعي واسرف في الثناء عليه وفضله على اعيان العلماء في ايامه فرايته
رحمه الله كالمنكر لما كان يورده وكان فيما ذكره من محاسنه ونشره من فضائله ان قال ومن الذي يجسر ان يخطئ الفحول من الشعراء غيره فقال ابو علي وما الذي رد عليهم
فقال الرجل انكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وافضل معرفته باغراضها ومراميها وانه سلك نهج الاوائل في وصف المفاوز اذا العيس ورقص
الال في تواليها انتصب الحرباء وقد نسج على حذو القليم وكيف يغرس ظله وذكر الركب وقد مالت طلاهم من غلبة المنام حتى كانهم صرعتهم كؤوس المدام فطبق
مفصل الاصابة في كل باب [illegible] وصدر الاول من باب الفضائل وجاء في القرن الثاني من اصحاب البلاغة فقال له ابو علي وما الذي انكر على ذي الرمة فقال
قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم لانه كان يجب ان ينونه فقال اما هذا فالاصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب والعجب ان يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو
في بعض ما انشده فقلت ان راى الشيخ ان يصنع بمجلسه هذا الخطاء تفضل به فاملى علينا انشد ابن السكيت لاعرابي من بني اسد وقالته راسب فقلت حجر
اتى من قال انا اصابهم الحمى وهم عواف وكن عليهم نحسا لعين فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه وكيف يجيب اصداء وهام وابدان بدثن وما بجرفر
اي يوجد الجواب فقوله اجراه حقا وهي محفوضة غير منونة فاحتاج الى التنوين قال ابو علي هذا سهو منه لان هذا يجري مجرى الاصوات وباب الاصوات كلها
والمبنيات باسرها الا ما خص منها بعلة الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها التنوين فما كان معرفة فيها جاء بغير تنوين فاذا انكرته نونته من ذلك انك
تقول في الامر صه ومه تريد السكوت فاذا انكرت قلت صه ومه تريد سكوتا وكذلك قال الغراب غاق اي الصوت المعروف من صوته قال الغراب غاق اي صوتا
وكذلك ايه يا رجل تريد الحديث فايه تريد حديثا وزعم الاصمعي ان ذا الرمة اخطا في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وكان يجب ان ينونه ويقول ايه وهذا
من اداب الاصمعي التي تقدم عليها من غير علم فقوله ايه بغير تنوين في موضع قوله فقلنا الحديث وجعله نكرة في موضع اخر فنونه فيكون معناه حقا ولا يدخل المعروفة
في ذلك انما التنوين المعنى المذكور وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير وبالله التوفيق قال يعقوب قولهم اصابهم الحمى يريد الحمام وقوله بديثا اي طعن
في بوادرهم في الموت والبادرة الحرفة لهم بدءا اي سيدا ولما اي ولم اكن سيد الاحبين ما توا فاني سدت بعدهم قال ياقوت حدثني شيخنا الامام
علم الدين القاسم بن احمد الاندلسي قال حدثني شيخنا تاج الدين ابو اليمن زيد بن الحسن الكندي قال بلغني ان ابا سعيد السيرافي دخل على ابن دريد وهو يقول
اول من اقوى في الشعر ابونا ادم عليه السلام في قوله تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الارض مغبر قبيح تغير كل ذي طعم ولون وقل بشاشة الوجه المليح فقال
ابو سعيد يمكن انشاده على وجه لا يكون فيه اقواء فقال وكيف ذلك قال بان ينصب بشاشة على التمييز ويرفع المليح بقل ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين
كما حذف في قوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا قال فرفعني حتى اقعدني بجانبه قال ياقوت قرات في كتاب الموضح في العروض من تصنيف الحسن بن عبد الله القاضي
بن محمد بن جود الاسدي اخبارا اوردها من تعسف فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض منها قرات على شيخنا ابي سعيد السيرافي كتاب الوقف والابتداء
عن الفراء رواية عن ابي بكر بن مجاهد عن ابن الجهم عنه فمر فيه بيت انشده الفراء ابا لرزو الشام بيني وبينه اتتني ببشرى برده ورسائله فقلت هذا البيت لا يستقيم
فقال ابو سعيد انشده ابن مجاهد عن الفراء وهو كما قال انشدناه وغيره من شيوخنا عن ابي بكر وعن ابي بكر عن ابن الجهم وعن ابن الانباري عن احمد بن يحيى عن سلمة عن
الفراء هكذا فقال ابو سعيد ما عندك فيه فقلت رايت هذا البيت بخط ابي سهل النحوي في هذا الكتاب بالحمرة [illegible] الاصل لانه في الاصل عند الكوفيين
ابو علي فعل مثل نحو غزو فقال ابو سعيد لا ينبغي ان يلتفت الى هذا لان الرواة والناقلين اجمعوا على انه مكتوب بالياء وكذلك لصقوا به ولكن اصلحه ان يكون
بابي ابيه فيكون بابي بتم فعولن وسكن سكون الباء من ابي انه قدره تقدير فخذ وهذا العري نسيج حسن لانهم قد اجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل فقالوا اشتر لنا
جعل لنا بمنزلة فخذ واشد من هذا قراءة حمزة ومكر السيئ ولا يحيق لانه جعل يئ ولا بمنزلة فخذ ثم اسكن كما يقال فخذ والحركة في السيئ حركة اعراب وفي هذا من النحو

جعله المنفصل بمنزلة المتصل وتشبيه حركة الاعراب بحركة البناء انتهى قال ياقوت حدث ابو جعفر الصحنجاني قال قال لنا ابو الحسين المهلبي النحوي وقع بيني وبين
المتنبي في قول العلوي الحماني يا عمرو الا تدع شتمي ومنقصتي اضربك حتى تقول الهامة اسقوني وذلك ان المتنبي قال ان الناس يغلطون في هذا البيت والصواب
اسقوني من سقيت واسقيت بالتثقيل وهو الصواب قال المهلبي فقلت له اخطات من وجوه احدها انه لم يرد كذلك والاخر انه يقال سقيت بالحمى وايضا
فاني اطلت لا تعرف الحمى فيه وما كانت العرب تقول في الهامة انها اذا لم يثار من صاحبها الثار تقول اسقوني فاذا ثار وامن سكت كما نرى في ذلك الآن
قال ياقوت قال ابو عمر الجلال اتفق في الصيد لاني ابو عبد الرحمن المعتزلي غلام ابي علي الجبائي الى ابي الحسن الرامهرمزي فقال له اني قرات البارحة في كتاب
شيخنا ابي علي في تفسير القرآن في قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا اي بينا لكل نبي عدوه فجعل بمعنى بين ولست اعرف هذا في اللغة واحتجت الى جوابه
بدخت الى ابي الحسن حرسه الله تعالى فقال نعم هذا معروف في لغة العرب وقد قال الغنوي المعسي بالشوق جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا على ثبت من امرهم حيث
يمموا فعدت الى ابي عبد الرحمن فعرفته ذلك قال ياقوت حدث المرزباني عن الاحمر النحوي قال دخل ابو يوسف القاضي او محمد بن الحسن على الرشيد وعنده الكسائي
يحدثه فقال يا امير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك فقال الرشيد النحو يستفرغني لاني استدل به على القرآن والشعر فقال ان علم النحو اذا بلغ فيه
الرجل الغاية صار معلما والفقه اذا عرف فيه الرجل جملا وصل او صار قاضيا فقال الكسائي وانا افضل منك لاني احسن ما تحسن واحسن ما لا تحسن ثم التفت الى الرشيد
وقال ان رأى امير المؤمنين ان يأذن له في جوابي عن مسئلة من الفقه فضحك الرشيد فقال ابلغت يا كسائي الى هذا ثم قال لابي يوسف اجبه فقال الكسائي ما تقول
في رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار فقال ابو يوسف اذا دخلت الدار طلقت فقال الكسائي اخطأت اذا فتحت ان فقد وجب الامر واذا كسرت فانه لم
يقع بعد فنظر ابو يوسف بعد ذلك في النحو وحدث ايضا عمن سمع الكسائي يقول اجتمعت وابو يوسف القاضي عند هرون الرشيد فجعل ابو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو
فقلت واردت ان اعلمه فضل النحو ما تقول في رجل قال لرجل انا قاتل غلامك وقال له اخر انا قاتل غلامك ايهما كنت تاخذ به قال اخذهما جميعا فقال له هرون
اخطأت وكان له علم بالعربية فاستحيى وقال كيف ذلك فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال انا قاتل غلامك بالاضافة لانه فعل ماض فاما الذي قال
انا قاتل غلامك بلا اضافة فانه لا يؤخذ لانه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فلولا ان التنوين
مستقبل ما جاز فيه غدا فكان ابو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو قال ابو عبد الله بن مقلة حدثني ابو العباس احمد بن يحيى قال اجتمع الكسائي والاصمعي عند الرشيد
وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه فانشد الكسائي ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فقال الاصمعي رئمان بالرفع فقال له الكسائي اسكت
ما انت وهذا يجوز رئمان ورئمان ورئمان ولم يكن الاصمعي صاحب عربية فسالت ابا العباس كيف جاز ذلك فقال اذا رفع رده على ما يعني ينفع اي ام كيف ينفع
رئمان انف واذا نصب بيعطي واذا خفض رده على الهاء في به قال والمعنى وما ينفعني اذا وعدتني بلسانك ثم لم تصدق بفعالك قال وذلك ان الناقة
يكون منه نحو هذه الناقة التي ترأم بانفها وتمنع درتها والعلوق التي علق عليها ولدها وقد ذبح او نحر عنها حتى جلده تبنا او حشيا وجعل بين
حتى تشمه بانفها ثم تاباه بقلبها فيقول فما ينفع من هذا البر اذا شمته ثم منعته درتها وحدث المرزباني عن ابرهيم بن اسمعيل الكاتب قال سأل اليزيدي الكسائي
بحضرة الرشيد فقال انظر في هذا الشعر عيب وانشده ما رأينا خربا نقر عنه البيض صقر لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر فقال الكسائي قد اقوى الشاعر فقال
له اليزيدي انظر فيه فقال اقوى لابد ان ينصب المهر الثاني على انه خبر كان فضرب اليزيدي بقلنسوته الارض وقال انا ابو محمد الشعر صواب انما ابتدا فقال المهر مهر فقال له
يحيى بن خالد اتكنى بحضرة امير المؤمنين وتكشف راسك والله لخطأ الكسائي مع ادبه احب الينا من صوابك مع سوء فعلك فقال لذة الغلبة انستني ما احسن هذا
وفي طبقات الكمال بن الانباري قال الدوري كان ابو يوسف يقع في الكسائي ويقول اي شيء يحسن انما يحسن شيئا من كلام العرب فبلغ ذلك الكسائي فالتقيا عند الرشيد و
كان الرشيد يعظم الكسائي لتأديبه اباه فقال لابي يوسف ايش تقول في رجل قال لامراته انت طالق طالق طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق او

او طالق

او طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق قال واحدة قال فان قال انت طالق وطالق وطالق قال واحدة قال الكسائي يا امير المؤمنين اخطأ
يعقوب في اثنتين واصاب في اثنتين اما قوله انت طالق طالق طالق فواحدة لان الثنتين الباقيتين تاكيد كما تقول انت قائم قائم قائم وانت كريم كريم كريم واما
قوله انت طالق او طالق او طالق فهذا شك وقعت الاولى التي تتيقن واما قوله انت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لانه نسق وكذلك قوله انت طالق وطالق وطالق
وقال ياقوت قرات بخط ابي سعيد بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في كتاب جلاء المعرفة من تصنيفه قيل اجتمع ابرهيم النظام وضرار بين يدي الرشيد فتناظرا
في القدر حتى وقفت مناظرتهما فلم تفهمها فقال لبعض الخدم اذهب بهذين الى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك من الفلج منهما فلما صارا الى بعض الطريق قال
ابرهيم لضرار تعلم ان الكسائي لا يحسن شيئا من النظر وانما معوله النحو والحساب ولكن نلقي اليه مسئلة نحو واخرى في مسئلة حساب فنشغله بها لانا لا نامن ان يسمع
منا ما لم يسمع ولم يبلغ فهمه ان ينسبنا الى الزندقة فلما صارا اليه سلما عليه ثم بدأ ابرهيم فقال اسألك اصلحك الله عن مسئلة من النحو قال هاتها قال ما حد الفاعل
والمفعول به قال الكسائي حد الفاعل الرفع ابدا وحد المفعول النصب ابدا قال فكيف تقول ضرب زيد قال ضرب زيد قال فلم رفعت زيدا وقد شرطت ان المفعول منصوب
ابدا قال لانه لم يسم فاعله قال فقد اخطأت في العبارة اذ لم تقل ان من المفعولين من اذا لم يسم فاعله كان مرفوعا ومن جعل لك الحكم بان تجعل الرفع لمن لم تسم فاعله
قال لانا اذا لم نذكر الفاعل اقمنا المفعول به مقامه لان الفعل الواقع عليه غير مستحكم النصب وعدم النصب مطابق للرفع فاذا من فعل به وافصحنا بذلك انصب قال
فان كان النصب لعلة النصب مطابقا للنصب فمن لم يسم فاعله اولى به لانا اذا قلنا ضرب زيد فقد يمكن ان يكون ضربه مائة رجل واذا قلنا ضرب عبد الله زيدا فلم يضربه
الا رجل واحد فالذي امكن ان يضربه مائة رجل اولى بالنصب والنقص ممن لم يضربه الا واحد فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول ثم قال له ابرهيم اسألك اصلحك الله عن مسئلة
من الحساب فقال قل قال كم جذر عشرة قال اجتمع الحساب على ان لا جذر لعشرة قال فهل علم الله جذرها قال الله تعالى عالم بكل شيء قال فما انكرت ان يكون الله قد علم
جذرها القاه الى نبي من انبيائه ثم القاه ذلك النبي الى المصطفى من اصحابه ثم لم يزل ذلك العلم ينمي حتى صار علم جذر عشرة عندك واكون اعلم جذرها قال الله عالم به
انت وتكون مخطئا ما قلت قال ياقوت حدث ابن بشكوال في الصلة قال قال علي بن عيسى الربعي كان عبد الله بن حمود الزبيدي الاندلسي قد قرأ يوما على ابي علي الفارسي في
نوادر الاصمعي ادأت الرجل اذا ودد بعد عنك فقال ابو علي الحق هذه الكلمة بباب اجاء فاني لم اجد لها نظيرا غيرها فانسابع من حولك الى كتابتها قال الربعي فقلت
الشيخ ليس اوات من اجا في شيء قال وكيف ذلك قلت لان اسحق بن ابرهيم الموصلي وقطرب النحوي حكيا انه يقال جاء الرجل اذا اجبن فخجل الشيخ وقال اذا كان كذا فليس
منه فضرب كل واحد منهم على ما كتب قال ياقوت حدث المرزباني في اخبار الكسائي فيما اسنده الى المغيرة بن محمد عن ابيه قال لما دخل الكسائي البصرة جلس في حلقة
يونس ينتظر خروجه فسأل ابن ابي عيينة عن اولق هل ينصرف او لا ينصرف فقال افعل لا ينصرف فقال ابن ابي عيينة خطا والله وخرج يونس فسأل عن اولق فقال هو فوعل
والدليل عليه لان الهمزة فاء الفعل الا ترى انك تقول الق الرجل فهو مالوق فتثبت الهمزة وكذلك ادبت مصروف لانه فعلل الا ترى انك تقول ادى الاديم فتثبت الهمزة قال في
المجنون انتهى قال ياقوت حدث ابو محمد اليزيدي قال كان يجيئني رجل فيسالني عن ايات من القرآن مشكلات فكنت اتبين العنت في سؤاله وكنت اذا اجبته ادعى انه
يريد ويسود فقال لي يوما يجوز في كلام العرب ان يقول ادخل القوم الدار ثم اخرجهم رجلا فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول اخرجهم رجلا رجلا فتنكر على تفسير الجنس
قال فكيف قال الله عز وجل ثم نخرجكم طفلا فقلت ليس هذا من ذلك لان الطفل مصدر في الاصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول هذا طفل وهذان
طفل وهؤلاء طفل كما قال او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فطفل في الاية موضع الاطفال فكانه قال ثم نخرجكم اطفالا قال فاخبرني عن قوله عز وجل
يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الارض من اين لهم هذه الارض هنالك فقلت لهم وهبت اما سمعت قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض فودوا
ان تلك الارض تسوى بهم فسكت قال ياقوت في معجم الادباء حدثني الامام صدر الافاضل قاسم بن الحسين الخوارزمي قال دخل افضل الفضلاء يعقوب بن شيرين الجندي
على جار الله الزمخشري فقال له انشدت البارحة شيئا وانشده ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله يا ذا النبت ما ذا يعلم غير علم نافع العرب في الغاز نحوي ذا الغي بيت

فيها شيء نحو قولهم ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به فانه يجوز في قولهم الا شيء سوى الرفع وهو بدل من قولهم غير علم نافع برفع غير فاسمع جاد الله البين قال له لقد جئت شيئا
اذا قال ياقوت حدثني سود الافاضل قال كتب الى الفرع المعروف بالقوال بنا الى من قوله فاحشا فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقولهم ان فيه ثلاثة عشر مرفوعا
الذي اما او سيف البرق منصرع من خلف خالد والوفاء حين خطا يبغي الصواب لدينا في مباحثه وما دروا ان ما بعد معمر والصواب خطا الذي يجعل في هذا البيت من المرفوعات
المبتدا والفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المبتدا المقدر في قوله ويمدحه والمعنى ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الاول ثلاث مرفوعات ايضا ومنها المرفوعان في قوله
وينصره احدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكن فيه ومنها المرفوعات الاربعة في قوله سواء اثنان من جهة انه في مقام الخبرين للمبتدأين واثنان آخران من جهة ان في كل
واحد ضميرا راجعا الى المبتدا فهذا ما استخرجه المقل وعن من رجح طبع المدكي في الكل انتهى قال الصلاح الصفدي بعد حكايته بل المرفوعات ثلاثة عشر والتا المبتدا المحذوف
على قول من قال في الاول من قوله فمن يهجو اي ومن يمدحه ومن ينصره لانه مقدر ان في يهجو المثبت مرفوعات وكذا في يمدحه وتحكم في قوله ان في ينصره مرفوعين والصورة واحدة
في الثلاث قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحاة قال المازني كنت بحضرة الواثق يوما فقلت لابن آدم قادم كيف تقول نفقتك دينارا اصلح من درهم فقال دينار بالرفع
قلت فكيف تقول ضربك زيدا خير لك فنصب زيدا فطالبته بالفرق بينهما فانقطع وكان ابن السكيت حاضرا فقال الواثق سله عن مسئلة فقلت له ما وزن نكتل من الفعل فقال
نفعل فقال الواثق غلطت ثم قال لي فسره فقلت نكتل تقديره نفتعل واصله نكتيل فانقلبت اليا الفا لفتحة ما قبلها فصار لفظها نكتال فاسكنت اللام للجزم لانه جواب الامر
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فقال الواثق هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب فلما خرجنا قال ابن السكيت ما حملك على هذا وبيني وبينك المودة الخالصة فقلت والله ما كانت
تخطئتك ولم اظن انه يعزب عنك قال وقال المازني حضرت يوما عند الواثق فقال يا مازني هات مسئلة وكان عنده نحاة الكوفة فقلت ما تقولون في قوله تعالى وما كانت
امك بغيا لم يقل بغية وهي صفة لمؤنث فاجابوا بجوابات غير مرضية فقال الواثق هات ما عندك فقلت لو كانت بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحقتها الهاء
مثل كريمة وظريفة وانما تحذف الهاء اذا كانت في معنى مفعول نحو امراة قتيل وكف خضيب وبغي هاهنا ليس بفعيل انما هو فعول وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التانيث نحو امراة
شكور وبئر شطون اذا كانت بعيدة الرشا وتقدير بغي بغوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء فصارت ياء ثقيلة نحو سيد وميت فاستحسن الجواب قال ابو الطيب اللغوي
في مراتب النحويين اخبرنا علي بن محمد الخراشي قال بلغنا ان مغنية غنت بحضرة الواثق اظليم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فرد عليها الواثق وقال ان مصابكم
رجل فاعادت رجلا فاعاد الرد عليها فقال للمغني هذا اعلم اهل زمانه قال ومن هو قال المازني فقال علي به فاشخص فلما مثل بين يديه قال باسمك يا مازني
قال بكر يا امير المؤمنين قال احسنت كيف تروي اظليم البيت فقال ان مصابكم رجلا قال فاين خبر ان قال قوله ظلم ومعنى مصابكم اصابتكم قال صدقت قال ابو الطيب وقد
محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي داود في هذا البيت الذي غلط فيه الواثق فقال محمد ان مصابكم رجل وقال احمد رجلا فسال الاعبر يعقوب السكيت فحكم لاحمد
ابي داود وعصبيته الجهلا فاخبرونا عن ثعلب قال لقيت يعقوب فعاتبته في هذا عتابا ممضا فقال لي اسمع عذري جاءني رسول ابن ابي داود فمضيت اليه فلما
بشر بي وقربني ودعاني واحفى في المسئلة عن اخباري ثم قال لي يا ابا يوسف ما تقول الكوفيون في قصة غلام رسنا كاملا من كسوتي فاحضر فقال كتبنا ما بادنا به
يا ابا يوسف اذا اكره قلت الا بل اجل فقال جاءني الفلاني فسرحه وبجامه فاحضر وقال سلم الجميع الى غلام ابي يوسف فشكرت له ذلك ثم قال لي يا ابا يوسف انشدت هذا البيت
الظلوم ان مصابكم رجل فقال الوزير انما رجلا بالنصب وفيه اصابكم فقلت القول ما قلت فخرجت من عنده فاذا رسول محمد بن عبد الملك فقال اجب الوزير
بدرني وانا واقف فقال يا يعقوب ابن الرواية اظلوم ان مصابكم رجلا فقلت الا بل رجل فقال امر قال يعقوب فكيف كنت ترى لي ان اقول في المسائل الثلاث
حكى ابو القاسم الزجاجي قال اخبرنا محمد بن يزيد المبرد قال سمعت المازني يقول سالني ابو ياسر فقال لي لم لا يجب ان يكون الله تعالى اصله الاله ثم خفف بحذف الهمزة
اصحابك فقلت له لو كان مخففا منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها لا يتغير المعنى الا ترى ان الناس والاناس بمعنى واحد فلما
قولي الله فضل مزية على قولي الاله ورايته قد استعمل لغير الله في قوله وانظر الى الهك الذي ظلت عليه عاكفا وقوله الهتنا جراما هو وكذا لم يستعمل الله

علمت انه علم وليس بماخوذ من الآخر وفي المسائل ايضا سالني قرن الله لديك النحو ومكنه وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه عن قول الكتاب
في صدور كتبهم بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وذكرت ان قوما من نحويي زماننا ينكرون عطف الصلوة على البسملة وقد كنت اخبرتك انه نقضها
انما يتعلقون في انكاره بانه لم يرو بسنة ماثورة وانه شيء احدثه الكتاب حتى اخبرني مخبرون انه فاسد عندهم في الاعراب وليس ينكرونه من اجل انه شيء محدث
واخبروني ان الصواب عندهم الواو ورايت ذلك ايضا في رسائل بعضهم ورايت بعضهم يكتب في صدور كتبه بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة على رسوله الكريم
لا امر الذي حملهم على انكاره فلم اجد شيئا يمكن ان يتعلقوا به الا امرين احدهما ان المعطوف حكمه ان يكون موافقا للمعطوف عليه وهاتان جملتان قد اختلفتا في نوعيهما
من اجل اختلافهما انه لا يصح عطف احديهما على الاخرى الثاني ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وقولنا وصلى الله على سيدنا محمد جملة معناها الدعاء فلما اختلفتا
وكانت الاولى اخبارا وكانت الثانية دعاء وكان من شان واو العطف ان تشرك الثاني مع الاول لفظا ومعنى لم يصح عندهم عطفها لان الكلمتين بعضها على بعض
ومعنى فان كانت العلة التي حملتهم على انكاره ذلك اختلاف اعراب الجملتين فان ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر فانه لا ان تشاكل الاعراب في العطف انما يراعى في
الاسماء المفردة المعربة خاصة واما عطف الجمل على الجمل فانه نوعان احدهما ان يكون الجملتين متشاكلتين في الاعراب كقولنا ان زيدا قائم وعمرو خارج وكان زيد قائما
وعمرو خارجا فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الاعراب كقولنا قام زيد ومحمد اكرمته ومررت بعبد الله واما خالد فلم
هذا الباب قد نص عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا اعلم بينهم خلافا في ذلك وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظوم كقوله تعالى والمقيمين الصلوة
والمؤتون الزكوة وكقول خرنق النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس وغيرهما وان كان
انكروا ذلك من اجل ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وقولنا صلى الله على محمد جملة معناها الدعاء فلا يصح عندهم عطف الدعاء على الخبر لا سيما ومن
ان يعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما فان اعتراضهم غير صحيح ايضا وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه
واحد فاولها انا وجدنا من كل صنف من العلماء كتابا مؤلفا للناس من الصحابة الى زماننا هذا يصدرون كتبهم بان يقولوا الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ثم يقولون
ذلك وصلى الله على محمد وآله فيعطفون الصلوة على التحميد ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسملة لان كلتا الجملتين خبر وهذا الذي خصابك الضعفاء في العربية
دون الاقوياء ولا يكتب الجهال دون العلماء بل ذلك موجود في كتب الائمة المتقدمين والعلماء المبرزين كالفارسي وابي العباس المبرد والمازني وغيرهم فلو لم يكن بايدينا
دليل يدفع به مذهب هؤلاء الا هذا لكفى من غيره فتامل خطبتي كتاب الايضاح للفارسي وصدر الكامل لابي العباس المبرد وصدر كتاب سيبويه وغير ذلك من الكتب و
تامل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء فانك تجدهم مطبقين على ما وصفت لك فهذا حجر صحيح يدل على فساد ما قالوه ومنها ان قولنا وصلى الله على محمد بعد البسملة
منصرف الى معنى الخبر وذلك بتاويلات مختلفة احدها ان يكون تقديره ابدا باسم الله الرحمن الرحيم واقول صلى الله على محمد فيضمر القول ويعطف على ابدا وذلك كثير في الكلام
الى الشعراء والعرب تحذف القول حذفا مطردا اشهر تغني عن ايراد امثلة منه كقوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون وكذلك قوله
والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى اي يقولون ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله على معنى ابدا بسم الله وبالصلوة على محمد فيكون
من الكلام المحمول على التاويل كما اجاز سيبويه قبل يعني يقول ذلك الا زيد لانه في معنى ما احد يقول ذلك الا زيد وهذا اكثر لا يستطيع احد من هذه الصناعة
على دفعه وان شئت كان التقدير ابدا باسم الله واصلي على محمد فيكون محمولا ايضا على المعنى وهذه التاويلات الثلاثة تصيره وان كان دعاء الى معنى الخبر فهذا وجه آخر
صحيح ومنها انه لا يستحيل عطف قولنا صلى الله على محمد على قولنا بسم الله وان كان دعاء محضا من غير ان ننا ولهذا بل اجبنا لانا وجدنا العرب يوقعون الجمل الخبرية
تركيب الدعاء والامر والنهي والاستفهام التي لا يصلح ان يقال فيها صدق ولا كذب مواقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصدق والكذب هذا اشد من عطف بعضها على بعض
كنحو ما انشده من قول الجميح بن منقذ ولو اصابت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب فاوقع النهي موقع خبر ان وقال الحو لا يا ام فارع لا تلوي

على شيء نعت برساعي وكوني بالمكارم ذكريني ودلّي دلّ ماجدة صناع فاوقع الامر موقع خبر كان وقال الراجز فانما انت اخ لا نعدمه فاوقع الجملة التي هي لا نعدمه ومعناها
الدعاء موقع الصفة للاخ حملا على المعنى كانه قال فانما انت اخ ندعو له بان لا نعدمه وليس يسوغ لمعترض علينا ان يزعم ان هذا شيء خص به الشعر فان ذلك قد جاء في القرآن
والكلام الفصيح فمن ذلك قول الله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا واجاز النحويون بلا خلاف بينهم زيدا فاضربه وعمرو لا تشتمه وزيد كم
رايته وعبد الله هل اكرمته وزيد جزاه الله عني خيرا وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل والمستقبل واسم الفاعل على الفعل المضارع والفعل المضارع
على اسم الفاعل وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وقال امرؤ القيس الا انعم صباحا ايها الربع
وانطق فعطف الامر على الدعاء وهذا كثير وقد قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الاسم لانه ليس له اسم يكون صفة واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين
الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وانما الصفة علم فيمن قد علمته فابطل جواز هذه
المسألة من جهة جمع الصفتين ولم يبطلها من اجل عطف الخبر على الاستفهام ووافقه جميع النحويين على هذه المسألة وانما كان ذلك لان الجمل لا يراعى فيها
التشاكل في المعاني ولا في الاعراب وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله ظفرنا ببصير وحياك الله ابا زيد وما نعلم احدا
انكر ذلك عليه واذا كان التشاكل لا يراعى في اكثر المفردات كان اجدر ان لا يراعى في الجمل الا ترى ان العرب تعطف المعرب على المبني والمبني على المعرب
على ما لا يظهر وفي هذا الموضع شيء يجب ان يوقف عليه وذلك ان قول النحويين بان الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى كلام خرج مخرج العموم وتحقيقه
انما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل او في جنسه لا في كميته ولا كيفيته الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وقد يجوز ان تضرب زيدا ضربة وعمرا
ضربتين وثلثا فتختلف الكميتان وكذلك يجوز ان تضرب زيدا جالسا وعمرا قائما فتختلف الكيفيتان ويبين ذلك قول العرب اياك والاسد فيعطفون الاسد على
ضمير المخاطب والفعل التام لهما مختلف المعنى لان المخاطب محذوف والاسد محذوف منه فجاز العطف وان اختلف نوعا التخويف لان جنس التخويف قد انتظمهما ومنه قوله تعالى
فاجمعوا امركم وشركاءكم لان الاجماع على الامر هو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضم الاشياء المتفرقة وان اختلف نوعاهما فان لهما جنسا يجمعهما الا ترى انهما جميعا
يرجعان الى معنى التقريب والاجتذاب الا ترى ان من عزم على الشيء فقد اجتذبه وصار كأنه قربه والاشياء المتفرقة اذا جمعت اجتذب بعضها الى بعض وصار كل واحد منها
الى الآخر وكذلك قول الشاعر يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا ومعناه وحاملا رمحا لان التقلد نوع من الحمل والاصل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف
بالواو وقلنا في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين في قراءة من خفض الارجل تغسل والرؤوس تمسح ولم يوجب عطفها على الرؤوس ان تكون ممسوحة كمسح
الرؤوس لان العرب تستعمل المسح على معنيين احدهما النضح والآخر الغسل حكى ابو زيد تمسحت للصلاة اي توضأت وقال الراجز المثلث عزي ومنتخب قيس اراد انه
ليجلب فيه فلما كان المسح نوعين اوجبنا لكل عضو ما يليق به اذ كانت واو العطف كما قلنا انما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته ولا في كيفيته فالنضح والمسح
جنسهما الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرمح جنس التأهب للحرب والتسلح وهكذا قولنا بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وان كان الاخبار والدعاء قد اختلفا
فانهما قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح او في معنى التبرك والاستنجاح فان قال قائل قد انكر النحويون ان يقال ليت زيدا قائم وعمرو بالرفع عطفا على موضع ليت
وما عملت فيه وهل ذلك الا من اجل اختلاف الجملتين بان احديهما خبر والثاني تمنيا فالجواب ان الذي توهمته لا يصح من وجهين احدهما ان انكار النحويين
العطف على موضع ليت ليس من اجل ما ظننته وانما منعوه لان ليت قد ابطلت الابتداء فلم يبق له لفظا ولا تقديرا ولو كان المبتدأ معها موضع وعطف عمرو عليه لم يكن
عطف خبر على تمن كما توهمت وانما كان يكون عطف خبر على خبر لان التمني انما كان العامل اللفظ دون الموضع لو كان هنالك موضع والوجه الثاني ان قولنا ليت زيدا قائم
وعمرو لا يعد جملتين وانما يعد جملة واحدة كان الخبر الذي كان يتم الجملة الثانية اسقط استغناء بخبر الاسم الاول ولو قلت ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم جملتين وهذا
كقولك قام زيد وقام عمرو فيكون الكلام جملتين فاذا قلت قام زيد وعمرو صارتا جملة واحدة ويدل على ذلك ان النحويين يجيزون مررت برجل قائم وابوه ولا يجيزون مررت

برجل

برجل قائم زيد وقائم ابوه لان الكلام الاول جملة واحدة فاكتفى فيها بضمير واحد يعود الى الموصوف والثاني يجري مجرى جملتين فلا بد في كل واحدة منهما من ضمير وكذلك
يجيزون زيد قام عمرو وابوه ولا يجيزون زيد قام عمرو وقام ابوه لتعري الجملة الواحدة من ضمير يعود الى المبتدأ وفي المسائل البطليوسية ايضا سألت عن قول الله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم وطلبت باي شيء انتصب قائما وما العامل فيه واين خبر التبرئة من هذه الآية وذكرت ان بعض
المتحلين لصناعة النحو انكر قولنا ان قائما ههنا منصوب على الحال وزعم انه كفر من قائله وانما قال ذلك فيما يرى لان الحال فيما ذكر النحويون منتقلة وفضلة في الكلام والقيام
بالقسط صفة الله تعالى لم يزل موصوفا بها ولا يزال ولا يصح فيها الانتقال ونعوذ بالله ان نكون ممن يجهل ما يوصف به الله تعالى فيصفه بالجور او يعيبه بما هذا المقدار
من علم اللسان وانما اتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسوف نبين باب الحال وقد اجيبك عنه بما فيه كفاية واقناع وبالله نستعين وعليه التوكل اعلم ان
خبر التبرئة في هذه الآية محذوف عند البصريين لا اله في الوجود الا هو ولا اله موجود الا هو ونحو ذلك من التقدير وخبر التبرئة قد يحذف اذا كان في الكلام دليل عليه
كقولهم لا بأس يريدون لا بأس عليك وكقول عبد يغوث الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا اراد انه لا تلاقي لنا وقوله هو بدل من موضع لا وما عملت
فيه لان لا التبرئة وما تعمل فيه في موضع رفع على الابتداء وهي في ذلك بمنزلة ان وما تعمل فيه فان قيل فما الذي يمنع من ان يكون هو الموجود في الآية خبر التبرئة ولا يحتاج
الى تكلف الاضمار فالجواب ان ذلك خطأ من ثلثة اوجه احدها ان لا هذه لا تعمل الا في النكرات فان جعلت هو خبرها اعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز والثاني ان ما بعد الا
موجب ولا لا تعمل في الموجب انما تعمل في المنفي والثالث انك ان جعلت هو خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو لان الحكم في العربية
اذا اجتمعت معرفة ونكرة ان تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو هذا محذوفا واما قوله قائما بالقسط فانه لا يخلو من احد ثلثة اوجه اما ان يكون
منصوبا على المدح والتعظيم واما ان يكون منصوبا على الحال واما ان يكون منصوبا على النعت للاسم المنصوب بالتبرئة فاما نصبه على المدح والتعظيم فواضح بيّن وضوحا يغني عن القول فيه
واما نصبه على الصفة فلا ارى ذلك خطأ لان المراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق فاذا جعلت قائما بالقسط الا هو فيح النفي خصوصا وزال ما فيه من العموم وجاز ان يكون
ثم اله آخر فيه قائم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل ظريفا في الدار فانما نفيت رجال الظرفاء خاصة وجاز ان يكون هنالك رجل آخر ظريف وهذا كفر صريح نعوذ بالله
منه واما نصبه على الحال فانه لا يخلو من احد ثلثة اوجه اما ان يكون حالا من اسم الله تعالى واما ان يكون حالا من المضمر واما ان يكون حالا من المنصوب بان واما
ان يكون حالا من المضمر الذي في خبر التبرئة المقدر فان جعلته حالا من اسم الله تعالى فالعامل فيه شهد تقديره شهد الله في حال قيامه بالقسط انه لا اله الا هو وشهدت
الملائكة واولو العلم ولا يصح هذا في النحو من اجل انك قد ذكرت اسماء كثيرة وجئت بالحال من بعضها دون بعض قال ابن جني الا ترى انك لو قلت جاء زيد راكبا وعمرو
وخالد فجعلت الحال في بعضهم لجاز باتفاق واذا جعلت قائما حالا من هو فالعامل في الحال معنى النفي لان الاحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف فيكون
التقدير شهد الله ان الربوبية ليست لاحد الا له في حال قيامه بالقسط فهذان الوجهان صحيحان فاما كونه حالا من الضمير المنصوب بان فلعلتين احديهما ان ان المفتوحة
تقدر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها فان جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا في الصلة فيكون قد فرقت بين الصلة والموصول
بما ليس من الصلة وذلك مستحيل والعلة الثانية انك ان جعلته حالا من اسم ان لزمك ان تعمل ان في الحال وهي لا تعمل في الحال شيئا ولا في الظروف فان قلت فقد قال
النابغة الذبياني كأنه خارجا من جنب صفحته فنصب على الحال من اسم كان وجعل العامل فيها ما في كان من معنى التشبيه فهلا اجزت مثل ذلك في ان فالجواب ان ذلك
انما يجوز عند البصريين في كان وليت ولعل خاصة لان هذه الاحرف الثلاثة ابطلت معنى الابتداء مما تدخل عليه واحدثت في الكلام معنى التمني والترجي والتشبيه الذي فيه
الافعال فان قيل فان المفتوحة تدخل على الجملة فتصرفها الى تأويل المصدر الا ترى انك تقول بلغني قيامك فهلا اعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر فالجواب ان
ذلك خطأ لان المصدر الذي يقدر به ان المفتوحة انما يسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها فاذا جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا في صلتها فيلزمك
من ذلك ان يعمل الاسم في نفسه وذلك محال فلهذا الذي ذكرناه استحال ان ينتصب قائما على الحال من اسم ان فاما الثالث وهو ان يكون حالا من الضمير المقدر في خبر

البتة المخبر وصار التقدير لا اله موجود في حال قيامه بالقسط الا هو فيصير النفي واقعا على الالهة القائمين بالقسط دون غيرهم ويوهم هذا الكلام ان ثم الها غير
قائم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل موجود سخيا الا زيد فانما نفيت الرجال الا سخيا خاصة دون غيرهم وهذا كفر فصح بجميع ما قدمناه ان قائما لا يصح ان يكون
حالا من اسم الله تعالى او من هو فان قال قائل فكيف جاز لكم ان تجعلوه حالا من الله تعالى او من ضميره والحال مستقلة وفضلة في الكلام وهذه الصفة لم يزل الله تعالى
موصوفا بها فالجواب انه ليس كل حال مستقلة ولا فضلة في الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الاحوال ما لا يصح انتقاله ولا يجوز ان يكون فضلة الا ترى ان النحويين قد
اطلقوا الحال على اشياء من القران وغيره لا يصح فيها الانتقال كقوله تعالى هو الحق مصدقا وان هذا صراطي مستقيما والحق لا ينفك عن التصديق وصراط الله تعالى لا ينفك عن
الاستقامة وقالوا في قوله تعالى نعبد الهك واله ابائك ابرهيم واسمعيل واسحق الها واحدا انه منصوب على الحال وقالوا في قوله الم الله لا اله الا هو الحي القيوم
نزل عليك الكتاب بالحق انها جملة في موضع الحال من الله كانه قال الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب متوحدا بالربوبية واجازوا ايضا ان يكون في موضع الحال من
الضمير في نزل وكذلك قول العرب مررت بزيد قائما واكثر شربي السويق ملتوتا ودعوت الله سميعا ونحو ذلك انه نعتنا فان قال قائل فكيف صح ان تسمى هذه الاشياء
حالا وهي غير مستقلة والكلام محتاج اليها فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مقنع احدها ان الحال شبيهة بالصفة والصفة ضربان ضرب يحتاج اليه الموصوف ولا بد له
منه وذلك اذا التبس بغيره وضرب لا يحتاج اليه وانما يذكر للمدح والذم والترحم فوجب ان يكون الحال كذلك ومنها ان الشي اذا وجد فيه بعض خواص نوعه ولم يوجد
فيه بعضها لم يخرج عن نوعه نقصان ما نقص منه الا ترى ان الاسم له خواص تخصه مثل التنوين ودخول الالف واللام والنعت والتصغير والنداء ولم يلزم ان توجد هذه
الخواص كلها في جميع الاسماء ولكن حيثما وجدت كلها او بعضها حكم له بانه اسم وكذلك الاحوال في هذه المواضع فيها اكثر خواص الحال وشروطها موجودة فيها ولا يخرجها
عن حكم الحال نقصان ما نقص منها كما لا يخرج من وما ونحوهما عن حكم الاسماء نقصان ما نقصها من خواص الاسماء ومنها ان النحويين لم يريدوا بقولهم ان الحال فضلة في الكلام
ان الحال مستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهم من لا دربة له بهذه الصناعة وانما معنى ذلك انها تاتي على وجهين اما ان يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة منعقدة
بغيرها واما ان تقترن بكلام تقع الفائدة بها مجردة وانما كان ذلك لانها لا ترفع ولا يسند اليها حديث واعتماد كل جملة مفيدة انما هو على الاسم المرفوع الذي اسند اليه
الحديث او ما هو في تاويل المرفوع ولا تنعقد فائدة بشي من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع او ما هو في تاويل المرفوع كقولنا ما جاءني من احد وان زيدا قائم
فتامل هذا الموضع فانه يكشف عنك الحيرة في امر الحال بعون الله وعونه واما القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الاية فليس يراد به المثول والانتصاب لان هذا
من صفة الاجسام تعالى الله عن ذلك علوا وانما المراد بالقيام ههنا القيام بالامور والمحافظة عليها يقال فلان يقوم بامر فلان اي يعنى به ويهتم بشانه ومنه قوله تعالى
الرجال قوامون على النساء اي متكفلون بامورهن ومعتنون بشونهن ومنه قول الاعشى فقوم على الوعد في قومه فيعفوا اذا شا او ينتقم سالت وقلت عن قيم لنا
في الدعا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ويا عالما لا يجهل ونحو ذلك من صفات الله تعالى وقلت كيف يصح ان يقال في مثل هذا منادى منكور والقصد به الى الله تعالى
وان كان معرفة فكيف انتصب وخرج مخرج التنكير وهذا سؤال من لم يتمهر في معرفة اللسان واعتراض من لم يتصور غرض هذه الصناعة تصورا صحيحا والله
واشرح لك المسئلة شرحا يبين لك ويعري عنك ثوب الحيرة ويزيل عنك عارض هذه الشبهة ان شا الله فاقول وبالله التوفيق ان الوصف في هذا وما اشبهه من صفات الله تعالى
انه يقال فيه انه منادى مختص وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين وانما جرت عادتهم في نحو هذا ان يسموه المنادى المشبه بالمضاف والمنادى المطول اي الطويل من قولك
مطلت الحديدة اذا مددتها ومنه اشتق المطل في الوعد ومعنى قولنا انه منادى مختص ان حليما وجوادا وعالما ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها المخلوقون
وهي وان اتفقت الفاظها متباينة في المعاني كما انا اذا قلنا في الباري تعالى انه سميع بصير وقلنا في زيد انه سميع بصير فالمعنى مختلف وان اتفقت العبارة لان زيدا
سميع باذنه بصير بعينه لانه ذو جوارح واعضاء مجتمعة والله تعالى منزه عن مثل هذه الصفات جل عما يصفه به الجاهلون وتقدس عما يقوله المبطلون وانما قولنا
فيه انه سميع وانه بصير انه لا يغيب عنه شي من خلقه وانه شاهد لجميع حركاتهم واعمالهم لا يخفى عنه مثقال الذرة ولا يغيب عنه ما تجنه الصدور وتختلج به الضمير

متكلفون ع

ولذلك

ولذلك اذا قلنا ان زيدا حي فانما نريد بذلك ان له نفسا حساسة مقترنة بجسم واذا قلنا في الباري انه حي فانما نريد بذلك انه مدرك للاشياء ويجوز ان يراد به
انه موجود لم يزل ولا يزال والعرب تسمي الوجود حياة والعدم موتا فيقولون الشمس ما دامت موجودة حية فاذا غربت سموها ميتة قال ذو الرمة فلما رأينا الليل والشمس حية
الذي يغشى حشاشة نازع شبه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجود بنفسه وقال اخر يصف النهار وقد ادركتهما فهو عيشها وان لم اكنهما موت معجل فجعل وجودهما حياة
وعدمها موتا ولم ترد بانشاد هذين البيتين تمثيل حياة الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما لان ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة وحياة الباري عز
المذكورة فيها لان ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائق لا تشبه شيئا من صفات المحدثات ولا تكيف ولا تخضع
للقياس وقد اجمع العارفون بحدود الكلام على ان الاشتراك في الاسما لا يوجب المناسبة بين المسميات وانما تشتبه الاشيا باتفاقها في المعاني لا في الالفاظ وبين
وبين مجهول فانه اشبه في معنى من المعاني فاذا ارادوا ان يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا عليها الفاظا تخصصها وتجعلها مقصورة عليه فقالوا يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل ويا عالما لا يجهل ونحو ذلك فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح ان يوصف بها غيره لان كل حليم فلا بد له من طيش في هفوة وكل جواد فلا بد له من بخل في حالة وكل
عالم فلا بد له من جهل وحيرة واما الحليم المحض الذي لا يلحقه طيش والجواد المحض الذي لا يقترن به بخل والعلم المحض الذي لا يقترن به جهل فانها صفات خاصة لا يحظ
فيها الغير وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نعت على الصفة كانه قيل يا حليما غير عجول ويا جوادا غير بخيل ويا عالما غير جهول والفائدة في هذه الالفاظ
المزيدة على هذه الاسماء ما ذكرناه من التخصيص فان قال قائل فقد علمت انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا عالم فقد فهم ان هذه الصفات مخالفة لصفات البشر فاذا كان ذلك مفهوما
من نفس هذه الصفات فما الفائدة في زيادة هذه الالفاظ عليها فالجواب ان الفائدة في ذلك انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا عالم فانما يقع التباين والخلاف في المعاني
لا بالالفاظ واذا قلنا يا جوادا لا يبخل ويا حليما لا يعجل ويا عالما لا يجهل وقع التباين والخلاف بالمعاني والالفاظ معا واذا انفصل الشيئان لفظا ومعنى كان ابلغ
في التباين من ان ينفصلا معنى لا لفظا ويدلك على ان الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطا الخراساني في بسم الله الرحمن الرحيم كان الباري تعالى يوصف بالرحمن فلما تسمى به المخلوقون
زيد عليه الرحيم فهذا نص جلي على انهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه ولولا ذلك قال المفسرون في انه اسم ممنوع فلاجل هذا قلنا ان مثل هذا ينبغي ان يقال فيه
منادى مختص وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف
الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فنصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمى النحويون هذا النوع المنادى المشبه بالمضاف وقالوا ان هذا
سؤال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور هذه الصناعة تصورا صحيحا وانما قلت ذلك لان هذا السؤال يدل على انه يعتقد ان كل منادى معرفة غير
مضاف مرفوع وكل منادى في كلام العرب ينقسم اربعة اقسام منادى منكور نحو يا رجلا ومنادى مضاف نحو يا عبد الله ومنادى مفرد وهو نوعان احدهما ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما كان قبل النداء نكرة وتعرف في النداء باقبال المنادي عليه وقصده اياه بالنداء دون غيره نحو يا رجل والقسم الرابع هو المنادى المشبه بالمضاف وهو الذي
لا يستقل بنفسه ويفتقر الى ما يتممه كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا وكرجل سميته بثلثة وثلثين فانك تقول يا ثلثة وثلثين فان قلت كيف يكون قولنا يا خيرا
من زيد ويا ضاربا رجلا معرفة وقد خرج بلفظ النكرة قلت ان تعرفه يكون على وجهين احدهما ان تسمي بذلك رجلا فيصير قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزلة
قولك يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الاسماء المحضة والوجه الثاني ان تقبل بذلك على رجل معين تخصه من جميع من بحضرتك فيصير قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا
بمنزلة قولك يا رجل لمن تقبل عليه فهذا ما عندي في جواب ما سئلت عنه وبالله التوفيق سؤال العضد وجواب الجاربردي ورد العضد على الجاربردي وانتصار ولد
الجاربردي لابيه على العضد كتب العضد مستفتيا على ما عمره يا اولي الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله ربنا واكم وامنا الحي بتحقيق واياكم ههنا من نوركم مقتبس مقصود
للوفد ملبس ممحض بالفضل لا ممتحن ذو غرور يتشد بالملوك والف جنان الامل لسكان وادي الحمى هنيا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الماء فيضا فنحن عطاش
وانتم ورود وقد اسهم قول صاحب الكشاف في سجال الالطاف فيما تعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق

فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا
وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثم حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم محض بل هذا استبعد من مثله فان رايتم كشف الريبة وازالة الشبهة والانعام بالجواب استوجبتم
الاجر والثواب فكتب العلامة فخر الدين الجاربردي مجيبا وعقد ثمين الشعور معلقا بالاستعلام لما وقع الدخيل مع الاصيل الادخل في الابهام اشعر بان المتحير
تحقق ثبوت شيء منها والاستغناء واساوة لا يرى ان انتفاء الفائدة اللفظية والفائدة المعنوية يجعل التخصيص تحكما ساذجا فان دفع الابهام بسبب بعض لكن الباقي
جونا فما معنى التخصيص على البنا فاعرض عن الكشف صفحا فجانب الاستدراك كما في الاشكال وان رمت ما يعني بالتحقيق فيه والاخص في الاستعمال فربع اليه الاذن خبير
كعشوة عشاها الادخل بمن لم في انزلنا اولا شهادة الدعدعة لعشوده عليها فنزلنا ثانيا والتبيين جليل التعيين فانها من بنات خلعت عليهن الشباب ثم
دفنتهن وحثوت عليهن التراب فيح باسم من تقوى وقد عن في الكلي والاخر في اللذات منه وبها اسري الى امر اسم الفضلا للعدى ان الفضلا شرها اعقبها
فكتب العضد على هذا الجواب اقول واعوذ بالله من الخطا والخلل واستعيذ عن العثار والزلل الكلام على الجواب من وجوه الاول انه كلام تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع
ككلمات المبرسم غير منظوم وكهذيان المحموم ليس بمفهوم كم عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤداه وكل يدعي وصلا بليلى ويتبك الكلام من الخط من العربية
وذكا مع الممارسة لشطر من الفنون الادبية الثاني لما اجمل الاستغنا الشدة الابهام فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا تضمن ولا بالالتزام وحاصله ان ثبوت احد الامرين
هنا محقق وانما التردد في التعيين فحقيق بان يسال بالهمزة مع ام دون هل مع او فانه سؤال عن اصل الثبوت الثالث انا لا نسلم تحقق احد الامرين حقيقة بجواز ان
لا يكون تحكما خفيا ولا نكتة معنوية بل الامرين في نفسه على السائل او اشتبه فقابلت الحاكم ويجعل السائل فلا يكون تحكما بحتا ولئن سلمنا الحصر فلم لا يجوز
تجاهل السائل تأدبا واعتذارا بالقصور وتجنبا عن الكبر والغرور الرابع ان او هذه اهي الاعرابية فهذا باعرف الوجوه الاعرابية فان انت من قوله لا اعلم
فبعصيك ام تحسب غلبك واقل جدلك ولا تدري من المال ابعد ادب نقا البلاد ونهارا في شعب العربية مذ بطلت العمايم الى ان استعمل التراب
عليك الجلي الظاهر الذي هو سطر في الجمل العبد القاهر الخامس هذا خطابها لا يمكن ان يحمل لمحملا صحيحا الا المفهوم ضما كالصبح يتبلج وكالنار في علم
على راس العلم تؤجج فاذا كان بعد ما بعينك في الجواب ويطيق بفضل الثواب الا بعينك من التخطئة في السؤال السادس فقد اوجب الشرع رد التحية والسلام
في الكلام فمن يوقك فقد ارتفق الاثم واستحق الذم واسا الادب فجنب الامم واشعر بانه ليس من الخلق خلاق ولم يوفق متابعة في بعث لتتميم مكارم الاخلاق
السابع انه اعرض عن الجواب وعم انه من بنات خلع عليهن الشباب فان كان حقا فلا ريب في انها تكون مبرا وبالبيرة ومع هذا القصد او كلام ان يبقى عنهما
بمثلها فترى ماهية الثامن ان السؤال لم يختص بمخاطب دون مخاطب بل ورد على وجه التعميم والاجمال مراعيا فيه طريق التعظيم موجها الى من يجل بان يقال
انه من اولي الهدى ومصابيح الدجى فاني راى نفسه اهلا للخطا متصديا للجواب فهلا دراه عن نفسه معرفة بقدره وعلما بموارده ومحافظة على طوره الى من هو
وفي بعدا في هذه البلدة من ذوي التحرير وفحول النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يسبق غبارهم لاحق وان كان الذي فوقها احدا فانه للعمد والحمافة عظمى
ما الداء الذي من دواء وليس لمرض الجهل من شفاء التاسع البلوغ في عدت هفواته والجواد في حضرت كبواته امامي الايام مع الدغدغة غير العنا
الى من نعود عصا في ضوء النهار فاذا سابق في المضمار العتق الجياد وناضل عند الرهان فحول الايدي الشداد فقد جعل نفسه سخرة الساخرين وضحكة للضاحكين
وودعة للطاعنين وغرضا لسهام الراشقين العاشر انك قد غرك رهط اصفوا من حولك والقوا السمع اليك فلا يصدقونك في كل حذق بصوابك
في كل ما تاتي وقد علم من يقرع الابطال الكماة سم ولم يدفع الجدل بجادل بما حل بمركل عرك الاديم فظننت نفسك فطن الفنون ورسخ قدما غلب
من الجنون ولم توقف اديبا ولا ناصحا لبيبا فما كل ذي نصح يؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بلبيب فها انا اقول لك قول الحق الذي ياتي به عن نفس ابية ولا يبغي عنه
ولا عصبية فاقبل النصيحة واتق الفضيحة ولا ترجع بعد الى مثل هذا فانه عار في الاعقاب ونار يوم الحساب هدانا الله واياك سبيل الرشاد وقد تستدرك الجاربردي

لنفر والدر في رسالة سماها السيف الصارم في قطع عضد الظالم فقال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والعاقبة للمتقين ولا عدوان
الا على الظالمين والصلوة والسلام على خاتم النبيين وامام المرسلين سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى الله تعالى ابرهيم الجاربردي عفا عنه
كتاب الكشاف في سنة ستين وسبعمائة بين يدي من هو افضل الزمان لا بالدعاوي بل هو باتفاق اهل العلم والعرفان اعني من خصه الله تعالى باوفر حظ من العلوم
مولانا وسيدنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام والمسلمين الداعي الى رب العالمين قامع المبتدعين وسيف المناظرين امام المحدثين حجة الله على اهل زمانه والقائم
دينه في سره واعلانه بقلمه ولسانه خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين اوستادنا الاستاد بن قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب السبكي لا زال السيد باع الشرع معمورة وجوه
الفضل معمورة بجوده ويرحم الله عبدا قال امينا اذ وصلت الى قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله فرايت عند بعض من الفضلاء الحاضرين شيئا من كلام القاضي عضد الدين
على كلام والدي الذي كتبه على سؤال المشهور عن الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة فاخذته منه حال ان اطلع على بدائع من رموزه
وودايع من كنوزه فوجدته قد فطر عن انضاع اخلاق التحقيق وحوم على الاعتراف من بحر التدقيق جعل الايراد عنادا والمنع ردعا والرد صدا والسؤال نضالا والجواب
عيابا وركب متن عميا وخبط خبط عشوا فالى ما هو يقول وافترا وكلام والذي عنبرا كانه طبع على اللقا او جبل طينه من المر فرح الشهد بالسم واكل الشعير وذم فاستحكمت
الهم في استيفا القضا فكتب هذه الرسالة المسماة بالسيف الصارم في قطع العضد الظالم ولا جازيته عن حسنات العشر بامثالها قال الله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك
ما عليهم من سبيل وقال الله تعالى والجروح قصاص وجراحة اللسان اعظم من جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وقال الاخر بعض الحلم عند الجهل
اذعان وفي الشر نجاة حين لا ينجيك احسان وقال الاخر لا تطمعوا ان تهينونا ونكرمكم وان نكف الاذى عنكم وتؤذونا واسال الله التوفيق وبيده التحقيق اقول
ايها السائل بحمد الله اما قولك في الجواب انه كلام تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع الى اخره فنقول بموجبه لكن بالنسبة الى من كانت حاسته غير سليمة او عن
الاساءة الى الحق سمعه وابى ان ينطق بالحق لسانه وهذا قريب مما حكى الله بها وتعالى عن الكفار المعاندين وقالوا قلوبنا في اكنة مما تدعونا اليه وفي اذاننا وقر
ومن بيننا وبينك حجاب وقولك كم عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤداه فنقول هذا كلام منهافت اذ لو كانوا ذوي طبع سليم
وذهن مستقيم لفهموا معناه ولفطنوا الموجبه ومقتضاه فان الطبع السليم من يدرك الممحز وان لطف شانها وينبه على الرمزة وان خفي مكانها فيكون سبيل
الطبيعة منقادها مشتغل القريحة وقادها ولكنهم كانوا امثلك جاسيا وغليظا جافيا غير دائرين باساليب النظم والنثر غير عالمين كيف يركب الكلام ويؤلف
وكيف ينظم ويوصف ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا اما سمعت قول بعض الفضلاء على نعت القوافي من معانيها
وما على اذا لم يفهم البقر اونقول لو فرضنا انهم كانوا ذوي ذهن سليم وطبع مستقيم لكنهم ما اشتغلوا بالعلوم حق الاشتغال فاين هم من فهم هذا المقال او سمعوا
قول من قال لو كان هذا العلم يدرك بالمنى ما كان يبقى في البرية جاهل وقول الاخر لا تحسب المجد تمرا انت اكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبر ومع ان امثال هذه الغوامض
كابرة على الزمخشري لا يكشف عنها عن الخاصة الا اوحدهم واخصهم والا واسطهم وفضهم وعامتهم عماه عن ادراك خطابها باحداثهم عناه في بين التقليد
ولا يمن عليهم بحور اسامهم والملاوم هذا مع ان مقامات الكلام متفاوتة فان مقام الايجاب يباين مقام الاطناب والمساواة وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي فكما
يجب على البليغ في موارد التفصيل والاشباع ان يفصل ويشبع فكذلك الواجب عليه في خطاب الاجمال والايجاز ان يجمل ويوجز انشد الجاحظ يرمون بالخطب الطوال
وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقبا وايضا صناعة البلاغة يرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصالة الحرى فيقول انما اوجز الكلام
واوهم المرام احيانا للمنتبه او مقدرا لتنبيهك او يقول عدلت عن التصريح احترازا عن نسبة الخطاء الى الشيخ صريحا والعدول عن التصريح باب من البلاغة بعيد البيه
كثيرا وان اردت تطويلا ومن الشواهد المائي فيه شهادة غير مردودة رواية صاحب المفتاح عن القاضي شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح
شهد عليك ابن اخت خالك اثر التطويل لعدل التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة والرد ثانيا واما قولك

فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا بتضمن ولا بالالتزام ثم تقول حاصله كذا فيتنبه أولا الدلالات ثم اثبت له معنى وذكرته فانت كاذب أيضا في الأول والثاني
فقد علمت أولا أنه هذيان المهمل ليس له مفهوم ثم قلت حاصله كذا فقد أدخلت نفسك في ربقة الكذب اتق الله فان الكذب صغيرة والإصرار عليها كبيرة و
تجر إلى الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا بآيات الله ثم ان قولك حاصله ان ثبوت أحد الأمرين ههنا محقق وانما التردد
تحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو فانه سؤال عن أصل الثبوت يوهم انك الذي استنبط هذا المعنى من كلامه وفهمته منه وليس كذلك بل لما
بلغك هذا الجواب فبقيت حائرا أمليا لا تفهم مراده ولا انتم تعلم معناه وكنت تعرضه على من زعمت أنهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم فما فهموا مقصوده وما عثروا على
مؤداه فصرت ضحكة الضاحكين وسخرة الساخرين فلما طال الحول وانتشر القول جاء ذلك الإمام الألمعي الشيخ أمين الدين حاجي ورد وغسل بين يدي والدي
وقال كلا قلنا افيضوا علينا من الماء فيضا فنحن عطاش وانتم وقعد فقرأ عليه قراءة تحقيق وإتقان وتدقيق فلما كشف له الوالد الفاظه ظهر له ان كلامه
كان كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء فجاء إليك وافرغ في صماخيك وأقر عينيك فكان من الواجب عليك ان تقول حاصله كذا على ما فهمته من بعض
تلامذته لان لا يكون انتحالا فان ذلك خيانة والله لا يحب الخائنين فان كابرت وجعلتني من المدعين فقل فأت به ان كنت من الصادقين فقلت
الى الدنيا فقضلاء بيرو فانهم عالمون بالحال عارفون بالامر على هذا المنوال ولهذا ما وسعك ان تكتب هذه الهذيانات وانت في البين فما قدرت ان تصير
للساخرين وضحكة للناظرين بل لما اشتغلت الى أهل بلدك لا يدرون ما الصحيح تكلمت بكل قبيح لكن وقعت فيما حفرت منه واما قولك ثالثا لا نسلم تحقق أحد
الأمرين حقيقة الى آخر ما قلتم فكلام مخالف للظاهر والأصل عدمه وتحقيق الجواب فيه يظهر فيما اذكره في آخر الجواب الرابع واما قولك رابعا ان أو هذه
الاضرابية فهذا باعث في الوجوه الاعرابية فنقول أولا لا شك انك عند تسطير هذا السؤال ما خطر لك هذا بالبال بل لما اعترض عليك تمحلت هذا
وثانيا المثال الذي ذكرته غير مطابق لكلامك لو فرضنا انه من كلام الفصحاء وثالثا انه لا يستقيم ان تكون في كلامك للإضراب لفوات شرطه فان امام هذا
سيبويه انما اجاز أو الاضرابية بشرطين احدهما تقدم نفي او نهي والثاني اعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو نقله عن ابن عصفور
في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ثم قال مصنفه ابن هشام المصري ويؤيده نقل ابن عصفور ان سيبويه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع
انقلب المعنى يعني يصير اضرابا عن النهي الأول ونهيا عن الثاني فقط انتهى فلا يمكن حمل او في كلامك على الاضراب فظهر من التقصير باعك في علم الاعراب امثالك
بهذا لمن كان أدنى تلامذته فارسا في علم الاعراب مقدما في حل الكتاب لكن تحول انحصر في الجمل الذي صنف لصبيان الكتاب فحرمت من الكنوز التي
سيبويه في هذا الكتاب ثم على تقدير اتيان او للاضراب مطلقا كما ذهب اليه بعضهم لا يندفع الايراد لانه من شرط ارتفاع شأن الكلام في باب البلاغة وصدوره
عالم بجهة البلاغة بصير بطرق حسن الكلام وان يكون السامع معتقدا ان المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم منه لا انه وقع منه اتفاقا بلا شعور منه فانه اذا السامع
مع اعتقاده بالمتكلم وبما نسبه في تركيبه فذلك الى الخطأ وانه كلام منه ليس بالمليح من الدرجة النازلة وما يشهد لذلك ما نقل صاحب المفتاح عن علي
انه كان يشيع جنازة فقال له قائل من المتوفي فلم يقل فلان قال الله تعالى ردا الكلام عليه تخطئة اياه منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ
المفعول ويقال ان هذا الواقع كان احد الأسباب التي دعته الى استخراج علم النحو فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك لا شك انه يقال توفي على البناء للفاعل أي استوفى
يكون كناية عن مات بمعنى ان الميت أخذ بالتمام مدة عمره وفات فالمتوفي هو الميت بطريق الكناية ويقال توفي على البناء للمفعول اي أخذ روحه ويكون الميت
المتوفى حقيقة والمتوفي هو الله والكاتب هو من الأوساط من على من الميت بلفظ المتوفي الذي في تركيب البلغاء اجابه بما يليق كما تقول الأوساط الآن
واذا سمعت ما تلونا عليك وتأملت المقصود من ايرادنا هذا الكلام عليك لا يبقى الجواب عن الثالث والرابع في ذهنك اليقين الجلي واما قولك خامسا هذا
خطاب مع البرقعي المقصود هنا كالفسيح فاكان لو اشتغل بالجواب فنقول الجواب عليه من وجهين احدهما انه لا يخفى عليك الا بعد تصحيح السؤال

ونصيحيك

انه يحتمل ان يكون قد احسن الظن في حقك بان مثل هذا لا يخفى عليك ومع ذلك يكون قد خطر له انك قد فعلت هذا امتحانا هل يتفطن احد لتركيبك ام لا فعلى هذا
كيف يتعدى عن التنبيه على المقصود واما قولك سادسا فقد وجب الشرع رد التحية فالجواب عنه أيضا من وجهين احدهما ان الواجب هو الرد لا الكتابة فيحتمل
قد رد بلسانه وما كتب وما اعرف احدا من الامتحان قال بوجوبه وما سمعت ما اجاب به الفضلاء عن الرد حيث قيل انه لم يكتب اول المختصر بسم الله الرحمن الرحيم
انك زعمت في الوجه الثامن انه ما خصصته بالسؤال بل أوردته على وجه التعميم والاجمال فلو صح لا يجب عليه بعينه رد السلام بل على واحد بعينه لكن اعتذار
رد التحية لانك في العشر ما وصلت الى باب الطهارة فكيف بالمذكور في أواخر العشر واما قولك سابعا زعم انه من بنات خلع عليهن الشباب فالجواب عنه
يكون مظنة للكذب وما ذكره من الحق الأبلج ومن ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل الأفلج مراده ببنات خلع عليهن الشباب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد كشرح
المصباح وشرح التعريف واللباب وحواشي شرح المفصل والمفصل والمفتاح وحواشي المصابيح وشرح السنة وحواشي الكشاف والمطالع وشروح
وغيرها مما يطول ذكره فقولك فلا ريب في انها تكون مبتذلة وباليسر دال على جهلك لان قول العالم لا يموت ولو مات العالم ولهذا احتج به قال بعض العلماء
باقون ما بقي الدهر اعيانهم مفقودة وآثارهم في القلوب موجودة وقولك مصداق كلامه ان يبحث عنها ماهية قلت الحذر الحذر فانها نار حامية وقولك
مثله فدع ما هية قلت نعم لكن بشرط ان تنزع من صماخيك صمام الصمم حتى افرغ فيهما شيئا من مباحث الحكم فأقول وبالله التوفيق ما ذكره والدي في الفرق ان
الكشاف انما حكم بان قوله من مثله اذا كان صفة سورة يجوز ان يعود الضمير الى ما او الى عبدنا وان كان متعلقا بفأتوا تعين ان يكون الضمير للعبد لانه اذا كان
فان عاد الضمير الى ما تكون من زائدة كما هو مذهب الأخفش في زيادة من اذ المعنى فأتوا بسورة مثل القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الألفاظ وجزالة
وليس النظر الى ان يكون مثل بعض القرآن او كله بل الاوجه لهذا الاعتبار بتنبيه قوله تعالى في موضع آخر فأتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله
في موضع آخر فأتوا بعشر سور مثله فلا تكون من للتبعيض ولا ابتدائية لأنه ليس المقصود ان يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك وان عاد الضمير الى عبدنا تكون من
وهو ظاهر واما اذا كان من مثله متعلقا بفأتوا فلا يجوز ان تكون من زائدة لان حرف الجر اذا كان زائدا لا يكون متعلقا بشيء فتعين ان يكون المعنى فأتوا
من مثل عبدنا وتكون من ابتدائية ثم قال او نقول انما قال صاحب الكشاف انه من مثله ان كان صفة سورة يحتمل عود الضمير الى ما والى عبدنا لصحة ان يقال
كائنة من مثل ما نزلنا بان تكون السورة بعض مثل ما نزل او تكون مثل ما نزل ولصحة ان يقال سورة كائنة من مثل عبدنا بان يكون قد قال ويكون تركيبه فكلامه
واما ان كان من مثله متعلقا بفأتوا فتعين ان يكون عائدا الى عبدنا لاستقامة ان يقال فأتوا من مثل عبدنا اي من عبد مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم
فأتوا من عبد مثل ما نزلنا اي من جهته اذ لا يستقيم ان يقال اتى هذا الكلام من فلان الا اذا كان ذلك الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون هذا
منقولا منه مرويا عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه بل اقتصر على ذكره والله اعلم واما قولك ثامنا ان السؤال لم يخص بمخاطب دون
فهذا كلام المجانين لانك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين البابرتي الى خدمته وطلبت منه الجواب لكن لما انتشر عليك القول اخذت تبدي
والقول فتارة تمنع وفيها الصوابا واخرى تردد وتطلب جوابا اما تستحي من الفضلاء الذين كانوا مطلعين على هذا القول ولقد صدق رسول الله
ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تستح فاصنع ما شئت ثم ان الذي تقتضي فيه العجب انك في قلة الانصاف وفرط الجور والاعتساف
ما هو اول سؤال سألته عنه بل مازلت منذ توليت القضاء كلا عليه حيث بغير منقطع من اقتباس الاحكام في فتاواه
على تصحيح التعبير وحاشية الحجية فشهد مجهد فضله وشكر سعيه هيهات هيهات انتهى الحرف على الرافع وقولك داعيا فيه طريق التعظيم والتبجيل نعم هذا كان اللائق
لانك انت السائل والسائل كالمتعلم والمسؤول عنه كالمعلم فالواجب عليك تعظيمه وعليك ان يرشدك وقد فعل بان هداك الى تصحيح السؤال وقولك تاسعا
نفسه اهل لهذا الخطاب قلت من فضل الله العظيم بان جعله استاد العلماء في زمانه يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب

والبناء وملكا عظيما ولقد احسن بديع الزمان حيث قال اراك على شفا خطر مهول بما اودعت راسك من فضول طلبت على تقدمنا دليلا متى احتاج النهار الى الدليل
وقولك هلا اداه عن نفسه من هو احق منه وقدرا اولى فبه اقول الجواب عنه من وجهين الاول انك بعثت اليهم وسالت منه وصار كفرض العين بالنسبة اليه
فلذا قال ما حاصله ان السؤال يحتاج الى التصحيح بالنظر الدقيق ليبصر حقا الجواب من اهل التحقيق والثاني قل لي من كان في التبريز في ذلك الزمان ممن يليق بما او
بدايته وقولك في هذه البلدة من علماء التحرير وفحول النحارير فسلم لكن كلهم او اكثرهم تلامذته او تلامذة تلامذته وهذا لا ينكره غير جاهل مارد او معاند
وما كانوا يهتدون الى درر فوائده من كل فج عميق ويزاحمون على اجتلاب درر مباحثه فريقا بعد فريق وما احسن قول من قال وجحود من جحد الصباح اذا بدا
من بعدما انتشرت له الاضواء وما ذكرت ان التحرير ليس بطائل بل ان عنا التكرير عبثا واما قولك ناسبا البليغ من عدت هفواته والجواد من حصرت عثراته الى اخرهما
هذيت فالجواب عنه حاشا ان تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة ومن الجواد الذي تكون عثراته محصورة فانك قد عثرت في هذا السؤال والجواب
تعثيرا كثيرا كاملا ولو عامد عنا لك ابقيت آثار البلاد وقد قيل الحمد لله قوم لم يقولوا العاقل ولا ابن عم كبر الدهر ودع عابل ان مثل ما قال الشاعر فضل بلا فضل
وسن بلا سن وطول بلا طول وعرض بلا عرض واما قولك عاشر الظنك قد غرك هذا الظن اهتفوا من حولك والقوا السمع لي ذلك الى اخره فالجواب
فاسد قد نشا من سوء فهمك وخطا قياسك لانك قست على نفسك والامر على عكس ذلك لانك قد ركبت الشطط والاهوال وبذلت العمر والاموال حتى
اجتمع عندك جمع من السفهاء الجهال لا يعرفون عن الحرام والحلال ولا يميزون الجواب عن السؤال يعظمونك في الخطاب ويصدقونك في الغيبة
بذوي الرقاب فقل بالله قولا صادقا فاهل تقدمت في مدة حياتك في مجالس التدريس وحلق المناظرين وهل عليك للعلم جال وابتهرا وما كنت بالعلم
وبالادراك معدودا بين تخذوك الحكل بلد سحيق ويرسلك في كل فج عميق وهل اسفهت ذا محمود ملك محمد بن الرشيد وبنو السلطان ابو سعيد حين بنى
المدرسة الجديدة في الربع الرشيدي وحضرت بين يديه يوم الاجلاس صامتا كالبرمة عند الطراس وفقدت الحواس وكنت كالوسواس الخناس الذي يوسوس في
صدور الناس فنعوذ بالله في امثالك من الجنة والناس واما الذين اجتمعوا عنده والذي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه فهم العلماء الابرار والفضلاء الاخيار
بذلوا لله الانفس والاموال منهم الامام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشاف والتبيان وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان ومنهم الامام المدقق نجم الدين
سعيد شارح الحاجبية والعروض الساخوجيه وهو الذي سار بذكره الركبان ومنهم النوران فرج بن احمد الاردبيلي ومحمد بن ابي الطيب الشيرازي وهما كالتوامين
في اصابة البيان واعلاء البيان ورفع منار العلوم في غيب الخصم من بيان ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشق غباره ولا يخفى على المعتبر مقداره
فكم لو الدكم مثلهم من التلامذة في كل بلد بحيث اني لو اردت ان اذكرهم بعض تراجمهم احتاج الى مجلدات فيكون تضييعا للقرطاس وتضييعا للانفاس فلا
لعمري تعالى اذا امعن المتامل فيهم عرف ان ما انهم يبلغ فلتبين فلم يحمل جنابا وقولك فاقبل النصيحة فنقول ايها المستمع لا نصحت نفسك حتى كنا سلمنا من هذا
الهذيان اما سمعت قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وقول الشاعر لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فان البلاغة على هذه
الكلمات والآيات انا والبحث عن امثال هذه الاسرار والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الاحبا قال الشاعر وما النفس الا نطفة في قرارها اذا لم تكدر كان صفوا
غديرها لكن القرونة الى هذا المقدار دعتني وفي المثل اوقات سواد الحمى قال الشاعر فنكب عنهم دارا الاعادي وداو بالجنون من الجنون ثم اني استغفر الله العظيم الذي
لا اله الا هو الحي القيوم غفار الذنوب ستار العيوب واتوب اليه مما احلف بالله العظيم ان القاضي عضد الدين ما كان يعتقد في والدي الذي عرض به في الجواب بل كان
معظما له غاية التعظيم حضورا وغيبة وحاشا لله ان اعتقد ايضا فيه انه تعرض له في بعض المواضع بل انا معظم له معتقد انه كان من اكابر الفضلاء واماثل العلماء
وكذا والدي كان يعظم اكثر من ذلك نعم انما يعرف في الفضل من الناس ذووه والشيطان قد ينزغ بين الاحبة والاخوة وانما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص ظنا من
ظان اني محقر له فانه قد يستوفي مع التعظيم ويعرف هذا من يعرف قانون العلم ثم اني ارجو من كرم الله سبحانه وتعالى يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم وطغى به القلم

وان يجعلنا

وان يجعلنا ممن قال في حقهم ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر متقابلين والحمد لله رب العالمين وهذه رسالة في ذلك البحث لصاحب العلامة مظفر
الدين الشيرازي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اطلع انوار القران فانار اعيان الاكوان واظهر بدائع البيان فوالع البرهان فاشا سحائب الزمان وصنائع المكان والصلوة
على الرسول المنزل عليه والنبي الموحى اليه الذي نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله محمد المؤيد بينات وحجج قرانا
عربيا غير ذي عوج وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ونيط الاحكام في الابواب بينما الخاطر يقتطف من اظهار اشجار الحقائق رياها واريد انشق
من نفادة سلافة كؤوس الدقائق حبابها ما كان يتضوع باقيا اللطائف بل كان يجتهد في التقاط النواظر في عيون الظرائف اذا انفتحت عين النظر على غرائب سور القران
انطبعت في بصر الفكر بدائع صور الفرقان فكنت لالتقاط الدرر اغوص في لجج المعاني وطفقت لاقتناص الغرر اعوم في بحار التناني اذ وقع المحط على انه قد هو من لج الى
انظار الافاضل والاماثل ومزدحم افكار ارباب الفضائل والمعالي كل يفرغ في مضمارها وانه نصب لاثبات تاسخ لدفعها انه روايات قد وقع النخالف والتزاحم
والمنافسة في التعاظم والتفاخر حتى ان بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان قد نسلوا عن سبعها الشتم والهذيان فاوقعوا في موقف من المواقف ابعد ما وافق في
سلوك هذا المسلك احد احد ثم اني ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل واطلعت على ما ورد في الكتب من تحقيقات الافاضل فاكملت عين الفكر من سواد ارقامهم
وامتحت حدقة النظر على غرائب نتائج افهامهم فكنت ناظرا بعين التامل في ذلك الاول الذي وقع سبوح الذهن في عقال الاشكال فاخذت حل عقدها باناملي الافكار
واعتبر دررها بمعيار الاعتبار فوايت ان الاسرار قد خبئت تحت الاستار وان الاجلة ما اعتنقوها بايدي الافكار فازلت في تبيانها الفكر وجوالت ذا القلب
ذهني عن سنن التامل الاول حتى انشات انوار المقصود قد تلالات عن افق اليقين وشهد بصحتها التاج والبراهين فنشرعنا حقول المرام واحرز لكلام في
فنابيت الله الكرام واجيبا ان لا ازال عن صوب الصواب فان لا امل عن الاجتهاد في فتح هذا الباب بالاسنة القويمة والانتصار عمن لا تقعد عن فهمه علا كتحال
التحقيق ولا يبصر شاهد هذه عن العروج الى معارج التدقيق فوجدت بعون الله كشف كنوز الحقائق معنا وتوضيح رموز الدقائق نور امبينا ثم جعلت كنوز المقصود
مطرزه بطرز التحرير ليكون العرض على كل عالم نحرير مورد الماجرى بين الاجلة عند الطراد في مضمار المناظرة وما افادوا بعد الاختبار بما المفاكرة من بلاغة لي
في الخاطر القاصر وذهني القاصر متوكلا على الصمد المعبود فانه محقق المقصود بمحض الفيض والجود قال صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عز وجل وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله من مثل متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى
وحاصله ان الجار والمجرور واعني من مثله اما ان يتعلق بفاتوا او على انه ظرف لغو او صفة لسورة على انه ظرف مستقر وعلى كلا التقديرين فالضمير في مثله اما عائد
الى ما نزلنا او الى عبدنا فهذه صور اربع جوز ثلاثا منها صريحا ومنع واحدة منها تلويحا ثم سكت عنها وهي ان يكون الظرف متعلقا بفاتوا والضمير الى ما نزلنا
ولما كانت علة عدم التجويز خفية استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين واستعلم عن علماء عصره بطريق الاستفتاء وهذه عبارته فقلناها على ما هي عليه
بشريف ظلالكم يا اولي الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا تحقيقه واياكم ها انا من نوركم مقتبس ويضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور
بشروا بالطول شاوا وجنان الامل السكان وادى الحمى هنيئا لكم في الجنان الحلو وافيضوا علينا من الماء فيضا فحوى عطاشر وانتم وقود قد استهم قولا ما الكرت
افيضت عليه بحال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والقمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز
في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وخطره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة
وهل ثم حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب ابتم اجزاء الاجر والثواب ثم كتب الفاضل
الجاربردي في جوابه كلاما معقدا في غاية التعقيد لا يظهر معنا ولا يطلع احد على مغزاه وابنا ان اورده في اثناء البحث ثم تشت الكلام ويبعد المرام فاو وفيناه في ذيل الانبا
للمقصود مع ما كتب في رده خاتم المحققين وقال العلامة التفتازاني في شرح الكشاف الجواب ان هذا امر تحريه باعتبار المعاني والذوق شاهد بان تعلق من مثله

يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وآله في البشرية والعربية موجود بخلاف القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة
للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة
من مثل الحماسة انتهى كلامه واقول لا يخفى ان قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء يفهم منه انه اعتبر مثل القرآن كلا له اجزاء ورجع التعجيز الى
بجزء منه وهذا مثل قولك ائت من مثل الحماسة ببيت فكان مثل الحماسة كتابا امر بالاتيان ببيت منه على سبيل التعجيز واذا كان الامر على هذا النمط فلا شك
الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى بشيء منه واما اذا جعلنا مثل القرآن كليا يصدق على كل وبعضه وعلى
يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نسلم ان الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء بل الذوق يقتضي ان لا يكون لهذا الكلي فرد غير
والامر راجع الى الاتيان بفرد آخر في هذا الكلي على سبيل التعجيز ومثل هذا يقع كثيرا في محاورات الناس مثلا اذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في
قل ان يوجد مثلها يقول في مقام التصلف من يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة اخرى والناس يفهمون منه انه يدعي ان لا يوجد فرد آخر من نوعه
فظهر انه على هذا التقرير لا يلزم من تعلق من مثله بقوله فأتوا ان يكون مثل القرآن موجودا واما المثال المقيس عليه اعني قولك ائت من مثل الحماسة
هذا لا يطابق الغرض فان الحماسة انما تطلق على مجموع الكتاب فلا بد ان يكون مثله كتابا اخر ايضا فيلزم المحذور واما القرآن فان لم يختص
بصدق على كل القرآن وابعاضه وابعاض ابعاضه الى حد لا ينزل عن البلاغة القرآنية ويكون الغرض منه المفهوم الكلي وهو نوع من انواع الكلام
البليغ فرده القرآن امر بالاتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور وقال في شرح المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السؤال قلت لانه مفتقر
ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ العجز انما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتا لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة
بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتي به
احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساق في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به انتهى كلامه واقول لا يخفى ان كلامه هاهنا محل
نصا فيما قصد به في كلامه في شرح الكشاف وح تقول ان اراد بقوله اذ العجز انما يكون في المأتي به فكان مثل القرآن ثابتا ان العجز باعتبار المأتي به مستلزم
مثل القرآن موجودا ويكون العجز عن الاتيان بسورة منه بشهادة الذوق مطلقا فممنوع لانه انما يشهد الذوق بلزوم ذلك اذا كان المأتي
اعني مثل القرآن كلا له اجزاء والتعجيز باعتبار الاتيان بجزء منه كما قررناه سابقا وان اراد انه انما يلزم بشهادة الذوق اذا كان المأتي منه كلا له اجزاء
فهو مسلم لكن كونه مرادا هاهنا ممنوع بل المراد هاهنا ان المأتي منه نوع من انواع الكلام والتعجيز راجع اليه باعتبار الامر بالاتيان بفرد آخر منه كما
في مثال الياقوتة فتذكر وقال المدقق صاحب الكشف في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف ويجوز ان يتعلق بفأتوا والضمير للعبد اذا تعلق
صفة لها فالضمير للمنزل او للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ومن بيانية او تبعيضية على الاول لان السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة هي مثل المنزل
في حسن النظم او لان السورة المفروضة بعض المثل المفروض فالاول ابلغ ولا يحمل على الابتداء على غير البعضية او البيان فانهما الصادحان بالبيان على ما
اوثر شيخنا الفاضل به وابتدائية على الثاني واما اذا تعلق بالامر فهي ابتدائية والضمير للعبد لانه لا يتبين اذ الابهام قبل وتقديره رجوع الى الاول وكان
البيانية ابدا مستقرا على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فلا يمكن تعلقها بالامر ولا تبعيض اذ الفعل ح يكون واقعا عليها كما في قولك اخذت من المال ولنا
البعض لا معنى له بل الاتيان بالبعض فتعين الابتداء ومثل السورة والسورة نفسها لا يحتمل منهما الاصلاح مبدأ بوجه فتعين ان يرجع الضمير الى العبد
لان المعتبر في مبدئية الفعل البدء الفاعلي او المادي او الغائي او جهة ملابسة لا تصح واحدا منها فهذا ما لوح اليه العلامة وقد كشف ستر هذا
الماء انتهى كلامه واقول حاصل كلامه انه بطريق السبر والتقسيم حكم بتعين من للابتداء ثم بين ان مبدئية الفعل لا يصلح هاهنا الا للعبد فتعين ان يكون

الضمير راجعا اليه ولا يخفى ان قوله ولا تبعيض اذ الفعل ح يكون واقعا عليها محل تأمل اذ وقوع الفعل عليه لا يلزم ان يكون بطريق الاصالة لا يجوز ان يكون بطريق
مثل ان يكون بدلا فانكم لما جوزتم ان يكون في المعنى مفعولا صريحا كما قررتم في اخذت من الدراهم انه بمعنى اخذت بعض الدراهم لم لا يجوزون ان يكون بدلا عن المفعول
قال سورة بعض مثل ما نزلنا فيكون البعضية المستفادة من من ملحوظة على وجه البدلية فيكون الفعل واقعا عليه فيكون في حيز الباء وان لم يكن تقدير الباء عليه
في التابعية ما لا يحتمل في المتبوعية كما في قولهم رب شاة وسخلتها الابدالي هذا مع ما فيه ثم على تقدير التسليم يقول قوله لان المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي
الى المحال ان التعميم الذي في قوله او جهة ملابسة غير منضبط فانها كما تتبين من ان تعم من جهة الكثرة ولا تنتهي الى حد من الحدود من جهة الكيفية لا يخفى
كون مثل القرآن مبدأ ماديا للسورة من جهة التلبس امر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم على انه لو حقق معنى في الابتدائية لظهر لك انه ليس معناها الا
يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الامر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة او توهما وقد ذكر العلامة التفتازاني في كلام الكشف للجرد وقال في اثناء الرد على ان تكون
القرآن مبدأ ماديا للاتيان بالسورة ليس ببعيد في كون مثل العبد مبدأ فاعليا له انتهى واقول لا يخفى ان مثل العبد باعتبار الاتيان بالسورة منه هو مبدأ فاعلي
حقيقة لانه لو فرض وقوعه لا يكون العبد الا مولفا لتلك السورة مخترعا له فيكون مبدأ فاعليا حقيقيا واما مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماديا للسورة
التلبس المصحح للتشبيه فهو ابعد منه غاية البعد بل ليس بينهما نسبة فان احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز واين هذا من ذاك نعم كون مثل القرآن مبدأ ماديا
ليس ببعيد في النظر العقلي باعتبار التلبس تأمل وانصف قال الفاضل الطيبي لا يقال انه جعل من مثله صفة لسورة فان كان الضمير للمنزل فهي للبيان وان كان للعبد
للابتداء وهو ظاهر فعلى هذا ان تعلق قوله من مثله بقوله فأتوا فلا يكون الضمير للمنزل لانه يستدعي كونه للبيان والبيان يستدعي تقديم مبهم ولا تقديم فتعين
للابتداء لفظا او تقديرا اي اصدروا وانشئوا واستخرجوا من مثل العبد بسورة لان مدار الاستخراج هو العبد لا غير فلذلك تعين في الوجه الثاني عود الضمير
العبد لان هذا وامثاله ليس بخفي ولذلك تصدى للسؤال بعض فضلاء الدهر وقال قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير
تفريعا وخطره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة واجيب انك اذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك
برجل من البصرة اي كائن منها وبين قولك ائت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين قولك لصاحبك ائت برجل من البصرة اي كائن منها وبين قولك ائت من البصرة
عثرة على الفرق بين المثالين وزال عنك التردد والارتياب ثم نقول ان من اذا تعلق بالفعل يكون اما ظرفا لغوا ومن للابتداء او مفعولا به ومن للتبعيض
يكون بيانا لاقتضائه ان يكون مستقرا والمقدر خلافه وعلى تقدير ان يكون تبعيضا اقتضى فأتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان وعلى تقدير ان يكون
لا يكون المطلوب بالتحدي الاتيان بالسورة فقط بل اشتراط ان يكون بعضا من كلام مثل القرآن وهذا على تقدير استقامته فيعزل عن المقصود واقتضاء المقام لان
يقتضي التحدي على سبيل المبالغة وان القرآن بلغ في الاعجاز بحيث لا يوجد لا فله نظير فكيف للكل فالتحدي اذا بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الاعجاز وهذا
يأتي اذا جعل الضمير لما نزلنا ومن مثله صفة لسورة ومن بيانية فلا يكون المأتي به مشروطا بذلك الشرط لان البناء والمبين كشيء واحد كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان ويعضده قول المصنف في سورة الفرقان ان تنزيله مفرق وتحديهم بان يأتوا ببعض تلك التفاريق كلما نزل شيء منها ادخل في الاعجاز
الحجة من ان ينزل كله جملة واحدة ويقال لهم جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بعد ما بين طرفيه اي طوله انتهى واقول هذا الكلام مع طوله بليه قاصر عن
كما لا يخفى على من له بالفن ادنى المام فلا علينا ان نشير الى بعض ما فيه فنقول قوله وعلى تقدير ان يكون تبعيضا اقتضاه فأتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر
فيه بحث لان بطلانه لا يظهر الا على تقديره حيث غير النظم بتقديم معنى من على قوله بسورة وهذا افساد للارادة فلو قال فأتوا بسورة بعض مثل المنزل على ما هو
القراني فهو في غاية الصحة والمتانة وح يكون قولنا بعض مثل المنزل بدلا فيكون معمولا للفعل على ما حققناه سابقا حيث قررناه على كلام صاحب الكشف فارجع
وتأمل ثم قوله وعلى تقدير ان يكون ابتدائية لا يكون المطلوب بالتحدي الاتيان بسورة فقط بل اشتراط ان تكون بعضا من كلام مثل القرآن فيه نظر لان الاتيان من مثل

ان يكون من كلام مثل القران يكون الماتى جزءا منه بل يقتضى ان يكون فى نوع من الكلام عاليا فى البلاغة الى حيث انتهى اليه البلاغة القرانية فالماتى به يكون فردا من افراده ولعمرى
انه ما وقع فى هذا الا انه جعل المثل كالا لما جزاء الاكلى لافراد كما فصلنا سابقا فى مثال الباقى نحث اورد نا الكلام على العلامة التفتازانى فلا يحتاج الى الاعادة وظنى
ان منشا كلام العلامة التفتازانى ليس الا كلام الفاضل الطيبى تامل وتدبر وقد يجاب بوجوه اخر فى غاية الضعف ونهاية الزيف اوردها العلامة التفتازانى فى شرح
الكشاف وبين ما فيها اردنا ان ننقلها على ما هى عليها اسبابا للاقوال وليكون المتامل فى هذه الاية زيادة بصيرة الاول انه اذا تعلق بفاتوا فمن للابتداء قطعا اذ لا ابهام
يبين ولا مجال للبعضية لان المعنى الاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباسع فى كيف فقد ذكر الملقى به صريحا وهو السورة واذا كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد
لانه المبدا للاتيان لا مثل القران وفيه نظر لان المبدا الذى تقتضيه من فى الابتدائية ليس الفاعل حتى ينحصر مبدا الاتيان بالكلام فى المتكلم على انك اذا تاملت فالمتكلم
ليس مبدا الاتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه بل معنا انه يتصل به الامر الذى اعتبر له ابتداء وحقيقة او توهما كالنفرة للخروج والقران للاتيان به ومن الثانى
انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل بهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة
من هذا وظاهر انه المقصود خلافه كما نطقت به الايات الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل المنزل لا يقتضى ان يعتبر موصوفه منزلا لاترى انه اذا جعل صفة لسورة لكن
المعنى بسورة من منزل مثل القران ولو سلم فالذى ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صلة فاتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد
بكتاب اى من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القران بخلاف مثل العبد هذا ايضا بين الفساد انتهى وقد الهمت على الكلام فى هذا بيت الله الحرام ما اذا تاملت
انتضح المرام فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان الاية الكريمة ما نزلت الا للتحدى وحقيقة التحدى هو طلب المثل عمن لا يقدر على الاتيان به فاذا قال
المتحدى ائتوا بسورة بدون قوله من مثل كل احد منهم منه انه يطلب سورة من مثل القران واذا قال ائتوا من مثله بدون قوله سورة كل احد منهم منه انه يطلب من مثل
القران ما يصدق عليه انه مثل القران اى قدر كان سورة او اقل منها او اكثر واذا اراد المتحدى الجمع بين قوله بسورة وبين قوله من مثله فحق الكلام ان يقدم من مثله
ويؤخر بسورة ونقول فاتوا من مثله بسورة حتى يتعلق الامر بالاتيان من المثل اولا بطريق العموم كان بحيث لو اكتفى به لكان المقصود حاصلا والكلام مفيدا لكن يرجع
ببيان قدر الماتى به فقال بسورة فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم فى الكلام والتبيين بعد الابهام فى المقام وهذا الاسلوب مما يعتنى به البلغاء واما اذا قال فاتوا
بسورة من مثله على ان يكون من مثله متعلقا بفاتوا يكون فى الكلام حشوا وذلك لانه لما قال بسورة عرف ان المثل هو الماتى منه فذكر من مثله على ان يكون متعلقا
بفاتوا يكون حشوا وكلام الله منزه عن هذا فلهذا حكم بانه وصف للسورة وتلخيص الكلام ان التحدى بمثل هذه العبارة يقع على اربعة اساليب الاول تعيين
الماتى فقط الثانى تعيين الماتى منه فقط الثالث الجمع بينهما على ان يكون الماتى منه مقدما والماتى به مؤخرا الرابع العكس ولا يخفى على من له بصيرة فى نقد الكلام
ان الاساليب الثلثة الاول مقبولة عند البلغاء والاخير مردود لانه يبقى ذكر الماتى منه بعد ذكر الماتى به حشوا هذا اذا جعل الماتى منه مبهما مثل المثل
واما اذا كان الماتى به مكانا او شخصا او شيئا اخر مما لا يبيك عليه التحدى فذكره مفيد قدم او اخر ولذلك جوز العلامة صاحب الكشاف ان يكون من مثله متعلقا
بفاتوا حيث كان الضمير راجعا الى عبدنا والحاصل انه اذا جعل المثل الماتى منه فاذا اريد الجمع بين الماتى منه والماتى به فلا بد من تقديم الماتى منه على الماتى به
والا يكون الكلام ركيكا واذا كان الماتى منه شيئا اخر فالتقديم والتاخير سواء ومما يؤيد هذا المعنى ما افاده المحققون فى قول القائل عند خروجه فى بستان
المخاطب كل من بستانك من العنب انه لو قال كل فى البستان فقوله فى بستانك يبقى لغوا واما اذا قال كل من بستانك فقوله
فى البستان بعد ان لم يكن معولا ولكن بقى الابهام فى الماكول منه فلما قال من العنب رفع الابهام هذا وان لم يلزمنا الا ما نحن فيه لكنه نظير اذا تاملت فيه ربما
بالمطلوب الذى نحن بصدده لا يقال فعلى هذا جعله وصفا ايضا لغو لما علمنا ان التحدى يدل عليه لانا نقول لا شك ان التحدى على ان السورة هى الماتى به
المماثلة فاذا قيل من مثله مقدما ففيه ابهام واجمال من حيث المقدار فاذا قيل بسورة تعين المقدار الماتى به ووقع كونه زيادة لا يفيد الا التعيين المبهم

اذ بعد ان فهم المماثلة من صريح الكلام تضمن ذكر السياق فلا يلاحظ قوله بسورة الا من حيث انه تفصيل بعد الاجمال فلا يكون فى الكلام امر مستغنى عنه واما
اذا قيل مؤخرا فان جعلت وصفا للسورة فقد جعلت ما كان مفهوما من السياق منطوقا فى الكلام بعينه وهذا فى باب النعت اذا كان لفائدة التاكيد كما فى قوله
امس الدابر وامثال ذلك واذا جعلت متعلقا بفاتوا فقد لا لذلك السياق باقية على حالها اذ هى مقررة على البصر بالمماثلة ثم خرجت بذكر المماثلة فكانك قلت
فاتوا بسورة من مثله مرتين على ان يكون الاول وصفا والثانى ظرفا لغوا وهو حشو فى الكلام بلا شبهة فان قلت فما الفائدة اذا جعلناه وصفا للسورة قلت
الفائدة جليلة وهى التصريح بمنشا التعجيز فانه لا بد من وصف المماثلة وعند ملاحظة منشا التعجيز فانه لا بد من وصف المماثلة ملاحظة منشا التعجيز اعنى المثلية
يحصل الاشتغال اى ان القران معجز والحاصل ان الغرض من اتيان الوصف تحقيق مناط عليه كون القران معجزا حتى يتاملوا بنظر الاعتبار فيرتدعوا عما هم
فيه من الريب والانكار هذا ما سنح فى الخاطر الفاتر والمرجو فى الافاضل الناظرين بعين الانصاف والتجنب عن العناد والاعتساف فلعمرى ان الغوص فيه لعميق وان
المسلك اليه لدقيق والله المستعان والبه التكلان تمت

ومن مجموع ابن القماح فائدة

اذا كانت الواو فاء الكلمة والماضى
فعل مضارعه يفعل بكسر العين لفظا او تقديرا وسقط الواو فى المضارع مثال اللفظى يعد ويمق من وعد وومق ومثال التقديرى يضع ويسع من وضع ووسع
فالاصل فى الكل بالواو فحذفت وفتحت عين الفعل للحرف الحلقى يثقل البعد مخرجه فى مكسوره تقديرا وهو معنى قول الزمخشرى وسقطها فيما عينه مكسورة
من مضارع فعل او فعل لفظا او تقديرا واختلفوا فى علة حذف الواو وبين الياء والكسرة فعلة الكوفيين بالفرق بين المتعدى فحذف فيه لثقل وبين اللازم
فبقيت لخفته وهو ضعيف فقد حذفت فى اللازم فى وكف يكف وونم الذباب ينم وعلة البصريين بالثقل وخصوا الحذف بالواو دون الكسرة والياء
الياء لا تحذف لدلالتها على معنى والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة فتعين حذف الواو ونقض الكوفيون عليهم ذلك بأوعد يوعد فقد ثبتت الواو وقال ابن مالك
الحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة قبل ان علة الحذف بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال ابن النحاس الصواب ان هذه وقعت بين همزة وكسرة
واصله ءاوعد لانه من اوعد ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محيى الدين النواوى سئل ابن مالك عن وسواس هو مصدر مضاف الى
ام هو صفة محضة للمبالغة فاجاب الفعل الموزون بفعلل ضربان صحيح كدحرج وسرهف وهو الاصل والثانى والثانى المكرر كحمحم وعمدم وهو فرع لان الاصل السالم
من التكرر ولان اكثره يفهم معنا بسقوط ثالثه كجحجح الماء بمعنى مج وكفكف الشئ بمعنى كفه وكبكبه بمعنى كب ونضنضه بمعنى نضه ودندنه بمعنى ددنه وذفذف
على الجريح بمعنى ذفف وصرصر الجندب بمعنى صر وعجعج الفحل بمعنى عج وصمصم الصليف بمعنى صم وحكحك الفصيل ما فى الفرع بمعنى امكنه ومطمط الكلام بمعنى
مطه اومده ومخمخ المخ اخرجه وللنوعين مصدران مطردان احدهما فعللة والاخر فعلال بالكسر هفهفة وسرهافا وزلزلة وزلزال وفعلال احق بهما لوجهين احدهما
ان فعلال مشاكل لافعال فى عدة الحروف وفتح الاول والثالث والرابع وسكون الثانى فجعل افعال مصدر افعل وفعلال مصدر فعلل ليتشاكل المصدران كما
تشاكل الفعلان فكان فعلال احق بهما من فعللة والثانى ان اصل المصادر ان يباين وزنه وزن فعل وفعلال اشد مباينة لفعلل فى وزنه من فعللة وكان
احق به منه وان كانا ناسين فى الاطراد مع رجحان فعللة فى الاستعمال على فعلال فى قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم
فى مره غطغاطا اذا النوى والجارى على القياس وسواس ووسوسة ووعواع ووعوعة وغطغاط وغطغطة والفتح نادر لا يكاد يعى الا على التصحيح اصل للرباعى
المكرر اولا وثانيه كما تقدم بانه مصدر التصحيح مع كونه اصلا لا يتوقع فعلال وفعلال بالكسر فلا ينبغى للرباعى المكرر لفرعيته ان يكون مصدره ان كان فعلال ففعال
ان لا يكون له مصدر على فعلال بالفتح وان ورد حكم بشذوذه وايضا فان فعلالا المفتوح الفا قد كثر وقوعه صفة مصوغا من فعلل المكرر ليكون فيه نظير ووقوع
من الثلاثى كثيرا لانهما متشاكلان وزنا فاقتضى هذا ان لا يكون لفعلال المفتوح الفا فى المصدر نصيب كما لم يكن لفعال فيها نصيب فلذلك استبعد
وسواس ووعواع وغطغاط مصادر وانما حقها ان تكون صفات دالة على المبالغة فى الوسوسة والوعوعة والغطغطة فحق ما وقع منها فى موضع محتمل

للمصدرية والوصفية ان يحمل على الوصفية تخلصا عن الشذوذ ومثله الفرّ المطرد التابع الذابع ولم يحك من نعم فى شى من الصفات الواردة على هذا الوزن
انه مصدر مضاف اليه ذو تقدير او بدل على ذلك فى قوله امران احدهما ان كل مصدر لم يضف اليه ذو تقدير اخر فتجرده للمصدرية اكثر من استعماله صفة
وسوم وقطر وفعلال الموصوف به لم يثبت مجرده للمصدرية الا فى وسواس واخويه الى ان منع مصدريتهما ممكن وذلك ان من سمع منه وسوس اليه الشيطان
بالفتح لا يتعين كونه قاصدا للمصدرية بل يحتمل ان يقصد الحالية فان الحال قد يؤكد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات فانما يتعين للمصدرية فى وسواس ان لو سمع مضافا الى الشيطان او النفس فيتعين المصدرية
هذا الا بالانضمام بعد الفعل الثانى ان المصدر المضاف اليه ذو تقدير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع بل يلزم طريقة واحدة ليعلم اصالته فى المصدرية وفرعيته
فيقال امراة صوم ورجل صوم ورجلان صوم ورجال صوم او نساء وفعلال الموصوف به ليس كذلك بل يؤنث ويثنى ويجمع وجوبا فيقال رجل ثرثار
وتمتام وفافا ولعلعل اى ماهر الدلالة وهرهار اى ضحاك وعجعاج سيد وفجفاج كثير الكلام وكهكاه ووطواط ضعيف وعسعاس [illegible] خفيف
وهفهاف خميص البطن وبجباج ممتلى الجسم وعلعال ودحداح اى قصير ونخناخ الكر وسمسام سريع وقعقاع المفاصل اى مصوت وشى خشخاش اى يابس مصوت
سبع قضقاض كاسر وحية نضناض [illegible] كثيرا وكل ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ومنه قوله سلكوا بعضكم الى وابعدكم منى مجالس يوم القيمة الثرثارون
والمتفيهقون ومنه ريح زفزاف اى محركة للحشيش وسقف تخلل التراب بها او ودع قضقاض واسم الفعل من كل ذلك فعللة والمصدر فعلال
بالكسر ولم ينقل فى شى منها فعلال بالفتح ومن اجاز ذلك كالزمخشرى فقياس غير صحيح لان القياس على النادر لا يصح فثبت بما قصدته من بيان اصالة الوصفية
فى فعلال المفتوح الفاء وغرابة المصدرية فيه وامتناعها منه فالقول المرضى ان الوسواس فى قوله تعالى من شر الوسواس هو الشيطان على حذف مضاف
من باب فعلال المقصود به المبالغة فى مفعل كثرثار ونظايره والله اعلم بالصواب سئل ابن مالك ايضا عن قوله صلعم غير الدجال اخوفنى عليكم فاجاب
على القطر ومعناه اما لفظه فلتضمنه اضافة اخوف الى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية وهو انما يعتاد مع الفعل المتعدى لان هذه النون تصون الفعل
احدها التباسه بالاسم المضاف لياء المتكلم فلو قيل ضربى مرتى لالتبس [illegible] هو العسل الابيض الغليظ فنفت نون الوقاية هذا المحذور والثانى انه [illegible] مؤنثة
مذكرة فلو قلت اكرمى بمعنى اكرمنى قاصدا مذكرا لم يفهم المراد فنفت النون ذلك الثالث ذهاب الوهم الى ان المضارع صار مبنيا وذلك لو اوقعت
المتكلم غير مقرونة بالنون تخفى اعرابه وظن به البناء على مراجعة الاصل فان اعرابه على خلاف الاصل واصل البناء فلو قلت يكرمى لظن [illegible]
فزيادة النون تمكن من ظهور اعرابه والاسم مستغن عن النون فى الوجهين الاولين واما الثالث فلان الاسم فيه نصيب لكن اصالته فى الاعراب اغنته عن
من ذهاب الوهم الى بنائه الا بسبب جلى [illegible] وان من ظن بنائه فلم يؤمن التباس بعض وجوه اعرابه ببعض فكان له فى الاصل نصيب من الحاق النون وبين الخلاف
منها منزلة اصل متروك ينبه عليه فى بعض المواضع كما نبه بالقول واستحوذ على اصل قال واستقام وكان اولى ما نبه به على ذلك اسماء الفاعلين فمن ذلك
ما انشد الفراء من قول الشاعر فما ادرى وكل الظن ظنى اسلمنى الى قومى شراح [illegible] شراحيل دون نون اضطرارا ومثله ما انشده ابن طاهر فى تعليقه على كتاب
س وليس بمعيننى وفى الناس ممتع صديق اذا اعيا على صديق وانشد غيره وليس الموافينى ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا ولافعل التفضيل شبه
بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز ان تلحقه النون المذكورة فى الحديث كما لحقت اسم الفاعل فى الابيات المذكورة هذا اجود ما يقال فى هذا اللفظ ويجوز
ان يكون اخوفى وابدلت الياء نونا كما فى لعنّ مكان لعل وفى رقن بمعنى رقل وهو الفرس الطويل واما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه اظهرها ان يكون اخوف افعل
التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين واذهل من [illegible] واخوف ما اخاف على امتى الايمة المضلون اذ المراد ان المعتبر
عنه بذلك اشغل وذهل وعنى اكثر من شغل غيره وذهوله وعنائه وكذا اخوف ما اخاف اى الاشياء التى اخافها على امتى احقها بان يخاف الايمة المضلون

الحديث هيهنا غير الدجال اخوف مخوفاتى عليكم فحذف المضاف الى الياء فاتصل بها اخوف معمودة بالنون كما تقرر ويحتمل ان يكون اخوف من خاف بمعنى خوّف ولا
يمنع ذلك كونه من ثلاثى فانه على افعل وما على وزن افعل والثلاثى سواء منه فى التفضيل والتعجب صح به مرادا فالمعنى غير الدجال اشد موحشاتى عليكم ثم اتصل
بالياء معمودة بالنون على ما تقرر ويحتمل ان يكون من وصف المعانى بصفات الاعيان [illegible] كشعر شاعر وعجب عاجب وموت مائت وخوف خائف
ويقال فلان اخوف من خوفك ومنه قول الشاعر يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظه فاما التى يرتجى خيرها فاجود جودا من اللافظه واما التى
شرها فنفس العدو بها فائظه فنصب جودا باجود على التمييز وذلك موجب لكونه فاعلا معنى لان كل منصوب على التمييز [illegible] فاعلا معنى
منصوب بافعل التفضيل فاعل فى المعنى ونصبه علامة فاعليته ووجه علامة ان افعل بعض منه ولهذا امتنع زيد احسن عبدا ان عبده فان عبيد غيره فى الحسن
فمثّله بعض العبيد الحسان وهو احسنهم فمعنى الحديث على هذا اخوف غير الدجال اخوف خوفى عليكم ثم حذف المضاف الى الخوف واقيم هو مقام المحذوف
خوف المضاف الى الياء واقيمت هى مقامه فاتصل اخوف بالياء معمودة بالنون ويحتمل ان يكون اخوف فعلا مسندا الى واو هى ضمير عائد على غير الدجال لانه
ما ابيناه لغير الدجال الايمة المضلون وهم ممن يعقل فغلبوا فجى بالواو ثم اجتزى عنها بالضمة وحذفت كقوله فيا ليت الاطبا كان حولى وكان مع
الاسا وقال اخر دار حى ومنوها مربعا وحل الضعيف عليهم فاحتمل فاسأل عنا اذا الناس نزل اراد كانوا فحذف الواو وابقى الضمة وكذلك اراد
ونزلوا فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمل ونزل للوقف هذا ما تيسر فيه ولله الحمد وسئل ابن مالك ايضا [illegible]
الاصل عبارة عن الاصل ويطلق على الاكار وعلى الاسير وقيل انه [illegible] الاسير فهو مقلوب [illegible] وسئل ايضا عن قولهم الابجا كنزه يوم القيمة شجاع اقرع
فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدا واقرع خبره والجملة حالية لان الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالا واقترانها بالواو اكثر وقد جردت منه
فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام وتقول العرب رجع فوه على يديه وكلمته فوه الى فى وقال الشاعر
ونبئت [illegible] القطا الكدرى بعدما سرت قربا احناؤها تتصلصل [illegible]
[illegible] ويجوز جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدا محذوف والجملة فى موضع الحال اى جاء وهو شجاع
ولا بعد فيه لان فيه حذف المبتدا والواو اذ الاهتمام بعوده الواو اقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدا وقع جواب شرط وقد حذفا معا فى قوله
[illegible] فهو بعيد فحذف الفاء وهى الزم من الواو **مسئلة** قال ابن مالك لا يتبع فى قم انت وزيد الحكم بعطف زيد على فاعل
قم لان العامل فيه هو العامل فى المعطوف عليه وقم ونحوه من افعال الامر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب فيحمل ما وقع من ذلك على ان زيدا مرفوع بفعل دل عليه قم
انت وليقم زيد وعليه يحمل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة [illegible] يقال ادخلوا اولهم واخرهم ولا يقال ادخلوا اولكم واخركم لان
دخل لا يصح اسناده الى اولكم واخركم وذكر ان عيسى بن عمر اجاز ذلك وهو نظير ليبك يزيد ضارع [illegible] اولكم واخركم مرفوع بفعل مضمر دل عليه ادخلوا
ضارع مرفوع بفعل دل عليه ليبك **مسئلة** قال ابن مالك [illegible] الحال الى المضاف اليه على الوجه ويجوز اجماعا ان كان المضاف مصدرا او صفة عاملين
كاعجبنى قيام زيد مسرعا وان زيدا ضارب عمرو منكسا وثالث مختلف فيه اذا كان المضاف بعض المضاف اليه او شبيه بعضه كقوله [illegible]
يستغفر الله تائبا ومنه قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا وقد صح جوازه عن ابى الحسن الاخفش فى امالى ابن الحاجب قال [illegible] على قول الشاعر غير ماسوف
على زمن ينقضى بالهم والحزن قال لا يصح ان يكون له عامل لفظى واذا لم يكن له عامل لفظى فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبر مبتدا ولا يصح ان يكون مبتدا لانه
لا بد له من خبر اما ان يكون نائبا او محذوفا والثانى لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضى وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا لم يكن بد من ان تقدر له
موصوفا فاذا قدرته موصوفا لم يكن بد من ان يكون غير له وغيره هنا ليس له وانما هى لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غير امرى لكان فى غير ضمير عائد على رجل

بعل غير ما آسف على المرأة مرتين لم يستقم لأن غيرها هنا ما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفتها لما قبله ولو قلت بعل غير ما آسف عليه مرتين جاز الاثنان في الخبر والضمير عائد على المبتدأ لما استفهام فتبين أن لا يكون إلا كذلك وإن جعل الخبر محذوفا لم يستقم لأمرين أحدهما أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه والآخر أنه لا قرينة تشعر به ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور أحدها أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه الثاني أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة الثالث أنه إذا جعل خبر مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه إلى المبتدأ لأنه في معنى مغاير ولا ضمير يعود على ما يقدر مبتدأ فلا يصح أن يكون خبرا فتبين إشكال إعرابه وأولى ما يقال أنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام وكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير ما آسف عليه فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهرا لإمكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فإن العرب يجيزون أن يكون مثل زيدا أني أكرم وتقديره أني أكرم زيدا أن يكون مثل فعلا أوقعت زيدا موقع المضمر لما اضطررت إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المضمر موقع المظهر لما أجرته على الظاهر فقد تبين لك أن أعمال في مثل ذلك وعكسه ويحتمل أن يقال إنهم استعملوا غير بمعنى إلا كما استعملوا إلا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم وكأنه قال إلا ما أسوف على زمن هذه صفته بدليل على استعمالهم غير بمعنى لا زيد غير عمرو وأنا غير ضارب لا يقولون زيد مثل عمرو وأنا مثل ضارب لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ولكنها لما كانت غير تحمل على لا جاز فيها ما لا يجوز في مثل وإن كان بابهما واحدا وإذا كانوا قد استعملوا أقل رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلأن يستعمل غير بمعنى لا مع موافقتها إياها في المعنى أجدر فإن قيل ما فائدة نحوها بمعنى لا فلا بد من إعراب من حيث كونها اسما فالإعراب قلنا إعرابه كإعراب قولك أقل رجل يقول ذلك وهو مثل لا في الخبر استغناء عنه لأن المعنى ما رجل يقول ذلك وإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا إشكال بعد الأخير إذا كان في المعنى نحو جملة مستقلة كقولهم أقائم الزيدان فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدر محذوف والزيدان فاعل سد مسد الخبر فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وإنما استقام لأنه في المعنى بقوم الزيدان وكذلك قول بعض المحققين في نزال ونزالك إنه مبتدأ وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معنى انزل وانزل وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر كأنه قيل في نزال انزل نزولا وهذا عندنا ضعيف فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معربا ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني وقال وقد استفتي في قول الشاعر وإني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر فقيل له ثنا لنا فقال أحدهما البيت هزة ورعدة ولا يستقيم معنى البيت على فترة فسئل هل يستقيم البيت على هذه الرواية وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله من الأمالي لأبي عبد الله البغدادي فكتب مجيبا بخط يده الكريمة ما هذه صورته وهو أن يقال يستقيم ذلك على معنيين أحدهما أن يكون معنى لتعروني فترة أي يحصل عندي العروي وهي الرعدة كقولهم عرتني فلان إذا أصابه ذلك لأن الفتور الذي هو السكون عن الإجلال والهيبة يحصل عنده الرعدة غالبا عادة فيصح نسبته لا دعاء إليه فيكون كما انتفض منصوبا انتصاب قولك أخرجته بخروج زيد أي على معنى كإخراج خروج زيد وحسن ذلك فيها على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك فيكون أبلغ من الانتفاض على المطاوع إذ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجته فلم يخرج والثاني أن يكون معنى لتعروني لتأخذني فترة أي سكون المترجح الحاصل عن الذكرى وعبر بها عن النشاط لأنها تستلزمه غالبا تسمية للمسبب باسم السبب كأنه قال لتأخذني نشاط كنشاط العصفور فيكون كما انتفض إما منصوبا كمثل فصب له صوت صوت حمار وله وجهان أحدهما أن يكون التقدير يصوت صوت حمار وإن لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدم والثاني أن يكون منصوبا بما تضمنت الجملة من معنى يصوت وإما مرفوعا صفة لفترة أي نشاط العصفور وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعرابه كما انتفض يجري على تقدير رواية رعدة وهزة هذا ما كتب مجيبا وفي الأمالي عن السكري عن أبي سعيد الأصمعي أنا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها كما انتفض العصفور بلله القطر وهو ظاهر حينئذ وسئل عن قول ابن علاقة الإسكندري ما بال هذا الريم أن لا يريم لو كان يرثي لسليم سليم فقال سليم الثاني فاعل يرثي بمعنى سالم وسليم الأول بمعنى اللديغ فإنهم يقولون للديغ سليم وللأعمى بصير على سبيل التفاؤل ولا يحسن أن يكون سليم الثاني تأكيدا للأول على وجه التأكيد اللفظي إذ لا يفهم منه قصد التجانس

وليس هذا عندهم معدودا في التجانس وأيضا فإنه يلزم أن يكون ليرثي مضمر عائد إلى الريم وليس عليه المعنى فظهر أن يكون الوجه على ما ذكرناه ويكون جواب لو محذوفا دل عليه ما قبله لأن ما قبله يدل على إنكار وذلك هو كونه لا يريم والتعجب منه ثم قال لو كان يرثي لسليم سليم على أحد وجهين إما على الإنكار على نفسه في إنكاره الأول أي لو كان يرثي اللديغ سالم لتوجه الإنكار أو التعجب أما إذا كان جاريا على العناد فلا معنى للإنكار أو التعجب وإما على أن يكون الجواب ما دل عليه قوله أن لا يريم وكأنه لو كان يرثي لسليم سليم لما فإن قيل فقد تقدم ذكر الريم فليكن فاعل يرثي بالإلزام لأنه معهود سابق فالجواب أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم جاءني رجل ثم يقول ما فعل الرجل فإنما فعلوا ذلك لئلا يؤدي إلى الالتباس بغيره فإن قيل لا يلائم عجز البيت صدره لأن الأول خاص وآخره عام لأن لو من حروف الشرط والمعلق على الشرط يعم بدليل قولهم لو أكرمتني أكرمتك وهذا عام فالجواب إنما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلا في العموم فأما إذا كان داخلا في العموم فلا يمتنع فإن المعنى لو كان يرثي سليم لسليم فيدخل الريم وغيره جواب سؤال السائل سئل عن حرف لو الشيخ تقي الدين بن تيمية قال في جواب سؤال سائل سأل عن حرف لو لشيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة إمام الأئمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء خاتم المجتهدين أوحد علماء الدين بركة الإسلام حجة الأعلام برهان المتكلمين قامع المبتدعين ذي العلوم الرفيعة والفنون البديعة محيي السنة ومن عظمت به علينا المنة وقامت به على أعدائه الحجة واستبانت ببركته وهديه المحجة تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أعلى الله مناره وشيد من الدين أركانه ماذا يقولون الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر هو حجة لله قاهرة في العلو ظاهرة وأنواره أربت على الفجر نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد عصره الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي قال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأئمة حبر الأمة مفتي الفرق علامة الهدى ترجمان القرآن حسنة الزمان عمدة الحفاظ الشريعة ذو الفنون البديعة ناصر السنة قامع البدعة تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أدام الله بركته ونفع ببهجته الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث إلى الإنس والجان صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليما يرضى به الرحمن سأل سائل فقال ما معنى حرف لو وكيف يتخرج قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه على معناها المعروف وقد ذكر أن الناس يضطربون في ذلك فاقتضبت الجواب اقتضابا وجانبت في ذلك ما يحضرني مع بعد عهدي بما في هذا الباب في ذلك لئلا يخرج في السائر ما أراد فخرج ذلك فأقول والله الهادي الجواب مرتب على مقدمات إحداها أن حرف لو من أدوات الشرط وأن الشرط يقتضي جملتين إحداهما شرطا والأخرى جزاء وجوابا وقد تسمى المجموع شرطا وتسمى أيضا جزاء ويقال لهذه الأدوات أدوات الشرط وأدوات الجزاء والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر كقوله ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم وأقوم ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء الثانية أن هذا الذي يسمى شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزاء وهو الذي تسميه الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك فالشرط اللفظي سبب معنوي فليتفطن لهذا فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود السبب وعلامته أنه يلزم من عدم الشرط عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو منقسم إلى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم الطهارة واستقبال القبلة واللباس شرط في صحة الصلاة والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة فإن وجوب الصلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوغ كما يتوقف صحة الصلاة على الطهارة والستارة واستقبال القبلة وإن كانت الطهارة والستارة أمورا خارجة عن حقيقة الصلاة ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن الركن جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسجود

وكالايجاب والقبول وبان الشرط خارج عنه فان الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلوة ولا يلزم من وجودها وجود الصلوة ويختلف الشروط في الاحكام باختلافها
كما يقولون في باب الجمعة منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للاجزاء دون الصحة ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط
كثير جدا لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع انما يتم على قول من يجوز تخصيص العلة منهم واما من لا يسمي علة الا ما استلزم الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال
فهؤلاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة اجزاء العلة والى ما يعرف كونه شرطا بالعقل وان دل عليه دليل اخر كقولهم الحيوة شرط في العلم والارادة والسمع
والبصر والكلام والعلم شرط في الارادة ونحو ذلك وكذلك جميع صفات الاجسام وطباعها لها شروط يعرف بالعقل او بالتجارب او بغير ذلك وقد تسمى هذه شروطا
عقلية والاول شروطا شرعية وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعلم ومنه ما يعرف باللغة كما يعرف ان شرط المفعول وجود الفاعل وان لم يكن ثم الفاعل
وجود المفعول فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس فلا يلزم من وجود اسم منصوب او مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من وجود المرفوع مشروط ولا
مخفوض اذ الاسم المرفوع مظهرا او مضمرا لابد منه في كل كلام عربي سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فقد تبين ان لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدل على عدم المشروط
ما لم يخلفه شرط آخر ولا يدل ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط **واما الشرط** في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب اداة الشرط اللفظية سواء
كان المتكلم او فقيها او ما يتبعه من متكلم واصولي ونحو ذلك فان وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط
مبني على ان عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول فيه خلاف وتفصيل اقوى الى الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله لان ترك المعصية له قد يكون لمحض الله
وقد يكون لامر آخر اما النزاهة الطبع واجلال الله او الحياء منه او لعدم المقتضي اليها كما كان يقال عن سليمان النبي انه كان لا يحسن ان يعصي الله فقد اخبر عنه ان عدم
خوفه لو فرض موجودا لكان مستلزما العدم معصية الله لان هذا العدم مضاف الى امور اخرى اما عدم مقتض او وجود مانع مع ان هذا الخوف حاصل وهذا المعنى
يفهم من الكلام كل احد بصحيح الفطرة لكن لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسع اما في التعبير واما في الفهم اقتضى ذلك خللا اذا بنى على تلك القواعد المحتاجة
الى تنبيه فاذا كان للاذهان فهم صحيح رده الاشياء الى اصولها وقرب النظر على معقولها ويبين حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوز او توسع فان الاحاطة في جميع الحدود والضوابط
غير متيسر ومنشا الاشكال اخذ كلام بعض النحاة مسلما ان المنفي بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفي وان جواب لو منتف ابدا وجواب لولا ثابت ابدا وان لو حرف يمتنع
به الشيء لامتناع غيره ولولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقا فان هذه العبارات اذا قرن بها غالبا كان الامر قريبا واما ان يدعي ان هذا مقتضى الحرف
دائما فليس كذلك بل الامر كما ذكرناه من ان لو حرف شرط يدل على انتفاء الشرط فان كان الشرط ثبوتيا فهي لو محضة وان كان الشرط عدميا مثل لولا ولو لم دلت
على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضي ان هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه ان وجودا وان عدما وان هذا العدم منتف فاذا كان عدم شيء سببا في امر فقد
يكون وجوده سببا في امر فقد يكون وجوده سببا في عدمه وقد يكون وجوده ايضا سببا في وجوده بان يكون الشيء لازما لوجود الملزوم ولعدمه كالحكم ثابت
مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة اخرى واذا عرفت ان مفهومها اللازم لها انما هو انتفاء الشرط وان فهم نفي الجزء منها ليس الا دائما فانما يفهم
باللزوم العقلي او العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الاشكال بالكلية وكان يمكننا ان نقول ان حرف لو دال على انتفاء الجزاء وقد يدل
احيانا على ثبوته اما بالمجاز المقرون بقرينة او بالاشتراك لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك اقرب الى القياس مع ان هذا ان قال به قائل كان سائغا في الجملة
فان الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مقولة بالاشتراك او بالتواطؤ او بالحقيقة والمجاز وانما الذي يجب ان نعتقد بطلانه ان نظن
ان لا معنى لها الا عدم الجزء والشرط فان هذا البدعي يستقبح الشرع والله سبحانه اعلم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما
ابدا الى يوم الدين **الكلام على مسئلة الاستفهام** للشيخ الامام جمال الدين بن هشام نفع الله به وبركته جميع الانام وفسح في مدته آمين
والحمد لله **بسم الله الرحمن الرحيم** الصلوة والتسليم على محمد اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين **وبعد** فهذه مسئلة في شرح حقيقة الاستفهام

والفرق

والفرق بين ادواته على حسب ما التمس مني بعض الاخوان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفيه فصول **الاول** في تفسيره اعلم ان حقيقة الاستفهام طلب
المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره
كما ان حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفر هو السؤال اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا تقول استغفرت الله لفلان كما تقول استغفرت لنفسي
وفي التنزيل فاستغفر الله واستغفر لهم الرسول وتكون فائدة الاستفهام الغير ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده فقلت او صح ذلك
لم نطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولو كان على ما ذكر لم يحتج لحمله على الظاهر ويكون منه المراد ان يجيب بعض المخاطبين
فيفهم الجواب من لم يكن عالما به فان قلت فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام قلت طلب الانسان المغفرة لغيره فانما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما
طلبه لغيره ان يفهم الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل
من طلبه في غيره تفهيم غيره ان يفهمه فهو فلذلك لم ينتشر ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا **الفصل الثاني** في تغيير المطلوب باداة
الاستفهام وتقسيم الاداة باعتباره اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما بنفي او اثبات فهو التصديق او لا
وهو التصور والادوات بالنسبة اليها ثلاثة اقسام مختص بطلب التصور وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة
وهل ومنزل بينهما وهو الهمزة التي لم تستعمل مع ام المتصلة وتقول في طلب التصور اريد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق
اخرج زيد كذا مثلا والظاهر انه يحتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ويحتمل لطلب تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان
الواقع من زيد خروج او دخول فله في السؤال طرق احدها اخرج زيد ام دخل جوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه والثاني اخرج زيد والثالث
ادخل زيد فانه يجاب في كل منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم على ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء
الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه ولحينئذ ان تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض السائل
حاصل على كل تقدير وغاية ما تختلف هاتين الطريقين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه
وليس من الاوجه التي تحملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل
فانه لو اريد ذلك لم يؤت اداة الاستفهام ما هو عالم باصوله وهو الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج
وعلى هذا فاذا قيل ان يخرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير
اسمية لا فعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة محتملة
للاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى فهي به اولى والنحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكره من اولوية
الهمزة بالجمل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فمتى قامت قرينة ناصبة على ان السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال فترجح الفعلية
كما ذكروا واما اسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التي يطلب بها التصور والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه ايهاما او نقصا في التعليم
وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه الاغراض ليس في مقاصدهم **الفصل الثالث** في الفرق بين قسمي ام تنقسم ام المتصلة وتسمى المعادلة
ايضا وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى في اربعة اوجه فاما الاوجه اللفظية فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل
المتصلة لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو ازيد قائم ام عمرو والثاني نحو سواء علي اقمت ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع
منها على الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك ويمتنع تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه لا يستحق المتكلم به

جوابا واستعملت في الذم الاستفهام وهي التسوية الاخرى ان الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه اعني استواءهما في اصل الاحتمال وان كان احدهما
قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلت ايهما عندك ام عمرو
فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النداء ونحو قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة انتهى وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل
تستوي الظلمات والنور وخبرا نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه والوجه الثاني باعتبار ما قبلها ايضا وذلك ان الاستفهام
قبل المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصورات والتسوية كما قدمنا والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما بل تارة يكون بغير الهمزة كما في قوله
تعالى هل يستوي الاعمى والبصير الاية وقول علقمة بن عبدة هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة
يوم البين مشكوم وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو واذا اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين الشيئين
قام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة بحسب الغرض الذي يريده هذا معنى كلام جماعة وقال ابن هشام الخضراوي في شرط ام المتصلة ان لا يكون
بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل في كل من الجملتين واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت منقطعة وكذا اذا كان ما قبلها مبتدا
وخبرا فلا بد من اتحاد الخبرين نحو ازيد منطلق ام عمرو فان قلت ام عمرو جالس كانت منقطعة وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام زيد ام عمرو منطلق انتهى
هذا مخالف لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى الايجاب في ذلك فلا وقد نص على الاتصال
ام في قوله ما ابالي انب بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم مع اختلاف الفاعلين وفي قوله فلست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الآن واقع مع اختلاف
الخبرين وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين فلذلك تعين الاتصال لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر كما في قولنا ازيد ام عمرو وقال مع امكان
واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام عمرو قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقدير فان قيل فلم جوز الجميع في نحو ازيد قائم ام عمرو
الانقطاع بان يكون ما بعدها مبتدا حذف خبره قيل لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة وهذا الذي
يدعي في نحو جاء الذي في الدار ان اصله الذي هو في الدار والوجه الثالث باعتبار ما بعدها وهو ان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها قد تدخل عليه
ويكون بالحرف كما تقدم في الاية الكريمة وفي بيتي علقمة بن عبدة وبالاسم كما في قول الله تعالى اماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم وقول الشاعر ام كيف ينفع
ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن والوجه الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو ان المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين والمنقطعة
لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انها لابل ام شاء فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدا وقد خرق ابن مالك اجماعهم في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا
بما رواه من قول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب ومحل هذا عند الجماعة ان ينتصب على اضمار فعل اي ام ارى شاء لا على العطف على اسم ان والقول من النظر
وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم
هذا ان تعطف المفردات فلا اقل من ان يجوز فان قيل لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون
بامتناعه وابن مالك يقول بندوره قيل الذي منع من كثرته ان تجرد المنقطعة لمعنى الاضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل ويتبين من هذا انه كان
ينبغي لابن مالك ان يقول وقد تعطف المفردات ان تجردت عن معنى الاستفهام وقد يجاب بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه
لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة الهمزة وبل واما قول الزمخشري في ائنا لمبعوثون او اباؤنا ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وساغ
العطف على الضمير المرفوع المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا وانا اوجه المعنى احدها ما اسلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة
لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق والثاني ان المتصلة ملازمة لافادة الاستفهام او لازمه وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه وسبب ذلك

ما قدمناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الاخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة وهما باطل على
ان المنقطعة قد تاتي لغير الاستفهام ادخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لابل ام شاء بان التقدير بل هي
شاء انه يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعي انها عاطفة مفرد
على مفرد كما قدمنا ويعلم ايضا غلط ابن النحويين وغيره في استدلالهم بجواز هل تستوي الظلمات والنور وبيتي علقمة على ان هل بمعنى قد فظنا منهم ان معنى الاستفهام
لا يفارقها والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله اهل راونا بوادي القف ذي الاكم ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها
في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها فان قيل لعلهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد وان احد من المشركين استجارك فالجواب
ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما رادفها والوجه الرابع ان الاستفهام الذي يفيده المتصلة لا يكون الا حقيقيا والذي يفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل
ام شاء على احد الاحتمالين وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات ولكم البنون ام تسالهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب الايات تقرير
آخر في الفرق مختصر اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره
والثاني ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون الا جملة والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باي ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر
وحدها ببل والهمزة والرابع انها قد تحتاج لجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين
والمنقطعة انما يجاب بنعم او لا والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة وممن نص على هذا ابن عصفور في مقربه وفيه خلاف مشهور والله تعالى
اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل ومن كلامه ايضا على قول القائل كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل فيه مواضع احدها في تعيين قائله والثاني في معنى كان
والثالث في توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين احدهما انه النبي صلعم والثاني انه الحسن البصري وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم
الشيخ ابو عبد الله محمد بن عمرون الحلبي في شرح المفصل وابو حيان المغربي في شرح التسهيل واما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين
زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه والمعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الاخرة وجعلوا في ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك
بالفرج ات وهذا تستعمله الناس في محاوراتهم ويقصدون كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء والثاني للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كان
زيدا اسد ولم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كان حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيها وكان حالك في الاخرة حال من لم يزل بها فالمشبه الحالتان والمشبه به
الشخص والفعل الذي هو الجنس وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الاخرة لما كانت الى بقاء
ودوام كان الشخص كانه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه فحيث امكن الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه وقد امكن عليه بوجه ظاهر فانتفى المصير الى
واما توجيه الاعراب هو الذي يسال عنه فاضطربت اقوال النحويين اضطرابا كثيرا والذي يحضرني الان من ذلك اقوال احدها للامام ابي علي الفارسي زعم
ان الاصل كان الدنيا لم تكن والاخرة لم تزل ثم جي بالكاف حرفا مجردا للخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك في قولهم
ابصرك زيدا اي ابصر زيدا والكاف حرف المفعول لان ابصر لا يتعدى الا الى واحد وجي بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت في اصل المبتدا في قولهم بحسبك وقولهم
خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة والقول
الثاني لابي الحسن بن عصفور وهو قول اقرب من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها وهذا دخلت
على الجملة الفعلية والباء بالدنيا وبالاخرة زائدة كما زيدت في المبتدا الذي لم يدخل عليه كان وقد مثلناه والذي حمله على زعم زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة
الباء في اسم كان وثبت زيادتها في المبتدا وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها الامران اللذان اشتمل عليهما قول الفارسي وقد شرحناهما ومنها دعوى الغاء كان

ولم يثبت في ذلك الا مقرونة بما الزائدة كما في قوله تعالى كأنما يساقون ودعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب فهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه
لا يمكن ان يدعى انها اسمها الاثر فقد ادعى الغاءها ولا يمكن ان يدعى انه مبتدأ لامرين احدهما ان الياء ليست من ضماير الرفع وانما هي من ضماير النصب والجر كما
في قولك اكرمني غلامي والثاني انها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبرا ولو قيل مكان كأني بك تفعل انا افعل لم ترتبط الجملة بالضمير وقد استقرت الجملة
الخبرية لا بد لها من رابط يربطها ومنها انه صرح بانها قد دخلت عليه الجملة الفعلية في قوله كأني بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعى ان الباء في بك زائدة والياء
مبتدأ والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلب ضمير جر او يدعى ان الباء متعلقة بتفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله
انها دخلت عليه الجملة الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان تقول عجبت مني ولا عجبت بك لا يكون الفاعل ضميرا متصلا والفعل والمفعول ضميرا
عائدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار وهذا زعم ابو الحسن في قوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها ان على اسم منصوب
بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة باسم ان على ولا عمل فيها الباء وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدي فعل المضمر
المتصل الى ضميره المتصل وينبغي له ان يتأول بذلك في مثل قوله تعالى امسك عليك زوجك وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها الان فيا خروجا عن المقصود
والقول الثالث لجماعة من النحويين ان الكاف اسم كأن ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة فعلى
هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتأنيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل على القولين الاولين لان الامر بالعكس التاء للتأنيث والضمير للدنيا
وللآخرة وهذا القول خير من القولين قبله والمعنى كأنك لم تكن في الدنيا وكأنك لم تزل في الآخرة والقول الرابع لابن عمرون ان الكاف اسم كأن وبالدنيا وبالآخرة
خبر ان وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت الفائدة بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام بقولهم
ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فما مبتدأ ولهم الخبر والتقدير واي شيء استقر
لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغني الكلام عنه لان الاستفهام في المعنى عنها لا عن غيره وخطر لي بعد ما ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو
ان الكاف اسم كأن ولم تكن الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم كأن والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كأن كما عملت في رطبا ويابسا من قوله كأن قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اي بها وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل اي بها وهذا عكس
قال ابن عمرون فان قلت ما يدل على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روي كأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن
بالواو بخلاف الجملة الخبرية ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت قلنا ان سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ان يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى فلما ذهب عن ابرهيم
الروع وجاءته البشرى جوابها والواو زائدة وفي قوله تعالى حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك واما كأنك بالشمس وقد طلعت
طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كأن والتقدير كأنك مستقر بالشمس ولا يصح على قولي ان يكون وقد
خبرا عن اسم كأن لعدم الضمير فاذا كان لا يتخرج على قولي ولا على قوله فما وجه ايراده اياه علي ما قلته فان قلت فلم عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال اي عكس
ذلك قلت لوجهين احدهما انه على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط الفائدة
اولى والثاني ان العرب قالت كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن عمرون متجه في قول الحريري
كأني بك تنحط الى القبر وتنغط فهذا لا ينبغي ان يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا اعني بالنسبة للمتكلم لعدم الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل
كما في القول في كأني ابصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول ولا شك ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل

وزيادة

وزيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك ثم يكون قوله تنحط حالا من الكاف لا خبرا والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالمحذوف فقيل كأني ابصرك لم يتم المرام فما
قاله ابن عمرون اولى لسلامته من هذا التكلف ولا يلزم من تعين قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كأنك بالدنيا لم تكن لان ذاك تركيب آخر مغاير لهذا
التركيب ومثل قول الحريري قولهم كأني بك تفعل كذا وقد انتهى القول في هذه المسألة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعجال المتقاضي للكلام والمنة لله
والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا انجز يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع وخمسين وسبعمائة

بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله وقفت على مسألة مشكلة لبعض
علماء عصرنا وها انا موردها مفصلة ومعقب كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب فاقول نص السؤال الاطلاع على ما نقل
الناس في قولهم انت اعلم ومالك فبين المعطوف عليه ما هو على القول بانه عطف لفظي غير راجع الى المعنى واقول ان الكلام في هذا الموضع في مقامين احدهما
في بيان اشكال هذا المثال والثاني في الجواب عما تضمنه السؤال فاما الاول فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدأ او
على الخبر او على ضميره او غير معطوف فكل مشكل اما الاول فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للاخبار باعلم واما الثاني فلاستلزامه مشاركته
له في الاخبار به عن انت واما الثالث فلاستلزامه مشاركته في اسناد اعلم اليه فكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا من جهة الصناعة
رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استسهل الاول بانهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفرون في الاوائل اجيب بان اعتقادهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع فيحمل هذا عليه واما الرابع فانه لا بد من
تقدير خبر آخر وحينئذ فذلك المحذوف مبتدأ فالتقدير انت ومالك وان قدرته خبرا فالتقدير ومالك اعلم وكلاهما ظاهر الامتناع ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبرا غير ما تقدم
ذكره لان مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور كما في قوله تعالى اكلها دائم وظلها وقوله تعالى انتم اعلم ام الله في قول من قدر ام منقطعة وذلك
لما انعقد عليه قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما وجب في انها لابل ام شاء تقدير المبتدأ واما انا فقدرت ام المتصلة
وهو الظاهر فلا حذف واما الثاني فالجواب عنه مما رأيت في ذلك ثلاثة اوجه احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنهما واعتذر عن نسبة اعلم الى المال بوجهين احدهما انه
كان النظر في المال اليوم منه في الاكثر بحسب على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله فالواو للتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي
هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لا نعلمهم اجازوه الا في المجاز اللغوي اما في المجاز العقلي بان يسند اللفظ الى امرين معا احدهما
بطريق الحقيقة والى الآخر بطريق المجاز فلا ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى الوجه الثاني ان هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل
في البعد في المعنى الوجه الثاني انه هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للجمع
تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ولهذا من وفاه حقه من الشرح وقول الاخفاء بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب اتى بالواو العطف عن باء
الجر للتوسع في الكلام ولتناسب اللفظان المتجاوران وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو تفيد في المعنى الالصاق لنيابتها عن حرف ويفيد في اللفظ تشارك
الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من الكلام النظر في
الذي يلحظ فيه قرب المخرج او اتحاده كالابدال والقسم من باب جئن كانا حرفين شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك الكلمة والاتيان
باخرى مكانها لتقارب معناهما كالاتيان بالواو في نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء للالصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان والذي يدل على مجيء الواو خلفا
عن الباء قولهم بعت الشاة شاة ودرهما اي شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن المبيع لا مثمن قالوا ايضا بعت الشاة شاة بدرهم وهذا الذي ذكر
هو الصحيح واوضح ما يقال في المسألة وممن ذهب اليه الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين في كلامهما اخذت على ما اشار اليه اما الجرمي فانه نص على ان

الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فانه ذكر ان المفعول التشارك اللفظي وانه كالخفض على الجوار لكنه اهمل التنبيه على ان
الواو عن الباء وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم وعده وفيه بجميع ما قالوا وامتنعت لبيانه لم يذكروا ما ابتدعه ونظيره ان
خلاف ما ادعاه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب انه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب في ان هذا العطف كالخفض في هذا جحر ضب
وذلك لا يقتضي تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلقان المعنوي واللفظي الوجه الثاني
انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكانه قيل انت وما لك ذلك على قول ابن خروف في كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع ومجرورها
قال ابن الصائغ وفيه نظر لامرين احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبانه ما لم يحل بينهما حائل والثاني ان التفريع على هذا القول
الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدأ للخبر كما انه في كل رجل وضيعته كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها اغنيا عن الخبر كاغناء الوصف
في اقائم الزيدان لا انهما الخبر الوجه الثالث انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت وما لك فحذف المبتدأ الا انه ما تقدم عليه في النفي واولى
الاولى لا يدخل حرف على مثل قاله ابن الصائغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام ح انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت وما لك مصطحبان
مثل هذا لا يسمى خبرا لا يجوز على قول ابن خروف ثم قال وما معنى المعية في نحو انت اعلم وما لك اقول الصواب ما قدمنا من ان معنى الواو هنا بمعنى الباء
الجرمي ومن وافقه واما معنى المعية فبعيد وان كان سيبويه قد ذكره ونصه فيه ذلك فانما اردت انت اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده تفسير ما يحصل في المعنى
وذلك انه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام من قدره
ما لا يخفى ايضا لمن وقف على كلامه ولهذا قال النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكناية ثم قال وهل يجوز النصب في نحو كل رجل
مجوزه هنا ام لا وما توجيه الجواز ان قيل به واقول ان المجوز لذلك هو الصيمري نقله في التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال وظاهر كلام ابن الحاجب ان النصب فيه يجب
فانه قال وفعله ذكر انت ودابك وانت اعلم وما لك انتصر ولا خلاف في وجوب الرفع فيما اشبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل
وضيعته على تقدير كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى فخص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينهما اقوال احدها
المعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت اعلم وما لك وقد مضى شرح ذلك والثاني انه بنى الجواز على ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه
يصح لان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم وما لك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل
فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لان كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي علي ولهذا منع من هذا الرواية ان وجد حرف التنبيه والاشارة
والظرف وكل منهم صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال شبيه بالظرف فعمل فيها روائح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى المعية في المثال
المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لا يمكن توجيهه اما على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو او الخلاف او كما ينصب الحال
لهذا اجاز الفارسي هذا لك وأباك وجوز في قوله هذا ردائي مطويا وسربا ان يكون العامل هذا ثم قال وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر في نحو انت
اعلم وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتدأ حذف خبره وما المانع من تعدد الخبر جعلنا الواو للمعية او للعطف المحض واقول لم اقف
على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك لغير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا استدعى شيء مسده ولهذا ردوا تجويز الاخفش في نحو ما
زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة ويجي بعضهم في نعم الرجل زيد كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وقول الفارسي في ضربي زيدا قائما ان الخبر مقدر
ومن العجب ان ابن مالك منعه من تقيد ذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط اسناد الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرين احدهما ان اعلم
لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين وكان تقدير عبد الله مفيدا على اعلم ممكنا صار وان كان مبتدأ كانه معطوف وان اعلم وان كان خبرا عن انت وحده كانه خبر

معا فمنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبد الله وعند كلام
تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما معنا وكل من الوجهين معترض اما الاول فلا نسلم انه وجوب الحذف في نحو زيد في الدار وعمرو ولا قائل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة
وعمر في الجنة الى آخره واما الثاني فمن وجهين احدهما اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا والثاني انه حاله
المسألة فان المدعى جوازها على اضمار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية
في نحو لا تعبد بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبع مع ان المقصود فيهما المعية مطلقا وليس لعطف هذا بمقصود وهلا كان النصب متعينا
مراد المتكلم واخلال العطف به واقول لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على
معنى المعية لافادتها مطلقا فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما يتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم
بالكلام قرينة ترشد اليه وقد جوزوا القاصد نفي الجنس لا على سبيل الاجمال ان يعملها عمل ليس فاجروا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص وجوز سيبويه
لمن قال طالبي زيد وحافي عمرو اذا بناهما للمفعول في مخلص الضم والكسر وان لم والذي تقتضيه النظر انه يتعين العبارة النامة اذا اريد التنصيص والمجملة
اذا اريد الاجمال ويجوز الامران اذا لم يرد احد الامرين بعينه ويرجح الناصح على المجملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو جاء
بوجوب الاشمام او الضم وفي نحو طالبي بوجوب الاشمام او الكسر وقال في باب لا يجوز الحاقها بليس ان لم يرد التنصيص على العموم وقال في المفعول معه برجحان
خبره بالعطف فوات ما يقصد فانه ثم قال وما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول
لا بد ان يفيد معنى المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف يحكم برجحانه على العطف
في بعض الصور بل كيف يحكم بتساوي الامرين في بعضها ايضا فان قيل الحكم بما ذكروا انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية وان اختلف المعنى اشكل كلام ابن الحاجب
حيث حكم برجحان العطف حيث امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة تندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرنا عليه مع قطع النظر عما يقصد في المعنى
تقتضي تساوي الامرين كما قال ابو الحسن بن عصفور فاوجه كلام ابن مالك وهل تم كلامه في تحقيق الصور في هذا الباب خمسا او لا تتم فتكون اربعا واقول اما ما تضمنه صدر
من الاشكال فقد ذكر في اثنائه ما يدفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامرين
في نحو قام زيد وعمرو بل الحكم برجحان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر ولان العطف
هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور في القياس الذي ذكرناه باباه فالصور اربع لا خمس وليعلم ان تسمية سيبويه المفعول معه مفعولا به
مشكل والناس فيها فريقان فمنهم من تأولها وهو ابن مالك فقال حين ذكر ان الباء تاتي للمصاحبة ولما هذه الباء مع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه
بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عندي ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولا معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء
ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وهذا التامور كلامه لينا لموه قال وانما ينتصب الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت وأباك
ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها
تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت وزيدا اي ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به وما زلت اسير والنيل اي مع النيل واستوى الماء والخشبة اي بالخشبة
انتهى فانظر الى كلامه هذا حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء لانه حيث قدر احد الامرين يكون ذلك المعنى ايا ما معينا فهي في
من المعنى الآخر فمن تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحا الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ
كلامه رحمه الله والله اعلم بسم الله الرحمن الرحيم هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله

تعالى وقدم على الناس ثم البيت قال والحق في الظرفين اربعة اوجه احدها ان يكون الاول خبرا والثاني متعلقا به والثاني عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول
متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق كقولهم اكل يوم لك ثوب الثالث ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر
الرابع ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا مما لا يختلف في جوازه وربما يسبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف
وتاخر المعمول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيد وفي نحو هو مستقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه وبقي وجه خامس وهو عكس هذا وهو ان
يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذا نصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ولو تقدمت الحال على
العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز اجماعا وقال الابدي في شرح الكبير على الجزولية اجاز ابو الحسن تقديم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدا والخبر
ومنع ذلك مع التقديم وحجته قوله ان المبتدا طالب للخبر فاذا تقدم كان الخبر في النية التقديم الحاجة فكان الحال مؤخرة عنهما ولهذا امتنع بالاجماع ان تتقدم
عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا وقال ابن عصفور في شرح الايضاح اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا فقوله البصريون دخل فيهم الاخفش لانه
من ائمة البصريين وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره وممن نقل الاجماع ايضا الامام ابو بكر بن طاهر وهو الخروف
الحذف لكن نقل عن ابي الحسن اعرب فذا من قولهم فذلك ابي حالا ونقل عن الامام المحقق عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان واسهل من ذلك
اجازة التوسط في الظرف وقد وقعت له على ذلك قال في شرح اللمع في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف مكان وهي حال الولاية مبتدا تعلق الخبر
عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف وانشد لابن مقبل العجلاني ونحن منعنا البحر ان تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان ثم قال منكم حال والعامل
فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا ففي المسالة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو قول من عدا الاخفش وابن برهان والجواز مطلقا وهو قول الاخفش والجواز اذا كان
العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين يجوز الوجه الخامس ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذي
اجازه اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما او ودوا ان القائل بهما ذهل عن القاعدة
ووقعت للاخفش على خلاف ما نقل عنه في كتابه الصغير هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبد الله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال قبل العامل
لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح بن جني رحمه الله فاذا قدمت الذي الحال له
كان جائزا دليل على انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائما في الدار عبد الله لم يجز هذا نصه وبعد فان قلت فما الذي
احتج به ابن برهان قلت لا دليل في شيء منه اما الاية الكريمة فيجوز في هنالك ان يكون ظرفا مستقرا وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان مستقرا هنالك الولاية لله
فيجوز ان يكون خبرا وتعلق بالولاية ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي
من الابدي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها طالب بعضا وهنا المتقدم كان وهي طالبة اسمها وخبرها فكانا في نية التقديم وكانت
الحال متاخرة عنهما في التقدير على انني متردد في ثبوت هذه المقالة من ابن برهان فانني رايتها في نسخة معتمدة مقروءة على ابي محمد بن الخشاب
ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه مما الحق كما الحقت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فانه يروى بالرفع والنصب والكسر
الثلاثة روى قولنا بعت ابن شبابي في تعليقة المشهور بعد الا قوام كلهم وما العزيز الا من ولد فاما الرفع فعلى الابتداء والخبر والاولى ان يكون ما هو الخبر
هو المبتدا وذلك لما قلت في المثال الاول لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المعربين وقال سيبويه في مسألة اذا اعرب النكرة المتقدمة مبتدا والمعرفة المؤخرة خبرا
بناء على الاصل من ان كلا منهما حال في محله ولا تقديم ولا تاخير وعلى ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدا
فعلى المصدر واصل الكلام تعديل الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مصدره مقامه وجيء بال في البيت كما جيء بها بعد سقيا في قولهم سقيا لك وان تقع

في البيت عامل في الثاني بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين في ذلك واما الكسر فهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره فالنحويين فيه قولان احدهما انه
وما بعده خبره او بالعكس على الخلاف الذي شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن معدى وبنا على الكسر وليس هذا القول بشيء لانه اوجه لشائع على هذا
ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه ان يقول انه معدول عن فاعل لان المعدى هو المخاطب للاقوام والثاني انه اسم فعل ومعناه ليعدل الاقوام اي ينبغي
نزال ودراك كذا وجهه النحاس ابو جعفر في شرح المعلقات وفيه نظر فانا لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء الا اسم فعل نائب عن فعل مضارع مقرون
بلام الامر وحكى الفراء انه يقال فذلك بفتح الفاء وبالقصر هذا يحتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيههما والله تعالى اعلم من كلام شيخنا
الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم مسألة في قول جابر بردة كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخيرا منك الظاهر ان خير
مرفوع عطفا على اوفى والخبر عن هو اي كان يكفي من هو اوفى وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملة من المبتدا والخبر صلة الموصول والصلة ومفعول
يكفي ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه احدها ان يكون عطفا على المفعول وهو من الثاني ان يكون
كان مدلولا عليها بكان المذكورة اولا اي وكان خيرا الثالث على تقدير يكفي مدلولا عليها بيكفي المذكورة الرابع على الغاء هو فيكون اوفى مفعولا
معطوفا عليه الخامس على الغاء من هو اوفى السادس على تقدير واكرم خيرا السابع على العطف على شعرا وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد اما
من فانه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير بمنزلة كان يكفي زيدا وعمرا فيكون الذي هو اوفى غير الذي هو خير وليس المراد ذلك واما
كان فباطل من وجهين احدهما ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس الا بعد ان ولو ومن ثم قال سيبويه لا تقل عبد الله المقتول بتقدير كن
عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي في تخريجه قوله تعالى انتهوا خيرا لكم على تقدير يكن الانتهاء خيرا لكم الثاني انا اذا قدرنا كان مدلولا عليها بالاولى
قدرنا مرفوعها مرفوع الاولى كما انك اذا قلت علفتها تبنا وماء باردا وسقيتها ماء باردا وذلك لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير
مستلزم لتقدير الاخر بعينه فعلى هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلها ضميرا وكان هو اي الصاع واما تقدير يكفي فانه يؤدي ايضا بالتغاير كانك قلت
كان يكفي النفس ويكفي الزاهد اذ نبذ لك وسبرا ان يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد فذكره بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر لادى العطف بالتغاير فكذلك اذا
اما الغاء من هو والغاء هو اوفى فباطلان من وجهين احدهما ان زيادة الاسماء لا يجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجمل ثم ان الكوفيين يجيزون ذلك
حيث يظهر ان للمعنى مفتقر لدعوى الزيادة كما في قول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر فاسم قالوا اسم زائد لانه انما
السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مفقود فيما نحن بصدده وقد يقال ان افسد هذين الوجهين الوجه الذي فيه
زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجيزه احد لان المبتدا يبقى بلا خبر والموصول بلا صلة ويجاب بان دعوى زيادة الاسم لا تخرج عن استحقاقها ما يطلبه
تقدير عدم الزيادة الثاني انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر والعطف عليه يقتضي الاعتداد به وتقدم جوابه فيما قصناه واما
اكرم فباطل لان افعل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل وجوده لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع
ما ذكر لانه اوفى بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا بابه ذكره مثل بعيد خير الا ترى انك اذا قلت كان يكفي من هو اكثر منك علما وعبادة
لم يحتج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه على انه يجعل منك الثانية مؤكدة للاولى تمت مسألة قرا الجمهور وقيله بالنصب فعن الاخفش
انه عطف على سرهم ونجواهم وعنه ايضا انه بتقدير وقيل قيله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون
وافعالهم وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون الحق وقيله وقرا السلمي وابن ذيان وعاصم والاعمش وحمزة بالخفض فقيل عطفا على الساعة او على انها واو القسم
والجواب محذوف اي ليفعلن او لا افعلن بهم ما اشاء وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جندب بالرفع وخرج على انه معطوف على علم الساعة

على حذف مضاف اى وعلم قيله حذف واقيم المضاف اليه مقامه وهذا عن الكسائى وعلى الابتدا وخبره يا رب ان هؤلاء قوم لا يؤمنون او على ان الخبر محذوف تقديره وقيله مسموع
او متقبل فجملة النداء وما بعده فى موضع نصب بقيله وقرا ابو قلابة يا رب بفتح الباء والواو يا ربا كما تقول يا غلاما ويتخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتح وحذف
الالف والاجتزاء بالفتحة عنها وقال الزمخشرى والذى قالوه يعنى من العطف ليس بقوى والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا
ومع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجه ان يكون الجر والنصب على اضمار حرف القسم وحذفه والرفع على قولهم ايمن الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله
ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم كانه قال واقسم بقيله او وقيله يا رب قسمى ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهى وهو بخلاف الظاهر الكلام او يظهر ان قوله يا رب لا يغيره
متعلق بقيله ومن كلامه عليه السلام وانما كان ان هؤلاء جواب القسم كان فا اخبار الله تعالى عنهم وكلامه والضمير فى قيله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم
اى اعرض عنهم وما دلهم وقل سلام مسئلة الاخلاف فى امتناع قتل المسلم بالحربى واختلف فى قتله بالذمى واحتج من منعه بحديث لا يقتل مسلم بكافر وتقديره
ان كل كافر نكرة فى سياق النفى فيعم الحربى وغيره فاختلف المانعون فى الجواب فطائفة اجابوا بعد ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة فى الحديث فقالوا ان
قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا فى توجيه ذلك على وجهين احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله فى الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا قتلوا
منهم فى الجاهلية فلما كان يوم الفتح قال صلعم كل دم فى الجاهلية فهو موضوع تحت قدمى لا يقتل مسلم بكافر والثانى ان المراد بالكافر الحربى فان غيره قد يخص
فى الاسلام باسم هو الذى ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثانى بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان او ذميا
فى كفر والاصل عدم التخصيص ويقويه ان الوعيد الوارد فى التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالحربى اتفاقا وطائفة اجابوا باعتبار تمام الزيادة التى هى ولا ذو
عهد فى عهده وهؤلاء افترقوا بعد اجوبة احدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة مفتقرة الى تتميم معناها وكون المقدر بعد لا عليه
بما ذكر اولا فتعين او يقدر ولا ذو عهد فى عهده بكافر والكافر المقدر الحربى اذ المعاهد يقتل بالمعاهد فيتعين ان الكافر الملفوظ به الحربى تسوية بين الدليلين
والمذكور عليه ويجاب عن وجهين احدهما انا لا نسلم احتياج ما بعد ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد بان العهد عاصم من القتل والثانى ان حمل الكافر المذكور
على الحربى لا يحسن لان هدره من المعلوم فى الدين بالضرورة فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به ويبعد هذا الجواب فى قلبه امران احدهما ان مدلول الحديث مستغنى
عنه بما دل عليه قوله تعالى فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم فالحمل على فائدة جديدة اولى الامر الثانى ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلقا فالقتل نفيا
من آخره ان يكون كذلك والوجه الثانى انا لا نسلم لزوم تساوى الدليل والمدلول عليه لانهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرتين امكن ان يراد باحداهما غير ما
اريد بالاخرى فكذلك مع ذكر احديهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم المطلقات وخصوص بعولتهن مع عود الضمير عليهن والجواب الثانى ان الاصل لا يقتل
مسلم ولا ذو عهد فى عهده بكافر ثم اخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس فى الكلام حذف البتة بل تقديم وتاخير وحينئذ فالتقدير بكافر حربى والا لزم ان لا يقتل
ذو العهد بذى العهد وبالذمى والثالث ان ذو عهد مبتدا فى عهده خبره والواو للحال اى لا يقتل المسلم بكافر والحال انه ليس ذو عهد فى عهده ونحن لو فرضنا
خلو الوقت عن عهد لجميع افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكى عن القدورى وفيه بعد لان فيه اخراج الواو عن اصلها وهو العطف وفيه الفرق
ولا ذو عهد بالخفض اما عطفا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لمجاورته المخفوض فايضا فان مفهومه ان المسلم يقتل
بالكافر مطلقا فى حال كون ذى العهد فى عهده وهذا لا يقول به احد فانه لا يقتل بالحربى اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا
ان له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتاخير بعيد لان الكلام
على وجه كان فيه اجراؤه على الظاهر حال الحمل على المجاز والجواب الرابع ان ولا ذو عهد معطوف والعطف يقتضى المغايرة فوجب ان يحمل الكافر الاول على غير ذى العهد
قال بعضهم وهذا قريب غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضى المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل لكان المراد بالكافر ذا العهد

ذى العهد

ذى العهد ثانيا استعمال الظاهر فى موضع المضمر لا يجوز او لم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا لما اختير عليه الكلام ولهذا قال ابو على
ومن وافقه فى قوله تعالى واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائى لم يحضن ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف الخبر عن الثانى
لدلالة الخبر الاول عليه وقال بعض الناس الاولى ان يقدر الخبر مفردا اى واللائى لم يحضن كذلك لان تقليل المحذوف اولى لانه لو نطق بالخبر لم يحسن
الجملة براسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ثم حملوه على ان التقدير واللائى يئسن واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذى يظهر ان ذلك ليس الى
ذكرناه ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع فى المتقدم نحو زيدا ضربت واكرمت وفى المتوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاسم المتقدم مستوفيه العامل
قبل ان يجئ الثانى فاذا جاء الثانى لم يقدر طالبا له بعد ما اخذه غيره وذلك فى المتوسط اوضح لان المعمول يلى العامل الاول هكذا وجدت بخطه
مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين بن هشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا فصل نتكلم فيه بعون الله وقوته على مسئلة اعتراض الشرط
على الشرط اعلم انه يجوز ان يتوالى شرطان على جواب واحد فى اللفظ على الاصح وكذا فى اكثر من شرطين وربما توهم متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض
الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون فى اكثر من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم ولتحقق ولا الصورة التى يقال فيها فى اصطلاحهم اعتراض الشرط على
الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين ثم نتكلم على البحث فى ذلك والخلاف فى جوازه وتوجيهه فنقول
ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة فى هذه المسائل الخمس التى سنذكرها احدها ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم ياتى الشرط الثانى بعد ذلك
كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين خلافا لمن غلط فجعله من الاعتراض وقائل هذا من النحو على مراحل لان اداة الجواب الاول
نائبة فاى اعتراض هنا الثانية ان يقترن الثانى بفاء الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاحسن اليه لان الشرط الثانى وجوابه جواب الاول
الثالث ان يقترن بها تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ فان كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وانيب عنها اما فصار اما فان كان فقروا من ذلك لوجهين احدهما ان الجواب لا يلى اداة الشرط
بغير فاصل والثانى ان الفا فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الاخر وهو
التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى فاما اليتيم فلا تقهر فصار اما ان كان
من المقربين فروح فحذفت الفاء التى جواب ان لئلا يلتقى فاآن فتلخص ان جواب اما ان محذوف وقائل مقدما بعضه على فلا اعتراض الرابع ان يعطف على فعل الشرط
شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض
الشرط على الشرط وليس كذلك الخامس ان يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحى الآية كذلك وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها الآية خلافا
لجماعة من النحويين منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول نقدر جواب الاول ثابتا لدلالة ما تقدم عليه وجواب الثانى كذلك بالشرط
الاول وجوابه المقدرين فيكون التقدير فى الاول ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحى
كذا التقدير فى الثانية ومثله ايضا بيت الحماسة لكن قومى وان كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شئ وان هانا فقدره فانه حسن واذ قد عرفت انا
شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو ان ركبت ان لبست فانت طالق وقد اختلف اولا فى صحة هذا التركيب فمنعه
بعضهم على ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة وقد بينا انها ليست مما نحن فيه لا في قدد ولا صدد وانما الدليل
فى قوله سبحانه ولولا رجال مؤمنون الى قوله سبحانه لعذبنا فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الا جواب واحد متاخر عنهما وهو لعذبنا وفى آية
اخرى على مذهب ابى الحسن وهى قوله تعالى اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية فانه زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء اى فالوصية

مذهبه يكون مما نحن فيه واما اذا رفعت الوصية بكتب فهو كالابيات السابقة في حذف الجوابين وهذان الموطنان خطرا لي قديما فلم ارهما لغيري ومما يدل ايضا قول
الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد في مقصورته حيث يقول فان عثرت بعدها
وان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا واذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق
الجواب الواقع بعد الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط
ثم لبست لم تطلق فيهن وان لبست ثم ركبت طلقت هذا قول جمهور النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تاويله على فريقين احدهما قول الجمهور ان الجواب
للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه دالا على الشرط الحال لا يمنع اقترانها بحرف الاستقبال
بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسألة او عليه وصحة تخريج المصنف مسألة الشرط اعني صحتها ومن هذا الوجه لا يصح اطلاقا فانها معترضة بعوز السنوي على
بطلان نعم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف استقبال وقد اتضح الامر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله والمذهب الثاني ما يقع مضمون الجواب الواقع
الشرطين حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رح ان القائل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس سواء وقعا
على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رايت هذا القول محكيا عن غير الامام والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله لا يخلو اما ان يجعل
المذكور لمجموع الشرطين او للاول فقط لا جائز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا او لا فان لم يقدره فالكلام يجيء ان يورد
جواب واحد لان ذلك نظير ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبرهما فيقال له هلا اذا شركت بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط
وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون فاء او واوا اذ لا يقع غيرهما فان قدرته فاء كالفاء المقدرة في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي
يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب القول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان
كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في النادر من الكلام او في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قوله سبحانه
ناعمة اي ووجوه يومئذ ناعمة عطفا على وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم
قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو ولا جائز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني
لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان يجعل جواب الشرط
هو الشرط الثاني وجوابا او محذوفا يدل عليه الجواب المذكور والثاني لا سبيل اليه الاول لانه على هذا التقدير يجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يقع للشرطان يلي
لو قلت ان اتيتني وكل جواب لا يصلح ان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء والا فاهنا فاستحال هذا الوجه فان قلت لعله يحمل مثل قوله من يفعل الحسنات الله
فهذا وجه ضعيف كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل والثاني لانه خلاف المالوف في العربية فان منهاج كلامهم ان يعقب
الثاني لدلالة الاول لا العكس واما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض فخلاف الجادة حتى لقد يخيل لي ابن كيسان ان يجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا
فانت ترى عدم انسهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الكتاب ولانه ايضا خلاف المالوف من عادتهم في
ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني ثم الذي يبطل هذا المذهب من اصله انا لما ما ورد في كلام يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فهذا تعقب
كنتم مسلمين وان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من ابي الحسن يكاد لان القاعدة انه اذا توارد في غير مسألتنا على
واحد شيئان كل منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتني لاكرمنك بالتاكيد جوابا للاول وان تاتني والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط
فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول وجوابه عليه ثم لزم في وقوع المعلق

على ذلك

على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت ان السابق على
هو الجواب لا دليل على الجواب والجواب لا بد من تاخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا
في كل من الجملتين مجاز فمجاز الاولى الفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما
الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الا والشرط ماض فاما قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
معاقل عز زانها كرم فضرورة كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع القول الثاني قول ابن مالك ان الجواب المذكور للاول كما تقوله الجمهور
لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه مقيد للاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق فالمعنى
لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا فهو موافق الجمهور في اشتراط تاخر المقدم وتقدم المؤخر لكن تخريجه مخالف
ومدعاه ان ما ادعوه اولى من جهات احدها ان دعويهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابا ظاهرا او مقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا
لا جواب له لا في اللفظ ولا في التقدير وكان ادعا ما يجري على القياس اولى الثاني ان ما ادعاه لا يطرد له لانه لا يمكن اجتماع اللفظين كالامثلة السابقة
قبل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغي على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك الفاء المجتمع
في العادة وان لم يتضادا نحو ان اكلت ان شربت وكذلك اذا قال ان صليت ان توضات انت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت متوضيا بمعنى موقعا للوضوء
فانهما لا يجتمعا الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال لانه للاستقبال والحال حال كلفظها بابها المقارنة واذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح
التجوز باحدهما عن الاخر وقد نقض هذا هو على الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافي نعم في مسائل الفقه عن الشيخ
اجازة ذلك في نحو لا تقربه ذهب او مكث ولا تقربه ان ذهب وان مكث والذي يتحرر لي ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة و
حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالدين فان الخلود ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون
ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤوسكم اي مقدرين فانهم في حال الدخول لا يكونون محلقين و
انما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر
وتاخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة والاستغاثة مقدمة على الوجدان
فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب الثالث ان الشرط الثاني جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت
فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول ادعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لمجاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط
ليصح كونه جوابا للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضي فعل الشرط الاول ولا الثاني لان كلا منهما قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور احدها ان الفاء
الا في الشعر الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي جواب ان يجعل الجواب للسابق منهما والثالثة انه لا يتاتى له في نحو قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
لان الذعر مقدم على الاستغاثة فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا انه اذا قيل ان تذعروا ان تستغيثوا
تجدوا وان توضات ان صليت كان كلاما باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط
وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسببين عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضات
بتقدير ان توضات فان صليت اثبت وكنا قدمنا انه يعترض اكثر من شرطين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فان وقع السؤال
ثم الوعد ثم العطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتي فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون

جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكانه قيل ان سألتني وكانه قبل ان سألتني فان اعطيتك فعبدي حر وعند ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعد لك ساءلا اباى فعبدي حر واعد حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي حر جواب الشرط الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم تمت بحمد الله وعونه بسم الله الرحمن الرحيم سئلت عن قوله في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا اليس مفعولا به بل هو اما نعت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما حال كما هو المنقول عن سيبويه التقدير واعملوا صالحا او العمل المصدر وذكرت ان كثيرا من الناس استشكل قولي في ذلك وقالوا ان عمل من الافعال المتعدية بدليل قوله تعالى اعملوا ما شئتم وقوله يعملون له ما يشاء من محاريب فاعلم وفقك الله انك اذا تدبرت ما اقوله انحل عنك كل شبهة في ذلك وعلمت ان استشكالهم صادر الى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معاني كلام النحاة واولة العقل وبيان ذلك بامور احدها ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل او ان قلنا الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول بمضروب وماكول ومشروب فزيد المضروب والخبز الماكول والماء المشروب هي محل تلك الافعال وليست مفعولة وانما هو مفعول بها او من فروعه قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه مفعول به شيء من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا يعني انه ما من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر فهو المفعول المطلق اي المجرد عن القيد وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله واما المضروب والماكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن الفاعل شيء اثر فيه ومن تدبر قول النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك والشخص في نفسه مضروب يعني ان الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب به وذلك مفهوم في معنى الفعل الا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر الذي هو المفعول المطلق فلا يقال الضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة من مبادي النحو من ان تذكر ولكنا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يقل عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل والعمل هو الفعل المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله اليه تعدي الفعل الى المفعول به بل تعديه الى المصدر فلذلك لم يجز ان يكون صالحا مفعولا به الامر الثاني ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امر اصطلاحي وقصدي من هذه التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفعلا ليس مطردا في جميع موارده وقد نبه بعض النحاة لما ذكرناه من غير ان يوضح هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم بالفاعل كالفهم والعلم والى صادر عنه كالضرب والخط وان كانا الضرب والخط قائمين بالفاعل ايضا ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا واذا نظرت اليه في قولك ضربت زيدا ونحوه ظهر لك ظهورا قويا فان زيدا ليست ذاته من فعل الضارب وهنا قسم آخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر من الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا مفعولا مطلقا وانما يسمونه مفعولا به والخلق

هو المفعول المطلق وكذلك في الافعال العامة لقوله تعالى مما عملت ايدينا فالضمير في عملت مفعول به وهو مفعول كالمطلق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت حدهم المفعول به وان زاد بامر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر فهم قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحا او اصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال ويحتمل ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى ان ذاته متقررة في العدم فلا تاثير للفاعل في ذاته وانما اراده الوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب فيكون منهم من اطلق ذلك عن تامل وعلم واعتزال ومنهم تقليدا وهكذا الكلام في اوجد الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على انشاء الذوات وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متاخري النحاة واما سيبويه وهو امام الصنعة فانه اطلق على المفعول به انه مفعول ولم ار في كلامه مفعولا به فانه قال في باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا وقال انتصب لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل هذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما تعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصلا بفعل الفاعل او ليس بفعل ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا اصطلاح او على حذف الجار والمجرور واراد انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسلم من اسعده في عبارته وحماها ان يدخل عليها آفة الثالث ان النحاة اختلفوا في اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل وصنع وهذا القول كالفاسد عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ومن هذا يظهر ان معنى التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير الفعل كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق بالمعلوم سبحانه وتعالى ولا في هذا المثال ليس المراد انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا الرابع ان غير الله تعالى لا اثر له في الذوات اجماعا لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه وطرد المعتزلة ما قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى واحتج بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة لله تعالى ورد اصحابنا هذا الجواب بان الاية جاءت للرد عليهم في عبادتهم اياها وهم لم يعبدوها من حيث ذواتها وانما عبدوها من حيث هي معمولة لهم منحوتة كانه قال اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وتنحيتكم او والنحت الذي تنحتونه او والمنحوت الذي صورتموه بنحتكم فهذه ثلاثة تقادير لاهل السنة احدها ان تكون ما مصدرية والثاني ان تكون موصولة والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان اريد فيها المصدر فينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور بخلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة في الاية لاهل السنة ظاهرة جدا والثالث ان تكون موصولة والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان ذاته ولم يعبدوه من جهتها وصنعته وهي التي عبدوه من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الاية ودلت الاية على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للآدمي وقعت الدلالة لاهل السنة من الاية ولا يتعين ان يكون العمل نفسه فتصح الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره الخامس الصورة الحاصلة في المراد على القسمين احدهما حال الاثر الفعل العباد فيه البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بلا سبب من العباد واما بسبب منهم بحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية وهي كالذوات فلا يقال انها مفعولة للعباد البتة والثاني ما هو اثر صنعة العبد وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم بنحت العباد وتصويرهم هل نقول ان تلك الصورة معمولة للعباد او لله تعالى ولا اشكال انها على مذهب اهل السنة لا تردد في ذلك فان الكل بفعل

وأمّا التردد على مذهب المعتزلة وبالإضافة الكسبية على مذهب أهل السنة والحق أن ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فإن القدرة الحادثة لا تؤثر
في غير محلها فإذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك إلا التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها إنها معمولة للعباد
إلا على جهة المجاز وإنما يقال هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب إنه مضروب وإذا قلنا عمل المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرك
الصنم وسببه أن عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضي أن الصنم معمول لمن أسند إليه الفعل والشيء
من الصنم لا من مادته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعه من عمله فلا بد من مجاز ومن في جهة المجاز وجوه أحدها أن يكون استعمل عمل في معنى
صور استعمالا للأعم في الأخص الثاني أن يكون على حذف مضاف كأنه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدرا وهذان الوجهان
هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا فلنقتصر عليهما وبالثاني يقوى أن المراد في قوله وما تعملون التصوير فيكون حجة لأهل السنة السادس الأفعال ضربان
خاصة وهي الأكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم وضرب وأكل وشرب في المتعدي وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لأنه الذي يحصل كمال الفائدة
في الخبر عن فعل خاص والأمر به والنهي عنه ونحو ذلك الضرب الثاني الأفعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وإنما جاءت هذه الأفعال لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس
فعل بعينه دون تخصيص نوع إما للعلم بالجنس دون النوع وإما لغرض آخر وكذلك الأمر به والنهي عنه وما أشبه ذلك ولكن هذا الفصل أقل من قصد كمال الفائدة
فلا جرم كان هذا الضرب أقل من الضرب الأول ولم يجئ منه إلا ألفاظ معدودة وإذا سألنا عن هذه الأفعال العامة هل هي متعدية أو لازمة لم يجز الحكم عليها بإطلاق القول
بواحد من الأمرين لأنها أعم من الأفعال المتعدية ومن الأفعال اللازمة والأعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فإن الأعم يصدق على الأخص ولا ينعكس إلا
أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي فيتجه في كلام أحد من الفضلاء أن عمل متعدية وجب حمله على ذلك وأن مراده أنها قد تكون
متعدية وكذا إذا قيل لازمة أو غير متعدية وأريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح
الاعتبار أن يقول أن عمل لا يتعدى لأن معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا يتعدى إلا إذا أريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق العمل
ومدلول عمل إنما هو مطلق العمل فيصح أن مدلولها لا يتعدى وهكذا فعل وصنع السابع أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر وهي الفعل والعمل والصنع
أحداث غاية ما فيها عمومها من الأحداث الخاصة وتلك الأحداث أفعال حقيقة ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار أنها صادرة
عن الفاعل والشخص فاعل الفعل فلا شك أن فعله مع مفعول له فلذلك اتفق النحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق بخلاف الأفعال
الخاصة لا يصدق على الضرب أنه مفعول عند بعضهم وإن كان هو مفعولا في الحقيقة ولا شك أنه يصدق عليه مضروب بلا خلاف وإنما صدق على الفعل مفعول
لاتفاقهما في لفظ فاء عين لام وكذلك عمل وصنع ويقال في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعديا بل يصح ذلك إن أريد معنى
خاص لأنه وأريد به مطلق الفعل الذي هو أعم من اللازم والمتعدي فإذا قلت عملت عملا أو فعلت فعلا أو صنعت صنعا فانتصابها على المصدر ليس إلا نعم
إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا أو يصح فيه أن يكون مفعولا به وفيه تجوز أيضا من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر
عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متأخري النحاة وهما متغايران كما قدمنا الثامن إذا قلت عمل محرابا فإن أسندت
الفعل إلى الله تعالى صح وانتصب محرابا على أنه مفعول به وهو أيضا مفعول ومنه قوله تعالى ومما عملت أيدينا وقد بينا وجه ذلك فيما سبق وإن أسندته إلى غير الله
فقلت عمل النجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا به لما قدمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ولأن مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء المحراب فيلزم أن لا يكون الكل معمولا لهم وفي
جعله مفعولا به تفصيل وهو أنك إن جعلت عمل مجازا عن نحت كان ناصبا له ومحرابا حقيقة على أنه مفعول به كقولك نحت محرابا فإن النحت واقع على المحراب ووقوع النحت عليه
نعم وكان المجاز في لفظ عمل لا في الآخر وإن جعلت عمل على حقيقته فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه

أعرب مفعولا به على المجاز وإن قدرته عملت صيغة محراب على أن يكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة له بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضا وإن جعلت المحراب
معمولا باعتبار أنه محل العمل إطلاقا لاسم المحل على الحال لزم المجاز أيضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز الإطلاق قال الله تعالى ليأكلوا من ثمره وما عملته
أيديهم التاسع بان بهذا أن قوله اعملوا صالحا إنما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول به إلا بمجازين أحدهما إطلاق الصالح على المفعول
الذي ليس فعلا والثاني إضافة العمل إليه وشيء ثالث وهو حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما إذا قدرنا عملا الذي هو المصدر فإن الفعل يدل عليه وكل واحد من هذه
الثلاثة لا يصار إليه من غير ضرورة ولا ضرورة في جعله مفعولا به فكيف يصار إليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة العاشر ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى اعمل سابغات
وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وأما قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا فانتصاب شكرا على أنه مفعول له وجوز الزمخشري فيه أن يكون مفعولا به
على المشاكلة وفيه مجاز وأما قوله تعالى من يعمل سوءا يجز به وقوله ومن يعمل من الصالحات وما أشبه ذلك فكلها ترجع إلى المصدر الحادي عشر إنما فرقنا بين الأفعال
العامة والخاصة لأن تعدي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعديه بوصول الضرب إلى المضروب ولا يلزم من ذلك أن يكون
الضارب مؤثرا في ذات المضروب أعني موجدا لها والفعل العام كعمل مثلا تعديه بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى
العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فثار الفرق إنما هو في معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول الثاني عشر من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ
يخفى الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ لأن المقول والملفوظ هو الصوت والحروف المقطعة وهي القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما أن هنا
أمرين أحدهما حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك
الحركات فالأول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران والثاني هو المقول والملفوظ فإذا قلت لفظت لفظا أو قلت قولا فلك أن تريد الأول
فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك أن تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلم
وليس من شرط تعدي الفعل أن يتجاوز إلى محل غير الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله أو في غير محله هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة أورد
الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل خلق الله السموات والأرض أن السموات مفعول به إيرادا وهو أن المفعول به عبارة عما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه
شيئا آخر نحو ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا والفاعل أوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل يوجده ويخرجه من
العدم والسموات في هذا التركيب إنما كانت عدما محضا فأخرجها الله تعالى من العدم إلى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال إنه مذهب
الرماني أيضا وأجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه بأنا لا نسلم أنه من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه
سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما بنيته لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فإن الأشياء متعلقة بفعل الفاعل ومعقولية
ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئا وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية
بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيئا آخر فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف وأما المفعول به
بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجودا وإلا لكان تحصيلا للحاصل انتهى فائدة قال سيبويه زيد
أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع واعترض بأنه لا يقع بعدها إلى انتهى وأجاب الشيخ [illegible] بأن المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس الغرض في انتهائه [illegible] قال الشيخ
جمال الدين ابن الزملكاني في تفسير قوله تعالى التائبون العابدون الآية في الجواب عن السؤال المشهور وهو أنه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر
على الآمرون بالمعروف بالواو قال عندي فيه وجه حسن وهو أن الصفات تارة تنسق بحرف العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فإذا كان المقام مقام تعداد
وصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف وإن أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما

ايضا وفي القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات
وابكارا فاتى بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت فاما الابكار فلا يكن ثيبات والثيبات
لا يكن ابكارا فاتى بالواو لتضاد النوعين وقال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فاتى بالواو في الوصفين
الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما فمن غفر الذنب قبل التوبة فبين الله
سبحانه وتعالى بعطف احدهما على الاخر انهما مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما حكمه وذلك مع العطف ابين واوضح واما شديد العقاب
وذي الطول فهما كالمتضادين فان شدة العقاب يقتضي ايصال الضرر والاتصاف بالطول يقتضي ايصال النفع فحذف ليعرف انهما مجتمعان في ذاته وان ذاته
المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حال انتقامه ذو الطول وفي حال طوله شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى وفي الاية التي نحن فيها يتضح معنى العطف
لما ذكرناه لان كل صفة مما لم ينسق بالواو مغايرة للاخرى والفرق انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد متعبد به على حدة قائم بذاته لا
يكفي منه ما يحصل في ضمن الاخر بل لابد ان يظهر امره بالمعروف بصريح الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى العطف وايضا فلما كان الامر والنهي
ضدين احدهما طلب الايجاد والاخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله ثيبات وابكارا فحسن العطف بالواو وكتب الصلاح الصفدي الى الشيخ تقي الدين
السبكي يسأل عن قوله استطعما اهلها السؤال قاضي القضاة وفاذ البلاد وجه استحى له القرآن ومن كفر يوم النداء وبراعة على الطرس يجران يلتقيان في
وجنة المشكلات مسائل جلاها ابفكر دائم اللمعانات كتاب الكريم معجز لافضل من يهدي بالثقلان ومن جملة الاعجاز كونه اختصارا بايجاز الفاظ وبسط
معان ولكنني في الكهف ابصرت آية بها الفكر في طول الزمان عناني وما هي الا استطعما اهلها فقد نرى استطعاهم مثله ببيان فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان
ضمير ان ذاك الشان فارشد على عادات فضلك حيرتي فما لي بهذا فاجابه بما نصه قوله استطعما اهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعاهم الا
صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية مستطعم اهلها الوحدة اهلها هنا وجعلت مكانه ضمير لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ
من جهة العربية شيء غير ذلك اذا استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية سائغ عربي لا تؤده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة
لا تؤده فلان الامر لا يرفع الوصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات والتركيب محتمل لثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل
والثالث ان تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة والرابع لها وعلى الاول لا يتجه الا ما قدمناه فلم يتأمل الاية كان المقام مقام اظهار
الظاهر وقع موقع المضمر ونحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولمخايبه للاعراب الاول من جهة معنى الاية ومقصودها
والثاني والثالث وان احتملهما التركيب بعيد عن مغزاها اما الثالث وكونه جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما
وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما او ان يكون معظمه او هو طلب طعام او شيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد
ذلك ان يبلغ اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى فجواب اذا قوله قال لو شئت الى تمام الاية واما الثاني وهو كونه
صفة لاهل في محل نصب فلا تصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله
فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظه انما هو من قرية مذموم اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الاباء عن حق الضيف مع طلبه
البقاع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذة بفعل الاهل
الذين منهم غاد ورائح فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد ان الاهل
الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل هذين

العبدين الصالحين لما اتيا قدر الله لهما ما ظهر من حسن صنيع استقراء جميع اهلها على التدريج ليبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بقبيح صنيع بعض عباده ولو
عاد الضمير فقال استطعماهم تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاتى بالظاهر اشعارا بتأكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه وابى ومع ذلك قد بلاهم
باحسن الجزاء فانظر الى هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيدا وادعى بعضهم غير ذلك وترك
كثير التعرض لذلك راسا وبلغني عن شخص انه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شيء لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن
والكلام الفصيح مملوء على خلافه وقد قال الله تعالى في بقية الاية يضيفوهما وقال الله تعالى فخانتاهما وقال تعالى حتى اذا جاءنا في قراءة الحرميين وابن عامر ومن هكذا
فهذا القول ليس بشيء ولا هو قول لاحد يحكى وانما قيل لينبه على رده ومن تمام الكلام في ذلك ان استطعما ان جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان وان جعل صفة احتمل
ان يكون اتفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر تعريفا وتنبيها على انه لم يحملهما على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على اتيا فهذا ما فتحه الله على والشعر
يضيق عن الجواب وقد قلت لاسرار آيات الكتاب معاني تدق فلا تبدو لكل معاني وفيها لمرتاض لبيب عجائب سنا برقها يعنو له القمران اذا بارق منها لقلبي قد بدى همت
قرير العين بالطيران سرورا وابهاجا وصولا على العلى كاني علا فوق السماك مكاني فاللاه والاكوان بالبيض والقنا وعندي وجوه اسفرت بتهاني وهاتيك
منها قد ابحت بسرها فشكر المنى اولا الحزن بان ارى استطعما وصفا على قرية جرى ولبس لها والنحو كالميزان صناعة تنفي بان اساده يعود على ليس في الامكان
وليس جوابا لا ولا وصف اهلها فلا وجه للاضمار والكتمان وهذي ثلث ما سواها يمكن يتعين منها واحد فبيانا ودعت لها فكري الى ان تمحضت بيزبدة الاحقاب
سنة ودمان وان حياتي في تموج ابحر من العلم في قلبي عند السنا وكم من كنا سر في حماي لمحرز الى ان ارى اهلا لكل جنان فيصطاد مني ما يطيق اقتناصه وليس بالشان
يدان مناو سليم الذهن ديغرا تروي بكل علوم الخلق مدامعان فذاك الذي يرجى لايضاح مشكل وبقصد التحرير والتبيان وكم لي في الايات حسن تدبر من الله ذي
الفضل العظيم حباني بجاه رسول الله قد نلت كل ما اتى وقيادا بايمان فصلى عليه الله ما هبت الصبا وسلم ما دامت له الملوان وكتب الصلاح الصفدي ايضا هذا
السؤال ايضا الى الشيخ زين الدين علي بن شيخ العوينة الموصلي فاجاب بما نصه يقول سائل لماذا استطعما اهلها اتى عن استطعامهم ان ذاك الشان وفيه اختصار في
لبس ثم ولم تقف على سبب الترجيحان منذ زمان فهاك جوابا رافعا للنقاب يصير به المعنى كراي عيان اذا ما استوى الحالان في الحكم رجح الضمير واما حين يختلفان كان
في التصريح اطيب حكمة كرفع شان او حقارة جان كمثل امير المؤمنين يقول ذا وما نحن فيه صرح بابيان وهذا على الايجاز واللفظ جاني جوابي في سود لجتين بيان
فلا تمتحن بالنظم من بعدها فما فلبس لكل بالقريض يدان وقد قيل ان الشعر يزري بهم فلا يكاد يرى من سابق برهان فلا تنسني عند الدعاء فانني سابقه
مزايا كم بكل مكان واستغفر الله العظيم لما طغى به قلمي او طال فيه لساني والجواب المتوسط بالنثر هو انه لما كانت الالفاظ تابعة للمعاني في الاضمار
بل قد يكون التصريح اولى بل ربما لا يكاد يصل الى حد الوجوب كما سيتبين ان شاء الله تعالى ويدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا لخطبته لما كان التصريح
عمل اللبس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير ينتهي كلامهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما للتحقير واما للتشنيع
في النداء بقبح الفعل واما العرض للتعظيم قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد دون هو وقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل ولم يقل وبه وقوله الحج
اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فقد كرر لفظ الحج مرتين دون ان يقال فمن فرض فيهن ولا جدال فيه اعلاما
بتعظيم هذه العبادة من حيث انها فريضة العمر وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسب حال التعظيم في القلوب التصريح بالاسم ثلث مرات ومنه قول
الخليفة امير المؤمنين يرسم بكذا دون انا اما التعظيم فذلك الامر او لتقوية داعية المأمور او نحوهما وقول الشاعر عصا سودت عصا وقول الخنا قد
طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا وقال ابقاع الظاهر على المثل او وقع من ابقاعه على ضمير لو قال طلبنا لك مثلا فلم نجده وقال بعض اهل العصر
ابا وجه يوما اسرة وجهه على الناس قال الناس جل المنزه واما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى يا ايها النبي انا احللنا لك ازواجك الى قوله

تعالى وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها انما عدل في الاثنا الى التصريح وكرر اسمه صلى الله عليه وسلم تنبيها على ان تخصيصه صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم
اعني الحكم النكاح بالهبة عن ساير الناس لمكان النبوة وكذا اسمه صريحا تنبيها على عظم شانه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهي النبوة وفي تبديل وتغيير
الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا رجزا دون عليهم فالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم اصرح هنا ثم لما اراد المبالغة في ذمهم صرح
في الاية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل لعنة الله على الكافرين وللكافرين عذاب مهين ولذا مثال كثير اذا تقرر هذا الاصل نقول لما كان اهل هذه القرية
موصوفين بالشح الغالب واللوم اللازب بدليل قوله كانوا اهل قرية لئاما وقد صدر منهم في حق هذين العبدين الصالحين الكريمين على الله ما صدر من
المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنع فناسب ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من
في استطعامهما اياهم ولما دل عليهم حالهم في كدر قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرس صاحب الشجنة في قوله ارى وجوه الانبياء هذا ما يتعلق
بالمعنى واما ما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة في الاشتغال فلهذا كان قليلا في القران المجيد واما قوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله انلزمكموها
فانه ليس من هذا القبيل لانه عدل عن الانفصال الى الاتصال الذي هو اخصر وعند فك الضمير يؤدي الى التصريح باسم ظاهر بل يقال فسيكفيك الله اياهم
وانلزمكم اياها فكان الاتصال اولى لانه اخصر ومؤداهما واحد بخلاف ما فصلناه ثم هنا سؤالان فالاول ما الفرق بين الاستطعام والضيافة فان
قلت انهما بمعنى قلت فلم خصصهما بالاستطعام والاهل بالضيافة والثاني لم قال فابوا دون فلم مع انه اخصر الثالث لم قال اتيا اهل قرية دون اتيا قرية
والعرف بخلافه نقول اتيت اهل الكوفة وتريد اهل الكوفة كما قال الله تعالى ادخلوا مصر والجواب عن الاول ان الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة
المسؤول لان العرف يقتضي بدعوة المقيم للقادم بتسليمه ويحمل الى منزله وعن الثاني انه في الاية من قوة المنع ما ليس في فلم لانهما تنقل
المضارع الى الماضي ونفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف ابا المقرون بان فانه يدل على النفي مطلقا واستقبالا وحالا وبابى الله ان يتم نوره اي
وعن الثالث انه مبني على ان مسمى القرية ماذا اهو الجدار واهلها معا حال كونهم فيها ام هي فقط ام هم فقط والظاهر عندي انه يطلق عليها مع قطع النظر عن وجود اهلها
وعدمهم بدليل قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها سماها قرية ولا اهل ولا جدار قائما ولعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت
القرية واهلها ملكا للبائع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وانما ذكر الاهل
لانه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدار لانه يعرض حكاية ما وقع منهم من اللوم فان قلت فما تصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون وضرب الله مثلا قرية كانت امنة الخ واسال القرية فان المراد في هذه الايات وامثالها الاهل قلت هو من باب المجاز لان
الاهلاك انما نسب اليهم دونها بدليل او هم قائلون فاذاقها الله لباس الجوع والخوف وبطرت معيشتها ولاستحالة السؤال من غير الاهل على انا نقول لو تصور وقوع
الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله اعلم مسألة سئل الشيخ تقي الدين السبكي عن رجل قال لما اعظم الله فقال
اخوه هذا لا يجوز فاجاب يجوز ذلك قال الله تعالى ابصر به واسمع والضمير في به عايد الى الله تعالى اي ما ابصره واسمعه فدل على جواز التعجب في صفاته ومعنى الكلام
ان الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك الانكار لانه مما تحار فيه العقول والاتيان بصيغة التعجب في ذلك تعظيم للامر الكبير واعظام الله تعالى وتعظيم الثناء
عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما امر عظيم فبلغني بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب فطرت فرايت ابا بكر بن السراج في الاصول قال في باب التعجب وقد
حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ان انت من رجل تتعجب وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك به رجلا ومن رجل العظمة لله
من عبد وكفى بزيد رجلا لتعجب فقول العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى الفرق من حيث كونه تعجبا
كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو مسألة ذهب الكوفيون الى ان افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا اسم

والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه احسن زيدا قولهم الله ما اعظم الله ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله تعالى والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره
صول ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا بجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين
ثم قال واما قولهم فيما اعظم الله فلنا معناه شيء اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلثة معان احدها ان يعني بالشيء من يعظمه من عباده والثاني
ان يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته في مصنوعاته والثالث ان يعني به نفسه اي انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه وحكي ان بعض اصحاب المبرد
قد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسألة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء احسن زيدا فقيل له فما تقول فيما اعظم الله
تعالى فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه وقالوا لا يجوز انه عظيم لا بجعل جاعل ثم سحبوه في الحلقة فاخرجوه فلما قدم المبرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب بما قدمناه
فبان بذلك قبح انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا لشيء جعله عظيما الا شيء الله واما قول الشاعر
اقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله فليمدد له الرحمن جاء بصيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة
امرا انتهى كلامه وهو نص صريح في المسئلة وقال قوم بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير منكر ولكنه مختلف هل يبقى على حقيقته في التعجب ويحمل
على الاوجه الثلثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه في التعجب وقال الباجي ابو الوليد في كتاب سنن من
تصنيفه في باب ادعية في غير القران فذكر منها ما احلمك عمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سالك وذكر شعر المغيرة سبحانك اللهم
ما اجل عندي مثال انتهى ورايت في السيرة عن ابي بكر الكذاب رواه ابن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه وناهيك بها في جوازه قال القاسم والرغبة
ان ابا بكر لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد الى الكعبة فحثى على راسه ترابا فمر بابي بكر الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل فقال الا ترى ما يصنع هذا السفيه
قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اي رب ما احلمك انتهى ولو لم يكن في هذا الكلام ابن القاسم لكفى فضلا عن روايته عن ابي بكر
وان كانت مرسلة قال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام معناه الذي الموحدون عن التشبيه بخلقه او الذي يقال له ما اجلك واكرمك
وقال ايضا ابصر به واسمع اي جاء بما دل على التعجب من ادراكه المسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجما وكثفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وذكر ابو محمد بن علي بن اسحق الصيمري في كتاب التبصرة والتذكرة في النحو واذا قلت ما اعظم الله وذلك الشيء
الذين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشيء هو ما استدل به على عظمته من بدايع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شيء
جعله عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر تقنعوا عشا سود عصا انتهى وهو كالانباري وقال المتنبي ما اقدر الله ان يخزي خليقته ولا يصدق قوما
في الذي زعموا وقال الواحدي في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يهلك عليهم ليشاء سا وظالم غير ان تصدق الملحدة الذين يقولون بقدم الدهر
يشير الى ان امر مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم ولم يكن بقول الملحدة وقال ابن الدهان في شرح الايضاح فان قيل فاذا قلت فلا تقدير
شيء فما تصنع بما اعظم الله فالجواب من وجوه احدها ان يكون الشيء نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته الثاني ما يعظمه من عباده الثالث ان يكون
الافعال الجارية عليه بحملها على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه وقال الزمخشري في ما هذا بشرا المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من
قدرته على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى الرد في معنى وحده تاليف الشيخ تقي الدين السبكي
بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام تقي الدين ابو الحسن علي السبكي الشافعي الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد اشرف على كل

اصل البياض في نسخة المؤلف

بياض في نسخة المؤلف

مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا وبعد فهذه عجالة سميتها بالرفدة في معنى وحده كان الداعي اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك
تحملون معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت في قبول هذه العبارة واحببت ان انبه على ما فيها واذكر قوله هذه اللفظة واول
ما ابتدى بقول الحمد لله وحده فاقول معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه الا انه اسم موضوع
موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا او ايحادا موضع موحدا واختلف هؤلاء اذا قلت رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له
بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال عن الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة في كونه
حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى
الرياح والمطرا وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ووحده يضاف الى ضمير
المتكلم والمخاطب والغائب فتقول ضربته وحدي وضربته وحده وضربتك وحدك ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول وحده مصدر موضوع موضع
الحال وهؤلاء بعد الفرقتين الاولين في كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حروف الزيادة اي ايحاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل
وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف فيجريه مجرى عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده ثم حذف الحرف ونصب على الظرف
وحكي في كلام العرب جلسنا على وحدنا فاذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون انه مصدر وضع موضع الظرف و
حكي عن الاصمعي وحد يحد ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وحده وجها اخر وهو ان يكون منصوبا
بفعل مضمر تقديره وحده كما قالت العرب زيد اقبالا وادبارا قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيد امره الاول وقصته الاولى فعلى هذا القول خلف
المنصوب الناصب كما خلف وحده وحد وسمي هذا منصوبا على الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادبارا عبد الله وكذلك قصته الاولى
سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب كله وامر على
ما يفيده من الحصر في المذكور فقول الحمد لله وحده مفيد حصر الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القران وحده والضمير يعود على ربك
فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت
ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه موحدا اياه بالحمد والذكر على انهما حال من الفاعل والحاء في موحدا مكسورة وعلى راي ابن طلحة موحدا هو والحاء مفتوحة
وعلى راي هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه من اوحد الرباعي
فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه من وحد الثلاثي فمعناه منفردا بذلك وعلى القول الحامد والذاكر فرده بذلك وعلى الثاني هو منفرد
بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل
في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله ووحده حال وان جعلتها ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده ولم يختلف
المعنى اختلافا مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول معناه على انفراده ان جعلته ظرفا او منفردا بالالهية او منفردا بها على الاختلاف في
تقدير الحال وصاحب الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى والعامل في الحال كائن واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين فنحو قولنا
رايت زيدا افاد ثبات رؤيته ولم يفد شيئا اخر وقولنا رايت زيدا وحده افاد اثبات رؤيته ونفي رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة بعد
ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغالطة ركبها بعض الخلافيين وهي الماء وحده رافع للحدث وكلما هو رافع للحدث فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون
المائع غير الماء رافعا للخبث وحكموا ان هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صغراه وهذه الصغرى بدخول وحده فيها لم تبق موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها

الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك وقد يراد بوحده انه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده بلا خليط رافع عن
اسم الماء رافع للحدث وهو صحيح ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبة ولا ينتفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه وهو ايضا
صحيح ولا ينتج ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد المانع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات ياتي في قولك رايت زيدا وحده
قد يراد به انك رايته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره وان كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح ولهذا لم يذكره النحاة وانما كان مرجوحا
لانه يحوج الى تقدير محذوف تقديره كائنا او يكون وحده حالا في الضمير فيه والعامل في ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه مرجوح
والاول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رايت المصرح به هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رايت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت الرؤية عنه وحده
فلك صيغتان او اكثر احدها ان تاتي باداة النفي مقدمة فتقول ما رايت زيدا وحده فهذه في قوة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة فمعناها
بعد السلب يحصل باحد ثلث طرق احدها رؤيتهما والثاني عدم رؤية احد منهما فلا ترى هذا ولا هذا والثالث رؤية غير زيد وعدم رؤية زيد على كل واحد
من هذه التقادير الثلث يصح ما رايت زيدا وحده لان المنفي رؤيته مقيدة بالوحدة ونفي كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلث كما بيناه هذا اذا قدمت حرف
النفي وشبه هذا في بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل في قولنا ما كل ما يتمنى المرء يدركه وانه سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كليا فقد يدرك
بعض ما يتمناه وكذلك قوله من النوى يلقي المساكين اما اذا اخرت حرف النفي فاخرته عن المبتدا الذي هو الموضوع وقدمته على وحده مع الفعل كقولك زيد لم ار
وحده فهو كالحال المتقدمة يحتمل المعاني الثلاثة كما سبق لان النفي تقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة فقد نفى مركبا فينتفي بانتفاء احد جزئيه كما قال النحاة
حرف بحرف والضابط في ذلك ما ذكرناه وان اخرته عن وحده فقلت زيد وحده لم اره او ما رايته او لا اراه فهذا موضع نظر وتامل والراجح عندي في انه
لم ير وقد راى غيره لانها قضية ظاهرها انها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة التي لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان
الامران لا اشكال فيهما وبهما فارقنا المراد وحده لانه نفي لرؤية مقيدة لا لرؤية مطلقة هذا لا اشكال فيه ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحده هل يقتضي التقييد
يوجب له معنى زيد في ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني وهو انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الرؤية مقصورا على زيد
فمعنى وحده في هذه الصيغة ان زيدا انفرد بعدم الرؤية المطلقة وان غيره مرئي فقد سرى التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به وعليك يا طالب العلم
ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها احدها اطلاق الضرب المنفي كما دل عليه الكلام والثاني تقييد المحكوم عليه الذي دلت
الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الرؤية او نحوهما من الافعال والثالث سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي الوارد على الضرب المطلق
فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ما قلناه ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك انما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة فيكون حاصلا للمحكوم عليه من غير
بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك يتبين ضعف قول الزمخشري وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها ولكن عليها وعلى الفلك لسلم من هذا
الاعتراض فان قلت ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر قلت تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع فقد حط الحمل فيهما او من نزوده بنفي الحمل على غيرهما
وغيرها اما احدهما بقيد الوحدة لمغايرته لمجموعها واما خارج عنهما لا سبيل الى الثاني لقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فتعين الاول
واما كون الحاصر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة بنا الى ذكره لعدم تاثيره فيما نحن فيه فان قلت هل يشبه هذا
الناظر في قوله كل ذلك لم يكن قلت نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وتاخيره ولذلك جعل قوله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم
اصنع مرفوعه لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع ولولا ذلك لنصب كله والله اعلم اخر الكتاب والحمد لله نيل العلا في العطف بلا
ما ليفيد الشيخ تقي الدين السبكي جوابا عن سؤال ساله ولده بهاء الدين احمد بسم الله الرحمن الرحيم سئلت اكرمك الله عن قام نجل لا زيد

هل يصح هذا التركيب وان الشيخ اباحيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وانك رايت سبقه الى ذلك السهيلي في نتائج
الفكر وانه قال لا ان شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وان عندك في ذلك نظرا لامور منها ان البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا
منه قصر الافراد وشرطوا في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين كقولنا زيد كاتب لا شاعر وقلت كيف يجمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ ومنها انه لا يمتنع
رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه بالكلية
ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب
وان كان معناهما متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل فيه زيدا كان تاكيدا وان
اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام انه غيره والتاكيد والالباس منتفيان في قام رجل لا زيد واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد
وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فيمتنع مثل
ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في اسناد لا دعا على ذلك بقوله تعالى من كان
عدوا لله الاية كان جبريل اما معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة تقتضي هذا
ولاي شيء يمنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي مثل
ذلك لا سيما والنفي الاول عام والنفي الثاني خاص فاسود وجائز ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك والجواب
اما الشرط الذي ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام
الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها فيكون الاول اثباتا والثاني نحو قولك جاءني رجل لا امراة وجاءني عالم لا جاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل
لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فان اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير
زيد مررت بزيد لا عمرو لان الاول اثبات والثاني وقد تضمن كلام الابدي هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل الا لتاكيد النفي
واذا ثبت ان لا لا تدخل الا لتاكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب فنفي في قولك قام رجل نفي المراة فدخلت لا للتصريح بما
اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون لتاكيد نفي بل لنفي ابتداء وهي
وان كان يوتى بها لتاسيس النفي فلذلك في نفي يقصد تاكيده بها بخلاف غيرها في ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن والابدي هذا كان اماما في النحو حتى
سمعت الشيخ اباحيان يقول انه سال احد شيوخه عن حد النحو فقال له الابدي يعني انه حسد نحوا وانما قلت هذا لئلا يقع في نفسك انه متاخر وقد يكون اخره
عن السهيلي وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قولك ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل
لا امراة وجاءني زيد لا عمرو فانظر امثلته لم يذكر فيها الا ما فيه الشرط المذكور وقد يعترض على الابدي في قوله انها لا تذكر الا لتاكيد النفي ويجاب بانه
لعل مراده انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختير هنا او لعل مراده انها لا تدخل في اثناء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام
قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما اشبهه والاول احسن وايضا تمثيل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الامالي قال انها تكون عاطفة فتنفي
ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقولك اخرج لا بكر ولقيت اخاك لا اباك ومررت بجميل لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في
امثلته ما يكون الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه الثاني وخطر لي في سبب ذلك امران احدهما ان العطف يقتضي المغايرة بهذه القاعدة تقتضي انه لا بد
في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة لانها المفهوم منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين الاعم والاخص

والعام

والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واذا صح ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل لا زيد
لعدم المغايرة فان اردت بغير زيد جاز لانه انقلبت المسالة عن صورتها وصار كانك قلت جاء رجل غير زيد لا زيد وغير زيد لا يصدق على زيد ومثلنا انما هي
رجل صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كان نفيا
اخر لما تقرر في وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لا رجل وجب ان تقدر لا رجل آخر والاصل في هذا انا نريد ان نحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه
على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل الى الاول كاو فانها تغير
نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق بينها وبين اما وكبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة حكم
اخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما غير زيد وهذا لا يصح
واما الشيء الثاني ان مبنى كلام العرب على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل
فاخبار لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة فارادة حقيقة ال   او يؤيد على كونه لا فائدة فيه ونقول انه متناقض لانك ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد وبالاخبار بقيام
رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم في العاطفة
والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا فهذا هو الذي خطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد
وقولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان اريد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيهما اذا كان يقبح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والا فتعدل
عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض له للاول الا تاكيدا ما دل عليه بالمفهوم
ان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول ولا تعرض له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وان جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان الدلالة هل هي بالمنطوق او بالمفهوم
وفيه بحث والتفصيل الذي وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير   وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امراة ودابة طويل لا غير قصير وان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذا
الوجهان اللذان خطر لي زائدان على ما قاله السهيلي والابدي في مفهوم الخطاب لانه انما ياتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته ربما
على وعلى غيره على ان الذي قالاه ايضا وجه حسن يصير معه العطف في حكم المبين بمعنى الاول في انفراده بذلك الحكم وحده والتصريح بعدم مشاركة الثاني له فيه لكان الا
في حكم كلام آخر مستقل وليس هو المسالة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل الا ان كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين
اللذين خطرا لي انما هي في لفظة لا خاصة لاختصاصها بتاكيد النفي ونفي المستقبل على خلاف فيه وموضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت بكلامين
اولم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تات المسالة ولم يمتنع **واما قول البيانيين** في قصر الموصوف افرادا زيد كاتب لا شاعر فصحيح والفرق
بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم تنافي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتباينين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة
كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالاخر لاستحالة اجتماعهما في شاعر كاتب فانما يجيء نفي الاخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما يفهم
وسياق الكلام فلا يقال لم هذا كيف يجمع كلام البيانيين مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما وقولك في آخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم
وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك ان تتكلم به وقولك كالحيوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين القرافي فانه قال
ذلك مدة وهو غفلة منه او كلام فيه تسمح اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة لهم بالعلوم العقلية ولذلك قاله على ذلك ومثل بالزوجات والاحصان لان الفقيه يتكلم
فيهما وكلها الفاظ متباينة ومعانيها متباينة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيين وعجيب منك كونك غفلت عن هذا وهو
عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والتناطق والنظر في المعقول انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينها والتبعض

والكتابة متباينان والزنا والاحصان متباينان والحيوانية والبياض متباينان وان صدقا على ذات ثالثة فانظر الى التباين في عدم التلازم فصحيح ولم يلتزم
الثاني فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام كاتب شاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتبا ليس فيه على شاعر يدخل في ان
معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين بينهما واحد فترى احد الثوبين يصدق على الاخر
فالفقيه والنحوي العرف يريد ان يثاب بهذه الحقائق ومعرفتها واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستقل التشبيه
من العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا الشكل اورده كلام اولا على جهة الاحتمال لانه يكون زيدا وان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد
بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ابهام الاول وتعيين الثاني ويحصل الثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب فصح مع حقيقة العطف بخلاف
قولك قام رجل لا زيد لم يحصل به قط فائدة ولا مقصود زايد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة
بدون العطف فيظهر ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما تعدل الى الاطناب بمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود فيظهر
امتناعه ولا يعدل الى الجملتين مما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف مع ما قدر اليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب على قولك ان اريد غير
كان عطفا وقولك ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب عملا اشرنا اليه من الفائدة في الاول وفي الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة
والالتباس ينتفي بالقرينة والفائدة حاصلة مع القراين في قام رجل يريد زيد وليست حاصلة في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك وان كان
معناهما متعاكسين صحيح وهو لا ينفك ولا يتراك وقولك اي فرق قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق واما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل
قام الناس لا زيد فالذي اقول في هذا انه ان اريد بالناس غير زيد جاز وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء
فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع
اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بل لا قرينة العطف يحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص في الموضعين جائز
فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بها ذلك افترقا لان الاستثناء من العام جائز
ومن المطلق غير جائز وفي ذهني في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت للاستثناء صح
ذلك وظهر الفرق والا فهما سواء في الامتناع عند العطف وارادة العموم بلا اشكال وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى ياتي قرينة تدل على ارادة الخصوص واما
قام الناس وزيد فجوازه ظاهر مما قدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادة الواو ارادة الخصوص بالاول او ارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه
مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكاني بك تعترض علي في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة فاعلم ان الاصل في المغايرة انها حاصلة
بين الجزء والكل وبين العام والخاص وبين المتباينين واهل الكلام فسروا الغيرين باللذين يمكن انفكاك احدهما عن الاخر وفسروا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه
ان صفات الله تعالى ليست غيره ولانها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لنا في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة يحصل فائدة وعطف الخاص على
العام وان نادى عموم الاول انما حصلت به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتغيره كالاخبار به مرتين من اعظم الفوائد فيجوز فلذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة
فمنعته وقد استعملت في كلامي هذا وكاني بك لان الناس يستعملونه ولا ادري هل جا في كلام العرب اولا الا ان في الحديث كاني به فان صح فهو دليل الجواز وفي
كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم كانك بالدنيا لم تكن ان الكاف للخطاب والبا زايدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولذلك منعه في كاني بك كذا لم يكن حكى (?)
على خاطري من كتاب العسكريات عن ابي علي الفارسي وكان صاحبنا احمد بن الطاراني (?) شابا نشا وبرع في النحو (?) في هذا انه او فتى في مجالسه على كلام في جمعه
كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل لا يجيز في لان وفيه طول واما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام لان العطف على ملك كبير

لانه

لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم واما ما نقله الوالد اذا حمل الرسل على البشر وعطف على الجملة الكريمة فالتمسك بجعل
الرسل على البشر ان صح لذلك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعا فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجملة مع كونه عطفا على الاول دون ما بعده وهو
غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذي هو منهم ظاهرا وذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام
وان قدرت العطف على الجملة الا انا لا نعني بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه يقتضي تخصيصه او لا واما قولك ولاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو
ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدل عليه صريحا وتاكيد المفهوم والمنطوق في الاول النفي والثاني الثبوت
عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي لما قيل انه يلزم نفيه مرتين وقولك ان النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس مثل
جا زيد لا عمرو ولما ذكرناه ان النفي في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق فما الفرق في ذلك الباب وقولك فاسوا دعتا ان يكون مثل
ما قام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف فيه ولا زيد ليس بلا بل بالواو وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وعليه في قولنا ما قام الناس لا زيد اكثر من خاص
بعد عام هذا ما قدر الله لي من كتابي جوابا للوالد قال لي والدي بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه الا فيحقق بجوابه والله اعلم تمت بعون الله تعالى الحلو والثنا

في اعراب غير ناظرين اناه تاليف قاضي القضاة تقي الدين ابو الحسن السبكي الشافعي بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
لكم الى طعام غير ناظرين اناه الذي نختاره في اعرابها ان قوله ان يؤذن لكم الى طعام حال ويكون معناه مصحوبين والبا مقدرة مع ان تقديره بان او مصاحبا
وقوله غير ناظرين اناه حال بعد حال والعامل فيهما الفعل المفرغ في لا تدخلوا ويجوز تعدد الحال وجوز الشيخ ابو حيان ان يكون البا للسببية ولم يقدر الزمخشري
حرفا اصلا بل قال ان يؤذن في معنى الظرف اي وقت ان يؤذن واورد عليه ابو حيان بان ان المصدرية لا تكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح
اجيئك صياح الديك اي وقت صياح الديك ولا تقول ان يصيح فحصل خلاف في ان يؤذن ظرف او حال فان جعلناها ظرفا كما قال الزمخشري فقد قال
ان غير ناظرين حال من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثنا مفرغ من الاحوال كانه قال لا تدخلوا في حال من الاحوال الا مصحوبين غير ناظرين على قولنا او وقت ان يؤذن لكم غير
ناظرين على قول الزمخشري وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من يؤذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه يصير حالا مقدرة ولانهم لا يصيرون منهيين عن الانتظار بل يكون
ذلك قيدا في الاذن وليس المعنى على ذلك على انهم نهوا ان لا يدخلوا الا باذن ونهوا اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين اناه فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه
يؤذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شي لكنه زاد وقال وقع الاستثنا على الوقت والحال معا كانه قيل لا تدخلوا بيوت النبي
الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون استثنا شيين وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة او جمهورهم والظاهر ان الزمخشري
ما قال ذلك الا تفسير معنى وقد قدر اداتين وهو من جهة بيان المعنى وقول من جهة الصناعة لان الاستثنا المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر
المتعلق بالظرف والحال مكانه قال لا تدخلوا الا دخولا موصوفا بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فان العامل الفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل
هذا الاعراب هو الذي نختاره في مثل قوله وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم فالجار والمجرور ليسا مستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف
كما تقول ما قمت الا يوم الجمعة ضاحكا امام الامير في داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة وهو من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها مجموعها من الفعل الذي
تضمنه الفعل المنفي وهذا احسن من ان تقدر اختلفوا بغيا بينهم لانه ح لا يفيد الحصر وعلى ما قلنا يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ما جاءهم العلم فهو حصر في
شيين ولكن بالطريق الذي قلنا لا انه استثنا شيين بل شيء واحد صادق على شيين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثنا على الوقت والحال
معا صحيح وان كان المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فيخلص (?) عما اورد عليه من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان
وقد اورد عليه ابو حيان في قوله انها حال في لا تدخلوا ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثنا الا المستثنى والمستثنى منه او صفة المستثنى وانما الاخفش

والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يتخرج ما قاله الزمخشري وهذا لا يراد عليه لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال غير ناظرين بعد اداة الاستثناء على
مذهب الاخفش والكسائي وانما مراده انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في قولك ما دخلت الا غير ناظر فلا يرد على الزمخشري الا استثناء
شيئين وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان بما اذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما الا بعطف اما اذا كان
عاملا فيهما بغير عطف فيتوجه كالفعل ولان الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء فكذا بعده واختار ابو حيان في اعراب الاية ان يكون التقدير فادخلوا غير ناظرين كما في قوله
بالبينات والزبر اي ارسلناهم والتقدير في تلك الاية قوي لاجل البعد والفصل واما هنا فيحتمل هو وما قلناه فان قلت قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون
عطف شيئان هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه قلت قال ابن مالك في التسهيل لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان وتوهم ذلك في بدل
فعل مضمر ابدا لان خلافا لقوم قال ابو حيان ان من النحويين من اجاز ذلك فذهب الى اجازة ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال
ومنع الاخفش والفارسي واختلفا في اصلاحها وتصحيحها فتصحيحها عند الاخفش بان يقدم على الا المرفوع الذي بعدها فيقول ما اخذ احد زيد الا درهما وما ضرب القوم
بعضهم الا بعضا قال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك ان حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي بان تزيد فيها منصوبا قبل
الا فتقول ما اخذ احد شيئا الا زيد درهما وما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا قال ابو حيان ولم ندر تخريج هذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك البدل
فيهما كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا البدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على ان يجعل احدهما بدلا والثاني
معمولا لعامل مضمر فيكون الا زيد بدلا من احد والا بعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بفعل مضمر كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه
يعود لقوله ابدا لان فيكون ذلك خلافا في التخريج لا خلافا في صحة التركيب والخلاف كما ذكرنا موجود في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تصحيح الاخفش
ولا تصحيح الفارسي هذا كلام ابو حيان [بياض في اصله] وحاصله ان في صحة هذا التركيب خلافا فالاخفش والفارسي يمنعانه وغيرهما يجوزه والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان
وابن مالك يقول احدهما بدل والاخر معمول عامل مضمر وليس في هؤلاء من يقول انهما مستثنيان باداة واحدة ولا نقل ابو حيان ذلك عن احد فقوله في صدر كلامه ان من النحويين
من اجازه محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء فليس في كلام ابو حيان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف وصحح ابن
مالك بانه كما لا يقع بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك يجوز في قولنا ضرب زيد عمرا وبشر
خالدا وضرب زيد عمرا وابسوط وبشر عمرا والجريدة وقال ان المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبه الا بحرف العطف وابن مالك جعل ذلك علة المنع وفي هذا
التعجب نظر لان ابن مالك اخذ المسالة مطلقة في هذا المثال وفي غيره وقال لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الا زيدا
وما قام الا خالد وما اشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل واحدا ففي مثل هذا يمتنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد
والشيخ في شرح التسهيل مثل قول المصنف بغير عطف قام القوم الا زيدا وعمرا وهو صحيح ومثله دون عطف باعطيت الناس الا عمرا الدنانير وكانه اراد التمثيل بما
هو محل نظر والا فالمثال الذي قدمناه هو من جهة الامثلة ولا ريبة في امتناع قولك قام القوم الا زيدا عمرا ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل يقول
اعطيت الناس الدنانير الا عمرا قال فان قلت ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا واردت الاستثناء لم يجز وان اردت البدل جاز فابدلت عمرا من احد
ودانقا من درهم كانك قلت ما اعطيت الا عمرا دانقا قلت وقد رايت كلام ابن السراج في الاصول كذلك قال الشيخ ابو حيان وهذا التقرير الذي قرره في
البدل وهو ما اعطيت الا عمرا دانقا لا يؤدي الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس بسبيل انما انصب عليهما اعطيت انهما مفعولا
المفردة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا واحدهما جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل في المستثنى الواقع
بعد الا فهو متوقف على وساطتها الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعربهما بدلين فاسقط البدلين وما كان التقدير ما ذكره ابن السراج

قالوا بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل ذلك فيما قام احد الا زيد الا عمرو انه لا يجوز فيهما لانه لا يجوز ان يكون للفعل واحد فاعلان مختلفان
يرتفعان به بغير حرف عطف فالبدل ان يسقط احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف
لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المراة اخوك هند لم يجز قال والسماع على خلاف مذهب الزجاج وهو انه يجوز بدل اسمين من اسمين قال
الشاعر فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض ابت عيدانه ان تكسرا ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بالا فيبقى نحو ما
اخذ احد زيد بلا وقد يجاب عن ابن السراج بان الذي لا بد من اقترانه بالا هو البدل الذي يراد به الاستثناء اما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل من فقدت
الا عليه لفظا وهي في الحكم منا خوة وحاصله انه يلزم الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزم الفصل بين والاول لدخول الا عليه البدل مما قبلها وقال الشيخ تعقب ابن مالك
بكلام طويل لم نرده ولم يتلخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصر بين وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل
في قوله او اثبت المفعول بعد نفي فلا بد من تقديم نوعي في كقولك ما ضرب زيد الا عمرا فهذا انما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو
خاصة اي لا مضروب له سوى عمرو فلو كان له مضروب اخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى قال فان قيل ما المانع ان يقال
فيها ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيه تقديم المفعول على الفاعل قلت لا يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في قولك ما ضرب الا زيد عمرا وان
ما ضرب احد الا زيد عمرا وكان الحصر فيهما معا والغرض الحصر في احدهما فيخرج الكلام بذلك الى معنى اخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسالة الاولى متعذر لبقائها
بلا فاعل او لما يقدم مقام الفاعل لان التقدير ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بغير فاعل وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين
فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس فيها تصريح بنقل خلاف وقد رايت كلام شخص من العجم يقال له الحديثي شرح كلامه ونقل كلام
هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم ببيان ان زيدا في قولنا ما ضرب الا عمرا زيد وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا يمتنع ان يكونا معمولين لضرب
الملفوظ ولم يتعرض المص في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال المص في امالي الكافية لا يقع المستثنى المفرغ في تقدير تمام فلو استعملوا بعد الا شيئين لوجب ان
يكون قبلهما تمامات فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان تقول لا تمام لهما او لهما تماما او لاحدهما دون الاخر الاول يخالف الباب والثاني يؤدي
الى امر خارج عن القياس من غير ثبت ولو جاز ذلك في الاثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد فلذلك حكموا
بان الاستثناء المفرغ انما يكون الواحد ويتاول ما جاء على ما يوهم غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فنحن نجوز ذلك لا على
انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول كان سائلا سال عن من ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا قال الحديثي ولقائل ان يختار الثالث ويقول العام
لا يقدر الا الذي يلي الا منهما فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ الا لغيره والمستثنى المفرغ هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة
لا يتم بما ذكره في الامالي ايضا بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستانفة لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل الا
فيما بعدها الا ان الا بمثابة ما والا في صورة مدعى عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى المنفي على اصله وفيما بعد الا المفرغ وهو المستثنى المفرغ تحقيقا
او تقديرا نحو ما جاءني احد الا زيد على البدل وفيما بعد المقدم على المستثنى منه والمتوسط بينه وبين صفته الا فيما قبل العامل بعد الا في الصور للكثرة
وقوعها نحو ما قام الا زيد وما قام الا زيد وما جاء الا زيد القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا والا عمرا
زيد لانه ان كان ثابتين فهو ممتنع وان كان المستثنى مما يلي الا دون الاخر يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد منه قدر له عامل
فتقديره ما ضرب الا عمرا ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال في فصل القصر ولك ان تقول في الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفي الثاني
ما ضرب الا زيد عمرا فتقدم وتاخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال لان القصر المقصود

على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو وقال الحديثي على
صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان اثبت بورده في الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه معمولا لعامل مقدر كما
ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلا بد من بيانه لينظر فيه فان قال قائل فهل يجوز التقديم في انما قلت لا يجوز
قطعا في انما وانما يجوز فيما والا لان ما والا اصل في القصر ولان التقديم فيما والا غير ملبس كذا قاله صاحب المفتاح وقال الحديثي امتناع التقديم في انما
يقتضي امتناعه فيما والا اجرى باب الحصر على سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الاسلام اوحد المجتهدين وقد تاملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله
احد احد الا زيد عمرا او قولك ان الحصر فيهما معا والسابق الى الفهم منه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم اجده لذلك وانما معناه لا ضارب الا
لا الا عمرا فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره وانما
المعنى نفي الضاربية مطلقا في غير زيد ونفي المضروبية مطلقا عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الا من زيد على عمرو فهذا انحصار مطلقا بلا اشكال
ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شي خاص وهو ضرب زيد لعمرو فبقي ما عداه على النفي كما ذكرناه في الاية الكريمة وفي الاية الاخرى الذي ينبغي فيها الا
لا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا بل هو منفي فينتفي مطلقا الا وقد جاءني
الكريم الله تذكر فيه انك قوله تعالى غير ناظرين اناه ان النحاة اختلفوا في امرين احدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائما وهذه
هي التي اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعتراض ان الزمخشري جعل الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا فالاستثناء في الحقيقة فلم يقع بعد الا
المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى به ولا مستثنى منه وقد اصبت فيهما قلت لكن الشيخ
عذره على ظاهر كلام الزمخشري لما قال الزحال من لا تدخلوا ولم يتامل الشيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لامكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين الا ان يؤذن
لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروطا بالاذن واما ناظرين فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر الحال فلو اراد هذا كان ما يراد
متجها من جهة النحو ثم قلت اكمل الله الثاني وكانك اوردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة فيهما وذكرت استثناء الشيئين بشيئين وقد قدمت اني لم اظفر
بصريح نقل في المسالة والذي يظهر انه لا يجوز بلا اخلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لها الفعل واحد لا يتعدى الى اكثر من واحد كذلك لا يكون
ولا من مستثنى منها باداة واحدة لانها كقولك استثني المتعدي الى واحد فكما لا يجوز في الحرف بطريق الاولى وكذلك اتفقوا على ذلك وعلم بتكلف في
باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهو جدير بالمنع والمانع من قول النحو ما اعطيت احد شيئا الا عمرا دانقا وانما ينبغي مع ذلك في مثل
الا عمرا وزيدا اذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد اما اذا طلبهما بجهتين فلم يتمنع ولم يذكر ابن مالك حجة الا الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز
ما ضرب زيد عمرا وبكر خالدا فظاهرا فنظيره ما اعطيت احد شيئا الا زيدا دانقا ورجح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب
انشاء الله وقولك ان الاية نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله اعلم تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه رايت في بعض المجاميع من كلام
ابي محمد عبد الله بن بري على قول الشاعر في وصف دينار * واصفر من ضرب دار الملوك * تلوح على وجهه جعفرا * المختصر في يلوح وهو ابين احد بيانها نعاني الغرا
وهي الرواية الصحيحة بما بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بلوح وتلوح بمعنى ترى وتبصر تقول لحت الشي اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه
ولا تعسف في اعرابه واما الرواية الاخرى وهي المشهورة يلوح بالياء وفيها اشكال فمن النحاة من قال انه منصوب باضمار فعل تقديره اقصد واجعفر ومنهم
من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى لان الشي اذا لاح لك فقد رايته وفي هذا المجموع سال الامام ابو محمد بن بري
تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة كيف يكون نحلة والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق يستحقه المراة

انفاقا لا على وجه التبرع فاجابه بانه لما كانت المراة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها مجانا
فسمي نحلة كذا ذكره ايضا وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبلنا للاولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى قال اني اريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين على ان تاجرني
ثماني حجج ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمي نحلة مسالة ذكر في جمع حاجة من كلام ابن بري قال سالت وفقك الله تعالى لما يرضيه وجعلك ممن
يتبع الحق ويانس به عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم بن علي الحريري في كتاب درة الغواص ان لفظة حوائج مما توهم في استعماله الخواص وسالت ان امن لك العليل الصحيح
من غير اسهاب ولا تطويل وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية مع سلوك طريق النحو والهداية ومن اعجب ما يحكى ويذكر واغرب ما يكتب ويسطر انه ذكر انه لم يجد لهذه
هذه اللفظة شاهدا ولا لبس فيها بيتا واحدا بل انشد لبديع الزمان بيتا نسبه الى الغلط فيه والعجز عن اصلاحه وتلافيه وهو قوله فيا بيت العنكبوت
دفع اذا لم يقض في الحوائج حتى كانه لم يمر بسمعه الخبر المنقول عن سيد البشر ابو البتول حين قال بلى ان لله عبادا استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان وهذا الخبر
ذكره القضاعي في شهاب في الباب الرابع من ابوابه وذكر ايضا قوله ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وذكر الهروي في كتاب الغريبين قوله عليه السلام اطلبوا الحوائج
الى حسان الوجوه وقوله اياكم والاوتاد قالوا يا رسول الله وما الاوتاد فقال هو الرجل يكون منكم امرا فياتيه المسكين والارملة فيقول لهم مكانكم حتى
انظر في حوائجكم ويانيه الغني فيقول عجلوا قضاء حاجته وذكر ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله قال التمسوا الحوائج على الفرس
الكميت الادرم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى فهذا ما جاء من الشواهد النبوية وروته الثقات من الرواة المرضية على صحة هذه اللفظة واما ما جاء من ذلك في اشعار
العرب فكثير من ذلك ما انشده ابو زيد وهو قول ابي سلمة المحاربي * ثممت حوائجي ووذات بشرا * فبئس معرس الركب السغاب * وانشد ايضا اللواحق مادرت
القلص النواجي * مستعجلات بذي الحوائج * وقال الشماخ تقطع بيننا الحاجات الا حوائج يعتسفن مع الجري * وقال الاعشى الناس حول قبابه اهل الحوائج والمطل
وقال الفرزدق * ولي ببلاد السند عند امرها * حوائج جمات وعندي ثوابها * وانشد ابو عمرو بن العلاء * من يعدم ما يفرق بيننا * حوائج من القلح مال ولا بخل
وانشد ابن الاعرابي * عن عفة على الوجه للفاقة * واخو الحوائج وجهه مبذول * وانشد ايضا * فان اصبح تحاسيني همومي * ونفسي في حوائجها انتشار
وانشد الفراء * نهار المرء امثل حين يقضي * حوائجه من الليل الطويل * وقال ابن خالويه * خليلي ان قام الهوى فاقعدا به * لعنا نقضي من حوائج ما * وقال
بن قحافة * حتى اذا ما قضت الحوائجا * وملات حلابها الخلانجا * وقال الخويلد ان بنا الا داحيا لحاجة * ولا بانات في قضاء الحوائج * وقال ابن هرمة
رايت ذوي الحوائج ادعوا * فاتوك قصر النوك طروقا * فقد وجب بعض هذا سقوط قول المحال القدحين وجب الحجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانا انبع
ذلك باقوال العلماء ليزداد القول في ذلك ايضاحا وبيانا وقال الخليل في كتاب العين في فصل راح يقال يوم راح وكبش ضاف على التخفيف من رايح وضايف بطرح
الهمزة كما قال الهذلي وهي ادماء سارها اي سايرها وكما خففوا الحاجة من الحايجة الا تراهم جمعوها على حوائج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة حوائج في
في كلام العرب فان حاجة محذوفة من حايجة وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتاب اللمع وحكى المهلبي عن ابن دريد انه قال حاجة وحايجة وحوجا
والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم من يعدم البيت فذكر ابن السكيت في كتابه المعروف بالالفاظ قريبا من اخره باب الحوائج يقال في جمع حاجة
حاجات وحاج وحوج وحوائج وقال سيبويه فيما جاء فيها تفعل واستفعل بمعنى يقال تنجز فلان حوائجه واستنجز حوائجه وذهب قوم من اهل اللغة الى انه جمع
ان يكون جمع حوجا وقياسها حوائج من صحاري ثم قدمت اليا على الجيم فصارت حوايج والمقلوب في كلام العرب كثير وشاهد حوجا قول ابي قيس بن رفاعة من كان في نفس
حوجا يطلبها عندي فاني له رهن باصحار والعرب تقول بدت حوائجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما تقول ابن السكيت انهم كانوا يقضون حوائجهم في البنا
والراحات وانما غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال الحاجة مثل فارة وحارة لا يجمع على فواعل
فقطع بذلك على انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرياشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وانما هو شي كان يعرض له من غير بحث والنظر

وهذا هو الاشبه لان مثله لا يجهل ذلك لانه كان موجودا في كلام النبي وكلام غيره من العرب الفصحاء وذكره سيبويه في كتابه ان قيل انه رجع عنه واستحضرها وكان
القاسم بن علي الحريري لم يتبرا الا من القول الاول المحكي عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك النظر والتسديد واعرض عن مذهب التسليم والتقليد لكان
الى الاقرب البه من حبل الوريد اخر المسئلة **وفي فوايد الشيخ** جمال الدين بن هشام مسئلة سالت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا بكرا ولا
وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة والجواب ان بينهما فرقا ينبني على قاعدة وهي ان الاسمين
المتفقي الاعراب المتوسط بينهما واو العطف تارة يتعين كونهما معا طفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقديره مع الثاني ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز
الامران فالاول نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح وعمرو واصطلح زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وهذا ان زيد وعمرو وذلك لان الاختصام والاصطلاح والتبيين
والمبتدا الدال على المتعدد متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد والثاني نحو قامت هند وزيد وقوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم وقوله تعالى اذهب انت وربك
واخواتها اسكن انت وزوجك الجنة لتخلفه نحو ولا انت فرده ونحوها يتعين فيها اضمار العامل اي ولا ياخذه نوم وليذهب ربك وليذهب اخوك وليسكن زوجك
التقدير ولا تخلفه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر والفعل المضارع ذي النون في الاسم الظاهر او الضمير المنفصل واسناد
الفعل المؤنث الى الاسم المذكر وكذلك قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر وزججن الحواجب والعيونا وقول الاخر علفتها تبنا وماء باردا اي
منقلدا سيفا ورمحا اي والفوا الايمان او واجتنوا الايمان وكحلن العيونا وسقيتها ماء وحاملا رمحا ومن ذلك قولهم ما جاءني زيد ولا عمرو اي ولا جاءني عمرو
لان حرف النفي لا يدخل على المفردات لان الذي ينفى انما هو النسبة وكذلك القول في حرف الاستفهام اذا قيل اجاءك زيد او عمرو ثم يحتمل الواو وتقديره او جاءك
فان قلت ما ذكرته في الباقي منتقض بقولهم حسبك الاثار وما ذكرته في الاستفهام منتقض بقوله تعالى اونا المبعوثون قال الزمخشري قلت اما هذا الاعراب فمردود والصواب
ان ابا وك مبتدا وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره المبعوثون كما انها في قراءة من سكن الواو وكذلك واما المثال المذكور فاصله حسب ابائك فلذلك يدخلوا على
ومن ثم سماها النحويون معتمدا اي داخلة في موضع ليس لها بالاصالة قال فان قلت لم يقولون ما جاءني زيد ولا عمرو حتى احتيج الى اضمار العامل قلت انما يقولونه اذا ارادوا
الدلالة على نفي الفعل عن كل منهما بصفتي الاجتماع والافتراق اذ لو لم يكرر والثاني احتمل ارادة نفي اجتماعهما او نفي كل منهما فان قلت فهلا اجاز وافي الاستفهام هل
جاءك زيد وهل عمرو اذا ارادوا التنصيص على الاستفهام عن مجي كل منهما ودفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجي في وقت قلت لئلا يقع اداة الصدر حشوا قلت ان
فقد العامل وفقد صار ذوا الصدر صدرا قلت نعم لكن لكن يبقى صورة اللفظ قبيحة اذ الاداة داخلة في اللفظ في حشو الكلام وهم معتنون باصلاح الالفاظ كما يعتنون
باصلاح المعاني والثالث نحو قام زيد وعمرو فان قلت فهل نص احد على الجواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكرار الباقي قلت اما مسالة تكرار الباقي
فقد اوضحت بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيها واما ما اخرت فيه الوجهين فلا سبيل الى دفع الامكان فيه على اني قد وقفت في كلام جماعة على ذلك قال بعض
المحققين اعلم ان الواو ومرتان جامعة للاسمين في عامل واحد ونائبة مناب النسب حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة قام هذان ومضمر بعدها العامل ويبتنى عليها
مسائل احدها قام زيد وعمرو وهند بتانيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول دون الثاني لانا نقول على الاول عليه الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان
الاسمين لم يجتمعا الثانية اشترك زيد وعمرو الثالثة زيد قام عمرو وابوه وهاتان جائزتان على التقدير الاول دون الثاني والرابعة النفي فتقول على الاول
ما قام زيد وعمرو فلا يفيد النفي كما تقول ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمرو فيفيده كما تقول ما قام زيد ولا قام عمرو انتهى وهو كلام حسن بديع
وقد اعده ابو حيان في الارتشاف وهو كالمنكر له للطفه وغرابته وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم
الخيرة من امرهم فان قلت كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول ما جاءني من رجل ولا امراة الا كان من شانه كذا وكذا قلت نعم لكنهما وقعا تحت النفي فعما كل مؤمن ومؤمنة
فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى وقد استشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان الضمير لكونهما موضوعا للجمع يكون على

تقول زيد وعمرو اكرمتهما ويمتنع اكرمته واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه وان الضمير بعد او لكن بها موضوعة لاحد الشيئين والاشياء يكون على حسب
احد المتعاطفين تقول زيدا وعمرا اكرمته ولا تقول اكرمتهما واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلما راى هذا المعترض هذه القاعدة اشكل عليه
قول الزمخشري كان من حق الضمير ان يوحد لان العطف فيهما بالواو وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره ان الكلام مع الباقي جملتان لا جملة والواو انما تكون
للجمع اذا عطفت مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان يقوم ويقعد واجازوا هذان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما
كالكلمة الواحدة المثناة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين وقال سيبويه رحمه الله اذا قيل رايت زيدا وعمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رايت
زيدا وعمرا وان كنت قد رايت بكل منهما على حدة قلت ما رايت زيدا ولا رايت عمرا وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل فاوجب تكرار الثاني
عنده وقد بينا ان تكرار الثاني كاف لانه مستلزم تقدير الفعل اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الحالف الثاني فهي ايمان لما بينا من ان تكرار لا يؤذن بتكرار
العامل وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بمنزلة قوله والله لا كلمت زيدا ولا كلمت عمرا ولا كلمت بكرا وهذه ايمان قطعا يجب في كل منها
كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى التصريح والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا الامرين لا اثر له واذا لم يكرر
النافي فالكلام محتمل لليمين والايمان بناء على تقدير الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا
مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى ولا النور بعد قوله سبحانه وتعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور لانه خلاف الظاهر نعم ان قصد المتكلم
بقوله والله لا كلمت زيدا وعمرا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا معنى لا كلمت زيدا
وعمرا الذي لم يضمر فيه الفعل وقد لا زائدة فيمين واحدة لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر اللفظ وقد
يقال بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تزاد اذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقرينة قوله تعالى وما يستوي فان الاستواء لا يعقل منسوبا الى واحد وكذلك
قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع من نفيه كان مثبتا له فاما المثال
المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لا فيه الا نافية والله اعلم **ومن فوايده** اعلم ان الكلام في انما في موطنين احدهما اللفظي والاخر معنوي اما اللفظي
فمن جهة بساطتها او تركيبها واما المعنوي فمن جهة افادتها الحصر او عدم افادتها له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر واستدل لهذا بامور احدها فهم
اهل اللسان ذلك كما نقل من فهم الصحابة رضي الله عنهم من انما الماء من الماء ومن فهم ابن عباس في انما الربا في النسيئة مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها
مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة قد يحتمل الاعتراض بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد اوجه المنع لامر اكون ذلك الوجه اظهر وابعد
عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه فهم فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايرادهم الدليل المقتضي فتحريم
ربا الفاضل ان يكونوا مسلمين له دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس فهم الحصر وادعاه وهم لم ينفوه ولم يثبتوه فتجيء مسئلة ما اذا قال البعض وسكت البعض الباقون
وهل ذلك حجة او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه الدليل الثاني معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي وقولهم معاملة ما والا في
لا ان ذلك خاص بما وذلك في قوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فهذا كقوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا فاما قول بعض المتاخرين انما
امرت ان اعبد وانما اشكو ونحو ذلك من الايات ان الضمير محصور ولم ينفصل فلم يتشاغل به ولو صح خرج نحو وانما يدافع عن احسابهم انا عن ذلك وصار كالمذكور
وكان مردودة لمخالفته للاستعمال الدليل الثالث ان ان للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما
والاخر الى غيره لتصحيح اجتماعهما لا جائز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل
ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين الا ان التاكيد

لا للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيدا ليس بقائم فتجدها انما دخلت لتاكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما ينفى مثلها فى قولك انما
زيد قائم لا نافية الدليل الرابع ان ان للتاكيد وما حرف زايد للتاكيد فلما احدث الحكم من بين ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قال السكاكى ولتضمن
لانه لازم لمن فى قولك ان زيدا القائم لا ان ان واللام معا للتاكيد ثم انك تقول احلف بالله ان زيدا القائم فيجتمع بين ثلث مؤكدات القسم وان واللام ولا
يفيد هذا الحصر باتفاق واستدل من قال انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم فلو كان معناها المؤمنون الا الذين
اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عن من لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملين
الايمان ولا شك ان من لا يجل قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز اجيب بانه يجب المصير اليه جمعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذى
قدمنا على افادتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد الا المسبوقة بالنفى ولهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووى اجماع النحويين
والاصوليين على افادتها الحصر ذكره فى شرح مسلم وهو غريب فهذا ما يتعلق باثبات الامر الثانى المعنوى واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل انما ان وما وان
من انما هى التى كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما وانما هى الحرف التالى التحويلية فى قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلثة امور يدل عليها عندى امران احدهما
انهم لم يختلفوا فى ليتما ولعلما ولكنما وكانما فى ذلك يعنى فى تركيبها من ما غير نافية فلتكن انما كذلك فان قيل هذه غير التى يدخل عليها ما الكافة وان
انما على قسمين فهذه دعوى ما لا يثبت ولا يقوم عليه دليل وايضا فباى شئ تعرف انها العامل بين انما هذه وانما تلك وايضا فلم نقل احد ان انما على قسمين
مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذى لا محيد عنه لمن فيه ادنى انصاف فان قيل معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفى يدل على ان ما نافية
قد لا يدل غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشئ حكمه حكم شئ آخر وان لم يكن من كتابه ولا من شئ يشبهه وانما الامر فى ذلك ان العرب تستعمل انما بعد
الحرفين فى مواطن الحصر وخصوها بذلك فشاركتها ما والا فى الحكم لانهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها لا لان ما من انما نافية كما
انه ليس فى ذلك اجلان انما ماخوذة من الا ثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لاقوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف
القول بانها نافية الا لبعض المتاخرين والله اعلم ومن فوايده مسئلة لما كان الابتداء اخذا فى التحريك لم يكن المبدو به الا متحركا ولما كان الانتهاء اخذا
فى السكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا كل ذلك للمناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم من ابيات الحماسة اقول حين ارى كعبا ولحيته لا بارك الله فى بضع
وستين من السنين تملاها بلا حسب ولا حيا ولا عقل ولا دين قوله وستين يحتمل وجهين احدهما ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون مجعولة كانها لام الكلمة
على حد قوله اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف والثانى ان يكون معربا بالياء ويكون النون زايدة لفظا وحكما عن مقدرها الثبوت وتكون الفردة
الى ان اتى بالحركة على ما يقتضيه اصل التقاء الساكنين وهذا اكثر كقوله وقد جاوزت حد الاربعين وناكون اذ عانقت آخرين ورجح ابو الفتح بن جنى هذا الوجه على الاول
بقوله من السنين وبيان ذلك انه تميز منصوب فجعله لا بارك الله فى بضع وستين سنة فلما اتى به على مقتضى القياس الاصلى وهو ذكر لفظا من وجمع سنة
فكذا حكم على قوله وستين انه جاء به على مقتضى القياس فى حركته وهى الكسرة قلت ويتجه امر آخر وهو ان الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف فى باب
سنة وعضة وقلما اعنى ما حذفت لامه واما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله اعلم ومن فوايده الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق
والتحضيض طلب بانزعاج وعنف ومن فوايده مسئلة قال ابو الفتح قلت لابى على اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا فى ذلك فرقا محصلا والذى عندى فى ذلك ان عرفت معناها
العلم من غير جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا فى عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون
بسيماهم والسيما انما تدرك بالحواس وبالمشاعر وكذلك قوله عرفها لهم اى طيب رايحتها لهم فالعرف هو الرايحة والرايحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله

وودت عكانى قبيلة تضو الى عريتهم تنوسم ثلث لما فيجوز ان يقول عرفت ما كان ضده فى اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده فى اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت
العلم المعاقبة عبارة الانكار تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارة الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا فرق بينهما صحيحا انكرت بمعنى
جهلت لان الانكار قد يصاحب العلم والجهل لا يصاحب العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يقبح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون فى القلب فقط والانكار
يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبى كان مجازا وكون الانكار باللسان اولا يدل على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم ونقلت
الشيخ ركن الدين بن قديدة انتصر وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلوته على سيدنا محمد وآله
قال الفقير الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه ولجميع المؤمنين هذا فصل فى الشروط التى بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل فى
ذلك فوجدناه منحصرا فى ثمانية شروط شرطين فى العامل وشرطين فى المعمول وشرطين بينهما فاما الشرطان اللذان فى العامل فاحدهما ان لا يكون من نوع الحروف فلا
تنازع فى نحو ان لم تفعل ولا فى نحو قول الشاعر وكانّ وكانّ اعناقها مشددات فى قرن خلافا لبعضهم الثانى ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض
فيه فلا تنازع فى وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا لان طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان ولا فى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين لان
المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير وعموم لعموم البعثة كذا قالوا ولك ان تقول لا يمتنع التنازع فيهما اما فى الاولى فعلى جعل ظلما وعلوا مفعولا لهما فى
موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجحدوا بها ظالمين متعلين واستيقنوها وحالهم هذه واما فى الثانية فلان عموم البعثة لا ينفى تخصيص عشيرتك
الاقربين وقد قال كثير من المفسرين فى قل لعبادى ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة تشريف وبنوا على هذا صحة الجزم فى قوله يقيموا او يقولوا ونحو ذلك
فى جواب الشرط المقدر بعد الامر قيل لان المراد المخلصون فيصح ان يكون التقدير ان تقل لهم يقيموا او يقولوا ما يلزم عليه التخلف فى خبر الصادق اذ تخلف من القول
هذا التقدير ان تقل لهم يقيموا او يقولوا ما يلزم عليه من التخلف فى خبر الصادق اذ تخلف من القول لهم على هذا التقدير جم غفير لا يحصى والمثال الجيد فيما نحن فيه قول
انشده الفارسى عدينا فى غد ما شئت انا نحب ولو مطلت الواعدينا فلا تنازع بين نحب ومطلت فى الواعدين لان المطل الموعود لا الواعد فالواعدين مفعول
لا غير واما الشرطان اللذان فى المعمول فاحدهما ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين مطول ومعنى فى قوله وعزة ممطول معنى غريمها لا انهاج خبران لعزة اذ
اعمل احدهما فى الغريم اعطى الآخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين بالمخبر عنه الآخر انه لو قيل بالتقدير على اعمال الاول
وعزة ممطول غريم وعلى اعمال الثانى الى قولك وعزة ممطول غريمها معنى غريم فاذا ثبت ان التنازع فى هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان هذا البيت مبتداء
مؤخر وما قبله خبران له يتحملان ضميره والجملة خبر الاول هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله بن مالك واقول جوز التنازع فى هذا النحو جماعة منهم ابو بكر بن طاهر
فى طرة الايضاح وابو الحسن الباذش فى حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسى وهو لازم لجماعة منهم الاستاذ ابو على الشلوبين لانهم اجازوا فى قول الله سبحانه
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور كون من موصولة مخبرا عنه بان ذلك لمن عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى المصدر المفهوم من فعل الصلة المضاف
الى ضمير فاى ان صبره وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة الى المصدر المقدر ارتباطه بالمبتدا بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدا فى نحو ولباس التقوى ذلك خير
يلزمهم فى مسئلتنا الارتباط بالضمير العايد على الغريم لانه مرتبط بضمير المبتدا بل تجويز هذا فى مسئلتنا اقيس من تجويزه فى الاية الكريمة لوجهين احدهما ان الضمير صريح والاول
فى باب الربط فلا بعد فى ان يكون التوسع فيه اكثر والثانى ان باب التنازع تجوزوا فيه فى الاضمار فاعادوا الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة نحو ضربونى وضربت قومك واعادوا
فيه الضمير مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربنى وضربت قومك على معنى ضربنى من ثم ولم يجوزوا ذلك فى باب المبتدا الا ترى انه لا يجوز صاحبها فى الدار
الزيدان قام بمعنى قام من ثم واذا انتفى ذلك ظهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا يمنع تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون
المعمول سببيا تعميم فاسد لانهم اسندوا المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا فى كل سببى نقول التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بفا السببية او بواو

العطف وهما مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد من جهة المعنى لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانهما سبب ومسبب والواو في العرب
للجمع ولهذا جاز الاكتفاء بضمير واحد في نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وقال الله جل كلامه الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقال الشاعر وانسان عيني
نارة فتبدو احيانا وامررت برجل كريم ينوك وابنه فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع في نحو وعزه مطول المعنى غريبها حيث لا فاء سببية ولا واو
ان يمتنع في عزة مطول ومعنى غريبها او عزة مطول فمعنى غريبها ثم اذا لم يكن معنى مبتدأ الخبر فلا يمتنع وان وجد السببي مثاله قبل العامل من خبر زيد فتقول قام وقعد
يمنع التنازع فيه لاحد وانما استجوانه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الربط الثاني ان لا يكون
تنازع فيما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير مناف فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان تقول
ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا
والا انت لم يثبت الاضمار في احدهما اذا اعلمت الآخر لا بل اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت الا
فعلت الا انت وتغيير ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له
والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما
الى اخلاء عامله في الايجاب لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الا المعمول لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلافه واذا
امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصل ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد من الاول لفظا
بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اي وان من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن به وما منا احد
الا له مقام وذهب بعضهم الى انه نحو ذلك من باب التنازع ولم يرتض لما شرحنا ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقتضى ظاهر كلامه انه
في اثناء الباب فنحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع وذكر ابن
في المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا وقال في توجيه ذلك لان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في نحو زيد ضربت واكرمت
علي ابن مالك بان هذا منه تقريب بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لانا قلنا اذا تنازع العاملان لا يمكن ثبات وله لذا لا يرد تقال
هذا انما ذكره علام من اول الامر بصورة التنازع الا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع ثم ان هذا
وقد ذكر من شروط التنازع تاخر المعمول وقام الدليل على انه لا يتاتى ولا يتصور في غيره وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو فان قلت ان الحجة التي احتج بها ابو حيان
ان التنازع لا يتاتى في المضمر انما يستمر في المضمر المتصل واما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت قد مضى ان ذلك انما يحمل على
كما شرحنا واما الشرط الذي بينها فتقدم العاملين وتاخر المعمول قال ابن مالك واتمام بيان التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتاخر
يمثل ما يشتغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلا من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح للعمل في لفظه واعمال
في ظاهره والاخر في ضميره انتهى بنصه واقول هذا انما يمشي في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يمشي فنحو زيدا ضربت واكرمت ونحو زيد مررت واشتغلت
تعليل امتناع التنازع في المتقدم مطلقا بل يشترط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون الفريقان في ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى
ولذا لم يمتنع تنازع العاملين واقربهما الى المعمول لذا لا يمتنع تنازع العاملين مع لا متوسطا بينهما كقولك ان تجد زيدا تؤدب هذه المسألة ينبغي ان يكون اعمال
فيها ارجح عند الجميع لتساويهما في القرب فيفضل الاول بالسبق وان اعمال الثاني يقتضي الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل
فقد نقل ابو حيان التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل بالمؤمنين رؤوف رحيم قال وان الاكثرون على منعه وذكر ابن هشام الخضراوي في شرح

الايضاح على ابي علي انه اجاز في قوله بهما نصب افغاما ببارق يشيم ان يكون افغاما ظرفا ليشيم وببارق مفعولا به منصوبا بيشيم ايضا ومن فائدة لان الكلام غير ايجاب
لتقدم الشرط ومفعول نصب محذوف اي بهما نصبه والهاء عائدة على البارق او الافق قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون انتهى والنحي
اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا عليه ليظهر المراد وهاتان شاهدتان بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهير بابن القويع
عني بان كل علم نصوص وقياس قد كشفت الاشياء بالكشف حتى ظهرت لي فليس فيها القياس وعرفت الرجال بالعلم ما عرف العلم بالرجال الناس هذه الابيات
كتبت بخطه ورايت بعد هذه الابيات بخطه هذا الكلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع في المتقدم والمتاخر وذلك لانه انما يتحقق تنازع العاملين
للمعمول مع تاخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كزيدا ضربت واكرمت فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذه قبل مجي الثاني لانه طالب له من جهة المعنى ولم يجد معارضا فاذا
جاء الثاني لم يكن له ان يبطل الاثر انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة النحويين لاما
ابن مالك انتهت المسألة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا انتهى بنصه **قال**
ابن النحاس اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الاول استيما واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا ولو اعمل الاول لقيل تعالوا
الى رسول الله ومثله في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدى بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى واما باقي الآي فلا صراحة فيها وقولهم لو اعمل الاول
الثاني لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا المسألة واذا لم يجب لم يكن معا فالمنع انتهى ما قاله رحمه الله الان ثمانيا في هذا العلم ذكروا ان الاخبار وان لم يخل عن شكل
يلزم اجماع القراء السبعة على غير الافصح قوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعا يقتضي عدم التنازع في الحال قال ابن معط في شرح الجزولية وتقول في الحال ان تزورني
آتك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا يضمر وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهب القوم وعلى الاول سرت وذهب فيه القوم و
على الثاني ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول ان تضربه بكرا ضربا شديدا او في كتاب اصلاح الغلط لابن قتيبة قال قرات على ثعلب قول الشاعر فرطن فلا رد
وانقضى ولكن تعوضن ان يقال عديم قال ما معنى تعوضن ثم قال المعنى ان الحاسدين يعني المرأة انه صحف هذا البيت وذكر انه سمعه في اصحابه هكذا فان يكن صحيفا
كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف بعلامات لميت فقال له فرطن يعني المدامع فلا رد لما فات يعني في الموت ولكن تعوضن الصبر عن مصيبتك ولا تكثر
فيقال عديم قال ابن قتيبة وهذا المعنى اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك على ابي اسحق الزجاج فاستحسنه من التنازع له
شروط الاول ان تتقدم عاملان فاكثر ولا يقع بين المتاخرين هكذا اطلق المتاخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعلة قاصرة وشرط هذا العامل
عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب التعجب جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك قال لكن اشترط اعمال
كقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب زيدا باعقل لا باحسن لئلا يلزم فصل ما لا يجوز فصله وكذلك احسن به واعقل بزيد باعمال الثاني ولا يعمل الاول فتقول
بزيد للفصل ويجوز على اصل الفراء احسن واعقل بزيد على ان اصله احسن ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني
بهم وابصر الا ان الاستدلال بالاول على الثاني اكثر والثالث ان لا يكون حرفا قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد
على اعمال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى زيد خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى الثالث عند بعض النحويين ايضا وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر من
واحد الرابع ان لا يكون احد العاملين مؤكدا فلا تنازع في اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس الخامس ان يكون متاخرا عنهما اسما او اكثر هو مطلوب لكل
فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع السادس ان يكون المعمول قابلا من مقتضيات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام
كلا من العاملين قد اخذ مقتضاه والسابع ان بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما الثامن ان لا يكون في المعمول سببيا فلا تنازع في وعزه مطول
غريبها اذا لم يجعل مبتدأ وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت في احدهما ضمير الابوه خلا الجزء من الرابط والابتداء الضمير فيحتاج لتفسير بين احدهما مضاف

والآخر مضاف إليه وذلك باطل لامتناع إضافة المضمر فبطل كون تمييزها مرفوعا على غير الابتداء والتاسع أن لا يكون المعمول مضمرا وشرط ذلك ابن الحاجب
وشرحه معروف والعاشر هو الشرط الأول مسائل الطوالع لمن صدق رسول الله وآمن به وأحب طاعته ورغب فيها وأراد الخروج به واستطاعه وقدر عليه
وذهل عنه وخاف عذاب الله وأشفق منه ورجى ثوابه وطمع فيه فهذه أفعال ستة متحدة المعنى وهي مختلفة بالتعدي واللزوم فدل على أن الفعل المتعدي
لا يتميز في غيره بالمعنى ثم طاق تذكر حال رفع الليالي مع الأيام في خلو والنوم تحت وفاق الهم والقلق أحرى وأجدر من أن يقال عذال التي التمست الغنى من كثرة فوق
قالوا رضيت بذا قلت القنوع غنى ليس الغنى كثرة الأموال والورق رضيت بالله في عسري وفي يسري فلست أسلك إلا أوضح الطرق في طلب فلم أدرك بوجهي فليتني فقدت
ولم أبلغ الذي بعد سائب فقد تنازع أربعة عوامل معمولا واحدا وهو الذي أمل قال الشيخ جمال الدين بن هشام الجمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين
ثلاثة وتنازع بين أربعة فقد تنازع طلبت ولم أدرك في بوجهي وقد تنازعا ولم أبلغ في الذي وقد تنازع الثلاثة وفقدت في الطرف فهذه اتفاقية عرفية انتهى في
ولم معمولا واحدا وهو الذي نظر إلى المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ ره قال الشيخ جمال الدين بن هشام ره بسم الله الرحمن الرحيم وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا فإني لما وقفت على كتاب شذا في أحكام كذا لأبي حيان ره رأيته لم يزد على أن تتبع أقوالا وأوردها وجمع عبارات وعددها
فلم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها ولا بين ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها ولا نبه على ما أجمع عليه أرباب هذه الأقوال واتفقوا ولا ما اختلفوا
فيه وافترقوا فوا أسفاه أن الناظر في ذلك لا يحصل بعد الكد والتعب إلا على الاضطراب والصعب فاستخرت الله في وضع تأليف مهذب أبين فيه ما أجمل وأستثني في
تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل وسميته فوح الشذا بمسألة كذا وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعم المعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وينحصر في

فصول **الفصل الأول** في ضبط موارد استعمالها اعلم أن لكذا استعمالين أحدهما أن تستعمل كل من جزئيها على أصله فيراد بالكاف التشبيه وبذا الإشارة
ولا يراد بمجموعها الكناية عن شيء فهذه بمنزلة ما غير فيه وذلك كقولك رأيت زيدا فقيرا أو عمرا كذا وقول الشاعر وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أنس ويكون
اسم الإشارة في هذا النوع باقيا على معناه ويصح أن يتبعه حرف التنبيه وأن يليه كاف الخطاب ولام البعد ألا ترى أنك لو قلت في المثال ورأيت عمرا هكذا أو كذلك
وكذلك ولو قلت في البيت وأسلمني الزمان هكذا كان مستقيما إلا أن حرف التنبيه يتقدم على الكاف كما بينا وإنما القاعدة تقدمه مع سائر حروف الجر نحو
كقولك بهذا ولهذا إلا في هذا الموضع خاصة قال أبو الطيب ذي المعالي فليعلون من تعالى هكذا هكذا وإلا فلا لا والثاني أن يخرج كل من الجزئين عن أصله ويستعمل
المجموع كناية وهذه على ضربين أحدهما أن يكون كناية عن غير عدد كقولك مررت بدار كذا واعتقادي في هذه أنها إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره وإنما تكون من كلام
المخبر عنه الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح فلا يقول أحد ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا بل يقول بالدار الفلانية ويقول في نخبر عن فلان قال
مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا وذلك لشأن أغرى التجوز والغرض وما جاء في حديث الحساب أعاذنا الله من سوء فيه ليذكر بيوم كذا فعلت فيه كذا وكذا وقول
من قال أما تذكر كذا وكذا وصح أنها الكناية فيه من كلام من حكى عن غيره ألا ترى أنهم حكوا النزقيل لبعض الجواليط وجاء والوكالة السائل كأنا لم يعلم مراده ولم يفصح بالتعيين
ودعوى أن المسؤول علم ما كنى عنه على خلاف الأصل والظاهر وغلط جماعة فجعلوا من هذا القسم قوله وأسلمني الزمان كذا والحق أن ذلك البيت من الكناية في شيء وقد مضى تقرير
الثاني وهو الغالب أن يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين أحدهما الكاف والظاهر أنها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه القسم الأقسام
الكاف ركبوها مع أن في كأن نحو قولك كأن زيدا أسد والثاني ذا التي للإشارة ركبوها مع حب في حبذا ومع ما في ماذا استعملت في أحد التقادير ولا يحكم على ذا لكنها
في موضع جر ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء لأنا ليس فيها معنى التشبيه وإنه كان باقيا بعد التركيب في كأن لأنه لا معنى له هنا فلا وجه لتكلف ادعاء أن التركيب
يزيل معنى المفردين فيحدث مجموعها معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نصب أو جر بحسب العوامل الداخلة عليه بما يدل على أن الأمر كذلك أمور أحدها
أن ذا لا تؤنث لتأنيث تمييزها القول له عندي كذا وكذا أمة ولا تقول كذه وكذه والثاني أنها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نفسه الثالث أنهم قالوا أن كذا وكذا

مالك برفع المال ذكره أبو الحسن في المسائل الرابع أنهم قالوا حسبي بكذا فأدخلوا عليها الجار ذكره أبو الحسن أيضا والخامس أنهم يقولون كذا وكذا درهما مع أنهم لم يركبون
ثلاثة أشياء فالظاهر أن بعضه غير ركب ولولا أن كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسغ ذلك وقد ذهب جماعة من النحويين إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما غير تركيب
ثم اختلفوا على أقوال أحدها أن الكاف حرف تشبيه وأن معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل وصريح قول الصفار بيان الأول أن سيبويه قال صارت ذا بمنزلة
التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له كالعدد درهما فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به وإنما نحو الكاف التشبيه فيصير هو وما بعدها بمنزلة شيء واحد انتهى وبيان الثاني أن الصفار قال
ردا على من يجوز كذا درهم بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف في الإشارة وقد زال وأجاب بأن المتكلم لا بد أن يقدر في نفسه علة ما هو
عدد مثل هذا العدد الثاني أن الكاف اسم بمنزلة مثل قال ابن أبي الربيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك في مثله رجلا قال والأصل أن يقال حيث يكون هنالك
مثال البيت بما عندك في العدد فالأصل له عندي مثل ذا في العدد ثم جيء بحل تفسير المثل كما قالوا أمثالك عالما الثالث أنها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قال أبو طالب
العبدي قال الكاف في نحو قولك له عندي كذا درهما اسم في موضع رفع بالابتداء ثم اعترض على نفسه بأن أبا علي ذكر أن الكاف إنما تكون اسما بشرطين أحدهما أن يكون ذلك في
في الشعر والثاني أن يتعين الموضع وكذلك كما في قول الأعشى أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل أراد مثل الطعن لأن الكلام شعر
وينتهي فعل لا بد له من فاعل فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا إنما جاءت كالمركبة مع ذا بدليل أن الواو قد سقط فتركبت مع مثلها فإذا كان
كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعة بالابتداء والرابع أنها محتملة للحرفية والاسمية قال أبو البقاء في شرح الإيضاح قال إذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في
موضع الصفة لمبتدأ محذوف أي شيء كالعدد أو الكاف اسم مبتدأ كمثل قال فإذا جعلت الكاف حرفا لم تحتج إلى أن يتعلق بشيء ولأن التركيب غير حكمها كما في كأن فإنها قبل
أن يتقدم كانت متعلقة بمحذوف وهي الآن غير متعلقة بشيء الخامس أن الكاف حرف تجوز زائد وهو قول ابن عصفور قال لا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف زائدة
كزيادتها في قولهم فلان كذي الهيئة أي وعلى الهيئة إلا أنها زائدة لازمة كلزوم ما في إذ ما وذا مجرورة بالجار الزائد كما مر أو أي بالكاف الزائدة في قوله وكاين
من قرية الأولى أن معناها الكون كم ولا يفي فيها معنى تشبيه وإذا ثبت أنها زائدة لم تكن متعلقة بشيء فليس ما قاله بلازم لأنا لا نسلم أن عدم معنى التشبيه هنا للزيادة الكاف
بل لما ذكرنا من تركيبها وإنها صارت بالمجموع بالتركيب معنى آخر وقد أقمنا الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وإن كانت كدعوى الزيادة في أنها خلاف الأصل الكلمة قريب
فمحا اعتبارها أولى **الفصل الثاني** في كيفية اللفظ بها وتمييزها أما اللفظ بها فالمسموع في الكناية بها عن غير عدد الإفراد والعطف نحو مررت بمكان كذا
وبمكان كذا وكذا وفي المكنى بها عن عدد العطف لا غير وكذا مثل بها سيبويه والأخفش والأئمة قال الشاعر عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد
ومن صرح بأنهم لم يقولوا كذا درهما بتمييزها ولا كذا كذا درهما ابن خروف وقد ذكر ابن مالك أن في ذلك مسموع ولكنه قليل وسيأتي نقل كلامه بعد وأما اللفظ بتمييزها
ففيه ثلاثة أقوال أحدها أنه منصوب أبدا وهذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين أحدهما أنه المسموع كقوله كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والثاني القياس وذلك من وجوه
أحدها أن الخفض إما بالكاف على أنها حرف جر أو على أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا ولا سبيل إلى شيء من ذلك لأن ذا معمولة للكاف وحروف الجر لا تخفض شيئين ولا
لبقاء مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز في نحو ما في السماء موضع راحة سحابا وأسماء الإشارة لا تضاف لأنها ملازمة للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة أن تضاف النكرة إلى المعرفة لا العكس
والثاني أن الكاف لما دخلت على ذا وصارتا كناية عن العدد صارا كذا بمنزلة زيد إذا سمي به ويزيد إذا سمي به لا يجوز إضافته لأنه محكي
والثالث أن الكلمة أشبهت بالتركيب أحد عشر وأخواته وذلك لا يضاف كما أهل الطول فكذلك هذا القول الثاني أنه جائز الخفض بشرط أن لا يكون تكرار ولا عطف
فتقول كذا درهم وله الثوب ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد
هذا القياس وقال ابن إياز يجوز الجر من وجهين أحدهما أن كذا أجري مجرى كم الخبرية والثاني أن الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة بمعنى المضاف المجموع لا الاسم
والمجرور وإنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة والثالث أنه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ أيضا لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس فإن كذا عكسه كذا درهما من باب

الا من باب بطل بيننا **الفصل الثالث** في اعرابها والذي يظهر انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا وكذا درهما فان قيل بالتركيب
كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف متعلق به والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف ولو وقع موقع ما يعمل نحو كل يوم لك ثوب وان قيل بالتركيب فان قيل الكاف
في المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي له عندي عدد كذا وكذا درهما وقال ركن الدين الاستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب الغالب في تمييز كذا
ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملوة في قولك له ملوة عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على انه بمنزلة مائة ومائتين وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهما
خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وكذا حال كذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان يكون مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان والخبر عندي ظرف له انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع
والجر **الفصل الرابع** في بيان معناها عند النحويين وفيه اقوال احدها لابن مالك وهو انها الكناية عن كم الخبرية وتابعه علي ابن الشمس في شرح خلاصة
قولها هذا انها لا يكنى بها عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل الثاني انها للعدد مطلقا قليلا كان او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف
نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم في الاشياء
كم وهو كناية للعدد سار فيه بمنزلة التنوين وقال الخليل كانهم قالوا له كالعدد درهما الثالث انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا درهم
الثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهما فتكون للاحد عشر فما فوقها الى التسعة عشر وكذا درهما فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا وكذا
فتكون لاحد وعشرين وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للمائة وللالف وما فوقها فانا اقر من كلام فيه كذا الزمنا
وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة وحلفنا في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله الرابع ان الاكثر قالوا الا في مسئلتي الاضافة
ممتنعا المائة فما فوقها من التعليل فان اردت العدد القليل والمائة والالف وما فوقها قلت كذا من الدراهم ويقيد عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل
والالف لان في انما تدخل على العدد المجموع المعرف فيقول عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من الدراهم ولا عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والاخفش ولذلك
وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والزجاج على القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك لان الخلاف انما هو
المخفوض نحو كذا درهم وكذا دراهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون في كلام ابن الخباز في شرح الايضاح ما هو ابلغ من هذا فانه قال ذهب معظم النحو
واصحاب الرأي الى ان من قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانه اول عدد لم يعطف عليه لم يفصل التمييز فحمل على اول عدد حاله كذلك فان جرت
فقد حمله النحويون واصحاب الرأي على ما انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء كذا مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين الخامس ان الاكثر
الكوفيون في كذا كذا درهما وفي كذا درهم خاصة قال الاستاذ ابو بكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه اليه
الاستفهام وهي بمنزلة الاحد عشر واخواتها وليس هذا بشيء لانها اشبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انها في الاستفهام كما ان في كم للاستفهام
بمنزلة الاحد عشر ولا يختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبدا ملكت فيصح الواحد فما فوقه واما قول سيبويه والمحققين فوجهه انها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة
فكما انك لو قلت كم كم عبدا ملكت او كم وكم عبد الملك او غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهه في العدد الصريح فكذا كذا واما قول الكوفيين ومن وافقهم
احدها انه قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة وذكر ابن اباذ ان ابن جني ذكر في تعليقه ان ابا الفتح سال ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر
وكذا كذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة قال وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو
النحو انما كذا بمنزلة عدد منون والوجه الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا دراهم الا في الاشياء
ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معنا فقال ابن مالك في التسهيل فقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو
وورد هذين من خلافهم والمثبت مقدم على النافي ولكن لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه اعتبر الى الكناية

من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه والثالث انه سمع مكان كذا وكذا وجه وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه والرابع ان
العدد المبهم للعدد الصريح في طريقه في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما لك وتسقط الواو في
جميع الاعداد في كل من هذه الصور الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم بالجر عما قدمنا واجيب بانه خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال واجاب الصفار
المتكلم بكذا الابهام بقدر في نفسه عددا وهو تقول له عدد مثل هذا اي مثل هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء التركيب وان معنى التشبيه
وهو بعيد جدا واما قول ابي بكر فحجته انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا بدل كذا ولم يسمع مثل مررت بمكان كذا وكذا فلما كان ذلك ردا بنا على العدد
جاريا مجرى ما يوافقه من الاعداد وليس هذا بشيء وقد يجوز كذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع لغة ابن افرد فانه لم يسمع في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ
واما قول المبرد والاخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه الاسنا في قول سيبويه وان قولنا انهما مبهم معناه ان قولنا كذا كذا مبهم في الاحد عشر
التسعة عشر وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذا يقولون في الباقي **الفصل الخامس** فيما يلزم بها عند الفقهاء وقد اختلف المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام
احمد ففي المجرور ما معناه انه اذا اقر بكذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيها او مرفوعا لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال
درهمان وقيل بدرهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض قيل يفسره بدون الدرهم قال المص وهذا كله عندي اذا كان
العربية فان لم يعرفها لزمه درهم في الجميع اما مذهب الامام الشافعي فالقياس عندهم على انه يلزمه مع العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان
افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جره ونقل المزني منه في كذا كذا درهما انه يلزمه درهمان وكذا ابو يوسف في مسئلة العطف والنصب واما مذهب الامام مالك ففي الجواهر
شاس ما معناه اذا قيل له علي كذا فهو كالشيء فلو قيل كذا درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا درهما لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون
سحنون ما اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه وان كان تقول القول قول المقر مع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا دينارا او درهما
وعلى الاول يجعل نصف الاحد والعشرين دينارا ونصفها دراهم واما مذهب الامام ابي حنيفة انه يلزمه في العطف احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم **مسئلة**
في التعجب من املاء ابي بكر بن الانباري تقول ما احسن عبد الله ما رفع بما في احسن ونصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما احسن عبد الله فما لا موضع لها
جحد ونصبت عبد الله بفعل وفعله ما احسن وتقول في الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها والتأويل اي شيء فيه احسن اعينه او انفه وتقول اذا
نفسك في التعجب ما احسني فما رفع بما في احسني والنون والياء موضعها نصب على التعجب وتقول في الذم اذا رددت الى نفسك ما احسنت فما جحد لا موضع لها والتاء
بفعلها وفعلها ما احسن فتقول في الاستفهام ما احسني فما رفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض باضافة احسن اليها فان قلت ما ابوك ما احسن او ما ابا
احسن كان محالا لانه لا ينصب على التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف في تقدمه وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما اصل الى نصب الاب اضمرت له
ها يعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه قال الفراء لا اجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على الهاء ولا اضمر الهاء الا مع سنن اشباع كلام
واي ونعم وبئس وتقول عبد الله ما احسنه ترفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فترفع ما في احسن والهاء موضعها نصب على التعجب وتقول عبد الله ما احسن
الكسائي قال لما لم اصل الى نصب الاول اضمرت له هاء فرفعته بها والفراء يجيلها قال ليس ههنا دليل على الهاء فتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه برفع عبد الله
بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا لانك تضمر الهاء التي المخفوض الخفض ولان المضاف والمضاف اليه
كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن رفع عبد الله بما في احسن وما جحد لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله
تسقط ما في التعجب قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن بعبد الله رجلا واذا ثنيت قلت يا زيدان احسن بعبد الله تعالى رجلين وبا
احسن بعبد الله تعالى وتنصب رجالا على التفسير واحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس من المخاطب انما معنى احسن به ما احسنه فالله

اسمع بهم وابصر معناه والله اعلم ما اسمعهم وابصرهم وتقول كان عبد الله قائما فاذا اخبرت عنه قلت ما اكون عبد الله قائما فان قرعت عنه اي اكون واسم كان مضمر فيها
عبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان فان لم ترد بهما او تعجب قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبد الله قائمين واكون بعبد الله قياما واحسن بعبد الله رجلا قال
لم اصرح برفع اسم ادخلت الباء الدالة على المطلوب ما هو وناويت عبد الله حتى ظالم يصل الى رفع جئت بالباء الدالة على المطلوب ما هو واذا املت ظننت عبد الله قائما
فاردت ان تتعجب ما قلت ما اظنني بعبد الله قائما فان قال اسقط ما وتعجب قلت اظنني بعبد الله قائما آخر ما كان بخط ابن الجراح مما طبع من بين ابي اسحق ابرهيم
بن السري الزجاج وابي العباس احمد بن يحيى في مواضع انكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام سنخرج في كتاب النزه والابتهاج الشنطا اخبرنا الشيخ ابو بكر
المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي قراءة عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقر به في شوال في سنة تسعين واربعمائة قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد
الدهقان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بها فيما كتب الينا ابو الحسن علي بن محمد الشمشاطي من الموصل
قال قال ابو اسحق ابرهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد املا اشياء من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى
الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي بعض ما املاه هذا
فرأيته لا يطوع لسانا بعيا فقلت له انه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رايك فيه يعيبه عندك فقال ما رايته الا الكن متعلقا فقال ابو موسى والله ان صاحبكم
الكن متعلقا يعني سيبويه فاحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة
فاتيته فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذيك الماء من ذاك الجر فخرجت من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا لا يصح من الفراء وانت غير مامون في
الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف يقول هذا من يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم في العربية وهذا يعجز عن ادراكه كثير من الفصحاء
فضلا عن النطق به قال ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشى حرف يخفض ما بعده كما يخفض حتى وفيها معنى
الاستثناء قلت هذا هكذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التأنيث الى الكلمة قال والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد قلت كل جيد قال
الله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا وقرئ ويعمل صالحا وقال عز وجل ومنهم من يستمعون اليك فذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر
اليك فذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الاثنين كان اجود لان كلا هذا جيد فاما نحن فلا نذكر حروف الفراء كان
خطاه فيه اكثر من ان يعد ولكن هذا انت عملت كتاب الفصيح للمبتدي المتعلم وهو عشرون ورقة اخطات في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم
قلت عرق النسا وهذا خطا انما يقال النسا ولا يقال عرق النسا كما لا يقال عرق الابجل ولا عرق الاكحل قال امرؤ القيس فانشب اظفاره في النسا فقلت هبلت
الا تبصر وقلت حلمت في النوم احلم حلما وحلما والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى والذين لم يبلغوا الحلم منكم واذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع
الاسم موضع المصدر الا ترى انك تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسبانا والحسب المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابلغ الحساب اليك وقدت الحساب اليك لم يجز
تريد بلغ الحساب وقلت رجل عزب وامراة عزبة وهذا خطا انما يقال رجل عزب وامراة عزب لانه مصدر توصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما يقال رجل
خصم وامراة خصم وقد اثبت بابا من هذا النوع في الكتاب وافردت هذا منه قال الشاعر يا من يدل عزبا على عزب وقلت كسرى بكسر الكاف وهذا خطا
فانما هو كسرى والدليل على ذلك انا واياكم لا نختلف في ان النسب الى كسرى كسروي بفتح الكاف وهذا ليس مما تغيره ياء النسب لبعده منها الا ترى انك تقول
في معزى قلت معزوي والى درهم درهمي ولا تقول معزوي ولا ادهمي وقلت وعدت الرجل خيرا وشرا فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته بكذا فقولك بكذا
نقض لما اصلت لانك قلت بكذا وقولك بكذا كناية عن الشر والصواب ان تقول فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته وقلت وهم المطوعة وانما هم المطوعة
الطاء كما قال الله تعالى الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا قراءة عليك وقراءة غيري وانا حاضر اسمع

مرارا وقلت هو لشده وقيته كما قلت لقيته والباب فيهما واحد لانه انما يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثي اذا اردت المرة الواحدة لم تختلف تقول ضربته ضربة
وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين احد من النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما فتقول هو حسن الجلسة
والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك وقلت اسنمة البلد ورواه الاصمعي بضم الهمزة اسنمة فقال ما رواه ابن الاعرابي واصحابنا الا اسنمة فقلت قد علمت انت ان الاصمعي
اضبط لما يحكي واوثق فيما يروي وقلت اذا عز اخوك فهن والكلام فهن وهو من هان يهين اذا لان ومنه قيل هين لين لان الهون من الهوان
والعرب لا تامر بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب ومعنى عز ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وانما هو من قولك عز الشيء اذا اشتد
اذ صعب اخوك واشتد فذل له من الذل ولا معنى للذل هاهنا كما تقول اذا صعب اخوك فلن له قال فاقرئ عليه كتاب الفصيح بعدة تلك على ما بلغني ثم بلغني
سهو ذلك فانكر كتاب الفصيح ان يكون له تمت والحمد لله رب العالمين انتصار ابي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني لابي العباس ثعلب فيما انتقد عليه ابو اسحق
الزجاج قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني اما قول ثعلب عرق النسا فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في قوله
تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه لحوم الابل والبانها قال فقال علي عليه السلام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وكل من فسر
القرآن ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النسا فلم يجترئ ثعلب ان يترك لفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وياخذ بقول الشاعر فانشب اظفاره في النسا واما قوله في حلمت
حلما وحلما فقد غلطت انه اقام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغبا ورغبا وحلم حلما وحلما وهذا انما ياتي في الاسم قبل المصدر مثل
مثل النقص والعلم تقول علمت علما وفي فلان علم فالعلم مصدر واسم واما احتجاجه بقوله تعالى لم يبلغوا الحلم منكم فهذه حجة عليه لانه اراد المصدر ههنا
اي لم يبلغوا الاحلام واما قوله الحسبان ولم يقل الحسب فخطا فاحش فان العرب قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون اعطيته عطاء في موضع اعطاء
يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا يشبه الكفاية حسبك اي كفاك
واما قوله في رجل عزب وامراة عزب انه مصدر لا تدخله الهاء فخطا عظيم لان العزب اسم وصفة بمنزلة العازب قال ابن احمر حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها
قرن بان الوحش والعزبا وسمي العزب عزبا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي اراد بات عازبا والاخرى كلاب الصيد جمع ضرو
على ان العزب اسم فاعل انك تجمعه فيقال قوم عزاب والمراة عزبة قد ذكره ابو عبيد في المصنف كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب البعيد في المسافة و
العزب البعيد من النكاح ويقال امراة عزبة عزبة غير ان ثعلبا اختار اللغة الفصحى واما تشبيهه بخصم فخطا بان لان الخصم والعدل والرضى والدنف والقمن و
الصوم والفطر وما شاكل ذلك فانجرى عند العرب كالمصدر لا يثنى ولا يجمع في اللغة الفصحى قال الله تعالى هؤلاء ضيفي وقد يقال اضياف وضيوف وامراة ضيفة
وقال ذو الرمة علي البوادر عن محرم كانه مسي يلوي غرب العرب هاهنا المفرد وقد قالت العرب امراة مجو وجمعة وعاشق وعاشقة وغلام وغلامة ورجل
ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة وهذا لا يحصى كثرة فلا ادري لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد في المصنف كما حكاه ثعلب واما قوله ان الا
كسرى بالفتح لان النسب اليه كسروي فخطا عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسرو بفتح الخاء وليس في كلام العرب اسم آخره
واو قبلها ضمة فعربته العرب الفاظا فمن فتح او كسر فقد اصاب والكسر اجود لان فعلى اشبه بالاسم المفرد مثل الشعرى وذكرى فلما كان كسرى رجلا واحدا رده
الى الفاظهم ولو قالوا كسرى اشبه الجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه انفتح فقالوا كسروي لان الكسر مع ياء النسب مستثقل الا ترى انهم يقولون في تغلب تغلبي وليس
كالنسب الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه الكسر والفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى فيجتمعا في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله وحدثنا ابن دريد
عن ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في كتاب ما تلحن فيه العامة ان كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر افصح واما قوله
الشر فاذا لم يذكر الشر قلت اوعدته بكذا وزعم انه نقض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدته خيرا وشرا لان الله تعالى قال النار وعدها الله الذين

كمن وافقه في الشرف قال عز وجل واذ يعدكم الله احدى الطائفتين هذا في الخير واذا لم تذكر الشر قلت اوعدته على الاطلاق في الخير فاذا قرنتها ووصلتها جاز استعمالها
جميعا في الخير والشر كما تقول وعدته خيرا وشرا واجمع الجميع انك اذا قلت اوعدته بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا ما وعدني في السجن والاداهم رجلي
ورجلي شثنة المناسم وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيدة والاصمعي اوعدته بالشر لا غير مع الباء واما قوله لتغلبن في الفصيح هم المطوعة بالتخفيف وانما هم
المطوعة بالتشديد وان تغلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال ما قلت الا بالتخفيف فهذه مكابرة العيان والحجة على هذا ساقطة واما قوله انشده وزنته وانما
يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا خطأ لانه قد جاء بالكسر والفتح والضم حدثنا ابن مجاهد عن السمري عن الفراء ان العرب تقول حججت حجة واحدة بالكسر
ورأيته رؤية واحدة بالضم وسائر كلام العرب بالفتح وما جاء بالكسر عدته عدة ووزنت زنة واما الاسم فيجيء على فعلة ولكل وجه اسم ولو كان مصدرا
لقيل جهة فاما الهيئة والحال فبالكسر احسن ركبة وجلسة وعمة واختيار الكوفيين ولد فلان لرشدة ورشدة وجيئة واختيار البصريين الفتح واما عند
فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسر مع الياء والتشديد واما قوله هي اسم بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين
عندهم ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واوسع واما قوله اذا عز اخوك فهن فهو بضم الهاء وهذا مثل سائر في كلام العرب اشهر من قرص الابلق
الابلق وكذلك رواه كل من الف كتابا ابو عبيدة في الحلة الثانية وابو عبيد في الامالي والمفضل الضبي ولم يأخذ انما ذهب اليه الزجاج لانه كان العلم
باللغة فقولهم اذا عز اخوك فهن ليس من الهوان لان هن من هان يهين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة المؤمنين
الذين يمشون على الارض هونا معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا عز اخوك واشتط فلن قلت وان قال الشاعر وبسطها الفراء
اني اذا عز ابن عمك تهونا ولا يكون الامر من يهون الا هن وهذا الشعر لابن احمر الباهلي ورواه الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا يعلم خلافا في
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين وسلم قال ابن الشجري في املاء بهذه على من الموصل ثمان مسائل الاولى والسؤال عن الراجع الى القتال
خبرا في قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب وعن معنى البيت الثانية السؤال عن قول الله تعالى قل ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله
لم يجمع الضمير الذي هو الثاني في ارأيتكم ولم يثن في ارأيتكما الثالثة السؤال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن الرابعة السؤال عن وجه رفع الشر ونصب
نصب الماء ونعم في قول الشاعر فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي الخامسة السؤال عن من بن نصغر اي شيء هو السادسة السؤال عن
العلة الموجبة لفتح التاء في ارأيتكم وهو يخاطب جماعة السابعة السؤال عن العامل في اذا من قول الشاعر وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست برائح
ما هو الثامنة السؤال عن تبيين اعراب قول ابي علي اخطب ما يكون الامير قائما واكثر شربي السويق ملتوتا الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسألة الاولى
ان الجملة المركبة من لا واسمها خبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما القتال لا قتال لديكم وهي عارية من ضمير عائد منها الى المبتدأ وانما جاز ذلك
لان اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالالف واللام فقتال المنكر مشتمل على القتال الاول الا ترى انك اذا قلت لا اله الا الله عمت كلمة التوحيد جميع
ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس يجري قولك لا رجل في الدار اذا رفعت مجرى قولك لا رجل في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل في الدار
جاز ان تعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت فانما نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع فاذا عرفت هذا
فدخول القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما انشده سيبويه الا ليت شعري هل الى ام عامر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا
من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفي لشياعه بالتنكير ونظير هذا ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيدا بالابتداء فاراد زيد نعم الرجل يدخل تحت
الرجل لان المراد بالرجل ههنا الجنس فيستغني المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد اليه من الجملة ويوضح لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام
الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه ونحو ذلك

لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا ترى انه استثنى منه الذين
آمنوا وهما من واحد مستحيل الاستثناء اذ الشيء واحد من واحد فكيف من الشيء جمعا واحد ومثله واما اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها فالمراد بالانسان
الناس الكافة فلذلك قال وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور فاذا كان الاسم المعرف بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك
باسم الجنس المنكور المنفي في قوله لا قتال لديكم وقول الآخر فاما الصبر عنها فلا صبرا والتنكير والنفي يتساويان من العموم ما لا يتناوله التعريف والايجاب الا ترى انك في
ما اتاني من احد وقوله تعالى ما سبقكم بها من احد تتناول غاية العموم ولو حاولت ان تقول اتاني احد كان ذلك داخلا في باب استحالة الكلام ومن شبه ما فيه تكرير
الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمر وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه كقول عدي
بن زيد لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء ولو قال مع صحة الوزن يسبقه ومثله في التنزيل الحاقة
ما الحاقة القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود على المبتدأ لان تكرير الظاهر
اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيهما اي شيء الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيهما اي شيء القارعة واي شيء اصحاب اليمين كما تقول زيد ما زيد رجل
اي رجل فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هي والقارعة ما هي واصحاب اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو ان تكريره هو الاظهر ولكنهم
استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر امارة لما ارادوه من ذلك واما معنى
البيت فانه اراد ذم الذين خاطبهم فيه فاراد ليس عندكم قتال ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركبوا الخيل وتسيروا في المواكب العراض وفي البيت
حذف اقتضاه اقامة الوزن لم يبال عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب اما وذلك ان اما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء حكمها بعد
الفعل في امتناعها من ملاصقة اما لان الفاء اما اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء على ان الفاء في قولك
ان يقم زيد فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قال ان تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة
الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان تلاصقها الفاء فان قال قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك ساغ حذفها في الشعر قيل لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة
او جوابا فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغني عنها في حال السعة فلم يبق
الا ان تكون جزاء لاما وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل وانيب عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت اما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير عند
النحويين مهما يكن من شيء فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء اما ان تكون ابتدائية او فعلية والفعلية اما ان تكون خبرية او امرية او نهيية ولا بد
ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ او مفعول او جار ومجرور فالمبتدأ كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلئيم والمفعول كقولك اما زيدا فاكرمت واما عمرا فانت
والجار والمجرور كقولك اما في زيد فرغبت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك اما محمدا فاكرم واما عمرا فاهن كانك قلت مهما يكن من شيء فاكرم
محمدا ومهما يكن من شيء فاهن عمرا ومثال النهي قولك اما زيدا فلا تكرم واما عمرا فلا تهن ومثله في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ومثال الفصل بالجار
والمجرور في قولك اما بزيد فامرر وقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وانما لم يجز ان يلاصق اما الفعل لان اما تنزلت بمنزلة الفعل الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل فلذلك
امتنعت من ملاصقة الافعال فان قيل فقد تقول زيد كان يزورك وعمرو ليس يلي بك فيلاصق كان وليس الفعل فالجواب ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما
وبين ما يليهما وهذا الفاصل يرينا اذا قلت الزيدان كانا يزورانك والعمران ليسا يليان بك وكذلك الحكم في الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها
من ملاصقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزاء الشرط كذلك الفاء الا ترى ان الفاء في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمه
قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت ان تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة الفعل الذي هو

الشرط لم يجز ان يلاصقه الفاء فان قال قائل هل يجوز ان يكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر قيل لا يخلو ان يكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها
على خبر المبتدا وخبر المبتدا لا يعطف على المبتدا ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء فاذا عرفت هذا فالقائد اما
لانه لما ذكرت لك من نيابة اما عن الشرط وحذفه فان حذفها الشاعر للضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت من يفعل الحسنات الله
يشكرها والشر بالشر عند الله سيان كان الوجه ان يقول فالله وقد مثل حذفها من قوله فاما القتال لا قتال لديكم حذفها من قول بشر بن ابي حازم واما بنو عامر بالنسار وغداة
لقوا القوم كانوا نعاما ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب اما فقد جاء حذفها في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيع حذفها
مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل الانجاز في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم
فنعم عقبى الدار اي يقولون سلام عليكم ومثله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا اي يقولان ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا والاية التي ورد فيها حذف الفاء قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فيقال
لهم اكفرتم فحذفها ههنا من احسن الحذوف واجراها في ميدان البلاغة والغالب على اما التكرير كقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين ثم قال واما الغلام فكان
ابواه مؤمنين ثم قال واما الجدار فكان لغلامين وقد جاءت غير مكررة في قوله يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل واعلم ان اما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف الصحيح
كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيد نائم وانما لم يجز ان يعمل ما بعد الظرف لان ما بعد
الا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك حمل قول ابي علي اما على اثر ذلك فاني جمعت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت فيه متعلقه باما نفسها قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس
المبرد فانه زعم ان الجار متعلق برغبت وهو قول باين القبح خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجازوا زيدا جعفر ضارب
فان قلت اما زيدا فاني ضارب فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته لك من ان اما لا تنصب المفعول الصريح وان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهي في مذهب
ابي العباس جائزة وفساده واضح **المسئلة الثانية** اما مجي الفاعل المضمر مفردا في قوله قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله وكذلك في التثنية اذا قلت ارايتكما
وفي خطاب جماعة النساء اذا قلت ارايتكن فانما افرد الضمير في هذا النحو لانه لو ثني وجمع فقيل ارايتماكما وارايتموكم وارايتنكن كان ذلك جمعا بين خطابين كما
الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته بالنداء من الغيبة الى الخطاب او قوعه موقع الكاف من قولك ادعوك
وانا دليل فلذلك قال الشاعر يا ايها الذكر الذي قد سؤتني وفضحتني وطردت ام عياليا وكان القياس ان يقول سؤته وفضحته وطردته لان الذي اسم غيبة ولكنه
وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز اعادة ضمائر الخطاب اليه ويوضح لك هذا انك تقول يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم ولا تقول يا غلامكم
لانه جمع بين خطابين خطاب النداء والخطاب بالكاف فلذلك وحدوا التاء في التثنية والجمع والزموها الفتح في الحالين وفي خطاب المراة اذا قلت ارايتك لانهم
جردوها من الخطاب **المسئلة الثالثة** اما حد الاسم فان سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما تصور حد الاسم من الظهور وعول على انه اذا كان الفعل محدودا
والحرف محصورا معدودا فما فارقهما فهو اسم وقد حده بعض النحويين المتاخرين الحد فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان محصل وانما قال تدل
على معنى في نفسها تحرزا من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترن بزمان تحرزا من الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف الزمان بمحصل ليدخل
في الحد اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق
الفعل من بعضها وهو المصدر الا انها تدل على زمان مجهول الا ترى انك اذا قلت ضربي زيدا شديد احتمل ان يكون الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا
ومما اعترض به على هذا الحد قولهم اتيك مضرب الشول ومقدم الحاج وخفوق النجم لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدوم

والخفقان

والخفقان فقد دلت على معنيين واسلم على حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لانا
من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تحرزا مما دل دلالة التضمن ودلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كضرب قبل ان نقول وضع
واخوته وذلك انه وضع ليدل على الزمان فقط ودل على اسم الحدث لانه مشتق منه وليس كل الفعل في دلالته على الحدث والزمان لان الفعل وضع
ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يريح عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته فاذا تاملت الاسماء كلها
وجدتها لا يخرج شي منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاشخاص والاعراض وما كان واسطة بين المظهر والمضمر كاسماء الاشارة وعلى تباين الاسماء في الدلالة
على المسميات من الاعيان والاحداث وما سمي به الافعال من نحو صه وايه ورويد وبله واف وهيهات فالمسمى بصه قولك اسكت وبايه حدث وبرويد امهل وبله
دع وباف اتضجر وبهيهات بعد وكذلك ما تضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف فمتى وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال
وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما وايان واي مما طعن به على الحد الاول كقوله فانه كلمة تدل على معنى في نفسها فقال الطاعن ان كل واحد من هذه الاسماء
قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى اخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة
الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث وليس للمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذي قررناه لانا قلنا ما دل على مسمى به ولم نقل ما دل على معنى

المسئلة الرابعة السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفي فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي تعريب هذا البيت قد
تقدم فيما سلف في الامالي ولكنا اعدنا تعريبه ههنا لزيادة فائدة وايضاح شكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشان
والحديث وحذفه لا يسوغ الا في الضرورة كقوله فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال الا ترى ان ليت باشرت الافعال فلو لم يكن التقدير
فليته لم يجز ملاصقته للفعل ومن ذلك قول الاخر ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب بجزم المرد على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن
بد من الفصل بينها وبين ان لان اسماء الشرط حكمها حكم اسماء الاستفهام في ان العامل فيها يقع بعدها كقولك ايهم تكرم اكرم كما تقول اذا استفهمت ايهم
اكرمت ونظير ذلك قول الاخر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وانشد سيبويه ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل الاعزل
الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق واذا عرفت هذا فان كفافا خبر كان
خبر كان اسمها وكله توكيد له والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليت الشان كان خيرك كله كفافا عني اي كافا ومن رفع وشرك وقع بالعطف
على قوله خيرك فدخل في خبر كان فكانه قال وكان شرك غير اني على تقدير خبر كان المضمر محذوفا ودل عليه خبر كان المظهر وتقدير المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك
في حذف الخبر لدلالة الخبر الاخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف اراد نحن بما عندنا راضون فحذف لدلالة
راض عليه ومثله في دلالة احد الخبرين على الاخر في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه ولو كان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفافا
وهذا على ان يكون ارتوى مسندا الى مرتوي وذهب ابو علي الى ان الخبر مرتوي وكان حقه مرتويا ولكنه اسكن الياء لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة
لانه رد حالة الى حالتين اعني ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الجر والرفع ومثله قول الاخر كفى بالنأي من اسماء كاف وقوله يا دار هند عفت الا اثافيها وحسن
الاخبار عن الشر بمرتوي لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك تعلق عني بمرتوي كما تعلق بكاف او كفاف فكانه قال وكان شرك كافا عني ومن قال وشرك
بالنصب حمله على ليت ولا يجوز ان يكون محمولا على ليت المذكورة لان ضمير الشان لا يصح العطف عليه لو كان ملفوظا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على ليت
المذكورة حملته على اخرى مقدرة وحذف ليت لدلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده سيبويه في قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل
نارا اراد وكل نار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها لو ظهرت فكانه على هذا قال وليت شرك مرتويا عني فمرتوي في هذا التقدير على ما يستحقه بانه على الاسكان

لكون خبر ليت وعلى مذهب أبي علي في كون من نوى خبر الكان أو ليت يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف أي ما أدنوي أهل الماء كما جاء واسئل القرية وحتى تضع
الحرب أوزارها أي أهل الحرب أسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد أي أهل المسجد وما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف
جدا ثم أنه شبه فيه ما بقي على ما ألقى كقول المرقش ليس على طول الحياة ندم أراد على فوت طول الحياة وكقول الأعشى ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا أراد اغتماض
ليلة أرمد وأضاف الاغتماض المقدر إلى الليلة كما أضيف المكر إلى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة انتصاب
المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله بعد وبت كما بات السليم مسهدا وأجاز بعض المتأخرين أن يكون الماء رفعا بأنه فاعل
أدنوي من غير تقدير مضاف قال وجاز وصف الماء بالأدنوي للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في قوله وجئت هجرا يترك الماء صاديا ومن نصب الماء
شبعا مذهب أبي علي أراد ما أدنوي الناس الماء أي من الماء أضمر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل فنصب كما جاء في التنزيل واختار موسى قومه سبعين
رجلا أي من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه أي بأوليائه ودليله قوله فلا تخافوهم وخافون وجاء حذف على من قوله ولا
تعزموا عقدة النكاح ومثل إضمار الفاعل ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير إليه ما حكاه سيبويه من قولهم إذا كان غدا فأتني أي إذا كان ما نحن فيه
من الرخاء أو البلاء غدا وما في قوله ما أدنوي مصدرية وأبو طالب العبدي لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء ولم يجعله إلا إسناد أدنوي إلى من نوى وذلك أنه قال
معنى أدنوي الماء من نوى ما شرب الماء شارب ثم قال وأما ما ذكره الشيخ أبو علي في قوله إن حملت العطف على كان كان من نوى في موضع نصب وإن حملته على ليت
نصب قوله وشوك على من نوى رفع فكلام لم يفسره ثم قال ومر بي بعد هذا في تعليق كلام الشيخ أبي علي أنا حاكيه على الوجه وهو أنه أورد البيت ثم قال
بعد إيراده ليت محمول على إضمار الحديث وكفى ما خبر كان فأما قوله وشوك عني ما أدنوي الماء من نوى فقياس من أعمل الثاني أن يكون شوك مرتفعا بالعطف على
كان ومن نوى في موضع نصب إلا أنه أسكن في الشعر مثل كفاني [illegible] الثاني من أساكا في ومن أعمل الأول نصب شوك بالعطف على ليت ومن نوى في موضع رفع لأنه خبر وما
الماء في موضع نصب ظرف يعمل فيه من نوى هذا ما ذكره ثم قال العبدي وقد تقدمت مطالبتي بفاعل أدنوي وإذا ثبت ما ذكرته علم أن الأمر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة
انتهى كلام العبدي وقد مر بي كلام لأبي علي في التذكرة يشير فيه إلى ما قاله العبدي واختيار أبي علي ما اختاره في هذا البيت في كون من نوى خبر الكان أولى مع صحة إسناد
أدنوي إلى من نوى معنى وإعرابا من أسباب البعيدة **المسألة الخامسة** وأما مزين فلفظة يحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر أحدهما
أن يكون عبارة عن مصغر ووزنه مفيعل وهو مصغر مزدان ومزدان أصله مزتين مفتعل من الزينة فقلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مزتان
وكره اجتماع الزاي والتاء لأن الزاي مجهور والتاء حرف مهموس فكره التنافر فأبدل التاء دالا لأن الدال توافق الزاي في الجهر وتقارب الزاي في المخرج فكان
ولما أريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زائدان الميم والدال وجب أن يرد إلى الأربعة بحذف أحد الزائدين لم يخل من أن يحذف الميم أو الدال
حذف الدال أولى لأمرين أحدهما أن الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى أولى بالمحافظة عليه والثاني أن الدال أقرب من الطرف والطرف
وما قاربه أحق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فقيل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما
أن الضمة التي في أول فلك تزول إذا قلت فلك **المسألة السادسة** وأما فتح التاء في أرأيتكم وأرأيتكما وأرأيتك يا هند وأرأيتكن فقد
علمت أنك إذا قلت رأيت يا رجل فتحت التاء وإذا رأيت يا فلانة كسرتها وإذا خاطبت اثنين واثنتين أو جماعة ذكورا وإناثا ضممتها فقلت رأيتما ورأيتم
ورأيتن فقد ثبت واستقر أن التذكير أصل للتأنيث وأن التوحيد أصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب
وانفردت به الكاف في أرأيتك وأرأيتك يا زينب في الكاف وما بعدها في أرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن ألزموا التاء الحركة الأصلية وذلك لأن تذكير لهم في كون
الواحد أصلا للاثنين وللجماعة وكون المذكر أصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به **المسألة السابعة** وأما قول الشاعر وبعد غد يا لهف قلبي

من غد إذا راح أصحابي ولست برائح فالعامل في الظرف المصدر الذي هو اللهف وإن جعلت في زائدة على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الواجب وعليه
حمل قوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم وقوله قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والتقدير في هذا القول يا لهف نفسي غدا فإذا قدرت هذا جعلت غدا بدلا من غد فهذا وجه
ثان وأضمرتها والوجه الثالث وهو أن تجعل في إذا معنى الكلام وذلك أن قوله يا لهف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فإذا حملته على هذا فالتقدير أتوجع وأتأسف
وقت رواح أصحابي وتخلفي عنهم **المسألة الثامنة** قول أبي علي أخطب ما يكون الأمير قائما أخطب من باب أفعل الذي هو بعض ما يضاف إليه كقولك
زيد أكرم الرجال وحمارك أفره الحمر والياقوت أفضل الحجارة ولا تقول الياقوت أفضل الزجاج لأنه ليس منه كما لا تقول أحسن الرجال وإذا ثبت هذا فإن ما التي
أضيف إليها أخطب مصدرية زمانية كالتي في قوله خالدين فيها ما دامت السموات أي مدة دوام السموات أو وقت دوام السموات فقد صار أخطب مضافا
إلى الأوقات في التقدير وهذا مما يشكل لأن من حق أفعل هذا أن يكون بعضا لما يضاف إليه وإضافة الخطابة إلى الوقت توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم ليل نائم
وذلك لكون النوم فيه قال لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم ومثله إضافة المكر إلى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار وإنما
حسن إضافة المكر إلى الليل والنهار لوقوعه فيهما والتقدير بل مكركم في الليل والنهار وإذا عرفت هذا فأخطب مبتدأ محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد
خبره فالتقدير أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائما ولما كان أخطب مضافا إلى الكون لفظا وإلى الأوقات تقديرا وقد بينت لك أن أفعل هذا بعض ما يضاف إليه
وقد صار في هذه المسألة وقتا وكونا جاز لذلك الإخبار عنه بظرف الزمان الذي هو إذا الزمانية وإذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة
المكتفية بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز أن تكون الناقصة لأنه يلزم منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون إلا نكرة فثبت بلزوم التنكير أنه حال وإذا
ثبت أنه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضوع مع من فيه جر بإضافة ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا أن قائما حال من الضمير المستتر في كان
وكان مع الضمير جملة في موضع جر بإضافة إذا إليها لأن إذا وإذ يلزمهما الإضافة إلى الجملة توضح معنيهما كما توضح الصلة معنى الموصول ولذلك بنيا فإذا أضيف إلى جملة
فعلية لأنها شرطية والشرط إنما يكون بالفعل وإذ يضاف إلى جملة الاسم كما يضاف إلى جملة الفعل وإذا في المسألة ظرف وقع خبرا عن المبتدأ الذي هو أخطب والظرف ومتى
وقع خبرا عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض إظهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج يوم السبت فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة فقد أبرزت لك غامضها وكشفت مخبوءها
وأما قوله شربي السويق ملتوتا فداخل في هذا الشرح وأقول إن شربي مضاف ومضاف إليه فشرب مصدر أضيف إلى فاعله والسويق انتصب بأنه مفعوله وخبره على ما قررته محذوف
سدت الحال مسده فقولك ملتوتا كقولك في المسألة الأولى قائما غير أن الظرف المقدر في الأولى هو إذا والمقدر في هذه محمول على المعنى فإن كان الإخبار قبل الشرب
أردت شربي السويق إذا كان ملتوتا وإن كان الشرب سابقا للإخبار أردت شربي السويق إذ كان ملتوتا وبالله التوفيق **قال** أبو الفضل مؤيد بن موفق الصاحبي
في كتاب الحكم البوالغ في شرح الكلم النوابغ رسالة الملكية ألفها أبو العلاء المعري على جواب مسائل تصريفية ألقاها إليه بعض الطلبة فأجاب عنها بهذا النظم العادي
المشتمل على الفوائد الأنيقة مع صونها المستغربة الوثيقة **بسم الله الرحمن الرحيم** ليس لمولاي الشيخ أدام الله عزه بأول دابة ظن في الأرض واسعة
فوجدها من النبات قفرا ولا أخو سائم ظن الخير بالسحابة فكانت خلوا من قطر صفرا جاءتني منه فوائد كأنها في الحسن بنات مخر مثلا ابنة صخر لعمري لقد نبهت من كان نائما
من كان له أذنان أن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور أولئك ينادون من مكان بعيد وكنت في عنفوان الشبيبة أتمنى من أهل العلم فحجبني عنه سواجي
غادرتني مثل الكرة وهي المحاجن فالآن مشيب بعيد أو تركت عمرو الضارب زيدا وما أنا [illegible] يزاد في صحيفتي خطأ في النحو فتجلد [illegible] المحو وإذا [illegible] فلا غدير
لصاحبها الكذب ومن لعذب العطش بالعذب وصدق الشعر في الفرق يوجب صدق الإنسان في الفرق وكون الحالية بالخور أجل بها من التحرص وعتاب الناس بالتأديب
أحسن بالرجل من القول الكاذب وهو أدام الله الجمال به يلوذ بالبحث عن غوامض الأشياء لأنه يعتمد بسؤال دائم وغاد وحاضر يرجو الفائدة وباد فلا غرو أن كشف عن جفاني
التعريف واحتج للتنكير والتعريف وتكلم في هو وإذا غام وأزال الشعر عن صدور الطعام فأما أنا فعلى [illegible] أنه لم أكن المبتدئ بسبيل لو أعرضت الإعراض عن النعب أغر به

عن الادب والاديب لا يحسن شيئا ولا يطيق هرمها دعبا ولما ولي شيخنا ابو فلان بنات السلاسل الغبهاء في اللذة كأنها المزاج يستفرض سعيها المزاج وكانت
القصبة الجرجانية طرق بها عميد كفر بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر وكان على بحاها جلب ابنا الشمس اياها فلما جليت المهدي ذكرت ما قال الاسدي فقال اصطلحا
او لغزي فاهدها فانا تابع لك بيت عن الخمر عالت عنها في السنين التي مضت فكيف الشأن بعدما كلا العمر وما دعي في كوني كبعض الكروان تكلم في خطب مخري والظليم
يسمع ويروى فقال الاخفش او الفراء الطرف كرى المطرف كان النعام في القرى دجى مثلي لا يسأل فان سئل تعين عليه ان لا يجيب فان اجاب ففرض على السامع ان لا
يسمع منه فان خالف باسماعه ففرض ان لا يكتب ما يقول فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء وقد بلغت من الاشياخ وما كان بيدي
نفع من هذا الهذيان والطعن الى الاخوة قريبا فلي اذا دافع ملك الموت فاقول اصل ملك مألك وانما اخذ من الالوكة وهي الرسالة ثم قلبت وبين ابتاط ذلك
قولهم في الجمع الملائكة لان الجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر فلست لانسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب ويجيبه فيعجبه باسمع فينظرني
ساعة اشتغل الزما فلت فاوذاهم بالقبض قلت وزنه مال على هذا معل لان الميم زائدة واذا كان الملاك من الالوكة فهو مقلوب من ... والقلب في الجمع
وهو العلة معروفة عند اهل المقاييس فاما جبذ وجذب ولقم الطريق ولمقه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما
اصل في بابه فوزن الملائكة على هذا معافلة لانها مقلوبة عن مالكة يقال الكني الى فلان قال الشاعر الكني الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا وقال
الاعشى في الملائكة ابلغ يزيد بني شيبان مألكة ... تنفك ... فكأنهم فروا في مالكة من ابتدائهم ثم يجيئوا بعدها بالالف فراوا ان يجي الالف اولا اخف
كما قرأ من ساى الى ساء ومن ناى الى ناء قال عمر بن ابي ربيعة فانا اممول فاساويك نفرة ولقد ارك ... بالاطعا وانشد ابو عبيدة اقول وقد باتت ... هو ينبغ
النوى يوى حسوا ولا ابط وبارك فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الاباطيل ان كان لك عمل صالح فانت السعيد فالا فاخسأ ودالك فاقول
فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن عزرائيل واقيم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك هيهات البس الامر الى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
ام ترى اني اداري منكرا ونكيرا فاقول كيف جاء اسماهما عربيين منصرفين واسماء الملائكة كلها من الاعجمية مثل اسرافيل وجبريل وميكائيل فيقولان هات حجتك
وخل الزخوف عنك فاقول متقربا اليهما قد كان ينبغي لكما ان تعرفا ما وزن ميكائيل وجبريل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما
ذلك الا غيظا ولو علمت انهما يرغبان في مثل هذه العلل لاحدث لهما شيئا اكثر من ذلك ولقلت يا زبانين في وزن موسى اسم كليم الله الذي سأل النظر فمنعه
وجهته فابان فاوضح فان قال ان موسى اعجمي الا انه يوافق في العربية على وزن مفعل وفعلى اما مفعل اذا كان من بنات الواو مثل اوسيت واوسيت فانك
تقول موسى وموسى وان كان من ذوات الهمز فانك تخففه حتى يكون الواو خالصة من مفعل تقول اتيت العشا فهو موتي وان خففت قلت موتي قال
الحطيئة واتيت العشا الى سهيل او الشعرى فطال بي الاناء وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة الواو الضمة لان الواو
اذا كانت مضمومة ضما غير اعراب او غير ما يشاكل الاعراب جاز ان تحول همزة كما قالوا اقتت ووقتت وحائم ورق واورق ووسن واسحق قال الهذلي ابا معقل
ان كنت اسحقت حله ابا معقل فانظر لسهمك من ترمي وقال حميد بن ثور الهلالي وما هاج هذا الشوق الا حمامة دعت ساق حر ترحة وترنما من الاورق العلافي
بكرت عليه مطلع الشمس اسحما وقد ذكر الفارسي هذا البيت بهمزة احب المؤقدين الى موسى وجعدة لو اضاء الى الوقود وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق
جمع ساق في قراءة من قرأ كذلك ويجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد فضم السين ثم همز الواو ودخلها السكون بعد ان ذهب فيها حكم الهمز واذا بني
ان موسى فعلى فانه جعل ان اصله الهمز وافق فعلى من ماس يميس القوم اذا افسد بينهم قال الافوه اما ترى راسي ازرى به ماس زمان ذي انتكاس مؤوس ويجوز
ان تكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واوا للضمة كما قالوا الكوسى من الكيس وليس بنوا الفعلى من قولهم هذا اعيش من هذا واغبط منه لقالوا العوشى والغوطى فاذا
سمعت ذلك منها قلت لله دركما لم كن احاب الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان غشي علي من الخيفة ثم افقت وقد اشار الي ... قلت

نبئاه رحمكم الله كيف تصغران الاذنية وتجمعانها جمع تكسير فان قالا اذينيرة واذاديب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغي ان يقال اذيبرة واذاديب بالتخفيف فان لا
كيف قال الاغلامي فشدد وانما قال العرني وذي بحوات طامح الطرف عادت حدا الى فلوى من علاء ينه مر بي وقلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان نحوها الشدد فقيها
عنصر من اللين فان قالا البرقين زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ان الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوافي طبايع وظبي وقلت وقد زعم ذلك
الا ان السماع عن العرب بخلاف فيه نحوما قال لا لا ان يكون نادرا قليلا فاذا عجبت ما قال اله انظر اليهما فانا بما يعلم بنو آدم وفي الوجيع ما علم اهل الارض على اختلاف
اللغات والازمنة بلا مع علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ابن مقلم فاستح الله حامده واول قد صار لي بكما وسيلة فوسعا في الحدث ان تسميا بالثاوات ثم قال الفا
فانا احق بهما ابدل من الاخرى كما قالوا امغاثير ومغافير واثاثي واثافي وفوم وثوم وكيف تقرآن رحمكما الله هذه الاية وثومها وعدسها بالثاء كما في مصحف عبد الله بن
مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران في تفسير الفوم اهو الحنطة كما قال ابو محجن قد كنت احسبني كاعنى واحد قدم المدينة من زراعة فوم ام الثوم الذي له
رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وجاء في الشعر الفصيح قال الفرزدق من كل اغر كان لوح وجه كالراقود حجرت اذ العنق ... البحر والقوم فيقولان اوحدهما الله الحول
وانما يوسع للرفض بعمله ... فاقول لهما ما افصحكما الا ذكرت سمعت في الحيوة الدنيا ان الرميم القبر وسمعت قول الشاعر اذا مت فاعتادي القبور فسلمي على الرمس الريم
اسقيت السحاب الغوادي ... وكيف تبينان رحمكما الله من الرميم مثل ابرهيم او تريان فيه راي الخليل وسيبويه فلا تبنيا مثله من الاسماء العربية ام تذهبان الى ما قاله سعيد بن
مسعدة فتجيزان ان تبنيا من العربي مثل الاعجمي فيقولان وما لك علمت سبت اي علم في ولد آدم انهم للقوم الجاهلون وهل انود الا لما لك خازن النار فاقول لبعض الله
ما واحد الزبانية فان بني آدم فيه مختلفون يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية القوم المستوين في الشر قال سواسية سود الوجوه كانما
بطونهم من كثرة الزاد اوطب ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنية وقال آخرون واحدهم زبني او ذبني فيعطس ... ويكفهر فاقول يا مالك رحمك الله هل ترى في غسلين
وما حقيقة هذا اللفظ هو وصل كما قال بعض الناس ام واحد ام جمع اعرب نونه شبهها بمسكين كما ابتوا نون فلين وسنين في القضاء وكما قال سحيم بن وثيل وما ذا يبتري
الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فاعرب النون وهل النون في جهنم زائدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنية فعلا الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق
لجاز ان يكون من الجهاف الوجه ومن قولهم تجهمت الامر اذا جعلنا النون زائدة واعتقدنا زيادتها في هجنف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظليم قال الهذلي كأن ملاءتين
على هجف يفزع مع العشية للرثال وقال جرير قال العود يشبهها الراي المشبه بيضة غدا في الندى عنها الظليم الهجنف وقال قوم ركية جهنام اذا كانت بعيدة القعر فان
كانت جهنم عربية فيجوز ان يكون من هذا وزعم قوم ان قولهم جهنما اذا كان شديد الحمرة ولا يمتنع ان يكون اشتقاق جهنم منه فاما سقر وان كان عربيا فهو من سب
لقولهم سقرته النار اذا لفحته قال ذو الرمة اذا ذابت الشمس اتقى صقراتها بافنان مربوع الصريمة معبل والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او
خاء او غين او طاء تقول صقت وسقت وسويق وصويق وبسط وبصط وسلخ الكبش وصلخ فيقول مالك يا اجهل العالم بما تحت اقل بني ... ما جلت هنا التعريف وانما
جلست لعقاب الكفرة والفاسقين وهل اقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عز وجل وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد يا صاح انظراني فيقولان
تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلما ان ذلك جائز في الكلام وفي الكتاب العزيز وقال القرين هذا ما لدي عتيد القيا في جهنم كل كفار عنيد فوحد القرين
وثنى في الامر كما قال الشاعر فان تزجراني يا بن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا وكما قال امرؤ القيس خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب الم
تر اني كلما جئت طارقا وجدت بها طيبا وان لم تطيب هكذا انشده الفراء بعضهم ينشد الم تريانى وانشد ايضا فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا فهذا
كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين ومن مخاطبة الاثنين الى الواحد سائغ عند الفصحاء فهل احين في جماعة من جماعة الادباء قصرت اعمالهم عن دخول الجنة
ولحقهم عفو الله فخرجوا من النار فيقف على باب الجنة فيقول يا رضوان انا اليك حاجة ويقول بعضنا يا رضو فيرخم الواو فيقول رضوان ما هذه المخاطبة التي
ما خاطبني بها قبلكم احد فيقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرخمون الذي في آخره الف ونون فيحذفون منها للترخيم والعرب في ذلك لغتان

يختلف حكمها قال ابو عبيد باغز ادركني فان ركبتي صلدت فاعيت ان ينبض بها فيقول بعدان ماحاجتكم فيقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة بتقصير الاعمال وادركنا
عفو الله فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسأل ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستغنون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المؤمن ان ينال هذه النعم وهو [ابن اتيح]
لحر ولا يجلس ساكن الجنان ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق نسبها ولعل في الفردوس قوما لا يعلمون احرف الكمثرى كلها اصلية ام بعضها زوائد [فيقول]
لهم ما وقفت كمثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرف افعلى وهذا بناء مستنكر لم يذكره سيبويه لنظيره واذا صح قولهم للواحد كمثراة فالف كمثرى ليست للتانيث وزعم بعض [اهل اللغة]
ان الكمثرة تداخل الشي بعضه في بعض فان صح هذا فمنه اشتقاق الكمثرى وما يجمل بالرجل الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا [ان يجوز]
ان يشتق منه فعل ام لا والافعال لا تشتق من الخماسية لانهم نقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة مثل اسفرجل بسفرجل اسفرجالا وهو السندس [الذي]
يطاه المؤمنون ويفترشه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلل ام فنعل والذي تعتقده ان النون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر قال العبدي [وداويتها]
حتى حسبت كان عليها اسدسا او سدوسا ولا يمتنع ان يكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكرت وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويجتنونها اخر الابد [وفيهم]
كثير لا يعرفون امن ذوات الواو هي ام من ذوات الياء والذي نذهب اليه اذا حملناها على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو [قلبناها]
الى الياء فقلنا عيد وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول فان قال قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على مثال حسب يحسب فقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم [تاه]
يتيه وهو من توهت قيل لا يمنع من ذلك انهم يقولون طيبت الرجل ولم يحك طوبته والمطيبون احياء من قريش حلفوا فغمسوا ايديهم في طيب فهذا يدلك على ان الطيب [من ذوات]
الياء وكذلك قولهم هذا اطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون اوبوطوبه فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك الله [وبياك]
انه اتباع وان اصل بياك بواك الذي بوأك منزلا يرضاه فاما قولهم للاجوطوبى فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الا على راي ابي الحسن [سعيد بن مسعدة]
فانه اذا بنى فعلى من ذوات الياء يقلبها الى الواو فيقول الطوبى على ان الطوبى لا اجوا اشتقاقه من الطيب فانما ادعيه والله اعلم ان الموضع الذي بني [به]
ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حين لم حذفت منها الالف واللام او الاضافة نقول هذا اصغر منك فاذا رددته الى المؤنث قلت هذه الصغرى او صغرى [بنانك]
يقبح عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولام فالسجم ذهبن سواكي وغادرن مذهبا من الصوغ في صغرى بنان شمالنا وقرا بعض القراء وقولوا للناس حسنى على فعلى [بغير تنوين]
وكذا قرا في الكهف اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى على فعلى بغير تنوين وذهب سعيد بن مسعدة ان ذلك خطا لا يجوز وهو راي ابي اسحق الزجاج لان الحسنى عندهما [وعند غيرهما]
من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام كما جاء في موضع وكذب بالحسنى وكذلك الاخرى والعكسى لانها انثى افعل منك وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف [واللام]
ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومناة الثالثة الاخرى وفيه لنريك من آياتنا الكبرى قال عمر بن ابي ربيعة ولقد اتت بدون نعم ومثلها في [ذا التقى]
لا يرعوي او يفكر فلا يمتنع ان يعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك اذا حذفت منه من بقي على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين [من وحرف]
التعريف والذين يشربون مالحيوان في النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التي بعد الياء وهل هي منقلبة كما قال الخليل ام هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم [ومن]
هو مع الحور العين خالد اختلف اهل اللغة ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواري من الخبز والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات [اذا اريد]
بهن نساء الامصار وقال قوم الحور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك لا يكون الا في الانس وانما يكون في الوحش وقال آخرون الحور شدة سواد العين وشدة [بياضها]
وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة وهل يجوز ايها المتنعم بالحور العين ان يقال احير كما يقال احور فانهم ينشدون هذا البيت بالياء الى السلف [الماضي و]
آخر وافقه اليربوع حرجا جادونه فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء فيصح ذلك في قول من يقول انما قالوا الحير اتباعا للعين كما قال الراجز هل [تعرف]
الدار على ذي الفور قد درست غير رماد مكفور مكتئب اللون مريح ممطور ازمان عيناء سرور المسرور حوراء عيناء من العين الحير وكيف يتخير من فرشه من [الاستبرق]
ان يمضي عليه ابد بعد ابد وهو لا يدري كيف يجمع جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون في جمعه اباريق وفي تصغيره ابيرق وكان ابو اسحق الزجاج يزعم انه [في الاصل]

سمي بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق او من البريق وهذه دعوى من ابي اسحق وانما هو اسم اعجمي عرب وهذا العبقري الذي عليه اتكا المؤمنون الذي [جاء]
في فانا كنا نقول في الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذا راوا شيئا جيدا قالوا عبقري اي كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على [مثله]
مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقري وظلم عبقري قال ذو الرمة حتى كان حروف القف البسها وشي عبقر تجليل وتنجيد وقال زهير بخيل عليها جنة عبقرية جديرون [يوما]
ان ينالوا ويستعلوا وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء فقد الهمهم الله العلم بما يحتاجون اليه فلن يستغني عن معرفة الولدان المخلدون فان ذلك [لم يقع]
اليهم وانا ارضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولدان فيبتسم اليهم رضوان ويقول ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم في ظلال على الارائك
متكئون فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه وانما كانت هذه الاشياء اباطيل زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل فاذا [دام]
واحدة في ذلك قال الراوي رحمك الله نحن نسألك ان تعرف بعض علمائنا الذين وصلوا في الجنة باننا واقفون على الباب نريد ان نخاطبه فامر فيقول رضوان من [تريدون]
ان اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفر لهم فيتشاورون طويلا ثم يقولون نعرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودي فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على ان [الخليل]
قوم قد اكثروا القول فانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول انا الذي سالتم عنه فما الذي تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان فيقول [وانما]
ان الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب نطقا بافصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان او معد بن عدنان لا يدركهم الزيغ ولا الزلل
افتقر الناس في الدار الغرارة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الآن فقد رفع عن اهل الجنة كل الخطا والوهم فاذهبوا راشدين ان شاء الله
فيذهبون وهم محققون مما طلبوا ثم اعود الى ما كنت شكلا فيه قبل ذكر الملائكة من اهدى البرية الى نعمان واداوي النطفة على الفراة وشرح القضية لامر [منين]
فقد اساء فيما فعل وولى كلا من على انه يجري بتجنيس مني نعما او جبل يتضيف الى صخر وحصى وغاشية من النيران تجالب الى جارها سقطا وحب نعانة ما فيها من الشجر [و]
سؤال الشيخ مولاي كما قال الاول فهذي سيوف يا صدي بن مالك كثير ولكن اين بالسيف ضارب لا همتم الليلة المطي فقصته ولا ابا حرها وسكاه قال الحارث بن [كلدة]
كلدة وحيل لو كان فوارس والله المستعان على ما تصفون والواجب ان اول نفسي في ذاك اوسع لذاك الضيف ضيعت اللبن ولا يكذب الرائد اهله ولو كان مع [السقاء]
السلك في الارض المفاوز سوف اذكر طرفا مما انا عليه غريب في العامة في ادب يزعمونني من اهل العلم وانا منه خلو الا ما شاء الله ومنزلتي الى الجهل ادنى منها الى [العلم]
اكون مثل الوبد الازعر في الابل التي طارو في الطراني يجريانه والتبر حلو ومر ولكنني لا احمل ولا امر ولا امنى في البيع خطرا قنع بالحيلة والسحا والعود من بني ادم في [ما]
وصحا واذا خلوت فبيني لعالة وان فارقت اوالى ضالة وقد ذكر ابن حبيب انه يقال في المثل احير من ضب وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتد ان يرجع اليه وقد علم [الله]
يعالبه فلا تراقي لا اسيح بان اكون في الباطن استحويرسا والدعي في الظاهر اويسا ومثلي مثل ابعد الدار يجمع طوائف في المسجد ابنا ويروي في الحمى او من كذا وانما هي [قائم]
لا تفرق بين مطل الطادم والمستبصر بيد الهاجر وشتا عندها من الوبر وما يقصر من ذكي الورد ولست بحاما من كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد نادت بتكذيب [العالم]
تداخضوم واعترفت بالجهالة عند من يعرف وامر واعتذرت بالتقصير الحي من هزل وجد وقد حرم على الكلام في هذه الاشياء لاني طلقتها طلاقا بائنا الا [illegible]
وذلك اني وجدتها اوازك فقابلت فرارها بالصلف والقبلة وامي الى النازع وطبت العظيم لفاة للتنابر وكنت في عداد المهملة احدا اذا اولت الادب [كاني]
عاد بقيم او اقطع الكفين بجيم ويبقى لما ادام الله تمكينه انه ذكر في عنده ذاكران يقول هريرة وسعد الفين انما ذلك احيل من صمل الدرها الخلو السوء [كريج]
في العمر كما قيل الكتب قد انتسب الى انه حديثي التجهل في لزوم على الضيق وانقطاعي عن المعاشرة ذهاب السبق ولو انني كما نظر لفعلت احترت وبرزت [للاعين]
فما اسندت وهو يروي البيت السائر لزهير والسرو دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستر وانما ينال الرتب من الاداب من يباشرها بنفسه وينفي [من]
بدرسه ويستعين الزهلو والشاع المثالي لا هو العاجز ولا حيانة في الرجل مثلي ولا يوم اذا امسى يوم ومثله لا يسال مثلي للفائدة بل للامتحان وتجربة [وقال]
سكت جاز ان ينسب الى الظن الحسن لان السكوت ستر يسبل على المجهول وما احرى ان يفترى على الظنون كما اغترب لا اسرف في ذكرها اني من اهل العلم والحلف [بجودة]

الكذب لا أدام صابرا أو مقرا أتدري من أن تكلم في هذه الصناعة كلمة وقد تكلف الإجابة فإن أخطأت فيت الخطأ ومعه شغبا وتعرض لما لا يحسن فلا أجد
على الإصابة دربة ولا ينفع ومقصر من ليس بأهل وكلمة حكم تسمع من حليف وسواس قال ابن الشجري في أماليه كتب إلي رجل من أماثل كتاب العجم يسأل عن هذا البيت
إعرابه أم فاسد وذكر أن شاعرا أصفهانيا من أهل هذا العصر وهو يوالي عصا الأزباء من هنية ضعافا ولا الطرافة قوى أبا ربيع بناهز بلا ولا نعب هنيئا بأنه
وإنما فعل ذلك لينصب القافية لأنه لما أعمل لا الأولى هذا العمل أعمل لا الثانية عمل الأولى ولحنه في هذا نحوي من أهل أصبهان لأنه جعل اسم لا معرفة وقال إن
لا لا يلي في العربية إلا النكرة دون المعرفة فأجبت عن هذا بأني وجدت قوما من النحويين يعتمدون على أن لا المشبهة بليس إنما ترفع النكرات خاصة كقولك لا رجل حاضرا
ولم يجيزوا لا الرجل حاضرا كما يقال ليس الرجل حاضرا وعللوا هذا بأن لا ضعيفة في باب العمل لأنها إنما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الأصل في العمل والنكرة ضعيفة
لا يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات كقولك عشرون رجلا ولي مثله فرسا وزيد أحسنهم أدبا فلما كانت لا أضعف العاملين والنكرة أضعف المعمولين خصوا الأضعف
بالأضعف وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ووجدت أبا الفتح عثمان
بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ولكنه قال بعد إيراد البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر وأقول إن مجيء مرفوع لا معرفة في الشعر القديم هو الأعرف إلا أن خبرها
كأنهم التزموا حذفه وذلك في قول سعد بن مالك من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح أراد لا براح لي أو عندي وفي قول رؤبة بن العجاج والله لولا أن
يحش الصبح بالجحيم حين لا مستراح أراد ولا مستراح لي ومن بيت النابغة الجعدي فيه مرفوع لا معرفة وهو وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا
دنت فعل ذي حب فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا وبدوه وقد طال عهدك بالصبا وطلة ولاقيت أيامك التواصيا وإنما ذكرت هذين البيتين
على نصب القافية لئلا يتوهم متوهم أن البيت فيه مصنوع لأن إسكان الياء في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن على أن يكون البيت في الطويل الثالث مثل أقيموا بني النعمان
عنا صدوركم ولا تقيموا صاغرين الرؤوسا فإذا صح نصب قافية البيت فلا تخلو لا الأولى أن تكون معملة أو ملغاة فإن كانت معملة فنصب خبرها وكان نحوه أن
لكنه أسكن الياء في موضع النصب كما أسكنها الآخر في قوله كفى بالنأي من أسماء كاف وكان نحوه كافيا لأنه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله
نصيرا ومثله في إسكان الياء في موضع النصب قول الفرزدق يقلب رأسا لم يكن رأس سيد وعينا له حولاء باد عيوبها أراد باديا لأنه لو أراد ذلك لوجب أن يقول
بادية لأن الحرف ألا ترى أنك لو قدمت العيوب لم يصح أن تقول عيوبها باد كما لا تقول الرجال جالس فإذا كان كذلك فالنصب في قوله متراخيا بالعطف على موضع لأنه منصوب الموضع
فكأنه قال لا أنا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبها فإن جعلت لا الأولى ملغاة كان قوله أنا مبتدأ وخبره وجاز في لا أن تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفا تقديره
ولا أنا عن حبها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره فإن قيل فهل يجوز أن يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف الذي هو عن كما يعمل الظرف في الحال إذا قلت زيد في الدار
جالسا قيل لا يجوز ذلك لأن عن ظرف ناقص وإنما يعمل في الحال الظرف التام ألا ترى أن قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عندك راجلا ومحمد فيك راغبا لم يجز
لأنك لو أسقطت راجلا وراغبا فقلت زيد عندك ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فإذا لا يصح إلا أن ترفع راجلا وراغبا وتعلق الجارين بهما ووجدت بعد انقضاء هذه
الأمالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي لا أنا باغيا سواها فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ فأما قوله بذل العصا فمعناه بذل
والعصا شدة التأبيد وعوجا فيه وهو باب العصا والهنيء جمع هنيئة نويها صول الأنياب في قوله هين مخففة هنية كقولهم في ميت ميت وكما جاء في الحديث المؤمن هين
لين والنواكي في قولهم بنا السيف ينبو إذا مزيت به فرجع إليك ولم يعمل في الضريبة وقول رؤبة يحش الصبح يقال حششت النار أحشها إذا أذكيتها والطبخ
طابخ كساجد وسجود وراكع وركوع شبه ... النار بالطبائخ وقوله حين لا مستراح أي حين لا أحد هناك يستريح كما يوجد ذلك في الدنيا وقول سعد بن مالك
وضعت أراهط ذكر أراهط أبو علي في باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحده كقولهم في جمع باطل أباطيل وأباطيل كأنه جمع إبطال أو إبطيل وأراهط كأنه جمع أرهط
قال وأفعل لم يستعمل عنده في هذا قول عنه يعني سيبويه وقوله وأفعل لم يستعمل عنده فهذا يعني أنه لم يثبت عنده أنهم جمعوا الرهط على أرهط فما دون العشرة

ولكنهم استعملوا الأراهط في الرهط الذي هو ما دون العشرة أنهم جمعوه على أرهط وجمعوا الأرهط على الأراهط كما جمعوا الكلب على الأكلب ثم الأكالب ومما جمعوه على غير القياس
حديث قالوا في جمعه أحاديث وأحاديث كأنه جمع أحداث كأعصار وأعاصير ولا يجوز أن يكون أحاديث جمع أحدوثة كأغلوطة وأغاليط لأنهم قد قالوا أحاديث النبي
ولم يقولوا أحدوثة النبي ومما جمعوه على غير قياس قولهم في الربي وهي الشاة التي تحبس اللبن وقيل الحديثة العهد بالولادة ربات مثل الأول ومثله قولهم في جمع التوأم
وهو الذي يولد مع أخ توأم وفي جمع الظئر وهي الداية ظؤار وفي جمع الثني ثناء وهو ولد الشاة إذا دخل في السنة الثانية والبعير إذا ألقى ثنيته وذلك إذا دخل في
السنة السادسة وفي جمع الرخل رخال وهي الأنثى من أولاد الضأن وفي جمع النفساء وهي المرأة التي وضعت نفاس وقيل أيضا نفاس بكسر أوله والنفاس
ولادها نقلت من خط بعض الفضلاء قال نقلت من خط العامري قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي النحوي هذه القصيدة
لأنها تكون كافرا وحرف روي يكون مضموما ثم مكسورا ثم مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وإنما عملها كذلك لأمرين أحدهما أني أتيت بما لم أسبق إليه والآخر
بها النحاة لأني أثبت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها أحد منهم ومضمونها شكوى الزمان وأهله وهذا أوطأ إلى أمر لا يطيبني الشادن الحسن القوام
في ميم القوام الرفع على أنه فاعل الحسن والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بالإضافة والوقف بالسكون لأن وزن الشعر يستقيم في تحرك الميم وإسكانها فإذا
حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل وإذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه فارقت شرة عيشي إذ فارقني والغرام ارتفع الغرام عطفا على المضمر في
فارقني وانتصب عطفا على شرة ولا تخفض عطفا على عيشي لا أسلك بقينة تشد ولدي ولا غلام ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشد وانتصب عطفا على موضع
قينة فكأنه قال لا أسلك قينة وانخفض عطفا على لفظه ذو الحزن ليس يسره طيب الأغاني والمدام ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا
على الأغاني أمسي بدمع سافح في الخد منسكب سجام ارتفع سجام خبر مبتدأ محذوف أي هو وانتصب بإضمار أعني والجر صفة لما قبله وفي الدهر مشتكى
حد كهام يجوز رفع خبر ما على لغة تميم ونصبه على لغة الحجاز وأما الكسر فإن بعض العرب يبني كل ما جاء على هذا الوزن على الكسر فيقيسونه على شغار وحذار
من الدواهي إذ نخل العظام ارتفع العظام فاعل نخل وانتصب صفة للمخزون والجر صفة للدواهي ما دسنهن وما دستني في نصرفها الجنا ارتفع الجنا فاعل
وانتصب بدلا من هن في ما دسنهن والجر بدلا من ها في نصرفها على حد قول الفرزدق على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم بالقوافي مخفوض
حاتم على البدل من الهاء في جوده وبلوت حد السيف في عملي فأخلقني الجنا ارتفع الجنا فاعل أخلقني وانتصب بدلا من حده والجر بدلا من السيف إن كنت في ليل
الخطوب ارقب أن ينكشف الظلام ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب والجر بدلا من ليل وإن لام الدهر عنك فإن حديثك والمدام ارتفع المدام عطفا
على حديثك وانتصب بواو مع والجر عطفا على الكاف في حديثك أدعو ونائي بارق للعرض حتى لا يرام قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول
الرسول وأما الكسر فالسبيل البناء لا بزيادة الياء في يرام فيصير يرامي في المراماة ويصير المعنى إلا أن الأدمي الزمان حتى ... أني أرى العيش
وصحبة الأشرار دام صحبة الأشرار مبتدأ ودام خبره ويجوز نصبهما معا بأرى والدام الذم وإذا زدت على فاء الياء ... بلفظ المخفوض
معاند بن عدو وأعلى وكم لئام قد جاءتهم بعدكم المرفوع والمنصوب والمجرور قال الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة يروى برفع عمة ونصبها وجرها
... قال الأخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع ... على الصفة ... على الموضع ونصبه بعاينته وجره نعت على اللفظ
العدو عدوت مضطرا صحبة أسام أسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى أسامي مبني للمفعول وبالكسر أسامي يقول اضطرني الزمان حتى أفاخر من
لا خير وتفضيله هذا الزمان على اللئام أي زاد عليهم في اللؤم والجر على أن على اسم بمعنى فوق نحوها ويلفظ النحاة ويسمونها حرفا كقولهم نبت على القرب وإنما
التقدير فوق القرب وأنشد سيبويه فهي تنوش الحوض نوشا من علا ... والحمق الأشيم الجاهل للقدم العبام تقدم أن النعت يتبع ويقطع إلى الرفع وإلى النصب
إن المرء عند قدم الناس يظلموا والطعام الرفع على الابتداء والجر مجزوم والنصب على اسم أن والجر عطفا على قدم لا توجد خيرا من ضعيف الرد مخل بالسلام

على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر اى بان يسلم السلام انشد الفارسى نادوا بالرحيل غدا وفى ترحالهم نفسى وقال الجوهرى فى الرحيل الرفع والخفض ذكره ابن جنى فى سر الصناعة وعليك بالقصر بجليل الجميل وما الموذية الكرام الرفع بيلوذ والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من القصر لا يستغنى الطلب مكد بلا فى اوغرام الرفع على الابتداء والجر محذوف والنصب لا فى والجر عطفا على مكد حتى متى تشكو الى الب الكئيب المستهام شكوى مصدر مضاف الى فاعله او رفع المستهام اتباعا للمحل الفاعل ونصبه اتباعا للمحل الفاعل المفعول وجره على اللفظ اما من جرى الا انفسه فوادى او سقام الرفع اتباعا للموضع جو مان من زائدة على اللفظ والنصب عطفا عليها انتشر همر انعى فى بيت ذا لا وملى فى جام مبتدا وخبر ونصب جام بادى كره وبتقدير جامى وقد معنى همتم من وقى بانى والم فوقه على القدم او منصوبان على الظرف او مجروان بمن اعرابا على انهما نكرتان ما قبل خلفا خل عنه فيه ما انفع الملام الرفع بنفع والنصب بخل والجر بدلا من ما ان نفر بنا الا حين تسعد الكلام الرفع بنضر والنصب بدلا من ها تسعد والجر بدلا من ذلك ما فى الوحى من يكرم الدنيا العلوم ولا كرام الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على اللفظ والنصب بلا اعنى فيهم اذ البلونهم وقد جعلوا الانام الرفع بدلا من الواو فى جعلوا والنصب بدلا من هم فى بلونهم والجر بدلا من هم فيهم فى غفلة ايقاظهم عن سودد بلد الشام عند قطرب ان بله بمعنى كيف فيرتفع ما بعدها واصلها ان تكون بمعنى دع فينتصب ما بعدها ويجر بها تشبيها بالمصدر اجاز ابن جنى فى قول المتنبى اقل فعالى بله اكثره مجد ه رفع اكثره ونصبه وجره لبس الحياة شهية لى فى الشقا ولا مرام بلا بمعنى ليس والخبر محذوف على حد قوله فانا ابن قيس لا براح وبنصب عطفا على شهية ويجر عطفا عليها على التوهم لانها فى تقدير الباء على حد قوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فكرهت فى الدنيا البقاء وقد تنكر والمقام الرفع عطفا على ضمير تنكر والنصب عطفا على البقا والجر بواو القسم على ارادة مقام ابو هم انى بددت وقد لويد نومهام الرفع بسيد نوو النصب بوددت والكسر على تقدير حامى بالانضا وجدت بخط العلامة شمس الدين بن الصائغ ما نصه الكلام على قول الشاعر هيهات الا بانى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل هيهات اسم الفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى ابن عصفور انها تستعمل مصدرا بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك الا بانى الزمان فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيهات خطر لى انه ضمير يعود على مثل اى بعد مثل هذا الممدوح عنا الا بانى الزمان بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله ويكون المسألة فى باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه قبل الابتدا فى باب رب ربطين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضراوى وابن عصفور فى شرحيهما على الايضاح وابو حيان فى الارتشاف والابدى فى اثناء كلامه على الجزولية عن قوله هاؤم اقرؤا كتابيه بان هذه ليست فى باب الاعمال لانها منه وحرف العطف مقدر كما خرج عليه آيات منها قوله ثلثة رابعهم وخمسة سادسهم انا الذين عند الله على قول ابى على فى الحجة وقوله كيف اصبحت كيف امسيت والكلمة سكالبناثر او انها جملة حالية فى تقدير الجزا هاؤم فادين على حد فليمدد له بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما او كلما ابن خروف فى قوله النار ذات الوقود وان الفعلين قد ارتبط احدهما بالاخر من حيث كانا معا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور فى شرح الايضاح قلت لا اسلم اشتراط الربط قال الامام محمد بن ابى البركات محمد بن عمرون فى شرح المفصل ما نصه ضابط هذا اعنى باب الاعمال ان يجتمع كثر من عامل يعمل عمل الفعل ويقع بعده ما يصلح ان يعمل فيه كل واحد مما تقدم على انفراده سوا فى ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جر وسوا المتوكل لواحد واثنين وثلثة فى نسق عطف وعدمه انتهى من ابياته وقال الابدى فى شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت وقد خول هذا البيت فى باب الاعمال فانه لا يصح تسلط الثانى عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال ان يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول لكل واحد منهما تطلبه من جهة المعنى وطلبه فقال بعضهم انما ارادوا تشابهه لباب الاعمال فى ان فصل بين العامل والمعمول بجملة وقال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال وينصب قليلا بالطلب ولا يفسد المعنى وذلك على ان الطلب معطوفا على الجمل كلها لا على الجواب الذى هو كفانى فيكون التقدير ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفانى هو اى القليل من المال وانا لم اطلب القليل بل الكثير ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثانى مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاءنى يضحك زيد حتى يكون الفصل كلا فصل اذ العرب

اكرم ساهت زيدا الا بالواو ونحوها وفى تقديره لا يشرك الثانى الاول فى شىء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا فى تعاطف بين العاملين او عمل احدهما فقد يكون فى عمل غيرهما كما قدمناه عن ابى الحسن بن عصفور فى توجيه الاعمال فى هاؤم اقرؤا كتابيه وآتونى افرغ عليه قطرا ان العامل شرط مقدر فيه اى ان تأتونى افرغ وقد يحصل الربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة فانه جواب سؤال مقدر كانه قيل ما جواب قيل فقال الله وهكذا يخرج هذا والبيت ايضا هيهات هو ابتدا له كانه قيل فان قيل لماذا بعد قيل لا يانى الزمان او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله اى يانى الزمان بمثله فان فهيهات بمعنى بعد والبعد تفسير بعدا تيان الزمان بمثله قلت البعد يستعمل فى المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك رجع بعيد فان قيل ذلك فى لفظ بعيد قلت لفظ هيهات قال هيهات هيهات لما توعدون وقد نص ابن عصفور فى قوله هيهات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابى على وغيره ونفى ان يكون للتأكيد فانظر الاول بالثانى قال ابن عصفور فى شرح ابيات الايضاح فاذا قلت انما اسم فعل فالا حسنا فى العقيق ان يرفع بهيهات المتأخرة عند البصريين وعند المتقدمة ان تقول هذا من باب الاعمال ولا يجوز ذلك فى قام قام زيد منه لان ذلك الثانى مؤكد للاول ولا يمكن هذا التأكيد لان اسم الفعل التى به بدل الفعل بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث فتكراره للتأكيد ما فضل ما اريد به من الاختصار فان اكدت الجملة باسرها ساغ نحو نزال وحمل الفارسى ذا البيت على الاعمال واعتقدوا الاضمار فى غير العامل فى الظاهر

كتاب الوضع الباهر في رفع افعل الظاهر تصنيف الامام العالم العلامة

بسم الله الرحمن الرحيم

بحر الادب لسان العرب محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفى عفى الله عنه امين الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال وتشبه الافعال الافعال غير المنصرفة وهى وفعل التعجب من باب واحد حتى ان حذاق النحويين قالوا ان الذى شذ من احد البابين شذ فى الاخر قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندى واشد فلهو اخوف عندى اذ كلا فى الالوان وشذ قوله فانت ابيضهم سربال الطباخ ولقد كنت قديما نظرت هذه المسئلة النحوية فى ان البابين فى واد واحد والوارد فى احدهما وارد فى الاخر فقضيته وهى ان التمتع والقران كذلك فى واد واحد والنص الوارد فى التمتع وارد حكمه فى القران فسميتها باسمه باجتماع المفهوم لاجتماع العلوم اذ انفرد ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا يعمل اذ هى اسم وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل والثانى الصفة المشبهة باسم الفاعل لو اشبه الفعل شبه اسم الفاعل فى جريانها مطلقا واعنى حالة التذكر على افرادها وفروعها وهو يفعل حتى انه فى بعض الاماكن اختلف فى الكلمة هل هى اسم او فعل كقوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول بل ان جرى افعل على المضارع يلم يجر بغير الفروع فان قلت فلم لم تكن افعل جارية على المضارع فى الحركات والسكنات اذ لا اعتبار بالاصالة والزيادة على نحو ان ضاربا جار على يضرب قلت علامة التانيث خارجة عن ذلك على نحو ان ضاربة جارية والتاء خارجة والقائل ان يقول التاء خارجة فى الوزن بدليل استثنائه بخلاف الالف واللام ويدفع هذا كله ان كلامنا فى افعل وهى الوزن الافراد والتذكر وسنعلى الجريان كما ابن عصفور الجريان على المضارع فى الحركات والسكنات والتذكر والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل الشبه الصفة له فى لحاق الدالة على فرعية المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب فى المعنى وكذلك لزمت الافراد والتذكر اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزم لذلك ولهذا لزوم افعل لتضمنه معنى الفعل والمصدر المشتقين لذلك السبب لانها على الجر كما ذكره موفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل وابن باب شاد وقد اخذه ابن السراج كذا فى الايضاح وقد ذلك يعنال فى الايضاح بانهم لو جعلوا بينهما فى علامة الفروع وبين الحاذا البيت فى اخطوا الوضع بمعنى مع الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات لذلك كاد ذكره المتاخرين فى انها مع تركيب بعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلم الاخر العلامات لا تناعرابها على حد تنابدعوى ذلك واذا كان الجامد فى الافعال فاما فى عمله عن المتصرف لشبهه فما يشبهه من الاسماء ينبغى ان لا يعمل الا ان افعل له حظ من الاشتقاق والجريان على الموصوف عمله فى الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعمله لا فى الظاهر ولا فى المفعول به وهذا قول من قال الا تعمل واما قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فحيث منصوب بعامل مقدر ينصب المفعول به اى يعلم حيث لا يجوز بالاضافة لان افعل بعض ما يضاف اليه والنصب

نصب الظرف لانه علم غير مفيد وفي الاخير بحث وكذلك قوله وامر رضا بالسيف القواضب بنصب بغير مقدر او قيل باسقاط الخافض اي امرت للقواضب وبحج الاول بكونه
حذف الفعل ومعناه الحرف ولا يقال انها لا تعمل وهو مما يحتج علامات تدل على شبهه بالحكم شبهه وهذا ليس كذلك وكيف يدل لانه كقوله كان جوابي بالعصا اجلده او بدا
مررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعملها في الظاهر مطلقا حكاه سيبويه في موضع ومنعه في اخر وحكم عليه بالعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل العرب في مسئلة
الكحل استحسانا والقياس قد قدمناه ووجه الاول ان بعض المتاخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لافعل يقوي شبهه بالفعل فحيث ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فينبغي ان يعمل بطريق الاولى وهو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا قال ابو علي فيما نقله التبريزي عنه في مسئلة زيد شر ما
يكون خيرا منه خيرا تكون وتوجيه قول المازني ان خيرا يكون نصب بخير منك وقد تقدم انه اشبه الفعل من جهة انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل بالحروف زيد
اعلم منك وجواب ذلك انا لا نسلم ان ذلك لقوة شبهه بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر مجراه في لحاق العلامات مما يقوي شبه الفعل وقد ذكره جماعة من النحويين في عمل
عمل اسم الفاعل عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف شبهه بالاسماء بدليل مسئلة ان زيدا لنعم الرجل
ومسئلة وان ليس للانسان الا ما سعى فانها المخففة الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير هذا من المسائل وما حال الضعيف تعلق بضعيف وقد خرج الشيخ ابو عمرو القياس بان اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل وافعل لم يوجد فعل بمعناه اي يدل على الزيادة واعترض
عليه اولا لان الصفة تدل على الثبوت ولا فعل الا وهو دال على الحدوث وفي التراكيب ودلالتها على الحدوث او الثبوت بحث واما امثلة المبالغة فانها تعمل على فعل او فعلها
فعل او فعل او فعل فعلها المجردة مزادة الكثرة فانه وان لم يوضع لها الا انها فيها وثانيا بان لا فعل بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج على ان للقائل ان يقول
ليس افعل في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل تقتضيه لان سيبويه مثلها بما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره ولكثرة الامثلة في مثال الكحل لم
يبسط في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسط في غيره وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو بما اذا كان افعل لشيء وهو في المعنى
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا اي صفة الشيء وهو في المعنى المتلو به مفضل وهو الكحل وقبله هو المشتبه اي لمحمول بشيء قبل الافضل بالحقيقة المغير عن
للكحل في التفضيل لهذا الرمت باعتبار وقوعه في الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف بالتفضيل انعكس وقال الامام
جمال الدين بن مالك رحمه الله قال في تسهيله لا يرفع افعل التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول هو هو مذكورا ومقدرا مفسرا بعد نفي او شبهه صاحبه افعل
والاعرف فخرج للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد او ضمير المنفصل ليخرج مثل مررت برجل احسن منه انت الا قبل مفضول
المفضول ابدا هو المجرور بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقيده بانه هو هو اي المجرور وهو ذلك الظاهر الذي فرض رفع افعل به وهو الكحل اذ الضمير يعود
عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره سيبويه في الحديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم في عشر ذي الحجة قيل وحذف الى
ايضا قال الخفاف من قال احب حمله على لفظ الايام وفيه رفع على موضعها والخبر محذوف اي في الوجود والمروي في الصحيح ما من ايام العمل الصالح فيهن احب
الى الله العمل في هذه الايام العشر ولا شاهد فيه اما نحو منه مع ادخال من على المحل كما رايت رجلا في عينه الكحل من زيد واما بحذفه مع من كقوله اما
رايت كعبد الله من احد اولى بالجميل وفيه باعدام ومنه بيت الكتاب المعزو الى سحيم مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه
تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا قال علم في كتابه تحصيل عين الذهب التقدير اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع فجرى في الحذف مجرى الله اكبر يعني على احد
القولين وقدره في النكت اقل به ركب اتوه تئية منهم به على انه يعود على وادي السباع لا على ما عادت عليه في الاول وهو قريب من الاول وقدره بدر الدين
بن مالك لا ارى واديا اقل به ركب تئية كوادي السباع ولم يوف التقدير حقه كانه حذف الفعل علما وهو منهم العائد على الركب وبقي المحل الاخر وهو كوادي السباع
الذي قدره لا علم به واوقع كوادي السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه الا قال من جملة الموصوف باسم التفضيل وبالتخصيص بنيت او لا ارى كوادي السباع واديا اقل به الركب الا

تئية

تئية وهي المكث منهم بوادي السباع وقال ابو جعفر بن النحاس في شرح ابيات سيبويه تاييت بالمكان مثل تفعلت تمكثت وقال السخاوي في شرح المفصل ويحتمل
ان يكون اقل هنا فعلا ماضيا ويرتفع ركب على انه فاعل وتئية مفعول به والكل في موضع الصفة لواديا واخوف على اي ولم ارى اخوف قال الخفاف واديا مفعول ارى
ارى وكواديا صفة تقدمت فانتصب حالا ويجوز ان يكون كواديا مفعول ارى وواديا تمييز بمنزلة ما رايت كاليوم رجلا واخوف معطوف على اي واخوف به منهم وبعد
ضمير اي يكون افعل بعده ضمير مذكور وهو في المثال في عينه او مقدر نحو ما حكاه ابو جعفر عن محمد بن يزيد في قولهم ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وقال رفعت
البعض لانه اشبه له ولبس لقوم قال بعض شراح التسهيل تقديره ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض فجعل الشبه موضع ابين واستغنى به عن ذكر
المضاف ثم كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض في قومك ثم حذف الضمير الذي هو فيه العائد على شبه وادخل في على شبه فصار التقدير
من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض لدلالة ما تعلق به وهو شبه فبقي في قومك فهو على حذف اسمين
وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع في ذلك في غير موضع قياس وجوابه انه قد استقرا ان النهي والاستفهام الانكار
يجريان مجرى النفي في ابواب كان الابعد والاستثناء وتسويغ مجيء الحال في النكرة في الصحيح الا غير وصاحب افعل هو رجل في المثال وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين
بن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبيا فقال في شرح الخلاصة لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب الا اذا ولي نفيا وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين وقد
راى الامام جمال الدين بن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف
كما مثل به في اثناء كلامه ما من رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القصد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه
باعتبارين وان اراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد ان يكون سببا بهذا المعنى وهذا الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه وان يكون اجنبيا بالمعنى
الاول ليخرج ما رايت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد اخر وبقي النظر فيما اذا قيل ما رايت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون الضمير في منه يعود
على كحل لفظا على حد عندي درهم ونصفه خلافا لابن الصائغ شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقول الشاعر وكل اناس قاربوا قيد فحلهم ونحن
جعلنا قيد وهو سارب كحله منه في عين زيد هل هي داخلة تحت الضابط ويرفع فيها افعل وعبارته والذي يظهر انها تدخل الا على راي بدر الدين فان شيخ
جمال الدين ابو عمرو شرط ان يكون السبب مفضلا باعتبار الاول على نفسه وما عند الضمير يعني ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاضل ولهذا شرط الشيخ جمال الدين بن
مالك قبل مفضول هو هو وقلت المسوغ لعود الضمير عليه بعيره كانه هو وهذا المعنى لا بد في اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفي فضله في عين رجل الكحل
المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدي افعل الرافع للكحل هنا الى ضمير المجرور بمن في قولك منه ولا يجوز بصورته قال الصفار في شرح الكتاب بعد تقريره هذه المسئلة
وبقي فيها اشكال اثاره صاحبنا ابو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى وهو انهم قد منعوا مررت بزيد به وانفصل عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل
الذي في عين زيد ليس متعلق المعنى اخر فهو من باب ارى كل قوم قاربوا قيد فحلهم البيت قال وهذا احسن انتهى وقد يقال ان الكحل المذكور فيه بالحقيقة هو الذي يعود عليه
الضمير المفسر في حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شربت منه زيد وشربت منه عمرو وكلاهما بزجاجة الماء وان كان شروب هذا خارج عن شروب الاخر انتهى ويمكن
الانفصال عن اشكال ابن عصفور بان ذلك اغتفر في افعل لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلق نظرين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان احسن في المعنى
انما هي كحل الكحل على ما سبق من كلام سيبويه وشرحه واعلم ان قول ابن الحاجب منفيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفي او شبهه لان الواقع بعد شبه النفي منفي او في النظر في
شيئين في وجه رفع افعل هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك اما رفعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين احدهما ان افعل هنا يعاقبه الفعل فاذا
اقمت الفعل مقامه افاد ما افاد افعل من التفضيل فكان الموجب لتخصيص لا وقعه العامل كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال الشيخ جمال الدين بن مالك
وثانيهما وضح ان يرفع الظاهر هنا كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في مسئلة المعني من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضي وحين دخلته ال عمل فيه لانه وقع موقع

الفعل وعليه مناقشة وهو ان ال يقتضي الوصل واصله ان يكون بالجملة وتشابه المعرفة وهي انما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي يشبهها بالجملة
والمفرد فهو بعدها كالجاذب للفعلية اما في مسئلتنا فبعد تسليم ان الفعل يقع هنا ويؤدي معنى الوصف لا جاذب له الا انتقال الاصل في مكان المشتق اذا ادى الفعل
معناها وصح حلوله محلها ان يكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل انما وقع هنا لم يتساو التركيبان من حيث ان نفي الحسن يصدق بالمساواة وبعض شراح
الحاجبية الانفصال عن ذلك فقال فاذا اتفق ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنه وهذه فيما اراه
مكابرة وحاول بعض اجابة الانفصال بان ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يحتمل ان لا يكون كحل عين زيد احسن وان لا يكون بان يكونا متساويين وما رايت
رجلا يحسن يحتمل ان لا يكون كحل عين زيد احسن وازيد كما تقدم وان لا يكون بان يكون انقص فقد ثبت المدلولان في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول المنقول وفي
يقال ان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد فالمراد في الاستعمال الامر المرجح (لك)
ذلك انك تقول ما رايت افضل من زيد بقصد اثبات الافضلية له قال بعض من محققي التفسير في قوله ومن اظلم ممن منع مساجد الله ومن اظلم ممن كذب المعنى لا احد اظلم
في اولئك فتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه وقولك ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد وان كان منصبا على نفي المماثلة وهي تصدق بالزيادة
والنقص كما سوى وضوح الامرين حسنا الخبر مسلم في صحيحه في حديث ابي هريرة عن النبي انه قال من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يات
احد يوم القيمة بافضل مما جاء به الا احد قال مثل ما قال او زاد عليه فلو قيل ان او بمعنى الواو كان تكلفا وما سبق اولى فالمراد لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني
لمح الشبه ويوضح ذلك الجواب الثاني في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى ونظير ما ذكرناه في التراكيب قصر ما في الاستعمال على احد ما تقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على
عرفا نحو الدابة في الاجناس وابن عمر في البيت في الاعلام بالغلبة هذا شيء يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يبعد عن القواعد الجدلية الثاني من التعليل الجمهور لرفع افعل الظاهر
انه لو لم يرفع الظاهر ويرفعا على انه مبتدا مخبر عنه بالكحل او خبر والكحل مقدم عليه لزم منه ممتنع وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي انه غير معمول له
عمل الفعل فيه والا فالفصل بالجزاء بالمبتدا والخبر ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع احدهما الاخر والفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانهما كالكلمة
لان افعل مع من كالمتضايفين فلا يفصل بينهما باجنبي على قول الجمهور فلا يغتفر الا للضرورة وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير انه يتقدم احسن
منه اما على تقدير ان يتقدم الكحل ويتاخر منه بان يقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه او ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور واجاب بدر الدين
بن مالك موافقة الحديثي بانه في تقديم الكحل تقديم غير الاهم الا للضرورة اذ الاتساع من رفع افعل الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا احمر ما دعا به اولى وهو تقديم ما هو الاهم
وايراده في الذكر اتم وذلك لصفة ما يتلو صدق الكلام تخصيصه مقتضيه بمعنى رجل في المسئلة باحسن فالامر انك لو قلت ما رايت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل
بامر يمكن انه لم يحصل لمن راه من الرجال لا اثر لما من رآه الا وقد راى رجلا فلما كان الصدق موقوفا على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق مطلوب بتقديم ما يعتني به
على التقديم في الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يزيد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا فلا يقتضي ذلك
جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختلاله قد يقال ان فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الكحل جزء الصفة واجاب عن تاخير الكحل عن منه
بانه يجب عنه قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب فيقال لم لا قلت فلما وجب على تقدير ان يرفع ان يكون الكحل
وهو اذا تاخر لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهو ذلك الاصل ما وجه في نفس جفنة موسى في الاعراب المشهور لكن جملة مبتدا مخبر عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه
في نحو في بيته الذي اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه ويمتنع لعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وتصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو في تقديم
منه على الكحل انه يلزم منه عود الضمير على غير مذكور على انه بناه على قاعدة سيبويه التي ذكرناها فان قيل هذا التعليل الثاني في العبارة الثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور قلت هذه فرع الاولى كما لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور واقع في التقدير وقال الرشيد عبد الله جوزنا

في التعليل

في التقدير مما لا يجوز في غيره قلت وان كان كذلك فجوابه فيها قال الشيخ كانت غدا ولا تحرج الا ان اذن لك لكن الاصل ان يكون المقدر كالملفوظ واعمال الخبر في ضميرين لمسمى
واحد كاف في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منه باحسن في اصل المسئلة اذا رفعت الكحل باحسن لما يلزم من تعدي فعل الظاهر الى مضمره وقد تقدم الكلام فيه
ولعل الصفاقسي اخذ الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي دخل عليه من هو الكحل او غير الذي رفع باحسن فكذا هذا على ان هذا ايضا يتاتى فيما
اذا قدم الكحل ولم يذكره وخرج الى امر طويل خطابي لا يتكلف له ان يقال عود الضمير على متاخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا لم يجي ولا غيره من التكلفات واعلم ان
هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه واورد بعضهم على التعليل الثاني ما قلنا والانفصال بان سيبويه انما ذكره للفرق بين مسئلة الكحل وبين
ومسئلة مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليحيل ان الرفع محمل اخر وقد صرح الصفاقسي بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم الكحل وعلى تقدير تاخيره عن مثل
ان يكون معطوفا على في الناس مقدرا بان يكون الكحل مبتدا اما اذا كان خبرا فيمتنع تاخير الكحل لما ذكرناه ونظير هذه المسئلة على هذا التعليل في الكحل
على احسن القبيحين مسئلة ما قام الا زيد اصحابك واصلها ما قام اصحابك الا زيد فاذا قصد الامر من التقديم بين الرفع الراجح والنصب المرجوح لما ان
البدل لا يتقدم ومسئلة مررت بزيد ورجل آخر قائمين اثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة ومسئلة هذا مقبلا رجل اثروا مجيء الحال
في النكرة على تقديم الصفة فحملوا القبيح لرفع ما هو اقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر فعوضوه
عن غيره اي لان الرفع بالابتداء قام عن الرفع عن الفاعلية لاستلزام ذلك الرفع الفصل وهذا وان كان فعله دفع افعل الظاهر في هذه المسئلة تعليل
آخر مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وهو ان افعل اذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول في المعنى مع رفعها الظاهر
ورفعه اذ ذاك كالرفع الضمير لانك انما تفضل بها الكحل على غيره اذ لا تقدر ان تفضل بها نفس الشيء على نفسه قال سيبويه ولكنك زعمت ان للكحل هنا عملا وهيئة
يعني عملا في الحسن وهيئة فيه ليست في غيره فالمعنى ما رايت احدا عاملا في عينه الكحل في الحسن كعمله في عين زيد وهذا في التقدير كقولك ما رايت احدا يحسن عينه
بالكحل كعين زيد فهو كرايت كما رايت احدا يحسن بالكحل كحسنه زيد فهو كما رايت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رايت احدا يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رايت
احدا احسن بالكحل كزيد لا يتاتى ذلك في مررت برجل خير منه ابوه لان فيه افعل صفة للاب لان تفضيل الاب على اجل ممكن فحصلت الصفة لما بعده فكر اتي
في الكافي تعليلين آخرين اولهما انما عمل في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه لانه بالنسبة الى المعنى غالبا يجري مجرى الفعل فوقعه كما يرفع الضمير ثانيهما انه
اتحد الفاضل والمفضول كان عمل في شيء واحد فهذه خمس تعاليل لم اردها مجتمعة النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط اما اشتراط الموصوف فهو في عبارة
ابن الحاجب في قوله شيء وفي عبارة التسهيل في قوله فصاحب افعل فعل لسانى التفضيل وهو دعوى وقيل لانه الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك
يكفي فيه النفي فيقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان في رفع الوصف مكتفى به واجيب بان الفعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا
انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجد شروطا رفع الظاهر بخلاف اسم الفاعل واما السبب فهو ما اشترطه الانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له
منه لانه الذي رفع افعل واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين الضميرين وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما يظهر بذلك
لامكان وقوع الفعل موقعه واغنائه عنه كما قررناه في التعليل بمعاقبة الفعل وهو للنظر بالشروط السابقة لكن قد تقدم ان بدر الدين ابن مالك اشترط
في مرفوعها تقدم الكلام معرفا والنفي منه وبين من اشترط النهي فان قلت فانك اذا قلت ما رايت رجلا احسن منه ابوه او رايت رجلا احسن في عينه الكحل في عين
زيد يصح وقوع الفعل موقعه فقد اجاب عنه بدر الدين بان المعتبر في اطراد رفع افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي بني منه مفيدا فائدته ولا
في الاول يحسن ابوه كحسنه لفاتت الدلالة على التفضيل او يحسنه ابوه اي يفوقه لكنه قد جيء بغير الفعل الذي بنى منه احسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفاد في افعل
عينه الكحل كحسنه او يحسن الكحل كحلا فاتت الدلالة على المفضل في الاول وعلى الغريزة في الثاني انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع للشرائط ويجاب

فليطابق بينه وبين هذا واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الافعل في او الافعل في جميع استعمالاته لم اجد من شفاء العليل
في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال ان هذا مبني على الاختلاف في تعليل منع قياس عدم عمله اهل هو كونه لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو
الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه او كونه لم يوجد فعل بمعناها كما قال الشيخ ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعملت بالالف واللام
ان يجوز رفعها الظاهر فيقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها تثنى وتجمع لذلك وكذا اذا اضيفت لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيتها وجمعها وان قلنا
بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشرط والله تعالى اعلم فائدة قوله تعالى حور مقصورات في الخيام قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة الوالدة هذه الاية تنقض
الفائدة ونكتة الفائدة لان الحور جمع حوراء وجمع لعاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالوه لان مقصورات معناه محبوسات في القصور فلو جاء
على الافراد لكان حور مقصورة في الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسعيها راضية وكما قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة واما قوله تعالى ان يبدله ازواجا
خيرا منكن مسلمات فتعين ان يكون في هذا القسم لان مسلمات صفة مجموعة ولا يجوز ان يكون بدلا لان البدل انما يجيء عند التعذر وقد نص النحاة على ان قوله تعالى هدى
للمتقين الذين يؤمنون يجوز ان يكون الموصول تابعا وان يكون مقطوعا وعلى التبعية يجوز نعت لا بدل الا اذا تعذر كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
لامتناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان يكون نعتا للصفة السابقة وهو افعل التفضيل في قوله خيرا منكن لان نصوص النحاة على ان الصفة التي نعتت ونعت
بها المشتقات في اسماء الفاعلين واسماء المفعولين معتوق لك لان خير ليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع نعتا ولا نعت ولا يحسن ان يكون حالا من
ازواجا وان كان نكرة تخصص بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير امتناعا واوضح فان يذكر لان صاحب الحال الضمير
والمبتدا يعني والحال انما هو للمبتدا فبطل هذا او قوله فيهن خيرات حسان ان شئنا جعلناه من هذا او الذي او قلنا ان الوصف بكليهما وارد في القران والسنة تبين
الجمع في السنة قوله نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لان النساء والنسوة والنسوان جمع المرأة من غير لفظها كالقوم في جمع المرء جعلناه اسم جمع خرج من هذا الباب
ولكن الاكثر الاجود والله تعالى يمحنا واياكم مزيد الامداد فكتب لسيدو الده ما نصه قد ذكرنا في الدرس يوم الجمعة حور مقصورات في الخيام وذكرنا ايضا فيهن خيرات
حسان وقلنا مقصورات لا يتعين ان يكون صفة بل يجوز ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن ليس بطوافات فيكون في الخيام قوله
نظير قول المسند محبوس في المكان الفلاني فالخبر هو قوله محبوس فاما قوله تعالى فيهن خيرات حسان فلانه لما قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة
للفواصل التي في السورة من اولها الى اخرها والذي قبله من غير فاصل قوله فيهما فاكهة ونخل ورمان فباي الاء ربكما تكذبان واعقبه بقوله فيهن خيرات حسان وام
ما في هل اتيك حديث الغاشية فهو اما كالذي في سورة القيمة واما مسلمات فقد بينته كلام اخر ذكرناه وهو البدل بالمشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا
في الضمير المستكن في خيرا منكن واما حديث نساء كاسيات عاريات فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القران الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من المتقين
والتوفيق والحكمة وافاض علينا جميعا النعمة ودفع عنا النقمة امين وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام
سراج الدين الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اسعد الله مساكم واذهب عنكم ماساكم يقول الفقير اصلح الله شانه وازال عنه ما شانه ان الزمخشري في الكشاف
وقع عليه تعقب في تفسير الالفاظ في قوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء وذلك انه قال ما في محل الرفع اي الله يفتيكم
والمتلو في الكتاب في معنى النساء قوله وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى وهو مثل قولك اعجبني زيد وكرمه ويجوز ان يكون ما يتلى عليكم مبتدا وفي الكتاب خبره على انها جملة
معترضة ويجوز ان يكون مجرورا على القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم قال فان قلت بم تعلق قوله في يتامى النساء قلت في الوجه الاول
هو صلة يتلى اي يتلى عليكم في معناهن ويجوز ان يكون في بيان النساء بدلا من فيهن فاما في الوجهين الاخيرين فبدل لا غير انتهى كلامه واقول لا يصح على الوجه الاول وهو
ان يكون ما فاعله البدلية من قوله فيهن والذي ذكره المعربون وذلك الامام العسكري انما هو البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح بوجهين احدهما ان قوله فيهن فيه ضمير

عائد على النساء فهو مقصود في الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اي في النساء واما قوله وما يتلى عليكم في الكتاب فقد يصح بيتا في
النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء فلا يصح البدلية من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال لان السؤال عن
حكم النساء ونحو الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم في يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهي ان الله يفتي عباده في امر النساء
عموما ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال الوجه الثاني ان قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله في يتامى النساء
متعلق بجملة يفتيكم المتلو بناء على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا يستقيم البدلية لا في الكتاب ولا
من فيهن اما من فيهن فلما قدمناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب
لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل وانه في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذلك ذكر
للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات الامر الذي سيق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه مقرر في الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم
لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى في الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النساء فلم يقسم به فلا يصح البدلية على هذين الوجهين بوجه
واذا بطلت البدلية فلا يصح الا ان تكون الجملة اعتراضية ولا نسبة الا انها تعلق في يتامى النساء بقوله يتلى عليكم في الكتاب مع انهما اعرابان مخترعان لم يسبقه احد اليهما
فالمسئول ما مثل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله يديم انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم الباس فكتب اليه والده الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اللهم
صل وسلم على سيدنا محمد واله سيد السادات من اهل الارض والسموات وعلى سيدنا محمد واصحابه واتباعه واحبابه من سهل والطف وليسعد الله صاحبكم
وادام سعدكم ونجاحكم لقد ابديتم افاداتكم وقلدتم امتنانا واقول في الجواب والله الموفق للصواب ان قول الزمخشري المتلو في الكتاب في معنى اليتامى قوله
وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى الاية التي ذكر فيها اليتامى في الخوف ان لا يقسط لهن وهي المذكور فيها فانكحوا ما طاب لكم من النساء فجوز ان يكون في يتامى النساء
بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو في الكتاب في الاية التي فيها ذكر اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء واذا حضرت تلك التقدير قل الله
يفتيكم فيهن والمتلو في الكتاب فيهن وذلك المتلو هو في الاية التي فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سالك سائل عن المحجور عليهم العالم يفتيكم فيهم والمقرر في الجامع الصحيح في المحجور
وكان قد ذكر في حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس اخص من السؤال بل هو مساو له واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله في يتامى
يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله يتلى على غير البدل وما ذكرتموه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من في الكتاب لم يتعرض لها الزمخشري
والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية بما قررناه وهي متعينة على الاعتراض والقسم فصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن ثم تم الكلام ثم اعترض بقوله والذي يتلى عليكم
ثابت في اللوح المحفوظ ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن في المذكور في قوله فانكحوا ما طاب من النساء وذكر في القسم
للاعلام لموضعه وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة وجوز الزجاج ان يكون
ما في محل خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهذا الذي قدمته هو الذي ظهر بعد التامل وهكذا يكون الترسل والفقير يسال الله وانا كذلك
خليق التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح حالي وحال ابني والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد والتابعين لهم احسانا بالفتح المبين
في ولا اكر الاو في كتاب صين للشيخ سراج الدين البلقيني ره اما بعد حمد الله الذي جعل عن الشريعة هم اهل العلم المبين واقامهم لحفظ الشرع المحمدي وفهم الكتاب
المبين وسمهم الثبات في الدين فلا اسبوقهم على الزنادقة المارقين وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنه منطق متلقين وحفظ عقولهم من التشكيك في
درك المعقول فاستقاموا على الطريق المستبين والصلوة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين وعلى ال محمد واصحابه وازواجه
وذريته والتابعين فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق الفقير الى عفو الخلاق مجلس مولانا المقر الاشرف محب العلم والعلماء حبيب الخاص الحلماء السيفي ملكتمر المارداني

بلغه الله في الدنيا والآخرة حسن الآمال نعتز بعض من حضر بما انفصل به في الاحسا وعمر في حق محب الفقير الى عفو الله عمر فلما وقع الكلام في المسئلة قال بعض الحاضرين قول الله
فسنعرض انشر الكلام في الاشكال فظهر من المتحملين في الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكوت وتبين بعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرا قارئ من القرآن
العظيم آيات يعلم السبيل الى فهمها العلماء الاثبات منها وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين فلم يمكن
كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللغط وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثناء اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السؤال
كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال الى ان اوجب الاشتغال الى الجواب فقلت والله الموفق للصواب الجواب عن ذلك من اوجه اربعة ومن بسط فقد قدر على المنازعة بغير علم
وادعو وهو انه يجوز ان يكون الا بمعنى الواو والاستثناء محذوف في قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك الكلام المتعصبين ...
لا منقطع فقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه في ذلك وايضاح القول فيه والمسالك فاقول وجه الاشكال ان يقال لا يصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب
بصير المعنى وما يعزب الا في كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعا ونصبا لان الرفع للعطف على محل مثقال
والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع الجر لامتناع الصرف في اصغر واكبر للصفة والوزن ومع مشكل الاستثناء وهذا الاخير لم يقربه من كان يستشكل بل اقتصر على الاول
يكمل الكلام لذهوله عن الثاني وتمام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر لا يصح ولا مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم الاضمار وتقديره فما هو
بعض العلماء الاعلام ان بعض من حضر المجلس بمدة يسيرة سأل عن هذا السؤال بعينه وتردد له في ذلك مرات في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عنده علم
بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون ومحصل الكلام في ذلك فتح الله علي على الفور باجوبة اربعة فاوردت انا ادبها بان اخرج الا عن
العطف واجعلها على بابها والاستثناء محذوف يلزم العطف في ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على اللفظ والمحل او لا الزم ذلك فيكون نفي ولا اصغر من ذلك
اللفظ والمحل او لا الزم ذلك فيكون نفي ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعا ونصبا ولا النفي الجنس وآخر ما ذكرت ان يكون الاستثناء منقطعا فلما
في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل ولم ينقل مثله في القرآن العظيم وكل من الاعتقادين غير صحيح اما الاول فقد صرح جمع من النحاة بنقل
ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى واما الثاني فقد ذكره جمع من المفسرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود الا ما شاء ربك وكان
جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبين فقلت له في الجواب الكلام في تقدير الا بالواو ولا يلزم ثم قلت وكيف يفسد المعنى وهو صحيح
ولا لان التقدير وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين والمعنى كل كائن في الارض ولا في السماء
من ذلك وفي اكبر منه في كتاب مبين لا يعزب شيء عن ربك وعلى تقدير الواو يصير التقدير وذلك او هو في كتاب مبين وكان نوع من استشكالها في المجلس ما قال الشاطبي
معاذ اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى انه ذلك الابطال في القرآن وهذا من العجب فقد حمل الاخفش على ذلك قوله سبحانه وتعالى لئلا يكون للناس
حجة الا الذين ظلموا منهم واستشهد على ذلك بقول الشاعر وارى لها دارا باغدرة السيدان لم يدرس لها رسم الا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد
ورمادا وقال القرافي في قوله تعالى وحكي عنه ذلك المحكي واستحسنه فقال قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا
مبين حمل هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما قبله اوجب ان اشياء تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك ومثله في الانعام ولا
ولا يابس لكن الا وما بعدها منقطعة عما قبلها على اضمار بعدها تقديره وما يعزب عن ذلك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام فلا شيء يعزب عنه
الا هو ثم ابتدأ فقال وهو في كتاب مبين والا في موضع الواو وهو مضمرة قال ابو محمد مكي عقب حكاية ذلك هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو
وكذلك قال مكي وكذلك قال قوم في قوله يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم ان معناه واللمم قال مكي وكون الا بمعنى الواو بعيد شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن كان
واجود وكانه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن في التاويل والاستعمال من قول صاحب الكتاب ان الا بمعنى الواو وكونه الا بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف

فحمل

فحمل الكلام على الموجود المستعمل اولى والاستثناء الا بتدنية في القولين جميعا وبه تم الكلام انتهى ما ذكره مكي وقد علمت منه امورا احدها ان القرافي جوز ما جوزناه والثاني ان
مكيا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق الينا نقل عن الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس
البصريين ان الا تاتي بمعنى الواو وعلى ذلك قال في التسهيل في باب العطف وجوزها فيها الفعال والاخفش والفراء الثالث ان فيما خرجنا على ذلك
لك بذلك لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو واجاز الفراء ان تكون الا بمعنى الواو في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش هو من رؤس النحاة البصريين والفراء وهو من رؤس نحاة الكوفة يقولان ان ذلك في كتاب الله تعالى بل وقفت ايضا على
حكي عنه الفراء وقد جوز ذلك في هذه الاية بعينها ابو علي الحسن بن يحيى الجرجاني هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول فاحكي لا يلزم من حكايته اختياره
مع انه لا محذور في اختيار العقيدة ولله الحمد انما المحذور في العقايد والافعال المنكرة التي الفاها الكرام البررة شر الى هذا الحال بحمد الله معتقد صحيح
انا عن مقال الخوض بايع وهذه الايات التي سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على ما نحن بصدده ولنقدم الكلام الى الاستثناء من المذكور
ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدر فنقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء
او الفتح على ان لا النفي الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرئ بالضم والكسر وما بعده وما يليه فيه الروض العازب ولا اصغر من ذلك ولا
اكبر القراءة بالرفع والنصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحا في موضع
الجر لامتناع الصرف اشكال لان قولك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل انتهى ما قرره الزمخشري وكانه قصد بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي وان الرفع في ذلك
العطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ وقد قال السخاوي شارح الشاطبية متكلما على قول الامام الشاطبي ويعزب كسر الضم مع سبأ رسا واصغر فارفعه واكبر
اكبر فيصلا عزب يعزب اذا غاب وبابي وهما لغتان ومنه الارض العازبة والروض العازب البعيد والوجه في رفع اصغر الابتداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب على
نفي الجنس وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في من مثقال ذرة وهو رفع كما في كفى بالله وقال في النصب انه معطوف على لفظ مثقال او ذرة الا انه
لا ينصرف للصفة والوزن تابع على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب وهذا فاسد انتهى ولم ما ذكره ابو علي بفاسد اذ جعلنا الاستثناء من محذوف
او منقطعا كما هو الجواب الباقيات وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك ان النصب ايضا لنفي الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هنا على الرفع عطفا
على مثقال واختلفوا في اية يونس نظرا الى احتمال حالتي العطف وهذا الحال الضعيف وكان اراد بعض من حضر انه يقرره بعكس وجوابه ان القراءة سنة متبعة
فلا يلزم في الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاتصال على ان في اية سبأ ... فالزمخشري بان ان شاء الله ولنعد الى الكلام على الجوابين
الاخيرين فنقول وعلى الانقطاع جوز جمع من المعربين وجزم به العكبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء في موضع جر للذرة او لمثقال على اللفظ
ويقرأ بالرفع حملا على موضع من مثقال الا في كتاب اي الا هو في كتاب والاستثناء منقطع وقد مر صاحب تذكرة تبصرة فقال الا في كتاب مبين منقطع وقال على الثاني
جزم به الزمخشري وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة بنفسها جعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفي الجنس ورفعها على الابتداء فقط هذا
ينبغي ان يقف على في السماء والقول بان الاستثناء منقطع هل يرد وهل وقع في القرآن العظيم لا وهي مسئلة معروفة لا نطول بذكرها واما الجواب الاخر وهو ان يكون
الاستثناء من محذوف تقديره ولا شيء الا في كتاب مبين ونظيره ما فرطنا في الكتاب من شيء وكل شيء احصيناه كتابا وانما لم يجعله مستثنى مما قبله رفعا او
لان الكلام على ان الرفع للعطف على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعدلنا عن الاستثناء من المذكور الى مقدر مبتدا دل عليه ما سبق ولا يبعد حذف ما قدرناه لان الكلام
عليه ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى في كل معلوم وان كل شيء مكتوب في الكتاب وقد جمع بينهما في قوله تعالى قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى
وفي قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب وهذه الاوجه الاربعة التي فتح الله بها لا توجد مجموعة في كتاب بل الاول منها قد علمت اصله ومن قدره في هذه الاية والثاني قد علمت

والثالث قد علمت رجوم واخاره والرابع يشهد لكثير من اساليب العرب وقد ذكر صاحب شرح التذكرة انه يجوز ان يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله وما يعزب ويكون في الاية
تقديم وتاخير تنبيها او ما يكون في شان ولا تتلوا منه من قران ولا تعملون من عمل الا في كتاب مبين الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه ولا اكبر مما من شيء الا وهو
في اللوح المحفوظ ونحن نشاهده في كل ان ويجوز الاستثناء من وما يعزب فيكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شيء عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في
اللوح المحفوظ كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر اما الوجه الاول فليس هذا نظير امرر بهم الا الفتى الا العلا لانه عند قصد التاكيد في نحو لا يجب العطف بالواو
ولا تقول قام القوم الا زيدا الا جعفرا اذا قصدت التاكيد الا بالعطف فتقول والا جعفرا فان قيل انما يكون ذلك في الا التي للتاكيد وههنا قد لا يكون مقصودا
فيكون كقول القائل ما قام الا زيد الا عمرو قلت لا يصح لان المثال المستشهد به مفرغ ولا تفريغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيد
الا عمرو اعراب المستثنيين داخلان في القوم فلو سكت عن احدهما لا ينفى بخلاف ما نحن فيه وايضا فلانه يلزم مجازان احدهما التقديم والتاخير والثاني تكرير
الا واما الوجه الثاني فتفسير يعزب بيبين ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في العباب قال ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امراة
تعزب اي تذهب عزبته بالنكاح مثل قول المتعرض اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على تباعد وتنحي وتفسيره بالظهور بعيد ولئن سلمنا
فلاي شيء جمع بين الظهور والذهاب وكانه قصد بذلك ان علم الغيب مكتوم فما يظهر منه ويذهب الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام وقع للزمخشري في سورة
سبا ما وجه القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفي الجنس كقولك لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عما
قبله قال الزمخشري فان قلت هل يصح عطف المرفوع على مثقال ذرة كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة لا لتاكيد النفي وعطف المفتوح على ذرة
فانه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر قلت يابى ذلك حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه
الغيب وجعلت الغيب اسما للخفيات قبل ان تكتب في اللوح المحفوظ لان ابرازها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شيء ولا يزول
الا مسطورا في اللوح انتهى ويمكن ان يجيء مثله هنا على تقدير حذف مضاف وللقائل ان يقول ما المانع في الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على
اللفظ او المحل فان قيل المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا
يابس الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بجر حبة ورطب ويابس وقد قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل في حكمها كانه قيل وما يسقط
من شيء من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح
ويقال مثله هنا بان يقول قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة وداخل في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شيء وقوله الا
فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين التاكيد لما فهم من اثبات العلم مما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله تعالى او المثبت للعلم
يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه اخر في الاية الا ان فيه حذف المؤكد بخلاف الا يعلمها
فانه مذكور نعم يتمشى ذلك على التقديم والتاخير وغير ما تقدم ويرمع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرناها في المجلس واوضحت القول فيها هنا تكمل في الاية سبعة
اوجه على انه قد قرئ شاذا ولا حبة ولا رطب ولا يابس برفعها قال الزمخشري وفيه وجهان ان يكون عطفا على محل من ورقة وان يرفعا على الابتداء وخبرها الا في كتاب كقولك لا رجل منهم ولا امراة الا في الدار
ومما وقع من الكلام وغيره انه يجوز ان يكون الاستثناء وفي ذلك ودعوى فيه ما ادعى العربي بقوله في كلمت خزانة غزانة جواد ما يبقى من المال باقيا فانه ذهب الى ان معنى البيت
فان الجواد ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الا الجود فما فيه عيب فانه قال كلمت خزانة لكن يبقيه جوده ونظيره في الاية ان كان يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبين لكن
في الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شيء وهذا التقدير لا يصح وجهه ان فيه فرض محال وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى تنكير الجواد
فلان الجود يوصف بلفظ العيب نقص واما الذي في الكتاب المبين فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان البارئ جل جلاله عالم بالكليات

والجزئيات

والجزئيات على ان التفسير في البيت انما هو على المنقطع ومع تقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فالوجوه
السبعة جعل الاستثناء متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل الرفع على الاستثناء والفتح على ان لا التي لنفي الجنس او يكون متصلا بتقدير ان يكون في عطف الجمل الرفع
على الاستثناء والفتح على ان لا التي لنفي الجنس او يكون من عطف المفردات وتفسير يعزب بظهر او يكون من باب او يجعل منقطعا كما تقدم وتليها اكون الا للعطف كما تقدم
او الاستثناء من محذوف وقد وضح ان الذي بادر الذهن اليه في المجلس فتح من الرب الكريم فله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وال محمد والتابعين **قال ابو محمد** عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في اماليه حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني
ابي حدثنا محمد بن الجهم قال حج الفراء سنة ست وماتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى ابو عيسى العزي فسالني عن قول الله تعالى فيهن قاصرات الطرف فقال
بعد قوله فيهما عينان تجريان فاجبته بما املاه الفراء علينا في كتابه ان فيهن للجنتين والجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه جنتان قال ومن دونهما جنتان فقال
لي خلاد اخطات قد جمع قبل ذكر الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسالة خلاد وبجوابي وبانكاره علي فردد الفراء في نفسه شيئا ثم قال لي ان العرب توقع الجمع على
التثنية قال الله تعالى فان كان له اخوة يريد فان كان له اخوان وقال فقد صغت قلوبكما يعني فقد صغا قلباكما في كتاب لب الالباب في المسالة والجواب لابي الحسن بن
جني من ابيات المعاني قول الشاعر انما زيد لنا سائر من مكان ضل فيه السائر فهو ياتينا عشيا في سحر ماله في يده او عامر اي شيء نصب زيدا وكيف رفع
بجمع العشاء والسحر وكيف يلتئم ماله في يده او عامر وهذه الجزء مما ابن المصدر وهي مسالة عظما وان احاط اللبيب بها علما فالجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله
ان شرط ونمى فعل ماض من قولهم نمى ينمي اذا نفع وتقديره وزيدا مفعول به وسائر نصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر فاعل وهو الذي
وتقديره ان نمى السائر زيدا يعني انه نفع به وهداه الينا في حال كونه سائرا من مكان حار فيه وضل واما البيت الثاني فهو مستحيل ان احد على لفظه اذ العشاء
وقتان متباينان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدا ياتي فعل مضارع وعشا حال من الضمير في ياتي من قول الشاعر وهو ابو حية النميري
على الوحل يمشي سا ابته عن من وراء ومقدم وسالاه عطفا وقد نصبهما الظرف لانهما في معنى ناحية الا تراه تقول من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انه اذا
على الوحل لا يتماسك فيمشي في ناحية من جانبيه وهذا الشاعر ايضا من ابيات المعاني وهو مما سال عنه وقوله في البيت المتقدم ماله منصوب بقوله ياتي عشا اي افعل
ماله في يده وحوف سحر لانه منكر ويريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر عطف على المضمر في ياتي وطول الكلام سد مسد التاكيد وتقريب معنى هذين البيتين
ضل في مرماة فهذا البنا السائر بنا فهو ياتي ناعشا اي ابكرا ماله هو او عامر ورد في سنة ثلث وعشرين وثمان مائة من بلاد المغرب من الفقيه ابي بكر بن
محمد بن عقبة اسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني فكتب عليها اما الاسئلة فسبعة الاول زعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد امتنع لقوله تعالى فطفق
مسحا بالسوق والاعناق هل هو مقبول ام لا الثاني زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما راوه عارضا منصوب على التمييز وتعقبه ابو حيان
قريبا من ذلك في قوله تعالى فسواهن سبع سموات الثالث اين المخصوص بالمدح فيما انشده الزمخشري في سورة الصافات لعمري لئن انزفتم او صحوتم لبئس الندامى
كنتم ال ابجر وهو قول عايشة كان لنا جيران من الانصار نعم الجيران كانوا الرابع علام انتصب بصيرا في قوله فجعلناه سميعا بصيرا الخامس ما معنى قول ابي الطيب
هو الجد حتى تفضل العين اختها وحتى يكون اليوم لليوم سيدا وقول المعري هو الهجر حتى ما يلم خيال السادس ما معنى من في حديث الا اخبركم بخيركم من شركم وفي قول
ما بال الكلب الاسود من الاحمر وفي قول المعري وان بلي وان ادنيا في الشعر واحدا فخرجني الله من ثمامه السابع ما اعرب قوله
المعري وهم الناس فالحبوة باسم سوق فمن غابن ومغبون واما الاجوبة فقال اللهم الهم الصواب اما السؤال الاول فالظاهر انه سقط منه شيء وهو زعم ابن مالك ان
هذه الاية تدل على ان والجواب ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطفق يمسح مسحا فحذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الرد ذكره الشيخ جمال الدين بن هشام
في الكافية الشافية والالفية ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في شرح الالفية بما يوقف عليه ان كلامه وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في تفسير طفق من افعال المقاربة

للشروع في الفعل فحذف حرف الدلالة المصدر عليه اي فطفق يمسح مسحا انتهى وقد اعرب الزمخشري قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم
مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله مصدر مؤكد اي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة
حرمت عليكم وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظرف والمجرور مستدلا بهذه الآية اذ تقدير ذلك عنده
عليكم كتاب الله اي الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا مؤكدا كما ذكرناه واما السؤال الثاني فقال الشيخ ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال
من المفعول وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم الذي فسره قوله عارضا وقال الزمخشري فلما راوه في الضمير وجهان احدهما ان يرجع الى ما تعدنا وان يكون
مبهما قد وضح امره بقوله عارضا اما تمييزا واما حالا وهذا الوجه اعرب وافصح لجعل جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون الا في باب رب نحو ربه
رجلا لقيته وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمر الذي
يفسره ما بعده فلم يذكروا فيه مفعول راى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر المضمر ويوضحه انتهى وكلام ابن عطية مرادف لكلام الزمخشري فانه قال والضمير في راوه يحتمل ان يعود
على العذاب ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم وهو الذي فسره قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري النصب بالابهام والتمييز او الحال
فلذلك خصه الشيخ بالاعتراض والذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقررة في النحو واما آية البقرة فقال الشيخ ابو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسويهن ضمير مبهم
وسبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسر به فهو عائد على غير متقدم الذكر وهذا الذي يفسره ما بعده
منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشان او القصة وشرطها عند البصريين ان يصرح بجزئيها ومنه ما يفسر بمفرد اي غير جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير
المرفوع باول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجرور برب نحو ربه رجلا والضمير المجعول خبره مفسرا له والضمير الذي ابدل منه مفسره وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف
قيل وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي سردناها الا ان تخيل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسرا وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري
انه ضمير مبهم ليس عائدا على شيء قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء
سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه الى السماء والاخر تسويته سبع سموات فظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات
فقد اعرب بعضهم سبع سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك مررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ البدل على عود الضمير الى ما بعده
مفعول ثان وقال والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم الاشتقاق انتهى والتعقب المذكور في سورة البقرة نظير التعقب المذكور في سورة
الاحقاف وكلام الشيخ في ذلك هو الجاري على القواعد كما تقدم وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله والضمير في فسويهن ضمير مبهم فيه نظر لان
بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في سويهن واما السؤال الثالث فقد اشار الى ذلك ابن مالك في التسهيل
على المخصوص بقوله او يذكر قبلها معمولا للابتداء او لبعض نواسخه او بعد فاعلها مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او اول معمولي فعل ناسخ مثال المخصوص الذي ذكر قبلها معمولا للابتداء
نعم الرجل عمرو وبئس الغلام وزيد نعم رجلا ومثال المخصوص المعمول لبعض نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر اذا ارسلوني عند تعذير حاجة امارس فيها كنت نعم الممارس
باب ان قول الاخر ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة وفي باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتدأ نعم الرجل زيد وبئس الغلام عمرو
مبتدأ لا يظهر قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب لسيبويه وممن ذهب اليه من هذا المصنف في الشرح قال غيره واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الاضمار
على ذلك ما يوقف عليه في شرح التسهيل ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها اول معمولي فعل ناسخ هذا البيت المذكور في السؤال لان كان من نواسخ الابتداء
يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد انشده الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون حيث قال
للمفعول من نزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه قال الجرمي لعمري لئن انزفتم او صحوتم لبئس الندامى كنتم آل ابجرا ومعناه فانزفوا ونظيره اقشع السحاب وقشعته الريح

الرجل ركبه وحقيقتهما دخال في القمع والكب انتهى واما حديث عائشة فان كان الذي فيه ذكر الحديث فهو في الصحيحين بغير هذه اللفظة ورواه البخاري في الهبة والرقاق
عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ الا انه قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا يمنحون رسول الله من البانهم وفي الرقاق زيادة نبيتا ووقع في بعض النسخ
اسقاط من الرقاق ولذلك لم يذكره المزي في الاطراف ورواه مسلم في آخر الكتاب كما في الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السؤال فقد يكون في غير الصحيحين في مسند احمد ان
حولنا اهل دور من الانصار جزاهم الله خيرا وفي ابن ماجه عن ابي سلمة عن عائشة غير انه كان لنا جيران من الانصار جيران صدق واما السؤال الرابع فجوابه ان جعل ان كانت
بمعنى خلق فيهما حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وان كانت بمعنى صير فقوله سميعا مفعول ثان وكذلك بصيرا لانهما خبران في الاصل فاجعل
مفعولا ثانيا ويجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدده اذا دخل عليه ناسخ الابتداء ثم يعرب كل واحد منهما مفعولا ثانيا وقد قال ابن مالك في التسهيل الافعال الداخلة
على المبتدأ والخبر الداخل عليها كان والممتنع دخولها عليها لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبهما مفعولين ولا يحذفان معا او احدهما الا بدليل ولها في التقديم والتاخير
ما لها مجردين ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان انتهى وقد جاء في خبر كان وكان الله سميعا بصيرا وكان الله عليما حكيما فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول
المفعول الثاني والثاني صفة كما في قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا ويجوز ان يجعلا في معنى واحد على تمييز بين الاشياء اذ لا يحصل التمييز بين الاشياء غالبا الا بالسمع والبصر
فيعبر مثل قولنا الرمان حلو حامض بمعنى مز واذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك واما السؤال الخامس فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير
هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابو حيان في جواب السؤال الثاني وهو الضمير المجعول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن مالك في التسهيل فقال ويتقدم ايضا غير منوي التاخير
ان جر برب او رفع بنعم او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين قال الشيخ ابو حيان
مثال الجعل خبرا قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع
الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال المص في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفي تنظيره
هي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمل وتقول خبرين انتهى كلامه قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده
التاخير ان يكون يفسره الخبر وانما هذا تفسير سياق الكلام واما ما ذهب اليه المص من ان هي مفسرها هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسره الخبر
بشيء موصوف بشيء كان ذلك الضمير عائدا على الخبر مقيدا بما قيد به او صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلام
العالم الا غلام العالم لانه يؤدي الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما استفيد من المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار مالكها وسيد الجارية مالكها وليس في كلام الزمخشري
ما يدل على ما ذهب اليه المص لانه قال وضع هي موضع الحياة فلم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر قال لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني ان سياق هذا الكلام على ان الضمير
هو الحياة انتهى والحاصل انه ارتضى كلام الزمخشري ولم يرتض تقرير ابن مالك ويقال عليه فقد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم تبعا لابن مالك حيث قلت والضمير المجعول
خبره مفسرا له انتهى ويحتمل فيه التعليل قول المتنبي هو الجد الى آخره معناه الجد اي الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعري هو الهجر اي الكامل الهجر بهذه الصفة وهو ان الكلم
متى الم خيال الم يكمل الهجر فهذا ما ظهر وفوق كل ذي علم عليم واما السؤال السادس فالحديث باللفظ الاول واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فانه يقطع صلاته الحمار والمراة والكلب الاسود
قلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سالت رسول الله كما سالتني فقال الكلب الاسود شيطان رواه مسلم هي في المثال الاول للفصل من العامل
في المعنى وفي المثال الثاني ضمير الفصل هي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قال ابن مالك وفيه نظر لان الفصل والتبري
فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن وعدا قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل لابن مالك على ذلك فقال قال المص في الشرح
بيد للفصل في دخولها على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح وحتى يميز الخبيث من الطيب وفيه قول الشاعر فان الهوادة والذي جهلا جهلة انتهى قال الشيخ لا يعرف

نلا من فسو وليس من شرطها الدخول على المستقبل بل تدخل على الماضي يقول الابعر ضيدا من عمرو انتهى كلام الشيخ في شرح التسهيل على هذا فيكون في قول عبد الله بن الصامت للفصل
ايضا اي يا بال الكلب الاسود من دون الكلب الاحمر والكلب الاصفر ويحتمل ان يكون بمعنى ان وكذلك هي من بيت المعري في قوله فنرجو الله من ثماره واما السوال السابع في اعراب
قول ابي حنيفة فمن نامح ونابل فقد سالني عنه من مدة بعض الافاضل يقال اما الرعاني المقيمين عندنا بالقاهرة وقد توجه الآن المغرب ظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل على تقدير
فالتقدير افسين من نامح ونابل الان في رواية الناس يستدعي الضوء فمن امتنه شيئا تمسح به ومن لم يصب شيئا اخذ من بلل صاحبه واللفظ في كلم كتاب الصلوة في ذكر
السوه ويكون بذلك كقول الشاعر قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم من بين ملجم مهره او سافع قال النحاة يريد وسافع لان البدل التفصيلي يعطف الآباء بالواو انتهى كتب الشيخ
جلال الدين البلقيني الي البدر الدماميني الكلستا ما انتصر الي كعبة الآداب ناني الرسائل وفي طيه الوافي بمحل الكمال امام حوى علما وفخرا وسوددا فاصبح مفتوحا وكل وسائل
سر الملك عالم عصره بمذهب نعمان وماتم ما مثل فان اشكلت يوما امور فلذ به فمن علمه التهذيب بالفضل شامل بغاية كل الناس عند اجتماعهم بحضرته الضعفاء ماقو قل فيدي
سوالا ثم يذكر حلها الاعاجيب اذا مجيب وسائل هو البدر ان الافية يحاسن هو السبع في كره وقد يعاملها اول امام اهل الادب في مالك الرتب وخليفة النعمان في هذا العصر
وزيادة اسوا اهدا ما يحصل الفتح والنصر في بيتين وقعا لابي تمام مدح بهما المعتصم الامام لما صلب بعض الخوارج العابثين عن الشرايع المناهج وهما ولقد شفيت من النفس
برحاتها ان صابا بابك جار مازيار ثانيه من كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان اذ هما في الغار قال الصفدي قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني اثنين و
ثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة رابع ولما وقف الملوك على هذا التغليط استبعد وقوع مثله من ابي تمام وخطر في الجواب
وعام وخطر للملوك ان المراد غير ما فهم الصفدي مقصد عرض في السماء من علو نفسه وبكلامه نفسه وهو ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتطبيقا للتركيب ونظير
وهو ان التقدير ولم يكن كاثنين اذ هما في الغار ثان وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية اخرى وكلام ابي تمام بهذا المعنى
اجرى وجعل هذا القلب مراعاة للقافية ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطيكم الذي منه الشفاء والعافية ولم يعرج ابو تمام على مراعاة الابيخي نسبه كلا من اللفظ الواضح
لا ولي البداية وايضاحه انه لم يوجد كحال اثنين اذ هما في الغار حال ثان والمسول ايضاح ما في هذا التغليط والتصويب من المعاد لم ادام الله لكم المعالي والمعالي جلائل
هو الجرى بحال الحرجاو وجزه يبسط المعاني للفضلا شامل اذا هز اقلام الفضا نجلي مسائل فيها من فنون مسائل وما الرفد الشافي ياسو واسولا وقوعا لاحد لا اشكال
ونادي له وكل نادخلنا الآن في سبيل المحرم اانا فاعل له المقول الوضاح في كل غزل وفضاح نفس يوم نالي بجادل انا في ما انتخب من ملك البلاغة وما الكعا فاطر تنهج
وحده فاعنا في ما المثالث والمثاني اوفى الله كاسه وطيب انفاسه اما الصفدي المغلط فقال ظرفي واضح واعتراضه فاضح وقد صفقا ناطرة هنه عند الكلام في حل تركيب اسناد
لابي تمام حيث لا يفرق بين كاثنين ثان وبين كثان اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الاقراد اذ الاول تركيب حمله والثاني تركيب اضافة وظهور التنوين جعلها
كالنقب والتنوين في الهذا الوهم اللفظي العاري عن المعنى بمجرد المبني والمبني الذي يقضي منه العجب ان المخطي في الظاهر كيف يعد من محققي الادب واما من ثناويا معنا والنظام
من المقصود ما يقول العبد وهو محمود ان ثانيه خبر ثان لصار وكن جعل من قبل اعلى القوم بابه بها في نول النصب فهو خبر لسبك احد وقد لم يكن المعنى لم يعرفونه شياء اوه صار
وثان اسمه وتنوينه عوض عن القمر المضاف اليه وكاثنين خبره وغيره مضاف محذوف فالمال لم يعرفاتيه كثاني اثنين اذهما في الغار لانهما نجاوروا في العلو الاوفي الغور والزمن
ان نصب مصلوبه بالارتفاع لكن في الصلب وهو الحكم المليح وعن الفوايد عن الشيخ بدر الدين بن عبلون نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشمني والد شيخنا سيل
الشيخ بدر الدين بن علانه جمال الدين بن مالك عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الآيه والبحث عن تركيبها فاجاب هذه الايه على صورة الضرب الاول من الشكل الاول
من القياس المولف من متصلتين لانهما شملتا على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينهما حد اوسط هو تال الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم قضية اخرى
متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق ملزوما التولي بهم وعدم قبولهم
لهذا الاشكال قال وعندكم فيه ثلاثة اجوبة احدها لا نسلم ان نظم الآيه الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولا نسلم ان الاوسط

متحد بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحق
لاسمعهم وذلك الاسماع لتولوا بعده لذلك وان نقدا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا وهو في الجملة الاولى بمعنى لاسمعهم اسماع لطف
بهم ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا واستقاموا وفي الجملة الثانية بمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان لتولوا وارتدوا ولاشك ان
اسماء الابتلاء والفتنة وانا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني سلمنا اتحاد الاوسط لكن لا نسلم انتاج القياس المولف من متصلتين كما هو راي
جماعة من المتاخرين فانهم قالوا لا يلزم من صدق كلما كان ا ب ب ج وكلما كان ج د فهو صدق كلما كان ا ب فهو د لان الكبرى تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس
الامر والصغرى تدل على صدق الاوسط على تقدير صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان لو ثبت الملازمة
بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير وهو ممنوع انما على ذلك التقدير لا نمنع ولذلك ان نعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فنقول قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا على ان التولي
لازم للاسماع في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدقه رفع اللازم في قوله ولو اسمعهم لتولوا ومعاندة اللازم فيه لان المحال قد يستلزم المحال الجواب الثالث سلمنا
انتاج القياس المولف من متصلتين كما هو راي الامام ومن قبله لكن لا نسلم ان في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير فيثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا فان قلت فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولي فيكون ملزوما له قلت لان علم الله
فيهم خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله اعلم الاذكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحق
الزجاجي النحوي بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي النحوي اما بعد حفظك الله وابقاك وهدانا واياك ووفقنا فيما فيما ذكر وديننا
ودينا للرشاد ووفقنا على انفرنه بعمل لايقربنا منه ويزلف لديه انه سميع بصير وعلى ما يشاء قدير فانك سالتني بالمسالة التي سالت عنها في البيت الذي
سئل الكسائي عنه وهو قوله فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم وتفسير وجه الطلاق والنصب في ثلاث وامثالها فقهية من العربية يتلاقى بها النحويون
ويسئل عنها مناديوا الفقهاء وكنت جمعتها قديما منها امثال ذكر لي ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوي انه اجتمع هو وابو الحسن بن كيسان
مع ابي العباس ثعلب على تخليصها وتفسيرها ومنها امثال ذكر لي انا ابي العباس ثعلبا افادنا اياها ومنها امثال منشودة جمعت بعضها عن شيوخي شفاها وبعضها
مستنبط من كتبهم فاحببت ان اجمعها في هذا الكتاب واسميه كتاب الاذكار بالمسائل الفقهية فاعملت ذلك حين سالتني لم اجمعها فيه كلها وانقل بها وختمته ووفيت
مسالة الكسائي التي جرى ذكرها وجعلتها بغاية في الاختصار وموجزا غاية الايجاز لئلا يطول فيمل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل مسالة
الجزا قال اذا قال الرجل للمراة ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى يبتدا بالسوال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة لانه ابتدا
بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة السوال فقد جعل لكل شرط شيئا قبله فالعدة بعد السوال والعطية بعد العدة وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة ثم ليس هاهنا
اضمار الفا لان جواب كل جزاء قد تقدم قبله فصار مثل قولك اقوم ان قمت الا ترى انه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبدوء به وكذلك ان قال
الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس بعتق حتى يبتدا بالسوال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابتدا بالعطية في غير سوال او عدة
لم يعتق وكذلك المراة لا تطلق وكذلك ان وعدها من غير سوال ثم اعطاها مسالة فان قال لها ان سالتني ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق فانت على ضمير
الفا في الجزء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السوال كانه قال ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق ولا يضمر الفا في الجزء الثالث لان العدة قبل
العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسال ثم يعدها ثم يعطيها كانه قال ان سالتني فان اعطيتك بعد ان اعدك فانت طالق فهي من جهة الطلاق وقوعه في الترتيب
مثل الاولى الا انها في تقدير الفا واضمارها تخالفها فان اعطاها من غير سوال لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير تقديم

سؤال لم تطلق وكذلك اذا قال لعبده ان سالتني فان اعطيتك الان وعدتك فانت حر وكذلك بعض الفاء في الجزاء الثاني كانه قال ان سالتني فان لعطيتك الان وعدتك
فانت حر مسلة فان قال ان سالتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو بمعنى الفاء في ذلك كله لانه قد اوقع كل شي في موضعه لان السوال يكون ثم العدة
ثم العطية فكانه قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فانت طالق وهذه المسائل الثلث في ترتيب وقوع الطلاق سواء وفي تقدير العربية مختلفة مسلة
قال لها اجنبت من الجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنب ثلث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة لان الاغتسال في الحمام شرط
فلا يقع في الطلاق حتى يقعا معا مسلة فان قال كلما اجنبت من الجنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنب ثلث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلثا لانه
لابد وان مع كل جنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان بعد كل جنابة اجنبت منك وكذلك ان سقط الحايط وان قدم زيد يجري هذا المجرى لانه ليس ما يتكرر
قال بعض الفقها في قوله كلما اجنبت من الجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنب ثلثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق ثلثا وجعله بمنزلة
لابد وهذا غلط لان الفعل اذا كان يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا مسلة اذا قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فانت
تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فانت طالق وان دخلت دارك فانت طالق لانه قد كرر ان مرتين ولابد لكل واحدة من جواب لانهما شرطان وكذلك
لها ان كلمتك وان دخلت دارك فعبدك حر فانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين فوجوبه باحدهما جميعا اوقع مسلة
لها ان دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الاخر ان دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق
جمع بينهما طلقت ولا يبال بايهما بدا بالكلام ام بالدخول اي ذلك بدا به وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع اخره قبل اوله
انك تقول رايت زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو في الروية قبل زيد قال الله تعالى واسجدي واركعي وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر
فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق بينه وبين وقوع الفعل قبل الثاني والثاني قبل الاول مسلة ان قال لها ان دخلت الدار فكلمتك
طالق فهذه لا تطلق الا بوقوع الفعلين جميعا تقدم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى تدخل الدار ثم تكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك
لان المعطوف بالفاء لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم مسلة فان قال لها ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد من الفعلين وان لم يكن زان
وقع طلقت لان او لاحد الشيئين وهو بمنزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لا فرق بينهما في وقوع الطلاق وكذلك في العتاق اذا قال ان
او دخلت الدار فعبدك حر عتق بواحد منهما وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالاثنان اجدر ان يقع بهما مسلة اذا قال لها انت
وان دخلت الدار طلقت في وقتها على كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة على كلام محذوف وكذلك اذا قال عبدي
دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبدي حر ان لم ادخل دارك وان دخلتها وكذلك اذا قال عبدي حر وان لم ادخل دارك طلقت لوقتها على ما ذكرت لك مسلة
قال لها انت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار لان اذا شرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها واما اذا وقت مستقبل فيه معنى الشرط فكانه
انت طالق اذا جاء وقت كذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى
ان شاء الله تعالى مسلة فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان طلقت لوقتها لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد
الدار علة لطلاقها والسبب الذي من اجله طلقها لا شرطا لوقوع الطلاق كما كان في باب ان وهو تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار او لم تدخل فان الطلاق يقع بها
وكذلك اذا شدد ان وفتحها فقال انت طالق انك دخلت الدار طلقت لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت وشرح ذلك انه لو لم يعلم انها دخلت دار زيد
دخلها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلثا فقال له لم طلقتني فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقال الثاني لم ادخلها فطلوع الطلاق ولم يكن ذلك مانع
وكذلك اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه طلقها ثم خبر بالعلة التي من اجلها طلقها والسبب الذي بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق وكذلك لو قال

انت طالق انك دخلت الدار فكسر ان وشددها طلقت وهذا لم يخبرها بالعلة التي من اجلها طلقها ثم خبرها بخبر منقطع من الاول فكانه خبرها بما ليس ما هما فيه في شي
والامساك عنه سواء اذ ليس شرطا للطلاق ولا علة له فهذا الفرق بين كسر ان وتشديدها وبين فتحها وتشديدها وفتحها وتخفيفها فاعلم ذلك مسلة فان قال
لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهي في تقدير انت طالق امس فالطلاق يقع بها وذكره المضي لغو
كلام متناقض قد نقض اخره اوله اللهم الا ان يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد ثم خبرها الان بما كان منه في ذلك الوقت فان كانت لم تدخل دار زيد فقط فقال
انت طالق ان دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق اذ دخلت دار زيد وانت طالق امس كلاما مستحيلا لانه متناقض كانه قال طلقتك
واما قوله طلقتك امس فمحال الانتقاض اوله باخره واما قوله طلقتك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما كذب في اخباره وباب وقوع الطلاق
يذهب اليه الفقها في ذلك مسلة اذا قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدك حر فدعاها ثلث مرات واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشترطة مع الدعا
فلا يعتق العبد الا بهما معا اجابة وكذلك ان قال لامراته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق بتطليقة فناداها ثلث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة مسلة انشد
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرء بعد الثلث مقدم فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشام
اما قوله انت طلاق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صوم اي صائم وفطر ونوم اي مفطر
قال الله عز وجل ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقد يقع المصدر في موقع المفعول ايضا كما قيل رجل رضى اي مرضي فكانه انت طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل
وهذه المصادر اذا وضعت موضع اسما الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد مفرد في الواحد والاثنين والجمع والمونث فتقول رجل عدل ورجال عدل
عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقلت رجل عدول ومقانع انشدنا ابو عبد الله نفطويه قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي لحمشت بليلى ان تربع وانما تقطع اعناق الرجال المطامع
وبايعت ليلى في خلا ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى والوجه الثاني قوله فانت طلاق ان يكون حذف المضاف
مقامه كما قيل صلى المسجد اي صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها يريد اهل القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقام المضاف اليه
مقامه قالت الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذلك منها مجازا واتساعا
وانشد سيبويه وكيف تواصل من اصبحت خلالته كابي مرحب ويد خلالة ابي مرحب واخلاله الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة ثلاثا فانه اذا نصب الثلاث فكانه قال انت
طلاق يوقع بها الثلاث ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدا اعتراضا لغوا واذا قال فانت طلاق والطلاق عزيمة يوقع ثلث فكانه قال انت طالق ثم قال الطلاق عزيمة ثلث اي
ثلثا اي الذي بمثله يقع الفراق هو الثلث فيكون الثلث خبرا ثانيا عن الطلاق او موضحا للعزيمة وان شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثا فترك ذلك بقوله والطلاق عزيمة
قال والطلاق الذي ذكرته او نويته عزيمة ثلث ففسره بهذا ودليل هذا اذا نوى الثلث ودليل نصب الثلث قوله في البيت الذي بعده فبيني فهذا يدل على انه اراد
والبينونة ويجوز نصب عزيمة اذا اوقع الثلث فقال والطلاق عزيمة ثلث فينتصب عزيمة على انه فعل كانه قال والطلاق ثلث اعزمه ذلك عزيمة يجوز ان يكون نعته حالا
اذا كان عزيمة ثلث كما تقول عبد الله راكبا احسن وكما تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا واما قوله ومن يخرق اعق واظلم فمن كلام الشعراء يجوز في منثور الكلام اخر
الحمد لله رب العالمين مسلة فيها الكلام على نصب صبية في قول صاحب المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم تحرير الشيخ الامام العالم العلامة
السيوطي الشافعي بسم الله الرحمن الرحيم نقلت من خط والدي ما صورته الحمد لله مسلة عرض الاجماع ببعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي بعض اصحابنا
سال عن وجه نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم وقال اعزه الله واخبرني هذا السائل ان الائمة اختلفوا في وجه نصبه
قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة وقال بعضهم هو مصدر وتقديره تضبيبا ضبة وقال بعضهم هو الروقال بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة
على المصدر وهو تضبيبا قيل غير ذلك وقد يطلق على ان الطلاق هذا اللفظ باذا هذا المعنى عرفي ان هذه الاقوال كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة

عن الجواب لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء المضبب فيكون المعنى وما ضبب فكان المضبب ضبة او وان كان المضبب ضبة ولا يخفى فساده سواء
كان تامة او ناقصة والواو عاطفة او للحال هذا كلام الشيخ وقد اقتضى امرين احدهما ان اسم كان المقدرة ضمير والثاني انه عايد على ما الواقع على المضبب وكل منهما
اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت القضية كبيرة الحاضرة واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عايدا على الضبة
من قوله وعاضب لان تفسير الضمير يجوز الاستغناء عنه بما يستلزمه كقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان فعفي يستلزم عافيا والضمير في
عايد عليه وكقوله لكا لا وجل الحادي وقد منع الضحى وطير المنايا فوقهن اواقع فالحادي يستلزم ابلا محدوة وضمير فوقهن عايد عليهن اذا تقرر ذلك فقد حذف كان
ظاهرا قدرناه او ضميرا وبقي خبرها فان اعترض معترض بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو اجيب بانه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب وان كان
فقد خرج سيبويه قول الراجز من لد شولا فالى اتلائها على ان التقدير من لد ان كانت شولا وامكننا ان نتخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو ان نقول اصله وان كانت
الضبة كبيرة فحذفت واسمها ان وبقي خبرها ثم حذف انه بعد ذلك وجوابه فقد دل الرحوم الذي هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جايز مع
الخلاف في غيرها من ادوات الشرط واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لا من الفعل المحذوف فان لم يكن ذلك فلا وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان
لا قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره والله اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله فالله هو الولي تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي
وقوله تعالى يا عبادي ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي ان لم يتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاياي في غيرها فاعبدون فهذا وهذا هو الانسب لموافقته
عبارة اصله فان عبارة المحرر والمضبب بالذهب او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت صغيرة الى آخره فهذا اشعر بان
لما اختصر لفظ المحرر حذف اولا كان واسمها الشرط ثم قوله في رد هذا الوجه سواء جعل كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان ضبة منصوبا
هذا الوجه كلام الوالد على هذا الوجه ثم شرع في ذكر كلام المعترض على بقية الاوجه ثم قال واما قول من قال نصبها ضبة فليس بشيء لانه لم يعرب ضبة وانما الذي الفعل
القياسي وابقى الضبة على حالها واما قول من قال ان ضبة مفعول مطلق لانه آلة التضبيب او توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر ونصبها مفعولا مطلقا فشبهه
جدا لان لفظ ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الضبة ليست آلة التضبيب لان كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل المعدة معروضة له كالسوط
والقلم قبل الكتابة وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماعي كضربته سوطا ولا تقول كسرته قلما والضبة عبارة عن القطعة التي يوقع بها الاناء ونحوه وقد كانت قبل
جنسا من الاجسام المضبب بجعله فيه ضبة وفعله فيه يسمى تضبيبا فالضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمى ضبة ولو سلمنا انها من الالفاظ
اطلقها العرب على المصادر وليست بمصادر كالآلات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وصفها بكبيرة يرده لان المعاني لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة
والقوة والضعف ونحوها من اوصاف المعاني واذا صح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على المصدرية لان معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو يبعد
المصنف لكنه لا ينبغي ان يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد لان المولد اذا صنف في الفروع وغيرها يعتذر في ارتكابه لغة المولدة لانه لو كلف الكلام بالكلية
دايما صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا بكلفة فاذا عجزنا عن الدخول بكلامه في الكلام العربي عذرناه ولا جناح عليه فيه واقتضى كلامه ان نزاعه انما هو في تعليل
مطلقا بجعله آلة واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان اسم المصدر ينوب عنه في الانتصاب على انه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وان كان اسم عين كما صلاه
فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فقد انتصب نباتا على انه مفعول مطلق وليس بآلة بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل والذي يظهر لي فيه بعد
مع نجباء الاصحاب فيه وتنظر المحكم والصحاح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجده مصرحا بهذا المعنى ان الباقي يذهب بعض من البايسة انه ارتكب على مذهب كوفي فضبة منصوب
الخافض وهو من باب انه يرتكب الجر فاقول اما انه يرتكب فقد ذكر ذلك فاما الحذف فهو ظاهر ولا يرد على ما ادعاه فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله الا انا نقول ما فوق على
فهو من كلام ما فاقدة الوافي ضبط افعال باب اعرابه كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر واصل الثاني منهما حرف الجر فهو في باب امر وهذا الضابط يشمله

وهو اولى

وهو اولى من ان يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذا حرام على اسقاط الخافض لان هذا يختص ولا يقاس عليه وارتكابه
في كلام كثير وقد عوا اما قال ضرار من هوى اللحن العالم ويكون يذهب في موضع نصب على الحال في النكرة لتقدمه عليها لانه لو تاخر كان صفة لها والباء بمعنى من
والتقدير وما ضبب بعضه من ذهب او فضة كبيرة لزينة حرم يمكن ان يدعى انه من باب اعطى ولبس ظاهرا لان سقوط الحرف فيه ظاهر وليس فيه يعطي ولا يعطى لزوما
وهي موصولة صلتها جملة ضبب وفي ضبب ضمير نايب فاعل وهو العايد وهو المفعول الاول ان جعلناه من باب امر واعطى وجملة حرم خبره فان قلت الصحيح
يكون نحو حرم خبرا عنها لان ما واقعة على المضبب والمضبب جامد لا يوصف بحرام ولا حلال قلت هو على حذف مضاف اي واستعمال ما ضبب حرام على المكلف وكذلك تقدر
موضع قال الفقهاء لان الجمادات كالخمر لا توصف بحرام ولا بحلال وانما يوصف بها فعل المكلف فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصارا
اخر الكتاب كتبه من خط مؤلفه مقرر من مقررات شيخنا العلامة الكافيجي نفعنا الله به قال في قول النحاة كان زيد قائما البحث الاول انهم يقولون انه موضوع لتقرير الفاعل
فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على الكون المخصوص في نفسه وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم لا يقولون من آخرهم بذلك والجواب ان
في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض والتعليل لا لام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له الثاني ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فاين يثبت التقرير فكيف يفيد التقرير
الجواب انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها وضعوا الفاظا مخصوصة من قولهم تمكن زيد في القيام او استقر فيه او نحو ذلك او ياتون بالفاظ تدل على ذلك
بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى من ربهم فلما دل كان على كون زيد قائما فهم منه ان الغرض
منه بيان ثبات زيد في صفة القيام فيكون لا والشيء المبلغ في ذلك في طريق الابلاغ في الاتحاد ونظيره ان الاتحاد او يرد لا له على الاختصاص مع لا انه طرف لا
واذا تحقق هذا الطريق نجزم بانه يفيد غرض التقرير الثالث لا شك ان الصفة يتوقف حصولها وتقررها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول
في الصفة فضلا عن التقرير فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور ضرورة الجواب ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن
حصوله فيها في نفس الامر كما مرت الاشارة اليه الرابع انه اذا قيل زيد قائم يستفاد منه ذلك الغرض فما الحاجة الى مجيء كان الجواب لا نسلم انه يفيد الغرض الذي هو
تمكن الفاعل في صفة البيان تمكن الصفة فيه بل بون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعيين وهو خارج عن قانون التوجيه تنبيه انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفته
كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون قام زيد اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون قام زيد اذا قصدوا اقامة النسبة
بينهما الخامس ان الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا يتصور لها فاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فما المراد بالفاعل في قولهم لتقرير الفاعل
الجواب انه كان لما تعلق به وصف سمي فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمى اسم كان ايضا السادس انه يدل على الكون المخصوص
وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد عمرا على الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة الجواب ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق
منه كما عرفته هو الدلالة على تمكن الموصوف في صفة فيكون هو العمدة ونصب العين ومطرح نظر العقل الاعم واما الدلالة على الكون المخصوص فهي وسيلة الى ذلك المقصود
عنه كالمرآة بالنسبة الى الصورة المرئية فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مسلوبية الحدث عدم اعتبار الحدث قصدا فاذا لم يكن مقصودا فلا يسمى حدثا فيه
لا يطلقون المعنى على شيء الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشيء على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الاطلاق ينصرف الى الكامل من قبيل المثل السائر
يشعر بما مر انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث السابع ان المقصود هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه
ان الكون لما ذكر اولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه تنبيه ان التصديق قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون اصالة وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب
خبير بانه لا استبعاد في كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار الثامن انه يدل على الكون المخصوص كسائر الافعال والسر في سلب الحدث فيه دون غيره
ان سائر الافعال النفع يتحصل في نفسه بدون الافعال الناقصة فان قلت فما السر في عدم تحصل معنى كان مع انه دال عليه قلت ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ

على الامتياز المخصوص وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا للمعنى لا يقتضي ان يكون حاصلا منه بنفسه كالحروف فان قلت تحصل معنى ساير الافعال مسلم في المعاني الافرادية لكن
كان معاني ساير الافعال معتدا بها في حالة الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتدا بها في حالة التركيب بخلاف معاني الافعال الناقصة كما اوما اليه الاكثر بالسلب
عنها دون غيرها التاسع ان المراد ان الكون المخصوص وكان زيد قائما ما هو وجود زيد وهو غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه الجواب ان الحصر باعتبار تعلق زيد بالقيام
وانت خبير ان التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه فان قلت اليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي قلت ان الزمان الماضي ظرف لمتعلق النسبة وهو
موجود فيه لا النسبة فانه ظرف لنفسها لا لوجودها العاشر ان كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان يتاخر عن القيام فلاي شيء صدروا بكان قلت ان الغرض الاولي في
الاستعمال كان لبيان ثبات الفاعل في صفته وان كان لدلالته على الظرفية ضمنا فقدم لاعتبار الباعث القوي فان قلت لا شك ان القيام قيد داخل في الكون المخصوص فما معنى
قولهم كان قيد للقيام باعتبار دلالته على الزمان الماضي فالتوفيق بين المعقول والمنقول ظاهر ولا الاصل في مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل فاما ان كون كان قيدا للقيام
باعتبار التحقيق والمال وكون القيام قيدا لكان باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاة بينهما فان قلت اذا كان القيام قيدا لكان فينبغي ان يقيد بعد ذلك لا قيد لان القيد لتكثير
الفائدة لا لتحصيلها قلت انه قيد لازم من حيث الوضع كان لافادة تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا او تقديرا كما في افعال القلوب الحادي عشر ان كان اذا كان بمعنى
من الفعل التام واذا كان دالا على كون زيد قائما يكون من الافعال الناقصة فمعنى الموجود حاصل فيهما فما السر في جعل احدهما تاما دون الآخر الجواب ان
التامل الصادق في معناهما يطلع على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم
وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلوم لما سبق الثاني عشر ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي ويمكن الترجيح
بالحمل على الصواب الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم هو يرجع الى التعبير ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر المقصود الاصلي فيه لا لان الفعل على معناه والا فهو فعل بالاشتهار
قال شيخنا نفعنا الله به هذا بعض ما سنح في هذا المقام والله اعلم فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافيجي ايده الله تعالى قال اما بعد فان في مثل زيد قائم ابحاثا
الاول ان اجزاء القضية اللفظية ثلاثة الثاني ان نسبتها او العلم بها الوضع الثالث ان اجزاء القضية جزءان آخران ولها اسباب ايضا الرابع ان الحس ليس يعرف في النسبة واحوالها
لعجزها العدم العادة بذلك الخامس ان العقل يعرف ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارج بسيطا جاز ان يكون الذهني مركبا السادس ان اعتبار التركيب مطابق البسيط
الخارجي السابع ان نسبة الكليات يمكن العقل من ذلك الثامن ان النسبة لكونها غير مستقلة في التعقل وفي الوجود ايضا فيكون للنسبة من باب الاجتماع والافتراق في
سواء كان حقيقيا او اعتباريا التاسع ان وقوع النسبة الذهنية غير معقول وان كانت كناية عن الكون الخارج واما كونها الذهني فليس فيه فائدة العاشر ان مطابقتها
ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة وانما توهم البعض الحادي عشر ان ايقاعها سواء كان فعلا او ادراكا هما عند الاشعري بناء على مسئلة خلق الاعمال الثاني
عشر انه علم ان الفلاسفة ولعل عند الحكم والثالث عشر ان مذهبهم حق وان مذهبه باطل الرابع عشر انه نزاع لفظي الخامس عشر ان تصديقا لفظيا على المذهبين ايضا السادس عشر
انه ينبغي تسعة او ثمانية كانت عليها السابع عشر انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية الثامن عشر ان الجزاء الواقع هنا محل الحكم فما السر فيه ولم يتفقوا فيه فيما قالوه
التاسع عشر ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لها الكلام الا ان يقال انها تحصل المقصود الاصلي واجيب بان المطابقة انما هي باعتبار العقل بحسب الخارج نفسه العشرون
ان ادراك العقل ذلك انما هو من عند الله عند اهل الحق خلافا للحكماء فانهم قالوا ادراك الكلي بالذات والجزئي بالآلة الحادي والعشرون ان مناط الحمل الاتحاد مع الموضوع
واما المحمول فهو يتحد معه والسر في ذلك يحتاج الى تامل الثاني والعشرون ان القضية ليس لها تحقق للخارج الثالث والعشرون انها معدومة الرابع والعشرون ان الاعتبار
بوجود الموضوع ويتحقق منشا الحمل الخامس والعشرون ان فيه وغيرها ابحاثا كثيرة محتملة بحسب العقل ولولا ذلك لكثرت المسائل والعلوم السادس والعشرون ان مطابقة النسبة
الخارجية عبارة عن كون المنسوب عنه محتاجا اليه في التحقق السابع والعشرون ان بينهما تغايرا بالاعتبار وانهما يتحدان في نفس الامر عند ذلك الاعتبار الثامن والعشرون
انها تخيلية صرفة لا كون ولا اتحاد ولا افتراق بحسب نفس الامر التاسع والعشرون انها من قبيل الشبابات الخيالية بالامور العينية ولهذا لا تحقق لامور متعددة ذوات في

الثلثون انها ماخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها بل بغيرها الحادي والثلثون انها تفيد امورا اضافية وان كانت مما شهد على ما زعم الثاني و
ان العلو يتعلق ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج اليها بناء على العادة الخارجية الثالث والثلثون اعتبارات وادوات يستعين العقل
بها على تحصيل المقاصد الرابع والثلثون ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق الماخذ بخلاف الكليات ولهذا لا تنتهي الى موجود والكلي ينتهي اليه الخامس والثلثون
ان سبب التحليل فيها تجدد اعتبار العقل ولهذا لا تنتهي في تحقق الوجود السادس والثلثون انها ليست ماخوذة من امر محقق بخلاف الكلي السابع والثلثون ان مطابقتها
الذهنية كون الخارج عادة دون الذهني وسبب العادة كون الخروج مجعولا بخلاف الذهني فانه خيال كالصورة المنطبعة في المراة الثامن والثلثون ان جميع
القضايا اعتبارية وكذا احكامها التاسع والثلثون ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع الاربعون ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل النزاع
وكذا لو كان موضع الايقاع والكل جديد الحادي والاربعون ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم عليه المحكوم الثاني والاربعون
ان سبب اقتصار نظره عليها كون الحكم محبوبا له اعلى المطالب والاغتنام به حذرا عن فوات لذة الحبيب الثالث والاربعون ان سبب الاختراع قصد نيل المطالب بسبب تكثير الدلائل
اما ذاته او شيء آخر سواء شرطا او سببا وقيدا بربط المحمول بالموضوع بعد الاختراع حين الحكم لكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون او فنا على
الشاهد في الاعيان الرابع والاربعون ان متعلق العلم في القضية هو التحقق سواء كان ايجابيا او سلبيا الخامس والاربعون ان الباعث على الاختراع قصد تعدد المدرك
سواء كان مرتبطا اولا وقصد رجا اياه الى المفرع عنه حتى ينعقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبا وبذلك وثوقه السادس والاربعون ان الاختراع مختص
في العقل لا يتعدى الى الحكم ذلك بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار ادراكه في شيء بخلاف الحس السابع والاربعون ان الكلي المخترع يكون كليته ومنع حمله على
الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات الثامن والاربعون ان حاصل الحمل هو الاعلام بالايجاب في الحمل الايجابي وبعد في السلبي واما التغاير الذهني فهو المشترك
فان قلت فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم واحد في وقت واحد قلت لا استبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط التاسع والاربعون ان السلب في النسبة
عدم الوقوع لا النزاع على ما يثبتا الخمسون ان سبب الحمل السلبي اما البعيد فاثبات النعلت واما السبب القريب فعدم الاعلام بذلك الاقناع ومنشا الاثبات على قياس ما عرفت في
في الايجاب ٥١ ان جميع القضايا في جميع الاقسام منحصرة في الايجاب والسلب ان كان طرفي العلم متضمنة ٥٢ ان القضية ليست تحت مقولة وان كان لها اصل في جملة
غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي تحصل اشتمالها غالبا الا في ذلك الارتباط ٥٤ ان العقل يميل في كل الاحوال الى مطلوب
او يدرك ما يؤدي اليه وان ذلك بسبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذلك بتقدير العزيز العليم ٥٥ ان ذلك كله قصد تحصيل اشتماله النفسانية الحدوث والمكان
القريب من البادي سواء قصد ذلك او لا ٥٦ ان السبب لا يتغير المطالب وان كانت اعتبارية لا تحقق لها وسبب علمها المفرزة لعدم التدافع والمنازعة ٥٧ ان سبب التفات الذهن
الى المشاهد دون غيره تعلق كماله به دون غيره على سبيل العادة ٥٨ ان سبب التفات العقل الى التركيب والى الكلي ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة في
وتحصيل الفوائد على وجه كلي والضبط عن الانتشار ٥٩ ان سبب عدم التفات الجزئي هو استغنائه بسبب القوة الحاسة وتغير الجزئيات على عمومها والصحيح ابدا انه
لا اسما على اصل الاشعري والستون ان جميع المركبات تنقسم الى احد الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سواء كانت ايجابية او سلبية ٦١ ان القضايا السلبية لكل
شيء اكثر من الصفات الايجابية ٦٢ ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة ٦٣ سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة ٦٤ ان القابض من الله
تعالى هو الرحمة وانما جاء النقصان من الزمان ٦٥ ان وان القضية اشارة الى المبدا والمعاد وان لا اعتبار للامر الا للواجب الوجود الباقي ٦٦ ان علم الانسان
اعتباري وصعود ونزول واسباب وانه لا دخل في مصالح الوجود الحادث وان مقام العجز والتسليم والقدرة والحكم كلها لله الا الى الله تصير الامور ٦٧ ان مطابقة
النسبة ووقوعها او كيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب واما المعلوم وكذلك العلم الجزئي حقيقة وكذلك كل شيء لا يعلم الا الله تعالى قال الله تعالى وعنده مفاتح
الغيب لا يعلمها الا هو واما حال المخلوق كالرحمة بسوء على الله ومكر لا غير ٦٨ ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على ما ثبت الشرع لا غير هو كالماء والتراب

بل التفاوت اكثر من ذلك ٦٩ ان طريق العقل الى الجزئي كليات والسبعون ان السبب في ذلك قصد حصول علم على اليسر وجه سواء كانت متعلقة بالشواهد
او بالقرائن ٧١ ان العقل الى الكليات لملاءمتها ٧٢ ان سبب الملاءمة كون كل واحد منهما موافقا للآخر في التجرد ٧٣ ان سبب عموم الكليات تجرده عما يقتضي
التعيين بحسب ذاته واما حصول التعيين بحسب العارض فلا ينافي تجردها في حد ذواتها ٧٤ ان سبب عدم عموم الجزئي حصول التعيين له في حد ذاته ٧٥ اما سبب
العقل الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في المركب بخلاف الجزئي ٧٦ ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ ٧٧ ان سبب منع التعيين الشركة
بينهما بحكم العقل بحسب الحس او بالبديهة ٧٨ ان سبب توهم علو الكلي وسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابدا واما قصد التقرير انتهى ٧٩ ان الكلي لا
ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل في بعض الصور الثمانون انه لا يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق عيني في نفس الامر وانما يتخيل
بالاشتباه او تصور لاجل الايضاح والتقريب ٨١ ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلي والمحمول ٨٢ ان مناط الحمل الصدق لا الاصدق والاتحاد
لازم لذلك ٨٣ ان الروابط ليس لها دخل في المحمول وسببه للاتحاد بين الموضوع والمحمول منسوب ٨٤ ان ذلك بحسب التباين من نفس الامر بينهما ٨٥ ان سبب ذلك التخيل
التعاون ٨٦ ان التحقيق قصد الاقربين مدركه ومدرك الحس فيكون ذلك سبب الوحدة ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون الذكر كالنسب ٨٧ ان
اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجزئي والى الرضى والسخط والى ان في كل شيء تصور الروحانية وعدمها او تصور لنسبة الاشكال فسبحان من اعلم شأنه
محلو فرد وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة ٨٨ ان الخارج كله متباين وان المعقول الكلي لا يخلو من تناسب في بعض الصور وعدم التناسب في بعض الاخر انما هو
الى امر خارجي ٨٩ ان سبب ذلك تحقق التدافع بحسب الخارج التسعون ان ذلك بسبب الامر الكلي عدم المنافاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث ٩١ ان جميع
العقل في حق الكلي والمحمول لا تحقق له اصلا في نفس الامر وانما التحقق الوهمي فانما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بالجامع تصور التحقق لاجل التقريب
فعلم بهذا ان الكلي من حيث هو كلي ليس بمحل الحدوث ولا القدم ولا الوجود والعدم الا بعرض للامر الاعتباري وان الموجود الحادث مجازات واعتبارات
على الممكنات تارة واخرى لا تعرض عليها الا من الامور ٩٢ ان الكلي مثال الآخرة ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذاب النار وعين الجنة ومثال السهو والنسيان
ذلك من الاعتبارات ٩٣ ان مثالهما مثال الروح والبدن ٩٤ ان مثالهما مثال القهر واللطف ومثالها مثال كمال القدرة على كل شيء في كل شيء ٩٥ ان مثالهما
مثال مظهر آثار الوصف ٩٦ ان الوجود والحادث مثال الذات القديمة والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث دون القدم ٩٧ ان كل ذلك دليل العجز
المخلوق ودليل القدرة في الخالق ٩٨ ان كل ذلك اسرار الشرع لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة عجز الحادث ٩٩ ان ذلك افادة الا
ودع العلم منا اما عنا واما خلل وانا نجاسر على امر لا ينبغي ان يتجاسر عليه وانا جزون وادى عقل عقل المعتوه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء والبحر
المائة ان الانسان ملون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك لعدم الوثوق والوقوف لا الوثوق بالنسبة الى المبدأ ١٠١ علم من هذا انه واحد في صفة الالهية
فيها امنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله ١٠٢ ان الانواع والجزئيات اعتبارات لا تحقق له في نفس الامر ١٠٣ ان انتزاع العقل
الكلي في الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة او باعتبار غيره ١٠٤ ان مطابقة كلي بجزئي وكذا انتزاع العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا ١٠٥ ان سبب الوقوع
ما ذكر كون التشبيه مقصود الارتباط بما هو مقصود الارتباط بما هو مقصود اصلي على سبيل الكمال ١٠٦ ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد
قصد بحسب الخارج بخلاف غيره ١٠٧ ان سبب الوقوف عنده دون غيره الانتهاء رغبة عنده وتحصيل طلبة التركيبية بخلاف غيره وطلب الاستقراء العدد فوائد
مرتبة حتى ينتهي الى آخرها ١٠٨ ان العقل لا ينتهي مطالبه دون لقاء ربه ١٠٩ انها مقولة من المقولات العشر ١١٠ انها سلب عن عقائد الوقود او عدمه
السر ١١١ ان النسبة زيدت على جانب منشأها النسبة وكيفيتها الكثيرة عن ذلك في العقل ١١٢ انها في النوع المنكر على قياس الوجوب الا ان كان ذا الا
النفس ١١٣ على تقدير تحققها في الخارج انها بسيط كالجزئيات الحقيقية والاشخاص وانما سوغها العقل لمن الكليات اهل الاثري وما منحصر في فرد والكل غير

على ان كل موجود خارجي وجزئي حقيقي وكل متعين سوى ما العقل كلها كذلك فعلم من هذا ان الانقسام بحسب التعين بتعين الواجب انما نشأ من تركيب الذهني
التركيب الخارجي ولم يكن للسبيل الا التلازم بينهما اصلا انتهى ما اسخر بنظر شيخنا ايده الله تعالى والطف بامين

الكلام على مسئلة ضربي زيدا قائما

تأليف عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي الشافعي بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمدا لله تعالى والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه فهذه
كراسة تكلمت فيها على مسئلة ضربي زيدا قائما وذكرت فيها اختلاف العلماء وادلتهم للمبتدي فاقول اختلف النحاة في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربي مرتفع
انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما اذ ثبت ضربي زيدا قائما وقيل عليه انه تقدير ما لا دليل على تعينه لانه كما يجوز تقديره ثبت يجوز تقديره قل او عدم
سيتعين تقديره ولا سبيل الى اضماره وقال الآخرون وهو الصحيح هو مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا اهل
هذا المبتدا الى تقدير خبر او لا فقال بعضهم ليس له تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في قولهم اقائم الزيدان وعبارته لو وقع موقع الفعل صح
الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في اقائم الزيدان وحيث لم يصح ان يقال ضربي ويقتصر بطل ما ذكروه وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال
بنفسها هي الخبر الساد مسده ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان احدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما
احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدا لان المبتدا عندهم انما يرتفع بما عاد عليه في
الكوفيين وضربي هنا مبتدا مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم حينئذ لوقوعه خبرا بها فالا يجوزان توكد الضمير من اللون في قائما فتقول ضربي زيدا قائما
نفسه نفسه وقياما على انفسه نفسه فان اكدت القيام ايضا مع الضمير قلت قيامك سرعا انفسك نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات وقال الفراء الحال
وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل
المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وما نصب قائما وما اشبهها
الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان خبرا لما لم يكن من المبتدا الا ترى ان المسرع هو المخاطب في القيام والقائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلاف المبتدا انتصب على الحال
سوى الفعل وقال ابن كيسان انما انتصب الحال عن الخبر لها بالظرف ورد قول الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للآخر
فكذلك لا يعمل في مضمرين فاذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا ومما يبطل ايضا كون الحال واقعة ضميرين اما الوثيقا فقلنا ضربي اخويك قائمين لم يكن ان يكون
قائمين هنا ضميران لانه لو كان لكان احدهما مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفردا لعوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير
يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحدة وهو باطل واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المبتدا للزومها مذهب الشرط في الجواب عنه ان الشرط بمفرده وغير
لا يصلح الخبرية لانه لا يفيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا مع الجواب واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف فكانه قال ضربي زيدا في
قيامه فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثث ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال القيام وحيث لم يجز ذلك دل على فساد ما ذكروه واما قولهم
منصوب على الحال ففاسد ايضا لان الحال لو كان عاملا لعمل حيث وجد فنحن نرى العرب تقول لي زيد قائما لكن قاعد برفع قاعد على الجواز وما زيد قائما
برفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في كيفية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد بن السيد البطليوسي
عن الكوفيين انهم قالوا تقديره بعد قائم والتقدير ضربي زيدا قائما ثابت او موجود ورد بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما يقدره ثابت يجوز ان يقدر
منفي او معدوم ولانه اذ ذاك يكون حرف الجر جائزا واجبا فانما يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسد الخبر فلا يلزم حذفه وانما
الخبر في مثل هذا اذا سد الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لم تجمع بينهما ولا تجرد خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال الساد مسده
والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان الحال هي صاحبها ان الخبر المفرد هو المبتدا والحال معنى كما ان الخبر كذلك فنعتهم عدم اجتماعهما فصل العوضية ولا يثبت

[illegible]

[illegible]



نحو ابرانی النسیج بالحالین المفضل احدهما علی الآخر غیر عن ذکر الزمان وتقدیر اضماره الا تری انک اذا قلت هذا فی حال البسریة اطیب منه فی حال الرطبیة استقام الکلام
ولا اذ هنا ولا اذ الدلالة الحال علی مقصود المتکلم من التفضیل باعتبار الوقتین السؤال العاشر هل یشترط اتحاد المفضل والمفضل علیه بالحقیقة والجواب نعم و
کذلک ولا یجوز ان یقول هذا بسرا اطیب منه عنبا لان وضع هذا الباب لتفضیل الشیء علی نفسه باعتبارین وفی زمانین فان جئت بهذا الترکیب وجب الرفع فقلت هذا بسر اطیب
منه عنب فتکون جملتین احدیهما هذا بسر والثانیة اطیب منه عنب والمعنی العنب اطیب منه ولو قلت هذا البر اطیب منه عنبا لانفتحت المسألة وانکشف معناها قال المؤلف والله اعلم

علقه مؤلفه عبد الرحمن بن ابی بکر السیوطی الشافعی تم الکتاب بعون الله الملک الوهاب علی ید احقر الناس

محمد بن رحیم الحسینی القزوینی اللهم اغفر لی ولوالدی بجاه محمد وآله الطاهرین

فی سادس شهر ذیقعدة الحرام من شهور

سنة ١٢٩٦



